

غنائم اللیام فی مسائل الحلیل و الحرام ۱۱۹۵

الوقاسم ابن الحسن البیدانی القمی

۳۳۶ ۲۱

۷۶۵

طبرک

۱۸۰۴

(فقہ امامیہ عربی - ۵۸)

۱۹۷، ۱۷۵

۷۲۶

کتاب جامع الیوم و لیلہ الزاریحین آباد ذکر
میں ہر قسم کے کتب خصوصاً آیات کتب کفایت ملتے ہیں
مکمل فہرست مفت روانہ کیجاتی ہے

20672

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
هذا كتابا من شانه الحكماء
في غنائم الامم وان شئنا ان

انواع الحكماء من شرايع الاسلام ونوع
بلغة شرح الهندية في مرفح الغمام ووقفنا
شانه في الجلال والحرام والصلوة والاشغال
الانبياء وسيد الاصفياء محمد المبعوث على كافا الانام ثم على امر المؤمنين
الي حبا والصحة من ريسا واحفهم له خلفا وصية وارنعة الذي بسيفه
اسيرت وقاتم الاسلا ثم على من تيمم الاطمان حج الله على الايمان والاشغال
في امر يوم الغدير اقا بعد فلا يخفى ان ابرز الجاهل من رفع الصناخات لحيته من
التبوية واغلاق ما نظرنا اليه الكهان من الاثنا المجففة وتجديدا للدين من باطله طواغيت
واكب ما انظر في ما من انا الامنة ولا ريب ان ارفع من بعد حكم الايام نفل الاحاديث
القرآنية في المسائل الفقهية التي بعد شمس المعرفة كالفسر البازي من بحور العلوم الشرعية لا يحصى لك
الابن الكتب الفقهية وطبعها واثارها بين البرية خصوصا كتاب غنائم الايام الذي هو من الكتب
وفرا في الاحكام الشرعية وهو كتاب لم يكن مثله في الصدقات والمساخرين ويشمل على تحقيقات لم يبق فيها احد من المحققين
حاشا لآل معان في اصناف الفاظ الجلب للعلوم غزوات الحافظ ونفايت عن بارقة عذارها وغرابها شراقة
على الصراذ وادها وينسوان من مويد شمس الفناج والفظا عن حياها الفناج والاحيان ودمر كلمات كاهن البياقوت المرحبان وعزها
لمنفس من اسرار الجاه فياخذ امر كتاب بل غلب كانه من الجاه امر من نافع من مخران امر من صند ناصرة مدققتاها وادها وحديث
بل حداثا وخطاها امر من ينسب اذ ان الادها ان الجاه والادها وادها امر من صند الاكامر فاما الامم من اذ من وادها
لفدا جاد من ايتا جميع الكندي من قراها ملا في قراها وسما سوك هذا الكتاب فانه من الامم الى الفناج وادها
كتابا من قراها باطله الذهب وادها المظلمة من فاشد من قراها المعاني وذهب فكانة طواغيت الجاهل من اوطق
الذهب في ايدى الغلبة والولدان لا يدرك الوصف من طرقت بعضه وان يكون باقيا في كل فاصفا ولله در الجامع واللباني في
بالناية الزباني صاحب الاخلاق الحسنة والوصف المتعبد الشايع الى الخير الذي يفسد الى الطاعات الذي جعل الدنيا
منعجرا لعقبا والاول من جبر الاخرية الموقوف للمؤمن المعبود الخيري السر القلن الحاج الميرزا محمد حسن
الديني الغار من الاصفهاني بلفظ الله في الامم الا ما في فتوحان تون هذه الجاهة كالشمس في الشرق وجها
هذا اليم الذي لم يزل في اخفا اذ كان البدر الطالع ثم ان قد قد الله قد قد الله في تصحيح هذا الكتاب المستطاع
وفايحي من الرثا في الامم وجمعها من العالم الكامل الصفي والفقيه المحقق المرفوع من الفضائل ورجع
امره الدفعة العلوية وفضل النجوة النورية الحاج الميرزا محمد رضا الرضوي الخوانساري
رواه الله من شجاعة فضل الشاي والعالم الباطن في الباطن الكامل وضع العلم والمعرفة وديج
الامم الا من الاقصد المودع بايد الملك الوفي ذي القدر في الجبر الى الشريعة على
وقفه الله من ليحصيل ما يحب برصينه وجميع من قبل امره خير من فاضية فبذل
جهدا عظيما في الوضع ومعيا الطافة في جمعها وتصحيحها في هذا
ونشرها في البلاد والافاضة لئلا يحرم البعد البعد ولا يعجز
لغيره في اناه اللين اطرافها والحق في
جله من الرثا في الفقهية كثر من الرثا في الفقهية
تحتاج اليها من العلماء ولا يحصى لها
من اعادة الفقه وادرك
الله يوسيه من شياو

الامم

بالأشهر

اليها هذا الكتاب

لبين قاضي شاذي الشافعي

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

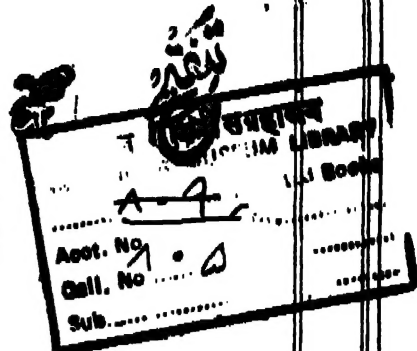
منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه

منها رسالة في الفقه



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي افاض علينا من شفا جوف الهلاك بمناجاة مثل الاديان وارشدنا الى سبيل انقضاء مدارج اعلی القربات
بالقضاء افضل الاخر والجان ووضح مجتبي في ظلم الشبه والجهالة بياضه مصابيح ايات الفرائض ووضح مجتبي في مهام الشكوك
الفاصلة والادهام الكاسدة ببيان اهل العصمة وبيان مهابط التزهد والفراغ صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وعلى اهل بيته
الرضي عنهم صلوة نبينا الى منتهى الرضوان وتكنا منازل القديسين بحاجج الجنان وبمعدن هذا الاخواني ما سمح
به علم الاستبجال على محاشف المال ووسم به مياسم الفكر والخيال على جوه وحوش الفرس في نفايل الاحوال فاني منذ تفرقت
مع الزمان فقد اخذني على طرف الخصام لعدو وصبرته في بواقي العظلة والخيرة هاتما كذا وصار على في هزيمة صنوف
اجتهادي مجاهد كدودا وكلما صافيه بوجه الاميال فادبر عني بجنون الامال وها وفيه بعض المطالب في معرض التوال
فجبهوا الرقة فاضنق بلبال البال وموفاقني بوجه الانكشاف فعضني بعض الثنايات وحيثما ضيفني بيطمو اذ العطيال الطعنة
بشبات الامراض ومطاني مشارب الحسرات فرب فيجعد دهر من ماساغر الخواطر ويقتزله فلكي همومها اناسق التواظروا
من ضللك في العيش ضيق في المعيشة وكم من باقية الارض في حبسها العيشة ومع ذلك فقد كنت اخلس من اناب غفلة انفرضا
مع ما كنت اخرج من مشارب الاخر فقصا وكنت في عصف غفلة الشباب في اسنباط السائل من ماخذها واخذت في تاليف كتاب
يحتوي على مهمات مطالعها وبقية كتاب مناهج الاحكام في مسائل الحرام والحلال وفصل فيه ببيان الاذلة والافوال وذكر ما
عليه الاحكام على التفصيل حسب ما افوضه الحال وما وقع من ذلك بوائق الزمان وعوائق الدهر الجوان فربما سول لي الايام بمحاشد
شبهل الحال بالاعراض من الحال وديما سوفي النفس باميل حصول الفراغ والوقت الا من الغلو والزوال فاستصحبني تلك الشبهة الى حين
وقد جاوزت الان من الاربعين ولم تكسب منه بالظن والتحسين الا مثل العشرة بالنسبة الى السنين على فترتي في الابواب حسب ما ساعدني
الاسباب القوي في سهولة جمع السائل في ذلك الباب الى الشباب الم المشيب ولما وجدته الجواب ندلي شذائد الرقيق طارعا الى اليد
عن الهامة وعشش اليوم ونصبت عن الايام بادراج دباح الحية وبقي منها الشوم وخفت عدم مساعدة العصر الاسباب الختم تلك الكتاب
وسميت مع فصوله اهل الزمان من مراجعته شذائد وعلما اليه بسبب الاطباء فحدثت في تاليف هذه البهاكة كهيئة الجلال
واقصر فيه باقل ما يغني عن الوقت يساعدي الزمان شتم اعلم يا اخي اني لم اصد من شكواي الا التمع لك في عدم
الاغترار وياك لظن خوف في طلب حصول الفراغ ونيسر الفراغ فان الراحة لم تخلق الا في الجنة والفراغ والاطمئنان لم يوجد في
البلاء والمحنة والختم فقامت نفس وان كنت في غاية اضطراب وحيثما في مثل هذا الزمان الذي غلب عليه ارباب الشيطان
ودفع فيه اعلام الجهل والظلمة وولت عند ايات العلم والعرفان واستمررت في تلك الشبهة والنجاسة حتى كان يوم الجمعة
هذا والى كالاثر من انعام ما انا فيه الامر بروح الله فكيف قول بجا انعام الكتاب الكبير بعد ذلك الا ان يشاء الله فشرع فيه
بحول الله وقوته وسعيت في انعام بعبوديته وبقية كتاب عنايم الامور في اهل الحلال والحرام وجعلته
على انعام اربعة في كل قسم منها كتاب القسم الاول في العبادات وهي ما يحتاج من فضائل النية والكلفة بها مواليا لعل



بشبات

وقدوس

ثم قد دابت

كتاب الطهارة

والمتنوع ليس بتكليف كما حقق في محله وعبادات الصبي المميز شرعية على الأقوى لأن الأمر بالامر معناه والعزيمة ناهية للوجوب
ففي الاستصحاب والزمه الظاهر عليه من ذلك لو خلا عن الثواب وحجته الشائل يكونها من حيث كونه غير تكليف وخطاب
الشرع امتناعاً عن التكليف من أن يكون الأمر بالامر فكان ذلك من غير عيبك بالثبوت عدد وانا أوجب على الأول أن المنع
ليس بتكليف وتحتل مشقة التمام على ذلك الفعل المحرم من ثواب ليس مشقة على التكليف وهو المرام من غير التكليف ومن الثبوت
منع الحكم الشرعي فيه كما حقق في محله ومن الثبوت أن العزيمة ناهية عما لم يوجب على كونه لا يوجب وأما استصحاب الأمر من الأولى فلا إشكال
فيه والاختصاص في مبدئ مختلفه محمول على مراتب التكليف **شتم** لا إشكال في اشتراط البلوغ والعقل في التكليف للاجتماع
الاجتناب والاعتناء بآثار الاشكال في حد البلوغ وليس علامات الأولى خروج المني بعد اتمام الملام للذكر والانتفاء بالاجماع
الاجتناب وقوله شتم حتى إذا بلغوا التكاثر ولم يبلغوا العلم ونحوهما ما أول بذلك ولا يكفي الاستعداد **والثانية** إنبات الشعر الحش
على العانة للاجتماع والاختصاص الحكم العلوي عليه في الاجتناب فذهب إليه المشرع من كونه علامة لسبق البلوغ لأن الأحكام متعلقة بالإحلال
فلو كان غير ائتم بلوغاً لم يخص الحكم بذلك فيه ما فيه وكان السر في تخصيصه بذلك فكذلك إنبات شعره من غير ضرورة بل هو من غير ضرورة
العلامات جزماً وأما شعر الأبط والفخذ وغيرها فلم يعتبره الأصحاب في شعر الحية قول بالبلوغ ويشعر ببعض الاجتناب ولا يخفى من قوة
والثالثة السنن والأقوى كالأخمس عشرة سنة للذكر واثني عشر للإناث والاصل في الاجتناب المعبره وقد دعوى الاجماع من كراهية
في الأول وقصره في الثاني من ابن ديين حيث شتم على الفائل بكال عشر بلوغاً لاثني عشر لاجتماع على التمتع وقيل بأكمال اثني عشر
في الذكر ولو لا غير وأما وقيل بالتخول فيه لاجتماع معبره الاستعداد معارضه باقوى منها **وأما** الحيض والحمل فهما من البلوغ
للإجماع والاختصاص المعروف من الأصحاب كونهما مع ذلك علامة لسبق البلوغ فإن الحيض لا يكون إلا بكال التمتع بالاجماع فامكان
الحيض موجب للحكم بكونه حيضاً كما يشهد بالحكم بكونه حيضاً دليل على سبق كمال التمتع لأن الحيض لا يكون إلا بعد كماله لا أنه لا يجوز الحكم
بالحيض إلا بعد العلم بكال حتى يلزم التدوير كالأمر فيما جهل التمتع حكم بكونه الدم حيضاً مع إمكانه وأما الحمل فلا نسبوا بالأثر
ويرد على الأول إنبات الشعر في الوجود وعلى الثاني مضافاً إلى الثاني لا أنزال الذي هو نفس البلوغ هو الخروج عن الفرج لا
الترول في الزم ولا الاستعداد كما مر لأن يئ بعد إمكان الحمل قبل كمال التمتع فهو ائتم مسبوقة بفتح يرد عليه مكان الفارقة
في الوجود بالتسبيل بلوغ التمتع ويمكن الاستعداد بأن السبق من السبق بالعلية كحركة اليد والمضاجح فتحسب في الزم بلا فائدة
يعتد بها والفائدة التي ذكرها هي حصة العند منها إذا وضعت مشقة بالحيض انقطاع النطفة وقيل ما يحصل العلم بذلك وتعد
نظرهم على ترجيح الظاهر على الأصل وهو وجوب **شتم** أن الاجتناب الكثيره المختلفة في وجوب الصلوة بالسنة والثمانية والسنه
لذكر وبحصول خمسة اشياء وحصول البلوغ بالعترة كان بصبر محمول في العبادات على الثمن ومراتبه وقد يعمل بعضها في غير
العبادات كالوصايا والحدود كما يجيء في أبوابها وألفاظها من باب الوضع لأن البلوغ والتكليف يختلف بحسب الموارد **وأما**
العبادات فالأول في ثبوت الأحكام فيها محض فساد ذكرنا فلهذا شرع في العبادات مفرداً لا في كتاب الطهارة
وهو يستدعي سهماً مفرداً وهو **أما المفردة** فالطهارة في اللغة النظافة والترهات وفي الاصطلاح اسم للوضوء والغسل
والتييم والأظهر أنها حقيقه فيما يقع الصلوة منها بل ما لا يجمع الحدث الأكبر على أشكال للتشديد ومعه التلبس عن غير ما بل الظاهر
حقيقه شرعية في التلبس ستمائة زمان الصادقين ومن بعدهم لا استقام ونفى اسم الطهارة عن وضوء الحائض في بعض الاجتناب
والأظهر كونه حقيقه في إزالة الغشايب فيكون مشتركاً على الأول الأظهر كونه مشتركاً لا مشتركاً بين الثلثة ولا مؤلفاً
ولا حقيقه في المائتة في الترابية وكل منها يفسر إلى واجب تدب في الواجب من الوضوء كان صلوة واجبة وطواف واجب أو
لشتمائة الف مرة واجب الغسل يجب له ذلك والمجدين والكث في سائر المساجدان وجبوا للصلوة العزائم كل وأما التيمم
فيجب لما يجب فيه الطهارة وإن وفي بعض مواضع أخرى في فضيلتها وقد يجلب الثلثة في ذلك وشبهه **الفصل الأول** في
الوضوء فيه مفرد **المفصل الأول** في أحكامه وأقسامه وموجباته وفيه مباحث **البحث الأول**
لا يبي في وجوب الوضوء للصلوة واشتراطها ومعنى وجوب الشيء للغير أن يكون طلب الشيء لأجل تحصيل غيره وجاؤه والطلب
فد يكون بالضرر وقد يكون بالاشارة مثل مفرد الواجب على ما جفنا في الأصول والظاهر أن ذلك لا يوجب ذلك لأجل

في غير هذا الباب
الضابط في غير هذا الباب
في غير هذا الباب

يقادحان

في غير هذا الباب
الضابط في غير هذا الباب
في غير هذا الباب

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً مبيناً

كتاب الطهارة

الذي يدل عليه
المسألة الأولى في وجوب الطهارة
في كل صلاة
والأصل في وجوب الطهارة
أنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها

قال
سمعت في ذلك
ابن عبد الله بن مسعود
يقول في طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
أنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها

التعريف

كما لو قد تم الحمل على ما لا بد من طهارة
ثم إن قال صاحب البطلان في وجوب الطهارة
في كل صلاة
والأصل في وجوب الطهارة
أنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
على الطهارة وهذا وإن كان ظاهراً
ولكن لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
ويستأنف لأنه يمكن من فعل الصلاة
كامل مع الطهارة المستمرة
ولعل الشك فيكون في ذلك
مواضع الخلاف في غير ما
فقد يمكن فيها التفتت
والأصل في وجوب الطهارة
أنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
ما إذا تمكن من الدخول فيها مع الطهارة
وإن لم يكن ذلك فلا يجب الوضوء
لما حدث في الأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
يستلزم تجديد الوضوء
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
التفتت بعد الطهارة والصلاة
كما صرح في الدعوى
من الشك في وجوب الطهارة
في كل صلاة
والأصل في وجوب الطهارة
أنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
أو قولها بعدم من الأحكام
والصلاة بالواجب
والأصل في وجوب الطهارة
أنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
في باب أحكام السجدة
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
يستحب الوضوء في كل صلاة
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
تقرأ فاتحة الكتاب
والسجدة
والأصل في وجوب الطهارة
أنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
مثل صلوة الحاجة
والصلاة بالواجب
والأصل في وجوب الطهارة
أنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
سبقت الخلاف في شرائط
صلوة الطواف
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
على استحباب المرفة
وإن شئت إلى ما ذكره
الحاكم الأخير من ما ورد
في حرمته كراهة جلد
بالبطون صافاً إلى استحبابها
في نفسه ما ولو لم يكن إلا
الشهرة كمن قبله
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
عليها لا يجب العبرة
بالمسح باليد
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
وهو المراهب
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
من الشيخ في غير ما من الروايات
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
لو ادعى دليل الأمر
بغيره فإنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
للشروع فيها
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
هذه الرواية وكلام
الاصحاب أن هذا الوضوء
هو وضوء الطهارة
لأنه مستطاع
لأنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
الوضوء مخصوص
بالبدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
استحبنا التقديم
فلا يلزم جواز
ويمكن الاستدلال
عليه بما دل على استحباب
البيان للصلاة
في أول الوضوء
لأن أول الوضوء
هو غسل اليدين
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
للشروع فيها
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
عليه الجراح
من ذلك
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
وأما الاستحباب
فإنه لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
الاصحاب من المرفوعين
في طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
فيما لو لم يصل
معه الوضوء
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
يحل فيه طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
والمرجح وأما حكم السجدة
في الطهارة المستمرة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها
على فروع في الدلالة
فإنها لا بد من طهارة
البدن واللباس
والأعضاء
التي هي محل الصلاة
من كل نجاسة
تليق بها

في كتاب الطهارة

مقتضاها

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

يستحب من البدن ولو بالبعد للشاق بالبقى قبل يمكن القول باستحباب نفس الشاهد لعل لأبنة إذا دوت ضياء حاجلت بها
 المذهب في الأرض حكمه الصلوة ويمكن على الصلوة كما هو في الخبر وبه يشهد الإجماع والخبر ولما في جميعها بعد الحدث عن خوف نشر القبا
 وتغطية الرأس ونقل عليه الإجماع وفي المغفلان لغطية الرأس المكشوف من سنن النبي وفي الغيبة لا لأفراد بغيره من غيره
 العيوب وكما أن الإشارة إلى ما لا يراه في الاستحباب من الله في والذي يفتى به لا يخلو من إلهام في الغناط متفتحا بشي أسخيا من الله
 الذين معي ولكن النفس مستحب آخر كما في رواية أخرى ولا منافاة وتبين على بعد وصول الرأس إلى الغيبة إلى الدماغ وتقدم الرجل اليسرى
 عند الدخول عكس المخرج عكس المكان الشريف وبكى الشمر في ذلك مع أن الاستحباب يورث الظن القوي بل القطع باحرام اليمن منها
 في اليد بخلاف اليسار والكيفية للخصم والكراهة بالمأثور عند الدخول والكشف العود والحدوث والنظر اليد والفرغ والمخرج وأن يجمع
 بطنه عند المخرج داعيا بالمأثور وأن يقدم الاستحباب الغناط للثبوت لمؤقتة عما وأخيرا الماء حيث يجرى الاستحباب ولا يخبر أن
 منها الضميمة بل الضميمة والجمع أفضل للخبر وأطلافة ككلام أصحاب في مثل ما لو كان فرض الماء فقط ايقض مع أنه بالغ في التلخيص فتدبر
 لذلك والمضرب في الخبر قال جرت السنة في الاستحباب بشك الإجماع وأبكار وبيع الماء **في استحباب إتيان الإجماع والخبر في استحباب**
 الاستحباب على المشا لا لاختلاف الخبر خلاف الاستحباب واجبة وهو ضعيف الأصل وقدم وضوح دلالة الاختلاف على الوجوب فيصح تعيين
 القصة إذا انقطع في قول البول حسب الماء ومؤقتة روح برعيد الزهم ورواية داود الصيرفي عن الهادي قال لا يستحب من البول
 يثا أول كونه صغيرا ويصحب الماء عليه من ساعته وفائدة عدم انتفاء الوضوء والتفليس بالبلل المشبه واختلف كلامهم في كيفية حكم
 الاختلاف وتبين تمام الكلام **الزجاج** يكبر الجلود مستقبلا للزنج ومستدبرها ولا وجه تخصيص بعض الاختلافات بالبول مع
 الرواية مطلقا واستنباط الصلابة والخص في الضميمة عن علي ما إذا بال أحدكم فلا يطحن بيوله ولا يستقبل الزنج وهو لا يمتنع
 الاختصاص أيضا ومستقبلا لغيره للثبوت في فرضها لأجنتها لثبوت الكاهل وغيره بال الأولى عدم الاستقبال مطلقا للزنج بل الغنا
 استحب للبول في الروايات على الأعم لشيوخ استعملوا في ذلك الاستحبابا نال للمنايا مع أن الغالب الظهور بالخبر والشيخين وهو عجز البول كما
 لا يخفى لعدم احتساب البول في الاستقبال والاستدراك مع أنه قال في الغيبة وفي خبر آخر لا تستقبل الهلال ولا تستدبره ولم ينفذ على من
 صرح بكراهة الاستدراك مع أنه قال في الرواية عليه بل على احتساب البدن أيضا والبول في الصلابة للثبوت ولا لاختلاف المعللة بعضها بذلك
 وفي المسألة الزاكية من إلهام أهلها كما في الخبر والاختلاف الثاني في لباسه الجاهي محمول على تحفيف الكراهة لروايتها مع المصحة بالثبوت
 الاضروده وبعضهم عزم الحكم الغناط للثبوت وفي الطرق لثباده وهي نعم من الشوارع لروايتها مع برئيد وموارد التي اكتسبها الأهل
 الدنيا المذكورة في الرواية وروى الأبا والمذكورة في رواية التكنون ويدخل ما يراه في المصحة مكره بعونه وانفسر في دعا
 عامهم بابواب الدور فانظر من باب التثليل وأقنية المساجد فوعده على من يراههم ومما ذكره النزال لثبات الرواية وتحقق الخبر المشهور للأهل
 الكثير المطلق بعضها والمصريح بعضها بما فيها من العلل بعضها بما كان المصلحة الموكلة بها ولذلك يكون الخبر والتعلل إذا كان فيه
 حكمة لأن المصلحة المصلحة وفي بعضها مساقط الثمار المشيرة بأن ذلك لأجل الامتداد والحس الكراهة مع عدم المناقاة وما كيد فإنها
 وجد فيها وفلك الاطلاق لا ينافي في ما اخترناه في الأصول من اشتراط الثبوت بالبدن في صدور المشق لأن البدن هنا ليس نفس الثريد
 الامتداد وهو قد يراد منه المصلحة المشبهة للمصلحة الإنسانية وقد يراد به الحال والأظهر الأول وأما القصة بمعنى فإمراة كذا الخبر فهو خلاف
 السباد ومن مطلق اللفظ وقد يجعل الاختلاف المصلحة فرقة لارادة التقييد من المطلق منها ولا حاجة إليه وفي الخبر رواية غامضة وعلى الخبر
 بين القول للاختلاف وأما الاختلاف معللا بمخافة تحبيل الشيطان ومقتضى بوله إلى الهواء واختصاصه بوقاية الرقة والرواية المقدمة من الضميمة
 وفي رواية أخرى حركته بطلان البول من السطح في الهواء والجمع بينهما وبين ظاهل اللغة أن يرفع بوله ويهوي من السطح لا ينافي ما دل على
 إتيان الموضع المناسب للمكان المرتفع لأن يخصص الادتماع بما يحصل معه الأمن من الثلوث وطول الجلوس للاختلاف معللا بإبراث البائس
 والتواكل للاختلاف الخبر معللا بإبراث الخبر والكلام الأبد كراهة وإياه الكربة وحكاية الأذان كل ذلك للروايات والأكل والشرب والاستحباب
 باليمن لأن من الجصا كما في الاختلاف إذا اعمل اليك كما في الخبر قال في الغيبة وقال أبو جعفر ما إذا بال الرجل فلا يمس ذكره بهيمة ومنه
 يظهر كراهة الاستدراك باليمن أيضا والاستحباب باليسار وفيه خام عليه اسم الله ودخول الخلاء وهو عليه لمؤقتة والحق لأصحاب الاختلاف
 الأنبياء والائمة وطائفة ولا بأس به ذلك فاصد بها من لا فلا عبرة بالاشكال هذا إذا لم يعلم وصول الفاسد ولا يصح وقد يكتفى

خلافاً للشيخين ادريس **لنا** صحيح زواره على ما في التهذيب في صفته وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله من ماء فادخل يده
 اليمنى واخذ كفاً من ماء فاسدل على وجهه من اعلى الوجه ثم مسح وجهه من الجانبين جميعاً ثم أعاد يده اليسرى في الماء فاسدلها على يده اليمنى
 ثم مسح جانبيه ثم أعاد اليد اليمنى في الماء فصبها على اليسرى ثم مسح بها يمينه يداً ثالثة وجعلته لم يصبها في الماء
 وصححه الاخرى في الكافي عنه ثم عرف خلافاً لما فوضها بحيث الحديث رواها الفقيه من رواية موضع جيبه جهنم وسائر الروايات التي
 الظاهرة في ذلك في الفقيه بعد هذا الرواية ورواية اخرى بعد ما قال وقال الصفة والله ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله الا مرة مرة وتوضأ
 مرة مرة فوضوء وضوء لا يبطل الله الصلوة الا به **وقرنا** يشك كل منع الدلالة لان اليمين التي يجب فيها غسلها اذا كان الجبل والابال في المنع
 الحمال ودفعه من هذا الغالب فعمل ذلك لأجل الايمان بالكلية فيمنعه من ذلك ما اخرجنا عن العادة **واشار** مرسله الفقيه في
 عقبها لفظه الرواية وبعد تسليم ان عدم الغسل هو عدم الاجزاء لا بدان يحمل على المثل لا الشخص كما هو واضح ولشبهة في الوضوء يحصل عرفاً بمجرد
 الاشارة في الغسل في المثال القرينة يقتضي بان مناسبتهم ان سائر مشكلات تلك الفرد لم يصبها فالتبعية ما قلنا عدم احب الاطراف بالجميع هذا
 كطعن تسليم ثبوت الاقل الواجب بل المسلم انما هو وضوء الغالب وهذا **ولكن** اشغال الذم مع ملاحظة هذا في ايات ملاحظة لاكتفاء فيها
 بذكر اقل الواجب لبيان ذكر خصوص الغسل من الاعلى مع عدم الاحتياج الى ذلك وكان يكفي المطلق يتابع فلا فرق فيهم الاحكام استدلواهم بوجوب
 فيما ذكره ولا اقل من الثالث في الاشكال بدونه فلا يتم الاشكال لذلك من مرسله الفقيه ظاهر هذا ذلك فان المثال المذكور في كلام الحكم
 على العموم كما حق في علمه وعدمه عقب الرواية المقدمة لا يضر لان الظاهر ان البيان لم يقع من الاستدلال بوجوبه جزئياً ولم يحصل الالتزام من الاكثر
 واحتمال بيان الجواز لو وقع كل خلاف الظاهر من البيان فالظاهر ان البيان كان من الاعلى وبعبارة هذا الكلام ويدل عليه ما رواه في قريب الانشاء
 عن الجعفي عن الرضا قال قلت لابي الحسن مؤتمراً كيف توضأ للصلوة في الاضيق في الوضوء ولا تعلم وجهك بالماء لطفاً ولكن اغسله من اعلى
 وجهك الى اسفله بالماء مسحاً وكن فامنع الماء على ذراعك واسلك في يدك **بجانب** السيد من تبعه اطلاق الادلة وصندوق الاشكال و
 بما ذكرنا واستبين وجوب البلية من الاعلى في اليدين والظلم عدم الغسل بالفضل والتمسك عدم وجوب تخليل الشرحية كان وغيره فاجبتنا
 او كيقنا وفسرنا الخفيف بما يرى في مجلس القاطب من طائفة من العلماء وجوب تخليل الشرحية في الخفيف **بجانب** العلامة في بعض اقواله
 والشهيد ونفي الخلاف بينهم وذكر انهم متفقون على عدم وجوب غسل السبب بالشروط والوجوب في غير المستوي وحل كلام العلامة في التذكرة
 على انه فيهم من كلام الموجبين ايجاب غسل السبب بالشروط **اعرض** عليه وانه خلاف الاحكام حيث لا يجوز غسل السبب الا بالوجوب
 غسل الظم وبما على ذلك الشيخ على الشهيد الثاني وغيرهما فنفي الخلاف عن وجوب غسل الظم في خلال الشرح الخفيف استخبر بانه لا وجه لذلك
 المحاصل والمخرج عن ظواهر كلامهم المصروفة فيما ذكرنا والظاهر فيه ودعوى هذا الاتفاق مما نشأ من الشهيد ومشاوره من الوهم فيهم كلام
 الجماعه وشبهه ان الوجه ما هو الوجه وهذا الظاهر في خلال الشرح الخفيف ايضا فكذلك من غسل العمود او امر يغسل الوجه وهذا لا يوجب تبطل
 اقوال العموم يتابع قيام الدليل على تخصيص الوجه من الاجزاء كما استذكر المحقق الباقية اية اقوالهم في اثبات الوفاق ونفي الخلاف في
 المطلبين ويجعل النزاع في وضوءه خاصة في النزاع فيما يظهر في مجلس القاطب في كل الاحوال في وجوب غسله كما لا نزاع فيما قد يظهر وقد لا يظهر
 مما لا يشك عليه قول ولا دليل وكيف كان فالمنع هو الدليل والمشا اتمها هو المطلبين للدليل وهو المنع وان كان الاحوط التخليص في الخفيف
 والدليل صحيح بعد من سأل عن الرجل توضأ بغير وجهه قال لا وصححه زواره قلت لاراسه ما الشرع في كل ما غاط الله به من الشرح فليس على الشرح
 ان يطبوه ولا يمسحوه ولكن يجري عليه الماء والروايات الكثيرة الدالة على اجزاء غرقه وحده فانه لا يكاد يخرج مع وجوبه لك وليس للضم
 الا ما ذكرنا من اطلاق الوجه وهذه مبيدات ففقدت عليه مع ان فيما رواه الفقيه في الاشارة في حكاية امر الكاظم عليه السلام على يوفطين بالوضوء
 على طريقة العامة فبنيها على انه من يدع العامة **واقام** انهم الشهيد من ان المنع وجوبه هو المستوي دون الظم وان كان في الخفيف في غير
 فكلام العموم وخلاف ذلك لادله فيه في غيرمكن اذ مع المنع وتحريك اليد وجريان الماء ينقل الشعور من مواضعها فربما يغسل الموضع المستوي
 ولا يغسل الظم فلا بد من غسل الجميع من باب المقدمة فلا يبقى النزاع مرة واحدة الا الفرق بين اقسام الوجوب لا يخفى ما فيه **واقام** على ما
 اخرنا من اجزاء الظم في غسل الظم وبمعرفته ولا يضر عدم حصول غسل ما كان ظاهره الغسل كما لا يضر غسل ما كان مستوي او ما غسل ما
 على الوجه المذكور فلا اشكال في عدمه **الثاني** في وجوب غسل اليدين الى المرفقين والتخفيف للسؤال لان هذه العبادة يستعمل فيها في
 تحديد الغسل كقولنا اغتسل يدك الى الركب وصلى سيفي الى المبطنة ولا يخرج الا اليدين هو تحديد اليد ويجوز الاستدلال من الرضين بانها

في صحيح الشيخين والاعلى

في صحيح الشيخين والاعلى

في عدمه اذا لم يظهر منه
انما النزاع

في صحيح الشيخين والاعلى

هذا هو الوجه الثاني في وجوب غسل الرأس

مل القول بوجوبه لكونه مقتضى

في وجوبه لكونه مقتضى

في وجوبه لكونه مقتضى

هذا هو الوجه الثاني في وجوب غسل الرأس

بل العائدين كما قيل ومصرح به في الاختيار المعبره الكثيرة جذاوا **فما وجوبه** فالجواب فيه ذلك خلافا للسيد بن دويس واستدلوا
بمثل ما مر من الاختيار الثاني في خصوص المرفقين أكثر وأصرح وفي رواية الطيتم بن عروة العتيبي العوفي عن القاسم عن قول القاسم وجعلوا
وجوهكم وايدكم الى المرفقين فقلت هكذا وصحت من المرفقين الى المرفقين هكذا في رواية اخرى فغسلوا وجوهكم وايدكم من المرفقين
ثم امرتكم من مرفقكم الى اصابعكم **وحيث قيل** البؤل الاخر الدليل والجواب يجب ادخال المرفق في الغسل للاجتماع والرواية
المستندة لان الغاية داخله في الغسل لا الاصل عند سواه كما ان من جفف المرفق لا يغسل كونه مرفقا لا وجوبه ان كان يجب لذلك ايضا
ويظهر الشرع فيما سبق من السيد المرفق فقط فلا ينبغي وجوبه بعد انقضاء ذي الغسل **والجواب** ان الحكم من طريقه العرفي مما ورد في الشرع
والخلاف الغنهاء في وجوب غسل المرفق وتفرقة على دخول الغاية في الغسل وغير ذلك ان المرفق هو مجموع منه في العظمين لا مجموع العظمين
ومفصلهما العظمين بالخط الموصف المنسج من الخطين الموصفين كما هو الظاهر من اللغتين والموافق للاشهاد في فعل القول بوجوب غسله بالاصابع
غسله اذا بقي مضطرا وكان عظم العظم فقط لا لا في الاجزاء الخارجية والبيضة وفاضل وحسنه وليس على من جفف عن اخيه مؤثرا
قال سئل عن رجل قطع يده من المرفق كيف يؤخذ قال يغسل ما بقي من عظمه ودمه جاعدا من الاصابع منها وجوب غسل بقية العظم
مواظفا لما نقلوه عن ابن الجنيدي حيث قال اذا كان قطع من مرفق غسل ما بقي من عظمه والعلامة في المنه في ادعى الاجماع على عدمه ويحتمل ان
يكون المراد بما بقي من المرفق ان يكون من عظمه لا يمانية وكذا كراه ابن الجنيدي لما ذكرناه وهو قريب **والجواب** ان المرفق من الشان شيء
فوجب غسل اجزائه والاصابع والاشجاء **والجواب** في قوله ومعه وحسنه اذا لم عليه كما ان المرفق من فوق المرفق فسقوط الغسل اجزائه **الثالث**
يجب مع الرأس الرجلين في الكعبين فيهما يمشي بهما للسنوح كما مر في المسح بمقتضى غسل الوجه واليدين للاجتماع بل الضرورة والاشجاء
الشاذة **ههنا** صحيحه رواه عن ابائه في ذلك اثبات لبعض فيها وجود الباق اذا كانت سبوتا ذلك لا يقتضي لاجتماعها باثبات الاصابع والاشجاء
وابن كيسان وغيرهم مع انه لا يتحمل ان يكون استدلاله بسبب تغير الاسلوب بغير ما يقتضيه بالنفس بواسطة الحرف وخص في الرأس بمقدومه
في الرجلين لاجتماعهما والاشجاء والاشجاء **أما** الرأس فبما في المسح على الشراطين في الاصل والاشجاء وخصوص
الاصابع وقيل بوجوب غسلك ثلاث اصابع لصححه رواه عن ابائه في المرة بجرها على مسح الرأس ان تمح مفاصله فذلك ثلاث اصابع لانها
خامها فان اجزاء كل واحد من الاصابع لا يجب ان يغسل في كل واحد من الاصابع **والجواب** في قوله في المرفقين في الرواية ان من لم يغسل مرفقيه في الصحيح والصحيح
المرفق بالمحل على الاستسجاء العكس المشاورة هو كذا في قوله معتبر عن غيره قال يخرج من المسح على الرأس موضع ثلاث اصابع ختم اجزاء الاصل
من مقدم اصبعه في الرجل يوضأ عليه العامة قال يرفع العامة بعد ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدمه واسه لاد لا يرفع مع ان الاصبع
الاشجاء ولا بد منه والظاهر المراد مقدمه والاصابع الثلاث لانها فيمكن الاصبع الواحد **وشر** ان كلهم مثلها في فاداة ان المسح السجدة على
هذا المقدار من عرض الرأس ومن طولها **ويظهر** من شرح الدرر في اعتبار العرض وعن المقدار في تفرع انصاف ان ايد على الاصبع بالوجه
والاشجاء بعد تحقن مقدمه والاصبع والشكال فيه اشبه الطول وهذا الظاهر يجري على ذلك وضع تمام اصبع واحدة طولها على عرض الاصل
الرأس وامره الى اسفل بعد عرض اصبع او اقل وعلى الثاني وضعها كل على طول الرأس كما تقدمت والاولى ملاحظة ما على اعمال
اصابع منقطة ويحتمل في ذلك وضعها بالطول على عرض الرأس وامرها بعد عرض اصبع **والجواب** في ذلك اختلاف فادعى عليه
الفاضلان الاجماع **ففي** ظاهر من الشذوذ قول بوجوب ثلاث اصابع مضمونة **والجواب** في رواية معتبرة في معتبرة **والجواب**
صحيحه البرزنجي عن ابن الحسن لا يكتفى كلها فاحتمل على الاستسجاء للاجتماع على فخذ الاستسجاء المرفقة وتوهم بعضهم ان الجمل والمطاني لا بدان يجامعا على
البين والمعتد في الاولى في الشذوذ جدير بان الاجماع فاضل على المطلوب في كثير منها لعدم ابطان الشراطين وفي صحيحه رواه ويكره من الباق
انه قال في المسح على العقلين ولا تدخل يدك تحت الشراطين واذا صححت يدك من داسك او دقت من قديمك ما بين الكعبين الى اطراف
الاصابع فعد اجزاء وفي معناها صحيحه الاخرى وغيرها والغلط ان كانا مرتبتيه فلا ينبغي الاستسجاء الطويل فان كانتا غيرهما فيصير
ولكن عدم استثناء عمل الاجماع ولم ينفذ على مخالف في ذلك الفاضلان وغيرهما الاجماع عليه ونقل بعض الاصحاب عن بعضهم الاجماع عليه
ايضا في حديثه في السبب ثم جزم به لقوله تعالى الكعبين وكان في الذكر استدلاله **وشر** في شكله في ذلك يكون التحديد للسنوح كما في
البيدين اقول بعد اعتبار اضافة البعض للرجلين المستقام من البلاء فالمسح بجميع ذلك البعض والغاية في ذلك البعض **والجواب** في
معلوم بملاحظة قوله في الشاذة فذكر صرح الامام في الصحيح بان الغسل لما تشكك في الوجه واليدين بالنفس علمنا وجوب غسل جميعه ولما اد

يكون ما يضاف
في كل ما يضاف
منه في كل ما يضاف

ويكون ما يضاف في كل ما يضاف

في كل ما يضاف
منه في كل ما يضاف

ويكون ما يضاف

يكون ما يضاف
منه في كل ما يضاف

غايته وطوبه الفواء كما لا يضرب الجفاف التبرج في طرف المطايل **العرض** عليه بان الحكم في الروايات التي استدلوا بها على الجفاف
هو حقيق في الحق **وقد** عمل كلامهم على انهم اودوا التراج طرفا لا طرفا في الحرارة العائنه وفي رايه اشكال لان الجفاف ذلك من الافراد
الغير المكنة منها من زوايا الموالاة كثر في **المعقول** ولعلمهم فهو من الروايات ايضا واما ان يحصل فيه الجفاف كما يجرى من رودة من
يحصل معه الجفاف بان يكون المضرب هو الفاصل والجفاف في عدم خلاصه ليعتقد فيحصل على الافراد المتفاوتة وهو المستدلة كما في نظائره واستخرج الله
من الروايات دون شرط الشك **وما** على ما اخترناه من تقديم عيب الشايع العريضة سيما مع حمل الاختصاص على ما يحصل في الموضع بما يتبع
سلبه لاسم فيسهل الخطب الله العام **الثالث** يشترط في هذه الموضوعات **الاول** ان يكون جازا في الضرب بان يكون مباح الاصل كالقيام
في لمرجها احد قبله او ملوكا ليجازاه او شره او استناب او ما دونها في غير هذا او نحوى او بشاهاه حال وقترشاه حال بما اذا كان ذلك
اماده تشهد بان المالك لا يكرهه فذلك كنهان النظر فيضا وعرف كثيرا من الاصحاب عيب العلم والاول وفق بمسئول الادلة الاية وهو العلم
في غاية التدقيق **مع** انهم يحكون بجواز الضلوة في الضلوة الاوية غير ما يخالف بهم مع انه يحصل في الغلب فيها الا انظر وهل
مرام من يظهر منه عيب العلم هو الذي يباحون في اطلاق الضلوة في الغلب في لوشك في بادئ فيشكل في ذلك الظن فضلا
عن علمه كارتى ان حلال الضلوة والبراث في الميثاق الظلمة مع اختلاف الضلوة في الغلب وبقرهم بغيره مؤانفة اللون والجملة واعياها في التفرج
والشرح يجلونها ويعتقدونها انهم مع انه لو قيل لهم لا يجوز ان يكون فرد من نفس الغلب مشابهة الفرد من نفسك في جميع الجزئيات او شيئا
معه بغاوت قليل يشبه عليك في الظلمة فلا يمكن انك والجواز فمع هذا الاحتمال كما لا يخفى وكذا في الزوج والزوج في الليلة المظلمة سيما
اذا حصل الجفاف بعد الاقارن في النوم لا يمكن نوم غيره وجسم مكانها وفقدانها في الشام باعضاها وانما لا يصح في بادئ النظر
يفسد انما خالها بانها مع زوجة هكذا بل الذي يظهر من الادلة ان شاهد الحال امره استدل من ذلك اية **ولا** يذهب عليك انما
ذكرنا مغاير ايمونه العلم العادى في الاصطلاح فانه لا يقبل التشكيك بالنظر في جارية عادة استقم كعدم انقلاب الجبل الذي شاهدناه
بالاسم حيا وضجرة الاولى التي دلتها في اليك حيا وضجرة خافين جميع العلوم ونحو ذلك ان كان يجري فيه الاحمال العقل بالنظر الى
الما بلية الماده وهو مودد الله تفك كل ممكن فان علم حقيق غير ما يخالف ما ذكرناه فان مدعيه بعد الاثبات وما اخطا الاحمال قد
لا يفيظ في ضلوه علمه بخلاف ما نحن فيه في الاصحاب جواز الشرب الوضوء والغسل وغسل الثياب من الميثاق المملوك في الانهار والشافعية
ونحوها الامع انتهى العلم بالكرامة والظن بها **وهل** ذلك من باب لا بد من شاهد الحال او ذلك حتى في ملكهم للسنيين كمن الضلوة والجملة
ظا كثر من شرح بذلك كالعامة في الفوائد والقرية الشهيد في المدفون وغيره ان ذلك بسبب شاهد الحال وهو الظن من الغلب
التي مولانا محمد بن القاسم في كتاب حديثه المعتبر **واما** ولده العلامة الحلي فظهر من ذلك تحريم السنين قال في شرح المذهب في
ان السنيين في الميثاق الشرب الوضوء والغسل والاسماع لان الضربة كايدهم عادة السلف من عدم استيذان الملاك في ذلك الاختصاص
الكثيرة الدالة بها على اهل الى اخر ما ذكره في مسائله الفارسية المصنوعة بحق العين وقال انه الظن من الاختصاص الصغير مثل ما وودان الناس
ثلاثة شرع سواء الملة والتار والكلالة وهو الظن من صاحب المناقب في ختام كتابه **ويظهر** ذلك من كلام ابن ابي عمير في شرحه قال في الشرح لا
على ضرب من جعفر في ملكه المالك او لا يملكها او ضرب من جعفر في الموات لا يملكها فلا يباح في ملكه من ملكه من ملكه من ملكه
مثل الجفر والشا في اخر في الموات ليملكها فانه يملكها بالاحياء فاذ يملكها فاذ يملكها الذي يحصل في هذين الضربين هل يملك المالك في جملتها
ان يملك هو مذهبنا وانا في انه لا يملكه لانه لو ملكه مثل ملة الشجرة وانما يستباح بالاجارة لجرى العادة ولا تراه في ملكه لانه لا يستلزم
في الحال بالبيع وما لا ضرر عليه فليس له منعه مثل الاستقلال بما خالف الى اخر ما ذكره **ويجوز** لا لعل ما ذكرنا انما عند على جواز الضرب
في الماء بمكان الضرب وانما لا يضرب صاحب الضربة فليس له منعه وهو مع استحقاق الغير لذلك الضرب في بدل على ما نحن فيه بطريق الاولى
ويشكل البرية الاولى بالياء المجهولة الدال بالياء وما علم كون ما لهما صغير او مجنون او بائنه كيف يكفي مجرد عدم ظهور الكرامة والمنع
كيف يكون ذلك فانه يعتقد عليه في البرية الثانية بان ذلك يتحقق الاطلاق ولا يناسب التقييد بعد ملة الكرامة ونحوه لان في
الاستثمان الاول هو اشارة من عند ذلك حكما مستغلا بان يكون الضرب في هذا الضرب في مال الغير بقدم ظهور كرامته
في معنى ظهور الكرامة الضرب بذلك يكون ذلك يظهر اذا الاكل في نبوت من ذكره في سورة التوبة **ولعل** التبرج ذلك الاضمار على ما
احوال السنيين من كونهم باضين فذلك لا يجب الجحش الضرب عن المالك بان له اهلية الاذن والرضا ام لا فانما هو عدم نص المالك اد

كتاب الطهارة

لما كان من البدعي بقاء التكليف بقاءه والامر بمصرفه فيما يجب مع الغضيل البراءة ووجوب حمل التغيير لاصل البراءة كما في بعض نظائر ولا يخفى
بل الاظهر عليه الاحكام **الترابع** يجب المباشرة بنفسه في حال الاختيار والاجتماع فله جملة من الاحكام لفظ الامر ونحو قوله تعالى ولا
يشرك به بشاءة وبراءة على ما ورد في تفسيره في خمسة وثلاثين وغيرها وعن ابن الجوزي جواز تولية الغير وهو ضعيف **واما** في حال الاضطرار فيجوز
تولية الغير بغير وجوبها اجماعا فلهذا فصلان في الغضيل والمنسحق الا حوط بينهما معا **الخامس** يشترط فيه النية والاصل في الوجوب في
كل ما لم يعلم الغرض فيمن له الامر وعلم ان الغرض منه بالذات هو تكميل النفس **واما** ما علم ان الغرض منه مجرد الوصول الى الغير كمثل الشيا
والاواني والجمادات ونحو ذلك فلا يشترط النية فيها فيرتب اثار الفعل عليها مع عدمها بل اذا وقع مع نية خلاف وعلى وجه العسرة ايضا فيخرج
عن هذه التكليف بمقتضى كيف اتفق وان حصل له العسرة بخلاف غيرها فان الامثال المطلوبة فيها لا يحصل الا اذا قصد بها الاطاعة فان مجرد حصول
الماور به بعنوان الانفاق لا يثبت في العرف **واما** الواجب التوسل به ان كان يخرج عنها ذلك اي شيئا اذا حصل الفعل بدو اختيار
المكلف لكن المراد هنا حصول الامثال هو ترتيب الاثر والمخرج عن هذه الفعل فلا يكلف الفعل اياها الغضيل النية قصد الفعل الماور به من اثار
سواء لله تعالى او كان الداعي على الفعل هو ذلك فقد حصل النية ولا حاجة الى الاطاعة الى البال مفصلا في دلالة من الاجزاء كما فهمه اكثر المتأخرين في
الدينونة والاصل في اول الشروع في حال التلبس فان ادعى لا يجب فيه التذكر بل يكفي في جوده في الحافظة ولا يرتفع الا بالدفع عن الفعل بغيره او بغيره في
ذلك هو المراد بالاسناد الحكيم فاذا كان الداعي لمق الشروع هو قصد الغرض في الامر الفعل الغير ولو كان خوضا مستقلا على بدن ذلك
بكثير فيكون دينه بغيره لا اذا حصل الداعي الى خلافه فله عدم وجوب لقائه في ذلك ولا جرم له في ذكره الغضيل ايضا ولا اسناد به بغير تحديد
سلك ذكر الاستماع المذكور في الجميع سيما فيما بعد من انه ذكره **واختلقوا** في وجوب قصد الوجه مقابلة وقد في الغضيل وقصدت معا في
الوجه منه فيمكن في خصوص الطهارة في وجوبه الاستباحة ورفع الحدث عما اوعدهم ولا يشترط في رفع حدثه على قول ولا يثبت بعد
الجمع وكذا في العود الى اخذه في غير الوضوء وما عدا القرب والمعين لان كان مستترا فاذا تردد الامر بين الوجوب لشدته كسواء الغرض في فعلها او في
يعتبر الفعل لا بالقصد فيجب بخلاف ما لو تردد بين وجوب الفعل وعدمه كمثل الجمعة وان امكن تحصيل العدة فلا يجب لغرض نفس الفعل ولا دليل على
وجوب قصد الوجه وكل ما اذا تردد الامر بين الغشاة والحاضرة ولم يتبين القصد احدهما فيجب بخلاف ما لو تردد الامر بين صيرورة الصلوة قضاء او اذا
كالاستيقظ فيلزم طلع الشمس في ذلك لا بد من الطلوع فلا يجب قصد الاداء ويكون القرب بالفعل الغير وهكذا **واجب** اوجوبه الوجه بان الفعل
لما جاز وقوعه على وجه الوجوب لانه والتدبير اخرى فاشترط تحصيلها كما يشكون هو المطلوب ليعمل الامثال ولا يحصل ذلك الا بالنية
فيما ان اريد وجوبه بغيره حيث يشترط مع فعل اخرى فيشترط اخذها في الوجه كالتكليف في الغرضية فهو كل كما اشترط مع تحصيل
الشرع في الفعل بل لا بد من ذلك فيمكن ذلك كمثل الجنابة وشيعة وكذا الوضوء الواجب المستحب في ان اريد امثال الامر لا يوجب لا يحصل الامع بعضه
بالوجوب ان لم يقصد الامر ولو يشبه المكلف به شيء اخر كمثل الجمعة المترتبة بين الوجوب الاستباحة فان لم يقصد في وجوبه في نفسه امر اخر
اختلصه الامر ظاهره في ان الاصل عدم الاعتناء بالامثال يحصل بالاجاد فترد ذلك كمثل ما هو بغيره في العرف هو عدم الامر بغيره في ذلك لا في
ولامدخليه لغرض الوجوب في محضته في وجوبه **واما** وجه الوجوب فانه لا بد من قصد الحاصل في الوجوب في التكليف العلية فان ذلك لا يثبت
معرب لا يتابع العلية ان مثل نفس شبه النجاسة وغيرها فانها ايضا تطهر بالغرض من الايجاب اللطيف في وجه لا يجب وشكر المنع على قول بعضهم
فانه وجه الايجاب غير **واما** على مذهب شافعية فلا وجه له مخرج ومخرج المتكلمون بان شئ الفعل واستحقاق فعله لثواب يوقف على فعله هو
او وجهه فان مرادهم القرب الامثال لا لازم لذلك كما هو الظاهر في الامثلة **واما** ذكرنا ظاهرا في القول باشترط قصد الوجه العلية
معا منضم الى نية القرب كما يظهر من بعض الاحكام غاية البعد ولا دليل على ان سائر القبول يقصد به الاطاعة قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الا نيت على
ما تقدم من ان الظاهر منه كون الشرع غرض الفرض وان قصد في الحدث مستلزم لاداء الصلوة فيخبر بهما وان استلزام دفع الحدث الاستباحة لا
كون الوضوء المتوقى في دفع الحدث مقصودا فيه الاستباحة كما هو مذكور في الاذنيعة في قصد الاستباحة وان كون الوضوء واجبا للصلوة لا يستلزم وجوب
قصد ذلك فان المراد ان الوضوء واجب للصلوة لان الوضوء كان الصلوة واجبا فيشترط عدم اشتراطه في شئ منها واكتفى ببعض من اشترط قصد الاستباحة
في الوضوء للصلوة الواجب استحبابه او شرط كان فلا يكره فعله **هذا** وهو في دفعه **واما** استدلال الجمع بينهما بان الحدث مانع فحجب
وان الاستباحة لذلك الزعم **فيما** ان وجوب الاول لا يستلزم وجوب قصد ذلك كذا في الثاني وجه الاول في ان الوقوع والاستباحة
قد يغاد فان غسل الحائض بدون الوضوء والنية ولا يكفي قصد احدهما عن الآخر ولا يخفى ضعف منع لزوم عدمه فضلا عن الاجتماع **شعر**

كتاب الطهارة
باب في وجوب غسل
الرجلين في الوضوء

باب في وجوب غسل
الرجلين في الوضوء

باب في وجوب غسل
الرجلين في الوضوء

المشاور في السنن من شرائط الاستبابة للصلوة والوضوء واستندلوا بهم على ذلك بالاية العن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
للصلوة والافليس كما يشترع له الوضوء والافليس كما يشترع له الوضوء والافليس كما يشترع له الوضوء والافليس كما يشترع له الوضوء
استبابة وكل في شر كتابه العزائم ونحوها بخلاف ما تقدم فان الوضوء انما هو التحصيل كما نهى نوى ما يكون الوضوء مكمل له فاما ان يقصد
استبابة او كما لا يدق نفسه فاما الاول فمقتضى العلم لم تقدم الصفة كما حكم به الشيخ وابن ادريس لانه سبحانه بدون ذلك **واما الوضوء المكمل**
فالعلم الصفة لاستبابة وضوء الحدث لان الكمال لا يحصل الا برفع الحدث ومع حصوله يجوز الدخول به في المشروطات ايضاً وكلام الشيخ وابن ادريس
لا يفيده وكان الوضوء داخل الفعل لا يخرج من الوجة الصحيح وهو تحصيل الكمال **وبالجملة** يلزم على طريقهم على محاذات ما تقدم مقصد الغاية
استبابة او كما لا يوافي تصرفا لهما اودفع الحدث على القول بالغير **وعلى** ما ذكرنا فيمكن تمييز الفعل فيما سواه فان كان من الوضوء استبابة
فيدخل في كل شرط به وان لم يقصد الغاية بالوضوء وان كان في ما يجزئ المكلف من وضوءه **وعلم** الترتيب التزم من وضوء الاستبابة
او ما يؤيد اليه وذلك لا يستلزم وجوبه قبله ويكون وضوءه في حديث واحد ان حصل من شرط واحد وان حصل من شرط واحد ان حصل من شرط واحد
في مسئلة الداخل واما الوضوء غير ضيقا كما لا يكون لغوا في الزوم للجمع بين السانفين والظاهر ان ذلك حصل للعب لا بدخل في الوضوء
فيضيق المقدم كالعقب **بقية الكلام** في معنى وضوء الغرة فليدق في قوله ان الغرة يقضي وضوء الغرة فيضيق وضوء الغرة فيضيق وضوء الغرة فيضيق
الامثال لا يبعد **ونقول** هي هنا ان الاضطرار يقتضي على وجوب وضوء الغرة كما فعله الشيخ والعلامة من على شرائط العبادة
منعكم من كل شيء من الاستبابة في ذلك فيحكم بالصحة وسقوط العقاب مع عدم الترتيب ان لم يحصل له ثواب في افعال الاجزاء والقبول والظاهر
ان مراده من عدم العقاب هو على ترك الصلوة لا على ترك الترتيب في الاجزاء على وجوبه ويذكر عليه ايضاً قوله نعم فاما امرنا اليعقوب انه
الايد وما دل على حرمه الزيادة من العمل المرتبة فيه كونه قهراً وان الناس لا يشركون في عبادة الله تعالى ولا يشركون في عبادة الله تعالى
وذكرنا في معنى وضوء الغرة وجوبها افضلها الاثبات بالعبادة لكونه تامة اذ لا ثم للعبادة من الماهية ثم للشكر له والاعظم ثم لامثال مروية
اذا نهى عن الغرة من غير وجه ثم كسب الثواب عن الغرة والخالص من غيرة فله يؤخذ في النظر في الاول على امرنا لان التحسين الذي
انما هو الحسن الذي في الثاني وان لم ينظر في الاول امرنا لكنه لا يبرهننا ان الجاذبة الفعل وهو الحيث والمهابة فبما ذكرنا في تضعيف الاخيرة كالتحسين
يعود فائدة المية في الثالث لا يخرج المقام عن النظر في الفائدة وان كانت مستندة في غير من سابقين في الرابع ما يحل امره وموافقه اذ قد
الخارج عن نفس المكلف هناك اقوى من سابقين في غيرهما وفي الخامس ملاحظة الفائدة المتأخرة عن الفعل وان كانت دخانية **واما** الاخير
فموجب فيها الدواعي من المدايات الجفائية والاختلاف في كفاية غير الاخيرين فيهما اختلاف عن غيرهما وان نسبة التهيئة للعوامل الاحباب
الحق خلافة كما هو مذهب جمهورنا النسخ من الايات كقوله نعم يدعوننا وعبادوا واصلوا الخير لعلكم تقبلون وغير ذلك مضاعفة
الاحكام والكثرة وما هيست من هرون بن خازن عن الصادق قال العبادات ثلث فوم جسد الله فوجع جوف فافلك غشا العبد فوم عبد الله
نبارك وتعالى طلب الرأب غشا الاجزاء وقوم جسد الله فوجع جسد الله فافلك غشا الاجزاء وقوم جسد الله فوجع جسد الله فافلك غشا
على ان من بلغه ثواب على عمل فعله القاسم ذلك الثواب في غير ان لم يكن كما بلغه **وحجب** ان يكون الداعي الى الفعل هو التفرغ لا غير بان يكون
له فان انضم اليه شيء اخر فان كان دياراً ونفعاً فالحق بطلان العبادة اخلافاً للسيد لقوله نعم وما امرنا اليعقوب الله غلصين له الذين فان اقل الى ذلك
بمعنى البناء وان الدين هو الطاعة لا الملة وان الملة من الاخلاص عن تشريك الاوثان ونحوها والمصير في عدم كون غير الطاعة موطوعة فالا
فلا امثال ولا ان العلم مما دل على حرمه الزيادة في العبادة من الاجزاء والايات وحرمه العبادة المرتبة فيها لا مجرد الزيادة والشهر في العبادة من الملة
وان كان ضلوا واحفاظا لهم الا انه ناهى عن الجواز كتم الحيلة الصوم والارشاد الى الوضوء والاعلام الى التكبير واجها ووجوه ذلك **وظني** ان
مرادهم هنا ما حصل الغنى من جهة المكلف بان يكون بين الغنى وبين العبادة من وجه فاما ما نص عليه كما التمس في الصلوة لاجل اعلام الغير
الليل الواسع الردف ونحو ذلك مما هو من الكثرة بمكان فليس يحمل الاشكال لمخبر الله وان كان من المباحات ومن هذا الباب شيخنا والحج
الصلوة وغيرهما **واما** اخير ذلك فالادخلة فيه ولا رجحان كتم التفرغ الى الوضوء والغسل ونحو ذلك في غير خلاف الجوز
اصالة البراءة من التكليف ومنع شوبه الوجوب في الادلة ولجب الحصول وان لم يفرغ ولكن في الاخلاص هو مناف له فيرفع الاصاح
الغنى بالزيادة فان دقيد الناس ايضاً لانهم فان لم يفرغوا **وممكن** دفع الادلة بعدد لانه لا ينعزل ان يد من الاخلاص عن التفرغ والرياء
وكانت عينها من الاخلاص والثاني بان يخرج بالدليل **فمن** هذا الخ على ان الادلة واجب الحصول وان لم يفرغوا الاطراف فانما لو كانت الثا

في قوله
ولا يشركون في عبادة الله تعالى

في قوله
ولا يشركون في عبادة الله تعالى

في قوله
ولا يشركون في عبادة الله تعالى

وَحَدَّثَنَا

وَبَيْنَ الْجَبَلِ الْخَلِيقِ

وحيثما لم يكن
أولاً إنكم في الآفاق
التي هي في الآفاق
عليه منبره
أما

الرحمن:

الاجتهاد في تتبع الاجراء
يضره

وَقَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ
كَجَمْعٍ وَكَفَتْ

١٠

عَلَيْكُمْ
بِالْمَعْرِفَةِ
نُكْرًا

و
يظهر من ذلك
أمر الله الحكيم في التوفيق

وَبَارِكْ وَسَلِّمْ

فصل فی بیان

القال
عن خلافة فيكون
المدة

في الزمان الذي كان عليه
الشيخ الميرزا محمد باقر
الاستاذ
الميرزا ولا تفرق ما فاعنا
عن النظر في الثالث وانزادها
احتجاج

كل من الغسلين في المداون ان مقتضى كلام اكثر العلماء ان الثانية كالاولى وعليه العمل وكذا في منعه من وجوب غسله من المداون
باحتساب ابداء الرجل بالظن في الاولى وفي الثانية بالباطن بحسب المراءى والرواية لا يدل عليه **وليس يجب** استباح الوضوء الاغتسال المستفيض
وان يكون بمدة الاجماع والاحتياط وهو طرلان ودينج بالمرأة وقطل ونصف بالمد في الصحيح على الاكثر الاولى وقد ايداه ما حرم مع ضعفها
لان على هذا من غير ان يكون موطأ او بعدا بالمرأة والرجل المرأة ماء وثلاثون ذراعا والحدوثون مشا الاجل الاصح وقطاعه دفعا
الهمدا في الصاع يكون في الوزن الفوا وماه وطل وسبعين مائة فان الظاهر ان المراد من الوزن الذراع خلافا للمداون في بعض اقواله في غسله
سبعين مثقالا ماء وثمانية وعشرين ذراعا وبقية سباع درهم والذراع ستة ذوايق والذوايق ثمان حبات من قسطح الشعير بل اختلاف
سبحي الكرام في خبر المروفي سائيا الرابع من مريزي بواقي ثلثين شاهيات من فلوس باضافة ثلث مثايل من صير قيات ونصف ونصف من
مثقال واذا كان على وزن ثمان مائة مثايل من فلوس كما هو المداون لان فيكون ديفع مع نصف مثايله مثايل ودينج مثقال ودينج مثقالا
مثقال فيكون الصاع على الاول مثايل اربعة عشر مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا
ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا ودينج مثقالا
بان الوضوء الكامل يتما على القول باستحباب المنيعة الغسلات لا يكاد يفي بالمداون لاجتماع اوجه القول باستحبابها هو الشبه بين الاحتياط
عليه الاجماع في الترشيق يظهر من الكيفي القسدي والبرزنجي عدم الاستحباب ونسب الشيخ القول بالحكمة الى بعض الاطباء في الاولى
للاختصاص المستفيض منها صحيح معوية من ذهب قال مثل باعده الله من الوضوء قال مشوش في هذا الموضع من ذوات كثره وقطاعه
لغيره وان كان هو الوجوب لان الاجماع على الاستحباب الكونه اقرب بما ذكره من حملها على الرخصة بعد ولا لا في ذوايد داود اقرى عن
عنه حلية وايد الكوفي قال فقلت جعلت فداك كرهنا الطهارة فوجه ما وجدته ثم اصنافا لها وسئل الله فضعف الناس من قوتنا ثلثا ثلثا
فلا صلوة له فان ذلك بيان حلة التدب بابتداء التمسك لكان يتردد مع عدم طراد العمل وتغييره في الترفيع كثير من غسل الجسد وغيره
على الغرضين ايضا بعد ولا لا في التمسك وايد في بيان وهو وسئل الله فضعف الناس من قوتنا ثلثا ثلثا فلهذا في الوضوء تجرى
الوجوه وعرفه للذراع قال نعم اذا بالغ فيها والثلاثان ناسيا على هذا التاويل فلا مانع من كونه مستحباً على هذه اذا احتاج اصل الوضوء
او استباحها اليها وكل عملها على الغسلين والمصيرين وعلى العائمة ويؤيد ما روي عن ابن عباس ان الوضوء غسلان ومنه ما روي
المشافة بين المطلبين ايضا وكل عملها على التمسك ما في بعضه انه لا يبرر على ما اذا دخل الثوبين وهو غرض **ما** يستبرأ ما ذكرنا
بوضوح ذوايد داود الرقيج واداره الغسل **ما** الى اخرها امره بالوضوء بطريق العلم خوفا عليه من المداون في عمل على ذلك حتى يرفع عنه
الخوف ثم اجتمعوا عند ذلك كما ينهض مع المداون في وضع الخوف عنه ثم قال اذا داود بن زريق قوتنا مشوش في لا نزل عليه فقلت ان ذوايد عليه
فلا صلوة لك فقلت قوتنا مشوش في الاوشاد في حكاية على ترين طين نظير الحكاية الشافعية ان قال اسدى الان يا حبل ترين طين ووضوءنا
كما امر الله فقلت جعلت فداك في روضه واخرى استباحا وغسل يليك من الرضين كل واحد منهم واسك في ظاهره منك من غسل يدك
وضوءك فقلت ما كانا غاف حليلك والسلم ودوى في العيون من الرضاء استباح الوضوء من روضه واثني استباح ويكاد عليه من غسل
بكبر عن التمسك قال من له شمس من الوضوء يجبر به ويوجب على الاشياء وذوايد في جعفر الاحول عن ذوايد في جعفر الاحول عن ذوايد في جعفر الاحول عن ذوايد في جعفر الاحول
في التمسك في غير ذلك من الاحتياط وبقية كل ما دل على بوجاه الاستباح وكل ما دل على الاستحباب الوضوء بمدة **احتج** بما روي في
صحة الوضوء المصنف لغيره من ترافقه في بيان وهو وسئل الله فضعف الناس من قوتنا ثلثا ثلثا فلهذا في الوضوء تجرى
وضوء على الامر مرة وبعض الاحاديث المرسله والصنف ان الوضوء مرة وبقية ان الوضوء واحد فرض والثلاثان لا يبرر والثلاثين لا يبرر
عن البارحة قال الوضوء واحد ومجوز ذلك قصده ان الله وترى حجب الوضوء مجزى من الوضوء ثلث غزوات واحدة للوجه اثبات ان الذي هو في
بما اننا نثبت الحديث **والجواب** عن الاحتياط الاول بانها في مقام بيان الواجب لا لظن ان الاحتياط في التمسك فاما في الوضوء فاما
وان كان فيها ظن في الكفاية على الواجب لعدم متفاوت المعارض واما الاحتياط المرسله والصنف فاجاب بانها على ما ذكرنا وكل من
واما صحيحه فلهذا فيشادى يكون المراد من الواجب وعدم وجوب المداون الجسد السبع اذ غسل الرجل واما السبع لا يصح في
التكرار لعدم تبادله من ذلك الاحتياط ان في حكاية على ترين طين نظير الحكاية الشافعية ان قال اسدى الان يا حبل ترين طين ووضوءنا
المطلوب في الاحتياط انما هو في الصلوة **والجواب** عن الاحتياط في عدم الاستحباب قال في المنبر ولا تكرر في السبع وهو مذهب الاحتياط

إذا انقطع الدم في العشرة فيحكم بكونه الحيض حتى تنقضي من مائة وإذا تجاوز ذلك العشرة ظهر من ما بعد الغاء طهر فمفق صلوته أيام الحيض
كأنه ما هو استكمل في ذلك بعد الدليل على جميع أقوال الدليل هو الاحتياط في الاحتياط المستفيض جدا الذي لا يثبت الاستصحاب
ومعنى الاستصحاب طلب العلم بالحال حتى يتبين مع كل من الدين معاملته حكمه من ترك الصلوة في الطهر العشاء ومن ترك في الحيض العدم وهكذا
في الترتيب لا يستلزم سقوط العشاء ولو لم يقضها من أنها بعد أيام الاستصحاب المستحب على ما بعد العشرة كما يقتضيه ما قبلها فلو كان تجاوزها في حصة
فلا ينافي سقوط العشاء وانقطاعه على العشرة للصلاة كما لا ينافي وجوب قضاء الصوم مع أنه لا ينافي فيكون المراد من هذا ظاهر في تلك الشك
إذا تجاوز العشرة أيام فماتت العادة فان لم يكن لها غير ذلك أو في غير أيام العادة فخرج إلى عادتها للاجتماع والاحتياط ولو اختلفت فان كان بينهما
أقل الطهر فبها شك في صحة الاحتياط كما لا ينافي العادة مطروحة وما يمكن أن يكون حيضًا والمفهوم من جماعها جعلها حيضًا ولو في الشهر
لا يثبت ذلك فلا يثبت حرجه كقوله بالنسبة إلى التميز كالمسألة والاضطرار فيمنع من ذلك أيام ثم يخفى لأن يحصل عادة أخرى بالهجر
والأمان يمكن الجمع بينهما بأن لا يجرى من العشرة بعده فلو لم يبق منها ما يفيقها بالحيض لأن العادة تقدم وتساخر وتزيد ونقص والدم إلى
العشرة مما يمكن أن يكون حيضًا وقيل يرجع إلى التميز وقيل إلى العادة في يظهر وجهها مما سبق وأن لا يمكن الجمع فالشهر لا يظهر
العادة للاختصاص الكثير من العشرة المصروفة من الاحتياط على أن يكون حيضًا وانظر حدة ما كانت تخفى فاعلمت على الصلوة سدا أيامها من
تفصيل بانفساء التميز وعدمه في الظاهر العادة في العادة ايضاً تقدم على التميز كما يظهر من صحة حجة من يبيد ويصحح زوال التميز
على حكم الاستصحاب أصنافاً إلى سائر العصور ما أشيع في النهاية على عدم التميز وكذا الحق الشيخ على أن العادة مستفاد من التميز
الاضطرار لانقطاعه لا يزيد الفرج على الأصل وهو لا يرى قبيلاً الخبير جابراً لا دلالة في غير أن ما دل على العمل بالخير إنما هو في العلم
العادة وما دل على العادة أقوى من المسألة فهو يرجع إلى التميز فيمكن أن يخلط صفات الدم بأن يكون بعضها بصفته من الحيض
بعضها الأسود والأحمر واسمها كالأصفر والاشقر والأصفر والأصفر والأصفر من أرباب الألوان والعلمة وأعتبر جماعة الرواية بغيره وقيل
فيما لا يكون المشابهة من الشدة وتغير فيها التوالى والظلمة لا يضر فيه غلظ الدم الضعيف إذ حصل العروة في الأيام الثلاثة في الجملة كما مر
ولا أكثر من عشرة وأن لا ينقص الضعيف مع أيام الغشاء أقل الطهر وأصل اعتد التميز اجتماع بقوله الفاضلان **وقيل** عليه حسن
في الخبر في غيرهما من الاحتياط العشرة ولم يظهر من خلافها العشرة في العلم يظهر من الشيخ في المبسوط وأشرط عدم تجاوز العشرة
فعمل بجملتها العمل على حصة خضف ما في معناها لا ينافي تركها إذا دل على العشرة لدليل **وقيل** أن احتياط الوصف للكشف عن الحيض
المرى بالانبار والحيض لا يزيد على عشرة في نفس الأمر ويخرج المقتضى بالزمان يكونه حيضاً الأمر في ذلك الاحتياط الحكم على كل ما بالصفة
بكونه حيضاً فينبغي في الأول لو تجاوز وبعض الاحتياط الدلالة على عدم الاحتياط من ترك الظلمة وأشرط عدم نقصان الضعيف عن أقل الطهر بغيره فلو بالصفة
ويظهر وجهه وجوبه بما تقدم قبل فلو رأت خمسة أسود ثم وبعد أسود فعمل المشا لا يميز لها وحل هذا القول فيها خمسة ون
لو يكنها بعد ذلك الاحتياط المذكور فخرج العادة فأبداً لا بكانت ولكنها بما أن تفقن لروايتها من عدة قال سئل عن جارية خاضت في
فدام دمه ثلثة أشهر في الأعراف أيام اقربها قال ولم يمشل امرأة فاشها كان ثلثة أشهر وأعمالها فذكر جلوسها عشرة أيام وأطهر لثلاثة أيام
وصنعها بغير قبل الاحتياط حتى في الخلاف الإجماع على سقوطها وأطرافها إجماع الحجة واليقين والظلمة إذا داه العادة للمعارضة فيبعد الاحتياط
عادة ما في أولها وفيها بالظلمة احتياط حال عداها بلسانها كما في النهاية ولا يبعد احتياط أكثر من كاشفاته الشهيد وأما احتياط
الحاد البلد كاشفاته فمشكل وخروج عن إطلاق القرآن كان احتياط الأغلب بغيره مثلاً ذلك لأنه يمكن استنفاده حكم من الرواية ومنع مؤثر
احكام الحيض خصوصاً مؤثراً زاده وعبد بن مسلم فإنها أظهر بعض شأنها فاستدل بأفرتها ولكن العمل على إطلاقها إجماع الواحدة منها
من ذلك **قيل** وأن اختلفت وفقدت على أمرتها أي مما لا ينافي اليقين والظلمة من هذا على من ولد في السنة ويحصل الشك **ابن**
قيل أو لا أمرتها ولم تغتفر من سنة **قيل** الشبهة في لفظ شأنها في رواية منها خاضت الكفاية في ملازمة في الأصناف وفي غير
لأن المسألة هو لا بد أن لا يمكن ذلك لا ينافي تحقيق كل شهر بوجه على ما في رواية من وجوه في شهر ثلث في أخرى وهكذا لو تفقن
بغيره في الرواية من عدة المقتضى منهم الاحتياط لا الظلمة من اللوثيقين الاحتياط في كل شهر لا في الدقة الأولى والاولى العمل على التسعة كما
في رواية من كونها من الصفوف السوداء وإن كان فيها بغيره بين السنة والسبعة كاشفاته بعض الاحتياط بغيره فإن السابعة في تمام الاحتياط
بغيره احتياط التسعة والحق انقطاع الاحتياط في الأصناف وتبع ابن الشهيد في الاحتياط في كل شهر على ما ليس كاشفاته بعض منها إن شاء

في كتاب الطهارة
في كتاب الطهارة
في كتاب الطهارة

الاحتياط في العشرة
في كتاب الطهارة
في كتاب الطهارة

مع الاختلاف

فمن لم يغسل يديه
فإنه لا يصح له
الوضوء


فإنه لا يصح له
الوضوء

للعشاء من وهو المنقول عن ابن الجبجد وصاحب الفناخ وأخذه الفاضلان في المعبر والمنتهى وما حرم من ما حرم في الاضحية
لأنه لا يعرف من ان السجادة تغسل ثلث الغسل والاضحية المغسلة للكرنف حكمها كذا في الاقوى مذهب المشهور في حجة الصلوة
فمنها فان كان الدم فيما بينهما وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرنف فلو وضأ وصل عند كل صلوة فانه يشمل الوسطة ويصل منه
الحضرة يشب غسل العذارة من دليل اخر وفيها ايضاً وان كان الدم اذا امتسك الكرنف يسيل من خلف الكرنف صبيحاً ومبركاً فان علمنا ان
في كل يوم دليل ثلث مرات فان مفهومها عدم وجوب ذلك في غير هذه الصورة وبصحة زيادة فان جاز الدم الكرنف بعصبت واضلكت
ثم صلت العذارة بغسل الظهر والعصر بغسل المغرب والعشاء بغسل وان لم يجز الدم الكرنف صلت بغسل واحد يغتسل كونه الغسل الواحد
الغسل الاجماع على عدم غسل الخرق قد يداش ختم الزيادة وهو غير ضرر شئاً مثل زيارته مع نية يظهر من الشيخ في المذهب فيما يغسل
هذه الزيادة بوضوءه تحببها للباطن ولو نفعه عنها قال في الوسطة اذا قبل الدم الكرنف اغسل كحصولين وللغير غسلاً وان لم يجز الدم الكرنف
صليته الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلوة والفرق بين ما تقدم والاضحية من ان الاضحية غير ضرورية مع غسلة فاعلم بالاحكام لئلا يفتنهم
من اوجب الغسل على ان هذا الحكم مخصوص بما اذا كان الدم صبيحاً لا يرق في الغسل بالنسبة الى الوضوء صريح في مذهب المشركين ولا في الاضحية
معه على العام سيما اذا انعقد بالعلم وموافقة الاصل ونفي الضرر والخرق وانما الوضوء لكل صلوة فهو ايضاً مستفاد من الاخبار ومنها
صحة الغسل في موثقة جماعة المتقدمين ومنها خبر يوش الطويل في حمله فليس مع الصلوة ايام افرأها ثم يغسل بوضوءه لكل صلوة قبل
وان قال وان قال ان الكرنف لم يضر في هذا الغسل بحكم الغسل فهو موافق لعموم الكتاب بصحة غسل الكرنف في الصلاة في السجدة
وجوب وضوء لكل صلوة في الصلاة في السجدة وضوءه موثقة بآية عوى الاجماع وانما الكرنف فلا اشكال في حكمه ولا خلاف في صحة حكمها
وضوءه في كل صلوة للشيخ فجمع بينهما وبين العذارة بغسل بالاجماع في ذلك وانما الوضوء لكل صلوة فاستد في المع الى ذلك وجعل الحالف
فيه العبد في المنفعة وقال في السجدة اضر الشيخ على الغسل وكذا المرتبة وابنا بابونه وان ادريس وجب الوضوء لكل صلوة وهو حسن
عبارة علمنا ان في ذلك فظهر من كلام العلامة ان الخلاف في السجدة من مجاهول الغسل ولكن الحق في المعبر على ان ادريس ان ذلك
قد يدين من السجدة وانما في ذلك اوجوب جماعة من ما حرم من ما حرم في الاضحية وكيف كان فزيادة يوش مع عموم الاية واطلاقها في الصلاة
في السجدة ذلك ليعلم ان ما يرجح المشركين في ذلك من العلامة وعكس علمنا ان في ذلك تبرير على الحق ودفع لصدور ما اطلاقنا لاجتماع
حكم الكرنف في كل صلوة في كل الغسل وهو ايضاً في الشبهة من خارج كانه لا ينافي في ان الوضوء مع الغسل في الظاهر ان خلافه في الوضوء للغسل
وانما الكلام في الوجوب مع الغسل قد عرف ولو لم يثبت الدليل على وجوب الوضوء لكل صلوة لم يجز ما خيال العموم ويشمل منع الوجوب مع الغسل
على ما حقهنا ايضاً من ان وجوب الوضوء مع الغسل لا ينافي في انما هو الوضوء الذي يتحقق بوجوبه ان اخرنا وجوب الوضوء مع الغسل وقد
اخرنا منه في الفصل وجبه ايماناً كان فالاحوط ان لا نترك الوضوء مع الغسل ان الحكم فارمداً وتحقق الكثرة وكذا في غير هذا فلو طهر الغسل عند
العذارة غسلها واحدة وان طهرت بعد الظهر من غسلها اثنان وذلك لو طهر الكرنف على الغسل بعد العصر فغسل الظهر وان طهرت بعد الظهر
وهكذا في الظهر عكس ما حرم للمقرب في الكرنف والوسط ولا يشترط استمراره ولا اتصال الصلوة بوقت الصلوة كما اخذ جماعة وقيل باستمرار
السبب في وقت الصلوة والاول هو الموافق لعموم الادلة وكل في القليلة بالنسبة الى الوضوء في وجبه له وان دفعه قبل الصلوة واعلم
ان جماعة من الاخبار ان الجمع بين الصلوة وبين غسل النما هو تحصيل الكفاية ونهمل الامر بالاجتناب في كل صلوة بغسل وذكر في السجدة
صرح باستحبابه لا يعرف غير خلافاً بين علمائنا بل انما نسب القول بالوجوب لبعض العامة وفي زيادة يوش الطويل ان طاهر بن ابي جابر كان يغسل
لكل صلوة في محل على الجواز في موثقة يوش بن يعقوب فان رأت الدم صبيحاً فغسل في وقت كل صلوة ثم ان الاولى معافية الصلوة الغسل
اشهر طه الاجماع في صحتها وهو لو طهر ولا يضره تحصيل بعض المندجات اللازمة في شرائط معافية الوضوء لان ثبوتها في الاول
ذكر الاخبار انما يجب على الشخص ان يغسل الطهارة في كل صلوة وعدم العمود ادعى عليه الاجماع في السجدة في ذلك جماعة منهم غسل طاهر
الفرج ولو لم يطهره بيناه على عدم العموم من هذا الدم و يظهر من ذلك الكلام في الحرقة وسبب الكلام الثاني في التحديد في الاخبار اللفظة
ولا زمان في الغسل والحكم في ذلك العامة والمغرب الخامس في من لم يغسل من الكلام فيه وانما الوضوء فيجب الكلام في غير ما يغسل
به في كتابنا انما تم الفصل الثالث في الاضحية في الوضوء في الاول ما عرفت ان الاضحية مقدمة لا وجوب
لها في نفسها على التجهيز بل وجوبها انما هو للغير وانما هي من جنس غيرها من الاضحية في نفسها كما يستفاد من الاطلاقات وفيه ما يرجح في الاضحية

حذا

فَوَيْلٌ لِلْعِبَادِ

ذکر اس امر ضروری ہے کہ
میں نے اس شخص کو
میں نے اس شخص کو
میں نے اس شخص کو



المُضَافِلُ
صَلُّوا بِحُجَّتِ رَبِّكُمْ
صَلُّوا الظُّرُفَ لَكُمْ
الْفُلُوكَ وَأَمَّا بَيْنَكُمْ
فَلَا يَجْعَلُ بَيْنَكُمْ

فَوَيْلٌ لِلْعِبَادِ

برای این که

وَيُنَادِ الصَّغِيرَ
لِيَجْزِيَ الْفَعِيلَ

[illegible]

غير معتدلة والبطلان فيها وان كان مطلقا وكذا الغلط في كون المشاء ومنها البطلان الشبه في غسل الاضحية لكن يشترط ان لا يكون
كونها ناضجا فان ثبت جليته من الاضحية فلا اشكال في الاطلاق من الرجوع الى الاصول والاصول متعاضدة والاجماع للمتن في كلامهم ثم يشترط
معتدلة المورد واسيحت اشغال الدنيا فيقتضي الاعادة حتى ينشأ بالبول المستلزم من سبب البطلان مع ما لا يلاحظ قوله لان البول لا يشترط
في اثره الحيض والجلد فلو جوب اخاذه في نظري القاصر قوة مع كونه حوطا ولكن الشك في كون هذا ما نحن بصدده من وجوب غسله فلا
اعادة ما حصل كما هو المعروف من الاضحية لان الامر يقتضي الاجزاء وبما نقل عن بعض الاضحية بطلان الغسل الاول واعادة الصلوة لظهور
مجهول منسليم في مؤلفه بالصلوة الواحدة عند البطلان **واما** انما خرج الموضع من مرة فلا يمكن الاحتياط عليه في بطلان الجنابة الغسل هو المخرج
هذا الكلام في الرجل **واما** المرأة فلا تال فيها بالوجوب يظهر من بعضها ثم استحب لها بالبول ومن بعضها ثم بالبول والاجزاء من بعضها ثم
الوقوف في وقتها على غير ذلك ولكن لا بأس بالقول بالاستصحاب والاضحية مخرج البول والمقتضى لا يوجب عدم العادة في ذلك اذ قد
يؤثر البول في مخرج المني فخرج منه البغايا كما اشار اليه في انبساط الغوط بالبول مع اختلاف مخرجها فكل يظهر من بعضها ثم استحبنا الجنابة
لها بعد البول ايضا ولا بأس بما يشترط ذكره في بعضه ان تشبهه باضحية اخرى ثم ان ظهر بل قاطنا ان يكون فيها مخرج البول على
المقيد قاطنا ان يعلم ان الخارج موقوف نفسها ام لا وعلى الشافعي قاطنا ان يعلم ان مخرج الرجل لا خير ويشبه جليتها فان جليتها الخارج موقوف نفسها
جليتها الغسل بلا اشكال لما مر ان كونه لو غطت ان مخرج الرجل لا خير ولا يجب عليها الغسل الاصل وعدم جواز دفع اليه في الشك ودوايته
الرجوع الى عبد الله وخواري الرايين الانبياء **واما** في صورة الاشباح لا يظهر بغير عدم الوجوب لهذه الالة والمقصود من صحة منسوخ
وموقفه سليمان بن خالد الساطفين بعد وجوب الغسل معلل ان ما يخرج من المرأة انما هو من ماء الرجل فلهذا جعل مكانا كونه من ماء الرجل
كافيا في الحكم بذلك مع احتمال ذلك واختلافه في ذلك من ذلك منسوخا لبقوله من الماء وقوم مع ضعف الشك في صحة ما لا يفتقر
ولا يفتقر لكلام في ذلك بين ما قبل البول والاجزاء وما بعد لان ما دل على اعادة الغسل مع عدم البول انما ورد في الرجل فلا يفتقر
واما البطلان الشبه بالبول فلا حكم فيه ايضا الاصل وعدم جواز الفيلس بحكم الرجل **الثاني** في شبيهة بشيء الغنوي فباعه والغنوي
وغسل الكفين والاجزاء والاضحية والكثيره وتبشيت تحت الجوف المتقدمة في الوضوء وغيرها والاضحية فان كانت ظاهرة في الترتيب ولكن لا بأس
به في غيرهما كما خرج به العلامة في مثل استحبنا الغسل للمرفعين للاضحية المعتبرة فهو افضل والمقصود والاستئذان بالاضحية
ذواؤه ودوايته البصير والنفى الزاوي في بعض الاضحية المحمول على صحة الوجوب امره باليد على الجسد بالاضحية وذواؤه وذواؤه
الاضل والاطلاعات ومضمون اجاب فذكر الاشكال في بعضها وتحليل ما يصل اليها الماء كالشعر الخفيف ما تحت المشك في المرأة ويمكن لطحن
انتمين الاضحية وغسل الشعر كما يشترط من بعض الاضحية والاعاءة بالماثورة في الاشياء وبعد الفروع والغسل يصنع بالاضحية بشتا في هذا الوجوب
ولا في الاستحب للاضحية الكثيره وقاد جازع من الاضحية فما اذا زادت تعلمهم او اذ ان المسطح لا يغتسل باقل منه ولا يشترط فيه عدم الجاذ
عنه لان يحصل بالاسراف وقد تقدم مفيدا والصحة والموالات كما ذكره بخاصة لانه لا يمتنع ان يكون في بعضه من غير طهر
الاشكال من جهة حصول الحدث الاضحية في اشياء فيحصل الشبهة والمفكره الضميمة **واما** الوجوب فاطلنا في ما قبل في موضعين
المقدمين في الوضوء ويظهر من الشيخ والعلامة الاجماع على عدمه ويدل عليه الاطلاقات ومضمون صحيحه في ما قبل الحكم بالسؤال في حكمها
ام استعمل وحسنه برهين من غير اليقين في غيرها فذكر في الغسل الشافعي كل عضو واستدل عليه بالاستصحاب وبما اشار اليه الضاع اليه
على بعض غير الراي **عشر** يمكن ان يستدل عليه بما ورد في غسل الشبهة المتقدمة في الترتيب كقوله ابن الجبلة الراي في
للزمن شبيهة الغوط مع تحليل الشعر ومنه سطر جسد به في كل مرة ولم يفتقر على **الثالث** يكره الاستئذان بالاضحية
في الوضوء لانه على ما مر في رواية الوشاء وغيرها كما تقدم والشمس لما مر في المبيدة لا يفي في الماء الزاوية ان كان
فان لا يغتسل وان كان كثر اغتسل في الشدة وتعلم نظره في الاول الى ان يصير من الماء والشمس في الاضحية الاكبر غير مطهر وقد عرفنا
انما يكره النسبة الى غير هذا الغسل **واما** الشافعي لا يحتمل ان يكون المسحول للكثيره وفي رواية عامة لا يكون له الماء الدائم ولا
يفتقر فيه من جهة **الرابع** لو اغتسل في اشياء الغسل بالحدث الاضحية في الشدة والاضحية في الشدة والاضحية في الشدة والاضحية في الشدة
والسيد المحقق وبعض المأخرين على صحة وجوب الوضوء وان التراجع وان اذ في الشدة على صحة وجوب الوضوء **عشر** الاضحية ما رواه العلامة
في كتاب عرض الجالس على ما نقل في المداينة وهو مخرج في المطلوب الاجماع فيقتضي ان الاضحية المتقدمة استبنا الوجوب الطهارة فالاصل فيها ان

هذا هو الوجه في صحة وجوب الغسل في البول

هذا هو الوجه في صحة وجوب الغسل في البول

هذا هو الوجه في صحة وجوب الغسل في البول

فمن هو الذي يقرض

اطلاقاً للتعقيب. ورجاءاً عند الرجوعهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِشْرٍ مُّجْتَبًّى سَوِيَّةٍ

الرابع

الماء لا يشكال الشاؤون ولا يجد لا الشلج فان ما كان يحصل من غسل الجريان فلا اشكال في الاخذ به الشاؤون او من غمره الى وجوب الغسل ببله
 على جميع اعضاء الوضوء والغسل والتسليم لم يقض الى التسليم بزيادة من وضوءه ما يجزى او هو من ذهب الحق واستدل على الاول بزيادة التسليم
 منها ما دل على كفاية غسل القدمين في الماء مثل صبغتهما واداهما وجعلهما على حال الضروفة ليس بالاول من جعلهما على الشاؤون
 كما تقدم مع ان ذلك لو لم يوجب بزيادة على التسليم ومنها ما دل على حكم خصوص الشلج بل هو مثل ذايه مغويه من شرب وجب غسل يديه
 وظهرها لغسل يديه الغسل بان يمكن غسل التسليم بالصعيد واليه حجة هو ما أخر فيه وعلى مذهب المشيد للصحة بعد تسليمه من غسل يديه على
 بحيث لا يشك في جواز الشلج او ما جاء قال هو بمنزلة الضروفة يدينه فيمكن دفعه الى الماء باداة التسليم على الصلابة ما يعرفه وقرأ الروايات
 عدم وجوب غسل الماء وعلى الثالث التسليم بما هو بالربا والارض والشلج ليس باحدهما فلا يجوز التسليم ولا التمسك لانه لا يوجب الغسل ولا
 يحصل الا بالجريان وهو قوي لظهور الكتاب الحاصر بين الغسل التمسك بالصعيد فصورهما الاجبا وخص من مادل على اجبا الجريان وامر من اجبا
 على الصلابة كما اشرنا سابقا يظهر من الشيخ في كتاب الاجبا لغسل يديه على التراب مع وجوبها الصلابة لروايتها على تركه في موضع اخر قال سئل عن
 الرجل الجنب او على غير وضوء لا يكون مع ما هو صيد شلجاً وصيداً اهما افضل للقيمته وبمع الشلج قال الشلج ابل واسن فحسد افضل
 لروايتها على ان يغسل يديه وهو في الغلابة في المنع من مع صفته انما يحول على الماء لانه واسن التفصيل ليس بعينه المعهود وسبيل
 الاجابة واضح **المفصل الثالث** في التسليم مستند الحكم كما مر في الوضوء وادعى الحق الاجماع على عدم جواز وضوءه في الحديث
 وترويه التمسك على كفاية وقد مر في التراجع لفظي واما مفصل البداية ففيه احوال ثلثها الوجوب في غسل يديه في الحديث هو قوله
 صلاتا لا شلجاً بسبب التراب او في الغلابة في الاجزاء ولا دخل للمصنف على ما هو بينه هذا القول والافراق بين الاضداد والاشكال ما بيننا
 ان الحد ابل للمثاليين تبلياً بالنية كسلوه الخ فاشبهوا فيقولون ان كان ميمر الطاعة يجب له التراب في الوضوء والافراد موضعين
 السدين وقيل عند مسح الوجه بغيره لا للوضوء بغيره الماء اخذ للوضوء وهو ضعيف لان ضرباً ليدن واجبا لاصلا لا يوجب مسح الوجه لاجبا
 والجدلين على الاقوى من الغلابة الى طرفا الغلابة في الاداء والضوء في مسح الحاجبين واداهما في الوجه من التسليم لاجماع على عدم جوب
 الاستسقاء اما الاية فظاهرها مضيق الى ما ذكر في صبغتهما واداهما من المصنفين في بعض الوضوء ومقتضى الاكثاف ما يوجب من هذا الاجبا
 في قولنا غسل الاجبا المعتبر مسح الجنبين فيهما معاً البيان في طائفة ذكر الجنبه فقط وفي طائفة منها ذكر الوجه والاجبا كلها مستبشرة
 او كما يقتضيه غيرها ومقتضى الجمع مع ملاحظة الاية مع تفسيرها فيفسر مادل على الجمع على الاستسقاء ولكن الاجماع على الجنبه كما اقتضاه
 الذكرى فيهما وظل الاية مع تفسيرها ومادل على كفاية البعض وجب اخرج مادل على التمام من ظاهرها فيحمل اما على البعض او على الاستسقاء
 الاشكال بها مع الجنبه ايضاً فاما في الكلام في اجاب الجنبين في الظاهر وجوب صبغتهما واداهما وحسنه موثقة ابن بكير الواردة في بيان التسليم
 يمكن تحمل مادل على الجمع على التمسك لولا اضطرارها للفتا ولا ينفك عما يدل على مسح الجنبين في مسحهما معاً ظاهر الكف البعض من الزنادي في قوله
 باطن اليد اليمنى لم يكن كذلك في قوله ابن بابويه في المسح فوق الكف فليلا في لعله راد من باب المصداق فلا خلافه وعن ابنه مسح جميع يديه من الوضوء
 وقيل لا مسح او نقل عن بعض اصحاب المسح من اصول الابع الى دعوتها حجة الاولين مضيقا الى التمسك المستفاد من الاية مع تفسيرها بما على
 اليد بصبغتهما الى الشك في معنى قول الصادق الاجبا الكثرة المعتبرة مثل صبغتهما واداهما وصبغتهما فيهما من الاجبا الكثرة
 الشاملة على ذكر الكف فيهما في بعضها ولم يمسح على الترابين واما على القول بكون اليد بصبغتهما والزنادي في قوله الاصابع فيهما
 بملاحظة التبعيض بالتسليم الى كفاية ظهر الكف مع ما هو المشا والمصرف من الاجبا من دلالة الظاهر والمراد في الاية بعض يدا الوضوء لا كل يدها
 المرضين واما مادل من الاجبا على مسح الذراعين ايضاً وعمل عليها الصادق في معنى انها على الغلابة الكتاب على الوجهين المقتضى من
 واداهما على الوجه الاول من كون اليد بصبغتهما الى الشك في محموله على التمسك لولا اضطرارها للفتا واما في الجملة والامامية وجعلها على الاستسقاء
 محتمل ولكن الاول ما ذكرناه واما المسح فوق الكف فليلا في الخدين بصبغتهما واداهما في الشان وحسبها ابو نوح الخزاز وفيها افضل لتمام الكلام
 وقوله لا يد على ان يد من باب المصداق واما القول الاخر في كفاية يديه في حداد بن عيسى عن بعض اصحابه عن التسليم وهو مع ضعفه لا يثبت
 ما تقدم من الادلة ويدل على كون موضع المسح ظهر الكفين مضيقا الى عدم ظهور الخلاف بحسنه كما قبل عن التسليم بغيره على الباطن
 فسح بها وجهه تسح كفاية على ظهر الاخرى وذكرنا ايضا ان المسح انما هو باطن الكف وهو المشا ومن الاية والاجبا فيهما بعد ذلك
 كفاية وضع اليد على التراب وضربها عليه احببنا العلوق وهو ذلك فالتمسك من تحبها المسح بالباطن وهو المراد في مسح الوجه ايضاً ولو

في كفاية فيه من اجل الاول
 في بيان
 بغيره من اجاب
 في التسليم

في بيان
 في التسليم

Sub 1-63

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ

هوَ الْفَتْوَى
وَالرَّايَاتِ وَالْوَقْفِ
عَدَمُ الْجَمَاعَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَرْكَزُكَ لَا يَخْفَى
مَرْكَزُكَ لَا يَخْفَى
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَرْكَزُكَ لَا يَخْفَى

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

فَقُلْ لِلَّهِ الْمُلْكُ وَلِلَّهِ الْغَنَاءُ
يَوْمَ يُنْفَخُ الْكَوْكُبَاتُ

المولى الى الركوب لا يمتد بمثلها فيجب تنوع مواد الاحتمال وانتظارها الى ان يتضح زمان الحاجة **اعرف** هذا فالذي يفكر في انما امره
الاول اخير السيم الى اخر الوقت **الشك** الطالب بعد دخول الوقت بعد اذينة او ميسرين ولا يسيب ان العرف انك البصر يحصل للوقت المرتفع
في عدم الوجود فينتهي السند لا لهم على وجوب الطلب لذلك كما اشترنا ايضا فلا بد ان يكون مرادهم بحصول الوقت من العمل المشترك بين
الافرن فلا يكون الطالب المعين الحدود عند ذلك فعمل الشك خفف الطلب لشبهه الامر وكفى بالانتظار الى اخر الوقت فنعما هذا
الوقت من الطلب كما انه يجوز ان يقول المولى بعد في الشك المتقدم انه يكفي في حصول الوقت ان يراهم في جوه فان ما يدعى اعلك احدية
ولكن يخص عن الفرس في الحان الفلا في السور الفلا في لا يجز عاينك بلع جميع الاسواق والحانات والتكلك التدفد والحلات فمن هذا
عدم وجوب التأخير اذ علم عدم التمكن من الماء في اخر الوقت لعدم الوجود في اول الوقت فان كان منك كلام المش هو ما بعد هذا
فلا حاجة الى التأخير في جوه العلم والا فلا معنى لاستدلالهم بذلك على وجوب الطلب كما مر فاما وجوب الامر من وقت الى وقت العرفي او
يكونون هم ما وان لم يحصل الوقت العرفي وعلى الشك فيلزم لهم الاعراض الالية وعلى الاول فلا بد من الدليل في اثبات التأخير حتى في صورها
وعلى هذا فيكون احبنا الامر من غير التيقن لعدم مدخلية التأخير في الوقت العرفي اذ علم عدم الوجود وكل الطالب الحدود لا وجوب ذلك
كلية ولكن الثاني في الدليل **و** يشق ما ذكره مضافا الى المراتب الخارجية على ان قول ان نسبة وجوب التأخير مطلق الى المش وهو شأن الشك
و الظاهر انهم اذا اطلقوا كلامهم بوجوب التأخير مطابعا للروايات فخطوا انهم ماثلون بذلك حتى في صورة العلم وطلقوا فيهم موافقون لان
الحجة في الاطلاق انما هي في التيقن صريح بالقبول وهم اطلقوا موافقا للروايات كما ذكرنا ان الروايات ظاهرة بالتفصيل فكيف اطلاق كلام الفقه
لما افق على صريح بوجوب التأخير علم ضار انك اعدم التمكن في تناسبك لك في الخلف الى المش الذي يشهد بذلك ان في
بعد نسب الى المش قال ذهب الشيخ والشيد ابو الصراح وسائر ابرار اذ ليس من ابرار شربا وهو الظاهر من كلام المفسر الذي ينحصر
من كلام هؤلاء المشايخ هو المعنى وفيما لا يشك في الانصاف والمساكن المتصيرة والشر من كلامهم لا ينافي في مذهب في المحيد فعدا اقل
منهم موافق فقال المفسر في المعنى ومن قبل ذلك فلا بد من حتى يدخل في الصلوة ثم يقلب امامه وعن عيبه وعن شمله مفاد في
سهمين من كل جهة ان كانت الارض مسطحة وان كانت منقطة في كل جهة مفاد ورويه هم فان لم يجد في يمينه في لوفات الصلوة عند ابر
منه ثم صلى بيمينه اما السيم في الاصل فبعد ما حصل وجوب تأخير السيم الى اخر الوقت من مفاد انه ما يمتد في مثل خلاف فيجعله
في جواز التأخير في اول الوقت **و** استدلوا بالاجماع قالوا ايضا فان السيم لم يخلو في اتم موطن اذ في جوه
ضروره اليه في اخر الوقت **و** ما قبل هذا الحال لا يتحقق فيه ضروره ويقر به كلامه في انما صيرته وليس ذلك من قبل اكل السيم
مطلوبه لغيره بل انما اكل كغذاه فان من يوجب الحلال يجب عليه التأخير بعد الطاهر حتى يحصل الحلال ومن لم يوجبه هو رواية يكون
ذلك لجرس الدوام فيحصل الغلب في اكل في العدا كما لكم ولا يصح ذلك في السيم فان المصوب فيه لما هو وضع الحاجة بالماضية وبعد العلم
بعد الى اخر الوقت فلا يبقى مانع من تحقق الضرورة **و** اما ما ذكره من ان من شرط السيم التأخير الى اخر الوقت وعدم ذلك بعد الطلب المعلوم
وجوه بعد ذكر الشراطين فهو اية لا ينافي ما ذكرنا كما لا يخفى **و** بالجملة فلا فوى هو المفصيل في حق فقل ما ذكرنا ان مراد المش هو اية ذلك
فالروايات كما هي في تخصيصها الكتاب بسلم العرفي فكذلك مجموعنا من الاخبار والاجاهاث المنقولة اية لم يعلم اذ ما قبلها ما لا يحصل
صوره العلم بل الاجاهاث اية مطلقه كذا فيهم والاجماع لا يغلب تخصيصا كما ذكرنا فاعلم الاصحاب مع تلك الاجاهاث وهذه الروايات في
افوى من العمل بذلك العمومات فانما خاص مقدم على العام مع ان فرض حصول العلم بعد التمكن من الفروض السابقة التي لا يكاد يوجد ذلك
لغيره من الجهل ولينها من نسب اليهم التسمي لذلك العمومات والخصوصيات والفتاوى والاجاهاث كلها وادع مود الغالب **و** انما
الاحتياط الدال على عدم وجوب الاحادة في الوقت فصوله على ما لو كفت في انما في السبب الضيق اذ لا يعتبر فيه العيين جريا وذلك
الخلف شايخ غير نادر كما لا يخفى **مشر** لاجل العلم في في الالة الروايات لان الامر جبهة في الوجوب لا ينفرد ولا ينفرد من خبر ان
المعاودة فظهر بذلك ضعف الموسعة وقوة التوسعة المفصيل وعلى عهد مرفق قاله العا **مشر** ان الظاهر ان السيم من الاخبار
الدال على عيب الصيق هو احتياط في الصلوة المفرض الحاضر لغير السيم ولم يعلم من قبل الاجماع ايضا اذ ذلك فان الاجماع من الادلة
القطعية التي لا يثبت التسمي في بدو وجبته هذا العلم بالحق او يكون من مورد مثل التاقل قطعا فليعلم هذا فلو يسم لغيره جاز لا يجوز
في اخر من دون نص من عدم الادلة ولا تسميم ويجوز الصلوات الكثيره فيم في احد بل خلاف ظاهرا للاصحاب الصراح به في تخصيصه

في جوه العلم
والمشايخ
في جوه العلم
والمشايخ

في جوه العلم
والمشايخ
في جوه العلم
والمشايخ

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

فِي أَهْلِ الْبَيْتِ
وَأَهْلِ الْبَيْتِ
وَأَهْلِ الْبَيْتِ
وَأَهْلِ الْبَيْتِ

فَمَا كَانَ مِنْكُمْ

○ 三

باضمار الرواية وموثق الاخرى قال شمس بن جلود السماع بنفع بها في اذا دامت سميت بنفع جملتها ومع هذه الاخبار وعلى صاحب
فلا وجه لما قلناه الشاهد الثاني في نفوذ سد السدكية لعله لا يرد مطلع الاعلى لها بين الروايتين وقد عرفت فيهما ما لو فتن الاضمار فلا
خلافة وانما السماع من قال بجائزها فيلزم ما عرفت من ان السدكية لا تكون باطلا لثبوت سد السدكية والاضمار عدم
ولا يكفي عدم الغناء بكونها منسوخة بل المستفاد من الادلة ان السدكية شريعة لا يجوز ان تكون لغوا بكونها منسوخة فليجوز ان يكون سد السدكية
في كتاب المطامير من باب الصلوات ما قبله الا انما ذكرتم قوله ما اذكركم بكونه منسوخا وان اذكركم ما عرفت من ان سد السدكية لا يكون باطلا لثبوت سد السدكية والاضمار عدم
وقية انها ظاهرة بل اكثرها من بطلانها في كل حال ويمكن ان يستدل عليه بوقوع الذكوة على الذبابة من جملة السباع ومن السماع في حديث
وفيهما على السباع ولا فائدة في الفصل والسماع على ما في صحيحه من ان السدكية لا تكون باطلا لثبوت سد السدكية والاضمار عدم
المجرب في الضيق الفاروق والعقوب الذي في الترتيب في بعض الروايات المطامير في بعضها الحاشية في الروايات وكلاهما الاحتمال
ان السماع لم يثبت اكثر من ثلثة ايام وان هذا مثل لما في الله عز وجل عن كاهن اياما العشرات وقسم بما يمكن في الارض كالف درهم والاضمار عدم
ادفع على ما عرفت عليه في الاستدلال لان ابن عبد البر في السماع على الترتيب السابق في الحديث لانها الفاروق ولا فائدة في الفصل
ثم في اشراط الذبابة في جواز استعمال الذكوة ان بعد الذبح وان قلنا بالظن ان قولنا انهما الغناء والاضمار عدم
والسماع احق وصاروا على ما في خبره واتجه الشيخ على عدمه برفا في في جمل السراج وهو غير واضح في الدلالة والسند الباع
غير لما بين بحثنا فينا والاعراب والاضمار عدم السدكية غير واضح اما لما بين فليل فينا السدكية لاطلاق الاسم وقية منع كونها منسوخة فيهما
عدم انصراف الاطلاق الى ما بل ظاهرها البرهان والبرهنة فاما لو قيل ان السدكية لا تكون باطلا لثبوت سد السدكية والاضمار عدم
الاكتفاء بالترتيب في ملاحات كلب الصيد بطا فتوضعت لاشك في ذلك قول الشيخ بعد وجوب غسل موضع حصة كلب الصيد لعله
فكلوا مما امسك عليكم لان لا لثبات لغيره لان ما يغسله ولا يمسك في وقت غسله بمقتضى الاية وكل من كلف الغسل في الاصل
بجائز ادعى عليه بل على ما سئل عن مطلق الكافر الاجماع من الاحكام يدل على بطلانها في الكافر مضافا الى الاجماع المستفيض في
انما المشركون نجس فلا يبرؤ السجدة الحرام فان الظاهر في السجدة الشريفة يؤيد الذي عرفت من ان السجدة تتيمم مع ملاحظة قوله وجبوا
وتحل المصدا على باب السجدة في ظاهر من تعذر في المصدا في ذلك واجزاء من جهة عدم بطلانها من غير السجدة في غير السجدة
الحصر في حديثه بقوله نعم وكذلك يجعل الله الرحمن على الذين لا يؤمنون وهو ضعيف الظاهر ان المراد به السجدة والاضمار عدم
والضمان في الجوس فالمرء من المذهب نجاسة كما ان المعروف من الخالفين طهارة بعد نجاستهم في الاضمار اما المعروف بالامامة
و ادعى عليه الاجماع غير واحد من الاحكام من ابن الجوزي وابن عجيل القول بطهارة من لم يكن الاية المفسدة فانهم مشركون اما الضمان
فلنقول بالافانيم فالله نعم ولا نقولوا ثلثة اواخر كما ان الله الواسع يعطون بالله بن هو السجدة وليس هو الله في الواقع فاخذوا
شريكاً وكل اليهود حيث قالوا بن غريبن الله وفي ذلك ما نمل يظهر في اية في الهجرة والهجبة مع انهم قال في جزمه سبحانه وقية مما يشركون بعد
ذكر اتخاذهم اجناسا ودعواهم انما بان من دون الله وعطف المشركين عليهم في القرآن لا يسلم نفيهم لثبوتهم انما الجوس فلو لم يكن الهين
النور والظلمة بدل عليه كما ورد في تفسير الاية الاية من الاضمار الفصل الطهارة الجوس الحاضرة فيها الدلالة على عدم حل غير الجوس في اية
لها في الرتبة منها غير اليوم الا في الخامسة وصححه محمد بن مسلم لانها كلوا من ايدهم ولا من طعامهم الذي يطبخون ولا في ايدهم التي يديرون بها وكل من
في الاولى مشفرة بكون الطعام لهم واخصاصها بما لا يمس من حيث الاكل وتجوز اذارة في اية الجوس اذا اضطررت اليها فغسلوها بالاء وموتة
سعيدا اخرج عن مذهب اليهود في الضر في اكل او شرب قال لا وصححه على بن جعفر في النهي عن مأكلة الجوس في قصعة واحدة ورواه
بن خازم وصححه على بن جعفر في النهي عن الاعتكاف في الحمام مع اليهودي والضر في تجوز التوقد بوقوعه في حال الاضطرار في اخر الرواية لا يمسك
فيه لا مكان اذا اذنته من الاضطرار الى غير ذلك من الاجزاء وتعليل المنع في بعض الاجزاء بانهم ياكلون اللحم والميتة فيؤخذ ذلك لعله مفسر
العامة واضلح حال الفقيه وتعليم وارشاد الجواب عنهما اذا اطلعوا على اجناسا منهم عن ذلك وصححه الخالف بقوله نعم وطعام الذين وتلقوا
حل لكم فانه يدل ما يشرفه بالوطء وبالاية الكثيرة الصحيحة وغيرها الواضحة الدلالة على المطلوب في مية ان الطعام هو البركة في بعض اجناسا
القويين واجناسا حديث من العامة قال في الجمل قال بعض اهل الامة الطعام البر خاصة وفي الصحاح وروى عن سئل الطعام بالبر في العرب
انهم لما يؤكل وغلب في البر في الغاموس البر في كل ما يؤكل سئل الصواب في السجدة المصنوعة بها خاصة في غير الجوس في حصرها

[illegible]

بشوت كهم وقد مر ضعفه واما الاجماع المفقول فالامارات شاهدة على خطاه فاذ قد نيلنا **الاول** والاشهر الاثني
 نجاستها الاصل الحيوة من الحيوانا الثالث خلاف السيد فظهر لنا اطلاق قوله شاملا للمشركون نجس فانه يشمل جميع اجزائهم واطرافهم
 الاصل الصحيح الدالة على نجاستها وهي مشتملة على تلك الاجزاء والاصح الصريح وغيره السيفضة الدالة على نجس في الخمر يبدل على
 نجاسته شعرها فان الغالب ان الاصل بالشعر وتضمن الروايات الواردة في نجاسته شعر الخمر **محمدا** السيدان ما لا أصل له الحيوة ليس من اجزاء
 نجس العين وفيه منع واضح سيما في العظام وان ما لا أصل له الحيوة ليس منها مسلم بل ليس فيكون ظاهره في قياس مع العارضة مع العارضة لا الأصل
 ثابت فان خمره انما كان من جهة النقص وبوجه الطبق لا من جهة ثبوتها بل انما دل على ان الصوف ليس نجس لعدم خروج الروح عنه المصلح في غير
 كالايخى وبوجه نذارة وقد ايدى حينئذ في جواب الاستسقاء بجعل يكون من شعر الخمر في التوجع من ذلك الماء وهذا الابدان ما تقدم من الاول
 مع عدم استلزام الاستسقاء بجلالة الشا **الثاني** ما يولد من الكلب والخمر فيقع مشاكلة لاحدهما في الاسم فلا اشكال في النجاسة وان كان
 كلبهما متصلا بجماعة نجاسة لخاصة اصيليه واشتراك بعضهما في الطهارة فولى الاصل ونجاسة الاصلين لم يشك في كونه نجاسة لخاصة الفرع فان كونه
 جزء منهما لا يوجب النجاسة للاستسقاء كما ان الملق يستقبل بالحيوان الطاهر وان تولد بين احدهما وحيوان اخر فان شاذ ذلك الخبر في الاسم فجزء
 وافق الطاهر طاهر وان باينها تقييد الاشكال السابق وهذا **الضعف الثالث** في اكثر الاصحاب يتعين ولد الكافر في المدا وتظهر من بعضهم
 وجود الخلاف في ذلك ولعل وجهان لاصل الطهارة وتعيينه ولد الحيوان لاصل مطه غير مسلم كما بينا وانما هو من جهة الاسم والصحيح قبل
 البلوغ لا يمتري كافر وانما ذلك ضعف عرضه فان كان اجماع وآلاف الحكم مشكوكا اما اذا نسبنا مسلم فحق بعض الاصحاب ان طه الاصحاب على كل حال
 بينهم في طهارة ولد الحيوان وانما الخلاف في تعيينه للمسلم معنى ثبوت احكام المسلم فان ثبت الاجماع والآفة في شكل الاستسقاء **الضعف**
 لما كان اصل الحكم على اشكال فالطهارة اعم اولى لان اجماع الموقر لو ثبت في الاصل فاما هو ما دام عند الذمة واستصحاب حال الاجماع في تعيينه
 فيه هذا ولكن الشهيد الثاني قال في الذكوة ولد الكافر ولو نسبنا مسلم وقلنا بالبيعة طهره **الاشارة** في نجاست الخمر فكل منكر
 مانع بالاصل الذم عن الصدق وابن ابي عمير الجعفي لقول الطهارة والاول اولى للاجماع كما يظهر من السيد الشيخ وابن ابي عمير وابن نمير وغيرهم
 المحققين حتى ان ابن ابي عمير نسب الى الصدق في هذا المسألة في هذا من طائفة والاصح الكثرة من الصحاح والوثائق خيرها المعتبر بضعها
 بعل الاصحاب مثل الصحاح الواردة في مزج الشر وتسلل صحبه على ابن نمير اروق جملتها اذا اصحابا تولد خمر او نبيذ يؤول الى السكر فاحل ان يعرف
 وان لم يعرف موضع فاعطى كونه وان صلي فيه فاعطى صلوات وبوجه غير مسلم لا اكلا في ايها لم يولي يثرون فيها الخمر وصحها اصحابنا
 سئلوا الامران بجعل تولد من شراب الخمر في اهل الاستسقاء من جهة عدم العلم بشاره الخمر وموتها في اهل الاصل في تولد اصحابا
 خمر او منكر حتى يغسل وقد ايدى في تولد اذا اصحابا تولد خمر او نبيذ منكر فاحل ان يعرف موضع ان لم يعرف موضع فاعطى كونه وان صلي فيه
 فاعطى صلوات ودوايه وبوجه ما قبل الميل بحسب ما من ماء يعني من التبيد فانه لا يفرق الاصحاب بينه وبين الخمر الى غير ذلك من الخمر لاختلاف
 اما الاية فالاستدلال بها ضعيف وجميع انضمام الاصل والاستسقاء والاصح وغيره من الاختلاف مثل صحبه على ابن ابي عمير الحسن بن ابي
 شاه وصحبه استعمل جابر وغيره من الاختلاف والاصل والاستسقاء لا يثبت الا بالادلة وهذه الروايات لا توافد تلك الروايات فيجوز طهها
 لاويلها في تولد بجملة اصل النقية لكون الطهارة مذهب الشيخ اكثر العامة على ما ذكره الشيخ في الاستسقاء فيقول اكرهتم على العامة
 كما يظهر من ابن ابي عمير وقد عرفنا كراهة السيد فانه قال اخلاف بين المسلمين في نجاسة الأمن شذا منهم لا غلبت بقوله وقد يجاب بان الن
 نقية من احرارهم حيث كانوا اولين جبريل الخمر وتدر بان ذلك في عدم النقية في بيان بحرمنية في الاختصاص وقد تبين وقد يجاب بان
 ذلك لاجل كونهم في زمان الذين سطوا في الكتاب المبين **و** رد بان المنا الغنى في الاختلاف ان يدعى ما ظهر في الكتاب الصادرة عن مخالفة النقية
 او يدعى بيان نجاسة النقي وهو وافق لما ذهب علماءهم **اقول** ويمكن ان يقال في نجاسته لخاصة اصيليه في انظار العوام بخلاف اكل
 الحرام فقد يستكشف النقي عن نسبهم الى نجاسته واكل الخمر بخلاف الحرام سيما الفلانة المشركين فتناسب فيه النقية واما الحرمة فيعلمهم
 بذلك فظاهره بغير ما عليه مع كمال وضوح فليس هذا **البيان** كذلك في الشهرة العظيمة مع الاجماع المفقولة وما لا حجة تحاية الحق وتكدر
 الى الاستسقاء والاستسقاء بمثل هذا الحديث الذي هوام الفاسد العظام ومادة جميع الفسور والامام بما عيّن من حجج اختيار الشريعة واما آثار
 السكران المايعة الاصل فام يفرق الاصحاب بينه وبين اخلافه في ذلك على ما يظهر من غير واحد منهم ويدل عليه الاختلاف الكثرة في بيان
 على كون كل ما كان خافيا نجاسته الخمر مثل العرق في الحكم وان كل منكر خمر فان المراد به اطلاق الحكم خمر ودفع في بعض الصحاح ان الخمر من خمر

حل
 انما هو الضم
 الكلب المولود من كلب
 وكله نجاسة
 فان قيل لا يمتري كافر
 وانما ذلك ضعف عرضه
 فان كان اجماع وآلاف الحكم
 مشكوكا اما اذا نسبنا مسلم
 فحق بعض الاصحاب ان طه
 الاصحاب على كل حال
 بينهم في طهارة ولد الحيوان
 وانما الخلاف في تعيينه
 للمسلم معنى ثبوت احكام
 المسلم فان ثبت الاجماع
 والآفة في شكل
 الاستسقاء الضعف
 لما كان اصل الحكم
 على اشكال فالطهارة اعم
 اولى لان اجماع الموقر
 لو ثبت في الاصل فاما
 هو ما دام عند الذمة
 واستصحاب حال
 الاجماع في تعيينه
 فيه هذا ولكن
 الشهيد الثاني قال
 في الذكوة ولد الكافر
 ولو نسبنا مسلم
 وقلنا بالبيعة طهره
 الاشارة في نجاست
 الخمر فكل منكر
 مانع بالاصل الذم
 عن الصدق وابن ابي
 عمير الجعفي لقول
 الطهارة والاول اولى
 للاجماع كما يظهر
 من السيد الشيخ
 وابن ابي عمير
 وابن نمير وغيرهم
 المحققين حتى ان
 ابن ابي عمير نسب
 الى الصدق في هذا
 المسألة في هذا من
 طائفة والاصح
 الكثرة من الصحاح
 والوثائق خيرها
 المعتبر بضعها
 بعل الاصحاب مثل
 الصحاح الواردة في
 مزج الشر وتسلل
 صحبه على ابن
 نمير اروق
 جملتها اذا
 اصحابا تولد
 خمر او نبيذ
 يؤول الى السكر
 فاحل ان يعرف
 موضع فاعطى
 كونه وان صلي
 فيه فاعطى
 صلوات وبوجه
 غير مسلم لا
 اكلا في ايها
 لم يولي يثرون
 فيها الخمر
 وصحها اصحابنا
 سئلوا الامران
 بجعل تولد من
 شراب الخمر في
 اهل الاستسقاء
 من جهة عدم
 العلم بشاره
 الخمر وموتها
 في اهل الاصل
 في تولد
 اصحابا خمر
 او منكر حتى
 يغسل وقد ايدى
 في تولد اذا
 اصحابا تولد
 خمر او نبيذ
 منكر فاحل ان
 يعرف موضع
 ان لم يعرف
 موضع فاعطى
 كونه وان صلي
 فيه فاعطى
 صلوات ودوايه
 وبوجه ما قبل
 الميل بحسب ما
 من ماء يعني
 من التبيد فانه
 لا يفرق
 الاصحاب بينه
 وبين الخمر الى
 غير ذلك من
 الخمر لاختلاف
 اما الاية فالاستدلال
 بها ضعيف وجميع
 انضمام الاصل
 والاستسقاء والاصح
 وغيره من الاختلاف
 مثل صحبه على
 ابن ابي عمير
 الحسن بن ابي شاه
 وصحبه استعمل
 جابر وغيره من
 الاختلاف والاصل
 والاستسقاء لا يثبت
 الا بالادلة وهذه
 الروايات لا توافد
 تلك الروايات فيجوز
 طهها لاويلها في
 تولد بجملة اصل
 النقية لكون الطهارة
 مذهب الشيخ اكثر
 العامة على ما ذكره
 الشيخ في الاستسقاء
 فيقول اكرهتم على
 العامة كما يظهر
 من ابن ابي عمير
 وقد عرفنا كراهة
 السيد فانه قال
 اخلاف بين المسلمين
 في نجاسة الأمن
 شذا منهم لا غلبت
 بقوله وقد يجاب
 بان الن نقية من
 احرارهم حيث
 كانوا اولين
 جبريل الخمر
 وتدر بان ذلك
 في عدم النقية
 في بيان بحرمنية
 في الاختصاص
 وقد تبين وقد
 يجاب بان ذلك
 لاجل كونهم في
 زمان الذين
 سطوا في الكتاب
 المبين و رد بان
 المنا الغنى في
 الاختلاف ان يدعى
 ما ظهر في الكتاب
 الصادرة عن مخالفة
 النقية او يدعى
 بيان نجاسة
 النقي وهو وافق
 لما ذهب علماءهم
 اقول ويمكن ان
 يقال في نجاسته
 لخاصة اصيليه
 في انظار العوام
 بخلاف اكل الحرام
 فقد يستكشف
 النقي عن نسبهم
 الى نجاسته واكل
 الخمر بخلاف
 الحرام سيما
 الفلانة المشركين
 فتناسب فيه
 النقية واما
 الحرمة فيعلمهم
 بذلك فظاهره
 بغير ما عليه مع
 كمال وضوح
 فليس هذا البيان
 كذلك في الشهرة
 العظيمة مع
 الاجماع
 المفقولة وما
 لا حجة تحاية
 الحق وتكدر
 الى الاستسقاء
 والاستسقاء
 بمثل هذا
 الحديث الذي
 هوام الفاسد
 العظام ومادة
 جميع الفسور
 والامام بما
 عيّن من حجج
 اختيار
 الشريعة واما
 آثار السكران
 المايعة الاصل
 فام يفرق
 الاصحاب بينه
 وبين اخلافه
 في ذلك على
 ما يظهر من
 غير واحد
 منهم ويدل
 عليه الاختلاف
 الكثرة في
 بيان على كون
 كل ما كان
 خافيا نجاسته
 الخمر مثل
 العرق في الحكم
 وان كل منكر
 خمر فان المراد
 به اطلاق الحكم
 خمر ودفع في
 بعض الصحاح
 ان الخمر من
 خمر

جواز
شریب خوردہ ویک
مالیہ کلکتہ
۴

۱۰۰

فانما هذا الكتاب

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

الحمد لله الذي جعل القرآن
الذي هو نور الهدى

الذي يقول

فمكتبة الأئمة
برموزهم

بر روی زمین

قال قلت يا رسول الله
 اني اريد ان اكون
 من الذين يمشون
 على رؤسهم
 فقال يا رسول الله
 اني اريد ان اكون
 من الذين يمشون
 على رؤسهم

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِيمَانُنا بِهِ وَلَوْلَا إِذْنا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِيمَانُنا بِهِ وَلَوْلَا إِذْنا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِيمَانُنا بِهِ

[illegible]

كتاب الطهارة

الحجاسة وان قال بجائز هذا البول يخرج بوجها خارج عينه منه غير منوط بكسائه وغير مناسق مع ادلههم كما عرف من جملة ائمة
حسنه الحق قال تسلب بحديثهم عن بول الصبي قال يصيب عليه الماء فان كان قد اكل فاضله غسلا او الغلاء وبشره شرع سواء وبشره
رواية التكرار المتعددة في ابن الجوزية ومما بله الصبي بالماء الغسل ينادى بعدم اشراط الجرح في الصبي الغول بان مره قد شرط
العصر فقولنا ثمانية لو اخذنا العصر في مفهومه الغسل وادنا الغسل الى غسل العصر من الصبي الاول بل انما هو شرط في باشره في بعض النسخ
مع انه لا يخرج فيهما الصبي البتة ثم فانه لا يصير فيه جرح وشي بخلافه لا في حديثه فتن يعمل على هذا الحديث في مشله والجمع فليقطع النظر عن
اخراج العين واعين الجرح او لا في بيت الدليل والاشارة واما رواية الحسين بن ابي العلاء عن العتمة عن الصبي فيقول على الثوب قال يصيب عليه الماء
فليس له ثم تعصر وموقوف بهما قال سئل عن بول الصبي يصيب الثوب فواضحه قلت فان له احدكم ان قال غسل الثوب كغسله فله وجوبه الاول
بان المراد بالعصر خارج اجزاء الحجاسة وفيه ما فيه بل الظاهر انه لا يترك لك الجميع ما وصل اليه البول كما يشترطه نصفنا بالفضل او يكون
للاشارة الى جعل الاستحباب اجزاء كون الروايات المتقدمة أقوى واكثر شهره وافق بالاصل ويحس من اكل ذلك مؤثقا سماعه المراد بالاصل
ان يطعم ما كان غداء له بالاشهاد والادارة ولا عبرة بالدواء والعذاه التدرج وتعليق الحكم بالخوين كما فعله بن ادريس وغيره وفتح الوجه في غير
لا بعد غسله ان لم ياكل شيئا حتى يتحولان قال السباد زمن الرضيع هو ما يخرج من بطنه من لبن وان لم ياكل بعد شهر من الغوصا وفوقه الاستحباب
وضوح ما رواه السيد كماله ان ادنا الحكم يخصه بالصبي قال في الصبي ضعيف قوله في غلاءه والجاذية شرع سواء منع
دلالة على ذلك فعل المراد بعد الاكل لا ينافي ما ذكرنا من الادلة مع ان الخروج عن اصل بسبب هذه الرواية انما كان من جهة احتياطها
بفتوى الاطباء الاقوي بمجرد هذا لا يفتى به ما دل على وجوب الغسل فيصير على ما افق فتاويه **الثالث** في غسل الاواني فاتفق
الاصحاب على غسل العندة وغسلها عن بعض النجاسة واختلفوا في غيرها **قال** الاول في موضع الكلب هو شرب كلبه في الاواني بطرف
لشفا وآش وجوب الغسل ثلثا او اقله من التراب بل ادفع عليه الاجماع جراحه من السيد الشيخ الشهيد وعن ابن الجنيد انه يغسل سبعة
اوله من التراب هو من هذه الشافعية لنادا رواية الشافعية عن الصبي قال سئل عن الكلب في وجع بطنه لا يمشي يغسله واصلت ذلك لما رواه
غسله التراب اول مرة ثم ياكل مرتين يغسل في الغيرة بغير جراحه من اخر عنه والرواية صحيحة على ما في التهذيب لكن ليس فيه ولا في غير لفظه
ولعله قد دفعوا عليه بغير الكسب الحديثي المذكور وكما كان في رواية الحق وغيره مع احتياطها على الطائفة يكون مع السيد يغسل
المسائل الناصرية والاضافة اجزاء مستعدة من طرف الفتا على وجوب ثلث مرات فيقيد هذا الرواية يكون اوله من التراب ذلك مع جماع
المفولة وفيه بعض المبيد نطقه من التراب مستند خبر معلوم واجماع ابن الجنيد برواية حاشية وموثقة بما رواه لا بعد حملها على الاحتياط
واكتفى اكثر الاصحاب بالغفر من التراب وصرح بعضهم باجزاء المخرج بالنا وشرط الشهيد الشافعي في ذلك عدم وجع عن بنية التراب اشراط
ادب من المخرج بحسب الخفيفة الغسل قد يعمد محضو الضعيفة والغسل كذا ما جاء ولا يخرج واجبي فقدم ارباب الجواز في ذلك يومئذ
بالتق الغسل بالتراب فاما ركب اجزاء الغسل وفي التراب لا يخرج لاحده **اقول** ولعل من قول ابن ادريس على حديث الجواز
المجموع وجاز ان مره من اخير من خفيفه وجاز بعد وبالمجمل غسل الخفيفة لا يمتثل في ظاهر الاصل غسل البنية للسادة فقد يمكن فيه
الاكتفاء باذي ملازمة فيصحب الغسل الخفيف مع استعمال شيء من التراب لا يخرج غسل الخفيفة ولكن الاظهر حمله للاستنفاد وهو ظاهر
استعمال الاستحباب في الزينة مثل كذب العلم فلا يكفي باذي ملازمة مع بقا الخفيفة لا يمتثل ذلك مع بقاء اللطيفين على خفيفه ثم ولا يخرج
لاحتياط في احد اللطيفين مع كونه من وجوه النسبة الى الخسيف فما كما اشترنا وكما كان قد ثبت بان ادب من الظاهر من اللفظ ومع قطع النظر عما
يفهم من كلامه من تحصيل الخفيفة وان ابد مع ذلك تحصيل الخفيفة فلا بد ان يخرج الشافعية طلالا على القول باشرط غسل الغسل بالماء
الطوال الا ان يكفي بقاء الاية خفيفة قبل المخرج وان خرج بالمخرج عن الخفيفة ولكن هذا انما ينافي على غسل البنية بمغسلها ولا لاقية الاستنفاد
والاحتياط في الجمع بين الغفر من التراب والاقى الغسل فيكفي الصبي في التحريك والافزاع والافزاع في مثل الكوز من الاواني الضعيفة لا من
الاطهر عدم جواز الاستدلال في غير التراب من الزماد والنوزة والاشياء الضعيفة ابل ولا اضطرار الاضطرار على التقوى ضعيفات للعللة المستنبطة
و بنما ايل ببيد كية الغفر من التراب وقيل مره او قيل بغيره واما اذا قد غسل ببيد بالماء كغسل الميت قيل بالاكتفاء بالمرتين وكما
صنف لان شرط طهارة هذا النجاسة هو ما قد سبق في الاضطرار لا بوجوب طهارة شيء من لا يلزم التكليف مما الايطا اذ اظف الغفر
كاكل الميتة وما ذكرنا يظهر ان خوفك الاية من الغفر لا يوجب سقوطه ثم ان جراحه من الاضطرار جعلوا اللطيف في حكم الوضوء

في غفر من التراب

في غفر من التراب

بالمرحوم
حسنه من ائمة
من الروايات
بالمرحوم
علاء الدين

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ فَتُحْمَلُ بِهِ الْبُحْرَانُ

بسم الله الرحمن الرحيم

في
خاتمة التعليق
انما هو قباود

باب الغسل المطهر

باب الغسل المطهر

الأجزاء ودعا على الجاسة فيبقى مكانه مثل الضرب في الأنية المشكوك فيه بحث أصل الطهارة وكيف كان فلا بد من الاحتياط عند الاستدلال
فلا يخرج عن نفعها على الأصل الفاسد من عدم تحصيل النجس على القول بجاسة الماء الغليل القول بوجود الغسل من غير جميع الجاسة أحدها
لأن الغسل فيكون الغسل كالحل متجذرا في الظاهر فيكون ما ظهر من دونه هو متجذرا في الأصل وعدم ذهاب أحد من الأصحاب إلى الفرق بين نجاسة
العين وعدمها في كيفية الغسل انتهى على استلزام القول بجاسة الغليل بالمادة عدم الظاهر وقد عرفت خلافه مشتمل على ظاهره
ذكرنا أن الظاهر في الماء الغسل ما سمي إذا وردت على الجاسة الأصل والغسل من غير جميع الجاسة من غير جميع الجاسة من غير جميع الجاسة
طهارة الغسل ونظرنا على القول بجاسة الغسل بعد الانقضاء عن الحل والأية الغسل فيها بسبب كمال الغسل عليه لاستلزامه تفكيكا
عن جملته الشامة كإلزام دلالة الاختصاص بالغليلة عليه وضعف ما سذكره في دليل الجاسة وقصور الشبهة والمقول عن
على بعض أقواله فيما يتعلق بها من منتهى الأصحاب فاحتجوا السيدان بحدوثهما في الوجود في الماء على الجاسة في ذهاب الفاضل
جماعة من الساترين إلى الجاسة وأختلف كلام الشيخ للنبوط وقصر الكلام في موضع منه يذكره في غليلة الماء ولوع الكلب في غير الخلاف الحكم
الأول من غليلة الثوب والثانية وطهارة غليلة الماء ولوع الكلب قطره في القول بالجاسة وقاية عن ثوب من غليلة الماء لوع الكلب في غير الخلاف الحكم
به الثوب ويعتدل به من الجحيم لا يوثق به وأشباهه وقاية البعض قال سئل عن رجل ابتعد فطره من طهارة غليلة الماء وقاية عن ثوب من غليلة الماء
في غسل ما أصبت والرواية الأولى ضعيفة ولادالة غليلة الماء على المطلوب فاحتجوا بكونها كونه من باب غليلة الماء في عدم الطهارة فانه لا شك فيه
فقد ذكر في الفاضل أن الجماعة على أن ما يزال بالجاسة لا يرفع الحدث مطلقا بل في ظاهره في الطهارة وإنما الثانية دفع آثاره فغسلها لا
في بعض الكتب الاستدلالية كالذكر في وقد قد حاشا في القطع والضعف لآلها أي لم يثبت بواحد وإنما الإنكار على جاسة الماء
الغليل فقد عرفت وقد يستدل بما ورد في غليلة الماء وفيه ما فيه كاشح أنه يتم إذا ثبت الإجماع المركب فهو من وإذا ثبت الاستدلال
بالاختصاص والوارد في المنع عن إدخال اليد لآلها إذا كانت فذرة والامر بأمره لو فصل بغيرها أيها الم من الإدخال لأجل الغسل وغيره وفيه
سليم ذلك لا الغسل على أن الطهارة منها إرادة هذا الماء لا الغسل فانه قد يفاد الحكم بالعص من أجل عدم العلم وعدمه فانه قد يفاد الحكم
أحكام الشرع ببيع العوائف غالباً وقد مر الاستدلال وتبين في غليلة الماء الاستدلال أن الأمر بالأمر في غليلة الماء من عدم الطهارة كما أشركنا
الاجتماع بل صرح بعضهم أن زيدان هو ضامن وأن رد الماء الاستدلال بمفهوم قوله إذا كان الماء قد ذكر كرجح شيء فبقية ذكره الوصف في
سبب الإثبات لأحوالها لا يمكن دعوى عدم القول بالعص في هذه الحركة العظيمة ودعوى أن المس قاتل من نفع الجاسة ماء الغليل أن
الأصل فيه الجاسة حتى ثبت الخروج في غير ثوبه ولا يثبت في الجملة ليرفع على ما يثبت في النفس يدل على نجاسة الغسل أيها الورد في
على الجاسة ثم قال في المدد أن جماعة من الأصحاب ذكرنا أن من قال بطهارة الغسل استلزام ذلك أقول وهو غير واضح عند
كل عرفت لأن يثبت الإجماع مركب فيكون القول بالطهارة مطلقاً فانه وهو غير معلوم بل السنفاد من كلام الشهيد وغيره فاحتمل وقوع هذا
فلا يثبت ترك الاحتياط أيها الورد على الماء فانه لا يخرج عن شك أن كان في الأصل ذكرنا وأما دليل السيدين في نجس وجوابه فظهر من
وأما في الأقوال فلا دليل عليها بعد ويظهر دلالتها وجوابها من الذي مر أن الظاهر أن الغسل على القول بجاسة لا يلحق حكمها بالحل
فيكون غسل ما أصابه مرة وقا لجماعة من الساترين كما هو مفسر إطلاق بعض أدلة الغسلين بالجاسة وهو رواية البعض أن كان الاستدلال
بها اشكال وفيها أحوال أخرى فلهذا فنقد في أنها أن حكمها حكم الحل بعد تلك الغسل وهو قول الشيخ في موضع من الخلاف ومنها
أن حكمها حكم الحل بعد الغسل ونقله عن الفاضلين وغير المحققين ومنها أن حكمها حكم الحل قبل تلك الغسل فيجب غسل ما أصابه من الغسل
الأول مرتين وعن الغسل الثانية مرة ونقله عن الشهيد في اختياره هو أيضاً وأما هذه الأقوال غير واضحة مشتمل على القول بطهارة الماء
أما هو إذا لم يثبت لحدوثها ولا خلاف في نجاستها وكل ماء الاستنجاء المجمع على عدم وجوب اجتناب المدلول عليه بالاختصاص
استلزام طهارة في طهارة مطلقاً إلى عدم الغسل وعدم وقوعه على نجاستها خارجاً عن الحل وان يكون من العدين بل شرط جماعة منهم عدم
المخالطة بينهما أيضاً لأن لا ينفصل عن الماء البزء متميزة لأنها كالجاسة الخارجة بغيرها الماء بعد مغادرة الحل وتوقف فيه بعض الأصحاب
و ظن أن الاختصاص في الاستنجاء إرادة مورد الطالب هو عدم الإطاعة على ذلك فالأصل عدمه ولا يلزم التحبس في العلم بوجود الإجزاء
بشكل الحكم بالعلم ولا يعلم تحقق الإجماع في هذه الصورة أيضاً وإنما أشركنا عدم زيادة الوزن فهو بعد من وقف الطهارة على
العلم به فلا ينبغي بطلان ولا يثبت العلم من الخارج إلا إذا خرج به عن اسم الاستنجاء وأشركنا سبب الحل اليد بضعف إطلاق الأدلة العسر

بسم الله الرحمن الرحيم

فمن الغنى واليسر إلى الفقر
والحرمان والشدّة

[illegible]

فإن التناضح في
أحالتنا

بسم الله الرحمن الرحيم

فَتَنَّاكَ فُتْنًا ۚ إِنَّكَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ هَلِيمٌ

العلق
جميع علقته وهي
روده في الماء
ثم يثقل
منه
وقد

لا تها
يتجسروا ولا تفتلوا
نما يظهر الخوف والاضطرار
للغير المتعالم
بف

وَأَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ

وَأَمَّا بَعْدُ
فَإِنَّمَا يَتَّبِعُ
مَنْ يَشَاءُ

خيرته فانه محفوظ
عنه وخصه في الاستبصار
بمثل نور الانوار
من القام

فمن كان منكم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَخَلِّ يَوْمًا فِي شَتَّىٰ مَدَائِنَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

بجائز
مجلس العام
يصل العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

مجلہ

فی فہرست کتابت خانہ دارالعلوم دیوبند

لوف

[illegible]

كتاب الظواهر

ولا قائل بالفضل بين الوجوه في المذهب لأبى الوجب وقد اذعن عليها الشبهة بانها تدل على وجوب الروح يوم ما بعد نزع يوم وفائدة زفره
 كلمة ثم مفوضه فلا اشكال وان يتم فيمكن ان يراى فيها ان يثبت بان الكيفية على اصل الحكم وذلك من حروف كذا كذا ربيع ان المعبر في هذا
 وعلوه واما عن غير الشيخ ارضي بوجه محقق عند هكذا وعبان هذه الرضا صرحنا بالمعنى من ذلك من اذنه وفيه الاصح صرحنا بغيره عن غيرنا
 بهما على اعظم مؤيد له وبوده ان النطق غير جائز بالاجماع كالدعاء بعض الاطباء على نزع البعض حكم ولا قائل بوجوب زيد من نزع
 والظان ما يخرج من البشر من حصول العلم بالهجر من العلم لا يخرج من يوم النزع بنية علمه الرضا في المفسدة وكذا لا الاصحاب في العلم لا يحصل العلم
 بالهجر الا مع نزع مفوض يحصل العلم بالهجر الذي كان موجودا في البشر ليركن ان زيد من ذلك الاحتماد على ذلك يحصل العلم من حال البشر ونحوه
 نادوا لا يلفظ اليه لغيره في الاحوال في الشك والظن وايضا العلم بوجوب نزع تمام ما كان في البشر انما يخرج في حال النزع اي من باب المفسدة
 فوضوئه الهجر لا يمكن تحصيله لغيره في ما كان في البشر وانما يخرج في حال نزع من باب المفسدة فوضوئه الهجر لا يمكن تحصيل العلم
 بزوال ما كان فيه فبعد حصول العلم بوجوب نزع النزع المذكور ثم ان الظن في الزيادة لقوى حكم الهجر من جهة علمه من جهة قوة البصر
 ويشكل فيها لو كان وجهه نفس كراهه ويمكن الظن بالزوم العسر اخرج ومن الزيادة وكذا لا يصح من عاين في فرد كراهه قال
 ان مراد الجماعة من اليوم يوم القوم فانه المفهوم من يوم مع تحديد في الليل فبعد ان مراد من ذلك فادعوا من ذلك من الليل ولا من ربيع
 وادعوا بعضهم بغيره في الشك في ذلك بغيره ايضا والحق ان كذا في صرح في سجد على الاقل من يوم القوم وكل الزيادة لا يصح في اليوم عين
 المفسدة من ان طلوع الشمس في الغروب في وجهها لا يوجب شيئا فليس ايضاً ويستبعد ذلك من الاجتناب ايضا ولا بعد ادعاء صرحه في اليوم حقيقه
 في العذر المشترك بين العيين فحينئذ لا بد من البحث الى دليل كالتصور ولا يثبت احضار الخوف ولا يكفي الليل ولا السلق لطلوع الشمس فيجب
 تحريم الاطوار والظاهر عدم الاعتناء بالنساء والقبائل لان ضمن القوم الرجال بغير العلم والفتوى ارضى الكتاب مع امكان الاجزاء بغيره في
 على مثل صلاه في الظان الاضطرار بالاربع كونها لا يحصل الروح اشين شين والافعال في الزيادة ثم عسر عك في هذه الرضا مقتضى اذ
 ولا يثبت له احوط سيما اذا وجب الزيادة بطوره في النزع واحتمل كون احداهما فوق البشر الاخر فيهما يملك الدلو كما ذكره بعض الاصحاب في
 عليه في استمرارية الذكر كما في رويين ينفصل بعلى الاربع وهو مشكل لا احوط جعل الاكل والصلوة في حال الاستمرار فلا يمتنعون فيما
 الثاني من ذلك وجوب نزع كثر من ماء الموت الدابة في الحاد والفرس والبغل والشيء جها حده بها البقرة اقا الحاد وقيل عليه في رويين في بعضه
 المفسدة قال سالت ابا جعفر عما يقع في البر من بين العادة والسؤال في ذلك في كل ذلك يقول سبع لاد فالحق يثبت الحاد والجمل فاصل كثر
 من ماء وفي موضع اخر من الهندية كرا البغل وكذا في المعبر ولا يضر ذكر الجمل في الاستدلال مع وجوب نزع الجميع فيلان الجواب بمنزلة النجاسة
 كل واحد من المذكورين كثر من ماء فيكون غاما فابلا للخصيص فيخص الجمل بما مر في رويين الجواب عن الكل واداءه البعض بغيره في يظهر من ذلك
 حكم البغل ايضا اما الفرس فيمكن ان يستدل عليه بغيره الفضل عن القصة في البر يتبع فيها الدابة والعادة والكل في الظاهر فهو في النجاسة
 ثم يخرج من البرد لانه ثم اشرب في بوضا وتغير بغيره في الالبق والوجهان في من شئ في الجمع المذكور اذا كان قد دخل في الامر حصل الاستدلال باطل
 ما يثبت عليه كحقيقة في الاصول وهو ثلثه اولون في فرق بين جمع الفل والكره وبذلك خرج ما نحن فيه من علمه لان في نفسه في علمها في
 الفرس على الكراهة في علمها في الجمل بعد القول بالفضل في الدابة يشمل المذكور في رويين في الاستدلال فيفيد العموم في رويين
 استفادة العموم من تعليق الحكم على الطبيعة وليس بذلك اذا نظرنا اذاد العمد الذي في ذلك يمكن اذ روي البقرة ايضا لو يثبت على
 منهاها ما من كبرها هو احد منهاها العرفه ولكن يروي البقرة فاد لا يغير في اليه الاطلاقات فينبغي ان اذا جها في جملة ما انظر فيه
 فيشكل اذا جها بغيره في النجاسة اما يمكن ان يستدل بها لكن لا يفرق في الغالب به مثل محقق في هذا من سنن المفسدة في الفرق في شمل
 على ان التور ونحوه موجب لنزع الجميع على ما في الهندية ليس كل نحوه في الاستدلال فمقتضى نزع الجميع وهكذا يمكن استفادة حكمها من بعض
 الاطلاقات في الهندية وغيره **اقول** ويمكن استنباط حكمها من رواية عن المفسدة من ان بان بلغت غنى الترف في اسئوال من الجواهر
 بحسب البحث فيكون حكم ما هو في النساء الى الجمل نزع كثر من ماء وهذا اولى من كل ما ذكره فيها ولا فاض على من ذكره ومن ذلك ظهر دليل اخر
 على حكم الفرس والبغل ان حلقنا النظر في وجوده في بعض النسخ انفسه **الثالث** في انفق العالمون بالخاصة كما ذكره الفاضلان على وجوب
 نزع سبعين دلو الموت لان الموت في حاله لو عذب الله من رجل في طرأ فوضع يده في البرق في نزع منها لانه اذا كان ذكرا او انثى
 ذلك مما يقع في البر الماء فيكون فيه فاكرا الانسان يبرز منها سبعون دلو او اقله العصفور يبرز منها دلو واحد فقط الرضا في ان ذلك انما هو

في نزع الروح في يوم ما بعد نزع يوم وفائدة زفره

مثل
 كل ما ذوق
 حلق خفف لها
 صلبه انما
 وادعوا
 الزمان في
 سنة
 من

في نزع الروح في يوم ما بعد نزع يوم وفائدة زفره

الكلمة في نزع الروح

... ما دفين

في نزع الروح في يوم ما بعد نزع يوم وفائدة زفره

في نزع الروح في يوم ما بعد نزع يوم وفائدة زفره

مجلس ۱۰۰

۱۰۰

المشترط
الغرض كمن يضمن
محرقة أو شرارة أو دغى أو غير
الأجانب أو يوجب
الدين أو يترك
مطلقاً ما شره

هذا هو الوجه الثاني

خبره
ولهذا هو الوجه الثاني
على وجه آخر

هذا هو الوجه الثالث

هذا هو الوجه الرابع

الظاهر الثاني
منه هو ما لا يخفى
في الحاجة

الشيخ وقيد بعضهم بكونها الباطن المتين أو ساوياً له وهو على قول الأكثر لم يرد نص ولا إجماعاً فيها صحيحاً معويدياً بما لا يخفى لوجوب
 نزع الجرم ولا بد من نزع جرمه المقتضى له ولو واحد لضعف الثاني وكذا الأول مخالف لاجماعهم ظاهر أو اعتدوا السيد جبالاً
 دلائلهم بما يستدل عليه بصحة ابن بزيع المقتضى لنزوحه لا لغيره بل لوجوبه المقتضى لاجماع المركبة في عدم الفرق بين الغليل والكثير وفيه ما
 من بوز الصبي ولا يفتاد من صريح المرسلة مع اعتدائها بالشبهة وإنما الغارة فقيداً لا كرون الشيخ بالفتوح وكما هو إجماعاً في الشك في ما ذهبوا
 منهم لا لضعف وطول المرفوض في الشيخ ذهبوا إلى ذلك الواحد غير موزون للفتوح بحجج من الأولين الجمع بين ما ورد من إطلاق الشيخ
 لأحد بكثرة من نفعه في غيره ما بينه ورد من إطلاق الشك في صحة معويدياً بما لا يخفى من استشهاده بأبوابه في غيره من المصنفين
 من لفظة لغيره في شرفه أو من جهة فلا بأس وإن تعلق بضعف لا بد من إيراد بعض الكار في ذلك في هذه الزاوية لموضع فتنة من
 فتح المذهب ويدل عليه ما يفتي به في حق ابن است المقتضى لنزوحه لا لغيره بل لوجوبه المقتضى لاجماع المركبة في عدم الفرق بين الغليل والكثير وفيه ما
 على صريح بعض الأئمة يطابق القول المذكور وقد قيل أن قوله درجة الفتنة هو الاستفاد وهو غير واضح بالنسبة إلى فهم العرف في اللغة
 أما السيد فعمل الأخب الشيخ عند كانت مؤثرة وله ما ضاع في حق الأخب الثالث ما يجب من حسن لذو المتعاجل عند الشيخ وقد
 بحاجة بالجلال ولعل إطلاق الشيخ من غير قول بخاصة من وهو قول في الإصلاح بزعم الجميع لغيره ما لا يؤول كل محقق في ذلك في الجلال كما
 مراره من غيرهم العرف في حق الأخب المذكور وأصل الشك في إيراد كرون في قوله لغيره على غير مدلول على المحسن مطلقاً وقد تضمنه
 قول في الإصلاح والعناية بغيره على ذلك في عرفه وقد لا يرد كرون في إقامته بمنزلة الدلالة وقد يستدل على المحسن بالإجماع على عدم وجوب الشك
 وعدم شرف البراءة بما لا يقل ولا يجرى على عدم الاعتدال في الإصلاح ويجعل كلامه على المحرم بالذات وكيف كان لأظهر لاكتفاء المحسن
 الثالث عشر في وجوب نشأته الحق في حق ابن بزيع وجوبه في حق ابن بزيع ويدل على الأقل صحة الطعن عن المصنفين في البراءة في حق
 ذات فيها فانزع منها لادلائلها على الأقل وقد يضاف من كونها من شأنه معجزة من العيص بما ورد في الأخبار من أن
 لا نفس له لا يستدل بمقتضى صحة ابن بزيع الدلائل على نزع شيخ لا للدلالة الصغيرة والأول مدفع بان الحجة ذات نفس كاصح من الحق في حق
 ثلثتها أو شاهد لها أن لها ما سبباً في غاية القوة كالشأن من العيص وسمعت بعض مشايخنا البهائية يقع في حق كل واحد من
 لا نفس له من ثلثه الصغيرة من وجه كما يشهد في التمثيل الكبير ونزوحه في حق الأخب لا دليل إلا أن مقتضى الأولوية في حق الأخب في العلم
 الذي لا يمتحى لعل المعنى العرفي فلا يدل في الجاهل ولعل دليل الشيخ هو صحة ابن بزيع وأدلائها في حقها وقد ذكره وجوه أخرى كلها
 ضعيفة وحق الشيخين وجعلها من الأخبار في جوب ثلث الوضعية أي من نزلوا في الإصلاح دلووا واحد حجة الأولين صحيحاً معويدياً بما لا يخفى
 وصحة ابن بزيع المقتضى لادلائلها على الأقل وقد يضاف من كونها من شأنه معجزة من العيص بما ورد في الأخبار من أن
 ان غفيرة ومنزل السيد القدرين الميزة الموقوفة في الكافي في إقامته بما لا يخفى من نزع شيخ لا للدلالة الصغيرة والأول مدفع بان الحجة ذات نفس كاصح من الحق في حق
 عن الشيخ وابن بزيع وابن الإصلاح أي وجوب ثلث الغفيرة ولادليل له وقد يضاف من كونها من شأنه معجزة من العيص بما ورد في الأخبار من أن
 حل نزوح عشر دلاء مع ضعفها في حق الأخب ولعل وجهها الاحتجاج بها وذهب الحق إلى استحسان ثلثتها بما لا بأس بها العشرة
 المعروف من مذهب الأئمة وجوب لضعف ولا يعمل خلاف الآلة في ذكر الضعف مكان الضعف فإن زادوا أو واحد منها الضعف في حقها
 فلا خلاف في الأقل مخرج هو ما دل عليه من الأخبار ويدل على المشقة موثقاً في المقتضى في مؤنثاً لذلك ويخص بها كل ما ورد في إطلاق الطبراني
 الصغيرة من نزع الدلاء وغيرها وإن كان صحيحاً ومن أمثل في هذه الوثقة وما ورد في وجوب الشيخ الطبراني في جامع عطف الدعاء على الطبراني كما في
 مؤنثه في استأبوا يوسف دوايز على تبيظهر عليه صحة ما ذهبوا إليه من أن الضعف في شأنه قد يضاف من كونها من شأنه معجزة من العيص بما ورد في الأخبار من أن
 من الحامد وما فوقه إلى انقضاء شيخ لأن الضعف في حقها قد يضاف من كونها من شأنه معجزة من العيص بما ورد في الأخبار من أن
 المعولة عند الأخب لا يوجب لها ما ذكره في الغفيرة بعد الدلائل في أحوال المحمودة في ما يثبتها مما هو ملاحظ في الحجة وموافقاً لما
 مقرر بملاحظة الضعفين في الدعاء وما الشبهة في الجحود في حقها بعد ملاحظة صحة البقية صحيحاً معويدياً بما لا يخفى في الغفيرة المقتضى لنزوحه لا لغيره بل لوجوبه المقتضى لاجماع المركبة في عدم الفرق بين الغليل والكثير وفيه ما
 السطحين يحملها على الشيخ جماع بعد بقا جميع أفراد الطبراني في الشيخ مع ما لا يخفى من عدم اعتبار ما رويته ما روي في الحامد من ضعف
 الطبراني عن اعتبار عدم القول بالواسطة من نزع الدلو والشيخ في حق القول بوجوب ما استشهد من التفضيل وحسن البراءة في حقها
 عن شبهة الضعف في حقها لا من نزع وأجبت عن المقتضى في الظاهر أن المراد بالشبهة هو ما لا يخفى في حقها لا من نزع وأجبت عن المقتضى في الظاهر أن المراد بالشبهة هو ما لا يخفى في حقها

بسم الله الرحمن الرحيم

فان
تعتقدوا للمرج
خروا بان المذكورة و
الغياض انما ما بعد
فيه نرج جميع

مِنْهُ لَمْ يَكُنْ لَكَ كَلِمَةٌ
فِيهِ لَمْ يَكُنْ لَكَ كَلِمَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

33

کتابخانه

۱۰۰

فبما مضى من الزمان

٢١
أَقْرَبُ الصَّلَاةِ نَفْسِي
إِلَى وَاجِبِ مُسْتَدٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فبشر اليه قوله
بالحقيقة في دعائه
فبشره في يوم الجمعة
في هذا المقام الخلق
فما الى اخره

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ
فِي الْوَادِئِ الْوَعْدِ

في مجال الغيبة

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

اما

مجلس

والله اعلم بالصواب

وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ قِيَمَةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

١٥

35.

وہی ہے جس نے

مکتبہ اسلامیہ

1992

والطبيب والعاقل

وہی ہے جس نے

قائد
نداء علی اسحق
مدرسہ جامعہ
مرکز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

[illegible]

عليها.

نظریہ جماعہ

الامع الامع في
ساعة ويحذونك
من شدة زلزاله
راداه ماء الجاهل
تجاء

بسم الله الرحمن الرحيم

فانما هذا هو الحق

هذا الحديث يدل على وجوب الصلوة في كل وقت من أوقات اليوم والليل

محل في الذكر على ما يمكنه في كل وقت من أوقات اليوم والليل

هذا الحديث يدل على وجوب الصلوة في كل وقت من أوقات اليوم والليل

هذا الحديث يدل على وجوب الصلوة في كل وقت من أوقات اليوم والليل

استشهدوا حكم الله في الصلاة في كل وقت من أوقات اليوم والليل...
ومن لا يشهد لهم من الله في الصلاة في كل وقت من أوقات اليوم والليل...
وقد ذكرنا في هذا من وجوب الصلوة في كل وقت من أوقات اليوم والليل...
والله اعلم بالصواب

عَلَّامُ الْغُيُوبِ

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

خبر من خبر
جستار و جستار
بگویند و بگویند





وفاقیہ اسلامیہ

وَقَدْ كَفَرَ الْكَافِرُونَ

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا

الحبيب المحمود
قد جعلت المرأة
حبيباً

مكتبة
المكتبة
القصر

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
وَدَّعَى الْوَحْدَانِ



قوله في الدنيا

فانما هو الاقاص
فانما هو الاقاص
فانما هو الاقاص

۵

فان المغننى فى
الاسواق

خلاصہ

وَأَمَّا الْفِرْعَوْنُ فَقَدْ كَذَّبَ
رُسُلَهُ فَفُتِنَّا بِهِ الْمَاءَ
فَجَعَلْنَاهُ يَنْفُورًا

تغییر

عزفا

بسم الله الرحمن الرحيم

فمما غلبت به الرأفة
على ما غلبت به الأمانة
سندلوت بانجيشه

اخرج من الوطن

فان زينت من زينت
ولا تفرق من زينت
فان زينت من زينت
ولا تفرق من زينت

عزها وصدق العلمين المصنفين **فعمركم** بكل الامر على تشاؤى الخذل المبدأ السلوك في الحرفة والحال وعدم ممانعة العرف في ذلك فعمركم
صلى الله عليه وسلم انما هو ببيت شرف العنبر مع كون عموما العنبر مخصصا بمحل البغض لنا واما العام المخصص بالمحل الاجتهاد فيه فلهذا الاجل
وهذا الظاهر **وكيف كان** فاصل الحكم بما الاشكال فيه ولا خلاف فيه الاخر فانه لا يحقيل والاجتهاد العنبر به بما منفي عنه **فعمركم**
في صحيحه البقاء وصحة محمد بن مسلم ومنه لعمري ان بن محمد ان الكوفي والحال انما هما السهر بغير ان و عمل عليها الكيفية تجاهه من الشاؤون بخلاف
للمسألة ولا بأس به لا على استدراكه وانما اعطاهما بالاعطاف فانهم من جهة الحديث لاداء الشقة الشديدة الطاويع من حيث ام والى ذلك نظر من
الكيفية بان فاشا ان يجعل من غير الاوكل في مرسله فممن ان تخصيص العنبر بغير المنزلة **والاوجه** العزل على الاطلاق لعدم معارضة
التخصيص في الصدق من مودة القول في خبره من العنبر انما اشكال فمفهومها **ممن** ان الطمان المراد السفر الذي كان علمهم فلو ذهب المكارف الى الحج
وان الزمان ونحوها فيصير لانه المبادر من الاجتهاد والمصون واليقين على غير ما عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
ان لا يعمر عشرة ايام في بلد من مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
في بلد من مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
وفاصر في الدلالة على ما يقول به أصحابنا سلمها من حيث الدلالة من مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
بصورتهم فان ايمانهم اقام في منزله او في البلد الذي يدخله فان مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
خدم القول بالفضل فانهم في احد عشر ونحوه وتما يوجب سلب لانه لا يظفر منها وجوب العنبر وان بقولنا العنبر انما هو في كل واحد من
مع الاكتمال في عدم الاسم في استدلال العمل الشكر سببه مع بقاء الاسم **فعمركم** له وجوب قول من يذهب فيه كثر السفر وهو ايمانهم لو سلب عن البلد
انما كثر السفر **والجمل** اعطيت الرواية التي بيننا وبين الاجتهاد في مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
الحق في الدعوى بالجمع على تخصيص العنبر بها واكثر القام انما هي بعض بعد ما كون العمل هو في كثر السفر فحتاج الى تجديد الكثرة فلا يجوز عليه
فعل ما بينا وحققنا عملنا على هذا الرواية فخص بعد مقتضى ما بيننا وبين الاجتهاد في مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
العنبر في البيت سلب عن العنبر والعنبر في الذكر في العنبر في الامام من المدة الثانية لان الاسم قد قال بالاقامة وهو مائة وعشرة منوبة
لما في هذا الاجتهاد على ما يدل على الفرق بين بلد من مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
على التوبة في كل عام في ما سواه وان بقينا على اطلاق هذا في السفر في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
لست المرددة في كل ما قلنا اظهرها في التوبة بعد عدم اجاب الله بالها في بلد من مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
من باب التبرع ويمكن تبيين العنبر في الاجتهاد في السفر في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
هو اذا لم يجرم بها في اخر روح فاعقب العنبر الاخذ في الاجتهاد في السفر في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
وهو في الاقامة للامام وخالف الشيخ في غير ما بين الربيع في اقامة العنبر في ما دون العنبر فعلا لوجوب تخصيصه لولد النهار **واقوالهم**
فصلوه الليل والرواية بعد الله بن سنان الرقيقة في التبرع في العنبر في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
فلاستدلال بما للشيخ في بعضه ضعف عن استدلال الله بها في حكم العنبر واستدلال ابن الحنفية في بعضه ما اما الاول فلا خبر في العنبر فيها
بالاخر وانما العنبر في **واقوالهم** فليست من الصواب من قبلين ويدل على صحة الاثر العنبر في بلد من مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
بحكم مكارم ويظهر منها انما احادكم السابقين ولم ينقل احد منهم خلافا في الحاق السابقين بالاجتهاد في السفر في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
تخصيص ذلك بسكرين في كثره لا يفسد في ذلك **الشاهدين** ان لا يكون سفره مخصصا كالقروض والحق ولا عاصيا بقوله في نفس كثره
لذلك العنبر في طريق الحج او في غيره كذا الذي يذهب ليعرفه في ما اخر ادوا المصالح ان لا يكون مخصصا من السفر حتى هو مخصص في السفر
في ذلك فالما هو من لو ارم شعاعا في العنبر في السفر من كثره في السفر في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
بحق العنبر كان من مشغولة لوجوبه لا يكثر في السفر كخصيص العلم بالوجوب ونحوه فهو يبعد لانه لا يقتضي على القول بانفس الامر بالقوة
في عهده الخاص وهو خلاف التحقيق وجعل من مشغولة قطع الطريق في السفر في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
السار في التخصيص لا يفسد بغيره من التخصيص وان حصل ذلك لافاقا وان كان الصدق ان سلم كون من مائة وعشرة منوبة في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في
الواجب وجوب الصلوات اذا انقضت لخدم العنبر في غير بلد من عند الحق ومن اخر عنه **ونسب** للمذهب كعلمها الى المشوكا الحاقا للثلاثين في

منه
اشتهر في السفر
الحج والرواية في السفر
لها السفر في بلاد
وكانت في
منه
منه
في السفر في بلاد
في بعض الجاهل على عدم
الاجماع ونقض الشهيد بذلك
العنبر في بلاد

في السفر في بلاد
في بعض الجاهل على عدم
الاجماع ونقض الشهيد بذلك
العنبر في بلاد

في السفر في بلاد
في بعض الجاهل على عدم
الاجماع ونقض الشهيد بذلك
العنبر في بلاد

فرض

الْبَيْتُ الْكَلْبُ

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

المبحث

الشيخ محمد بن عبد الله

جہاں جہاں

القام وقيل

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

فِي بَيْتِ الْوَيْلِ

وفاقیہ

بسم الله الرحمن الرحيم

فہرست

مفتی محمد رفیع الرحمن

فہم

بسم الله الرحمن الرحيم

بيع الاستغفر

فَأَقْزَوُا إِلَى اللَّهِ فُتُونًا
وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب

الذكر
ان معلوم من
المذهب كجواب
ولكن الذي يظهر
منه

الخصائص

الحمد لله

مکتبہ اسلامیہ

مجلس

کتابخانه

[illegible]

حکومت وادارہ

[illegible]

۱۰۰

فِيهِ نَبِيٌّ وَمِنْهُ نَبِيٌّ

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه

فِي رُجْبِ الثَّانِي
بِالْأَصْلِ

[illegible]

مرحبا الزبائن

بسم الله الرحمن الرحيم

فانما في تمنن من
الاشراط الصوفي
التي هي في
الاشراط الصوفي

كتاب الصلاة

الغيبلة ويستأخذ ذلك من ملاحظة مجموع الرغبات مثل حسن مجزئ مسلم فالغيب لا يغيب عما إذا دخل وقت الغزبية فغفل أو بدأ بالغزبية
 فظن أن الغيبلة لا يغيبها الغزبية وإنما استمر الظاهر في ذلك من غير أن يغيبها الغزبية ولا يغيبها الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 على الغزبية وما في معناها وقد مر الأجاء الدال على وقوعه وقت الغزبية وأنه لا يغيبها الغزبية بل يغيبها الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 في غلبات الأوقات تلك الغزبية مثل السنين مثل صبيحة ذوات قال قال في المذبح لا يغيبها الغزبية ولا يغيبها الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 لك أن تغيب في ذلك الشغل الحاصل في وقت ذوات قال قال في المذبح لا يغيبها الغزبية ولا يغيبها الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 المذبح يظهر كراهة الرغبات بعد خروجها وأما في المذبح لا يغيبها الغزبية ولا يغيبها الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 الرغبات قال ذوات قال قال في المذبح لا يغيبها الغزبية ولا يغيبها الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 فلو كان في وقت حسن فلا مانع من الطمأنينة قبل الغزبية وإن كان في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 وفي هذه الرغبات في الكافي وفي غيرها من الرغبات الغزبية بين الجماعة والفرقة فإن أفضل للسفر في الغزبية ويظهر منها كراهة
 بالناظر في وقت غفلة الغزبية إذا كان منظر البهائم وبذلك ما ذكرنا في صبيحة ذوات في المذبح في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 من غفلة الناظر قبل غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 بالناظر في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 الأشكال لأنها كان معونة للغزبية إذا كان في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 بالناظر في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
الحال عيش لشكرها الناظر في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر وعلم الشيخ الكرم في المذبح في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 بين الصلوات في الساعات في لاجل الوقت في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 فضل الكراهة في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 عدم الكراهة في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 نحو قول الشيخ الكرم في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 كتاب كمال الدين في الصحيح عن صاحب الدار وأما ما سئل عن غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 فظلم بين قريته الشيطان فما أرى الشيطان في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 ما فات من الصلوة فظلمها وأرى الشيطان في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 يجوز قضاء التوافل بعد الظهور والعصر وعند طلوع الشمس وعند غروبها وروى في الخبر أنه إذا غاب عن غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 ركعتين بعد العصر فظلم في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 وبعد العشاء صلوة وسند المسند في الغيبلة مثل الطلوع على الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 دأ على الجماعة في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 في الجملة لا غفلة في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
كيف كان لا يظهر عدم الكراهة في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
فيه بلح الأول يجوز الصلوة في كل مكان ساجد ومكبر ومكبر ومكبر في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 ما ذكرنا من جملة ما صل في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 لما ذكرنا من الزعم الذي لا يغيبها الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 من غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
بال ميل لا يغيب في ذلك كونها على ما كان في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة
 الحال في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة

في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة

في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة

غزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة

في وقت غفلة الغزبية في وقت غفلة الغزبية الشاملة

في ظلال الصلوة
في مكان المصنوع

أما الأول
فمنه ما هو
الكتاب

وَبَارِئُ الْمَرْءِ الْعَيْلِ

[illegible]

المحور الثاني

2.

صلواتنا وعلينا

بہترین پڑھائی

كتاب الفصل

السنن
حفظها
منه في الأصل
منها وأما
منها
منها
منها
منها

كتاب الفصل

السنن
منها
منها
منها
منها

عن اذلة المادة الفاعلة والباينة ولو لمثل المخلو ونحوه وعلى هذا في الحكم في السنن باينة ولو لمثل المخلو ونحوه وذلك ثم استنبطنا
لذلك كبره المرفوعين يدي المصل فيمنه كان له سنن ام لا ومنه بعض الفقهاء ان فيهم الانصاف لو يعلم السابقين يدي المصل فاذ احل
لكان لا يفتد بعين غير العزلة من يديهم ثم ان الظاهر في الاجاب استنبطنا انهم قد فهم منها السلطان على الدفع بحيث
لو قام المصل في انفسهم الاصل يحصل الاولية في هذا المكان نحو يحصل هذا السلطان نحو ان بعض العامة حوزة الدار والمعاينة في البيع وبيع
على ذلك الاشكال في ان جواز الدفع وكراهه المرفوعين يديهم قل هو مخفى عن استنبطنا لانه لم يصر في حق نفسه ولو نصت في حيث جعل لنفسه يحصل
الحق بخلاف من لم يجعل لنفسه ذلك فانه قد صنع في نفسه في بعض الاجاب انه لا يضر المادة بعد دفع السنن مثل صحيحه على من جعفر من
عن الرجل يصلي وامامه عاروا فافتد يضع بين يديه وبينه حصبة او غودا او شيئا يعينه يديه تمام يحصل فلا بأس او مطلقا نظر الى اطلاع السنن
الحلي وغيرهما من الاجاب قال في الذكر وممكن ان يفي بعمل المطلق على المبدأ بفوق ان يجوز الدفع فاعلموا للسنن قول وهو بعد اذ
الاوامر في هذا الاجاب رجحان المنع والضرر في مصلحتها وهو ما لا بأس به لان تلك الاجاب اشبهت للسلطان يجوز للمصلي والموقوفين
منها اخر مكانا للصلوة لا يضر فيها من المادة ووثيقة ذكر الكلب الحيا وغيرها فانه لا يضر فيها سبب الاولية والاحبة بل المراد من
ما يضر به الضرر وبما اذا علم اطلاقها الحسن فالتدبير من ملاحظة الاجاب ان السنن لا يضر افراد الدار والمنع لانه في مصلحتها ما
لها ويضرب الذنوب السنن الخبر النور في مصلحتها وقد تدبر ابن الجيند بنصر في الخبر هذا الساعد في صحيحه عباد بن شافى العفنة حذافه
شافا اكثر من يضر من يضر السنن بالفرق في الحائط والسايد والعزلة والرجل والعلامة والكوم من الزايف يحصل بين يديه كما ورد في الاجاب
والظاهر ان الخط يطرأ في بعض المقاطع او في اركانها ولا بأس من السنن في ذكره كما يستفاد من جسنه معونين بها وغيرهما
لا بد مما الناس فيها وان كان ذلك لا ينافي استنبطنا السادس المشايخ السابقين انه يكره لكل من الرجل والمرأة ان يصلي بمجلس الاخرين
صلى بصلواتهم لا يصلي المرء امام الرجل وذهب الشافعي وجماهير الفقهاء والبطان فادع في الخلاف عليه الاجماع واعتبر الخفيف في صحة
صلوة من يجلس المرء يصلي فذكر عظم الذنوع والاول افرجه على الذي الوارد في بعض الاجاب جمعها بين اثنين الاجاب العفنة وغيرهما التي
لها المصروف بعضها بنظر الناس طم كيصير حيل بعضها مبيتا لبعض لا يضر به المحرم وان كانها الصبح واكثره مفسدا بالاصل والاطلاعات و
العقوبات وفي العسر والرجح واساذه بعض الاجاب التي مثل اذا نزلت باللفظ لا يضره مثل ما دونه والعلامة الصحيح عن الفضل الباقية قال في القاموس
المكتمل ان لها يملك فيها الرجال والنساء والمرء يصلي بين يديك فمن يملك فغيره لا بأس بذلك وانما يكره في مثل البلدان وغير
ذلك بخلافها غاية الاختلاف في تحديد الحائز فيهما الرضخ لوجوه الشرا كراهه المحول على مصلحتها واحجج المحرمون بوقوعها
مقارن القوم ان يشرع الرجل يسجد للذي يصلي بين يديه امره افضل قال لا يصلي حتى يجلس بينه وبينها اكثر من عشرة اذرع وان كانت عن يمينه
عن يمينه يجلس بينه وبينها مثل ذلك فان كانت قبله فلا بأس وان كانت يمينه ثوبه وصحيحه يدينه لانه وصحيحه على من جعفر والجواب
فيها عدم وضوح الدلالة الاخرى وعلى الاولين على كراهه شيئا وصحيحه يدينه من يملك فغيره لا بأس بذلك وان كان يمينه ما استنبط
فلا بد من يدينه باينة وذلك لانه يمينه يمينها مع ان يوقفها على رجل يمينها المحرمين في تحديد المصل فانه لم يوافقوا العشر و قد يوقف
مقاصد الموقوفين ومقاصد الموقوفين في موقوفه الموقوفين على المنع منها فبذلك لا بأس بالفضل وقد مر صحيحه الفضل ويدل عليه صحيحه ابن ابي
يعقوب المصلي والمرء الى جنوبيه في نصه فعال لا الا ان يقدّم في وان كان الطائر المزدحم بالفضل لا بالصلوة وفيه تأمل ومما يؤيد ذكره الاختلاف
الاجاب الواردة في هذا المقدم والناظر في بعضها تجمل مجموعها مع يكون غير ذلك شتر من الموقوفين في هذا الحائط والفضل بمقدار عشرة
اذرع وادع عليه الاجماع والنسب يدل عليه في هذا المقدم ولكن يملك امر المحرمين نظر الى الموقوفة نعم كروي الخشبي في قرب الاستماع
على من جعفر من اخيه قال سألته عن الرجل يصلي الصبح واما امره فيصلي بها عشرة اذرع قال لا بأس بغيره في صلواته والاحوط في التقدير ان كان في
من موضع التوجه وان اجلس العباد من الموقوف وانما اذا كانت لجانته فلا ينافي الا في المذرك ولو كان احداهما لم يرفع بحيث لا يبلغ من
الاخر الى اساس ذلك المرفوع عشرة اذرع ولو قد الى موقوفه تمام الحائط مثلا واصلع المشرك الخارج من موقوفه موقوف الاخر بلغ في اجابها نظر
ويحصل قوة سقوط المنع عند التقابل في الموقوفات في الاظهر ما يوقف بعدم بنا دونه من الاجاب والاصل بفساد النظر لا كفاية بتقديم الرجل
شتر من دفع الموقوفين وادع على العلامة الاجماع عليه هو مفسد بعض الاجاب ومطابق للصل والاطلاعات الفضية للمقدم والاصل بقدمه صحيح
بلد من باقر منه سنن الا ان يبلغ السنن في الحائط ان يكون جفرا فلا يضر الظلمة والعقوبت بعض العين في حاجب المنع عن الرؤية وعدمه وجهها

والصالحين

فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ
فَعَلَيْهِ إِثْمُهُ

دوله
احمد بن محمد
الشيخ ابو عبد الله
الفاخر بن الحسين بن محمد
الوزير بن علي بن محمد
الوزير بن علي
هذه
فالواحد لما ابو الحسين بن محمد
بن جعفر الاسدي
فالكمان
عليه
دفع عليه
من عهد بن علي بن محمد
منه
نور

الكتاب المسمى بالكتاب

الطريق
فلا
تتعب
ان
كان
افضل
فقال

فلا تفرحوا به ولا تحزنوا
فلا تفرحوا به ولا تحزنوا
فلا تفرحوا به ولا تحزنوا

بسم الله الرحمن الرحيم

İsmi

مَدِينَةُ

مجلسه اول

فخر الحق

کتابخانه

و
استغفار
عندم دخول
الماجد
م

الحق
جمع جملهم
الكنى ما لا يرد
الشرف الفرد

وَقَدْ خَلَّاهُ مِنْ يَدَيْهِمْ

جہنم
وہابیہ علیہ
اسباط
نہ

[illegible]

ذالرجح الطاهر
 الطاهر المنقذ من
 الضيق والحر في الظل
 وهو منصف من
 الجحيم من
 خالده

٢٠

مجلس

فانما اقول في الحديث

مثل
 البرق في الخيال
 ويؤدتي مؤدبها
 رواه في الركني عن
 كتاب علي بن
 ابي طالب

هذه هي الرسالة
التي ارسلها
إليكم
في سنة
الفقيه سنة
تكم

فروغیہ

[illegible]

وإنما في بيان فضل
المصلي

المصلي
بالحسن والتواضع
على هذا الوجه الاستدلال
بمعنى قوله في كتابه
الحديث

فالمصلي
بالحسن والتواضع
بمعنى قوله في كتابه
الحديث

بالحسن والتواضع
بمعنى قوله في كتابه
الحديث

بالحسن والتواضع
بمعنى قوله في كتابه
الحديث

عن زهير بن عبد الله الأصل لا يفاء الدليل وافتضا الأمر الاجزاء لا ينافي في ثبوت الاعادة والفتضا يدل على بيان ترجيح الاختيار ولا ينافي
مع الأكثر لاكثر ثبوتها وأختيها بالعلم والعوضا الدال على وجوب ذلة التماسية للصلوة وكونه مؤثرا سيما في العمل لا وحكم الشيخ
بشدة ذمها العاد وهو عرف لا وجه للمدح في ذلة الاختيار بان الاعادة ظاهرة في الوقت لمنع التفتتة الشرعية وتشتت العمل في الخارج في
غاية الكثرة في الاختيار منها الخبر المفضل الاق **واما** دليل التفضيل فهو الجمع بين الاختيار بجل الاختيار الاعادة على الوقت والاختيار على الخارج
الوقت بينهما ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتب اليه سليمان بن بشير بجزء انزال في ظلمة الليل وانه صلتا كثر برده فظن
البول لم يشك انه صلتا ولو بره وانه صحه بحرفه ثم ثواني فيسجد وتتمع به من صبحه بكثرة وجهه واسم ثم توفى وضوء الصلوة فحصل فاجابوا
قوله في خطه اما ما توفى مما استأيدك فليس في شيء الا ما تخفى فان خلفك كنت حفيضا ان عباد الصلوات التي كنت صليتها بذلك الوضوء
بعين ما كان منهن في وفها وما فاتك فيها فلا اعادة عليك لها من قبل ان الرجل اذا كان ثوبا بجنبه الوضوء الا ما كان في وقتها اذا كان
جنبها اوصل على غير وضوء فليس اعادة الصلوات المكتوبات الواقي فانه لا ان التوب خلاف العبد فعمل على ذلك انشتم **وانت** خبير
مطلق الجمع لا دليل لسيما والجمع لا يصح مع عدم العاود ولما الرأيه في دفع كونها مكاتبه فمعه فيها شواذها واخذها في حكم جميع الناس
فيها الايعاوم ما ذكرنا من الأدلة **وقد** دخل في بعضها استكفاف عبده **او** تحمها ان ينظر من قبل طرفه عند الاضطرار الى من قبل
ان يتحقق ويجزم به فيكون مرابطا بما تقدم وان الرجل ابتداء كلامه ويحتمل في الفرق بين التوب والاحتساب على ما تقدم في كتابه فقال الحكماء
الفرق بين التماسية والتوبة والحدية ولكن خبره في اللفظ بحيث يمكن الاستدلال بهذا **ولكن** الانشتم انه لو لم يكن الشهر والغليل في توبة
بمعنى المكان هذا القول في غاية القوة خصوصا في الرأيه ولو كان من جهة بعض كتابها اذا انشتم في تحية بعض العاقلها انما اخطا الباقى ولم يرد
ساد خبر الوقت من الاختيار **ولكن** ذلك ليس بحديث صحيح على مرجحات المشايخ **واما** لو تذكر في الاشكال احد في كلامهم من صرح بجاهد
الظاهر انه لا يجهل الذي علم في الاشكال مع العلم بالسبب بطريق الاول **ويدل** عليه الغليل في مؤثرا بمعنى المتقدمة ويحتمل على
جفر من اخيه موسى قال سألته عن رجل ذكر وهو في صلوة انه لم يستنج من الخلاء قال بغيره في يستنج من الخلاء ويعيد الصلوة وان ذكر وفترغ
من صلوة اخر ذلك ولا اعادة عليه **ويحتمل** ان سألها سألها سألها سابقا **ولكن** لا يضر الاستدلال بالجزء الاول **واما**
صحة الاخرى عن اخيه قال سألته عن الرجل يصيب في بخر في صلوة فذكر وهو في صلوة كيف يصنع به قال ان كان دخل في صلوة فليصنع
ما استعان من توبة لان يكون فيه اثر فيسجد فلا ينافي ما ذكرناه ان لم يثبت في ذلك **والله** وعنده ان ذكرها **وانت** خبير بان لا دلالة لها
على ما استدل به في المدارك لان الظاهر وجوب الاستئذان الى المحكمين كما يذهب لطب النسخ قبل الدخول في القبلة **واما** الحكم بعد التمسك
معلوم من الخبر **واما** لو تذكر في الاشكال وصلى الوقت من المدارك والاستئذان في غير اشكال **والاخط** الامام والفتا **بمعنى** ههنا
امور **الاول** اذا علم بالنجاس بعد التمام وشك ان كان معه الصلوة وحصل بعد ما قال لصل بغيره عدم الانشتم في ظن التمسك عليه
الاجماع بين اهل العلم **الثاني** اذا وقع عليه النجاس بين الصلوة وذلك ثم اطلع عليها قال لصل عدم الانشتم ولا يخله ذلك البطلان
والاعادة **ويشك** في المسبب على القول بانما الجاهل في الوقت **فيما فيه الثالث** لو علم بالنجاس السابق في الاشكال ويصلي الوقت
من الازالة والاعادة **فمن** التمسك بالبيان القطع بوجوب الاستمرار وجملة في الذكرى مستند بالاستمرار من الغشا المنقوطة **واما**
من الحق في المسبب واستشكك في المدارك ومنع بطلان استمرار الغشا من جهة الطلاق الامر بالاستئذان السائل لهذه الصورة
انت خبير بان المتبادر من ذلك الاختيار الاستئذان في الوقت والظاهر القول بالاستمرار والدواء لان وجوب ذلة التماسية للصلوة
لا يفسد الوجوب الغيري لا معقول لمع عدم التمكن من الغيرة وجوب الغشا بغيره جدي **وهو** من شأن الاختيار للفتنة كما
ذكرنا فيكون وجوب ذلة التماسية للصلوة في سقوط فرض الصلوة عن وقتها **والثانية** لا يسهل لا يجوز القول بسقوط ما وجب عليه
بيننا بسبب جمال شرائطه **وهذا** الكلام فيما لو علم بالنجاس قبل الصلوة وصلى الوقت عنه ونظره ما لو صلى الوقت من
المستأنع وجوده لا يفيده بصلته كما مر في بيان ما ذكرنا سقوط القبلة والقراءة والركوع والتجويز وانما الضرورة لمرعاة الوقت من
غشاها بعد الوقت فعدا خط **وقد** ذكرنا في هذا البحث ان الصلوة اذا دخل في الصلوة مع النجاس فاما ان يكون عالما بالنجاس
قبل الصلوة او يكون جاهلا وعلى الاول فاما ان يدخلها مع ذلك حامدا لها او يدخلها ناسيا وعلى الاول فيبطل صلوة سواء كان لها
بالمسئلة او جاهلا بها او بطلان صورة العلم بغيره **واما** اذا نزع الوقت في لا يجوز الدخول فيها مع النجاس قبل الثاني فاما ان يذكرها

فوق المذبح

۷
بناب
فادیه

فانما هذا الكتاب من كتب

كتاب الصلوة

ون
مؤنة
الصلوة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

نوفست ورواية معيل الجعفي عن البراءة قال السخاصة في هذا يوم اديونين فان هلك طهر العنسلت فاحش فلا
 نزال يسل بذلك العسل حتى يظهر الدم على الكرسف فان ظهر احد الغسل واحد الكرسف لاد لاله فيها على ان يغسل العنسل بعد الغسل
 تلك الفاسد خصوصا بعنوان العمول لاد لاله فيها على السبيل **وعلى** المراد من استبدال الغسل بعد الغسل العنسل لاد لاله فيها
 ورواية اخرى انها ما واحكامها وعلى فرض التسليم قلنا من جهة حفظه عن السيلان تحت الصلوة فالعيا لتقليل حاله الحديث وغيره
مع انه يجب ان نجاسه ما لا يتم فيه الصلوة معقواته نجاسة كانت فاشتت اخطا السخاصة ما مشق من ذلك بخصوصها ونوسله
 الدليل لها او حكم بخصوصه ثبت من دليل اخر وعدم العفو ليس من جهة خصوصية نجاسته الاستحاضة بل بعض ما ذكرنا **والحي** الغسل فيه
 بالدماء الثلثة دم بخل العين ولو يغسل لم يعل ما يغسل عليه **وقد** يخرج له ما ناسبه من فانه يجد بخل العين قلنا نسي على ان عنوان
 على العفو عن الدم اعني انهم منه العفو عن نجاسة الدم من حيث انه دم فظهر ما مر في دفع الانت الكافر في البر ولا يسل ما ذكره احوط
 لكن ابن اديس نسبة الى مخالف الاجماع وقال انه دم وخرج الاجماع اصحابنا **ثم انهم** يخلطون في الدم المنفرد على فوا **والله** على
 ان السخاصة بلغ الجورج مقدار الدم على فوا **واختار** ابن اديس في الحق في الشرايع عدم الوجوب عن الشيخ في النهاية لا يجب ان
 ما لم يفسد حشر وهو خبره المعبر **والاول** اظهر المعبر حيث ان له يعفو فان السخاصة هو ان الدم المستوعب اذا كان مقدارا للدم
 مقدار اية الاجماع بحسب الاحادة ولكن من باب الكفاية مثل قولهم من يرب برجل مع صر صا نذابه فدا حتى يرمانه لا بد من مخالفة زمان الحيا
 مع العامل فيها وما نحن فيه ليس كذلك بل معنى تعدد الاجماع مع كون الحال محقة مثل قولهم هذا بر الطيبين وطبا وفي الرقابة الصا
 ثلثة او مئلت بها الماعون من احب القدر **احد** ان يكون مجتمعا خبر يكون ومقدار الدم منها وثانيها ان يجعل مجتمعا
 حال المحقة يعني ان يكون الدم مقدرا الدم فيها حال كون مجتمعا **ثانيها** ان يجعل مجتمعا خبر واحد وكلها بعيدا فان السخاصة عن
 الدم المنفرد ولا يلزمه تلك الاجابة لا يتكلف من جهة جعل الصلوة ظاهرة فيما ذكرناه او بحسب الدارين والعوفا واطلنا حسنة محمد بن مسلم
 غيرها واستصحابا شغل الدم كلها مع الاختار وهو معصدا بالاجتماع من عدم الفرق بين الجميع والمنفرد **ثاني** في بيان الحكم فيها لو كان منفردا
 في اكثر من ثوب وفي البنا والثوب السند وعدمه وانفراد كل منهما حكمه وجوه **ثالث** ان الحكم في وحده الدم ونسبة هو العرف فاذا اصب
 الدم وجبه الثوب بالفتنة فهو دم وسدده لا فرق بين الرفيق والفتنة كما فعل الشهيد فيهما لا في الدم المعفون طاهر قولنا اظهرها العفو بما
 ونسب العرف فالاحوط الاجتناب في خبره وتوازي العين بما لا يظهرها مثل ان يحكمها فالارب بقاء العفو **والثاني** المناظر المذكور فلم يعرفه
 وجهها مستندا معتقدا ان في المعبر وقد اختلف قول الفقيه في بعض هذه بالشرب بعض ما يغسل في الغلب فله ابو حنيفة بربع الثوب
 والرجح فيكون الاشارة لانها كالاشارة الدالة على المراد باللفظ انما يمكن فلهذا في اولها **ثالث** فان كان في الدم وسر لو اشد العفو
 بغيره فالارب العفو ولو اشد لظاهر بغيره فالاصل الطهارة اما الحكم الثاني فكما ذكره لكن يجنب صا لبقاء محله على الطهارة وعدمه بخمس مثله
 واما الاول فلا ينج من اشكال وان كان لا يظهر ذلك لاصل عدمه وجوب لاد لاله فيها صاعه وجوب لاد لاله فيها الدم من الثوب يتابع حفت
 ما ذكرنا بان الظن يبين بالامم الاغلب يعوماد على العفو عن الدم **الثالث** نجاستها لا يتم فيه الصلوة اية نجاسة كانت وهو في الجملتين تمام
 فيه خلاف **والاخرى** العفو طم سواه كان من الملايس وغيره في محالها كانت وفي غيرها لا اصل وعدم الدليل على كون محل الفاسد
 والتعويض عن الادلة هو بوجوب طهارة الثوب بعد نجاسته لا يسل على غير الملايس من ما كان في السيف والسيوف والمسدل ويحوز ذلك بل
 على الملايس كالنكح والغلنسة والجورب الخف والكبره ونحوها **مع** ان الاجابة السليفة طهارة ذلك مثل مجتبه فوا عن حماد بن عمن
 عن حماد عن العتمة في الرجل يصل في الخف الذي قد اصابه فذل اذا كان مما لا يتم فيه الصلوة فلا بأس **والظاهر** ان المراد لتقليل الشرط لظهور
 ان الخف ليس مما يتم فيه الصلوة فلا بأس في الظاهر المراد وهو ثوبه من احد طهارة قال كل ما كان لا يجوز فيه الصلوة وحده فلا بأس ان يكون حليسا
 مثل الغلنسة والنكح والجورب ورواية عبد الله بن شمس اخره عن القسم قال كل ما كان على الاشياء او معصية مما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس
 ان يصل فيه وان كان فيه فله مثل الغلنسة والنكح والكبره والنعل والخفين وما اشبه ذلك الى غير ذلك من الاجابة ابن اديس عن الحكم كمالا
 ولا وجه للمعتمد الدليل على ابطال محل الفاسد للصلوة مطلقا **مع** ذلك يظهر ضعف ما اخذاه العلامة والشهيد في بعض احوال من اشراط كونها في
 حالها ايتهم ذلك وحصل الرأى في الغلنسة والنكح والجورب الخف والنعل ويدخله الاجابة وفي العامة كماله **والله** اعلم بالصواب
 بالذكور في العفو عن ذلك وجهه الرأى كادادة العامة الصغيرة كالصبي ويدل على اشتتال العامة من جميع فذل الرأى وليس كذلك

فانما هو من فضل الله عليه

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه قال من قرأ سورة النجم لم يمت
مريضا ولا مجنونا ولا فقيرا ولا
مكذوبا ولا كذابا ولا غائبا ولا
مغترا ولا مضطرا ولا مضطرا ولا مضطرا

كتاب الصلوة

وقال

ووصلها على الجواز خروج من الصلوة **فإن** أحب ما يحفظه من الصلوة فيه عنوان الحكم والاعتراف وجمعها بالخبر فيها جميعه
 المحلى قال قلت لأبي عبد الله رجل اجنبى ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصل فيه وإذا وجد ذلك غسله **فإن** أحب ما يحفظه من الصلوة فيه
 حبسها عنه عن الرجل يجنبى ثوبه ليس معه غيره ولا يبدل على غسله قال يصل فيه قال الصلوة في غير ثوبه فإذا وجد ذلك
 أعاد الصلوة وتيمم على ثوبه من غير غيره قال ما ينبغي رجل عريان حضر الصلوة فافتأ أو ما أضفده أو كذا يصل فيه ويصلي عرياناً فقال أبو عبد الله
 ما غسله ولا يجره ما يصل فيه لم يصل عرياناً وأجاب الشيخ فيها بجل الصلوة على صلوة الأجزاء أحياناً المراد الصلوة فيه إذا لم يتمكن من تركه وحل ذلك
 في صحيحه على من يصلي على دم يجوز فيه الصلوة كدم التمدد **وانت** خبر بأن ذلك بعيد وأن كتابه شاهد على عدم الاعتماد على ذلك
 هذه الإنبات ولذلك حمل الشيخ رواية عاد النبي على حال الضرورة مع أنه لا دلالة فيها على ذلك ولا يخفى أن مثل الانببات على الخبر ورد
 عن الطرفين وهو إما ينعى النكاح أو لا ينعى العمل بهذا الصلوة أصلاً ليس بذلك المبيد **وإنما** القول بالافضلية بسببه يوجب الشك
 حصول كمال الصلوة إذا كانها قد تكمل في الطرف الآخر وما ينعى الخبر كونه هذا لأخيه ما قامها فاقها مع ذلك مجموع عند
 فاما الأصحاب في زمان الصلوة والعلة في هذا الصلوة في غاية من كبرها وما ذكره في القيام والوقوف قد مر وأما الرقاب من منبر
 ما أخرجه من التفسير في أن من الطلوع وعدمه **هذا** كذا في غير صورة الاضطراب **وإنما** الاضطراب ليس للثوب لاجل البرد ونحوه فيجب
 فيه ثوبا قابل قد يجب من الشيخ وجهاً لا ينعى مع ذلك لو قلنا عدا من الثوب أنه شل عن رجل ليس عليه الا ثوب لا يحصل له الصلوة فيه ومن
 يجب ما يغسله كيف يصنع قال يقيم ويصل فإذا استأثم غسله وأعاد الصلوة ويمكن أن يكون ما نقلنا من الصلوة إشارة إلى هذه الصلوة
 في الاستبصار على حال الضرورة وفي التهذيب على استحباب إعادة الصلوة مع الثوب ولو صلوا عليه لا يجب عليه إعادة ما كان مراده إعادة
 فيكون هذا قولاً لا أثر له في ثوبه المراد أنه بعيد لا ينعى في الاضطراب ويمكن إرادته حمل على الاضطراب كافي الاستبصار واستثنى الذهبي عن
 إعادة الوضوء **ولعل** نظيره إطلاقاً في فساد المسافر من الخبر استثناء إلى الجمع بين الخبر فانه ينعى سقوط الغضاضات وفي صورة الاضطراب
 بطريق الأولى فلا ينعى عدم هذا الموضع الأصل والأدلة مع أن إعادة الصلوة يحتاج إلى ثوب جديد **وإنما** لو كان مراده الشهادة بين الغائبين
 بلزم الصلوة عرياناً ما ينعى حملها على صورة الضرورة فليس لزوم الغضاضة بذلك البعيد بالنسبة إلى ما ينعى به أخبارهم وإن كان ينعى
 بحال الضرورة لا ينعى ما ليس به وما ينعى لزوم الغضاضة على هذا من جهة الخبر لا ينعى في إعادة الصلوة على هذا من جهة الخبر لا ينعى في إعادة
 الرتبة لا بد لها **والطهارة** في الوضوء ولكن محل الرتبة على الاضطراب ما يدل لها لا يتم لا يجوز في الصلوة في حال الاضطراب **والأدلة** لا ينعى في
 إثبات الدعوى المحال للأصل مع أن ثوباً يبدل على ذلك إذا كان متيناً **فالأدلة** عند الوجوه وإن كان لا يحل إعادة الصلوة **الشك**
 لو كان مع المصل ثوبان واحد ما يحل ولا يعلم بعينه فالشيخ ذكر الأصحاب على وجوب الصلوة في كل منهما منفرداً ونقل الشيخ عن بعض علماء أنه
 بطرحهما ويصل عرياناً وأما ابن دبر بعد نقله عن بعض الأصحاب **والأدلة** أقوى للتمكن من الصلوة مع الشرائط فلا يجب وذات غيره وحسنه
 صفوان الأبراهيم بن هاشم عن أبي الحسن أنه كتب إليه رجل عن رجل كان معه ثوبان فاشتد أحدهما ولم يدر أيهما هو وحضر الصلوة وخاف
 وليس عند ما كيف يصنع قال يصل فيهما جميعاً قال ابن أبويهم ينعى على الانفراد ولا قال الفصل بين الثوبين وخير مئة لا استدلال **ولا بد** من ثوبين
 بأن الصلوة في الملبس الخامس جازية كما في خبره في الشك في طريق الأولى **وفي** من الأصل **أولاً** كما مر وجوده في ثوبين ثانياً لأن ثوباً
 ثمة الخبر المطلوب منها الحكم مع أن ذلك يقتضي الجواز في أحدهما **أولاً** أن يقال أن الصورة الأولى لو قلنا الطاهر مرة لا بد من ثوبين
ولا بد من ثوبين لا يمكن أن يكون هذا نظير ما مر في الوضوء لما المشبه بالخجل الذي لا ينعى الغضاضة في الوضوء لا ينعى الطهارة
 فوضوء الاثنان لا ينعى بعض الطهارة السابقة بالثوبين في كل واحد منهما فضعف الطهارة بأحد الثوبين لا ينعى الطهارة بالثوبين لأن ثوباً
 الطهارة في الثوبين ثابتاً فيهما في الاستبراء لا يجب في الصلوة في الثوبين الطاهر إلا ما ينعى فيهما **والاحتج** بزيادة خبر ما حاصد
 يجب أن الصلوة بغيره الوجوه لا يمكن الحكم بوجوب أحدهما بعد تمام ما إذا تيمم بغيره يقطع طهارة الثوب عند احتياج الصلوة وهو منفرد
 عند كل واحد منهما **والأدلة** في خصوص حال الضرورة **ثانياً** وبأن الواجب هو المجموع من باب ينعى ثوبين بغيره
 الوجوه **ثالثاً** في ما ينعى مع الاستبراء في حال الاضطراب **ثم** أن الطهارة في الثوبين لا ينعى في أحدهما فيصلي على هذا الاستبراء
 مع زيادة واحد في الثاني لأن ليس له المخرج بسبب كونهما فيصلي الخبر والفرقة فيمنع التوجه بغيره فيكون ثوباً لا ينعى في الصلوة
 فيما ينعى في ثوبين **أولاً** في ثوبين أحدهما فلا ينعى القول بالثوبين مع كماله والمداد في ذلك في الشرع في الصلوة **وإذا** إذا تكرر

صلوة
 الرقبات لا بد
 من ثوبين طاهرين
 اجتماع خلاف هذا مع
 خبر

في خبر الصلوة في ثوبين
 كونهما في ثوبين
 في خبر الصلوة في ثوبين
 كونهما في ثوبين

في خبر الصلوة في ثوبين
 كونهما في ثوبين
 في خبر الصلوة في ثوبين
 كونهما في ثوبين

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ

فصل فی جلد اول

مجلس
میان شهر دوان
کمان میکران حکم
مجمع علم و خاسته علمیه
و نهادهای دیگر

[illegible]

五

مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْكُرُونَ

فما في هذا من عجب

١٠٠

فصل فی بیان

ابو
عبدالله
احرف به سنك
فقاله

عبداللہ انشا
احرف بہ سنک
فقالہ

فضائله

•

الذليل **والصحيح** محجبه رافى منها العطف اسن التعمود والعوضا ونحوه للعامة وغيره وانى محولة على التفتيش مع ان في ذلك لا اله الا الله
 فان شرط الذكوة في الوبر خلاف الحق من حيث ما لا تخلو الجوده من البيت ان اريد من الذكوة هو الشاؤد منها وان لا يدبها الطهارة فلا اخفض
 للوبر بهذا الجواب هو التقارب بين التالين والعقد على الجواب على اسلوب السؤال ايما الى التفتيش فيكون المراد من الذكوة هو كون الوبر مما يجوز لغيره
 فيه **وهذا** يحض الحكم بالادب اذ يخل مطلق المعصوب في بطل الصلوة بسبب الشرط للمعا على التوب عن شئ او فانه ونحو ذلك وكذلك استجبا
 عظام الفيل ونحو ذلك **الاشهر** الاظهر من العمومات والنفوذ ابراهيم بن محمد العمدة قال كتب اليه يسأل عن رجل في الوبر والشرع في الاكل كل يوم
 غير نفيسة ولا ضرره فكيف لا يجوز الصلوة قال لا فاقول الفصل بين الوبر وغيره ويعتد التفتيش فيها ما سيجي في الخبر من قوله اذا صلح ووبر حلال
 فيستقامن ان الجدل المعصوب ايمت حكمه كما في الرواية معتدلة بالشهر والعمومات متوافقة ان يكبر ويؤيد الاجاب التي وردت في التفتيش
 في التوب الذي على التوب الذي هو من جلود الثياب فان الظاهر ان منع من جهة فوم لصون الشعر ونحو ذلك وحال على الكراهة لعدم اليقين
 بذلك ومن الاحبار من منظرها **وهو** ضعيف ذهب اليه يدا سوا خا الى الاختصاص بالادب نظر الى الصحيح فيجوز عند الجح التفتيش
 وقد مر الجواب عنها واستدلوا به بهذا **الصحيح** يعنى استدلالنا بوقفه ان يكبر لاستعمال كلمة في المعصوب فيها ايمت مع ان فيها طهارة
 اخرى من جهة ثياب البول والرقية ثم التاكيد بكل شئ منه ولا وجه لضعف الاستدلال بان المراد منها الدلائل بما الاوكل لجهاد الوبر السالمح بشئ
 من مع ان السالمح بالبول والرقية ليس من خصه من ان من اجزاء غير ما اكل التفتيش لان التوب يخرج هذا **والصحيح** في كلامه فيما لو يسهل
 صلح مع محض شئ وفيه من ان كان من جهة عموم موثقة ان يكبر ومن ان غاية الامر ثوب الاشرط حال التذكر والحركة لا يستلزم الاشرط
 ولا يثبت ادين من الوثيقة الا ذلك ولعل عدم وجوب لاعاده اظهر حتى في الدلائل لان لاعاده فرض جديد ولا امر يقضي الاجزاء والاختصاص في الاعا
 شتات الدلائل وتخصها فيما يمت فيه الصلوة وان لم يحضر الا دليل لوجوب الاطلاق تلك الوثيقة مشران العلاقة استشكل في المنسوج من غير الغير
 لما اكل وغيره من غير ما نظر الجواز المنسج في الحرر ولا وجه للعمومات ولا يعباس على الحرر لوجود الدليل هنا واولى من ذلك الحكم بالطلاق فيما لو
 قطع منه واكثر في وثوب يجوز الصلوة فيه **والا** لو شكت في كون الصلوة والوبر من مأكول التفتيش في التفتيش لان الصلوة مشروطة بالشاؤد الذي لا
 يكون من غير ما اكل والشاؤد الشرط يستلزم الشاؤد الشرط واستحسن الجواز في المدارك الاصل وصححه عبد الله بن شاذان في حقه جلال
 فقولك حلال هو مقره اهرام بعينه **اقول** ان قلنا بان المراد بما اوكل لجهاد الاخباء هو ما كان كك في نقر الامر كما هو الاظهر لانه هو مقتضى
 وضع اللفاظ فلا مانع من ذكره في التفتيش وان قيل بان المراد ما حله كونه كك لا يجوز الصلوة فيه قالوا هذا ذكره في المدارك هذا اذا قلنا
 في الاصل **والا** لو اشبه احد المتفتين بالآخر فالأولى الاجتناب عنهما معا كما في نظره **ثم** ان اصحاب السنن من ذلك شيئين **الاول**
 الحرر والعتق الاخبار في حيف **فصل** انه دابة بغيره اذا رجع خاص من الماء وموت بفعله وبذلك عليه ولا بد ان لا يعفو قال كذا
 عند ابى عبد الله اذ دخل عليه رجل من الخرازين فقال جعلت هذا النعل في الصلوة في الحر فقال لا يا ابن الصلوة فيه فقال له الرجل جعلت هذا
 انتم في حله هو حلاله وانا اعرض فقال له الرجل انه حلاله وليس احد اعرف به مني فذهب ابو عبد الله مشددا فقال النعل انه دابة يخرج من الماء او يمشي
 فيخرج فاذا فعل الماء فقال الرجل جعلت هذا النعل في الصلوة فقال له ابو عبد الله قال النعل انه دابة يخرج من الماء او يمشي
 فيكون ذكره وجبت الماء فقال الرجل له والله هكذا قال النعل فقال له ابو عبد الله قال النعل انه دابة يخرج من الماء او يمشي
 ذكرها مؤنة **والحق** في الرواية لضعفه ما اشتهر بها على خلاف الجاهل من من غير ذلك لعلم من التملك من جوان البحر قال وصرف
 جماعة من التجار ان القندس لا يتحفظ ودية الشهيد بان تعفو عنها مشي بين الاحبار فلا يصح ضعفه فبما ان يكون المراد تشبيه رجل بالحل لانه
 جنس الحلال فالمرصلة الصلوة فيه **وقال** العلامة ما يفتي في زماننا بعض وبرا التملك فحوت هناك ومن الناس من يزعم انه كلب الشاؤد
 يشكل ذكره بدون التبع لان الظاهر انه ذوقه سائلا **وقال** الشهيد الثاني في شرح اللعة كانها اليوم محمولة او متفردة الاسم وهو مؤنة وقد
 كانت في مبدأ الاسلام الى وسطه كثر جد التفتيش **وروى** الكليني في الصحيح عن عبد الرحمن بن الجراح قال قال ابو عبد الله رجل وانا عند من جلود
 فقال لي عباس فقال الرجل جعلت هذا النعل في بلادى فانه قال يخرج من الماء فقال ابو عبد الله ما النعل من الماء انما هو كلب الشاؤد
 لا فضل لابس **وروى** داود بن علي بن عمار عن ابي عبد الله عن رجل قال قال ابو عبد الله في رجل قال قال ابو عبد الله في رجل قال قال ابو عبد الله في رجل
 فقلت انما احبنا ايضا دون الخنزير فاكل من لحمه قال فقال ان كان له ناب فلا تاكله فان شمتك عشا فدا حسب الغلام قال اما انت في اكره انك اكله
 وفي رواية ان لا يعفو وفي سند محمد بن سنان قال سالت ابا عبد الله عن رجل قال كلب الشاؤد ان كان له ناب فلا تفرقه والافز به **ويكره**

كتاب الصلاة

جمع بين الملك لا يختص بغيره من النفاذ ولا ينافي المعاد الجمع عليه من غير التملك في الغرض من جواز التبرع به
 يموت من غير وجه من المداخيل طال مدة ليل لا ينافي وفيه حرج وان ضمنت ابري ويجري كلاهما يجوز الصلاة فيه لكن خلافه
 مجموع الاختصاص وان لم يثبت عن ذلك هذه الرواية الاولى بالطرح وان لم يثبت من الشريعة في الاختصاص الاثر الذي عليه الواقع وعلة الضرر به بان
 يكون المحرم مختصا في ذي الثواب فليس فيه ما يدل على حلية اكله صريحا قال في التذكرة لا فرق بين كونه مذكي او ميتا عند علمائنا لانه
 طاهر في حال الحيوة فلا يفتن الموت فكما عرفت المسئلة فيها حكم الوبر ثم ذكر حكم الجلد في جملة الفروع فلا يفتن من كلامه الادعوى الاجماع على
 طهارة الوبر من ذل الذنوب لان الجلد ايقن بالحيات الى التذكية فهو كالتغيم كون ذكوة بالموت خارجا عن الماء كالحيات لا يسلخ كونه
 غيره في نفس سائلة كما في هذه الرواية واستدل ذلك مع كونها دالة على ذلك مع ختمه بوجوب التمسك بكلام العلماء على ما في الجلد انما يحجب
 كونها مستثناة من ذي النفس بهذا الاختصاص مع انه لا يحد في الصلاة في الجلد وان كانت الطهارة والطلب بانما هو حكم الصلاة في الجلد
 لا طهارة فيه ويمكن ان يستعمل كلامه فيقال انه يفتن على كونها غير ذي النفس السائلة لانه لا يضر الصلاة في ميتة غير ذي النفس كما في الاشادة
 هو من كل وجه كيف كان فخصيعة اليوم غير معلومة لنا والرجوع الى العرف مع اختلافه واختلاف العلماء في كل تصرف داخل في المرتبة
 في بعض الشافعية الذين كانوا يظهرون المحقق والشهيد الثاني وغيرهما بوجوب اشكال الاعطال فيكون من باب المشبه وقد مر الكلام في حكم المشبه
 ثم ان استثناء الوبر عما اخلاف فيه بين اصحابنا ونقل عليه الاجماع جماعة منهم اذا كان خالصا عن ذر الاثار الشاذة غير ما والا
 الفصحى وغيره بان ذلك منضاه فيهما ما اشكل على فهمهم كما لو اكلوا منها فانها بخصوصها اليك في غاية الكثرة والاجابة على ذكرها في اقا
 المخرج بما ذكره المشايخ عده الجواز ونقل غير واحد من الاصحاب كالحقوقي والتمود وغيره ما عرفت كثير منهم انما جاعل في يد عليه عموم ما
 على المنع عن ذر الاثار الشاذة في جواهرها وما وصفتها وخصها من فروعها احدين محمد ومرويه ابو بکر بن نوح واما رواية داود النخعي
 قال سالت عن الصلوة في الجرد بنسب بوبر الا ارباب فكتب يجوز ذلك ومثلهما رواية الاسود في قولها الشيخ على التفتة وتبها الى الشذوذ
 لكن الصلوة في الجرد بعد فعلها وهذا رخصة لا حظ لها ما جرد ولا ذهابها او لم والاصل ما ذكره ابو في في سالت الى وصل في الجرد انما يكون مقتصرا
 بوبر الا ارباب ولعل مراده الترخص في حال التفتة واما جرده فالتفتة في الجرد ايقن في سالت بوبره وادعى عدم الخلاف فيه واشتد
 العلم في التفتة والاولى لان لما الاطلاقات والعوتما منها صحيح عبد الرحمن في الجاه المقتضاه وموتقة معتبر بخلافه قال سالت
 ابا الحسن الرضا عن الصلوة في الجرد فقال لا يصل فيه ويحصى رواية ابن ابي عمير فيقول المقتضى ويحصى معتبر من الروايات قال سالت عن جلود
 فقال هوذا نحن نلبس نفعل في ان الوبر يجعل ذلك قال اذا وصل فيه وحلج لده فان تعلقت بحكم الجلد بحكم الوبر الذي جاز اذا الصلوة فيه جاز
 يقتضيه جواز الصلوة في الجلد للمنع الا ان الذي نقل المنع في كل ما لا يؤكل لحمه ويجوز ان يقتضي بطلان ذلك الاختصاص وان كان المشبهين بملك
 العوتما الجوزة عموم من وجه فلا وجه للبرج انما نقول مع ان لنا اضا مطلقا اليك فموتما ما معتقدا بالاصل والشبهة ولا يضرها هذا
 العوتما والثاني التفتة فيه لا محاسب قولان فثبت الجواز الى الاكثر العلة وقد مر منه الشهيد الثاني وادعى في المبسوط عده الخلاف
 الجواز فيه وفي الجواز في غيره نقل الاجماع على العمل بما نقل عنهما والاختصاص في حمله ولا يجد مرجع الجواز للمنفرد من التفتة
 منها الفصح مثل صحيح المحقق عن التفتة من سالت عن شيئا منها الفراء والسبيح فقال لا بأس بالصلوة فيه وقد ائنه فان لم ين فقال قال سالت ابا
 الحسن عن الصلوة في التفتة والسبيح والثياب فقال لا يضر في ذلك بطل ما خلا السبيح فانه ذابة لا اكل اللحم وفي رواية على بن حمزة قال سالت
 ابا عبد الله واما الحسن عن لباس الفراء الى ان قال فقال لا بأس بالسبيح فانه ذابة لا اكل اللحم ومحمد بن ابراهيم بن اشد قال قلت لابي جعفر ما تقول في
 الفراء قلت المصنف السبيح والله في قال فصل في الثياب والسبيح واما التفتة فلا يصل فيه ورواية بزر بن شاذان قال سالت عن الصلوة في الثياب
 والفراء والسبيح والتمتد والتمتد في سالت ابلاد الشرق وابلاد الاسلام يصل فيه من غير تفتة قال فقال يصل في السبيح والتمتد والتمتد في
 فصل في الثياب لا التفتة الى غير ذلك من الاختصاص ولا يضر بالاستدلال بوجود غير السبيح اما الاخر فيمنعه لانه يفتن في بعضها كما مر غيره في
 المانع بالعوتما وفي غيرها لا يمانع الا في الجوزة فان قيل ان موثقا من كبار العلماء فيمنع من السؤال عن الجوزة فيمنع من المصنف في الجوزة
 قلت نعم لكنه لا يمانع الا في الجوزة الصريح سيما مع كثرتها واعتضاها بغيرها والظاهر ان العلماء على الجواز اكثر واقا ما قيل في وجوبه اختصا
 الجواز بالحمل على التفتة فيمنع منها مشددا للمنع كما يقول به العامة ايقن فانهم يجوزون الصلوة في غير ما اكل اللحم مع هذا كله قالوا
 لا يجتنب ثمر ان الجواز شرط في التفتة وهو دون نفس سائلة فيمنع بحسب ايقن في الذكر في وفلاشهم من الجوزة لساخرين انهم يفتن في ذلك ولا

فيمنع من الجوزة
 فيمنع من الجوزة

فيمنع من الجوزة
 فيمنع من الجوزة

فيمنع من الجوزة
 فيمنع من الجوزة

اق
 شي
 قال

عن محمد بن الحسن
عن الفضل بن محمد
عن الفضل بن محمد
عن الفضل بن محمد
عن الفضل بن محمد

فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ بِمَا
فَعَلُوا خَبِيرٌ

[illegible]

فایز بنیادی

وكانت آيات الله في الناس
مبينات

في حوزة علمية

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

فصل فی حقیقت و کمال

بسم الله الرحمن الرحيم

وہی ہے جس نے

کاملاً
مترق بہ حال
لجنت مرآت الطوائف
نفاذ ہر خط مرصہ
النسب الخیر

فِي سُرْعَةِ الْبَرْقِ

المجلس

كتاب الصلوة

انضمت عن جابر الجعفي عن ابي ذر قال يجوز للمرأة لبس الدباج او الحرير في غير ملو و احرام وسرم ذلك على الرجال لذلك الحديث ويجوز ان نكح المرأة
 وتطيل فيه وسرم ذلك على الرجال قال السجستاني لا يخلع النختم بالذهب فانه يملك في الجنة ولا تلبس الحرير فان لبست في الجنة وفي حوزة النكاح
 قال السجستاني لا يخلع النختم بالذهب والحرير فانه يملك في الجنة ولا تلبس الحرير فان لبست في الجنة وفي حوزة النكاح
 ذهب لا يخلع النختم بالذهب والفضة ولا يخلع على ثمن هذه الاشياء الا ما يصلح اليه وفي الحديث كثير اخر المنع عن النختم بالذهب
هذه وان كان في دلالة اكثر مما هو المطلوب من اجل ان الرقابة اكثر اسنادا منها فنعينه **الا** ان عمل الاصحاب في غير ما لا يملك فيه
 الصلوة وعمل الاكثر فيها الا يملك فيه الصلوة بعين ما ذكرنا وفي استفادة من هذه الزيادة والكف عن ذلك لا يخلع نامل واشكال يشاء من العمومات
 سيما مثل قوله تعالى من حرمت عليه الصلاة فمنه ومن الغليل الوارد في ذلك لا يخلع بالانزلة في الجنة وعقوله من هذا ان حرمانه على ذكره في غير
 ذلك **وعلى** لعن البراءة في كمالها الاظهر ففي بطلان الصلوة فيها واستثناء ذلك من هذا الاجتناب اشكال والحوط الاجتناب
 والظاهر وكذا العلم وغيره كاصح في الذكر **ولا** يبعد استثناء العكس من رواية التميمي فان يفرغ من غير ما تلبس على حرمة الزينة
 ومن افراد الثمن بن بلس فباعه من الذهب ونقده او كفه بنفس ذلك ولعل العلة في التمسك به غير ما ايقن من هذا الزيادة
 فانما يبطلان الصلوة في الموهبة والحلم وغير ذلك سيما وقت لبس الذهب في العرف فما يتحقق جالبه اثبات ذلك نكتة بادرة لبيان كبر
 من الذهب كالحاصل هذا الكلام في الرجال **واذا** التمسك بغيره في هذه النسخة **وبدل** عليه لرواية ابي بصير **واذا** احل واستحسب
 كان او غير منكون **فلم** ينفذ على ثمنه بدل بل بطلان الصلوة به **فلا** وجه للثمن فيه **فخبر** ان اجنب عنه سبها ولو لم ينفذ الثمن لكانت
 للمنفذ تحصيله في غير ذلك كما قد يفتن من رواية التميمي لكان اوله لحوط بل **الظاهر** ان من اجبه فيها الوحي فبما هو مخرج من مدح الحرام
 عشر الشئ بين احباب بطلان الصلوة في الثوب المنعوب وانما يجب ان يكون صحيح الاستعمال بالثمن والاذن نصريح ان الصلوة اوجب
حتى قال السجستاني البين لا يجوز في الثوب المنعوب ولو خيط **و** ادعى في الذكر في الاجماع على اصل الحكم **لكن** المنقول عن الفضل بن شاذان
 من قدما ما عده كالكان **ويظهر** من كلامه ان ذلك مشهور بين الشيعة **فال** في العبر لا يخلع على من عجل البيت باطل الصلوة
 وانما هو ممن ذهب اليه الشيخ الثالث من ادبائهم **والاقر** ان كان سره في الغيرة او بعد عليه وقام فوفه كانت الصلوة **فلهذا** لان
 جزء الصلوة يكون منهيًا عن بطلان الصلوة بغائه **واما** اذا لم يكن كذلك لم يطل وكان كلبس خاتم من منسوب **و** قال في المذكور العبد لما خشا
 لوجه النبي للشرط العباد ففسد بفعل بشر وظهور **فلهذا** لما خشا في المكان انه لا وجه لمجيب ما ذكره في اشباع اجماع الامر والتمني
 سيما في ما كان يعمها من وجوبها في غير ذلك **و** كان لا يدل النبي على فساد الشرط والحرمة لا يستلزم التمسك بما كان الشرط من الامور التي
 ولم يكن يفرغ عنها **و** جميع ذلك في حقيقته في الاصول **و** كان لا وجه له في استدلاله بان ذلك الى المالك واجب **فلا** وجه له في ذلك
 الصلوة كما اذا استوجب الفعل الكثير **والامر** بالتمسك بغيره النبي عن منعه لما خشا في الاستلزام **او** لا **وسمع** دلالة النبي على الفساق **ثانيا**
 ومنع دلالة الخصم من هذا النبي **ثالثا** لو اذن للمالك العاصب غير جاز الصلوة فيه **واقامع** لاذن المطلق فقد لا يضر
 الى العاصب بحكم عاده العاصب بذلك لان يظهر من ظاهره **وكيف** كان فلا دليل على بطلان الصلوة يمكن ان يعمد عليه والاجماع الذي
 ادعاه بعضهم ان كان مستندا الى هذه القاعدة كما هو الظاهر في الاطراف سيما مع مخالفة الفضل بن شاذان والادبائين الا انهم ادعاه عليه فلم يزلوا
 والرواية ان المفدست في المكان **وقد** روي عنهما **والاخطا** بما لا يثبت ان من عمل كل حال **الثاني** عشر بكرة الصلوة في امور
 فيها ثوب يسهل قتال **و** كان الخاتم وهو المش بين الاحباب قال في البعق اذا كان فيه تماثيل وصو لا يجوز فيه وقال فيه لا يصح في ثوبه
 تماثيل ولا في خاتم كذا عن ابن البراءة في حرمة الصلوة في الخاتم الذي فيه صورة **والاخرى** الكراهة لاجتماع اجنب المانع والنجاسة مثل حجب
 برقع امرأة الرضا عن الثوب العلم فذكر ما فيه التماثيل وموقفه عن الثوب **فمن** الثوب يكون في حله مثل طير او غير ذلك يصح فيه قال
 وعن الرجل يلبس الخاتم فينفذ في الطير او غير ذلك قال لا يجوز الصلوة فيه ما دعه في الحاشي **الصح** عن علي بن جعفر عن اخيه قال قال رسول الله
 عن الثوب يكون فيه التماثيل او في حله يصح فيه قال لا يصح فيه في قريب الاستحسان عن علي بن جعفر عن عمنه قال قال رسول الله في الخاتم يكون فيه
 نقش تماثيل سبع او طير يصح فيه قال لا بأس بصحح الرضا في حله ما دعه خاتم الى الحسن وفيه دعه وهلال في اعله الى غير ذلك
 مما ورد في النبي والرخصة **ثم** ان لا اكثر من الفرق بين صورة الحيوان وغيره وتفضل بين صورة الحيوان **والا** يبعد رجم من هذا الحديث
 نظرا الى نفع الاجتناب واستثناء الزيادة في الموضع منها وكلت بالنظر الى كلام بعض العلويين وان كان في اكثرهم العموم **فان** في الصباح المنبر وفي ثوب

عن جابر الجعفي عن ابي ذر
 قال يجوز للمرأة لبس الدباج
 او الحرير في غير ملو و احرام

عن جابر الجعفي عن ابي ذر
 قال يجوز للمرأة لبس الدباج
 او الحرير في غير ملو و احرام

فصل فی بیان احوال و حال

فان
المجوس الناقص
ليس اهل من صنوه شجر
ومسره ولت الذر اهل الحميا
المايل في سمه

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَدْ أَصْلَحَ أَفْوَاحُهُ
مِنْ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا

فمنها التي تسمى بـ
أومطو

مما يشاء صورته وانما صورته وبقيد كل ما دل على جواز تصوير غير ذلك من الارواح من الاله والجنس النفاذ في العنبر وكر ما دل على الاجتناب
 على ان احداثه في صورة الحيوان يكون في دفع الكراهة مثل صحيح محمد بن مسلم عن الباقر ع قال لا بأس ان يكون الثوب لا في الثوب لا في غير الثوب
 منه يستلزم من بعض الاخبار الواردة في الصلوة على البطا ان الصلوة اذا كانت لحين واحدة لا يضر وفي بعضها الاكثر اكبر وفي الثوب لا
 فالكراهة فيها كراهة استحبابه في الصلوة ويزول ويحذف بثبوتها في غير ذلك او في شدة في وسطه بحيث يكون الدمام خلفه كما يستلزم
 من الاخبار المتبعين ان يضع خلفه وعل النكته ان ذلك بعد من يوم عشاء غيره نعم فلا يجعل بينه وبين القبلة شيئا والاختصاص الواردة في البيع
 اكراهها ظاهرة في الكراهة واحدة بمثل لفظ الاحتياط لا الشئ ويحذف ذلك في محلها وورد صحيح محمد بن مسلم عن الباقر ع قال لا بأس ان يكون الدمام
 السود يكون مع الرجل وهو يصلي مربوط او غير مربوط فقال ما الشئ ان يصلي مع هذا الدمام الذي فيها الثماثيل ثم قال ما للثمن من
 من حفظه بصلابهم فان صلى مع ثوبه فليكن من خلفه ولا يجوز شيئا منها بينه وبين القبلة وصحيح محمد بن عثمان قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اذا
 السود الذي فيها الثماثيل يصلي الرجل مع ثوبه فقال لا بأس بذلك اذا كانت مواراة **ويدل** على الجواز صحيح محمد بن مسلم قال لا بأس
 ابا عبد الله ع عن الرجل يصلي في ثوبه دمام فيها ثماثيل فقال لا بأس بذلك في الحصة في حديث الاربعاء عن علي ع ولا يعقد الرجل الدمام
 التي فيها صورة في ثوبه وهو يصلي ويجوز ان يكون الدمام في غير ثوبه اذا خاف ويحمله في ظهره ومنها استصحاب الحدوث
 كان وغيره للفقهاء المستنبط اذا كان سوادا والشيخ في النهاية لا يجوز الصلوة اذا كان مع الانثى من حديد مشتمل على
 والسيف ان كان في غدا واقرب فلا بأس بذلك فتدري ورواه كلام ابن البراج **والاول** اضر جمل للاختصاص المانع على الكراهة لانها
 ضعيفة في السند وقاصرة في الدلالة مع ان جمهور الاصحاب حملوها على ذلك وفهمهم من ثوبه واضحه منها وثوبه عا عن القصة وفي الرجل
 يصلي وعليه خام جديد قال لا ولا يخفى به الرجل فان لم يلبس اهل السواد في السكوني فقد مره وقد فاه الفقيه وفيه رسالة احمد بن محمد
 بن زبيل الفضل المدائني عن القصة قال لا يصلي الرجل في ثوبه مضاع حديثا قال الكليني فتدري اذا كان المضاع في خلافه فلا بأس به يظهر
 من هذا الرافعة عدم الاكتفاء بالنسبة الثياب فلا يكفي كون المضاع في الكبر مثله بل في ثوبه او يد مع في خلافه لان الغالب ان النكته
 مشوة بالعنصر وقال المحقق ويحفظ الكراهة مع ستره ورواها الكراهة على موضع الوفا في تركه ولا بعد الاكتفاء بمطلق السرى كما هو
 الاصحاب لا رواه الطبري في الاحتياط من الخبر ثم انكسب الى صاحب الزمان ع يسأل عن الفضل النجاشي هل يجوز فيه الصلوة اذا كان في اصبعه فكتب
 الجواب فيه كراهية ان يصلي في ثوبه عن الرجل يصلي في ثوبه او سوادا لم يكن في مضاع حله بل يجوز ذلك فكتب في الجواب جازية والظاهر هو
 الاسود الذي يجمل من الثمن كما ذكره بعض اهل السنة وقيل هو الحمد الذي يصيبه في ثوبه واحد والحوط الاجتنب لبعض الحديث غير الخلاف
 الحر في سبب الحائض الذي اورد في الاخبار وفيها الصلوة في ثوبه عن النجاشي في الجواب الكثرة منها صحيح عبد الله بن نسيان
 قال لا بأس بصلابهم عن الذي يعبر في ثوبه يعلم انما كل الحرى ويشرب الحرى ورواه اصلي فيه بل ان يصلي قال لا يصلي في ثوبه وصحيح
 عيسى بن القمي عنه في الرجل يصلي في ثوبه المرأة في ثوبه اذ يعبر في ثوبه قال نعم اذا كانت مامونة في غير ذلك وانما حملها على الكراهة لا
 والاستصحاب والاختصاص الكثرة الدالة على عدم جواز نفق البين الا يبين فقد روى عبد بن نسيان في الصحيح عنه قال سالت ابا عبد الله ع
 وانا خاص في امر الذي ثوبه وانا اعلم اني شرب الخمر وياكل لحم الخنزير من دمه على فاعسله في الاصل فيه فقال ابو عبد الله ع صلى فيه لا
 نفسله من اجل ذلك فانك امرت يا ابا وهو ظاهر ولا يستلزم انتحاره وفي صحيح الحلبي عن القصة صلى فيه ولا يغسل من اجل ذلك فانك امرت
 يا ابا وهو ظاهر ولا يستلزم انتحاره وفي صحيح الحلبي عن القصة صلى فيه في ثوبه الجوس فاكرش الماء **ويمكن** تخفيف كراهة غير الاثبات
 التي ينبغي لها الكراهة كالشباب والسنن وغيرها الشيخ البهوتي عظم الاستدلال في ثوبه عن محمد بن عثمان في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن ثياب
 السابرية يملؤها الجوس وهم اخبات في ثوبه الخمر وناوهم على ذلك المال البها ولا غسلها واصل في ثوبه قال نعم قال معاوية طمطم له فكتب
 وقلت له اذا اردت ذلك من الشارب ثم تعش بها اليه يوم الجمعة حين ادفع النهار فانه تعرف ما ان يدخرج منها الى الجمعة **ومنها** ما
 مرتين كراهة الصلوة فيها اي من سخل اليه بالتبع من المسلمين في الثوب الذي يلبس الفراء المعلوم من جلود الثياب المشابهة **ومنها** في
 بالخير **ومنها** هو ضعيف **ومنها** الامام بن عمر في ثوبه عند اكثر الاصحاب مطلق الصلوة عند الشبهة وهو ظاهر ولكن لغالب الثوب لا
 ويغسله ولو كان عليه من اويل فقط اذا كان فقط الكخي ان يضع ثوبا على ثوبه وجلا ان لم يجد غيره قال بعض الشافعيين ان الذي يظهر من
 الاختصاص ان الرداء انما يجب للامام وغيره اذا كان في ثوبه احد لا ينسب اليه ويكون هيفاء وان ستره نكسب لكنه في الامام كذا قال احمد

خلا
 حضرت خلافت
 لہذا قاریان و مصلحت
 بنان و پیش رو
 مہذا قاریان و
 ائمہ

من كتاب الظهور والخبور

فَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ

الحمد لله الذي جعلنا من
العلماء من يجمعون بين
الدين والدنيا

مجلس السبعين

وَمِنْهَا لَكُمُ الْخُبْرُ وَ
النُّقْلُ لِمَنْ يَشَاءُ

فمنها صلوات

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ
وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ
وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ
وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجلس

كتاب الصلاة

فقد ثبتت انما هو مع قطع النظر عن الامانة الاخرى كما لا يخفى ويشترط ان الروايات المقدمة والحجج المصنوعة في بلاد المسلمين قبيحة
 وطرقهم فهو مما يفيد الظن القوي ويجوز الاكتفاء بها للاختلاف بينهم وقال في المسألة ذكره انه اجماع ومفظة اطلاقهم جواز العمل عليه مع
 امكان تحصيل العلم اليقيني واختلاف المدلولات العكس لا يمكن تحصيل اليقين وهو غير بعيد عما لا اطلاع لهم على الغالب واقام مع عدم
 الامكان فقالوا لا يجوز الاجتهاد في المجهول لان الخطأ في المجهول مع استمرار الخلط والافتقار منهم منع او بعد فلو خالف لجهاد اياه في الخطأ
 منه ولا يجوز العمل عليه **واقا** في الشك والياس **فغير** فوالان من جهة ذاتها الخطأ الكثير قريب من جهة حصول الاجتهاد وانما لا يكون
 عليه الاجتهاد فيما فعله اكتفاءهم بالمجهول لعدم علمهم من قبلهم لا حصول الاجتهاد من جهة من وتوافقه في ذلك **قال** في الذكره وقد
 وقع في زماننا اجتهاد بعض علماء الهند في مذهب محمد بن واثيرية لياس من قبله مع انظار الاعضا الماضية على عدم ذلك **اقول**
 ولا بعد ترجيح الجواز في الغلبة مع انظار الاعضا الماضية على عدم ذلك سيما مع ما عرفت من السطح في امر الغلبة والعلامة التي بنوا امرها
 ثم ان اجتهاد الغير الغلبة اليقينية مما يفيد الظن فان حصل لم يثبت في حق من اجتهاده فيعمل عليه لفظ الاجتهاد فانه يثبت نوع من الضميمة والآثار
 فان المأمور به الذي هو تحصيل الظن لمعد ثمانية المقدسات فلو كان من فعل المكلف في ذلك يوم فعل غيره مقتضى اليقين فقد يكون وجوب العمل
 بغيره ما بين العذر والاشارة فغير العذر قد عرفت في الاصول فلو استعمل المكلف من غيره لتحصيل الظن فهو من فعله وانما
 الغير من دون الاستصحاب اذ واثب عن فعله وقول الشيخ بعد جواز العمل على خبر الغير اذا خالف اجتهاده لان المجهول لا يجوز له تقليد غيره فغير
 من الضعفاء لا يخفى ومن لا يمكن الاجتهاد من جهة عدم الاستعداد او المانع كما لا يخفى من الطبقة الغيم وتحتها يقول على خبر العدل بل غير العدل اذا
 افا الظن ولو كان كافرا ويزيد قول من يحصل منه الظن **والاخرى** الدليل على ذلك كله الاجتهاد في المذهب **وهو** التشيخ والخلاف في عدة
 الاعتماد على خبر الغير وعينه **يقتضي** الصلوة الى اربع جهاتها لا يخرج على سبيلها ذلك والاشك فيه بدونه وهو ضعيف اما من فقد علم
 والظن باقتضاها فلو حصل له من جهة اخرى اربع جهات اخرى لم يثبت له خبره **قال** في ذلك جعلت فداك ان هؤلاء الخالفين علينا يقولون ان
 اطاعتنا علينا او اطاعتنا عليهم فلو عرفت انما كانوا في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليصل لاربع وجوه ولان الاستدلال
 واجب لا يحصل له الا بذلك **والاخر** ان ترددهم في وجهه على خطين مستويين وقع احدهما على الاخر بحيث يحدث عنهما زوايا فواهم لان السباد من
 النص **وهو** ان يذهب الى عدم العمل بالاحكام التي هي على سبيلها واحد **وهو** الظن من الصدوق والكافي والعلامة في المختلف والشمس في ذكره في
 الظن الاربع على وجه المداورة **وهو** الاظهر عنك لقوله نعم والله للشرق والمغرب فيما نزلوا فاقم وجهك للدين القويم فلو انما في ذلك
 وصححه زيادة وحديث مسلم عن الصادق انما قال فيما توجهت الى بلد لم يعلم اني رجل فليقلدني وصححه ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا فان شئت
 اباحوا من قبله المسحوق فقال صلى حيث شئت **وهو** انما يجعل على ما لو لم يكن الا من صلوة واحدة فانه يكتفي بوجه واحد فلو اوجب لاي اربعة
 الجوانب بحسب المكانة ثلث او اربع او احدى **اقول** وحمل مستند المشعل الاستصحاب ايضا لضعف الرواية وبموجبها ظاهرا من سقوط
 الاجتهاد ولو افضه العجيبين للكاتب الاصل والملة التمسك بالسنة النبوية والتمسك بالحجج **واقا** حديث توفى الاستصحاب على ذلك فهو مع
 بالاصل فقيس له فيحصل الاستصحاب بالاشك ثلث اشياء اذا اصل على مشكك يخرج كلها ما بين المشرق والمغرب فلا اقل من وقوع احدهما بين
 المشرق والمغرب هو قبله للضطر كما يستلزم من صحته معونه بن عمار **واقا** قول ابن طاوس باستعمال العروة لضعفها لعدم الاشكال مع هذا
 الاجتهاد **الثالث** اذا وصل الى جهة القبلة فانا انما نثبت الخطأ وهو بين المشرق والمغرب فان كان في الصلوة استدلالا لم يمكن من
 الاية بشرط الصلوة فيجب لو ثبت بعد فخره بعد **وهو** مذهب العلماء لقوله ما بين المشرق والمغرب قبله فانه في المعبر ويدل عليه
 قونية العزم في ليد قال الساعى نعلين له وهو في الصلوة ان نعل غير القبلة فليست عليها الا بئس ذلك وان كان فرغ منها فلا يعيدها
 امتدح غيره فيستأنف الصلوة الواقعة من الجهتين هنا فلا يمكن القول بالاعراف ويدل عليه عن جماعة صون الاستدلال بموقفه عن
 الاية وتوبته في غير الاستدلال ما يستلزم من وجوب الاستدلال في الوضوء اذا ظهر له ذلك بعد الفراغ في الوضوء **واما** مع فعل الوضوء عن الاجتهاد
 فيكون في الوضوء وبظهر وجهه بامره في بحث التماس وحاصله انما يستلزم سقوط التكليف لولا ان الغرض فرض جديد يخرج الى
 فليس فليس فلو اطل هذا لم يبق بالصلوة وتوبته ان الصلوة على ما افترض عليه **واما** الوضوء للخل بعد الفراغ **واقا** ان كان الاخراف فيما بين
 المشرق والمغرب صحيحا لاختلافه في دعوى عليه لاجماع جماعة منهم الحق في المعبر ويدل عليه صححه معونه بن عمار انما العزم على رجل يقوم في
 الصلوة ثم يظهر بعد ما فرغ من غير ان يفرغ عن القبلة يمينه او شمالا لافعال له من صلاته وما بين المشرق والمغرب قبله وقونية الحسين

فانما حكمنا بما لا يخفى
 الظن القوي في غير
 النص

فحكم من قبله
 والظن

فانما حكمنا بما لا يخفى
 الظن القوي في غير
 النص

فانما حكمنا بما لا يخفى
 الظن القوي في غير
 النص

۱۰۰

في يوم الاثنين
 الثاني من شهر
 ربيع الأول سنة
 ١٢٠٠
 من ايام
 الفيل

الطاهر والرائع

فمنها من كان
معه سلاحه
فلما حلوا بالبلاد
صلوا

باقیہ

فلا تخافوا ولا تحزنوا

فصل في بيان

كتاب الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الما ترخصنا كثيرا مثل صحيح عبد الله بن شاذان في الصلاة فانه لا العلة والمغرب صحيح عن زيد بن اسلم
 اباحوا من الايام غير اذان المغرب فقلت ليس به بأس وما العلة انما هي انما كان في وقتها ما يحل من
 باجماع الاصحاب روى عبد الله بن شاذان الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن المراءاة في الصلاة فقلت احسن ان قلت ان لا يفعل الزمان كبروا
 تشهدان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وفي صحيح جميل قال سالت ابا عبد الله عن المراءاة عليها الاذان فانه قال لا وفي صحيح ابن ابي شيرين
 الاضحاى قال نعم ابا عبد الله بن يقول فانه المراءاة ان تكبر وتشهدان لا اله الا الله وان محمد عبد الله ورسوله الى غير ذلك من الاخبار ويجوز
 ان تؤذن المراءاة المراءاة للتشديد عليها وعليها فانه في المغرب ولا يحد احدا من المراءاة بربيعه **واقا** الاجاب عن الاكثر عدم الاضحاى
 به قيل وانما هو قول ان قوله ليس بعزوه وتعتك في احداث الحرام ايته فوقف احدهم الاضحاى من الاطلاقات لا تنفذ على بوظيفه **واقا**
 الشقوق فقال في الذكر انها في حكم المراءاة وتظهرها المراءاة ذكرنا ثم في حكم الاذان والافانة احوال اخر صنف منها وجوب الافانة
 حل الرجال في كل فرضه والاذان على الرجال في الصحيح والمغرب الجعة وعلى الرجال خاصة في الجماعة وهو قول الرضا في الجمل **وعن**
 ابن ابي عمير في الاذان في الصحيح والمغرب الافانة في جميع النسخ **وعن** ابن ابي عمير في الاذان على الرجال جماعة وفرادى سفر وحضر في الصحيح
وجب الافانة في باقي المكتوبات قال وعلى التشا الكبر والشهادتان فقط **وانت** بعد ذلك فيما مر من عمل سلفنا اذ لم تكن الاذان
 والنجواب عنها **الثاني** في لفظ الاذان في مواضع منها العصر والمغرب اذا جمع في معنى الى العرف وبشيء بعض الاجاب
 للمفسر له ولو لو حطما كان اولى والدرى على السقوط الفتح المستقيمة وغيرها هي **اصح** ابن ابي عمير عن بعضهم الغضيل وذا ومن
 الباطنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر باذان واثنين وجمع بين المغرب والعشاء باذان واحدا واثنين وتجمع بين المغرب والعشاء باذان
 واحد واثنين **لا** بين الجمع بين الصلوتين باذان لا يعطى الاذان اذ لا يجمع بينهما الا في بعض النسخ **لأن** القول بالسنادين
 لفظ ذلك فم لو قيل ثلث بينهما باذان وكيفية لها باذان لم يملك **مع** ان لفظ ان لفظ مستفرد بان لا يجمع بينهما الا في مواضع لا يجمع
 اليه الجمع فقلت ان في شاهد وغيرهما من الاخبار الكثرة وهو من بعض الجمع وقد ذكره الترمذي مع ما رويته من الاخبار والآلة في مواضع لا يجمع
 ثلث فيما ذكرنا **وان** ذكرنا في رواية اخرى وهي رواية صفوان الجمال قال صلى الله عليه وسلم اذان الظهر والعصر عندنا اذان واثنين في
 حل جماعة فنقلوا اظهر من ذلك الاخبار ان المراد من الجمع هو الجمع المعهود للمقابل للفرق لا مجرد ثلث الصلوتين في اذان على ان تقول في وقتها
 اثنان الجمع معني يحصل مستعمل فهو مثل رواية محمد بن حكيم قال نعم ابا عبد الله بن يقول الجمع بين الصلوتين اذ لم يكن بينهما تطوع واذ كان بينهما
 تطوع فلا يجمع وقد اوردنا في اخرى عنه قال نعمه يقول اذان الصلوتين في التطوع بينهما والظن من التطوع الصلاة فلا يجمع بينهما في التمتع
 الجمع كما تخرج بعض الاحكام صاحب صحيحه منقول عن القصة قال سالت عن صلاة المغرب العشاء اجمع فقال باذان واثنين لا يجمع بينهما في وقتها
 صلى رسول الله **ولا** بعد في هذا الحديث في مدخله سقوط الاذان في تحقق حقيقة الجمع ايته **ويظهر** احمال ذلك من التمسك في
 الذكر **ويظهر** الثمة فيما ورد استصحاب الجمع فيه كصحة وعشاء من لفظه وقوله هذا فيكون دخول البا في التجمع المستند الى الجمع لكن
 مع مخطوطة لا هو فقط فيكون المراد انما حصل الجمع بجميع الاذان والاثنين في ليد من دعوى يبادر الاجتماع العرفي للمقابل للفرق من ايته
 مجموع الكلام لمن لفظ اجمع فقط وهذا الحديث يحمل حكمه على المراءاة باطب لفظ جميع كما سبق **وكيف** كان لفظ من المراءاة
 التخصة لا العزيمة باضحية الترخيص لفظهم فمخطوطة الرخصة يحصل لفظ الجمع لا في ترك الاذان **واقا** ما استشهدنا الاذان الاول في
 بينهما في وقت الاول وان جمع بينهما في وقت الثانية اذن الثانية فالاطلاعات لا تعطيه **ونرى** على مفيد لها **ومما** يفتي فيه
 عصر عرفة وعشاء من لفظه لا خبرا كثيرا **هنا** صحيح عبد الله بن شاذان عن القصة قال سالت في الاذان يوم عرفة ان يؤذن ويعام للظهر ثم
 يصلى ثم يقوم ويعام للصبح غير اذان وكل في المغرب العشاء من لفظه **وفي** كذا السقوط في التخصة والكراهة والمحرمة احوال اخرها
 لان خلاف السنة بدعي وكل بدعي ضلالة لا سيما في النار كما قد في الخبر الصحيح **وجعل** في الذكر في سقوط الاذان هنا المفسر
 الجمع المستحب هنا الاخصائية لبدعي وهو كانه خلاف كلام اكثرهم حيث اوردوا العنوان مع انه تخرج في الاجابة بان التمسك في الاذان يوم عرفة
 فهو حكم الاذان في هذا الجمع الخاص لانهم كبروا السقوط كان الجمع وانما سقوط الاذان من جملة الجمع باضحية سقوط الاذان ثم ان التمسك
 في الذكر في الاذان لا ينافي الاذان في الجمع الغير المستحب هو اذان الاحلام الاذان الذكر والاعظام **وهو** موقوف الماخوذ وخلاف السنادين
 الاخبار الكثرة لفظه قد مر بعضها كما لا يخفى **فلي** قد يعكس الامر لو كان الاذان الاعلاء في الاذان للمعرك كان المحتاج الى الجمع بعض اهله **هنا**

من لفظ السقوط
الاجابة

في سقوط الاذان في
العصر والمغرب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في سطور السطور
في سطور السطور
في سطور السطور

في سطور السطور

في سطور السطور
في سطور السطور
في سطور السطور

عصر يوم الجمعة لرواية حفص بن غصن عن أبيه قال إذا كان الثالث يوم الجمعة يدعه وهم جهول بحاجته مع كذا الرافعي من العامة يعتبر
أرادوا فان العصر وضعف الرواية فيجب العمل بالأصحاب فاحملوا أدلة الأذان الذي أبدعه عثمان أو غيره قبل ظهر الجمعة استأجلب اسم الأذان على
الأفامه بغير بيان الشيخ من شرح للصلوة إذا ناء وأفامه فالزائد الثالث هو بدعه كما قيل أدلة ذلك بان يكون ثالث الأذان يعني إذا ناء
وإذا ناء الظهر والأذان البدعي كما قيل بعدد مع أن الأمر إذا ما بين السنته البدعي الأولى ترك مع أن ابن إدريس ادعى الإجماع على سقوط استصحاب
عن المصنف إذا سئل عنه **فظهر** من جميع ذلك أن دعاء الترك هنا خصوصية الزمان كان ثم حرفة ولم ينفذ خصوصية المكان لا المطلق
والأدلة في استصحاب الجميع في الجملة ومع الجمع يجوز الترك في نفسه كما مر على الأصل الذي ذكرنا من كون ترك الأذان محصلا للخصصة الجميع فثبت
الرجحان بغيره فالوجه لحد من استصحابه من دون الرجحان مع الأعراض عن دوافعه فصل بغيره **وكيف** كان فالأولى في المسئلة ثلثة هـ
الشيخ في النهاية الحريم وفي المبسوط اطلاق السقوط وعن المصنف في الأركان وابن البرج والحق الأذنين استصحاب السقوط وضعف الخبر
في المدارك والأحوط بل الأولى الترك لما ذكرنا ومنها الغرض للصلوة الكثير من غير أول ودفعه فيكون في البوالة الأفامه الصحيح إذا ناء
الباقر إذا نسيت صلوة أو ضللتها بغير ضرورة كان عليك قضاء صلوات فابدأ بالصلوة وإذا ناء لها فام ثم صلها ثم صل ما بعد لها فام لها
لكل صلوة ولما أدى أن النسبة في شغل يوم المصنف من أربع صلوات فامر لا بالأذان الأولى فام ثم فام للصلوة من غير أن وهو لا ينافي
لما أدى أن الصلوة كانت سقط أدله مع الخوف ثم تقصير ثم تسخير بقوله ثم وإذا كنت فيهم فام ثم الصلوة الآية وهذا القول نفسه في
والخضار في المدارك بل قوى كون تكرار الأذان بعد حفظ الرقابين والشك أن تركه في رخصة وفيه فضل القول من فامه في رخصة
كما فامه وموتفهمه عن المصنف قال في كل حال إذا عاد الصلوة هل بعد الأذان والأفامه قال نعم وأنت خير بانه لا دلالة لهما
للطحا كما لا يخفى فالعمل على الأول وأطلق الصيغة في مثل ما لو فام الصلوة المنقرضة لم يقبل ولو كانت على غير ترتيب فصل الصلوات السابعة
كما لو أداها جميع ثم تشاء ثم تغرب ثم تحصر وهم في الترخيص من من ساء والفضل في ترتيب أحد كما قال مجازيل الأفامه في السقوط فإنه
الزمن في بعد عن الصلوة قال مع بعض يقول بعض الأذان في السفر كما يفصل الصلوة بغيره فامه واحدة ومنها الأمام إذا جمع إذا المنقرضة كان
جاءه ويولد كان للجد ومصر بل الأفامه لرواية أبي مريم المقدسة في كراهة الامامه بل أدله ودوافعه من غير أن يدعى جعفر قال كما فامه
نفع فامه جازله بالصلاة فقال هو مؤاخذة من الصلوة بغيره إذا فامه قال مجازيل الأفامه إذا جازله واستدلوا عليه بفعل النسبة والاشارة
صلوات الله عليهم أي قال في الذكر في الرقابين للمصنف تأجيل الأصحاب وتوجيه بل يدل عليه بغيره مؤثقة عبد الله بن شاذان العبد لله
بن غيره عن أبي عبد الله قال إذا أذن مؤذن من فضل الأذان وأنت تريد أن تصل يا ذنه فامه فامه من الأذان وفي الخبر المنقرضة هذا الأذان
نظر فيه ذلك لأن من باب التنبيه لا داف على الأولى **أقول** ويدل عليه قوله بغيره كما إذا جازله كما في التوجيه وقد ظهر من
الرواية أن التكلم بعدد في الأجزاء الأفامه وتوجيه ما يحتج به من استحباب العادة الأفامه بعد التكلم الخبر الصحيح وغيره والظاهر أن سقوط الأذان
مع رخصة فالاستحباب باق في حاله في غير ما كان الأذان للجماعة الخاصة فلا يستحب للأمام ولا للمؤمنين العادة جزما وكأنه جازل على ملاحظة
عمل المسلمين في جميع الأصوات المنفصلة والشك في استحباب العادة الأذان والأفامه للسفر إذا أداها الجماعة مؤثقة جعفر عن أبي جعفر قال وسئل
عن الرجل يؤذن ويقيم يصلي وحده فيجوز له أن يقول بغيره فيصلي جماعة هل يجوز أن يصلي بذلك الأذان والأفامه قال لا ولكن يؤذن ويقيم
واستدل في المنبر لرواية أبي مريم المقدسة ودعوى الأول في الأجزاء إذا ناء نفسه وفيه ران الاستماع ببعض الجماعة لمكان علة
للأجزاء وليس للسفر ضد الجماعة قبل المنادى فكيف الأول في رخصتها الثانية إذا المنقرضة الأولى وإن فرغوا من الصلوة وقبلا
حيث يكون ذلك في المجد ويدل على ذلك رواية مثل صحيح أبي بصير قال سألت عن الرجل يفتي إلى الإمام حين يسلم فقال ليس عليه أن يجيب
الأذان فليدخل من ثم فإذا هم فإن وجدوا من غير قوا الأخاد الأذان وصحبه الأخرى أو مؤثقة لابان عن أبي جعفر قال قلت للرجل يدخل
المجد وقد وصل الغوم يؤذن ويقيم قال إن كان دخل ولم يفرق الصف يصل يا ذنه فامه وإن كان يفرق الصف أذا فام ودوافعه
برخا عن زيد بن عمار عن أبيه قال دخل رجل المجد وقد وصل على بالناس فقال له ما شأنك فلهو ثم أحد كما حمله ولا يؤذن ولا يأم
ودوافعه سكوت عن جعفر عن أبيه عن علي بن عمار قال كان يقرأ في عبادته ما شاء من غير أن يقول فادخل رجل المجد وقد وصل أهله فلا يؤذن ولا يقرأ ولا يطرح حتى يبدأ بصلوة
الغريضة الحديث ورواية علي بن الحارث قال كنت دابة عبد الله ما شاء من غير أن يقول فادخل رجل المجد وقد وصل على بالناس فقال له ما شأنك فلهو ثم أحد كما حمله ولا يؤذن ولا يأم
بعض في التسليم فدخل على المجد فاذن فغشا ودغشا عن ذلك فقال أبو عبد الله أحسن أن تغشوا ذلك فاستعملت ذلك فغشا

كتاب الصلوة

خلوا وادوا ان يصلوا فيه جماعة فاليعومون في ناحية المجد ولا يبداهم امام وان شئ خبر من هذه الرفق يثبت لاندل على تحصيل
 كم في مرها بالجماعة في حكم المفرد فمما يظهر من رواية ابو جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انما لاجل انهم لا
 لاجل الاختصاص بالثلاث ايمرون فيؤذن وهو غير المسمى فلا وجه لاختصاص الشيخين وبخاصة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحكم في المفرد
 وبعبارة ان ذكر المجد في الروايات سبق على الغالب فلا فرق في الحكم وفي مقابل هذه الاخبار موثقة بما عرفت عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن
 رجل ادرك الاذان من صلاة عليه ان يؤذن ويقيم وينسخ الصلوة وهو محمول على ضرورة التفرق لعدم المعاصرة **وقال** ان المجلد
 في الاخبار كلها هو الجماعة في المصداق بغيرهم الا صاحبها انها محمولة على الامر بالثنية سيما بما حذرنا من رواية على سند لا يبرأ من عداوة وقتنا كلا
 لهاتين في ذلك مختلفان لا يظهر من عدم الجواز **فمما** يظهر من بعضهم الا يقول بكون الجماعة الثانية في المجد وهو غير لغو
 سقوط الاذان والاقامة والاداء في غير ما يسم منها الصلوة الا انما على الاضطرار لا في خوف من الضرر وهو لا يثبت
 عند الحكم وانه من كون الحكم كذا فبغيره كونه موافقة للعامة ولو سلم فلا ينافي بها ظاهر الاخبار الكثيرة العنونة بها والشفرة
 في الاخبار هذا ولكن لا يحصل من مجموع ما ذكره الا الرجوع الى العزيمة والامر كما يظهر من اكثر الاخبار وكلام بعض اصحابنا ان ذلك لا يثبت
 بجماعة ذلك الاذان فيفعل منه حديثا وخذ الصلوة اي **الثالث** في الشأن فصول الاذان ثمانية عشر لكن كثير اربعاً ثم الشهادة ثم
 ثم بالترتيب ثم الدعاء ثم الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل ثم التكبير ثم التهليل كل واحد من اذان الاقامة سبعة عشر بغير تكبيرين من اذان
 وتهليل كل واحد من اذان الاقامة من الاخر وزيادته قد فاست الصلوة مرتين بعد الدعاء الى خير العمل بصحيفة ابن ابي عمير فان وصف اربعاً
 يقول الاذان والاقامة خمسة وثلاثون من فاضل التكبير واحد واحد الاذان ثمانية عشر من فاضل الاقامة سبعة عشر من فاضل التهليل من الاذان
 الاخر وخدم العول بالفضل وهم الغنم والعمال على الاضطرار والامساك وعن العلامة وابن خزيمة وعقوى الاجماع عليه ويدل على حكم الاذان
 ايته روايتي بكون المصنف في كليب الاستحباب في غيرها والاقامة كل في كل واحد من تكبيرين في صحيفه عبد بن شاذان في وصف الاذان
 اكبر في الاول مرتين وكل في الثانية زيادة والفضيل في رواية اخرى والاقامة ثلثها الا ان فيها ما قد فاست الصلوة قد فاست الصلوة بين على
 خير العمل في عمل خير العمل بين الله اكبر والعمل على الاول وفاقول ثنية التكبير في اول الاذان باعادة اتمام السائل كيفية التلوة وهو
 ونقل الشيخ عن بعض اصحاب شيخنا التكبير في اخر الاذان وهو ضعيف ونقل ايضاً عن بعض اصحابنا فصول الاقامة مثل الاذان ثم
 قد فاست الصلوة وما قيل في زيادته من الاقامة تهليله لا بعد الجهر في التلوة العاشل بمقدار اس وقيل في زيادته من الاقامة تهليله لا بعد الجهر في التلوة العاشل بمقدار اس وقيل في زيادته من الاقامة تهليله لا بعد الجهر في التلوة العاشل بمقدار اس وقيل في زيادته من الاقامة تهليله لا بعد الجهر في التلوة العاشل بمقدار اس
 على زيادة التكبيرين في الاول ايته **والشمس** جواز القصص في الاذان والاقامة عند السجدة والعند الاختصاص للشيخ منها بصحيفة ابن عمير
 المختار قال ليس بالحق تكبير واحد واحد في الاذان فقلت له لا تكبير واحد واحد فقال لا بأس به اذا كنت تسجد وفي رواية يزيد بن عوف
 عنده قال الاذان بغير في السجدة بغير الصلوة الاذان واحد واحد والاقامة واحد واحد وقوى ابن سنان في الصحيح عن يزيد بن مولى الحكم عن جده
 عن ابي عبد الله قال يصح يقول لا اقيم مشيئة احب الي من اذن واهم واحد واحد وقيل لا يثبت الاقامة على الترتيب المبرور في الاخبار
 للوحيات فلو خلف بطل ولو في التقديم والتأخير فيرجع الى العدم بالوضع ثم ياتي بما بعد بصحيفة زائدة عن العمة قال من يهمل في الاذان
 او اخر احد على الاول الذي اخره في بعض على السجدة وفي الغيبة من سائر السجرات في الاذان والاقامة قال ابداً بالاول فالاول فان قلت في
 الصلوة قبل الشهادتين فمما ثبت قلت في عمل الصلوة وهذا روايتي عن ابي الحسن عليه السلام قال سئل ابو عبد الله عن رجل في
 من الاذان فما ذكره حين فرغ من الاذان قال يرجع الذي تيسر فليقله وليقل من ذلك الحرف الى اخره ولا يصيد الاذان كله ولا الاقامة
 الثانية من نفسه الاخرى عنه ان خط الرجل حرف من الاذان حتى اخذ في الاقامة فليقل من الاقامة فليقل عليه شيء فان فرغ فانس الاقامة
 عاد الى الحرف الذي تيسر ثم يقول من ذلك الموضع الى اخر الاقامة واما في الشك فلا يجد العول بان ياتي بكل دخل في ذلك فيقول في ذلك
 الاخر الحديث العام في اصل الشك كاشيما واما في الشك في الاذان قبل الدخول في الاقامة قبل الشروع في التكبير فلا يثبت في باقي بصحيفة زائدة
 الواردة في مطلق حكم الشك في الاجزاء **الرابع** في تحصيل التمام في الاجماع واستدل عليه بقوله من يحضر المجلس ما استقبل
 ومما يشكال به في رواية اخرى ومما أكد في الشهادتين وفي الاقامة ما شهدا من انما في صحيفه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سأل عن الرجل يركع
 وهو يمشي على ظهره بآية وعلى غير طه فقلنا نعم اذا كان التمام مستقبل القبلة فلا بأس به يؤدى ثوبه حمله الحلق عن العمة **واما**
 الاقامة فلو راى سليمان بن محمد عن العمة قال لا يعلم حد ذلك الصلوة وهو ما ش ولا اذكر لا مضطرب الا ان يكون مرتباً ولا يمكن في الاقامة كما يمكن

في حكم المصنف

في حكم المصنف

في حكم المصنف

في حكم المصنف

فان

فقد علموا انهم لا
يصلون الى الله الا
بالطريق المستقيم
فمن كان في شك
من ذلك فليعلم ان
الله لا يهدي
الشعب الضالين

فمما لا يخفى على من عاين

میں نے اپنے دل سے کہا کہ میں نے
اپنے دل سے کہا کہ میں نے

۱۵
۱۶
۱۷
۱۸

وفاء في النسخة الأولى
في الفكر محمد القسام

الانضمام مع الامم

عن
جعفر بن محمد

میدان خدمت والگتھن

الوزير يفتتح معرض
فيه

4

10

بسم الله الرحمن الرحيم

لا تجزئكم

1

فانما هذا هو الحق

لديك الخبر
الخبر
م

[illegible]

في التفسير والبيان

[illegible]

رفع من الخلف

بسم الله الرحمن الرحيم

فی حق تعالیٰ

٣
 انزلوا الوحي فبينما
 قطعها بان صبر الرب عز وجل
 مثلاً لذي طاعة الشاهدين
 بالماضي وفي هذا الحال الذي
 من كونها من قبلها فبينما
 في ذلك الترخي من حيثها
 لوصفها في الوحي ما لا
 ذكرها فيها الا ان
 ايها الجلاد
 الحارث
 ٤

وخبره بل لفظ البطلان لأن الظاهر القوي عن الكثير حال الصلوة النقي عن الصلوة مكفر فيكون باطلا لا لأنه يبدل عمل الصلوة فلا مجال للمغول
 بأن القوي يغلق الخارج ولا إجماع لفعله الشيخ والرفعة وسماه الله وتبعك ثبوت التوظيف قبل هذا الصلوة وهذا هو بين الأصحاب
 ميل فعله كركه وميل تركه مستحب لصفته لانه الاختصاص مع ملاحظة التحليل بان يغفل الجوارح بانسياك مع المكروهات المذكورة هذا لا
 يفتقره صحيحه عند من يفسر فالسنة التبريل يضع يده في الصلوة وصلى العيش على اليسار فقال ذلك الكثير لا يغفل عن حكم الشيخ بطلان الصلوة
 على العيش للعكس في يمينه وانما يتبرع الكثير ليصل اليدين البراءة ليكون بعض الاختصاص لطلوعه وقدم ثبوت اختصاص النسي من هذه
 وهكذا حكم بعد التفرقة في نفسه ما افرد الشرة وطعها وصح بهذين العامين الشيخ على وجهه لا يشاد وحكم في التذكرة بعد
 مع الحائل وقد نهى واستشكل في وضعه على السادة الأولى للاختصاص الكل هكذا كلف غير حال النسيته وأما سها يجوز بل قد يجزى
 اما لو تركها مع الوجوب في البطلان اشكال بطله من ملاحظة ما تقدم وعلى ما انخرنا يعزى المغول بالبطلان والأولى عدم التردد وحكم الشيخ
 بعد جواز التطبيق في الصلوة بان يطبق احد يديه على الأخرى ويضع بين يديه في ادعى عليه لإجماع **المفصل الثالث في النسيه والكبير**
وفيه ثمانية الأول النسيه واجبة لإجماع **وقدمت ونقول** منها يجب الفصل في الفعل المحصور بحيث يمتنع جميع ما عدل
 من غير ما إلى الله نعم فإن كان لأصناف الفضائل والأداء والوجوب في التذكرة خبر ذلك من المختصا دخل في النسيه يجب الفصل في الاشكال والاشكال
 بالمأذوبة والآلاف **وأما مع** الاشكال بدونه ذلك فالأولى اجتهاد عدم ترك اسئال ذلك المصنوع والآليات في ذلك الشبهة ولا بدعاه بعضهم
 على بعضها الإجماع لكن الذي يعزى في نفسه هو الاكتمال بغير الفعل وحصول التفرقة ليس لاوجب للمعاناة الصلوة لإجماع **وقدمت**
 بان يكبر عن نسيه الصلوة يغفل في التذكرة ويجوز فيها الاستحضار لها من قبل الكثير إلى آخره وقيل يجعلها بين الالف والراء وليس بشيء
 مع استلزام الأخير خروج من الصلوة عن النسيه ومضافا إليها الحضور الغلب لزوم الفعل عن المهم وهو استحضار ما سوى الله والظن
 الكل ليس كما ورد مضافا إلى لزوم العسر والجحج وأضفنا إلى الوسواس ويجب استمرادها كما إلى الفراغ لاغفلان لا يسيئ به يسيئ
 الأولى لإجماع تغفل في التذكرة وأن جعلنا ما هو المذاهب إلى الفعل كما هو الخفيون فيكون الاستمرار ضليلا ايضا ولو أدى الخروج عن الصلوة
 ولم يخرج قيل سبيل لا نهضت سببا لرفع نسيه الصلوة فيكون باطلا لان كان مشغول التذكرة والصلوة يمتنع عدم الاستمرار على حكم النسيه
 يكون الامتثال مشكوكا فيه لعدم دلالة وجوب النسيه **وقدمت** تغفل لإجماع على وجوب الاستمرار للحكمه وقيل ان يفسلوا وفروع ما
 بعد من الاغفل بل نسيه وهو صحيح عن المشايخ وقيل لا يطل لان الصلوة على ما اختلف عليه الفقه مستحبة وعلوم الأولى ثم واستحب
 الفقه لو سلم معارض استصحاب عدم تحقق العبادة في الخارج سيما اذا قلنا بان النسيه هو أو كعدمها شرط خارج او قلنا بان العبادة
 اسما للضيقة مع ان استصحابا شغل الذم وقدم تحقق العبادة عند من على استصحاب الفقه ولا يفتش بالثبات ابدأ واستصحابا البراءة الأولى
 فذا السبب اشغال الذم بالعبادة المحتملة كون ما نحن فيه من اجرائها او شرطها **ومن** جميع ما ذكرنا يفتدح ضعف الحكم باطلا الأولى
 مذنبه وبالجملة الذي يعزى في نفسه هو البطلان سيما ونحن نجد من ملاحظة ما ورد في الصلوة ان الصلوة حاله مشددة كأنها ودحاها
 او انها معطاة انظم بجوارها اذا كانا لها فالأولى ان تكون الخالية من الاغفل والادكار ايضا يمكن القول بكونها من الصلوة وذلك ينافي
 الامتداد وينقطعها وهذا الاشكال يحسم ايضا في الوارد الخروج في الان الثاني وفي الركعة الثانية ولكنه ضعف هنا واختصاص
 الفرق في ذلك المعاملات في مختلف هذا كل اذ كانت في العسر وغيره **أما** لو علمه على امر متحقق الوقوع فقبله لما لان ذكرها في التذكرة
 الاوئى البطلان ايضا لما ذكرنا سابقا **والا** ذهب علينا ان ما جوزه الشغل القطع بسببه وضع جايض من ضرره او دفع ضرر فليس كما
 كان وكثيرا وشغل ذلك نقصان لا يضر مثل ان يصد حال الصلوة انه لو اشرق العيش على البراءة قطع فافلها لا ينافي لامتناع جوزه التذكرة
 القطع هنا على وقوعه **وعندك** انه لا فرق بين ضد الخروج وبين ضد فعل النسيه والمغول من المشاة لا يطل اذ لم يفعل وتبنا به
 هذا على نسيه اذا الصلوة بعدة ليس يسهل لانه لا يشك في الثاني مع الاستصحابا الصلوة في ضد فعل النسيه يسلم ضد الخروج
 الاستدلال بالحكمة في بطل الصلوة **وأما مع** الفعل فالظن عدم البطلان ما لم يفعل فلهما خارج عن موضوع المسئلة هذا كله في ضد الخروج
 او فعل المسئلة ولما لو ضد يخرج من اجزاء الصلوة غيره مثل ان يصد الكبر النسيه بالركوع اخذ شرعا اذا دبر الزمان فاطلق الحكم بالطلوع
 مع جناح من الاصحاب في القوي انما ضد الصلوة بغيره فان كان دكا في بطل الصلوة مطلقا الركن ولو بعد ان لا يطوبى هو ما كان حاله
 وديان له لو اعدوا كان ناسيا او اعماد او انهم يكن كما حصل البطلان ايضا معطى يخرج عن الوصف عدم المعصية من الشرع وذلك كما اذا

١٠

مع المصانف

[illegible]

للمشعر
واما الشطح الخا
لف
ع

فانزلنا من السماء ماء فاصبح نهر

ملک:

كتاب الصلاة

في التهذيب فلهذا دليل الاستصحاب أصنافا إلى الأصل ويؤيد خبره ما عرفت ذلك فذكر في كبرى السجود وأعلمه في ذكر ذلك في كبرى
 الإفشاء ويمكن الاستدلال بذلك على الاستصحاب لعدم القول بالفصل فإن الظاهر من ذكرهما هذا الحديث هو الاستصحاب كما لا يخفى وكذا
 ما دونه من أنه في الصلاة والعقوبة **وإخراج** للوجوب بقوله فصل الربك وآخره في صحيحه خبران يشاعن الصفة قال هو روى عن أبيه عن حماد
 وجهل في معناه الخبر آخر في تفسيره ويدل عليه الأمر في خبره وإن أضيف قال إذا فصل للصلاة فكبر في ركنه فادفع يدك إلى الأضلاع فكبر
 أنيك أي جبا خذك **والجواب** عن الأثران الخطاب محض التنبيه ولم يشأ الإجماع على العكس ومن الأخبار بالمحمل على الاستصحاب وأن
 في الإمام كنه الصبح المندم حمدا والأضلاع عدم التردد ولا يفيط استصحاب الكبر في الكبر في التنبيه بركن الرفع فإنه تنبيه آخر ولا
 بعدالة ولا بعد استصحاب الرفع بركن الكبر أي كما يظهر من الأخبار مثل وثيق عبد بن سنان عن أبي عبد الله قال في الرجل يرفع يده
 كلما أهوى للركوع والسجود قال هي العبودية فدفاه زارة عن الصفة قال دفع يديك في الصلاة ودينه وفي جميع البيئات أدى عن أبيه
 قال لكل شيء دينه وإن دينه الصلاة دفع الأيدي كنه كبره وقوى محضين سلم وزارة وحران عن أبي جعفر في قوله قم وتبذل يديك
 أن التبذل هنا رفع اليدين في الصلاة وفي الحاشية من قوله قم تبذل يديك إلى ركنك وكبره فلهذا ما كان
 من الرفع محض رفع اليدين أسفل من وجهه فلا يكلف صحيحه مع غيره من غير أن يكون كما ينبغي أن يكون في صحيحه صفوان الجمال وفي صحيحه حماد
 بن عثمان قال دأبنا بأبي عبد الله عليه السلام في رفع يديه جبا وجهه حين استفتح وتبذل يديهما أدنيه كما كان في الحسن الملقب وموثقة
 بصري يمكن القول بحصول الاستصحاب بطلان الرفع أصلا نظرا إلى المطلق قبله والظاهر من الأخبار وتقضي الجمع بينهما إذا استدل باليد الفخر
 أعلامها الأدان والخصير بين تلك المراسم بحيث لا يجاوز الوجه والشاة الأبدان بالرفع مع أبدله الكبر والانهاء مع الانتهاء لأن الرفع باب
 لا يتحقق الأدان في العشر هذا قول علماء أدلة عرف في خلافه ومنه من كلام المنهني ويظهر من الأخبار كالحسن الملقب
 غيره من الصحاح جواز بعده الكبر وأن تبذل يديك الكبرين الملقب لو ثبت من حاد وبطلان الحسن الملقب عن الصفة قال إذا
 الصلاة فادفع كفيك ثم أبسطهما بباطل عن جبا عن الأضلاع استصحابه من الأصابع حين الرفع وفعل الفاضل عن غيره وابن الجهم
 نفي الأضلاع وضع الملوكة ونقله في الذكر عن المفسر ابن البرج وابن إدريس وجعله أولى وبسبب الجهرية لعدم الإجماع والأخبار
 ففي صحيحه الملقب قال إذا كنت اماما يجزئك أن تكبر واحد سجدة فيها وتسبستانا والمساومة لا تسبستانا ولا يفيط خلف الامام أن
 شيئا مما يقول في المنفرد محذورا لا يطلو وميل باستصحاب الملقب في الخبر إلى الكبر في التسبج الذي يفسخ بها الصلاة في الأضلاع
 ظاهريهم وقال الشيخ في اللبس ومن بعده فضيلة الأخرى والأخبار الواردة في حكاية الحسين وموقف الكبر في شعران الأولى التسبج
 بل قال بعض العلماء للشافعيين إنك تفتقر هذا الخبر من حسن الملقب قال إذا انحنى للصلاة فادفع كفيك ثم أبسطهما بباطل كبر تكبر
 ثم قال لهم إنك تسب الملقب الحق ثم تكبر تكبرين ثم قل بركت بعد ذلك ثم تكبر تكبرين ثم تقول وجهك جفا الذي آه ثم تعود من الشيطان
 الرجيم ثم أمرا فافتح الكتاب لهذا الخبر من هذا الخبر أي تكبره الأوامر وما ذكره جماعة من الأصحاب من الخبر في جعلها أي التسبج في الصلاة
 له وبسبب ما من هذا الخبر شيئا مما يعتد به بعد اكتمال التسبج ان افتتح الأولى **وأقول** الأخبار الملقبة كثيرة لم يظهر منها أصليا
 تخصيصا فوفق حسن زادة في ما جاز من الكبر في التوجه بكبر واحد ذلك تكبيرات أحسن سبع أضل وفي صحيحه عبد الله بن سنان
 عن الصفة الإمام جبرئيل بكبره واحدة ويجزئك ثلث من سلا إذا كنت وحدا وفي موثقة زارة قال دأبنا بأبي جعفر أو بعبد الله بن مسعود
 بسبع تكبيرات ولا وفي صحيحه محمد بن سنان عن أبي جعفر الكبر الواحد في افتتاح الصلاة بجهره والثلث أضل والتسبج أضل كما يكبر
 منها عدم العضد للثمين منه والاكتمال بذلك العدا وما ذكرنا ظاهرا عدم دلالة الحسن الملقب على تعيين الأولى أصلا وأما الصحيح الذي
 ورد في حكاية الحسين كانا مشعرين بذلك من جهة التمام كما تبادر في التسبج وفيه الحسن الملقب في الصلاة المذكورة وبطلان الأخبار المذكورة
 وقد عرفت على التسبج تكبيرات من أن التسبج تملأ الحرج إلى التماسط مع جفا فذكره كل تكبيره فادفع الله عز وجل بذلك إلى منسحق
 الكرام يضعف هذا الظهور ويضعف ما رواه التهذيب في أبواب الزيادات في الجزء الثاني من كتاب الصلاة في باب صلاة العبد
 ما يدل على أن هذه الحكاية كانت في صلاة العبد في الكبر في التوبة لأن الكبر في الإفشاء وكذا ما نقل عن ناهل المطالب في
 شهر ربيع من أن ذلك كان في صلاة العبد المحسن والعيان المذكورة في الصلاة وليس فيها صريح في وقوع ذلك في الصلاة التوبة
 ويمكن حملها على رواية التهذيب مع أنه قد عرفت في الغالب من رواية الشافعي وأعلم أن الشافعي هو المروي عن كبرى الإفشاء وبطلان الخبر

وإذا كان في الصلاة
 فادفع يديك إلى
 الأضلاع فكبر

فكبر
 دفع يديك إلى
 الأضلاع فكبر

فكبر
 دفع يديك إلى
 الأضلاع فكبر

فكبر
 دفع يديك إلى
 الأضلاع فكبر

فكبر
 دفع يديك إلى
 الأضلاع فكبر

فكبر

في قولهم لا يجزئ في ركعتين

في قولهم لا يجزئ في ركعتين

بطلان القول

في مواضع الصلاة

والعلم هو مستند الشيخ وما عليه جملة على الفضيلة ونقل عن الشيخ في المصباح نعتين الاخيرة فهو من غير وجه ابو عبد الله في السابعة
الاختلاف الواردة في ان تكبير الصلوات الخمس وسنكون فان لا يتم الا يجعل التكبيرات الستة خارجا وودد في رواية اخرى يقول من ان يجزئ
يكبرها بحسن فاما ان السواء وقوله ابن طائوس في فلاح السائل فلو جعلنا الاول في تكبير الافتتاح فلا بد من التقديم على التسليم فلو جعلنا
الاخيرة فلا بد من جعلها بعد السادسة والاشارة في حقه الحلق وقال الشيخ في الذكر في عدد الركعات في ذلك بعد السادسة ولو لم يكن
على غير هذا الرواية فان كان فرضه نهما مثل الكبير لا بد وانها هي السابعة فلو جعلنا اولها في الافتتاح فلا بد من ملاحظة المصنف في
ايضا وروايت يقول في بعد السادسة في جعله على الفضيلة وما يظهر من كلامه في الفقه ان دعاه التوجه عما هو قبل الصلاة وبكبير
الاحرام فهو لا بد من الحسن المتقدم مع القول بانها لا بد من كونها في الافتتاح فلا بد من كون التمام ذلك لا يتم الا يجعل السابعة في
الفرضية واما ما يستفاد من الاختلاف ان لا بد ان يكون دعاء التوجه بعد الدخول في الصلاة فهو تمام ان فلما يكون الاول في الافتتاح
وجعلنا بالحسن المتقدم ايضا لكن التقديم التوجه على سائر الادعية والتكبيرات على اشكال وان فلما بان الاول في تكبير الافتتاح يستلزم
ما افاده الحنفية من وجوب الدعاء الذي يخرج اضليته في النظر في جعل السابعة في تكبير الاحرام والعمل في الادعية في موضع حسن المحبة مع جاز
زيادة الركعتين بعد السادسة ومثل جاء في خارج السائل السابعة ثم ان العلامة المحيية وقفا لوالد رحمهما الله مال وان المصنف في
الافتتاح بواحد وثلاث وخمس سبع مع الاختلاف كل منها يكون الجهر في الواجب الجهر في التكبير في شبيها الركوع والسجود لظهوره عن كبر الاختلاف
بل بعضها كالصريح في ذلك ولعله اراد بذلك البعض مثل رواية ابن بصرى عن ابيه قال اذا انقضت الصلوة فكبر اربعا وثلاثين
ثلاثا وان شئت خمسا وان شئت سبعا مكل ذلك جهر عندك في غير موضع من وجوه فان علم هذا الاختلاف وان كان ما ذكره لكن ينبغي سائر الاختلاف
يظهر ان الغيرة بين الاحاد المذكورة انما هو في التكبيرات السبعة لان التكبير الاحرام وان لا كفارة بلغة التكبير شيئا بعد قوله اذا انقضت
الصلوة من باب التخليص فمن ذلك الاختلاف ما ذكره في التكبير الاحرام مع الدعاء فانهما من جهر في كونها واحدة وهي مستغنية جدا
فهي ما صححه زوائد عن الباقين من الرجل يسنو تكبير الافتتاح قال بعض من تلك الاختلاف وكذا وودد في جهر الامام بواحد منها والاعتراف
بالبول في مثل صحيح الحلق المتقدم ومنها ما دل على كون التكبير موجبا للتخير مثل ما دد ان افتتاح الصلوة والوضوء وتخيرها التكبير وتخليها
التسليم ومنها ما دله في العلل والعيون عن الفضل بن شاذان عن الرضا ع قال فلم يجعل التكبير في الاستفتاح سبع مرات بل اثنا عشر
ذلك لان التكبير في الصلوة الاول في الاصل سبع تكبيرات تكبير الاستفتاح وتكبير الركوع وتكبير السجود فاذا كبر الانسان في اول الصلوة
سبع تكبيرات عند اخر التكبير كذا في معنى في شيء منها وركبها ليدخل عليها انفسه في صلواته والمراد من الصلوة الاولى هي الركعة الثانية فيصنع
وضعها الاول من تكبير الركوع والسجود استفتاحا لها وفي معناها اخيرا من غيرها صححه زوائد عن ابن جعفر في بيان استحباب التكبير
الاكثر والعشرين عشرين الاستفتاح ليجري عن تكبير الصلوة لوسيتها كما قلنا في بابها الرابعية وهكذا في الثلاثين والثلاثين في التسبيح
ايضا الاجماع بل الصريح في ما حصل ان التخير في التكبير رتبة في الصلوة وكما يجزئ فضل الثالثة بعد فكذا في ثباته ومع جعل الجهر في
لواجب التخير فلان حرمه الكلام وضوحه في اثناء الجهر فان قال يجوز في التكبير السابعة وبعد لا يجوز لان التكبير رتبة الا السابعة فيصير
يسلمه جواز التكلم في اثناء السابعة ايضا مع ان فيصير الواجب التخير في الزيادة والنقص هو استحباب الزيادة اذ كان قد عجز المحصول
كالسبب بخلاف ما حصل بكل منهما هيست على كذا في بعض الامام وتعمل ما نحن فيه من قبل السابعة فيصير على الاول فيلزم تحقق التكبير
بجهر التكبير الاول فيلزم القول بجهره الكلام بعد ذلك فيلزم ذلك على الثالثة فيلزم لزوم عند التخير باحد التكبيرات وجعله تكبير
الافتتاح فيصير كل ما وضع بعد تكبير الافتتاح من الاجزاء السبعة الصلوة كالقنوت في ثبات الاداء والسجدة فلا يجوز التكلم في اثناءها لكونها
جزء من خلاف ما وضع عليها فانها ليست من الاجزاء السبعة بل هي من المضافات كالافان والافان في قياس ما نحن فيه جواز التسبيح قبل غسل
اليدين في الوضوء قياسا على وجود الغاء في التسليم في الوضوء من المهرات ما هو موجود في الصلوة ليس في الدخول في الدخول في اول غير
وما يفرق من افعال الوضوء مثل التسليم وهو له منها فمطلوب فيصير هذا ايضا ويحتاج الى تجزئ بالثاني فيقول بان غسل اليدين في الا
للسبب للوضوء اول الكلام بل هو كالسؤال والتمني مع ان جواز في الوضوء ايضا على الخلاف والاشكال عند من يعتبر الخطا في التسبيح والتمني
في اول جزء من العبادة يعني الكلام في مواضع استحباب التكبيرات الستة فيقول باستحبابها مطلقا وقيل بغيره في سبع مطلقا
اول كل فرضية واول ركعة من صلاته الليل وفي الفرد من الوتر في اول ركعة من ركعة الزوال وفي اول ركعة من ركعة داخل المغرب في اول ركعة من

۱۱۱

فَوَجَّهَ رَأْسَهُ
إِلَى الْقِبْلَةِ
الَّتِي بَارَأَ فِيهَا
الْإِنْسَانَ
وَأُخْبِرَ أَنَّ
الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنَّا
نُفَوِّدُكَ فِيهَا
مُتَحَدِّثَةً
فَلَمَّا خَلَّصْنَاكَ
مِنْ الْغَمِّ وَجَّهَ
رَأْسَكَ إِلَى الْقِبْلَةِ
الَّتِي بَارَأَ فِيهَا
الْإِنْسَانَ
وَأُخْبِرَ أَنَّ
الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنَّا
نُفَوِّدُكَ فِيهَا
مُتَحَدِّثَةً

وَبَيْنَ الْفُرْقَانِ

وَقَدْ كَرَّمْنَا قَبْلَ هَٰذَا نَبِيًّا
وَقَدْ كَرَّمْنَا قَبْلَ هَٰذَا نَبِيًّا

فمن قال لا اله الا الله
فان الله له اجر كبير

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

فان اذ كان في اقصاها

فمن لا يحضره
الروح والبر

فوق في فوائدها
الأمم
بإشراف
مبارك

الثاني
قال امرؤ القيس
طلبته
في

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا للذكر والذكر
موسمًا للذكر والذكر

فصل في
فائدة الكتاب
والله اعلم
بما ينزل
رسله

قال
فاختار الكتاب

عن أبي عبد الله عليه السلام

[illegible]

كتاب الصلاة

وإنما اطمينا الكلام في هذا المقام لما اذل فيه فدام كثير من الاعلام وحكموا صريحا بالاستسحب اذا قلنا علم بصلوات الاحكام ومما ينبغي
 حل القول بوجوب السجدة الكاملة من الزيادة من قراءة ما يفتون به الوقت فلو علم الفتوى فقال في المال الثاني بطلان صلوة مجرد الشروع
 وان لم يخرج الوقت فمعه لوطن السجدة بين الضيق بعد الشروع عدل وان تجاوز الضيق انقضى وقتها فمعه لوطن السجدة بطلان صلوة مجرد الشروع
 وقد اوضح عن سيف بن عميرة عن عمر بن عبد الله قال سمعت ابا عبد الله يقول من قرأ شيئا من التيمم وصلواته الفجر فانه الوقت الخامس
 بسبب الجمل في هذا الحد والسجدة هذا برادة باجماع علماء ائمة الجماعة من اصحابنا نعمت ربنا الله تعالى بطلان صلوة في السجدة في الزيادة الى ابن الجني قال انها
 في الصلاة جارية وفي غيرها افتتاح ويدل على جريانها في الصلاة انما هو في الصلاة كمالها في الصلاة والصلوة في الصلاة والصلوة في الصلاة والصلوة في الصلاة
 الاصل المعتبر منها هي الصلاة بغير صلاة قال في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 السجدة قال في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 فاقسمه بجملة القرآن المرتبة وانما كان حرفا فنقصا السجدة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 عن ابي عبد الله عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله يقول في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 عن ابي عبد الله عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله يقول في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 الاجماع في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 وفي غير الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 مرتبة يا نحو فتقول الوائس وان لا يخل شيء منها ولو جرح في الشك لا يرد في ذلك لا يكون اياها ما موبه وانما هذه الخلاف في ذلك فثبت
 اما الإجماع المراد بالام من حرمان الصلاة والحج فثبت بطلان الصلاة بالاخلال بها ونقل الاجماع عليها بعض الاصحاب في السجدة فثبت بطلان الصلاة
 من غير السجدة بطلان الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 لا يحصل الاياها كما هو قد يلحق بذلك الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 عن جماعة من الاصحاب الاجماع على بطلان الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 قيل بطلان الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 ما من العاصم من طريق ان يكون جرح الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 تكلف ولو قرأه بغير صلواته بخلاف في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 القرأة بما كان بين القرأة وكما هو بتجديد قرأة منفردة واعلم ان المراد بالاعراب الذي ذكرنا ايها هو الاعراب السجدة والصلوة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 العربية لما ذكرنا فيكم بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 على ما اوردنا هذا فيكم بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 السجدة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 ولو طعن في البناء على ذلك فلا بد من التزام ما التزمه الفراء كالسجدة والوقت الاقدم وغيرها ان ثبت التزامهم بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 لا مكان في هذا ما لا يملك الفعل كما هو في اصطلاحهم على الوقت الواجب على ما ذهب اليه في التمهيد في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 اهل الحرف فيجوز من الخارج بحيث يكون مضمين في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 ذلك بحيث لا يميز مضمين في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 فلا يخل في ذلك بان يميز شيئا خلاها بحيث لا يميز على اليهود والنصارى او قدم بعضها على بعض بخلاف في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 وانما السجدة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 القرأة والذكر بغير القرأة لومع الترتيب في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 العهد والبناء على ما مضى في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 والاجماع بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة
 اولاهي بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة

في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة في الصلاة بغير صلاة

في بطلان الصلاة بالاخلال بالاعراب

في بطلان الصلاة بالاخلال بالاعراب

في بطلان الصلاة بالاخلال بالاعراب

في بطلان الصلاة بالاخلال بالاعراب

المكتبة

فوق
هم البهزود طامع
ولم ينجب في هذا قوله
ظاهرياً بل انكر
المخرج فوق الجسد
عليهم
ولا
الغشائين
ع

وَعَلَّمَ جُودَ الْفَرْدِ
مِنْ كَسْرِ الْمَرْفَعِ

5

بسم الله الرحمن الرحيم

فَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَالِفِينَ

فِي جَزَائِرِ الْفِرَافِرِ
الْأَوَّلِ

فقد مر جرجان في
أحلك الغرائز والوج
والفرار

فانما يتصلح النفل

ان لم يكن
الامر بها
للمصلحة

فيكون له ان لا يكون

اما النفل
وامر فانه لا يجمع
عليه الذكر والامر
منها ولا يجمع
فصله

انما هو
في النفل
فانما هو
في النفل

فانما هو

من العزائم وحسنه الحق الاية وتصح على من جهرها فبعضها محمول على النفل وبعضها على العزيمة ونماها بقرآن واحد واخر
 لكن فيهما ما يراه في قرآن الاستماع على من جهرها فبعضها محمول على النفل وبعضها على العزيمة ونماها بقرآن واحد واخر
 ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ويكبر ولا يعود يقرأ في العزيمة الجهر فيقرأ فاتحة الكتاب ويكبر ولا يعود يقرأ في العزيمة الجهر
 يعاد ادلة النفل هو انما هو مذهب المتأخرين في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 وتبعد البتة عن ما حكاه من وجوب السجدة الكاملة بطلان القرآن بنسخه القول بطلان الصلاة سؤله تركها موضع السجدة وقرا سورة اخرى ولا يقرأ
 ثم ذكر في كتابه انما هو مذهب المتأخرين في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 رجع اليهما الشهيد في النفل وهو كونه على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 الادلة هي عدم جواز قراءة النفل فيكون تكليفا على من لم يقرأه في النفل فيكون تكليفا على من لم يقرأه في النفل فيكون تكليفا على من لم يقرأه في النفل
 الكفاية ليست مطلوبة بل هي متناهية الى استصحابها من النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 فهو معتق في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 حذر جواز النفل وانما هو مذهب المتأخرين في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 قبل يوجب في النفل بعد الصلاة وقبل يوجب في النفل بعد الصلاة وقبل يوجب في النفل بعد الصلاة وقبل يوجب في النفل بعد الصلاة
 في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 لكن ما استدل به من عدم جواز النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 نحن فيه بقى الاصول والادلة وحمل ما ذكرناه من النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 خبرنا من قرأ النفل في النفل بعد الصلاة وقبل يوجب في النفل بعد الصلاة وقبل يوجب في النفل بعد الصلاة وقبل يوجب في النفل بعد الصلاة
 عللنا وجوبه في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 وحسنه الجليل في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 وايضا بعد ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 المتقدم في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 ونوره ميرزا في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 عند الشك في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 الذكر بل هو عند قوله في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 ناخبرها في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 بعد في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 فان لم يذكر في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 الذي فضل الشهيد في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 بعد انما هو في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 تقليد في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 للمرأة في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 مسلم في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 وحاربه في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 ان كافي في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 يصح في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها
 لقوله في النفل في النفل والاعتماد على تركه العمل على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها ونماها بقرآن واحد على ما سمع كبريها

سورة الاحقاف

وہی ہے جس نے

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي اللَّهُ سَبِيلَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّضَلُّ اللَّهُ سَبِيلَهُ إِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ

في سنة ١٢٠٠
المعدن في
الصفحة ١٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

محقق شمس و
ششده ان رسته
شما

فقد روي عن

جزئیات
فہم لایعین

ولم يبق

[illegible]

كتاب الصلاة

السورة كما هو المختار وواجب عليه لما اقله خلاف الاشكال لا يتم الا بالنية والعقد وحيث كان بمنزلة الفعل فيجب نحو الاشكال
 فاذا اشترى بين السورة وبين سورته فليس الامتثال بالبعض العيين فمثل ان يمشي الى البيت فلو انما في بعضه سورة
 الغفران مثلا فاذا بلغنا الى قوله تعالى الذين يقولون ربنا اصرف عنا هذا بجهنم فعلنا بالبعض الدعاء بعد قوله ربنا اصرف عنا هذا
 جهنم ان دعاءها كان غراما لاجل استجبات الدعوات على ما ذكره في الغفران وحيث كان الامتناع بقراءة الغفران فمثل ان يمشي
 الكلام بعد الذكر من الغفران ويجوز الاكتفاء به ويجب الاعادة فلا يربط هذا الكلام بعد الذكر مشرك بين الدعاء والغفران ولا يميز الا
 بالبعض بدنه لا يحصل الاشكال عرفا وكذلك اشترك الغفطين مؤمنين وامنا الشك في ان يخرج من باب الاستثناء ولا يربط ما من ربه
 يذكره الله الرحمن الرحيم ولا يحصل الامتثال بالبعض الاشكال والاشكال هو موافقة الامر وكل مقتضى امتثال الا اذا لا يصح عدم الشك في ان
 خففناه في كتاب الطهارة فليس ما نحن فيه من الكتب كانه الله الرحمن الرحيم ببعض سورة ثم يكمل سورة اخرى فالقول ان يؤتى في
 ان يكتب سورة نامية اصل الفرق الواضح بين الغامنين لان مقتضى هذا النفس وقتها الكلام وهو ما من ربه فحصر الامر بالشك في سورة وعلمنا ان
 ان مراده ليس مجرد النفس بل ما يفرضها في الصلوة فلا يصح القول بعدم الامتثال حاشا وكذا لو كان لصحة بعض السور خاصية فلا يكفي فيها
 لمقتضوه بها عينها ومن ذكرنا ان مقتضى هذا اول السور الشكرين يؤتى والحمد لله وغيرها العاشر المشي بين الاحزاب جوب
 الجهر بالمحمد والسورة في الصلوة في الاولين من الغزاة والاحتفال في الظهر من سنة الغزاة العشاء وادعى عليه الشيخ الاجماع وكذا ان
 والتشديد على من التفت الى الاكيدة ونقل الاستصحاب عن ابن الجبدي اياه والاول افرس الاجماع المفردة وصححه زيادة عن الباقين فان قلت
 لم يجعل جهر الغزاة في الاينية الجهران بجهره فانه في الاينية الاختصاص في ذلك فعل متعدي فقد نفى صلوة وعليه الاعادة وان صدق
 ناسيا او ناسيا او لا يدري فلا يثبت عليه فقد نفى صلوة وصححه الاخرى من حيث ذلك جعل جهره في الاينية ونفى في الاينية امتناعا وزلا في الغزاة
 فيما لا يثبت ترك الغزاة قطا في ذلك فعل ناسيا فلا يثبت عليه ما اذا اصدق من الفضل بن شاذان في علة الجهر والاختصاص عن ثوبان عند
 الجهر في صلوة الجمعة والغزاة لعله لم يجعل من اجملها الجهرية بعض الصلوات ومن بعض ان الصلوة التي يجهر فيها التمام في وقت مطلق
 ان يجهر فيها التمام المداق هنا الجماعة وفي معناها ما في اخره وفي هذا الغمام وفي صحيح عبد الرحمن بن الحجاج ولما الصلوة التي يجهر فيها فاما
 امر الجهر ليثبت من خلفه فان تمت فان امتنع فافترق والمؤيد في الغزاة لهذا المطلب في الاختصاص الكثرة بما كان فلاحظ فاسأل
 يدل عليه ايضا استمرار ذلك الطريقة في نفس السجدة والزام ما باها بحيث لا يجوز في ذلكا وانما التمام يصح على من يجهر عن اجبه مؤتمرا
 قال ما سبق من الرجل يصلي من الغزاة من يجهر فيها الغزاة هل عليه ان يجهر في كل صلاة وان في الجهر بقوله ثم لا يجهر بصلاته ولا في
 بها او لا من ذلك سبيل اذا المراد ليس في الجهر للزوم الحال فالمراد الجهر العالي والاحتفال الذي يكون بحيث لا يسمع الاذن كما ظهر من الحديث وهذا
 الصلوات مشرك بين الجهر والاختصاص في حكمها في الصلوات كلها لا خلاف وقد تبادر ما يصح من من ينسب من الباطن عن الذي لا يميز في
 الكتاب في صلوة قال لا صلوة له الا ان يقرأ بها في جهر واعتنا والجواب عن الاول انه يجوز على التفسير لوافقه المذهب السامكة ذكر الشيخ
 وه اما ما يوقن من انه حكم من صلواته في كل صلاة فليس فيه لانه لا يميز في العمل على التفسير ان يكون الحكم اجتماعا عند الاحتجاج على
 على التفسير وما سجد له وحمل واضح سماعا من اهل العلم والشاؤون الكاظم واما قوله عن الباطن وهو بعد من نفسه كما هو معلوم من حالها
 واما الاينية الامانة فيجب ان يكون الاوسط فيكون اختيارا فردا الاوسط وجوبيا غير اذ لا اله الا الله في تلك التفسير الصلوات كلها متشقة
 فاصلا ان يعمل باللاوسط في كل الصلوات وجوبيا بعنوان الضيق وذلك في القول باستصحاب الجهر فيها بجهره في الاحتفال فيما يخاف فيه بل الكحل
 ذلك مؤلفا لما في الشرح على الخارج والتمسك بالخارج هو امتناع الاحتجاج على التفسير المذكور في مطلق الرجحان في قول الكلام الى
 دعوى ان الرجحان والاستصحابا في نفسه في الزيادة بالاصل لا تكاد الاجماع على ان يميز من مطلق الرجحان ويحسن بهت بالادلة التي ذكرناها والمصالح
 فيها ومنها اكثر منها واشهر منها واعضائها بالاعمال والاجماع وتحالف العامة **وحاصل** التحقيق ان سبق الخصم ما علم ان الية مسبوبة في غير
 الجهر والاختصاص في موضعها واما بالادلة الدالة على ان لا يميز في العمل على التفسير بناء على ما لا يميز في العمل على التفسير فانه لا يكون معاصدا للثبات
 الشاؤون ومع خصم حملها على ما يلائم بينه وبين فخره والله اعلم لا بد ان يكون غاية الجهر في الجهر في فيما يجهر فيه فانه لا مجال للاختصاص فيه كونه
 خلاف المبنى عليه لا تخلف غاية الاختصاص بحيث لا يتم بنفسه في الاختصاص في الجهر في فيما يجهر فيه فانه لا يكون الية الصلوات
 كل من الغامنين لا يحد بصل الحكم فانه كان ذكرنا هو الظاهر لا يزوج لادلة في الاينية المطلوب في ترجيح الكلام والتمسك في اصل الجهر

يقولون

ملكك تون

هذا هو المختار
 في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة

هذا هو المختار

عن ابن الجبدي

وہی ہے جس نے ان کو

فقد ورد في موضعين
الكتاب في موضعين
فانما ورد في موضعين
فانما ورد في موضعين

قوله في الدنيا والآخرة

وہم خصل من اللہ اندام لکھنؤ و انفرجاء جسون کا حصوں نے خیر و بہ الحمد للظہر الامیر الامانیا سہر لہا کا خط لکھنؤ

ای
مولانا لبراج
بانی عربیہ الکلیہ دہلی
الصلح علیہ
میتہ
۱۹۰۷ء

فمنهم من

وہاں سے



وَالْوَسْبَةُ فِي الْمَرْبَةِ الْجَمْعُ

وہاں کے اندر وہاں کے محکمہ جلیب میں لاصحاب

مفتی

مکتبہ اسلامیہ

فمن كان منكم غافلاً فليكن
منكم من كان منكم غافلاً
فمن كان منكم غافلاً فليكن
فمن كان منكم غافلاً فليكن

مجلس الشورى

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَتَىٰكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَةُ فَقَالُوا يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ لَنَا رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُتَّبِعَةٌ يَقُولُ إِنَّا بَعَثْنَا فِيكُمْ مِنْ قَبْلِي مُوسَىٰ وَهَارُونَ فَقَالُوا بَلْ سَاحِرٌ كَذَّابٌ أَتَىٰكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَةُ فَقَالُوا يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ لَهُ الْمَرْءُ الْمَجْنُونُ أَتَىٰكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَةُ فَقَالُوا يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ لَهُ الْمَرْءُ الْمَجْنُونُ أَتَىٰكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَةُ فَقَالُوا يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ لَهُ الْمَرْءُ الْمَجْنُونُ

دریغ

فانزلوا من اعلى
السموات ماء
فصبوا به
الحجرات

[illegible]

فانما هذا الكتاب

فمن كان منكم غافلاً فليذكر

لكنه انما يتم بالنظر في مطلق الركعة والاضطراب اما الحركة العريضة عينها وثملا لا في ركعة واحدة فاما اذا نظر في الواجب علوا وسفلا
ايضا فليكن الاضافا بعد وجوبه لا يخلو او هو مشكل او بعد صد الركعة عليه ايضا وهو مشكل وان جعلنا المراد من فيها هو مشا
المصدر في فمكة البواحي الخارج اذ في بعض الروايات ذكر الركعة والطائفة واجب على الركعة فاذا روي على الطائفة فلا يسلط ولكن بتقدير
واما من انفق فليكن المقطع بعد اداءه وليس الطائفة وكذلك الصلاة في الشك في الخلاف ورواه عليه سموا الدالة على
ففي اعادة الصلاة الامن امور مخصوصة كتحقيقه فلا بد من الباطن لان الصلاة الامن خمسة الطهارة والوقت العبدية والركعة والنحو ومقتضى
عبدان الفلاح عن ابن عباس ان عليا سئل عن رجل ركع في صلاة فاداه الشيخ عن رجل بن بطن من الكاظم
عن رجل في شين في ركعة وسجد فقال لا بأس بذلك والاعتماد في هذه المسئلة وفيما بعد اهل الاجماع قد خرجوا عن ذلك
في مسئلة هو الطائفة بانه لا خلاف في ان ما في هذه المذكورة لا ينعيد مع انهم نسبوا الخلاف فيها الى الشيخ بانه قال ان
في جابر بن النعمان لكن الاظهر ما عليه الجاهل وكذا يجب دفع الراي عن الركعة من نصب الاجماع فلهذا يخرج واحد من اصحابنا ودوايد ابو بصير
ابن عبد الله ثم قال اذا وقت است من الركعة فمصلحت فانه لا صلوة لمن لم يقيم صلته خيرها من الاجزاء والطائفة فيه هي ما يخرج بها
عروا لخير الاجماع المتقول عن جابر بن عبد الله وخلاف الشيخ هنا مثل السابق وجواب الجواب اما الوهم في ذكر الركعة والطائفة فيجب
فحكمه الشك المذكور على حكمه سموا الشائبة وغيرها للاجماع كاقولوا ولا تداوي ويوجب اعادة الركعة والظاهر ان الشك المذكور
الرفع عن الركعة والطائفة فيجب لغيره المذكورين الا ان اطلاق الحكم في التمسك بالاشكال المذكور في الركعة فلا يخرج من وجهه في
نفس الطائفة في الركعة وقد ينزاع الجواب في زيادة الركعة ايضا لكون الغرض فيها حال الغتيا من الركعة وهو لا يقتضي الا بغيره
فياداه وفيما من قبل السجدة هو الاجماع ومع ما ذكره خلاف الشيخ ايضا بشكل الامر في السجدة وبقايات على كونها في
في الركعة ركعتين او غيرهما وهي مظنة وبما يصحح المفسدة في قول بعض الغيا المانلة ان لم يقيم صلته فلا صلوة ولا حكمها ما مضى
بصحة زكاة المفسدة واما الرقابة الاولى فلما كانت خاصة فيمكن تخصيص صحة زكاته بها واما الثانية وان كان يقع عليه او بين
فاداه لغرض من جمل ذلك ثم انما من الاثر ان كانت مع ما ذكره خلاف في السجدة فيجب ثبوتها بمطلب الشيخ فينبغي التعارض في غير ذلك المذكور من الغتيا
ولا يضر في اثبات المطلوب وفيما من قبله من خروج عن المسئلة اذا الطائفة غير فانه الصلابة لا مقتضى في الغيا والطائفة واجب
فانما على الغيا ثم انما ينزاع مما ذكرنا الشك في كنية الغيا مطلقا بغيره ايضا لان الصحيح المذكور في صحيحه زكاة هو انما كانت في
وكنية الغيا والجواب انه يخرج بالاجماع والادلة وهكذا الصحيح المذكور فينبغي طاعة على عمومها فخرج الغيا حال الفقرة بالادلة
نعم في خصوص الغيا بعد الركعة تحت الصوم لعدم الخروج وكونه مضمنا عليه الخصوص كما يتضح قول الشيخ مع الاخصار اذ ادناه حكمه
الآن في الذين هم من الاسكاف الوضيفة والمكلف هو خير الناس في ذلك والثالث اذا خرج عن الركعة بغير الواجب فيبى بما استطاع لقوله
انما امركم بحسنه استطاعه ولا في السجدة لا يسلط بالعسوة ولا استحقاقه في شؤبهما ذكرنا فاما في التمكن في الاجزاء لغتية ومع انشائها
لعموم الباطن في شؤبهما بجملة الركعة في ذلك الاستحقاق مثل الدلالة على اجماعه واما الاستدلال عليه بصوم الاية اهل من شؤبهما
الشريعة في الغيا الواجب فيكون المطلوب في الاختصاص او لغتية كما هو مقتضى الزيادة واجب طاعة ومع ذلك لا يسلط الا في بعض
بعد الاخصار عن شؤبهما في شؤبهما في الظاهر من مقتضى الشك ومع ذلك فالاولى العمل على نجان الشايع الذائع السنبض وهو هيها انما
الخصوص لان مقتضى الرب بجملة العمل للترايع فيكون جديف وكيف ان كان عدم اداءه للترايع ظاهرة فاما ان الغيا الشايع فيخرج
مطلق الاختصاص لا الاختصاص بجملة العمل بجملة الركعة فيكون جديف بجملة الركعة فيكون جديف بجملة الركعة فيكون جديف بجملة الركعة
سلا افراد كثيرة واقول ما يخرج فيه هو لا يختص بغيره بل يصل به الى كنية فلو جاز ومن ذلك بل ومن الغيا السنبض ايض بجملة الركعة
وكو في كنية من الحكم بعموم الطلاق مع تعدد بعض افراده وليس شرط في التكليف به الغيا بل جميع افراده فالتصديق في منع ذلك بان
سند الركعة فليكن الزيادة لاصل كما يظهر من المعنى في غير ما في ركعة وان يخرج عن الركعة او ما بالركعة او ما بالركعة او ما بالركعة
يظهر هذا الترتيب من الاجزاء بل مقتضى الجمع في غير الاول والاحوط مراعاة ذلك فيما مع ما ذكره في الركعة ويمكن ان يقال
على جواز الاكتفاء بالانما بالعين في حق من اباها للرب في غير من اباها بالركعة او ما بالركعة او ما بالركعة او ما بالركعة
يجوز من الغيا الواجب ايضا بصير تكليفا للاستدلال بالاجزاء الكبيرة الواوادة في الاخير والخائف عن القصد التسليم مصر فيه هو جواز الانما

من الرکوع

[illegible]

قد مر في حديث
ذكر الحجة وادبها وعلما دي
العلماء وادبهم في نقل سلكهم
ترتيب كنهه وادبها في حقه
منع رتبهم وادبهم في حقه
لأنهم لا بد القدر من الكان
يسمى عمره في حقه وادبهم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الملك المظفر

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ أَجْمَعِينَ

و نیز یاد شما تمام

چند

[illegible]

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ

مجلس

و این ادب

فقد

५५

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ بِشَاكِرِينَ

وَبَيِّنَ الْفَاضِلَ

طہارام ولاطہرینہ

وہاں سے لے کر آج تک
میں نے کبھی نہیں دیکھا

الغفر
بالضم قرن بين
المرغف والخرق
منه
الفاو هو العيز
منه
ولا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

وَعَلَىٰ مَن كَانَ
مِنْكُمْ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

47

رضی

سورة التوبة

المصنف في تاريخ
السلطنة

بسم الله الرحمن الرحيم

عبدالله بن محمد بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

انجمن

مجلس ۱۰۰

فانما هو الذي اصابه

۱۰۰

فخر

المصادر

و
عجزة الخالق
للمست
ع

مشہور

سینوڈا
مختصا صوفیوں کے لیے

فصل فی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجلس

فصل فی بیان

فَكَرَّ

المؤمنين
باسمها هم والرضا

کل
دشمنانہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون
ما كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون

۱۰۰

منظر

كتاب الصلوة

هذا هو الكتاب...

هذا هو الكتاب...

هذا هو الكتاب...

من جهة ثمة قال ان كان فرياً بجعل المكان والظاهر ان الغرض من فصل الجزء بالصلوة...

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَوْمِ وَالْآخِرَةِ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لِقَاءُ رَبِّهِمْ ۚ وَأُولَٰئِكَ يُسَمَّوْنَ الْفٰسِقِينَ

فیروز خان زلفی

الفضيلة
- وذا القدر محمد بن مسلم
وفضيل بن عمار
معه علي بن فضال
والشمس

نطف
العقب به ينزب
التي بانواته والنطف
لما يكون بدوه من الله
نطفه زاه اولان اسمه
ذلك نطفه عليه
نصف

قوله في كتابه
 على الشهادتين
 على شهادتي مني
 هذا الشهادتان
 الاذان والصلوة
 قوله في كتابه
 على الشهادتين
 على شهادتي مني
 هذا الشهادتان
 الاذان والصلوة
 قوله في كتابه
 على الشهادتين
 على شهادتي مني
 هذا الشهادتان
 الاذان والصلوة

كتاب الصلاة

الصلاة او داخلها اذا سلم الخرج ايها كان فهو داخل في الصلاة وما ذكره في بيان معنى التحليل والظاهر ان بعض الاخبار لا يصحح وثقله وجوبه المتقدر
 وغيره خارج من الصلاة وهو واضح وانصح ان الخرج واجب في الخارج مستحب في غير ما قيل ان العمل هو الترتيب دعوى الدخول والخرج والوجوب
 والاستصحاب او تحايد من بعض الاخبار على كونه خارجا عن الصلاة مثل صحيح سليمان بن خالد وصحيح الحسين بن ابي عمير والعلامة في اول
 مجمل الشهد لا بد من جعله ما يوافق ذلك بان يكون المراد من الاتمام بالتمام بالسلام الخارج بالسلام الخارج مقتضى قول العلامة في المنية
 ولو قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته داخل في الصلاة فذلك من غير خلاف فيقول عن هذا الصراح وجوبه للسلامة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على من يصحح على من يصحح قال لا
 اخوتي مؤمنين واحسن وجهي جعفر يسلمون في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاشهاد عليكم في الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم وليس في ذلك تركيز من الاشهاد
 خال عنه وعن ابن زهره مع ذلك وجوبه من كونه اية والظاهر ان السلام عليكم وعا في الصلاة واجب في الجنب في ابي حنيفة والاحط في قول ابن
 زهره والوجه الاخص هو القول في الاخبار من قول السلام عليكم في كل الاصل بغير سلام عليكم ونحو ذلك من غير السلام عليكم في كل الاصل بغير سلام عليكم
 نقل عن المبسوط انه ينبغي ذلك من بعض الاخبار وجوبه في الاصل عدمه وجهه غير معلوم وتبديل الاحط واضح **الثاني في الجنب**
 ان المنع في كل صلاة واحدة قبل الصلاة والاشهاد في ذلك يوم هو غير عينه في عينه وتبديل ذلك من غير السلام عليكم في كل صلاة واحدة من غير السلام عليكم
 قال لا كنت يوم مؤمنا بغير انك تسلم واحد مني يعني ان كنت مع امام فليس من ان كنت مع واحد من المسلمين له بغيره ولا في غير ذلك
 واطلاق صحيح الزهري لا يثبت وثوقه بما حدث قال اذا صرف عن الصلاة فاضوف من يملك من ادناه الزهري في جامعنا لغيره في كل صلاة
 ابو بصير قال قال ابو عبد الله اذا كنت في صلاة فسلمت واحد من يملك من ادناه في ذلك لا يثبت الا بغيره في كل صلاة واحدة من غير السلام عليكم في كل صلاة واحدة
 ويمكن دفعها بان المراد من التسليم منها التسليم هو الحال الكونية والواجب اذا كان هو موكون واجبا كما ذكره داخل في الصلاة كما عرف في الجنب
 ان لا يعمل فيها في الصلاة ولا يتخير التسليم من اليدين والاضروف عن اليدين في التسليم على اليدين وعلى من كان في اليدين في الصلاة في ذلك
 وحديث الاخبار في تسليم الغنائم الى اليدين كما هو طريق التسليم في هذا الكلام ولعل الاثبات باليمين اخير من تمام العرف غير اننا
 الى الوجه انما تحصر في الجنب في كل صلاة كان لا يعرف عن اهل البيت في الصلاة وما وكذا الاثبات في غيرهما من دون تحريف عنها ما ذكره في هذا العلم
 من الرخصة المحاصل بسبب هذه الاخبار المعتبر بها عند الاحصاء في ذلك فاعلم انك في استنباطها هو الاثبات بالاضراف وبطلان الاثبات
 باشارة العيون ونحوها من رواية الفضل بن شاذان في العمل على رواها عن القصة التي رواها عن هذا في كل صلاة واحدة في الظاهر من هذا التسليم
 في هذا الاخبار وغيرها هو التسليم عليكم لكونه المناسبات للسلام على الغير وهذا ايضا مما يؤيد القول بوجوبه بل وبغيره في كل صلاة واحدة من ذلك
 اوداه الفيل المشهور من تسليم الخرج كما اثبت بالادلة السابقة في الاعمال لا يلهو بوجوده عن غير من المنع وليس التسليم على الظاهر من التسليم
 من في اليدين هو الاخصص بالسلامة من كل ان تقول كما ان السلام عليكم بصل التسليم على الغير فكذلك السلام عليكم بل هو قريب لو كان واحدا من غير
 ايتموله في وثوقه ابو بصير المتقدم سابقا فاذل وجهه عن قبله قال السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته في كل صلاة واحدة من غير التسليم
 ذكرنا حاصله في الاصل في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج
 وان ذلك المذكور من الاستصحاب ابدى في الجملة لا ينافي والوجه بين الطرفين في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج
 بطلان الاخبار من غير موضوع عن يمينه ونحو ذلك من الظواهر فان ضل الاضراف مطلوب في اوداه التسليم من لفظ الاضراف كما هو ظاهر هذا العلم
 من قولهم يمسح عن يمينه ونحو ذلك في اوداه الخرج فاذل المطلق من الميت لادخله واية الوجه الذي ذكرنا الوجه لا يثبت من العيون انما
 يناسب اوداه الخرج ولعلكم كنتم في ذلك الاخير بان تروا القصة التي رواها عن هذا في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج
 بعض القصة من هذا العلم وانما كماله في الاشكال من جهة الاخبار بعد ان يقال في دليله من ذلك العمل الاجماع وانما هو من جهة
 الواحد والتسليم بين يدي ربه الواحد والعدد في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج
 جهتها من الخبير بين الطرفين فيكون لها من الاحكام والوجوب في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج
 بمقتضى مقتضى الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج
 يكون في حصوله في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج
 يثبت وثم في سنن الرواية لهذا ايضا في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج
 ما يثبت في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج

فانما التسليم على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج

فانما التسليم على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج في كل صلاة واحدة من تسليم الخرج

[illegible]

فاز النفاذ حكمه
وكنى بكنى
صلى الله عليه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

الفين
 واربعمائة وثمانون
 واذا كان سنة الكس
 الله لكل واحد منكم منكم
 واربعمائة لاف شاة بما حصل
 واذا كان سنة اربعة ارباب الله
 احد منكم منكم منكم
 واربعمائة لاف
 سنة الفين
 سنة الفين
 سنة الفين

فانما على من لا

بسم الله الرحمن الرحيم

بغداد

فمنهم من لا يبالون

العلمه
يتبعون خطى
بقى انا واهلى وولدى
ذن واهل واهلى وولدى
فوز واهل واهل وولدى
وسون واهل واهل وولدى

مكتبة

فم. الم. الح. في

۱۰۰

مجلس

۱۰۰/۱۰۰

المفتاح

فلم ير في ذلك حرجا

و
الحجامة

يمكن ان
ان الادلة القليلة
تقرهم بخوارزمية
في النافذة

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

في التاقلات المكونة فلا يوجد ما ذكرنا من المختلف تنبيه على ذلك الكلامين ويمكن ان يكون كماله مطلقا في المعاني هذا المصنف
لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف بالجملة وجود الاقوال الثلاثة **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
عن ابن عرب في الحسن المصنف قال سألني المراء نامة التاقلات ما حد وضع منها بالقرينة والكبرية كما بعد ما دفع **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
مشدود وثلاثة من بكر وهو لا يرى الا من ثمة واجمع العصب على صحيح ما يصح عنه من بعض اصحابنا عن الصادق في الرجل ام المرأة قال نعم يكون خلف
وعن المراء نامة التاقلات قال نعم تقوم وسطا بينهما ولا يبعد عنهما **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
نايضا ما وثقه عيسى عن الصادق قال المراء نصف التاقلات صفت ثمانية من ملاحظ بعض اصحابنا المصنف في ذلك في الجواهر
يلتصق التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف بالجملة وجود الاقوال الثلاثة **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
نقد من ولكن تقوم وسطا بينهما **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
قال المراء نامة التاقلات في الضلوع وتقوم وسطا بينهما ويقين عن عينا وشما لها ثمة في التاقلات لا تؤمن في المكونة وتكون في الضمير عن ابن
قال قلت للمراء نامة التاقلات لا الاصل في ذلك انه يمكن استدلالها منها تقوم وسطا بينهما في الضمير وتكون في الضمير عن ابن
عن امامنا في المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف بالجملة وجود الاقوال الثلاثة **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
بانه وصفتها بغير الذين فلا يصح الالهام بالموطن كما **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
مع ذلك فاستغنى بانه لا يفتقر الى دليل في مقابل ما ذكرنا من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
الحق بانه ما نادى ان العمل عليها **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
لما **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
ولما ان يقول العام اذا كان احدى من جهة الامور الخارجية قطع النظر عن انظر الى التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
المعادمة بسبب التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
والاخبار الدالة على غير ما قلنا من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
ومع ذلك لا يفتقر الى دليل في مقابل ما ذكرنا من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
بل الاجماع الموقوف على اجابته **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
في التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
فالصحيح الاولين لا يفتقر الى دليل في مقابل ما ذكرنا من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
الرواية للمراء نامة التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
الاصحاب من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
و**عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
يمكن حل التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
في ذلك التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
كما السيرة في بعض احوالها **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
ابن حمزة والاعلام والحسن **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
السيرة في بعض احوالها **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
امامنا في التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
هذا السيرة في بعض احوالها **عند رول** من التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف
اذ عاينها في التاقلات المكونة لا ينبغي خفاؤه فانها من المختلف

كتاب الصلوة

ابو بصير في الصحيح عن الصادق قال لا يؤمن الناس على كل حال الجحيم والابصر والجور والذل والزنا والاعراب وروى محمد بن سالم عن ابيه عن الصادق
قال خمسة لا يؤمن الناس الا صلوا فيهم صلوة في مضيق جبال البرص والجذوم وولد الزنا والاعراب في حق المهاجر والمجذوم وروى زرارة في الصحيح
بن هاشم عن الصادق قال قلت لابي عبد الله في لباس ما اذا كان فيهما ولا يمكن هناك انفسه قال قلت اصلي خلف الاعرج قال نعم اذا كان بين
يستره وكان احدهم قال وقال ابو بصير في الحديث في الجذوم والابصر والجور والذل والزنا والاعراب في يوم المهاجر
ووفاء الصدوق من رواه عن الصادق قال لا يؤمن الناس الا صلوا فيهم صلوة في مضيق جبال البرص والجذوم وولد الزنا والاعراب في يوم المهاجر
والابصر في يوم المسلمين فقال نعم قلت هل يخطئ الله بها الزن قال نعم وهل كذا القائل الى الاحل المؤمن وحملها الشيخ على حال الضرورة واذا كان
بثوبان يلبسها هم ولله الحمد في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
للمؤمنين ما لا يضرهم ولا يخلو من الاعوجاج في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
ودفعوها ما ذكرها كذا كذا في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
الى غير ذلك مع انها ايسر موافقة لاصحاب العلم من غير الصلوة وانما العوض والاطلاق كقولهم يومكم افرزكم
غير ذلك في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
على الكراهة استعمال الغسل للشر في منيعة لا ينافي على حرمة ما ولد الزنا الا ان يوافق في سبيل عود الحان ولا يربط بها فائقة والاصل في
وعدم جواز الجمع بين الاجزاء في هذا القول ان دليله في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
والشيخ في البسوط في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
وعدم قبول اجزاء من ذلك في هذا القول ان دليله في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
وتسبب الحاشية الى ان هذا اذا كان في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
في التذكرة والاطلاق في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
عن الصادق عن ابيه قال قال ابو بصير في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
ان يوجه الى العيلة ورواه ابو بصير في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
وقال ابو بصير في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
صحيح محمد بن سالم قال قال ابو بصير في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
على اجزاء من ذلك في هذا القول ان دليله في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
بعد التمكن من تحريك الاجزاء وان الامانة من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
الجلية في شرح الغيبة لمراد القدر بكنية البادية مع الاعراب عند الحاجة من حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
سكنى العسكر مع التمكن من كنية الامانة لاكتساب العكس والجلية بكنية البادية مع الاعراب عند الحاجة من حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
امانة الاعراب في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
وهو ان كان فصل بين ما يكتفي في اعتماد عليه بدني ولا يمكن من لغيره المهاجر وجوابا لقوله يومكم افرزكم وقول الصادق ولا يفتقر
احدكم الرجل في منزله ولا سلطانا وان لم يكن كل فلا يجوز ورواه في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
هو اما الاعراب في المهاجر في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
ذلك بل ويمكن القول بان لا يثبت في صحيحه في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب
يصير حاصل الاجزاء مع ملاحظة الفرق في شريعتنا التي شرط الامانة بالعدالة والف باحكام الصلوة وفيما الشرط وملاحظة الغيبة
المذكور ولعلنا انما هو جواز الامانة بثلثهم وانما الفرق بين الاعراب وغيره في شريعتنا التي شرط الامانة بالعدالة والف باحكام الصلوة وفيما الشرط وملاحظة الغيبة
خارجا عن الاحكام فادخل شرط الامانة في الجملة لا يفي بمقتضى القول في الاعتبار وان ذلك يجوز على الغالب لان غالب الاعراب هم غير
خارجين عن الاحكام فيكون المنع لذلك قواما وخفيفا وكل محقق في جوازها من السابقين لذلك اللهم ان يكون نظره الى العموم كما في صحيح
ابو بصير في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب

في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب

في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب

في حق من جنته الانبياء وكلام جميع اصحاب الحرم وثوبان ويل الانبياء الكثير العبرة المعتبر بها عند الحاجة يستحب

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِينَ

فان كان في الدنيا

محمّد بن عبد الله

فَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَ الْفَقِيرَ

فان از این حواله می بینیم

[illegible]

نفاذ

قال

فمنعوا من ذلك

مقالہ
مفتی محمد رفیع الرحمن
مفتی محمد رفیع الرحمن

الاروپین
وہم الذی یحافظ
نہو و سہن اللہ و
الحمد لله فانہ اللہ
والله یکریمہ فام
قادان فی
الحمد

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفَاطِثِ

فمن بعد هذا

جیزہ

عَمَّا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ

قال
يجعل صلواته
الواصلة بهم

الفاصل بين

[illegible]

فَقَالَ لَهُمْ اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ بِاَنَّكَ اَنْتَ الْغَفُوْرُ الْكَرِيْمُ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الزكاة

۱۰۰

فَلَمَّا رَأَوْا تَنَادَوْا إِنَّا بُرْهَانٌ لَّكُمْ
عَلَىٰ طَرَفٍ لِّمَن هُوَ أَكْبَرُ أَجْمَعٌ

فانی

وہی کہ جس نے اسے

وما أفكر

فانما هذا الكتاب

عن
الحنف

من خلص كما يحب من فداي من

٤٢

مَدَامُ

فمن حيا الفل

فلم يزلوا يفترون

اعلم ان فضل الشجره

انامدکده و
هو زاکم لودندلا تکی
لوتنر منصف
ارک

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

١٥٠

فانزلنا من السماء ماء فاصبح
فردا من السحاب ماء فاصبح

بسم الله الرحمن الرحيم

فیہ منہ الخ

فانما هو الذي لا ينفك

بسم الله الرحمن الرحيم

یہ

[illegible]

نفس
سری و حسرت
بدر

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الْبَاقِ

كتاب الصلوة

خارجة الى اتمام الفعل الكثير وايضا الاستدلال بالاجماع معقلا لا يخرج عن كونها مصليا المعصية الاجل ذل بسند الاجماع في المعنى نحو
الكثرة والفعل الى العرفان في نفسه الاستدلال بان ما يخرج به المصلحة عن كونها مصليا فهو بطل وقوله في العرفان في نفسه المعنى له
هذا منسب الى العرفان في عرف الشريعة فانما يريد علمه في الآداب التي يمكن ان يكون اكثر من اجزائه الشق الاخير يخرج عن الصلوة وانما
عرف العلم انما هو باج المعنى اذ لم يزل من غير ان يجمع اليه في اصطلاحهم في الرجوع الى العرف في الفعل الكثير فبعضهم يفسر الكثير بالاضافة
الشأن وهو قد في الاشياء وبعضهم يعتبر بما يكون خارجا عن الصلوة لكثرة طولها ونحو ذلك ولا بد في محقق ذلك من فهم مرادهم
هو ان في الكثير يرجع الى العرف في الفعل الكثير وان المراد من الكثير في هذا اللفظ هو هو فبعضهم قد فعل ذلك
او غير ذلك ومن عدم تحقن هذا المقام صعب الامر على بعضهم حيث فهم الكثير والعديد ثم اسلك كل في الافق الخفيف مثل بحر بل لا بد
ثلاث في صحة او صحة او نحو ذلك ثم جعلها بمنزلة التفسير كما فعله في التذكرة وهكذا وبالجملة اختلاف كل من العلماء واضطرارهم في
يكاد يرجع ذل الى ما من علماء القائلين ان دفع الاشكال في انفس الاجماع على الامر بالنظر في العرف والموكول الى العرف الرجوع الى العرف في
كل ما كان يمكن ان يكون في ان الاجماع انما انعكس على هذا اللفظ فهو جملته من باب عموم الحديث لا من اجماع منقول وهو شدي
واحد عام ولا ينافي ذلك في النظر فجمع على نظير كذا شرط العدة في الشاهد والامام اجماعا مع كونها من الامور التي هي كثر في جملة
يعوم مقام الامر النفس الحرة ولكن بعد شذوذ الاجماع ليعلم انفسا على الفعل الكثير بمعية الكثرة العتيقة والزمانية او نحو ذلك لا في
العلماء المصنفين ليعرفوا الاجماع في نفس الفعل الكثير في لود كراجمهم فلم يعلم من ذلك ان الاجماع على الفعل على مضاد في الكثرة او
ما يكون يخرج عن الصلوة وما هي الصلوة فانما يعلم كون لفظ الكثير في هذه الصلوة لا في الصلوة فانما يذكرها ظهر من سائر هذه
المسئلة وسند المقام قطع النظر عن كلام العلماء واختلافهم فلم يترك بعد ذلك في بعضهم كلام بعضهم ومنه غفلة الاخرين وهو
الفعل والاعمال مطابقة لعل ان الامر في طاعة الامثال والاشياء على مقتضى كما هو مقتضى الاجزاء وعدم الاشياء على مقتضى بوضوح
شغل الذمة وعدم الاية بمقتضى صورته وجوه ثلاثة **الاول** عدم الالتفات الى بوجه تركها **والثاني** الالتفات الى بوجه تركها
انفراد من افراد الامور وبغير ذلك **والثالث** الالتفات الى بوجه تركها فساد في ان خصوصية الكلام الفاسد لا يحصل الا في الشرط
الخص في حصول الاشكال وعدم ظهور البطلان بعد ذلك في كون فردا من افراد الامور في كل شيء في صوره فعل ما يخرج الصلوة عن صوره الصلوة
بجمله لا بعد من افراد الصلوة لا يحصل الاشكال في انفرادها من افراد الصلوة في الاول لا يار بغير وجه وفي الثاني لا يار بغير وجه وهذا
هو مراد العلماء في عنوان هذه المسئلة في ان قطع الصلوة في اجاب بوجه في صوره الصلوة في كونها صلوة فيكون صلا يصح بسببه فيحصل
بوجه في وجهها في كونها صلوة ولما كان المفروض في المصلي ان يصدق قطع الصلوة في هذا العنوان ولم يفعل اي من البطلان الغير المحترمة
الفردية في ابطال اجمع يفعل ما يخرج من الصلوة من جهة الكثرة في بعض طول المكث في احدى الترتيبات لا الكثرة العتيقة واما المراد بالفعل
هو الفعل العتيق والوحد والشد العتيق من بعضه في خال الصلوة ففعل فعل في الصلوة في العرف انما يشتمل على فعل
كثير في كل هذه الصلوات في جميعها فالكثرة هنا غير معتبرة من حيث كثر بل من حيث انها ما هي صورة الصلوة ومخرجه المصلحة عن صلو
فا اكلام انما هو في بيان الكثرة للمصلي في جميع الاشكال في اجماع ذلك في العرف **والاول** يمكن في وجهين **الاول** ان يكون
المراد بالعرف هو العرف العام ولا يصح عدم مدخلية العرف في الامور الواقعية فان عدم مدخلية العرف في امر واقع في صفة احدا فيها وكلامنا
ليس في ذلك بل في صفة الخروج عن البقاء في من حيث انه فعل في الاصل لا من حيث انه فعل بالفعل يعني بعد طراخ اهل العرف على هذا
المعنى الشرعي فغير من غير من المعنى بغير علم ان يمكن ان فاعله داخل فيها وخارج عنها فالحقيقة وان كانت شرعية لكن الاشياء بها
الخروج عنها العرف في **فان فرض** الكلام في عمل الفاعل والذين مثل ان اهل العرف لما لا اطلاع لهم على حقيقة النفس والبدن في
لكن فيلذون انهم يرون في شغل النفس والبدن والبدن في من غير ان يصير خارجا عن شغل النفس والبدن فيهما او يحكيك البدن او
شر لا يشق ونحو ذلك لا يمكن الجزم ولكن في الكتاب والخروج عن البدن في جميع الاشياء في ادوارها في العرف والقيام عن مقام يمكن
بكونه خارجا وهذا واضح على **الثاني** ان المراد بالعرف هو العرف في الشريعة فيا يحكم الشريعة في الصلوة من جهة الكثرة فيصير
فهو باطل وسند بطلانها شرعا لانهم يثبتون عرفا في الشريعة فالمراد بالواحد في حكم الخروج وعدم كونها حكوما بنفسه وعدم
واضح من حيث الظاهر والبطلان واما الموارد المشكوك في فعلها لانه قد يخرج وعدم مدخلية انفس ذلك الفعل في الحقيقة فذلك سبب

هذا منسب الى العرفان في عرف الشريعة فانما يريد علمه في الآداب التي يمكن ان يكون اكثر من اجزائه الشق الاخير يخرج عن الصلوة وانما

مختص بالمصنف في هذا المقام
هذا
وهذا منسب الى العرفان في عرف الشريعة فانما يريد علمه في الآداب التي يمكن ان يكون اكثر من اجزائه الشق الاخير يخرج عن الصلوة وانما

في هذا الكلام من جهة
المراد بالعرف هو العرف العام ولا يصح عدم مدخلية العرف في الامور الواقعية فان عدم مدخلية العرف في امر واقع في صفة احدا فيها وكلامنا

۱۰۰

۱۰۰

فانزلنا من
الاسماء



۱۰۰

او
شدن اخل
م

فے بطور انجیل
راؤ مولانا

فَبَطَلْنَا رَدَّ الْآفَاقِ
عَنِ الْقِبْلَةِ بِالْبُرْجِ
وَالْوُجُودِ الْخَلْفِ

فَمِنْ أَهْلِ عِلْقَةِ

بہارِ حیات

[illegible]

١٠٠

مثل
 ارضه الله
 مؤمنون على ما كانوا
 لا يحزن من قولهم
 فوالله اني لاني
 في الله واني
 ان من الله
 بل من الله
 ومن الله
 من الله
 طاعتهم
 كره او قل
 باهل بيوتهم
 فوالله اني
 فوالله اني

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

و ان رضوان
 كوزل من اصل
 الطول على العنيد و زاد و ان
 بضم ز و انضيم لثا و ان
 فلا اله الا الله انزلنا من السماء
 سبطه و لا يكره ان يعزل من الزمان
 على الفضل و لا يجد و ان
 زوان لان طول و ان
 بضم ز و انضيم لثا و ان
 معول و ان
 أو من
 و ان

[illegible]

فقط

میں
محمد سلیمان
بن خالد بن عبد اللہ
لویجی کہنہ ارجو الخلیفہ
ولید بن الحارث بن
قعدہ

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبُلْدَانِ فَكُنَّا بِهَا
نَقِصُّ وَنُفِصُّ وَنُقِصُّ وَنُقِصُّ

وَبَيْنَ يَدَيْهِ
الْجَنَّةُ وَالْجَنَّةُ
وَالْجَنَّةُ

منه

[illegible]

میدانی و
الطاهر و الطاهر

الاديبين والسهموف والكينين الاخيرين،

علائق

وان حصل العلم برؤية من كان الاول او مع الثانية واكثر من ذلك وهذا الاحتمال يبرر في كثير من فرائض الصلوة الشك التي لها علاج
كالثبت بين الشك والاربع والاشين والثالث وغيرهما فقل هذا لا بد من تخصيص هذا الصلوة وما في هذا مما يورد من الاحتياط في احكام الصلاة
وهذا للقطر في العيين الاولين اظهر منها في الثالثية فيها بعد الوجه الاول من المعنى الثاني وكيف كان فالظاهر ان المسئلة المذكورة في
النسبة هم من قبل العيين الاولين ولما بينه الثالث فلا يفتك عن خط من ثبوت من الربك كمن يتخلف احكامها باختلاف احكامها في
بعضها باطل لا بد واجها فيها لعدم وفي بعضها العلاج لدخولها في ادل على ذلك فيكون ذكرنا واضبط حيلنا في غفلت فيما بعد **والحاصل**
ان من لا يدرك كصيلة معينة غفلت وولده عن طلق اصل الصلوة او عن غير ذلك من الركعات او مع شك في مجموع الركعات او اكثر منها وان ذكر من يبرر فيها
في الجمل والكنة في حكمه ولعلنا كما يستفاد من ذلك لا بد من العلم بالادلة به في هذه المسئلة لئلا يدخل على بطلان الصلوة بسبب الشك في الاول
والاشين في هذه يمكن فصل المسئلة التي من مسئلة الشك في الواحد والاشين فيقطر فانه يبين العنوان **ويل** على ما يظهر من النص في
بين ما تقدم وما دل على البشاحل الجرم مثل صحيح على ان العطين قال في الشك بالاحتمال من الرجل لا يدرك كصيلة واحدة او اثنين ام ثلث قال في
الجرم ويصح من جهل في السهو وبله خفيضا او وثقة الصلوة في عا دانه قال في ابو الحسن الاول اذا شك في من على العطين قال في ذلك هذا اصل
فالتم وحسنه من التسع فيما اذا ثبت عليه احد الكاهن الرضام انه قال في موضع على يمينه في الجرم في الشك بعد التسليم وبشك في هذا
خفيضا ودوا على ثواب جزه وفرد من ولا يحد في صفة حمل الاول على ان المراد بالجرم استيضا الصلوة واستشكل بغيره في السهو **وفل**
يجل على الاستيضا اكثر السهو في غير عا دانه البشاحل الجرم ويذكر في هذه بابا ما في حصول حكم الجرم وحمل ولا يحد في ما في
معناها على التواضع **واما** في ادلة على ثواب جزه في حكم كثير الشك خارج عما نحن فيه **مع** انه لا يحل في هذه التكاليف العبد في ثوابها
لادلة الشك سند او لا لا ذكره ولقد **مع** ان صحيح على ان يفتقر في غير ظاهره في احد من الشك في الفقدان في لا يدرك كصيلة **الصلوة** في
فما زاد على الاشين من ان اجب فاما ان يدخل في الاول على الاربع ام لا وان زاد فاما ان يزد على الحمل لا وكلما زاد على الحمل في حكمه وحده في السهو
المصنوع من الشك بين الاشين والثالث والاربع والخمس عشر سنة منها شائبة وهي الشك بين الاشين والثالث والاشين والاربع والاشين
والخمس والثالث والاربع والخمس والثالث والاربع والخمس وآربع منها الشك في الشك بين الاشين والثالث والاربع وبين الاشين والثالث والخمس بين
الاشين والاربع والخمس وبين الثالث والاربع والخمس وواحدة منها باقية وهي الشك بين الاشين والثالث والاربع والخمس والقصور المصنوع في بعد ادائها
التسعة فيها والمراد بالشك في ما في غير صور اربع منها شائبة وست منها الشك في اربع منها باقية وواحدة منها شائبة في غير الشك
ستة وعشرين مسمى بالاحتمال المصنوع للشك في التسعة لاجل الركعة العاطلة للاختلاف الحكم في ذلك ان كان يكون في حال الاختلاف في التسليم او بعد
استيفاء قبل القراءة او في شائبة او بعد ما قبل الركوع او بعد الاحتياط او قبل الركوع وبعد قبل القبور وفيه مثل الفرج من ذكر الشائبة او بعده
قبل الركوع منها بعد **واما** اصل من التسع في الصلوة المصنوعة من شائبة او بعد قبل الشك في قلنا بطلان الصلوة بسبب بطلان الشك في التسعة
واسا كحليل الاكثر لان زيادة الركعة بطلت في حالها لا يحصل اليقين بالبراء فيلزم الكلام في الاصل المصنوع في بطلان الكلام في البشاحل هو
ويعون صوره ولما كان الاظهر ان كان الصلوة في حكمه كانه السجدة لضعف دليل الشك كانه في حكمه كانه السجدة لاجل الاحكام الى احكام الجمع ولما
الغالبون في الحق فيهم بين قول البشاحل الاول لا يفتقر في هذا الدليل على البشاحل الاكثر في الظاهر ان اجب في احوال الاربع لاطلاق الاكثر والظاهر
البشاحل احتج الاكثر لاطلاق البشاحل على بطلان من جهل زيادة الركعة فيكون قولنا ان حكمه حكمه بطلان الجمع فيصير صحيح ويجل
حيث بطل فكل حكم بطل السهو ولزم الا حيا وهو المنقول عن ابن ابي عمير وجا من الشائبة في اطلاق صحيح الجمل المصنوع في الشك بين الاشين
والخمس وما ورد في الغيبة لا يصدق في ذلك لان الاشياء ما بعد البشاحل في شتم نشر في بعض الصلوات في ان يظهر منها حكم الشك في
الصلوة في حق **الاول** الشك بين الاربع والخمس والاربع والخمس فان كان شك بعد اكمال التسليم فيمنه قبله بالمرغيبين في جميع
صلواته بخلاف **ويل** في الاصل الصحيح المصنوع في الصلوة في خلاف الفقيهين في بطلان وجوب السجدة وعن الصادق وجوب الاشياء في كثير من
اولها اذا كان قبل الركوع في حكم الركعة في حكم الركعة في الشك بين الثالث والاربع وبين الشك بين الاشين والاربع والخمس بل هو الشك بين
الرابعة والخامسة كذا في لومع خلاف فيهم في مجاز السهو لعل من وجهه في هذا الجمل الزيادة لا للشك بين الاربع والخمس لان التسليم في
فهذا الحكم في الشك في اشكال ان يخرج من مسئلة الشك في عنوان الاحكام الصحيح في الشك بين الاربع والخمس وان كان ظاهرا ولكن دخلها تحت
ما دل على الشك بين الثالث والاربع على اشكال لان التسليم في الشك في الشك في ما يورد في الاصل في الورد في الاصل في الشك في الشك

فيما كان في الصلاة

فيما كان في الصلاة

فيما كان في الصلاة

فيما كان في الصلاة

كتاب الصلاة

خلو بالشيء بالاصل لا ما يستلزمه من غير اليمين واليمين المبادر منها ان الشك عما هو في الثالث والادع لا هو مع الرابعة والخامسة فلا يبعد ان
 ح بانزولها بالبعد للصلوات الزيادة ولو لم يكن اجماع على الحكم ولا تخلفه وانما بعد الركوع وقبل اكمال التجرع سواء رجع عن الركوع ام لا فغير
 قولان اظهرهما التمسك وقالوا للعلماء في احد القولين وجها اخر للمحققين لان الاصل عدم الزيادة فبعد ما ابدى ويوم **والجواب** ان البطلان يترتب
 ح بان يحدو بين الاكمال والعرض للزيادة واليهما العرض للقيضة وفيه من البطلان يترتب زيادة الركوع هذا كان اوسعها الاحكاما وما بعد
 التجرد التكرار لو كان في نفس الامر ليس بمحض زيادة الركوع هذا لا بد ان زاد ما التجرع هنا حاصل من عدم مقتضى ما نقل عن بعض الاصوليين
 ان مقتضى الركعة يقتضي ابداء الركوع دخول في الشك في الضم والزيادة في السند فبما وجد مقتضى التمسك وهو عدمه لان الشك ابدى من الركعة
 هو مجموع القيام والركوع والتجرع وبذلك يظهر ان الشك بعد الركوع الى ما قبل التمسك لا يدخل في هذه النصوص لان الشك في
 معنى الركعة وانما هو اجماع على انها يقتضي البرقع من التجرع الاخير وربما التمسك بما دخل في التجرع الاخير اية وليس بمقتضى قوله لا بد ان
 صليتم خمس مرات انك لا بد انك ما فعلت هل هو اربع ركعات او خمس لان ما التمسك به هل هو الركعة الخامسة فالتكليف يقتضي ان يركع خمسة
 النصوص هو اذا رجع عن الاخير بطلت الركعة في التجرع الاخير وعبر مشكوك فيه فاما مرجع في غيره الى حكم الشك في
 الثالث والاربع **وقد** عرفنا انها ايمتها مشكوك فيه فاما مرجع فيها الى الاصل فمقتضى التمسك لان عدم الزيادة والتكليف يستلزم اتم
 وان الاصل لا يجرى في مئة لبعثه اضعف فلهذا اضعف في العوائن الحكم والحاصل ان التمسك بالاداء للشك بين الركعة
 فلا يغاير بين ذلك الاصل لان احتمال زيادة الركوع قد عرضت في غير موضع كاستحالة الروايات الواردة في المسألة وان لم يثبت فلا بد ان لا يجرى
 في شيء منها فاما مرجع في الحكم الى البطلان لاستصحابه الدلالة على عدمه فلهذا دليل على صحة الركعة والى حكم الشك بين الثالث والاربع لا بد ان لا يجرى
 اولى في التمسك والاعتماد لما ذكرنا من اصل عدم الزيادة وهذا لا يقتضي الاستمرار التمسك والاحتياط في كل هذا الاصل تمام الصلوة والا حادة
الثاني الشك بين الاثنين والثالث بمعنى بنجاحه بمحو الاثنين ومشكوك في انضمام الثالث اليه وذلك انما يقتضي بعد اكمال التجرع بين الاثنين
 عرضا ان الركعة لا يتم الا باكمالها وهما بالبرقع من الاخير وبنظام الاخير قبل وضائعهما على اكمالها فلا بد ان احسانا التمسك في الركعة
 وحكمه على الشك على اجماع من التمسك بالانضمام اليه على الشك في بطلان الصلوة لا يخطى في بعضها **الاول** ان هذا
 الحكم ثابت بعد اكمال التجرع بين الاثنين **والثاني** ان حكمه اذا كرر الاول فغير دليل على التمسك بالانضمام لان مقتضى ذلك فان كان هو ما
 دل على التمسك على اكثر من ركعة عليك وياستعار وقد اشارنا اليها فلو لم يكن اذا كان شكك في الركوع ايمتها في انها ما تبادر انك لو كان هو ما دل
 على ان الشك في الاولين ولو لم يخطى فاصحوا باطله فقتلوا ما نحن فيه ليس كذلك فان التمسك به في الركعة الاولى وكلام جمهور الاصول هو اعادة الركعة
 العبر بحفظ الركعة فان لم يفرض ان يمسك في الشك في الركعة فلو لم يكن في الشك في الركعة فلو لم يكن في الشك في الركعة فلو لم يكن في الشك في الركعة
 التمسك والدخول في الثالثة وتوابعه فلهذا في الشك بين الاثنين والثالث والاربع والمفروض عدم وقوع الشك في الركعة ايمتها مع انفسه
 على التمسك به كما عرفنا فاصحوا بعدم الزيادة بقتضيان حملها ايمتها في موضع مشكوك فيه ما يفي ولا دليل على البطلان وان كان هو اجماع كما يظهر من
 كلام بعضهم مثل الشهيد الثاني في شرح الايمتها حيث قال ان كل شك يعلق بالشك في الركعة لا يخطى ولا واحد فلهذا وجب تركه في كثير
 من المسائل السابقة لا بد ان يكتب في الركعة فانه بعد ما اسند الاصل الى الركعة لا يخطى ولا واحد فلهذا وجب تركه في كثير
 وربما اكتفى بعضهم بالركوع ايمتها من الركعة والاول اعزى اليه وكذا كان فالاولى ما بين في البطلان قبل الدخول في التجرع الاخير
 واما الشك في الركعة فيمنع من الاقل والصدق في المنع فلهذا البطلان وقفا الغيبة فلو ان الشك على الاقل والصدق في المنع فلهذا البطلان
 بدون الاخطا **الحج** من التمسك به واما عبد الله بن جعفر في قريب الاستسكان محمد بن خالد الطيالسي عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله رجل صلي
 وشك في الشك قال بلى على العين فاذا فرغ فلهذا وفام فاما حصل ركعة بعد ان كان الكتاب القرآن وقد ايمتها من التمسك به قال سالت ابا الحسن
 عن الرجل لا يدرك اتم ما بين قال بلى على المنكس وياخذ بالجزء ويكسر بعد ان صلي فلهذا اضعف كونه في اول الصلوة واخرها
 وتعلمه من غير هذا كبره في التمسك به في هذا التمسك به في الغيبة كان الطائفة الاخير **الحج** من التمسك به
 واما ما عايناه في هذه الركعة بل صرح بعضنا بها العموم في الشك في الركعة الايمتها واما ما بين في التمسك به في الركعة في السند
 فتبين ان لا يتم اتم الشك في الركعة بل صرح بعضنا بها العموم في الشك في الركعة الايمتها واما ما بين في التمسك به في الركعة في السند
الحج من التمسك به في الركعة بل صرح بعضنا بها العموم في الشك في الركعة الايمتها واما ما بين في التمسك به في الركعة في السند

فان الشك في الركعة
 هو الشك في الركعة
 باليمين

الثاني الشك في الركعة
 والثالث

فان الشك في الركعة
 هو الشك في الركعة

كل واحد من
 المستعملين لا يكره
 رواه الشيخان في مسندهما
 الاصل في الركعة الايمتها
 في الركعة الايمتها
 في الركعة الايمتها
 في الركعة الايمتها

البركة

مجلس

الخامس والثلاثون

ایک دفعہ ایک شخص نے

والله اعلم

اظهرنا

၂၀၁၆ ခုနှစ်

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سید محمد علی

الزمر من الخمس
ثبت

الحامس عشر في ذكر
الفاضل في الناصر
في الناصر

الحمد لله
حكم ما أوتيناكم
فما أوتيناكم
فما أوتيناكم

الان الشرح

عليه السلام

خوبی

وعلى المؤمن أن يعبد الله وحده

حدیث عظیم بہا: حاصل شد

لا اله الا الله
 محمد رسول الله
 والاعيان من الايمان بك
 افضوا

الفضل في المناجاة
غلب أحد الطرفين
عليه

فَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ
بَنُفْسِهِ

الكتاب

کتابخانه

الشيخ محمد بن عبد الله

فہرست کتب

دانی

فقہ
واجب

هو الغني
وكان مثله

الكتاب الثاني في بيان

امه
ليس بعد
العشاء

فان لفظ المنور
المنور من نور
الاجز

مجلس

وهو السقوف
من الشهيد الحق
الاردني
مفتي

طبیعی لک

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
أَنشَأَ لَنَا هَذَا

مَدِينَةُ الْاَكْثَرِ
كُلُّهَا عَلَى الْبَنَاءِ
عَلَى الْاَمَلِ

[illegible]

فان كان

مَنْ عَلَّمَ مَوْلًى فَنَالَ أَجْرَهُ

روایتیہ صلی اللہ علیہ وسلم

گوشت خنجر

فان المعنى انما هو
الا باحد يد

ان
يكون الطمان
شرطاً

في كتاب الخوارزمي
المعروف في علم الحساب

[illegible]

[illegible]

فَوَجَّهْتُ الْغُلَامَ عَلَى الْمَدِينَةِ
وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ يُدْعَى بِاسْمِ
بَيْتِ

الاحكام

فمن كان منكم

لَا
لَا تَنْهَمُ حَقْلًا
وَصَامُوا
عَمَّ

عَلَى الْمَوْلَى وَابْنِ الْوَلَدِ

باسمہ

النهار
باليوم
من صلوة

注

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

فأما الزيادة في قوله تعالى

والصديق والد
والحلم

في دار السلام
للمؤلفين والدار
للمؤلفين والدار

تخاف فوجاته

مايدعلق
حج الفيل
فيل

دفاعیه

خالد بن الوليد

۱۰۰

فصل فی التفسیر

فلیفص
فی الفرفصا
نفس

الليقطين ايضا

تحریر محمد رفیع خان
مدرسہ اسلامیہ
المنارہ

[illegible]

مجلس

۱۰۰

5

فـ

فَمِنْكُمْ الْفَوَاحِشُ

القبلة وفتحة

فهايكه الصنم

دینہ کی تعمیر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣

[illegible]

五

١٠٠

سید محمد رفیع الدین

کتاب فی الفی

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

فیض المغنل

في بيان كمال النور والبرهان

مسند احمد بن حنبل

وَالْعَمَّ

الضيق

[illegible]

فہم باب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ
مُتَفَرِّقِينَ
فَاجْتَمَعْنَا لَكُلِّ بَلَدٍ
مِنْهَا
فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ
وَمِنْهُمْ
بَاطِلٌ مُفْتَرٍ
وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ
بَعْضِ مَا نَزَّلْنَا بِتِلْكَ
آيَاتِنَا عَلَى الْمُرْسَلِينَ
فَنُفِخْ فِي الصُّورِ
وَنُخْرِجُكُمْ مِنْ أَنْبَاطِ
الْأَنْبِيَاءِ
وَنُجْعَلُكُمْ فِي الْأَنْبَاطِ
مُتَفَرِّقِينَ

عن
ابن البراء
وصف

[illegible]

فرخواری

فَالْأَكْفَامُ الْمَلَكُوتُ
الْأَفْسَلُ الْمَلَكُوتُ

فان اذ خافنا ان نخطئ
سقط المسكين الفاحش

خبر من قبل

وندبره ان كانت اصل المرأة الثالث اثبات افرح وفي معناها غير هادق فيها بما يجب دليل الفرج والظاهر ان في الاثر في الاستدلال
 الاصل في قوله لا تفرق بين الرجلين في النسب الى طلاق ما استدلوا بكافور في بعض النسخ ان يمتنع من اطلاق ما استدلوا بكافور في الاثر
 والرجاء الفرج هنا ما اخرج من الخطبين فيهما هذه المقام لا الخاص من طلاق الثوب كما في اللغة فلا يفرق بين الرجلين وغير ما دام مقم وعند هذا
 فالظاهر ان كل واحد من الرجلين في النسب الى طلاق ما استدلوا بكافور في بعض النسخ ان يمتنع من اطلاق ما استدلوا بكافور في الاثر
 ويدل عليه ايضا السبب في ذلك ان النسب الى طلاق ما استدلوا بكافور في بعض النسخ ان يمتنع من اطلاق ما استدلوا بكافور في الاثر
 وهو ضيف وذكر ما من الماشي من النسب الى طلاق ما استدلوا بكافور في بعض النسخ ان يمتنع من اطلاق ما استدلوا بكافور في الاثر
 الشيخ في الزيادة قال غسل الميت مثل غسل الميت في نفسه في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 الموضع الا انما من غسل الميت في نفسه في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 ويجب فيه التمسك بالاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 التوفيق في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 انما البحث في بعض ذلك في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 يظهر الفرج في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 امر لا يسمي الكلام فيه والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 بيده فيكون في النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 فيكون في النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 واحد مركب من النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 نسبين لوجوب ابداء به ويمكن الكافور في النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 عن المذلة في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 هذا اذا عرفنا ان النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 وقع النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 الاول وقبله النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 فلا يمكن النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 فان النسب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 حكم كلف المذلة في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 لا يسطر المذلة في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 الاخيرين وانما المذلة في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 السبب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 الاية بما يوجب العبد في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 منها في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 لما اشك في السبب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 ولو وجد الخطيب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 ما يكفي في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 السبب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة
 السبب في الاصل في الاصل في الخلاف في السبب في المذلة والظاهر ان في هذا من غير يمكن الفسخ في ستمائة

مجلس

مرسل لکن
الصمد و دواها
سنعزله الحسنی
ما ینکون الحدا
ہ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
مَنَّ عَلَيْنَا بِهَذَا الْكِتَابِ
الَّذِي فِيهِ هُدًى وَنُورٌ
لِلْمُتَّقِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم



قبط الكفن
 فم
 واحد
 الدفن
 الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

المراء التي
التي هي من
النكاح والنكاح هو
الطهارة التي هي
منه
المريض يصل الصلاة
الى

سبحان الله وبحمده
سبحان الله وبحمده

کتابخانه

[illegible]

فانما نحن اسحق
الكافور واليد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

التشخيص
ومنه تم التمايز

في يومئذ ينادون يا ربنا
انزلنا من السماء
الحق والبر والعدل
والرحمة والشفقة
والعزة والكرامه
والجلال والهيبة
والعظمة والجلاله
والعزيمه والقدرة
والعزيمه والقدرة
والعزيمه والقدرة

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

تجزیہ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ رَبِّكَ إِذَا

ان
علماء

فہرست مضامین

لا اله الا الله
محمد بن عبد الله
عليه السلام



بسم الله الرحمن الرحيم

المنقول وشهدوا القبولين
 ليريدوا العلم في هذا
 فخرهم في العلم
 في هذا العلم
 في هذا العلم

بالمذکورہ اقسام کی اسنادوں

الحق في المسئلة

٢٠

وَأَمَّا الرَّفِيعُ

فَمِنْ أَوْلَادِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْخَفِيفِ الْمُنِينِ
الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو اولهم بالميراث والظاهر انما جعلت عليهم وفي بطنهم من السنن التي هي حاشا للناس بالصلاة اولهم بالميراث فالله اعلم بالصواب
 بفعل غير الوارث على الوارث فلا بد ان يكون المراد في الطبقة الواحدة كما هو موضح في كلامه لا من غير كماله في سبيل
 الاشكال في ذكره في هذه المباحث لعدم الاضحاخ لانهم من الارث فليس داخل في جملة الاولين فذكره اسطرادى مع ان كلامه على ما ليس
 بصريح في اعادة البعد بحسب الطبقة بل اعمل مراده بعد الانسحاب في مرتبة واحدة من جهة الميت لا من جهة الوارث او باحدهما والرواية لا يثبت
 ما ذكره بل غاية الامر عزل الصغير عن الولاية ولكن قام الغير مقامه من الطبقة الثانية يحتاج الى التذليل ولذلك قال في موضع الحديث لو كان الذكر
 ناضرا صغيرا وجوز في نفي الولاية الى الائمة من طبقة ادم الى وليته نظرا من انفي حكم المعدم بالتسليم الى الولاية ومن عمو الية فيكون الولاية
 لم يصرف فيها ولاية قوله يمكن في طبقة مكلف في انفعال الولاية الى الابد الى وليه لوجوبها واستقرت الذكر الى الائمة في المسئلة الاولى في
 نطفته في الثانية في المسئلة الاولى ولو كان غايبا فالوجوب ان يمكن سقوط اعشاده مع **اقول** مقتضى الاجماع على ان الاولى الصلوة هي
 الاولى بالميراث ومن بعدهم هو حبس الوارث لا غير فلا يدخل في طبقة الثانية مشتمل الظن منه ومن الرقايدين الاولى بالميراث لا بد ان يكون بلا
 للصلوة والاذن والصغير والمجنون خارجان عن ذلك ولا يولد له فيما عدا ذلك لم يدل عليه دليل خصوصا اذا كان الولي هو حق
 فان لم يثبت عدم جواز الصلوة للموصي اليه بها الصلوة من الوصية التي يكون هو صاحبها او من الولاية في غير ذلك واستحقاقه في
 لم يثبت استحقاقها في ذلك من جهة عدم الاهلية فلا يمنع لقصر المولى فيه فالاولى عنهما مع فان وجد الاثر الباقى العاقلة في الطبقة
 والاولى في طبقة الاعيان **وح** في ذلك يظهر عدم الدليل على عدم الانفعال الى ادب الولاية ايضا بطريق الاولى وان كان هو الحاكم ويظهر من ذلك
 في العاين ان الثمين سقوط الولاية عليه مع مقتضى العموثا ان المسلمين تتشاقق الواجب الكمال **وقد** ذكر المصنف ان المصنف مع عدم
 غيره في غير الزوج الية والاجماع والوارث من الارحام مع عدم عزل الوارث منهم لظن اجماعهم ودلالة الرقاية في الجملة فتح وجوب كل طبقة في الولاية لمن
 لا يرث في تلك الطبقة وان لم يكن في تلك الطبقة اهل للصلوة والاذن فيصط الولاية والامر الى المسلمين يصلون عليه جماعة او فردا فيقر في
 تعيين الامام ليس محكولا الى احد والظاهر حكمه هو الحاكم في الموضع كما مر لان يرجع الى عمو الية والى الرقاية في اثبات الولاية تصعب
 الثانية مع عدم وجود اهل للصلوة والاذن في الطبقة الاولى وح قيل في بعض خصوص الاجماع على ان الاخ هو الوارث هو مشكل **واما** الكلام في
 نفس كل طبقة في الطبقة الاولى فيقال لا بد على غيره بلا اشكال الاجماع في الزوج فانه يعيد على الاربعة اجزاء وط الاجماع **وقول** ابن القيم
 مشتمل الامر مع عدم على الام والبنات **والظن** انما يشتمل على الام والبنات لا دليل على ترجيح احد على الاخرى ولعل تقديم الام اولى بنا
 على فهم العرف في كثرة الخلاف في الرقاية ويضع الاشكال في المترجحين بما اولحدهما وبين الرقاية اذا اجتمعت معهما ولا بعد ترجيحهما على
 لعمري الية ولو سلم كون الزوج من الرقاية في الميراث فافضلها الرقاية **فمقول** ان النسبة بين الجزء الية عمو من جهة ولا بد لخصم الية
 بالخير هذا الحال في الطبقة الاولى **واما** الطبقة الثانية فقد عرفت ما نقلنا من الشيخ بتقديم الجد لاب على الاخ وغير ذلك من تقديم من هو
 اقرب الى الميت بحسب الائمة من جهة الابوين معا واحدهما وكلت في الطبقة الثانية والظن في الاتكال على الرقاية والرجوع الى الاثر في الرقاية
 بحسب الائمة التي لم يقدّم الاثر على الاجماع مع التمسك بالخير من التمسك بالخير من التمسك بالخير **واما** الطبقة الرابعة وما دونها من جهة
 الولاية فيظهر الحال فيها بما اوردنا ذكره في المصنف من الولاية الواحدة بصلوة ويقضوا لوليتهم اذا انحصر الوارث فيهم وكلت الاضحاخ في
 هذه المسئلة غير محزنة عليك بالتمسك بالخير من التمسك بالخير **مشتر** ان ههنا فوائد **الاولى** قال الشيخ في المسئلة في موضع الحديث لو لم يبق من الولاية
 احد ولم يبق من جهة الميت مع اهلية طبقة الاعيان لان الجملة امرهم مطلوب فلا يفسد باسقاط الاذن بل يحل الحاكم او اذن ان كان وجوب الولاية
 المسلمين يتبعها عنه **والالحق** الادبي يترد الى الولاية فاسقاطها بان الجملة مطلوب شكل وعلى تقدير السقوط فالشئ الهل او غير
 وآخيه من ثوبها للعمل لانما انصرف له دليل **اقول** في ما ذكره في الذكر في الوجود ما ذكره اذا لم يكن عدم اذن الولي منوطا بعدم
 شرعي مع عدم لان الصلوة كما انما وجب كفا في فانيها لجملة مستحب كافي في الجملة في صلوة الجماعة فلا فوائدها الا بها وكما انما لا منافاة بين
 الكفا في وانما ظاهره ان بعض المكلفين يحفظون فانما بها سقط العرض عن غيره وكذا ان اذن غيره وقام بهما ذلك في الاسقط اعشاده فكانت
 انما على سبيل الجملة مستحب كافي في كل واحد والجملة مع صلوة الجماعة مع عدم طبع اهل اعشاه الولاية فلو فوف على اذن الولي انما هو
 التي من شأنها ان يوفى الجملة ويبلغ من فضلهما او ثوبها لجملة المسلمين فاذا اراد الولي حمله من من ذلك فلم يمان بهما كما نقل الصلوة ولا سيما
 من فوفى المسلمين اصل الصلوة لاسيما الجملة لكان محقق الجملة لاعم الصلوة والجملة حق لهم لم يثبت فوفى بها على ثمة اهل

فانما هو الذي هو
 الذي هو الذي هو

سقوط الولاية

في بيان ذلك كالمصنف

في بيان ذلك كالمصنف

في بيان ذلك كالمصنف

[illegible]

الرشاش

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

الشيخ
الشيخ

الحناون
قال النبي صلى الله عليه وسلم
المواضع في الصدقة
على

الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم

واموالنا

فی کتب الآثار

اور محمد
الحمید

فَمَا أَتَى الْكَافِرَ الْكَافِرُ

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

ونفرا

تفضلو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
فالعظيم

فَوَجَدَ فِيهَا رِجُلًا جَالِسًا إِلَىٰ حَائِطٍ مِّنْ حَائِطِهَا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والجهل ظلاماً

وَقَدْ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ مُّذْنَبٍ

فانما نحن غرضكم
للاذنه

فَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فَمِنْهُمْ مَنْ

في

مجلس

۱۰۰

فمنهم من الضمير والضمير

النسخ والمجلد

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

فان فصله اهل البيت
فان الفصلين اهل البيت
فان الفصلين اهل البيت

كتاب الصلوة

الصلوة ذات التوابع بدليل ولا فخره هنا بما انا فيه على المأموم الاشارة بالاذكار ويجوز الدخول في ثنائها ولين التكبيرين ولا ينظر تكبير
 الامام لعموم ما دل على الايمان ونقل في الذكر من الشيخ الاجماع عليه فاذا كان سبوقا فيلزم في التكبير ان بعد فراغ الامام من التكبير
 سبوقا في الغمام ودون زيد الشحام وغيرهما واما الفهم من الاجماع بطرح او ما دل على المفاودة ولكن في محله فله بعض ما في سبوا وفي
 على طبعها الفاضل في غيرها ومفضلها عند سبوق الذكر بعد فلهط وهو شكل في ما على القول بوجوب الذكر كما هو الاشهر الاظهر ونزله حقا
 من الاحكام على فرض خلافه فلو ثبت الجنازة من محل يجوز الصلوة عليها في خياد وهو حسن ولورثت الجنازة انما ولها ما شيا الرتبة
 ولو بعد الغبر ولو بعد الذكر كما يدل في ذكرها الذين ما في الفاضل وهي مشروبة الاشغال بالدعاء اذ لو دلى لم يبلغ الحال الى الذي كانت عليه في
 الذكر في استحالة التمسك في وضو الجنازة والحق الشيخ على في شرح الفوائد قال لا لكن يفتي بما لو كان شهم لا يخرج عن الفسيلة
 ولا يوجب شرط الصلوة من بعد والاعين موالاة التكبير وهو كذا في بعض الاشكال في كيفية الذكر وما افاد في كلامه على
 الشرح لذلك والذي يقتضيه النظر هو الاشارة بما يقتضيه الصلوة فلا يجب اجلة الامام في الاذكار للعمومات وعند الدليل على وجوب
 التسابعة هنا وفي ما يوجب من الاذكار بعد انصرف الامام حيا يمكن منها ويمكن ان ياتي الدخول مع الامام في ثناء الصلوة وان كان يحسب
 فيه الوجوب للصلوة عند سقوط الوجوب بعد انصرف الامام يظهر سقوطه فيمكن القول بعد وجوب الامام ويظهر من الشرح في الذكر في حاش
 ذل يلو الباقي بعد فراغ الامام على الاشهر هنا ولا بعد وجوب الامام وح فبعض عليه واية سبوق غاير الصم عن سبوقه ان كان
 لا يقتضيه ما سبق من تكبير الجنازة واولها الشيخ بانها لا يقتضيه كما كان في مع الدخول في ثناء الصلوة وهو يوجب في ذلك سبوقا في الامر في
 الدعاء وصلى التمسك الشايع ثابعا بالاستسجدة لكن العمل على الاول مشتران الفاضل في غيرها ذكر والاستسجدة اعادة التكبير للمأموم اذا
 سبق الامام بتكبيره وان يد وهو على اطلاقه شكل وفان في التسابعة ان سبوقه او طنا اما لو بعد استمر ثنائيا حتى يطلع الامام ويقيم
 في الاخر واستشكل المحقق الشيخ على اطلاق كلام الفوائد باستسجدة اعادة بالنسبة الى صورة العمل للمزم زيادة الركن وكذا التمسك في الذكر
 وبوافي هؤلاء والاستسجدة في صورة السهو والظن اذ لا فضل للجماعة ويبيح الكلام في الصلوة مع السهو عند اعادة التكبير فبعضه كلام الجماعة
 ان الصلوة صحيحة ولو كانت ما هو مشكل كما اشارنا الى مثله في الصلوة اليومية والظاهر ان جعلوا التكبير في ثنائها في الصلوة اليومية
 الا في الاشهر ولا يظهر عند وجوب التسابعة في الاذكار وكيف كان فلا بد من تخصيص لما غير التكبير الاول فيصل الصلوة بعد ثنائها ومفضل
 ما ذكر ان التقديم في الادعية الاذكار في غير موضعها واذنا المأموم بتكبيره ضاعا عندنا فظهر من الذكر في نوع تردد في اطلاق مع سبوق
 بخلاف ما لو كان هو واضع العاشر يجوز الصلوة على التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك في بعضه وفي بعضه رجحان الجنازة
 غنة لا يفتن رجلا منهم ان لم يمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه
 قال لها افضل لان يخاف على التمسك قال في الذكر في بعضه لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه
 كراهة بخلافه في غير ما ظهر او دعوى الاجماع في كلامهم موجوده والآجبا في بعضه لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه
 الرتبة في بعضه لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه
 يخاف على التمسك ويخاف خوف الحاضر جمعان ما دل من الاجماع على جعل التمسك لان يخاف خوف الفريضة وما دل على الاستدلال بالفريضة الا ان
 يكون التمسك مدونه بسطوا او نفسا فيضادان وثبت الخبر والحق في تقديم الفريضة ما رجح على التمسك فاما التمسك في جماعة من اصحابنا التمسك
 لا طلاق صحح على ترجحه ولا سطر الانبيا الواردة في تقديم الفريضة في اول الوقت خصوص ما ورد في تقديم التمسك على صلوة الابرار
 غيرها والاهتمام بالورد في الشريعة في حقه واسمع الخوف على التمسك في تقديم الفريضة او توسع الفريضة وبالجمل في تقديم التمسك
 اذا مضى لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه ولا كراهة لمؤثر رجحان التمسك لادفعه
 كراهة حيا وذهب جماعة من اصحابنا في تقديم الحاضرة وهو ظاهر ما ثبت في جماعة من اصحابنا في تقديم الحاضرة وهو ظاهر ما ثبت في جماعة من اصحابنا
 الفريضة لو ثبت وجوب الصلوة عليه قبل الذي هو وجوب الفريضة يجوز الصلوة عليه بعد الذي هو على الغير الامع عند اسكان الذي في الابرار
 الفريضة بعد ان يذهب في غير ما مضى في تقديم الفريضة وفي تقديم التمسك في الصلوة عليه وفي تقديم الفريضة وفي تقديم التمسك في الصلوة عليه
 المحقق في المحرر في غير موضع وان كان لا يخفى ذلك من فواء الاستسجدة في الاخير لان التمسك في الاخير ولا بعد القول بل كراهة في فرض مزاجه في
 مع الصلوة الفريضة ولو بانها بالاهتمام والاشارة من نادى بعدا عن غير كراهة في الجملة ولا يثبت في جميع جانيه ان المومن وحظيته في

هذا هو الوجه في كون التكبيرين في ثنائها
 والوجه في كون التكبيرين في ثنائها
 والوجه في كون التكبيرين في ثنائها

في ثنائها

هذا هو الوجه في كون التكبيرين في ثنائها
 والوجه في كون التكبيرين في ثنائها
 والوجه في كون التكبيرين في ثنائها

في ثنائها

ح
 ولو ظهر وجه
 وجوب الصلوة عليه
 الدين

سید محمد علی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

فیہدیر
الحمد لله

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ بِشَاكِرِينَ

العبراني

دلك
معرضي
نقد و بيعت فارسي
معربان مخصوص فاسر بغير
علو دليل على ذلك والاض
في المثلثات
بغير علم
وتحسينا في
بناء وفي غناء
في الفجر

في اول الدف و اجبر
كل من في دف
الاجبر العبر
في كل من

الحسين بن علي بن أبي طالب

[illegible]

مَرْحَلَةُ مَبْنَى الرَّجُلِ

بسم الله الرحمن الرحيم

فمیں نے اپنے دل سے کہا کہ

فانما هو من
العلم والسياسة
مقدور وادنى
المرتب

فصل فی بیان

فلبس

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يُطْبِقُ عَلَى الْمَيْتِ
التَّاجِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ہیں
اروایں ہیں و
مذہب

البركة في الدنيا والآخرة

ففضل الصلاة على غيره
في الدنيا والآخرة
والصلاة على النبي
والصلاة على علي

في الصلاة على النبي
والصلاة على علي
والصلاة على الحسن
والصلاة على الحسين

في الصلاة على النبي
والصلاة على علي
والصلاة على الحسن
والصلاة على الحسين

أقول وقد مر دوايه على ترجمته في القل السناء والمجلوس هنا ودوايه بوكر بن طيبة في فضله الميت على غيره **والمستند** الأصحاب
من سنده السناد والحدود والجسيم في قبحه والانبيا والائمة لا ينفك عن الامامة على كل عصر والمرويات الواردة في فضله بعضها وادعاء
لان فيها عانة على زيادتهم وتعليقها الشرائع وتنقيحها المصالح دينية لا تحصل غالباً الا بها وكل هذا لا يثبت الا على حواج الصلاة الى دورهم وعلى
الفصل العظيم والثواب الجسيم في ذلك بل وكل الامر في قبول الادلة والعلل والصلوات في فضيلتها والاشهاد عليها واعمالها كان سداً
بين النجاسة والعائنة دون كبر ومن ذلك يظهر حواجز بين قبول الانبيا والائمة بل وغيرهم من اولادهم واتباعهم الصالحين بالقرن والفضائل
والعنايد وغير ذلك مما يوجب تعظيمهم واحترامهم **ففي** الكرم في معنى قوله او مثل ما لا تقدر ان المراد من ابدع بدعة ودعا
او وضع ديناً **أقول** ويمكن ان يراد به تصوير ذوات الادواح المظلمة وذات المخرج عن الاسلام باحد الامرين المتقدمين ويمكن ان يراد به
قدوى في الكرامة عن الكوفة عن المصنف قال قال امير المؤمنين عليه السلام في حديثه رسول الله صلى الله عليه وآله في الحديث فيك لا تخرج صورة النجوم والابرار الا من
كلها الاقل من غير ان العباد غنة ما يعرف به وهذا الزيادة مفرقة دوايه على المصلحة في دوايه الاصل في حديثه عن جراح المداخنة
غنة قال لا يثبت على الفور ولا ضرر ولا خوف الموت فان سئل عن ذلك **الشيخ** يكره ان يطرح في الغير من غير تارة وادعى عليه
في التذكرة لرواية الكوفة عن القصة ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل على الغير تارة لم يخرج من القصة عن الكوفة عن القصة عن الغير من غير تارة
قال المصنف كان ما جعل على الغير من غير تارة فهو ثقل على الميت **وعن** الحسين بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
الذي يشرح اليه في احكام الغير بل التراب الذي يحمل فيه يخرج من المصنف من الروايات اما الذين لضد الحد الغير فلا اشكال فيه جرح
الشيخ يكره من مبين في جرحه باسناد له ويظهر من جرحه من الاحكام كراهة في ارجح المعدل في جرحه صنفه في الكراهة
على مسند الامام في الشيخ في المسوط من سندهم لا يدرى في جرحه احد اشكاله وهو كونه المطلوب وهذا مع عدم الاضطرار والاعذار
في جرحه كراهة كما نقل عنه انه قال لا تضرب احد اخر داود وسواه عتقوا ولا يجلوا واجعلوا الاشياء في الغير الواحد اما اذا جرح
ميتاً او يدنس جرحه ودفع احرفه في الكراهة والحرمه فاولان اصحهما الشك الاسلام في النفس المحرمه وسبق في الاول فهو غضبته ان جرحه
خطا او سهوا وحصل الجرح من الغير ففي المحرمه شك في النسبة الى الدليل الاول فالعدل المحقق من هو حرمه النفس لا مطلق وضعه في الغير
واما الدليل الثاني فاعلم انه لا خلاف فيه ولا يعقل مع الاستحسان والاثنية بحيث يمنع من ذلك ويكره نقل الميت من بلد الى اخر لانه
الغيب المأمور به وفيه اشكال منع كونه ذلك السبب في هذا الاكل القول باسلامه الامر الذي انفي في الاولى الاعتماد على الاجماع
قال في المعبر عليه ان العكس اجمع ونقل الاجماع الشيعي وغيره **المستند** من ذلك النقل الى المشاهد المشرفة بل قالوا باستحسانه في
المعبر عليه من الاحكام من رضى الامم في الان وهو مشبه بهم لا يدرى كونه ذلك قال غيره من عللنا ويدل عليه ما ان بعضنا العكس من
اهلية الشفاعة وهو حسن عدل بل يظهر من الاحكام فيه مضافاً الى الذكر في المفيد في الغربة ولا يحتاج الى دليل على رخصته في نقل
الميت الى بعض مشاهد الرسول وان وصو الميت بذلك يدل عليه ما ورد ان رثا في عرفات فالفضل نقل الى الحرم رواه الشيخ في التهذيب
وفي مجمع البيان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لما مات يعقوب بن عبد يوسف في نابوس في الارض اقدس في بيت المقدس وبصرى الجليل
ما سمع في النقل بعد ذلك قال في التذكرة ولان نوسية في مصر في الوفاة في الله عز وجل لا بد من الارض المقدسة وبصرى الجليل
لو كانت في الارض من غير عند الكيف الامر في هذا الشهيد وغيره هذا الحكم بما اوله في حقه في النقل **أقول** وتفتقروا الميت لا
عن اشكال والظاهر انهم اذا وادوا مثل الناس يجرى ولا يشع جسدهم وجرى ان الدم والصدع عنه وتقطع اجزاه واصحح انه سقوطه من ظهور
الذات المحمول عليها فان تلك الامور توجب مهانة وذلك وظهوره في نفسه ونفقه الطباع عنه في علم الميت بهذه الامور ووصيته بذلك
او مع العلم ومع العلم من حاله ان رضى بذلك لاجل تحصيل هذه الفائدة العظيمة فيك في المنع لذلك في شاهدة في الاحكامهم يرضون بها
جرحه اذا كانت محصلة الفائدة كلية عظيمة **فمن** يمكن القول بان ابداء الناس في الرفق واهل العافلية سيما اذا كان الهواء حاراً ولا يمكن
الانفصال عن جماعة المؤمنين وحصل بذلك يذاهم بل ربما اوجب مرضهم وقد يجبر الى هلاكهم في هذا مما يمكن ان يعين به الجواز وقد يصير
التكليف في الوضوء بل رضى فلا بد ان يلاحظ ذلك في تحصيله بخلاف الحال والاقايم قال في التذكرة في لو كان هناك معبرة بها في
صالحون وشهدوا استحقاقهم في النقل اليها الشك في كبرهم وكره زيادتهم ولا بأس به في غير الشهيد واما الشهيد فقال في التذكرة في فالاول
دفعه حيث فضل قوله تادفوا القتل في مصابهم ثم قال في التذكرة وبسبب جمع لا فارق في معبرة لان النبي صلى الله عليه وآله في عثمان بن مظعون قال لا

كتاب الصلاة

ليس من ما من اهل ولا من اهل لم يراه من فيكم الا بشئ من يثبت في الفضل والذكر على الاثر في هذا الكلام والنقل في الدفن و
 اما بعد الدفن فليس من عدم جواز ان كان في احد الشاهد المشرق وفقد في الذكر عن بعض علماء الجواز والبها وبن الجعيد الجواز
 لصالح يراه بالبيت وعن ابن حزم الكراهة وقال الشيخ في النهاية بعد منعه من النقل وفقد وروى الجواز ونقل الى بعض شاهد الامم في
 سمعنا هاهنا كراهة والاصل ما ذكرناه ومثله قال في الصلح ولكن جعل فيه عند النقل افضل وما الى الجواز جماعة من المتأخرين مثل الحق الشيخ
 علي في التمهيد الثاني وصح المدرك دليل المانع لزوم البدع والنشر والهلك والاسد لال لاف بن ادريس وهو لا يخفى لافي
 النقل الى الشاهد بعد الفضل المظن وهو صحيح لو لم يعم عليه دليل في سند كراهية الجواز واما النشر فالدليل على من ليس الا بالبيت
 وهو فيما نحن فيه والاجماع في الجملة لا يمنع الا في حصول القطع به وهو فيما نحن فيه والاعتماد على لفظ الامماع المنقول ان جعلت من باب الخبر العا
 ميل باصطلاحه والخصيص فهو بعد نقل الخلاف في المسئلة من الملة والماسرين شكل يتامع ان نظم من بعضهم الاجماع في الجملة و
 صرح به في روض الجنات قال وهو في الجملة اجماع وان لم يتجمل من باب الخبر العا واعتمد على ما حصل العلم به من مراد مدعي الاجماع فذلك لا يخفى
 واما تلك فقد عرفنا حال فيه والاجمال والشكال واما ما يدل على جواز فعله الاصل والمنسب من لاهلية الشفاعة فان العمل
 بجواز والعللة المستفادة من الاحتياط الذي لا يخلو حسن مجادتهم والدفن في جوارحهم وما دل على جواز النقل اليهم قبل الدفن وما روى عن النعمان
 من ان موسى على نبينا والمو على السلام نقل عظام يوسف في الشام وكان في شاطئ النيل في صندوق من رمل فدفن في الجبل اهل الكعبين
 الى ارض الشام بناء على ان نقل حكايات السلف عن الامم شاهد على حسن ذلك في حديث ان ذكره حسن على كل حال عن موسى في حال
 دولة السند في الغيبة والعون والعلل والفضل ودواء في الكراهة ايضاً عن ابن جعفر مشران هذا الامور ان لم يستقبل كل واحد منهم في
 البقرة فلا يزال بها اجماعاً كافياً مع عدم وضوح دليل التخييم فيما اذا اوصى الميت بذلك وعلم من حاله الرضا بذلك سيما اذا اولى به من
 هلك ما يذاهب والاصل عندنا مشران هذا الكلام في الدفن الجحيف واما ما دل على من وضعه مكان مع تابوت ان كان تحت الارض فانه
 لينقل الى بعض الشاهد الامر في هذا الموضع فليست مراد في جماعة من علماء الاجماع على حرمة النشر والشفاعة من ذلك موضع فيها
 اذا لم يمت وصار فيما يجوز نفيه لدفع غيره في الوفاة المسماة اذا اريد دفن غيره في الملك المصلحة التي يختلف ذلك باختلاف القبر
 والاهوية ومع الشك في جواز اهل الجحيم قال في الذكر في الوفاة فلو كانت تظهر بقاءه وجب اعادة جمل ما كان عليه هذا لا بد من حرمة دفن غيره في
 روض الجنات فلو بنى على وجوبه فوجد فيه عظام اجدادها او هذا لا بد من حرمة النظر ان مراد الذكر ما لو كان الميت باقياً على حاله
 بعد عليه الميت في مراد روض الجنات ما لو بنى فيه عظام منسوبة فيك في فيها ناسيا وان لم يمت من دفن الميت معه وهذا ظهر ومنها
 ما لو دفن في ارض غصاة البحر المالك ومثله المشرك بغير اذن الشريك يجوز له ما فعله وان كان افضل له بما ابقاه فان في روض الجنات ولو
 دفن اذن للمالك فلا الرجوع الى الاصل بعد دفنها اذا كن في الغصون يجوز له ان يردها الى الغير ولا يجب عليه ان يأخذ القيمة وان سخط
 اما كن الحر فبغير هو كالمقصود الحكم بالنشر في شكل لكن حق الفاسد مع حق الادعي ومنها ان يشهد الشفاعة على عينة واثبات ما يثبت
 على مؤمن بقبيل تركه واعداً دفن جرحه وحلوه دون اذا امكن معرفة ولو علم بغير ضرورة بحيث لا يعرف في يجوز ومنها اذا وطع في العروق
 فيه ولا يجب عليه المالك قبول قيمته ومنها ان يشهد لاسناد النقل والكتبة في جهة خلافه عن الشيخ القطع بعد النشر وبغير غيره وقبل الوفاة
 الواسع المطلق عليه والظاهر الاول لا يصل من من الملة والنقل والوجوب ثم فلا يجب بعد دفنها ولا يصح ان لم يمت من موضع الغالب لا يخفى
 الى هذا الحين فلا بد ان لا يصح الا في حق الامع اجمال الحكم واما بالنسبة الى ان شكوك فيه ولا يصح نقله فاذ ثبت الوجوب قبل الدفن
 ما بعد وذلك لان الموضوع الغالب لا يفتاح في الاحكام الشرعية هو ما لا يخفى مع ان فهم الاطلاق في الحكم فاذا كان الامر من ذلك بطلان ما يثبت الحكم
 او بطلان الحكم مطلق فلهذا كان الحكم مطلق قبل الاختلاف بما كان من قبل الدفن واما الشك في العيد للضعفه لان الاطلاق اعم فيلزم
 المطلق والحكم العيد كما هو اطلاق الحكم والاصل بالنسبة اليه ما اذا لم يمت احد هاهنا الاخر وهذا المقام خفيا والفتا
 في سياحة الاستصحاب وينتهي ان عليه من الجهد في ثبوتها من النقل واما توسيع الارض بعد الدفن ففي جواز النشر في جبال الشجر
 وعدم حرمة الميت في بطنه وجمنا والظاهر عدمه واما في الجحيم من الاحكام المخصوصة فيكون في اللبس وفيه من الاول
 نوعان في الدفن في بطنه او في حيزه وعرضه قطع واخرج ادعي عليه الشيخ الاجماع في بدل عليه وايضا ذهب عن ابن عبد الله قال
 قال لعلي بن الحسين اذا مات امرأة وفي بطنها ولد فخرت بشيئها وبجرح الولد وقال في المرأة يموت في بطنها الولد فيفوق عليها قال لا بأس في ذلك

هذا الكلام في الدفن
 في الجواز والنقل
 في الدفن

لعدم العلم
 به فيما نحن فيه
 في الجواز والنقل
 في الدفن

والصلوة
 في الجواز والنقل
 في الدفن

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ
وَإِنَّمَا يُعِطِي الْحِكْمَ
مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ
الْعَلِيمُ

فَقَالَ لَهُ الْوَلَدُ اَلَيْسَ بِكَ
مَوْلَايَ اَمْ اَنْتَ كَاذِبٌ

و
اونٹنوں کے
مکانے

الامام غيبه بكل الحجة الا كرم الامم والحمد لله رب العالمين

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله
القاسبي

[illegible]

وَقَالُوا لَا تَنْفِرْ فِي يَوْمِ الْحَزَنِ إِنَّ يَوْمَ الْحَزَنِ يَوْمُ الْحُزْنِ لِلَّذِينَ أُكْفِرُوا فِي يَوْمِ الْحَزَنِ عَذَابٌ مُهِينٌ

غیر النیس

مننا

وَجَاءَ الْوَحْيُ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

فانما هو من
مال الصغار
الحق له

انها ما لا مال اليهم ليس عليه في العينة انما انما العتق وانما العتق فاجبه وفي بعض النسخ الذين بدل العينة هي معارضة فمثلة
 الى بصيرة الضاق ما ناله سمعه يقول ليس مال اليتيم زكوة وليس عليه صلق ولا يتصدق عليه جميع غلاته من نخل او ذرع او زكوة الحنظل مع اعتدائها
 بالاصل والعمل العتق الثانية للزكوة عن مال اليتيم واجبه على القدر شيئا مع منع يوجب العتق الشرعية لفظ الوجوب فصل على الاستحسان
 النسخ الموثقة على ان المولى ليس على جميع غلاته زكوة بل انما هو على البعض وهو العتق الاربع وهو بعد جندا ولولا الشهرة العظيمة في الاستحسان لكانت
 بانفائها داسا لاصل او قلنا بالوجوب بعد العتق فانه هو الموافق للمعلة الواردة في الاختيار كما اشترنا سابقا ولكنها مع الاصل منع العتق الشرعية
 بوقتها الاستحسان والاولى اكفائه الوثنية مطلق القرب واستفاط الوجوب وربها حمل العتق عليها لتفدية لان الوجوب منع العتق في وقته
 رواه ابن مبراز بن مسلم عن ابي الحسن عريضة قال كان في بيضا مال اليتيم ليس عليه زكوة وهو ينفق ويؤجره ويؤجره واما المواتي فممنوعها
 على دليل الوجوب والاستحسان وان لم يكن ان يستعمر من موقوفها الوصف القبيح المنفعة ولكن الاحتكام عليه مشكلا شيئا مع العتق وقوله نعم ولا
 مال اليهم واعلم ان لفظ اليتيم في كلامهم موقوف على الاختيار سابقا على العتق لا فاعلم ان مال المولى الغير المانع دون الحمل والظلمة كان له ان ينفق
 البلوغ وقبل الرشد للمولى لاخراج الزكوة هو الولي الشرعي ومع هذه فيمكن ثبوت هذا الحكم لغير المدول من المؤمنين كما يجوز لهم التصرف في ماله
 مع المصلحة اذا اعتذر والولي كما احتمله الحق لا رد على من مع ما فيه فانه **فانما مال اليتيم** فان قلنا ان مال الصغير له فممنوعه بالقرينة
 واتجه لنفسه فيستحب له الزكوة لصيرورته من فروع زكوة مال التجارة وتبقي دليل الاستحسان واشترطوا في تحاذيك المولى الملاءة ان يكون مالكا
 لما ساق وما لطفل فابدا على مستغنين الذين وفون يوم وليلة له ولا يوجب عليه نفقة والاولى نصبرها بما يقدره على المال ولو لم يكن
 حاله كما قيل فيمكن في ذلك الموقوف والحرز والوجه ولكن الاختيار الواردة فيه يدل على اشتراط وجوب المال مثل صحيحه من يحيى زعيم الله ورواية السباطين
 ساهروا وغير ما استثنوا من ذلك لادب الجور والهمم الافتراض مع العتق الشرية يظهره مخالفت استشكله في المدارك **ولعل** دليلهم
 الاختيار الكثيرة الواردة في ان الابن ماله لا يبيعه ولكنه مقيمة بصورة الاضطرار والاحتياج كما نطق بعضهم بممكن دفع ذلك بان العتق انما
 يهبط فيسبب العتق شيئا وبلا عرض بصورة الاضطرار لا مطلقا فتبقى عمومها في غير ذلك على حالها والاختيار كثيرة لا نطبل يذكرها وتوحيها
 ذكرنا من التمتع ما ورد في الاختيار من ان الام لا يجوز لها الاخذ الا فرضا على نفسها بخلاف ادب مثل حسنة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال انما
 عن الرجل لانه مال يحتاج الابل اكل منه فاما الام فلا اكل منه الا ضرعا على نفسها فان الظاهر انما جاز الاندماج فوق مقدار نفقته الواجبة
 لان الام ايتها واجب النفقة فجواز الاستفراض للاب ثبت بطريق الاول **الثاني** انما اذا تخرج المولى والولي الغير المولى له نفسه فموصفا
 للمال لانه غاصب وعليه حمل صحته الجيلة المنفعة وما في معناها ولكن الاشكال في معنى قوله عم والرجح اليهم ومطابقه فممنوعه هذه
 العبارة ان المصالة اذا كانت منهية فاسدة فلا تحصل الانفصال بل يرجع مال كل من الطرفين الى صاحبه ويتبعه ثمناؤه فخرج البيع بين مال اليتيم
 كيف يتعلق باليتيم **ومرثما** ثبت ذلك بيان المزا اذا كان المشتري ليا واجازة الولي مع مئة كية الطفل وقية ان الحدود لم يندفع في الاول لان نصيب
 الاجازة عن جانب الطفل ثابتا **ولعل** اطلاق الرواية مثبت على ان البيع من المائل واقع غالبا على جهة المصلحة وان قلنا ان الطفل ايتهم كان
 مصلحة للطفل بمعنى كونه صانع من ابناءه على حاله وان كان اخذ الولي ياه لنفسه لحال المصلحة من جهة عدم الملاءة فاذا وقع معاملة في ماله
 كانت مواصلة الصلاح فيجب على الولي امضاؤه لانه يجب عليه ملاحظة غبطته ولهذا قال الامام عم والرجح اليهم فيوجب عليه مصادره
 لليتيم وبيع النفقة للزواية نظر الى ذلك هذا **وربما** ينشكرك في صحيحها انما الولي ايتهم لانه لم يقع للطفل ابتداء بل وقع لعين من يجوز له
 على فتمنوه منه وفيه انه مبني على انحصار حق الفضي في مال الوصي لفقوا البيع لما لكانه والظلمة بحرية في الخاصية نظرا الى الدليل فيحييها
 في حله ولا زكوة هنا على المنصرف بطلان تجارة ولا على الطفل وعلى اعدم مقارنة فممنوع لاكتساب الطفل من التملك كما هو مقرر فيما لا تجارة
 كما يبيح **وربما** يدفع بانها حاصلة على القول بكون الاجازة جزءا للتبلي كاشفة **اقول** والا فلو كان كاشفة ولكنه يمكن استيفائها
 استخلاصا عن جهة الطلبي المنفعة بمعونة ملاحظة مفهومها ولو لم تكن جماعة من المتأخرين والمسئلة محل اشكال **الثاني** لا يجب الزكوة
 في مال الجور والاصل وعدم شمول الاطلاقات له لعدم التكليف في خلاف في ذلك في القديم لان الجور بالولي يستغنى به لصحة عبد الرحمن بن
 الحاج قال قل لا عبد الله ثم امرنا من اهلنا غلطة عليها زكوة فقال ان كان عملنا قبلها زكوة وان لم يعمل فلا زكوة فبها واني
 بن بكر وتحميها على الاستحسان لعدم القول بالوجوب لعدم الوجوب في اصل مال التجارة فيه لولي واجبا الشيطان الزكوة في غلظة لطفه و
 نفقه **ومرثما** في الحكم المطبوع واضح واما هذا الادوار فمن التذكرة اشراط الكمال طول ليل فلو جرح في انشائه سقط و

في مال الجور والاصل وعدم شمول الاطلاقات له لعدم التكليف في خلاف في ذلك في القديم لان الجور بالولي يستغنى به لصحة عبد الرحمن بن الحاج قال قل لا عبد الله ثم امرنا من اهلنا غلطة عليها زكوة فقال ان كان عملنا قبلها زكوة وان لم يعمل فلا زكوة فبها واني بن بكر وتحميها على الاستحسان لعدم القول بالوجوب لعدم الوجوب في اصل مال التجارة فيه لولي واجبا الشيطان الزكوة في غلظة لطفه و

في مال الجور والاصل وعدم شمول الاطلاقات له لعدم التكليف في خلاف في ذلك في القديم لان الجور بالولي يستغنى به لصحة عبد الرحمن بن الحاج قال قل لا عبد الله ثم امرنا من اهلنا غلطة عليها زكوة فقال ان كان عملنا قبلها زكوة وان لم يعمل فلا زكوة فبها واني بن بكر وتحميها على الاستحسان لعدم القول بالوجوب لعدم الوجوب في اصل مال التجارة فيه لولي واجبا الشيطان الزكوة في غلظة لطفه و

في مال الجور والاصل وعدم شمول الاطلاقات له لعدم التكليف في خلاف في ذلك في القديم لان الجور بالولي يستغنى به لصحة عبد الرحمن بن الحاج قال قل لا عبد الله ثم امرنا من اهلنا غلطة عليها زكوة فقال ان كان عملنا قبلها زكوة وان لم يعمل فلا زكوة فبها واني بن بكر وتحميها على الاستحسان لعدم القول بالوجوب لعدم الوجوب في اصل مال التجارة فيه لولي واجبا الشيطان الزكوة في غلظة لطفه و

لعمركم التكليف

وعلى من يخرج من
المملوك سوطا من
بجلكم انما

في مخرج الزكوة
للملك المملوك
وجوز الزكوة

على القول

اشخاص من جن عوده واستعسكه في المداك وتذهب تعلق الوجوه خال لا فاته لعدم المنافع من توجب الخطاب اليه **أقول** الخطابات التي
 انما يتعلق بالمكففين بالخطاب لا كونه بشا حول المولى بل كونه المكلف لا بد من عتق التحويل في حال التكليف قبله لا من اعطاء الشوط ولا بالخطوط
 الجوز ما طبع المولى فلا بد من اعادته واما التسفوف والغفلة والنوم فلا يقطع التحويل عند انكسار كسر المكلف لبا واما الاعفاء فمفسله في الذكوة طاعة
 في التحويل وتكليفه ظاهر لا فده ولا فاعلى عليه كالتام والثاني ليس اقل للتكليف ثم يمكن القول في عدم التكليف لا بد في التام **الثاني**
 انهم ويظهر الشرع فيما لو انقل اليه المال في حال التحويل او الغفلة فمعتق تمام التحويل من حين يعتقه واستشعاره لا من حين الانتقال اليه كما في المبالغ
 يستأنف التحويل من حين البائع كما هو ظاهر النسخ **الثالث** ليس على المولى ذكره اذ اقل على القول بان لا يملك فلا اشكال لا شرطا للملك شيئا
 اجازة واما على القول بالتملك وما على بعض الوجوه لا يظهر انهم العبد لعبد الله بن سنان وحسنه فويل اليه عليه لصدة الملك العتقات
 وهو مدفوع بانها محضه المتواهبين واما مسألة تملك العبد في نفسه على ما في التذكرة العتق وتبطل للمالك التحويل بالملك في الجملة لا الاكثر
 وهو لا يظهر الا ما ورد من ان تملك العبد داخل في البيع على تقدير علم البائع به وصدقه على نفسه العتق كذا ورد في ذلك الغنم كما في يومه هذا العام
 الجعل لا مدخلية له في الفسخ فيما لا يعتد به كونه محجولا عليه بعد المولى لا وجوب جوايع ماله وبيع اليد عنه في صورة التحويل فانما ان ماله ملكه
 وعلمه به بل على رضا بذلك بخلاف صورة الجعل بل كونه ما قل على تملك سائر الناس كقولهم ولخصوص من يخرج من يده انه يملك فضل
 القسوة وموفاه من حيث ان يملك ما اعطاه مولاه اذ انه ان يطلعه من يده اياه وكل ما صدق منه من ابداء ونحوه ونحوه من غير ان يملك شيئا
 وحسنه من جريز **وقيل** انه يملك فضل القسوة وادرس في الجعل ويدل على اوله ما صح من يده واما الدليل على جريز فعمله الاجماع وكما هو
 لنا من بعض المتأخرين سيما مع ملاحظة حقه عبد الله بن سنان المنفعة من الضاد في ما قال ليس مال المملوك شيء ولو كان له الف الف ولو اشكا
 لمعظم من الزكوة شيء وعندهم قال سله رجل وانا حاضر عن مال المملوك اعطيه زكوة قال لا وكان العتق ومما انهم يملكون على التملك لفظ
 الاضواء واما دليل القول بالعتق فهو قوله ثم عزى الله مثله لا عتقا مملوكا لا بد على الجوز وقدر بكم من انفسكم مملوكا فاعلم انكم انما تملكوا فيها
 وتنفذ ما كنتم فيه تتوار ولا لهم ما على خلاف المفسر اظهره القام من الوصف القبيح لا الوصف ومعنى التملك سلمه ان كان المولى العتق كونه محجولا عليه
 في نفسه ماله ولا نزاع في ذلك الا في الثانية فان عدم شركه في مال المولى لا يدل على عتقه بملكه بغير العتق وشرع التملك هذا الحكم يدل على
 المشروط عليه والطلاق الذي لم يخرج منه شيء لمعنى الزواجر وخصوص من تولى الجوز الجوز ضعفا بعلم الاضواء ومما بعد تمامية الملك كونه محجولا
 من الضر وسببها اشرافه واما المطلق الذي يخرج منه شيء فيجوز عليه اذ بلغ نصيب جريز الحر بما للموفا وبادا من من المملوك فالزواجر التي
 واحدا استعصا حال مملوكية الشايفة المضنية للعتق عارض باصل العتق والايان لا خبا الشايفة للمكففين فان البعض قيمه انما لا يكتفي
 والتكاليف انما يتعلق عند وفاء حصول الاستبا وهو الاك من بعض فلم يعلم خصيص العتق بالعتق لانه لا يوجب لا بد من خلافه اشراف التملك
 للعتق فاما هو كجريز في القول لا بعد الغرض ان فلانا يكون شرط في العتق وكذا الوصي بالعتق لوفاء العتق على القول باشراف الملك الغنم
 ويجوز البيع التحويل بعد الصيغة اذ الغرض من الغنم لم يحصل الغرض لان الاوى حصول الملك لا به وبانفصال زمان الغنم كما ذهب اليه الشيخ
 وكذا اذا استغرض مضابا وجري عليه التحويل فيجب التحويل من حين الغنم لانه وقت الملك على الاشهر لا على الايام والعتق ويدل عليه لا خبا
 المضاربة انهم كذا في الزكوة في القول الصفة الصفة واجعله صفة بالذلة لا مثاله عن ملكه وعلى هذا فمضى جازع على الملك فهو فاداشوا التملك
 من التصرف وسببها ولا فاعلى قصر لا بد ادراشا ورد في ذكوة المال ثم يقع الاشكال فيما لو علق التذرع على ما لم يحصل بعد التحويل ان جري
 ذلك على كونه ذلك ما تضمنه عن الضمنية قبل انكشاف الواقع في حصول الشوط وعدمه والظاهر ان مانع ومع المنع من التصرف لا يجري في التحويل ما سيجوز
 جريانه في التحويل صدق الملك وعقد تحقق الشرط بعد اتمامه شرطوا مع الملك لما في لانه المنع من الملك وتما جعل ذلك عين اشراف التملك في الغنم
 كما سيجوز **ورقبا** جعل اعم وفرعوا على جعله اعم منه ما لو جعل مبدل التحويل بعد جري صيغة البيع على القول بكون الغنم من الجنا مملوكا للملك
 فيكون الملك قبله من لا عتق اذ ملكه قبل الغنم كونه شرط الزكوة **وكيف يمكن** ان يكون الملك اذ انتم بالقبض الموقوف من مكان التملك
 بان يطلب الغنم ويسلمه وبانفصال من الجنا في البيع فيتم الملك ويكشف عن كون الملك قائما في نفس الامر بعيد تحريكه انه مال جري في التحويل
 كما هو في الاضواء فادهم التفرع تفكر في ان يرضى ان يبيع ذكرا قبل ان يفتق العتق فيحصل لنفسه الجنا الى ان يفتق شاة من فاعلى في ايام
 الجنا ثم يبيع البائع بعد فاعلى في ايام عتق الجنا وجعل الجنا الى ان يفتق التحويل ثم رجع بعده فاعلى وجب فاعلى في ايام عتق الجنا ثم رجع بعده فاعلى
 اما الشري فلا انكشاف الواقع عن انه لا يملك ما كان له في نفس الامر الملك التام وان كان ملكا له في الجملة ولذلك لم يشبه له المنافع المنفصلة في

الحمد لله رب العالمين

نقصه

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَافَثَ ۚ

الشهوكاير
من القكن

الكتاب في علم
الفقه والقانون
الكتاب في علم
فقه من
فقه من
الكتاب في علم
القانون

منه
وغيره
منه



كتاب الزكاة

والشهادة والولاية وهو مطلق بالقبول مستفيض بل ادعى نوازه وكلمة ما للغير والجب على القطع والاستيفاء انما يقطع كل ما كان قبل
الاسلام من سبب العتق والعتق لا يحصل من التكليف مفصلاً عما عد به ولا يباين ذلك حال الكفر ويحتمل سبب العتق
اذا سلم في اثناء الحول فيما يشترط فيه ولذلك نقول بسقوط فضة الصلوة والصلوة منه وان قلنا بان الفضل تابع للاداء وتظهر من الحق في الشرايع
الشهادتين في شرح ان الكافر اذا تلف النصف في حال كونه كافراً لا يصح له ان يبيع على الامام والشايعي اخذ فخرج وان جاز اخذ فخرج فوجهه وان شكك
في المدارك لعدم الدليل على اشتراط بقاء النصف في جواز اخذ **اقول** ولعل وجهه ان الزكاة متعلقة بالعين على الاصح فبما اخذها مع وجود
ولذلك يتبع الشايعي العين اذا باعها مالك لغيره ورجع المشتري على البائع واذا تلفت بفعل الله لمواخذة أهل الذمة معاملة لهم مدتها
واما المحرقة فبعد تسلط عليهم فاموالهم غنيمة ولا يحضر انهم حكموا بحسابه كونهم النافذ والورد الى الفتح **والحاصل** ان الزكاة
الموجبة عليها كانتا خارجة عن معاملة اهل الذمة لا سيما لانها كانتا خارجة عن الامام بالعبادات قبل الايمان وان كانوا مكلفين بها
بل انما يامرهم بالايمان والايان بشرط الذمة واما المسلم فبضم مع التمسك بالخراج والاهمال والتفرط في حفظه على المرفق الذي عليه
المطلوب بالاجتناب والتلف مع عزل الزكاة او تلف الجنب فاضح واما مع تلف بعض النصف فيفسد على حصة المالك وحصة الفقير وقيل النصف
المالك لا يفسد الا ان يكون نظره الى ان معنى تعاقب الزكاة بالعين ليس على حد سائر الاموال المشتركة بل يعود به بحيث هذا المجمع عليه
منه محذور وهو ما ذكره في فروع التعلق بالغير اذا اضر امره بضمها بحال عليه الحول ولفظها قبل الدخول فرجع الى النصف كذا الزكاة
عليها ولها ان يخرجها من العين ويرد عليه نصف الباقي ويغرم له نصف اذنه وقد يمكن للشايعي استيفاء الزكاة من النصف الباقي عند ادائه
لا خلافها اياه واعتبارها بمرجع الى ما في الردج وهو يرجع الى الردج الغريبة والضم من مال الجحوق والطفل على الغنى ويوجب الزكاة فيها اذا
تلف مع التمسك والاهمال **المقصد الثاني** فيما يخص الزكاة وفيه مباحث **الاول** يجب الزكاة في الغنيين والفقراء لا في
الخطوة والشمع والتمرو والزيت لانعام الثلاثة الابل والبقر والغنم باجتماع العلواء والახبار المستفيدة جداً وتخص في غير هاتين العيوب
وتبائن الخيل من الجوانات وفي مال التجارة وليس كونه في الخضرا والبطيخ والحب والباذنجان وغير هاتين العيوب **اقول** انما الاستصحاب في سائر الجواهر
المشوبة لجميع الاصحاب بعد ان ينسب اليها فانه واجب كل ما دخل الغني من الجواهر وهو صنف كمال الاصل والاختيار العشرة الثلاثة على كفايتها
في الشفعة المفيدة وهي كثيرة لا حاجة الى ذكرها وتقدر في الكافي عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال بان الوجوه على الشفعة اثنا عشر
ثم اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم سائر الجواهر على الكلبين ايها هو ذلك وتقدر على الاكثر في النافعة منه من الزكاة في شفعة
اشياء وعفي عن غيرها فان قول الامام الزاوي في مقام الحاجة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفي عن ذلك ليس معناه الا انه لا يجب عليكم لان مع ان الصدقة
روى في معاني الاختيار باسناده عن ابي سعيد الغفاري عن ذكره عن الصادق ع قال سئل عن زكاة فقال وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم على شفعة وعفي
سوى ذلك الخطوة والشمع والتمرو والزيت والنفقة والبقر والغنم والابل فقال الشايعي لانه قد مضى ثم قال كان والله على عهد رسول الله
التمسك والذرة والدخن وجميع ذلك فقال انه غير ذلك يقولون انه لم يكن ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انما وضع على شفعة لما لم يكن
بمحضره غير ذلك يقولون انه لم يكن ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انما وضع على شفعة لما لم يكن بمحضره غير ذلك يقولون انه لم يكن ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الاسم شيء قد كان ولا والله ما عرف شيئاً عليه الزكاة غير هذا من شاة فلو من وشاة فلكفر وبقر من ذلك فوبه بحد الهك التي رواها
عنه ابن بكير **وقيل** على من سبب الجنب حسنة محمد بن مسلم وروى ابي مريم وغيرها واحكامها الاصحاب على الاستصحاب والاولا انعامهم على
الرجحان على المقتد لكونها مواضعاً للفاضة وظهرها في الوجوه دون الاستصحاب وبشر بذلك في الصدقة المفيدة وصح على ابن مبريد
الطويلة الا انه لا يخرج عنها عليه **اقول** انما الخيل فاستصحابها فيها ايضا هو المعروف من مذهب الاصحاب المدلول عليه بالاختيار اللد
عليه لاجتماع **اقول** انما مال التجارة فلا كراهة على الاستصحاب وقيل بالوجوه وهوذا الصدقة الغنية هو الذي افاض اكثر من الاختيار العشرة ولكن فيها
الاختيار المستفيدة من النصف والذرة في الاجناس السبعة وخصوصاً في ذرة في حكاية نفاضة ذرة عثمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصبيته
لا يرد على عبد الوجوه وموضع عثمان بن عفان وصح سببها بن خالد وغيرها **الثاني** بشرط في المذكور ان الصدقة هي جلال اثنى عشر نصاً
خمس منها خمس في كل خمس شاة واذا تجاوز عن الخمس والعشرين بواحدة فهو النصا السادس فيها اثني عشر في كل اثني عشر نصاً
وفي الثلث والاربعين حقة وفي الاحد والستين حقة وفي الثلث والستين نصاً وفي الثلث والستين حقة وفي الثلث والستين حقة وفي الثلث والستين حقة
في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر

في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر

في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر وفي كل اربعين بنت البئر

میل
والرابعیہ
۲

فلفز

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من انشاء رمضان
 لشهد الشكر لله
 للعلماء والاولاد
 الكلام الى ان
 بنوا الى ان
 ولكن الا ان
 انشاء الشكر لله
 وسبغوا على

من
العقود

لا
اعضائنا
الشام مع الشام
والدريم
٤

سورة الفاتحة

وہی کہ جس نے اسے

فَجَاءَ قَوْلُهُمْ

في خزانة الخط
الملك المثلث
خلاف الاختلاف
في خزانة القيد
العبد المظفر

فریب
الاسناد
عن

الشيخ عبد الله بن محمد بن علي

[illegible]

١٥٥

بَابُ تَرْكِ الْعَقْدِ

مسند احمد بن حنبل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المعلم في علم الفقه

فإن شرط الضمان
في الغارة والقرصنة
واحد

توضیحات

وَبَيْنَ الْأَنْصَارِ وَالْأَعْرَابِ

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا القسم العشرون
كل كتاب يندرج تحت

موضع
الوجه
والفأيد
الأرض
المون

[illegible]

كتاب الزكاة

لما التفتة والخروج مع الاعراض عن ذلك تقيد ولا يبلغ القول الى الاغالب حكم الشرع انه يمكن ان يكون الشرع في ذلك لغة الخالصة من
 مثال هذه الادوات واحتياج اصحابها الى اللغة لاجل التوسيع فيما يخصها من الخارج اذ ما عليهم في دفع النية في الاول على
 القول بالخارج المون هل يخرج المون بعد النسيان في ما بقي من النسيان او يخرج المون وسطا ثم يخرج المون الخالصة قبل ان يعلق الوجب ثم يخرج
 النسيان يخرج من المون الاخر ثم يركب ما بقي قال احوضا الاول واظهرها بالنظر الى الاصل ومنه على الزكاة بالتمام والفائدة الثاني وهو لا يخرج
 الثالث عدم تعلق الزكاة بالمون السابق الغرض وان ذكروا المونة تصرف في مونة الزكاة في الاصل فكان الزكاة تعلق بجميع ما عدل المون الثاني والثالث
 اكثر الاضمار صريح فانما صلت في النسيان والخروج والمصلح الخارج يخرج وسطا ثم يخرج النسيان وجعله شهيدا الثاني في مون المنفعة بعد تعلق الوجب
 النسيان به بجبال الزكاة وانما قيل من النسيان ولا عرفه وجهها **واقاما** الدليل على التخصيص في النسيان كما يظهر من بعض النسخ ان حال الخروج
 حال احد الشريكين في الزرع لكونه شريكا في الثلث والعشر مثالا كما مر اذ **ولعل** الشرع عند تعلقها بما لا يخرج وان بلغ حد النسيان مع ذلك
 عند احتياها ما لم يكن وعكس بلوغ نسيب كل من رباة النسيان لكونه بجميع المسلمين **وبذلك** عليه حجة بصحة ما سلكه المفسرون في النسيان
 بان الزكاة على المتبقيين في حصصهم ثم اخذوا وكان المسلمين على المتبقيين في حصصهم والعشر ونصف العشر في اقل من خمسة اوثان **الثالث**
 الخارج المستحق للزكاة هو الحق الثابت للمسلمين في الاراضي الخيرية المفتوحة عنوة او ما صالح الشكاع على ان يكون لارض المسلمين وعلمهم بالخروج
 والاخر في اهل الامام فصرفه في مصالح المسلمين **الثاني** وفيه شبهة لا ملام يحوي تصرفات الجائر من الخالفين يحوي تصرفات الامام واما الجائز فيه
 اشكال ولا يبعد وضع الخارج الذي اخذ من باب المون لعدم اسكان الزرع بدونه مع ما يمكن استصحابا من حكم الخالفين فيهم باشتبا بعض الاخبار
 بالتعديل والتبني مع لزوم الضرر والخروج والآخر عند ان اذن حاكم الشرع متنا في الخارج بنوب متنا اذ لا ملام الغال ولا يبعد القول في صورة
 نشاط الجائر الخالفين فلو امكن المداخلة والانكار والتجديد وايضا الحق في مستحبة يرى الحاكم الشرعي بدونه في ضرر فيجوز بان يحل لما نقل
 عن طائفة الاضمار ادعى عليه الاجماع من عدم جواز المذكورات بقول مطلق **وتحقيق** الخارج وانما هي خارجة عما سادها من النسيان كانه كالمستحق
 الاحكام **الشرعية** الموزاة المون ما يفره المالك على اللغة فما يكثر كل سنة عادة وان كان كاجرة المحرور والحق والحفظ والارض وان كانت عتقا
 ولم يوافقها والى البدون كان ماله المون وما ينقص من الالات ولودع مع الزكاة غيره وفصلها معا لولا ودع عليه ماله غير ذلك فخاصته
 الشهيد الثاني والحق الشيخ على قوله وعن جماعة من اصحابنا بان ثمن القرضا اشترى بها من دون الشجرة على وجه يصح من حلة المون **الخامس**
 كذا سفي من الغلات والثمن سفي او عتيقا فبني عليه العشر وما سفي الدوا والتواضع واما ما فيها مما يحتاج ترفه الماء الى الارض الى العتق نصف العشر
 بالاجماع والكتب المستنبضة مثل حجة الجبل وميم ذارة وكبر وميم ذارة الاخرى وان اجتمع الاراضى فبني على اكثرها لانه اجتمع في ميم ذارة
 الاخرى بعض الفاتحة فاعبر المفسر **وبذلك** عليه حسنة معوية بن شرح عن ابي عبد الله عليه السلام في لفتب الاكثرية بالعمد والزمان والنفع والقوا وجعلوا
والتحقيق ان الرواية واردة على النصارى فيسقط اعني التقي المتعددة المتواليات في زمان طيل ومرد الايام والكثيرا لانه من التقي مع
 الحاجة والاعتدال به فلا يبرطلو العدم ولا مطلق الزمان **واقاما** التعدد المتشابه لا يفتك عن التمو والنفع والتقع والقوا بكونه من حيث القيمة
 القوية وعقد الحب لا ادراك فاعلم هو ما وجب ولو في نسبة الغلة الى الغلة لا يفتك عن التبيع والبعل والتواضع والدوا لانه لا يفتك عن التوقيع
 وهو يحصل التقي المتشابه في الزمان المتشابه فبني على التوقيع والنفع والقوا كذا في العلامة وولده ان اقر بان سفي او اقر بان نصف العشر من التوقيع
 نصف العشر لانه لا يفتك عليه اجماع العلماء في التقي فاجمع ثلاثة ارباع العشر وقيل جزء من خمسة عشر جزءا **والسابع** في بيان
 تعلق الوجب بالمال ثم ما لا يخرج عن اصل المال بالاجماع مثل حسنة معوية بن عثمان صهبة هذا الحكم ثابت لو كان عليه دين يساوي الزكاة
 لاصل الزكاة ولو صافى التركة عن الجوع فالاصح لا شتر تقديم الزكاة مع بقاء العبر لتعلقها بالعين قبل تعلقها بالدين بها **وقيل** يجب الاحتياط
 بعد الموت فيذهب حق الفقراء ولا يشتركون مع العزماء فيرجع فيله التعلق وان وجدوا فلو ما لا لك وعليه من مشوع قبل ظهور التمر ثم ظهر
 التمر وبلغ حد الوجب قبل اداء الدين فان قلنا ببقاء التركة على حكم مال الميت لعدم التكليف لا على الوارث لعدم الملكية وان قلنا بان نقل المالك الوارث
 فان كان عليه لا يعلق بها الدين فيما قطع بالاحتمال لانها ليست جزء من التركة هكذا ذكره في المدارك وفيه نظر لان التركة اذا كان مستوعبا للدين لم
 يضر عنه فرض كون التمر اذ ادى ملك الوارث على العولتين لاستحالة بقاء الملك بل ان ملكه فلو كان مستوعبا للدين كما مر وما وجب في الوجب
مطرا ان بان على القول بكون المال للميت فهو باق عليه حتى يودي الدين وغاؤه باق وله اسما فانه من كون المال ح زائدا على الدين وعدم انتقال
 الى ملك الوارث لاحتمال تلف بعضه قبل اداء الدين **مع** ان التحقيق في المسئلة ان المال باق على ملك الميت حتى كان الدين مستوعبا لاصل التركة في

بما لا يخرج من المون

بعد اخراجه

من الزكاة

بيان المراد من خروج المستثنى للزكاة

في بيان المراد من خروج المستثنى للزكاة

وهو ضعيف فاقصد العين بغيرها

القول بانه لا يخرج من المون

افسانہ

القسم

كتاب الزكاة

النص فلو زكاة وأن بلغ أحد هادون الآخر فهو المعتبر المسمى إذا كان مال التجارة عينا زكاة وأجمع فيها شرط الزكاة في المعتبر من المذهب
 المتبع عليه الإجماع من غير واحد اجتماع الزكاة في قوله لا يشاق صدقه وتقول الباقية في حقه زيادة لأن الزكاة في المال من وجهين عام واحد
 نقل في الشرايع قوله لا يشاق صدقه وجوباً استصحاباً وهو ضعيف ثم إن الغرض من ههنا عاتين لغرض من وجه واحد والاعتماد على الجمع لا البرهان
 أقام على الثمن القول باستصحاب الزكاة في مال التجارة فيعتبر الزكاة العينية تقدم الوجوه على الاستصحاب والتذكير بالإجماع وعلى القول بالوجوه
 قيل بتقديم العينية وقيل بالتجريد مذهب بعض القائلين تقدم زكاة التجارة استناداً إلى بعض الاعتبارات الضعيفة مستنداً للتجريد لا لوجوه
 والأقوى تقدم العينية لما قيل أنها تتعلق بالعين فكانت على اعتبار كونها من ذلك بل لأن الأدلة الدالة على وجوب زكاة العينية أقوى
 أظهر من الأدلة واثبت المذهب بخلافه زكاة التجارة فإنها موانع العامة فيحمل سقوطها إذا كانت بشعرين حكايته خاصة لم يرد عنها العمل
 عليها فلو أجمع حملها على الاستصحاب لما تردد لأنها على الوجوه على فرض التسليم ليس بشيء لأنه لا دلالة مع كونها اجتناباً وكونها عينية
 مع أن المشتب من اجتناب زكاة التجارة أن مال التجرة غير لا عين الزكاة من لا منفعة لاخر ولا حظ الاحتياج وأما ما فيها من وجوبها فليس كذلك
 ما لا يمنع شيئاً الاطلاق والمعمول لكن لا يخاص ما ذكرنا ولو عارضنا زكاة ما من مال التجارة بغيره من الحول فمضى ما قدمنا من تبادل
 التجارة في ثلث الحول لا يفتقر زكاة التجارة وأنه يفتقر زكاة العينية مشهوران في القضاة المذكورين بعد التباحث حولاً فاما من حيث التعلق
 زكاة التجرة من ثلث الحول من أن تملك النصيب الأول وفي اعتنا ما انتهى من المدة من أصل التملك لثبات التعلق في زكاة العينية عند
 احتياج التملك نظير ما في زكاة التجرة ولا يظهر عدم الاعتناء بالاستمرار الثبات في الصدق وكما أن الحول الواحد لا يعتبر الزكاة في كل واحد
 يقال من منقضى زكاة التجارة وإن كان التوجه عند تمام الحول مطلقاً لكن لا دلالة الدالة على جريان النصيب في الحول في زكاة العينية فمضى عننا من
 ابتد التملك فيقع الاشكال في تقديم الحول الزمان الحاصل بقدر تلك الثبات مال التجارة واحتمل للعينية فالزكاة ترجع إلى التجرة لا إلى
 للعينية كما تقدم (لأنما تعلق زكاة العينية تماماً يعلم بعد دخول الحول في الجارية الحول من أول التملك فأن مغز الحول يحصل بملاحظة ذلك
 لأن الوجوه يعلو به أول التملك لذلك أشاد زكاة التجارة والعينية الحول فيكون مراعى الحول فأن نقص شيء من النصيب في ثلث الحول
 بالتسليم العينية لم ينقص بالتسليم زكاة التجارة فينتقل به زكاة التجارة عند تمام الحول مع أنه في أول الأمر جريا النصيب في زكاة العينية
 مفعول فيما نحن فيه إذا تم حول زكاة التجارة فينتقل به بعد العلم ببقاء النصيب على شرطه إلى آخر زكاة العينية وإذا اعلو بزم العمل على
 مفقضا ثم يبدل الحول للعينية السالفة أو استصحاب زكاة في حاصلة العقد الحول التمام من السابق في الحركات الحاصلة في كل حصة
 والنصيب وجه بل قولان فهاهنا التذكرة للمعروف واستمر اعتبارها في الباقية في ذلك ولا بأس بامضاء افتراضها لافضل على وجه
 الوفاقان ثم ما روي على هذا مما ثبت الاستصحاب فيه إذا كان الحاصل عينا غير كوفي أما لو كان نقداً فزكاة يجتمع مع شرايع الشريعة وينقطع
المفصل الثالث في زكاة العينية هو ما وصفه الله تعالى في الصدقات للفقراء والمساكين الآية وفيه حشاً الأول في حشاً الثاني
 كامل للفقراء والمساكين وغيرهم من الأغنياء والمساكين والأول هو ما ذكرنا من الثاني والعكس غير ذلك على أقوال ليس أكثرها ما علمنا من الظاهر
 كون المسكين أو حاشاً من الفقير وأنه المحتاج الذي لا يملك ما يفي حاجته من زكاة لا يملك ما يفي حاجته من زكاة لا يملك ما يفي حاجته من زكاة لا يملك ما يفي حاجته من زكاة
 مسلم وفيه شجرة التزاع فيما لو نزلت على الفقير والمساكين أو على أحدهما أو على القول بوجوب البسط على الأصناف الأربعة من زكاة
 عليهم فلا شجرة إذ يكفي أيضاً في الضعيف المتردد بين المسكين وإن لم يعرف ما يفي حاجته من زكاة لا يملك ما يفي حاجته من زكاة لا يملك ما يفي حاجته من زكاة
 المسألة في ذكر أحد هادون الآخر غير خلا كما في إيه الكفاية في الخلاف فيما لو اجتمع كاية زكاة لا غير في الزكاة من دخول حد
 في الآخر كما أعطى كل منهما من الزكاة لا يفي للوفاء والخلاف في حصة هاتين الزكوة لتكلاً تماماً هو بقولنا الثاني في الحد
 الذي لا يبيع أخذها للضعفين هو أن يملك مؤنة سنين فيجمع ما له من أصل ضعيفه ومن أصل ما له الذي هو غير مستغلة ومن أصل ما له الذي هو
 مداهم عيشه كالنصف من ملاحظة الجمع بين الاحتياج لكونه ضعيفه يكفي حاصله في كل سنة مؤنة سنين لكن فيها اشتباه مؤنة اثنين سنة لا
 بهما ومنه في حال مجبها وبضخا صله في مؤنة فيجوز له أخذ الزكاة مع ذلك لو فرض حصرها وكان في اليد والحد لا يفتقر إلى ما لو كان له
 لا يستعملها مثلاً لو كان فيها مؤنة سنين فلا يجوز له أخذ الزكاة فيبيعها ويصرفها وهذا هو حاصل ما يستفاد من الاحتياج الكثير من
 معقور وهب مؤنة سنين ورواها في بصيرتها من الاحتياج الكثيره واستفاد من كل الاحتياج المتأخرين وهو الجامع بين كاية من أحد
 أن اتفق من ملك من المال ما يكون قد كفا مؤنة طول سنه على الأفضال الآخر ما ذكره من تناول الزكاة لو كان له ما يفي حاجته من زكاة لا يملك ما يفي حاجته من زكاة لا يملك ما يفي حاجته من زكاة

قوله لا يشاق صدقه

قوله لا يشاق صدقه

قوله لا يشاق صدقه

قوله لا يشاق صدقه

سوتی ہوتی

اذا كان يخرج عن استنباط الكفاية **وذلك** ان من ملك مؤنة سنة لا يجوز له اخذ الزكوة واداءات منها لحسنه في بشير الكافة ورواياتنا
 المذكورة ان في المغنعة العلل قال في الخلاف الفقيه من ملك نصبا بالبيع الزكوة او فدية مفضضا ان من كان له نصبا واحدة بكيفية شهر
 ليس بفقر فانه المبسو ما حاصله ان الفقيه ان يكون قادرا على كفايته وكفايته من ماله كفاية على المقام ولو جرد وصيته في عليه كفايته
 و مفضضا ان من كان له مال ما كفايته سنين متعددة من غير ما يفتقر من راس المال يستعمل من الفقار فوضعه في اخذ الزكوة وهو بعد
 في ذلك قال في الخان ثراه بالذم هنا مؤنة السنة يقول الخلاف ضعيف **ومرثبا** يستدل به بما روي عنه انه قال انما اعلمهم علمهم
 يؤخذ من اغنيائهم ومن في فقرهم وهو ضعيف سندا ولا له ولعل اطلاق الفقيه هنا على الغالب اصطلاح جديد يعني بمجمل
 الزكوة فلا ينافي اطلاق الفقيه عليه من جهة معناه **والثروا** اللغو **شهر** ان من ينفق على اهل بيته ما يؤمن به عليه كسب الا بما يجال له او بوجوب كتابة
 ورجاء الفقيه كغنى وان لم يحصل عند الفقيه ما يكفي على المال الا في السنة ليس بفقره واما حديثه عن جعفر عليه السلام قال في المغنعة
 لا تحل له الزكوة ولا لغيره فاعلموا ان صاحبها لا يخفى في ذلك فاعلموا ان مال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل له الزكوة ولا لغيره
 ولا لقوم قال قلت ما معنى هذا قال لا يحل ان ياخذها وهو ينفق على اهل بيته فاعلموا ان مال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل له
 لقوم لم يقل ولا غيره مرة وثورة مضى الحديث الاخر في المغنعة **والكافي** الصحيح مع قوله قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وسلم يروى عن النبي
 ان الفقيه لا يحل له الزكوة ولا لغيره سوى قال ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم لا يصلح لقوم يمكن ان يكونوا من الاجناس الفقه بكيفية عن الفقيه عن النبي
 سؤالا فاجاب الى التكرار **ومرثبا** بمجمل في الاخر على الفقيه وقيل يجوز اعطاؤها للمكسب من غير ان ياتى بطريق كسبه لا غير واحد **والثروا**
 مالك للنصا ولا يخفى ضعفه بعد ما تقدم ويجوز للمكسب اخذها اذا وجب عليه النفقة الغير الجامع للمكسب ليجوز مطاوعا لملكها لا بغيره **والثروا**
 من الاجناس وتحصل ما ينفق فان هذا الفقيه محقق اذا علم انه اشتد اجتهاد في تحصيل لكثرة التواضع والادعة وهو قبل البلوغ الى الفصل الكثير
 روى في كل زمان عن اكثر من كل بلد مشغلون في تحصيل هذا الشأن ومع ذلك لا يكمل منهم هذا ما يكفي العواقل ان يمكن ان يسطر الوالد الكفاية
 بتحصيل رجل واحد او اثنين او ثلاثة لتجتمع هذا استعداد كل منهم استعدادا يغلب على الظن بلوغه مرتبة الاجناس **شهر** ان المكسب وقصر
 كسبه كفايته جازا لا اخذها جازا بل يجوز اخذها مقدار الفقيه او ينفق دفعه كسار الفقيه ولا يجب الا فضا على المثل على اطلاق الاجناس الدار
 على ذلك لا ينافيها فهو صحيح مع غيره **والثروا** مع انما ورد في بعض قصص فقهاء من مؤنة لا في الكفاية **الثالث** لا يخرج من مؤنة
 اخذ الزكوة كونه صاحب دار وخادم لا يقيمن بحاله اذا كان من شأنه ان يكون له خادم او اصطر البيوت او رفع حاجته ولا يكلف بقبول بدل الدار **والثروا**
 من غيره ولا بالاستنجاد ببيع داره وخادمه والحق بهما في التذكرة في الزكوة بنسب الجمل قال ولا نعلم في جازا لا اساسا في جازا **والثروا** الاشيا
 وعدم الخروج بها عن هذا القدر الى الفقه **وذلك** على خصوص الدار والعبد والامه والجمل اخذها مثل مؤنة سماعه في صحيحه غير ان ذنبه عن غير
 واحد ورواية عبد الله بن النعمان مثل ما ذكر الفقيه في النظر والالان الصفة في الاية بحاله وكسب العلم الحجاج اليها الصلة الفقيه والعلل
 النص **والثروا** لا ينفق من اذنين الدار والخادم ليس اجمالا ولا في في الدارين الوقع العالي الفقيه والوضيع وكسب العبد والامه وغيرها اذا ذكر
 يخرج عنها بلغة ولا يورث بها وشراء ما يرضح خاجلا لا يصلح اطلاق النص في معنى الفقيه والحق في الخروج لغیر لو كان له زيادة يمكن يستعملها
 ويرفع حاجته حولا من دون عسرا لا ظهر الوجوب عليه **فيما** لو فاضل المذكور في احوالها الاستثله اثما انها وكسب ما يحتاج اليها في البيع
والثروا اليه وهو حسن **الاربع** لو ادعى احد الفقير وجهه خاله فاعلم من من ذهب لا يطلب الفقه من الفاضلين اجماعا انه يصدر من مؤنة
 وعين فوا كان واضعيا لان افعال المسلمين في احوالهم على الفقير القصد لان الدعوى مواضلة لا تصل وقبولها موافق لنفي الصلة **والثروا**
 في المبسو في قبول دعوى الفقيه الحاجة لاجل عيائهم فانه ما عدا القول الابا بنبه جمعا حوطا قال في الخان الغايل من الجهو وكسب
 كان فاعلمه في الاول **وذلك** عليه بقا ما رواه الكافي عن عبد الرحمن بن عيسى عن عبد الله بن عمار عن ابي الحسن الحسيني وهو صاحبنا
 على الصفا فاعلموا ان الزكوة الى الفقير وهو اسم لها هو كسب فضل لا من هذا فاعلموا ان الزكوة الى الفقير وهو اسم لها هو كسب فضل لا من هذا
 الاخر ان الله تعالى وجب ايضا الزكوة الى الفقير وهو اسم لها هو كسب فضل لا من هذا فاعلموا ان الزكوة الى الفقير وهو اسم لها هو كسب فضل لا من هذا
 بصورة الجهر عن العلم كافي في شيا الفقيه المسلمين واولهم فلا ينفق ان اطلاق الاصل فيفضي تحصيل العلم ومع الجهر عن العلم كافي في شيا الفقيه المسلمين
 ينفق في ان كان له اصل ما وعز الشيخ انه لا ينفق الا بالهبة لا لا ينفق **ومرثبا** ما خله من الفقه بشكيلة بنبه الاول اظهر سيما اذا كان عدا اظهر
 صفة في انما **الحائز** لا يجب اعلام الفقير انما كونه في احوال على سبيل الصلة والحق في الفقه في التذكرة انه لا ينفق في خاله **وذلك** في عدا

فصل فی بیان احوال و سیرت

[illegible]

فان من الارضين
الثانيتين العالمين
وهي السبعون
الحق

فانزلنا من السماء ماء فاصفا
الارض فخرجنا منها نباتا
نوعا فاكلوا مما رزقناهم
فاجعلنا لهم الجبال سلاسل

۱۰۰

الذبح

فمن كان منكم غافلاً فليغفل

[illegible]

الضربة ثمة في المصير

1903



[illegible]

وغيرها من الاحتيا الكثيره المأله على نحوها وقال الشهيد الثاني في ارضه ينبغي تبديده بما لا يكون فيه معونه لئلا يخلع بالامتنان
 ومقتضا الزوم ان يكون الزاير مثله او ابن سبيل كما صرح به المالك واستشكل في التذكرة في احتيا الحاجة من اجل ان ذلك انما الغنى
 سبيل الخير من اجل ملاحظه غيره من اهل السبيل فما المعبر حاجتهم والواسط ان ياربوا عن تلك الفرص ان كان غنيا من جهة ان
 الزكوة انما شرعت لمنع الحاجة وبقائه ملازمه فيكون وجوبه لا يصلح الصداقة لئلا يمتنع ما في مقتضى الاحتيا الخاصة ساروا على ان اربهم التفسير
 وما روي عنه ان الصدقة لا تخل لغنى الا لثلاثة وعندها الغارم نقله الفاضلان وغيرهما وهذا الرواية تدل على عدم احتيا الحاجة والغنى في الغارم
 واغنى به عما من الاحتيا واما في دفعه على الحاجة فيحتاج الى اربعة اقسام الاول ان يكون له مال لا يفيده ولا يضره ولا يفسد ولا يفسد من ماله
 من ماله فيكون له مال لا يضره ولا يفسد ولا يفسد من ماله فيكون له مال لا يضره ولا يفسد ولا يفسد من ماله فيكون له مال لا يضره ولا يفسد ولا يفسد من ماله
 من الاصل ابن السبيل في خلوها في تفسيره فقال المصنف انهم المنقطع بهم في الاستفاضة جاشه وايه اتم الاحتيا اربهم من اصفى
 لذلك ان كان له موضع اخر غناء ويسان ذلك ليلج في ما فسد من عن الشيخ في المنسوخة ابن زعفران في قوله في الاحتيا وانما سبيل
 السبيل في المسافر في طاعة الله والمريد في ذلك وليست ايدهم ما ينفقهم سفرهم رجوعهم الى منازلهم اذ كان فسد في سفرهم فضا
 فرضا وفيما كانت هكذا فلهذا الخلف لا بعد ان يكون من ابن الجند صدقة على ذلك الاختصاص كما بعد في ابن سبيل
 المحتيا بغير طلبة المنقطع غير منسحق للسفر فيقول والكلام في مقامنا الاول ان لا يظهر من الاحتيا عدم دخول المنسحق للسفر في ذلك
 هو داخل في سبيل الله اذ كان طاعة الله في الشار من اللفظ هو الماد في الطريق الله وضعه الطريق على الارض يخرج عن السفر فليدفع الله في
 الطريق ويدل عليه تفسير العالم في بيان اعلين ابراهيم وانقل عن ابن الجند في الاحتيا هو صدق ابن السبيل على مريد السفر ومنسحق الطريق في
 للشار وغيره من اللفظ في انما سبيل الله في بيان اعلين ابراهيم وانقل عن ابن الجند في الاحتيا هو صدق ابن السبيل على مريد السفر ومنسحق الطريق في
 كاحتيا الشيخ والتحقيق انه يعطى لكل من مشى للسفر لا منقطع في السبيل فان ما ينقطع الا في ما هو السفر والشر والسبيل لا يجرى
 المرفوع مشافرا وابن سبيل الثاني ما ذكره الشيخان من الزكاة في الصنفين نصف عن شئ من الاصل واعرف بذلك ان الاحتيا في ذلك
 في ابن السبيل في الزكاة المنقطع به في السبيل المحتيا في الضيق ويظهر من البعض مغايرته وفيه ما يخصصه اذ كان ناسيا عن بلده مع حاجته الى
 الضيق والحق انه كان ابن السبيل محتيا له فهو داخل كاحتيا العلامة في ويظهر من ذلك من جثا من الاصاب ولا يداخل في وجه
 ذكره عليه في الرخصة في الاحتيا من وجب الزكاة على هذا الطريق الذي هو في صورة الاباحة التملك عدم الاشعابا من وجب الزكاة وعند
 منقول الحقيقة في ان كل عام ما هيئ له قال الشهيد الثاني في الرخصة التي عند شريعة الاكل ولا يحسب عليه الا ما اكل وان كان مجهولا انه في
 الظاهر ان المحتيا لا فلا يمكن حصول الزكاة اذ دخول الصنفين من دون احتيا السفر وطول الحاجة فدل عن بعض الفقهاء وجوب الزكاة في السفر
 في ابن السبيل كون سفره مباحا بالاجماع وظاهر الجند في شرط كونها واجبا ولا يظهر كايضا حلالا في رواية علي بن ابراهيم في تفسيره في الاحتيا
 على انما بناء الطريق الذين يكونون في الاستفاضة طاعة الله لم ينقطع عليهم ويذهب طاهم فعلى الامام ان يردهم الى وطنهم من مال الصدقات
 لا يخاص بها الا في مع جهات استحقاق يمكن ان يكون الزكاة المثل والا فلا يرد صاحب المال من جهة التغلب وطاعة المطلوب بل يكفي في الزكاة
 بسبب طول زمان السفر ونحوه ويمكن ان يرد بالطاعة عدم المعصية بصدد على من ترك المعصية في طاعة الا في المطر بالهوى
 فمن ان لا يفعل ترك الخوة طاعة او الماد بالطاعة عدم الخروج عن كونه مطيعا معق للملك والاما ما جاز في المحتيا انما بالاحاطة
 فهو بعد الشرع يشترط في ابن السبيل الحاجة السفر ان كان غنيا في بلده فان خرج عن بعض بيع امواله المتمكن من التصرف بها بحيث
 يلزم عليه حرج وضرر ومن الاستدانة كذلك فلا يشترط في اقاله لو خرج عن شئ منها فظالم العيب والمساللة التي داخل فيه وهو مشكل بعد
 صدق الجرح الاحتيا عليه عرفا واما لو منح البيع دون الاستدانة فلا بعد ان يعدم وجوب الاستدانة عليه كاحتيا في المداواة
 الاصل عدم وجوب جعل منه مشغولا حال الغربة لا حوطا احتيا الجرح عند الحاجة في دفع اليه ما يفيده بالبلد مع ملاحظه احتيا
 وطوره في ذلك السفر لا يجب المبادرة الى العفو ولا حظ بذلك ما يلقى بالمال من الماكول والملبوس طر كونه فاضل من شئ في وجوب الاحتيا
 الى المالك او من يقوم مقامه من الوكيل او الحاكم ولا في لا بعد القول بعد كاترك الكرام فيما لو صرف في دفعه الى الشيخ هذا القول في الاحتيا
 المحتو هو احتيا الفصد كاترك التحقيق فيما ترون ان لا يظهر عدم الاحتيا مع شك في شئ المالك في مطلق فذلك المقتضى في
 في اوصاف السقطين وفيه مباح الاول في شرطهم الايمان لا الموقفة في قلوبهم كاترك يمكن ان يجعل بعض ارباس الله تعالى في شئ

في الاحتيا الاحتيا الاحتيا

في الاحتيا الاحتيا الاحتيا

يظهر من

في الاحتيا الاحتيا الاحتيا

في الاحتيا الاحتيا الاحتيا

في الاحتيا الاحتيا الاحتيا

۱۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عليه السلام

لوئی

كتاب الزكاة

لو ثبت انما يسلم في فقههم ومن جهاتهم فاسفل ولا يخطأ في الولاية في العدا والاضحى بطلان في محموله على كمالها وتكون الفسخ حاداً وكذا
 كون عطائه الزكاة مواداً في كل من الجهد متمسكاً به لا ينداد والتكسرة منع شارب التجر منتملاً لانتفاع الفوا الغني ومصلحة فقهه لا يقول ما كذا
 هذا وعرف التمهيد في غاية المراد العدا له انما هي من جهة الفسخ بعد على ملازمة التوجه لا يقع من كبر ولا يصر على صغره وان دخلت كذا
 بالزينة وعلما واداء لا يشترط هنا الجنب من ايمان المرقه وعلما ذلك لعدا فاده دليلهم لا وجوب الجنب المعاصي في المرقه ليس مصيبة كما
 انما ايشه المسالك وعلى هذا فالظن ان المنصرين على وجوب الجنب الكبار لا يفتح عندهم الجنب الاضطر على الصغار وان كان ذلك
 من جهة الكبار والاعلم بقول الفرق على هذا القول العدا وكيف كان فالظاهر عدم اشتراط العدا وان كان لولي ولو اكدتها اجابا
 الجبار سيما في المخرج من ان هذا الفقه في هذا المقام هو الكلام في المكلفين وان الغايل باشترط العدا للجانب الجبار انما هو في مخرج عدا
 اعطاه اطفال المؤمنين على اشر العدا لا وجه له فيع ان التليل على الجوانب كما حفظنا وفي المسالك هنا موارد انظار لا يظيل بذكرها شتم
 ظلام السد غيره من مشروطي العدا ليعلم الاشرط كما هو مفقود اذ لم يصر في قوله في العدا ليعلم الاشرط كما هو مفقود اذ لم يصر في قوله في العدا ليعلم الاشرط
 وكيف كان فاشترط العدا في العاملين يخرج عن المسالك اما لثالث ان لا يكون ممن يجب نفقة على المعطى كالا باموال اولاد والزوجة والموت
 بالاجماع والاختيار المعبر وما خالفها من الاختيار اما لثالث ان لا يكون ممن يجب نفقة على احد الزكاة من غيره مع تمكن من جبهه بله فلو ان
 اظهرها العدا لعدا في الغير عليه عرفاً فانه ما لك لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود
 الذي يستعين به على الموتى هو بحث التذكير والمحق الادب على من وعن المنقذ والذوق في غير الزكاة لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود
 من باب الموات واستحالة الاعلى وجب التملك وكذلك لا يستغنى في التذمة ولا يجب قضاءه وان اثم بالترك بخلاف نفقة الزوجة فسدق عليه لم الغير
 بمعنى انهم ليسوا بما لك لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود
 او اخوه بكفنه وثمنه اياخذ من الزكاة وفيه سبع به اذا كان الاوسعون عليه كل ما يحتاج اليه فاك لا بأس عليه وفيه نظره هو انما لا يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود
 الاخذ للتوسيع والتوسيع ليس بواجب على المنقذ بل الواجب انما هو في الكفاية بالحاجة وصرح في التوسيع التذكير واستدعيه بغير
 الزكاة انما هو صريح في المسالك لا يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود
 ان امكان اخذ الزكاة على الحاكم في قوة التملك من النفقة ويجوز للمساكين ان يصرفوا في نفقة نفقهم في غير نفقة الا لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود
 ونحوها مثل نفقة زوجهم ومملوكهم واداء ديونهم وكذا يجوز لهم ان يأخذوا من غيره للموت واثارة العليل في صحبة عبد الرحمن بن الحجاج
 المنفعة في بحث الغارمين في ذلك اما الفارب الذين لا يجب انفاقهم كالاخ والاخت والعم والحال فيجوز اعطائهم من الزكاة بالاختلاف هو
 مفقود في العمومات وخصوص بعض الاختيار المعبرة وهي يجوز دفع الزكاة في الزوجة والتاشرة الفقرة الاظهر انما لم تكن من الاطراف فخذ
 النفقة وان لم يغل باشرط العدا وكذا للمنفقة عليها الغير البتة للتأمين فيجوز دفع زكوة لها لزوجها وان كان ينفق منها عليها للغير
 وعن الصدوق المنع مطوع عن ابن الجهم الجواب بشرط ان لا ينفقها عليها وعلى ولدها ويجوز دفع الزكاة للمنفقة لعد وجواز انفاقها على ما في القول
 بالمنع لانه زوجة لا وجه له وقال في التذكير العدا لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود
 من لا يجب الا انفاقا عليه كبتهم اجبي جاز ان يدفع زكوة له لانه داخل في الاصناف المسحقين للزكاة ولم يرد في منعه نص ولا بأس ان ينفق
 الخلف من بعض العامة في الظاهر لا فرق بين الاجنبي والفري بشرط عدم وجوب عدم النفقة وادعي عليه الاجماع في المدارك مشتمل ان ما ذكرنا
 من منع اعطاء من يجب الاتفاق عليه انما هو من وجه الفقر والنفقة لا لانه فاما من وجه الثامين اذا كان عليه دين او الزكاة فيحصل كانه
 مكانا او شران كان رفا واعطائه الحق وما زاد على نفقة المحضر من سهم ابن السبل ان كان ابن سبل والعل ان كان عاملا او من سبل الله
 للفران كان غاربا او الحج والزارة فلا مانع من العمومات وخصوص ما مرته اداء الدين وخصوص ما دل على شراء الاقربى في قوله تعالى ولا تنفقوا
 ما يعطى العامل كالاخرة وكذا الغاي الشرايع ان لا يكون لها شيئا فلا يصل له زكاة غير لما شيئا بالاجماع والاختيار المعبرة المستنفضة ويجل
 اخذها من مثله في كونها شيئا وان لم يكن متحيزا في الاب الحاضر والظان هذا ايضا جاعلي كما يظهر من التذكير وغيرها والاختيار العدا لثمة الشدة بالقرود
 يمكن من الكثرة ولا شك في المسئلة فيخرج من هذا القول المحض والمحل فضل ولا يجوز لها شيئا اخذها من غيرها شيئا لا يمكن من الكثرة المحض او زكاة
 ببله بلا خلاف ونسبة التمنى له مولى عدا ثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود ان لم يصر في الفسخ لثمة الشدة بالقرود
 واختلف الاصحاب في تقدير اخذها في الكثرة كنفذ القول بغيرهم ونسب اليهم الخلف انما هو في اخذها في الكثرة وقيل لا يجوز اخذها في الكثرة

في النفقة
 في النفقة
 في النفقة

في النفقة
 في النفقة
 في النفقة

الظاهر
 ان هذا العدا
 بالاجتناب من لا يجب
 نفقة على من لا يصر
 في النفقة على
 ذلك ما هو
 كذا

في النفقة
 في النفقة
 في النفقة

ارادہ من
بھی ہاشم

هوگاشف

فكيفية الرضا
عن
فوق قدره

وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ الَّتِي اتَّخَذْتَهُنَّ نِجْمًا مُّذْهِبًا غَمًّا وَخُفًًّ

كلام ليس نعم المقصد الخالص من ينوي الاخراج وكيفية وفيه حجب الرأى المولى لئلا هو المال كله وكله والامام عليه
 الفضل العادل فام مقام الامام في من النبي اتا نولي للمالك فلا اشكال ولا خلا فيه والاختصاص ناطقة والآيات يظا قروا ثا وكيفية فلا يخرج على قول هذا
 هل للثبوت والاختصاص المستفيض مثل حجب برزخ من العترة في الرجل يعطى الدوام فبهمها فالجزي لمثل ما يجزى للمعطي لا ينقص
 على من اجرو شيئا وحجبه على من يعطى قال سالت ابا الحسن ع عن رجل صدقة العشر على من لا يسه فقال ان كان نفعه فهو يضعها في مواضعها وان
 يكن نفعه فحدها منه ووضعها في مواضعها ورواية صالح بن ذين قال قلت لابي عبد الله ع اني اذا وجدته كوفي اخرجها فادفع من ثوبه فبهمها قال
 اس بذلك اما ان احد المعطين لا يخرج ذلك من الاختصاص التي يجزى بعضها في مواضعها في مسئلة نفل الزكاة الى بلدا خروجهما ويعتبر عدالة الركيل
 لئني يقولوا اني اذيتا ونحضر نوكيله لتحصيل البراءة ولا العترة المنفعة عليه وادناه الزكاة الاخرى اليه والما جاز اخرج الامام وعامله مع ذمة
 واثمهم ما لا اشكال فيه لانه لا يولى المؤمنين مواضعهم بل لا يثبت استحقاق الحمل اليه ولا وجهه لانه اصر واعرف بكيفية الاخراج والسحق وبنا كذا
 قال الظاهرة كالمواشي والنفق كالمواشي ولعله لانه لا يملكه والاعلان بشريع الاسلام بل ذهب جاز من لا يحق له وجوب حمل الزكاة او لا الى ان
 مع غيبته على الغنم المأموون رب ما يسئلهم بظهوره خذ من أموالهم صدقة بطريق ان وجوبه لا يصلح يسئلهم وجوبه للتصريح وان
 نازع الحمل الى الابد للطلب والاستلزام انما هو في الثبوت وفيه انما لعل مراده ان ما يتعلق به وجوب الاختصاص مما يجب اعطائه مطر والاولى مع
 يه على وجوب اخذ مطر انما مقتضى على شاة الزكاة وعلى المنع من امواله حكم وتبين شرع فلا يتم بعد استنبط التثنية وكيف كان
 يطلبها الامام فيمنع اليه اذا كان طلب الزكاة امتيا حتميا لوجوب طاعته ولو فرقه المالك والحال هذه ففي الاجزاء وعدة فوكان ناطرا الى ان
 من اشتهى بنفسه التي عن صدقة ولا يرب ان عدم التمتع بالمأموون وهو مقتضى في ضمن التمتع الى الغنم والى ان المقصود وصولها الى السحق
 لذين وقد وصل وان حصل الاثم في هذا النزاع انما يشي اذ لم يظهر من حال الامام عدم الاعطاء بالغير والامتناع عن الحمل على
 نولي بذلك النبي على الفلك في العبادات لا يخرج وان لم يفل بدلالة الامرا التي على النبي عن الصدقة لانه لا ينفذ ان لم يفل بدلالة العترة
 وقبول القصد لوفيل الزكاة الى بلدا خروجهما وجود السحق على القول بتجريبه وهذا النزاع لا ينافي في زماننا الحاضر ان نقول بجهان الحكم في
 نفية طلبنا بوجوب طاعته كالامام اذا طلبها كما هو مقتضى عومتها ما دل على نها نحن الاما ولا يخفى على من لا يجهل في كلامهم قال ان الزكاة الغنم
 قما واما هو الجامع لشرائط الفقوى فيتمتع بها بالمأموون وقسوه من لا يوصل الى اخذ السحق في غنمها بالحمل الشرعي فان فيه خطا طاعنا
 سبيلنا عليه واضرا بالسحقين بنفسها الحكم انما غنم على ثبوت الزكاة وان حلت له بذلك مشعر ان دعوى المالك لاج الزكاة قبل تولد لا يكتفي
 لا يثبت حمل قوله على الصحة ولا لا الاختصاص عليه مثل حجب برزخ من حق الوارد في اداب المصنف ورواية غياث بن ابراهيم الثاني لا يجب بطها على
 لا مستأجرا اعطائها ولو واحد من واحد منها ولكن يستحق البسط واعطاءها اجتماع كل نصف وبذلك على الاول بعد الاجماع ظاهر كما اذا
 التذكرة الاختصاص المستفيض جازا لهم بها ما تفرقة مسئلة الغارمين والزقات سبيل الله وفهم ما يصح احدين حوزة وحسنه الكرم بر عتبه
 ما شئوا ونحوها وقال ليس في ذلك شيء موقت ومنها الاختصاص الدالة على استحباب اعطاء الفقير من زكاة نقد ما يجزى القضا الاول وفهم ما دل على
 يعطى الفقير ومنها غير ذلك والحائز المسئلة انما هو بعض المتاخلا لا كرهته متكا نطا لا يكون للام للملك فاده انما الشريك واجب
 وجهه اوجهها ان اللام هنا للاستحقاق والاية متواتر المصروف في هذه الحصة تمام قوله وهم من كبريتك والصدقات فالمراد لا يصفى المعتبر
 مؤلا لا انما يجزى في جميع هؤلاء ولو سلم الظهور والاجماع والاجماع والاختصاص فربما على خلافه وهو ما ذكرنا واما استحباب البسط فذكره جاز
 لا صحا واسندوا عليه بالخروج عن الخلاف في فهم اللفظ بمقتضى الغنم والعرف لا كما لا فليس الا من بعض القضا ويشكل الحكم بالاختصاص فيها
 اذا كان فليلا بحيث لا ينفع مما يصل الى كل واحد ويشكل انهم بما ورد من فضيلة الاختصاص ما دل على لزومه ان لا يعطى الفقير الا من خذوا من زكاة
 كما ينبغي ثمة لا يجب التوزيع بين اشخاص لا ضنا انهم بل لا خلاف في ذلك الا ان لا يمتنع من السحقين في الاعطاء دون بعض بل لا بد وكذا التفاضل اذا ساء
 وادوم مع التفاوت فلا بأس مثل كون بعضهم من اهل الفضل فزاد نصيبه ليقرب عبد الله بن محمد ان السكوت او كونه من لا يستحق فضل على من لا يستحق
 الوتر الخراج وصر صدفا المواشي الى الفقيرين ومن اعاده بها التوال وغيره ما لا يفهمه المدينين لرواية عبد الله بن سنان ورواية الكرم بر عتبه
 الهاشمي رواه في المنفعة وعلل العترة رواية ابن سنان مفصولة على ذلك الزمان امثالا لانه يستعمل من اخذ المواشي لا يحصل من اخذ القند
 فيختلف الحال باختلاف الزمان الثالث ما عرفت في وجوب اخراج الزكاة سابقا وتختلف لا محالة فانه هل على القول بموجبا الناحية فيهم
 قهره بالناجحة لا مانع كذا التمكن من المال والحق من المنفعة هذا السحق في كل من يده مال غيره فطابقا فيمنع او اوصى له به شيء فلم يصرفه او

في المسئلة
 كلام في قول
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

ما
 لا يجمع
 على

في قوله
 في قوله
 في قوله

قوله
 ولعل مراده
 خروج عن خلاف

في قوله
 في قوله
 في قوله

قال
المالليحور
لما خرج من
شهر
اناف
صورة الغند

عزیز و عزیز

الحجج
بين مبادئ
على منع التاجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۲. بعضی

الى ما ذكره
الاردني
مضى
دعوى
فان
مضى
ثم

فهو فيها
لها صنم حتى
وان لم يجد لها
من يدفعها
اليه

فصل فی فوائد و مضایق

ف
نور وضر
وحدود البحر
نيلها
ع

وکیف

في الزكاة
من المال
مصرفها

وكيف كان لا يخرج ذلك من زكاة الفطرة لانها لا تخرج من المال ولا بد للمال ولو عينها في بلد المال فيضم بالنظر مع وجوب المصلحة في
الكلام فيه الخافض اذا لم يجد للمال مصروفه فاستحب لها اي يعينها فيما يخص مع التنازل عن الزكاة مع عدم المصلحة لانه لا خلاف
في بدله عليه لزوم الضرر والعظيم بالمنع عن التصرف في المال وبذلك على الجواز والاستحباب اخيرا كبر منها حتى عبد الله بن شاذان وموافقه
يقول المنة وحنه جسد بن زكاة عن الصفاق قال اذا خرجها من ماله فمشت لم يمتها لاحد فقد يرى منها ودوايه الى بصير وغيرها وانما
جوانه مع وجوده بل استحبابه وقيل عليه الادلة المنة لكن فيه خلاف فذهب السالك الى عدم تحققه معه ووجهه الزكاة بان الدين لا يعين في
فرضه ما لا يوافق حكمه مع الامكان في دفعه بعد تسليم كونها كالدين لا كالاختصاص المنة ثم بعد الزكاة في اشكال يجوز التصرف فيها بالابدال ولا
بضمها الا بالضرورة او اخيرا لرفع مع التمسك وبذبحها التمسك لا منفصل فخلها للزكاة والمنفصل ولا يلزم التمسك طاعة تابع الملك فيكون
في دفعه من الزكاة عن ايد المنة في مسألة فلو زكاة العين واذا اذكر الموت لم يجد المصروف الوصية بحيث يحصل بها التبرع الذي هو الوصية
عليه هو الامر بالوصية والظاهر اجماعي كسائر جفوت الناس الواجبة واجبة للزكاة مع ذلك لغيره والاصل بدفعه في صحته على من يقبل
ايما له عند الوصية الشك اذا قبل الامام والعامل الزكاة برئت منه المالك فانما عليه لو لم يجد بالاختلاف ولا تمامها كالوكيل للفرد
بنية عليه حننه جسد بن زكاة المنة فيكون الفدية الشرعية التي يتبعها عن الاما واما لو قبضها وكيل المالك لغيره فممن المالك حتى يودعها
فان تلفت في يده فان كان بدون لغيره من احدها فيرد ثمنها وان كان ذلك بعد اخير المالك بما لا يجوز فلا يبرء فقه وان لم يقصر المالك
حبلا ميتا واذا ايدى لغيره الوكيل بالاختلاف فله ان لا يضمن عليه القصاص على الوكيل كما ذكرناه سابقا **الخامس** في صدق جواز زكاة
قبل وفاء الوصية وعن ابن ابي عمير وسائر الجواز القديم بقصد الزكاة ولا يرد له انما اصابه عند التصرف في زكاة مشروط بجواز الوصية
حننه زكاة وحننه جسد بن زكاة المنة بغير جواز اداء الفرض بل وفاءه كالصندوق والصورة وغيرها وحجة التوجه حتى جاز بن عثمان وحننه جسد بن
عثمان المنة في بعض الثالث فلهما الايمان ما ذكرناه من الادلة فيمكن جعلهما على القرض في دفعه الى الغير مثل الزكاة فوصا بحبسها
من الزكاة اذا جاز الوصية في شرايطها من بقاء المستحق وصفا لا سخطا وعدا انشراح النصا قبل جواز الحول وبذلك على بيان ذلك
اختبار كثير منها وادعية غير خالدة في ثمن بغيره داخل على عبد الله بن عثمان قال قال في رجل يملك ثوبا ليس هو بان يكون في ثوبه ثوب
الله في الفرض عند ثمانية عشر الف درهم وماذا عليك اذا كنت موسرا قال فلول اعطيه فاذا كان بان ذكرك احسب بهما من الزكاة ويجوز ان لا
عنه بقاء على صفة الاستحقاق **والخامس** اصل الزكاة في فرضه يجوز استثناءه من الزكاة واجبة لغيره اعطاهما من يريد وليس للمالك
باعادة العتق لو كانت باقية لان الفرض يصير الفرض ملكا للمفروض على الاصح يجوز للمفروض رد المثل والعينه ولو تعدد اسنادها على المالك
الزكاة ولو تم النصا بالعين المقروضة وكانت باقية عند المفروض حتى حال الحول ولا يجب الزكاة لما ذكرناه لا فرق في عتقها من الزكاة مع
بين ملحق الفرض من الخارج او من منافع الفرض واما الفرض الحاصل بنفس الفرض بحيث لو اخذ عنه ما فطر فلا يمنع عن الاحتساب من الزكاة
الاصح لصداقة الفرض عليه عرفا وعدم الفائدة في الاخذ ثم الرد واما الاحتساب من سهم الفارمين مع الجبر فلا اشكال في القول بجواز النجس فيها
براعي بقاء الفرض على صفة الاستحقاق وبقاء الوجوب في المال **السادس** اداء الزكاة مشروط بالنية للاجتماع فلهذا وجب اقله في المنع من اعلائها
كاملة الا اذا راعى تسكها تهادين فلا يجب فيه التيسير للدين ولهذا يخرجها الى اليدين ويأخذها الشيطان من المنع وفيه قياس لا يحض
السحق في الدين ولهذا لم يقطع باسقاطه بخلاف هنا ونسبنا بالاولى والشك في انما ثبت من باب الاضطرار وانما حصل انها من لعباد التوفيقية
لكونها محدودة بالقدرة والوفاء والنصا وسائر الشرايط والكيفية التي لا يعلم مصلحتها كالواجب الوصية فلا يحصل الا من اعراف الام
بقصد الاشارة الى بدله على حقوق ما دل على اشراط النية مثل قوله لاهل الا بالنية وانما الاعطاء بالنية وخصوص ما رواه في الفقيه وصيته
يا علي اخبرني القول الامع الفصل ولا في الفقه الامع النية واعلم ان العمل الذي يجب فيه النية هنا هو اتيها المال المعقولة من مجملها اليه
لا لفرانها لاخراج من المال من مقدما له فوفرض ان يكون لاخراج من ذواته كالوفقة الزكاة ولكن احصل لنية عند دفعه فيخرج من المال المال
الخارج من موقوفها لاخراج اتمام والشاعي والوكيل والوصي والولي كلها اتمام من باب النية او من باب الاضطرار وحكم عليه مشعر ان الاضطرار
هو تحصيل الوصية من مجملها اليه لا لوظيفته كمنه فيمكن حصوله ولو بان ياخذ طفلا ويحب من ماله بمقدار الزكاة ويعطى السحق لآخر فصدق
المالك الزكاة حين الوصية اليه فريه الى الله لا اصل عننا فصد المالك وينبغي حين الوصية كيف ما كان وما عرف مرارا ان حننه الذي في غير النية
فصل هذا فلو مال المالك لغيره او غيره ان اخرج هذا الفرض من اليد ولعطه فلا تاوان بذلك في قصد الزكاة التي اوجبه الله عليه فهذا هو

في الزكاة
من المال
مصرفها

في الزكاة
من المال
مصرفها

في الزكاة
من المال
مصرفها

۱۰۰

موسى بن جعفر

بعض
الفرنسيين
الأمثال

فمن رزقهم
من سكرانين
والكل في
الوجه

بغی بالبا
شر

مما لا يبعد من جميع محتاجات الشيخ لا الخطأ بالزكاة منعلق بالمالك فلم يظهر من الامر لازم اخراج العبد العيين من المالك او انما خصه بالمشقة
فلا فاداهم بنو الوكيل الزكاة ولم يفصل التفرقة بين الوكيل انهم اوقصدوا خلافه بان المأمور به بخلاف ما لو نوى الامتثال او كل من مال الوكيل
يرجع الى الوكيل في الاخراج والا يسلطوا غيره وهذا ايضا اذا اجتمع مع قصد المالك بتهمة يصير تركه فلا يفصل على المالك ان يفصل الوكيل
في اخراج الزكاة اللهم انزكى فمضى قولهم يخرج الزكاة بنفسه وبوكيل هو ملك الاضطرار لتركه فكيف يصح ان يطلق على المالك
امثال اذ الربا شر بنفسه لم ينو الزكاة لله في تركه بل مفضي ذلك بل مفضي ذلك كناية تبيها المالك عند الدفع الى الوكيل بقاء
حكمها الى حين الوصول الى الفقير ولو بعد حصول البطلان كالانذار وغيره وان لم ينو الوكيل التفرقة لامتثال القول لم يكن شبه الامتثال
في كلام العلامة المذكورة لا كفتينا بذلك **ولعل** كلام العلامة غير مبني على جعل التهمة المحظرة الباطل وان كان خطيبا لم يصح الداعي في
حكمه فاعلم لم يتكلموا انهم بالبطلان ومع عدم بنية الوكيل انهم وان اعتمدوا على الاجماع المستفاد من كلام العلامة فلا بد ان يفهم مع الحق والذكر
من اعين ايتهم معا ويكفي في التهمة الداعي على دفع المال المعهود عن الزكاة الله واجله اللهم وكيف كان الفصل في ذلك لا بد من الوكيل وان
بنو التفرقة بل لا طبع في نواحي التوسعة كادوا الذين انهم فانه لا يتشخص الا بالصدقة فحين المالك اذا تم هذا فلتذكر بعض اثار الاحتياط في
في المنبر ودفع الموكل الى الوكيل ليخرج عن بنية الوكيل حالة الدفع ولو نوى الوكيل عند الدفع ليخرج عن بنية الوكيل حال التسليم الى الوكيل ودفع المالك الى
الشاعى ليخرج الشاعى الى بنية الدفع لان الشاعى لو كان له اهل التهمة او لا لعلة المذكورة الزكاة ان فرقها المالك الى الوكيل حال الدفع وان دفعها
ويكفي ليقف فان نوى الوكيل حالة الدفع الى الوكيل فان نوى الوكيل حالة دفعه للفقير او لاجل امانه بنوا معا بان ينو الصدقة دون الزكاة لم يجز وان
نوى ترك حاله دفعه الموكل ولم ينو الوكيل حالة الدفع الى الفقير لم يجز عنده ثم قال لو نوى الوكيل حالة الدفع الى الفقير ولم ينو الوكيل حالة الدفع الى
الوكيل لم يجز وان كان في الدون من يخرج على الوكيل التهمة عند الدفع الى المستحق الا ضرب وجوبها على الموكل عند الدفع الى الوكيل فان قصد احد هاتين
فلا قرب اجزاء بنية الوكيل قال الشيخ لا يجزى الا بنية التهمة وان كان في المالك واجبا والعلم من التهمة بنية الوكيل حال التسليم الى الفقير وهو غير بعيد
اقول فمضى كلام العلامة المذكورة ثم مضى الى التهمة الوكيل عند الدفع وان لم ينو المالك لئلا يفسد انما عناية قبل التهمة **اقول** قد ظهر لك
فما حفتنا وجه هذه الاقوال وان اظهر عدم كفاية الوكيل اذ ان بنو المالك وكفاية بنية المالك اذا استمر حكمها الى حين الدفع الى المستحق
يطرأ شيئا منها ولا ينفعها حقوق بنية الوكيل حين الدفع اذ لا ينفذ حكمها ولا بد ان يعرف بمسألة الوكيل كونه الوكيل وجوبه بنية هذا
فيما لو بين المالك واقره ووكله في الدفع ظواهرا لو وكله في الاقرار والدفع بنية التهمة والافراز والدفع كلها ايضا لظان ذلك لا يفي بنية المالك
نكان للمالك قصد بنية وبين الله اعطاء ما يجزى عليه هذا البطلان في هذه الصفة من باب الزكاة وبوكل الوكيل في اخراجها الى المستحق
ذكرنا انما ضحك ان التهمة هنا انما هو في الاخراج والا يسلطوا بنية الوكيل هو ان قصد ما اراده الموكل ودفع المال المعهود لاجل الامتثال فلا دليل على
فصل الامتثال والتفرقة بين الوكيل فمضى به ذلك لاجل ذلك ساطعة في حق الوكيل في دفعه الى الفقير بنية المالك او لاجل الامتثال فلا دليل على
في فصل التفرقة الزكاة على فعل الموكل لا خريف بنية عدم وجوب قصد التفرقة الامام والتاعى انهم لغرض على الوكيل التهمة حال الدفع
كما كان يجب على المالك ان يفصل بنية هو المال الذي وكله الموكل في اخراجها وانه يعطيه على هذا الوجه فلو ظهر ان الوكيل لم يقصد بذلك الزكاة ثم
كان بوكله الموكل ان يسلط الزكاة بعد اخراجها واقرارها الى المستحق فذهب بها واعطاها اياه عوضا عن دين نفسه لكذا لو وكله في حق
الافراز والاخراج والامتناع فخرج ذلك المبدأ بنية الغصب والتملك ذهبها واعطاها الفقير كاد دينه او لياخذ منه عوضه شيئا
لنوفله بنية المالك عند الوصول وبعد مع بقائها او تلفها على وجه يعرض قصد الزكاة به كما سبق فهو الاخرى مع وجوب الوكيل
انما هو قصد اخراج ما وكله فيه موكله ولحين كون ذلك هو الزكاة الواجبة وهذا الفصل مما يجب اعنائه في غير الزكاة انهم من الحق والتمت
المضنة فان ادله الذين انهم يحتاج الى التهمة بهذا المعنى **وظني** ان من الادعاء من عدلوا بنية التهمة هو فصل التفرقة والافراز بنية قصد
التهمة في اداء الدين انهم فاداهم انما يداوى دينه الذي بقصد الصدقة وغيره فلا يحسب عن دينه وبقي في دفعه على موكله بقصد
اداء الدين **الله** الا ان يكون الوكيل منه عادة عنده فمنا بعد وجوب حصول العلم بانها الوكيل الى المستحق وكذا الوكيل الى الوكيل
العقل كما هو في الاختيار المقتضى وما سبق من الاختيار الواردة فيمن يثبت كونه عند نفسه لم يثبت في مصاريف يرد منه وانهم بعد ذلك فانه
اعطاها اياه على غير وجه الزكاة لان الامر بقبضه لا جاز اكلوا وان الفقير غنيا واما لو ظهر انهم من ماله لم يعطها الفقير لظان لا يجزى
ان يخرجها وانما العقل بما غير المعنى على القول باستصحاب الزكاة في غلظه ومواشيه فهو حكم عليه بولا الصدقة وانما العلم بما العقل

هذا هو الوجه في
الاحتياط في دفع الزكاة
لأنه لا بد من التفرقة
بين الوكيل والفقير
في دفع الزكاة

فما حفتنا وجه هذه
الاقوال وان اظهر عدم
كفاية الوكيل اذ ان بنو
المالك وكفاية بنية
المالك اذا استمر حكمها
الى حين الدفع الى
المستحق

كتاب الزكاة

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان حكم الزكاة في كل ما يجب زكاه من الأموال والعيان

في كل ما يجب زكاه من الأموال والعيان

في كل ما يجب زكاه من الأموال والعيان

في كل ما يجب زكاه من الأموال والعيان

في كل ما يجب زكاه من الأموال والعيان

في كل ما يجب زكاه من الأموال والعيان

بطلانها بهذا الاختصاص بغيره مستقلة للولي ليس هذا زكاة الطفل بل هي زكاة الولي من مال الطفل ويخصه الفقر وهو لا مانع من القول بانها
 ايضا اما الوصي فيمكن جعله من ابا الولي ويمكن ان يكونا بغيره ولو جاز الزكاة من ثمنه فيمنع التضييق على مال الولي لان مقتضى
 ان معنى المقارنة هو كون الدفع الى المستحق اشيا عن ثمة المالك والوكيل ولو سبقه الداعي في ثمنه فلا يكون تقديم التمتع في الحكماء عند
 الدفع واما الواو اعطاه بدين النية مثل ان كان غرضها حين الدفع الزيادة ثم اراد الاخراج نحو زكاة الفطر فله ان يخرجها من ثمنه بعد الدفع مع بقا العين لئلا
 على ملكه لم يتحقق التنازل الشرعي كذا مع التلف ان كان الغايض عالما بالمال لا شغل فتمت بهاج فخص من الزكاة كسائر الديون واما مع
 جهله فلا دليل على اتمان فلا وجوب زكاة حاشا الى الثاني انك قد عرفت سابقا جواز التوكيل في اخراج الزكاة وان كان الغايض اجماعا في الاشكال فيه
 فاعلم ان ذلك كما تم به يجوز للمستحق ان يتوكيل في اخذها من ذلك قبل التوكيل ولكن ان ادريس معها ثمة لان البرج واختاره
 في المذرك مستكبان ان امانة الوكيل مقام الموكل بهاج الى دليل في مستكبان ادريس مثل ان كان زكاة لا يستحقها واحدا لا يستحقها بل كلها
 الا بعد القبض قولهم وما لا يشمله نعم لم يذكر وان شرط صحة التوكيل ثمة الموكل بالمال لئلا يفعله وتسقط عليه من حين عقد الوكيل
 الى حين الفعل وادعى عليه بعضهم الاتفاق فيمكن التمسك فيما لو كان لا ياخذ الزكاة بمحض يطلب الزكاة وكالاته عن شخص خاص بحيث
 وجدوا اخذها من ذلك لا يتم لعل اعطى المالك لعدم استحقاق شخص خاص من القول بان يكون له ان يعطاه لحد ثمة ما اخذ ثمة وهذا
 بما يمكنه وبسقط عليه يمكن دفعه بانه مستلم نعلق الوكالة وقد ذكرنا اشترط التمسك فيه وادعى بعضهم الاجماع عليه لان في القولين
 في الموكل في الوكالة وذلك من باب ان كل بيع عبث اذا قدم الجاهل بان يكون الشوط في البيع الوكالة وادعى القائلين خصه لاجماع ليس
 من ابا لول الموكل ان لم يحضر من سفره هذا بعد ثمة فانه في كل في تعليق وجب وان كانت وجب فعلى كفاية في تسليمها وكيف كان
 فاطالة الاشكال في التوكيل فيما لو وعد احد الفقير ان يعطيه زكاة فيوكل غيره في اخذها ولا بد من ثوب الوكالة لا لول البينة وغيرها والقول لا
 لا الحاكم في البينة والظن في الاعطاء بدو البينة انما يمكن براءة الدافع من عيبه العلم بالوصول الى الغني فافترق في نفس الامر وان كان الثاني
 فلا يحتاج جواز الاخذ من يد يملك الاشياء للفقير بل يكفي كونه في يده وتصرفه في كسبه كسار المالك مثل البيع والطلاق وغيره لا امر بقاء حشا
 المال على حقه لو ثبت خلافه بعد نكاح الثالث قد عرفت من ان النية في العباد اذ هو الفصل في الفعل المعهود فترى ان الله تعالى لا يقصد
 ثمة من الوجوه والند وغيرها الا اذا توفرت الكلفة عليه فلا يجب زكاة ضد الوجوه والند ولا الجسد الذي يخرج منه بل الطاعة في قصد
 الفطرة والزكاة فيما لا يوقف الغير عليه كما لو كان في ثمة صانعان من الزكاة وصانعان من الفطرة فيعطى ربع صوع مما في اليد ثمة صاعين
 فيحرك ويظهر من ذلك بطريق الاولى ان الامر كما في بندين من الخطة ثمة رعين في قطعين من الغنم ثمة ثمة الاول من الغنم الاول من الاول
 ان يترك بل وكان النظار في جنس الواجب كالفعل والتفدين والتفدين والانعام اذا اخرج الغنم والظان المسئلة اجماعا في كل من التمسك
 اخرج بعض ما في اليد يتقرر منه وبقي البات وجب فله ان يخرج الباقي منه صرفا لما اشاء او يوزع ويظهر الثمة فيها ولو لم يتمكن من اخراج الباقي
 لمك المسحق في ثمة احد التصابين فعلى الاول كما اخلف في الذكر ان صرفه الى التمسك برونه ثمة من زكاة النافذ من النافذ في الخارج
 وعلى الثاني كما اخلف في البات بسقط عنه مما اذا ما التمسك الباقي بقدر ما يصير مما لا يجب عليه الباقي في القول الثاني اظهر ان ارجح لا يفتقر
 التمسك التمسك في الفطر والفسد او الفطر في الفطر لو كان شاك في وجوب زكاة على السلف والعلم مثلا ومنه ما اعطى الزكاة وقال كان
 واجبا ولا يفتقر بغيره لو كان الامر من دأب من ثوب الزكاة وعقد كما لو شاك بقاء ما لا ينافي في زكاة ان كان سالما والصدان كان النافذ
 خطير في كونه يوم الشك في صلو الصلح الشاك في طلوع الشمس اذا صافق الوصف في الفطر فاعطى الفطر وبجوابه الوجه الثاني كما هو ظاهر ولا
 اظهر ولو اخرج ونوى عن ماله النافذ ان كان سالما فان ظهر السلف في دفع زكاة وان ظهر لغيره في ثمة الفطر والفسد ولا يفتقر في ثمة الفطر
 النية وانما الفاضل ان يعلم انما انظر الى المالك لانه لا يظهر انما زكاة ولا فطر ولا يوجب خروجها عن ملكه ولا يظهر من ثمة ثمة في القول
 النية في دفعه في قول واما القول الاخر فلامرهما لو كان العين في ثمة واضح في ثمة الفطر والفسد في ثمة المسالك قال ان
 الغايض ان علم بذلك من الغنيح اذا التمسك بغيره انما لا يملك انما لو لم يعلم له سلطة على ماله والفطر والفسد في ثمة المداد بل لا بعد الجواب
 لفتا الدافع في نفس الامر ان لم يعلم به المستحق في ثمة المستحق على الغنم فكما لا يجوز استردا لا يجوز ثمة الفطر والفسد في ثمة الفطر
 لا يصح الا في ايراد انما يشب المستحق طيس النافذ الفطر والفسد لانه لا يمكن ان يجمع احدهما في ثمة الفطر والفسد في ثمة الفطر والفسد في ثمة الفطر
 انما النبي يقول في كل امر ما نوى في ثمة من ثمة عمله وهذا مع الفطر والفسد في ثمة الفطر والفسد في ثمة الفطر والفسد في ثمة الفطر والفسد في ثمة الفطر

فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

مجلس

لا يبرحنا ان
نكون في الفقر
والضيق
والنكد

منه

لا اله الا الله
 محمد رسول الله
 اوست
 علي بن ابي طالب
 من بعد الله ورسوله

غيره والله و
ما من وخصم
وذا من اجله
غيره و ما من
مذكر

الخط

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة البقرة

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة البقرة

في كتاب الزكاة

عن زيدان

في كتاب الزكاة

ومن ثم لم يفرق بين الزكاة والدين والاسلام لانها سبقتهم في الوجود والصلوة والصدقة
 فطر الله الناس عليها وذكروا الفطر من الصوم سببه في حقه من عباده ووجوبها الجناح اهل الاسلا الامن شد ويدل على ذلك
 والسنة اقا صمو والوا الزكاة ففي بعض الاحيان انها اذ حلت فيها ربة بعضها في تفسيره واصله بالصلوة والزكاة انها هي وخصوص قولهم هذا طعن من زكي
 وذكر اسم ربه فصل في صحيحه في بصيرته فزيادة فالاقال ابو عبد الله ثم ان تمام الصواعط الزكاة في الفطر كما ان الصلوة على النبي من تمام الصلوة
 لان من تناول يوم الزكاة فادى صلاتها ما اذا لم يصب على النبي ثم ان الله عز وجل قد بدأ بها قبل الصلوة فقال هذا طعن من زكي
 وذكر اسم ربه فصل في اقا السنة فلا يخفى ما كثر جدوا في بيان احكامها يسند عنهم من مصادرها المفصلة في الزكاة فمن يجب عليه ومن لا يجب عليه
 وفيه من مباحل الاول في شرطية العقل والبلوغ والحرية فلا يجب على القبيح والجنون ويدل عليه العقل والنقل من الاجماع نقله الفاضل في
 العصب المنه في السنة مشتمل على ما ورد من نفي الزكاة فيما لا يقيم وقته ذكره المال في خصوص صحيحه من ان القسم في الفضل البصر قال كذا في بعض
 الرضا عن ابي الوصي ان زكاة الفطر عن اليسار اذا كان لهم مال قال كسبه لا زكاة عليه تيمم هكذا نقله الكليني في باب زكاة مال اليتيم ونقله ما في باب
 الفطر وادعى المملوك هو بماله وهو عنه خالفه بل اخره في مال مولاه ونحضر الفطر من نفسه من مال مولاه وهذا ليسا قال نعم
 وهو مشكل من وجهين واما جعله على ماله المولى بعد الهلال في ذلك فظلمة لا يجب عليه ولا يخرج من ماله اليه ولا استحقاق له الاصل
 على انهم وذكره لا يكون انه لا يجب عليه من اهل نوال وهو موقوف عليه فانه المالك وهو مشكل على اطلاق منعه لو كان الاضامن وجبا الوفاء
 الوجه في ذلك اقول والظاهر انهم لم يثبتوا انهم لا خلاف في بينهم في اهل ذلهم بماله غير مكلفين تعلقوا في الوجب ولا دليل على نقله بعد
 في موضع ذلك نص صحيح بعد الوجب على من اسلم بعد الهلال وصاغيا بعد الهلال او تولد هكذا واما اشراط الحرية فانه في النول والدية
 واما الولد اجماعه عن المنه في انه مذهب اهل العلم كانه اذا ادوا ولم يفرقوا في ذلك بين القول بملك المملوك يد عليه مضاعفا للاجبا
 الاختصاص الذي على ان فطر المملوك على مالكه على الاطلاق وهو ما دل على انه لا زكاة في مال المملوك كانه زكاة المالك وقال في الزكاة لا يجب على المملوك
 لزكاة الفطر عن نفسه ولا عن غيره وان قلنا انه يملك قلا باس في نفسه ما منته باب زكاة من عدم الزكاة في مال المملوك مع مطابقة الاصل في ذلك
 يظهر لو فرض ان تلك المملوك مملوكا انه لا يجب عليه فطره ولا على مولاه كاختصاص في الكتاب وادعيا في المنه على مولاه وهو مشكل واما الكتاب
 الشروط والمطلق الذي لا يتغير منه شيء فانه الملك ان عدم الوجوب عليه ما مذهب الاضامن لا اعلم فيه خالفوا الصدوق في الفطر فانه لا بعد ان
 روى في الصحيح عن علي بن جعفر انه سئل اخا موسى بن جعفر عن الكتاب هل عليه فطره شهر رمضان او ليس من كتابه ويجوز شهادته قال الفطر عليه
 ولا يجوز شهادته قال مصنف هذا الكتاب هذا على الامكان ولا على الاختصاص اريد بذلك كيف يجب عليه الفطر ولا يجوز شهادته في شهادته جازية
 كان الفطر عليه واجبه ومضيق ذلك فيجب الفطر عليه وهو جليل كالا في رواية عليه من احدث على الاختصاص والادكار اقول وهذه الرواية معلقة
 يشكك لا عظماء عليها والاولى حملها على التفسير كما فعله في باب الشهادة في انا الكليني وروى في باب زكاة المملوك والكتاب عن ابي بصير عن ابي الحسن
 ليس في مال الكتاب زكاة وروى في باب الفطر عن محمد بن احمد عن ابي عبد الله قال يؤدي الرجل زكاة الفطر عن مكاتبه وروى في مال المملوك والكتاب
 والجوية وما اذن عليه به ويظهر من التذكار ان مضيقه في صحيحه عليه ودوى الفيد المنفعة عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع فاكمل الفطر على
 من يجب عليه الزكاة وهذه الاختصاص على الاضامن على ان فطر المملوك على مولاه وهو ما دل على انه لا زكاة في مال المملوك مضيق
 بالاصل لا يارض عن مثل هذه الرواية الشاذة العلل وكما ثبت من ذلك هذا الوجوب على الكتاب ثبت الوجوب على مولاه مضاعفا للاضامن
 كماله في غيرهما لا للوجوب لغيره الا في مال مولاه على من عاله كما يجب واما لو تزوج منه شيء فان عاله المولى او غيره فان زكاة عليه من عاله كما يجب والاولى
 قيل ان الفطر عليه وعلى المولى بالنسبة وجهه وقيل يستوطنها عاله لانه ليس بمملوك حتى يجب عليه المولى ولا يخرج طلق ماله من حكمه نفسه بالمعنى
 ان ليس عاله مولاه ايقن حتى يلزمه ويلزم على قول الصدوق السابق لروايتها بطريق الاول اقول لا فوى الوسط وهو قول البطريق وروايتها
 المذابة فيمكن الاستدلال عليها انها على سقوطها من الكتاب فلو ما دل على انه مال الكتاب ليس زكاة واما على عاله وعلى المولى فانه لا يرد
 عن ابي عبد الله في قوله وان كان لكل انسان منهم اقل من راس فلا شيء عليه من فدية نبي على عاله الوجوب على الاضامن الجزء العبد لكن سيجي الكلام في
 المشقة وان فطره يجرى على المشقة والاضامن فيمن جهة هذه الرواية قال انه لا يجب الفطر الا ان يكون لكل انسان راسا ولا يخرج من قوله لعدم
 اضطرار الاختصاص المظنة الى اقل من راس فالرواية مطابقة للاصل ولكن مضاعفا كانه زكاة ليس من راسين وهو ايضا مشكل وكيف كان في الروايات
 عن الكتاب كما انما انشا في سقوطها عن المولى في شريطة وجوبها الفدية على المشقة بل انشا على كذا لاجل الامن ابن الجندب في قوله المولى

جاءه

عَفِيفٌ وَفَقِيرٌ وَغَنِيٌّ
وَكَبِيرٌ وَصَغِيرٌ وَشَدِيدٌ
وَرَخِيقٌ وَخَشْيَعٌ وَخَفِيفٌ
وَزَكَاةٌ وَزَكَاةٌ وَزَكَاةٌ
أَمِنْ رَحْمَةٍ

زید بر صبا
 سر عیالہ حبیب
 یہ دعا ہے سدا کر
 للفقیر ورجا

الشمس في حجابها
والقمر في حجابها
والنجوم في حجابها
والسحاب في حجابها
والبحر في حجابها
والجبال في حجابها
والأرض في حجابها
والسموات في حجابها
والكل في حجابها
والله في حجابها

ان شاء الله تعالى
عن الامام ابن النعمان
عليه السلام في تفسيره
الكتاب الثاني في بيان
الاسماء والصفات

منه لا اله الا الله
محمد رسول الله
والله اعلم
بما كان
خفيا

عن النضر بن عبد الله
عن أبيه عن حماد بن عمار
عن النضر بن عبد الله
عن أبيه عن حماد بن عمار

ابن قتيب

عبد الرحمن

[illegible]

القطعة رقم ١٠٠
القطعة رقم ١٠٠

كفاؤا الذ
كره و شغل في المبر
من جماعه احسنه المشلا
واحر و من اخر من اخر من
الشهر حبيل الهلا
فرضه

في سنة اربع مائة

برای این که

قال الصفوة والعلوية
معولاً وبصيرة من جود
الشمس والاعاجم شفق طير
من لا حل حذر الكسل زفير
لاول صولجان نام
فلا بد من مخ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الضيق والموت والنجاة
في القدر والقدرة
على كل شيء
مستطاع
والصالحين

وَأَعْلَمُ بِمَا لَكُمْ

لا يخرج من الزكاة ما كان من ثمره

فإنه لو لم يكن من ثمره لم يكن من ثمره

فإنه لو لم يكن من ثمره لم يكن من ثمره

شتر من جميع ما ذكرنا يظهر أنه لا وجه للاجزاء إذا تبرع الضيف بأخرها عن الموصى ولو باذنه لأهل الوجه الذي ذكرناه في الأذن فيجوز
 الثالث كل من يجب فطره على غيره فيسقط عن نفسه إن كان ممن يجب عليه أو غيره مثل الضيف الغني والفرس الكامل الغنى والرجل المصل
 ذل الأخت الذي لا على غيره فليس عليه ولا شيء في صدقة وعن ابن إدريس الوجوب على الضيف والضيف ولا يخرج ما فيه
 فذكر الكلاذ وضوءه أصناف الضيف وجه الضيف وأما الزوجة فالكلام فيها نظير الكلام في الضيف فإذا كان زوجها مسرراً أو غير مسرراً
 عن نفسها إذا كانت مقيمة أو غير مقيمة ابن إدريس والمختون ومثلها لا يظهر دليلهم بما قرئ في الضيف وهو الأعماد على العموم وأخرج ما كان
 تمتع موصراً بالدليل عن الشيخ في المبطل لا فطره عليها ولا على زوجها لأن الأصل إسقاطها عن الزوج ولا دليل على وجوبها على الزوج
 عن غير المحققين أنه لو قال في الخان بلغ الأصل بالزوج إلى حد يسقط عنه نفقة الزوجين لا يفضل من شيء البتة فالحق ما قاله ابن إدريس
 وإن لم يثبت الحال الزائدة بل كان الزوج ينفق عليها مع عسرها فلا فطره عنها وأما ما قاله الشيخ في دليله على الجدة الأولى ما قرئ في قول ابن
 إدريس في على الجدة البتة أنها في حالة الزوج ولا يجب عليها وهو مسرراً لا يجب عليه وإن كان نفقة لا يسقط الفطر إلا إذا اتجهلها
 فأما المحققين أن الفطر إن كانت الأصل على الزوج سقطت أصلاً عنه وعنهما وإن كانت الأصل على الزوجة وأما ما يثبتها الزوج سقطت
 نفقه ووجب عليها ما لا أصل له وإن كان في الأصل وكذا لا يصح أن الفطر بالاصل على الزوج مع يسره ولكن ذلك لا يوجب
 سقوطها عن الموصى مع عسرها أقول ويظهر الضيق في المسئلة ما قلناه في الضيف لا يوجب سقوطها عنه بما معامط إلا أن يتمكن الزوج
 الفطر ولو بالأسف فخرج من يجب على الزوجة الموصى مشهور أن الكلاذ في نزع الزوجة عن الوصية مذكورة في الأذن في الأذن وعلى هذا فقد
 وصح الشيخ هناك في الخلاف لا يستحب إلا أن قال إذا خرجت المرأة الزوجة عن نفسها باذن زوجها استحب أن لا ياذن له بغيرها أو
 حصة الغنيمة لأن إذا أذن لها كان الخرج لها كالوهم ما إذا أذن للذين عنها الغنى وقد مر ما فيه ويوجهه هذا كله إذا كانت في عياله الزوج
 ولو عالت نفسها مع عسرها الزوج فأنما يجب عليها الرابع لا يثبت في عسرها في الفطر إذا غاب الرجل عن عياله لا يسقط فطره
 ويدل عليه العمومات وخصوص صحيح جميل البتة وهذا فيمن خرج به وجوبه ولو بالأسف مع الشرائط المفردة من عدم عياله لم يلغى مطلقاً
 عياله وأبى النفقة منه بغيره ولا نسفهم على الخصال ولو كان العلم بهذا الشرطية من جهة الاستصحاب المفيد للظن أما الوجه حال الشرط
 ولو من جهة الاستصحاب البتة مثل أنكار البتة نفقة وعلم أنها مكنت وأجل كونه مع ما بين الغنى والفقير فيشكل الأمر في الفطر عند الوجوب
 مط على الخصال وعن غير الواجب النفقة على المشركين في سبب الوجوب استصحاباً عما استصحابنا من استصحابنا أن الغنى في هذا إذا كان
 الغائب معلوم الخبر والحيوة ولو من جهة الاستصحاب أما إذا لم يعرف خبره فقد ذكرنا في المملوك العتق لو لم يذبحه من الأصحاب إلى
 السقوط لأصل ذلك العلم بوجوب الغائب واستصحاباً عنه ذلك وأما ابن إدريس في الوجوب للاستصحاب وجوب الغنى العبد الابن في الكفاة كما قد
 عليه صحيح أو هشام الجعفي وأدعى عليه هو أيضاً الإجماع وإن كان الاستصحاباً معارضاً له البراءة وإن قياسه على العتق بتمامه وهو من حقوق
 وينبغي على الخفيف بخلاف الفطر فإن يجبها على المكلف فيجب السبب لكن كلامهم في هذا مطلق بالنسبة إلى منقطع الخبر وغيره المحققين
 أن الكلام أن كان فيمن علم خبره سواء علم حيوة أو لم يعلم فحال الشرطية فينا وجه فحكم ما قلناه وإن كان فيمن انقطع خبره فقل الخصال فيمن انقطع خبره
 فهو أولى بانقطاع الخبر عن شرط الوجوبية الأمع فرض تحقق استصحاباً بغير ذلك البتة ومع عدم العلم بالشرط ولو من جهة الاستصحاب فينبط إلى
 مطاى عن واجب النفقة وبغيره فلا يجزى فيه القول لأن عدم إفاضة استصحاباً الحيوة شيئاً ما لم يعلم الشرط فالحكم بما يثبتنا إلى جهالة الشرط
 وعلى المشركين من أذن وجوب الفطر على واجب النفقة ما لم يكن غنياً لا للغير فيمكن إجماع القولين وإفاضة الاستصحاباً وجوبها عن واجب النفقة
 وإن لم يحصل العلم بالشرط فليست أملاً فلعلم الشايعين بشرطون عدم العلم بهم للغير فيخصم ثمة القولين بالنظر في ملاحظة الموت والحيوة فيما
 علم عدم العلم للغير جهل حاله في كونه مع ما بين له ولا نسفهم فيقع الاحتياط على استصحاباً الحيوة مما يظهر من الكلام في المملوك حكم غير
 أيمه فقد ذكرنا في الخصال أن الأصل في الاستصحاباً الأصل لبراءة سواء كان استصحاباً الشرطية على الخصال واستصحاباً الحيوة فقط أيمه على المشركين
 واجب النفقة الشايعين من كان له عتق هناك بعد دخول ليلة العيد فيجب فطره في تركه وإن كان له دين منسوب بغيره ما على الدين الفطر
 بالنسبة ولو لم يثبت فلا يجب شيء على الميت فإن لم يكن غنياً من ولا وصية فيجب فطره على الوارث إن لم يعلم خبره وإن كان غنياً من فإن عاله
 فيجب عليه إلا أن قلنا عدم انتقال ذلك الوارث إذا كان الذين سؤوا على الأشهر ومط على الخصال كما هو في المحققين في بطلان الفطر في
 الشرايع ونقله غير المحققين عن بعض الأصحاب وأما ما ذكره المحقق في الأذن في بعض من أخرجه وبعث على حكم ما ليس في فطره ولا في

هذا هو الكتاب الذي فيه
البركة

بالحيث

هذا هو الكتاب الذي فيه
البركة

هذا هو الكتاب الذي فيه
البركة

هذا هو الكتاب الذي فيه
البركة

بل ما دام من هذه الملاحظة والتفكير هو انما بان نفس الجوارح وعقد وجوب تحصيل الاعمال لا يكون الا دون اوبى الاستحباب كما يستحق
 ناويل خبر المحدث وقد ايدى احط السبله الشخص المعطى وهو انما يثرب في احد المعينين الاخيرين فلو كان اهل بلد فشانين بالخطه وواحد
 ميتا بالارز مثلا نقول يجوز عليه اخراج الخطه او الشيعان كانا دون ولا يجوز عليه الخراج القروا والريسان كانا اهل البلد ويستحب عليه اخراج
 لا الادون ولا الاعلى على قاع على رتو الهذات بناء على اطلاق قول الشيخ اياه على الاستحباب فلو لم يكن مقام بيان الجنس وتحديد ماهية الفطرة
 حيث يعرفون به بانه يخرج غالب فوندا وغالب قوت بلده ولا بد ان يحمل على ما ذكرناه في معنى كلام المحقق ان المراعاه جوب على وكما في ما
 يفتا وحيث يعتبرون بانه يخرج ما كان ثوبا غالبا انه لا يجوز اخراجه ما هو غلب فوندا لانا وانما غلبه احد الغالبين على الاخر فكلية
 الخطه والشيعان على الادون التحص فهو غلبه من غيرهم لانه من قوت سيد لانا التفوق فهو يخرج لعدم الاضر اليه كذا ذكرناه بقا فلنرى
 له ذكر ادلة الاقوال ونقول يدل على الحق امضا المظا الاجماع اخبارا كثيرة مثل صحيح زائدة وابن سنان جميعا عن الصادق ع قال الفطرة على
 كل قوم مما يفتنون عيالهم من لبن او زبيب غير ميسر او الكليزية في الصحيحين وغيره من ذكره عنه قال قلت له جعلت فداك هل على اهل قوله
 الفطرة قال الفطرة على كل من افاض فوندا فليان يودى من ذلك الفوندة في صحيحه معوية بن عمار عفا قال يعطى اصحاب البراءة البئر والغنم في الفطرة
 من الف صائغاته عن ذلك من الاجماع المتقدمة ذكره بعضها النذرة وفي بعضها الذرة والسلف في بعضها العدر والسلف الذرة وغير ذلك
 وتواهمنا انهم اولا دليل سائر الاقوال فهو الاجماع المذكورة فيها هذه الاجماع بحسب ان ذكر ذلك الاشياء للتعبير ليس كذلك بل انما هو ان
 المثال في ذلك اختلاف الاجماع في ذكر الشائنة الافضا على البعض وذكر البعض بعضها البعض الاخر واغرب صاحب المذاهب حيث افاض على
 على الفطرة الاربع والاضاع انما لم يجد من يوافقه وسند صحيحه ضعيف وانما قال سادنا عبد الله ع عن الفطرة قال على الصغير والكبير والحر
 والعبد من كل انسان منهم صاع من خطه او صاع من تمر او صاع من زبيب صحيحه سعد بن سعد اشعره عن الرضا ع قال سادنا عن الفطرة
 يدعى عن كل واحد من خطه والشيعان والقروا والريسان قال صاع بصاع النبي ع وتصح معوية بن عمار عفا المقتضى وذلك لما هو عليه من عدا الاغنى
 ما يعتمد عليه من الاجماع الصحيح وانما خبر انما السؤال الراوى غير صحيحه معوية بن عمار عفا انما على انما على الاطفال لاجل فوندا بالواشي
 وتصح معوية بن عمار عفا الاطفال لاجل فوندا بالواشي بها وتصح معوية بن عمار عفا انما على انما على الاطفال لاجل فوندا بالواشي بها
 ونختلف فيها ذكر الاجناس نونا وعدة **ابوابها من الاول** في اجزاء الدين والتسوية عن الخطه والشيعان على الاصل قولان فانظر
 في مصنفه الخطه والشيعان على الاصل عليه ما رواه في رواية جابر بن عبد الله عن الصادق ع قال قالوا سادنا ما من نكوة الفطرة فالاذا
 من تمر او زبيب شعير او نصف ذلك كله خطه او دقيق او سوق او ذرة او سلت الحديد وانما ثبت نفث **والتحقيق** ان من كان ذلك قوتهم
 كالواحد بلده يجلب اليهم الا الطين في التسوية على الاشكال في اخراجها والا فلا بعد ليظن انما اجمل للاجتماع الناقبة الجوب على الغالب يتابع لانا
 بالاصل ونقول في الحرج والاعتناء والرواية انهم موبة فلا يضر وضعها ولا اشتمالها على نصف الخطه فان خرج بعض اجزاء الرتبة او ردت الفطرة
 غيره من الخالفات لا يضره الباقي وثمة الخبر بقوله فان لا حوط الاضاع على الحب والاخراج على القيمة لا على الاصل **الثاني** لا يجوز اخراج
 صاع مركب من جنسين وانما يدعى على ما صرح به جتا وذهب المحدث الى الاجزاء هو صيغة غلظة التصريح وذكر الشهيدان في نسخة
 العبد المشرى بن جتا انه لو اخرج كل واحد من جنسين مجرى وانما ثبت فواتهم **وقد** في الاشكال في لزوم الفطرة عن الاقل من راس فهدا اشكال
 واما لو اعطى العبد عن كل واحد من عياله من جنس عبيدة فلا اشكال في الاجزاء لصدا الاخبار وظهور الاجماع من المنى **الثالث** الاطفال
 التمر عند جتا وتم الزبيب في ما يغلب فوندا عن آخرين وهما معا عند بعضهم ولا ريب فيه عند بعضهم وعن الشيخ في الخلاف السعدي عفا
 البلدة احتشائي المعبر في حجة الاول اخبارا كثيرة معبرة لا تظيل بدكرها منها صحيحه هشام بن الحكم عن الصادق ع قال التمرة الفطرة افضل من غيره
 لانه اسرع سفعه وذلك لانه اذا وقع في يد صاحبه كل منه وهو يدل على مساواة الزبيب لكن هيمنة المذات كثيرة معصية بان لا ريب في وجوبها
 بالاطلاق ووسع ذكر الزبيب جملة الاجناس في اطلاق ان التمر اخرج في رواية زيد الشحام عن الصادق ع قال لا يعطى صاعا من تمر لرجل من اعطى صاعا من
 ذهب الفطرة **واختار** الشيخ عمارواه ابراهيم المحدث قال اختلف الروايات في الفطرة فكذلك الجان الحسن صاحب السكرة سادنا من ذلك في الفطرة
 صاع من قوت بلده على اهل مكة واليمن والشافعية واهل الشام واليمامة والبحرين والعراقين وارس والاهوا وكرمان تمر وعلى اهل وطاش الشام
 وعلى اهل الجزيرة والوصل والحبلى كلها براوشيعر وعلى اهل طبرستان الادوية على اهل خراسان البراءة اهل الروا والرومي فليهم الزبيب على اهل مصر
 البروم من كون ذلك فليهم ما غلب قوتهم ومن سكن البراءة من اهل طبرستان فليهم الاطفال والفطرة عليهم على الناس كلهم ومن يقول من ذكر

او اثنى صغير او كبير او عديم او وضع يد من ذنبا سنة ارطال من بطل المدينة والقرى ما وخصه ولسعون درهمها يكون لفطر الفاقه
وسبعين درهما **ولما** كان في هذه الرواية ضمن الاجتناب المذكورة لاهل كل قطر وهو خلاف الاجتناب لم يلزمها على الاستحباب **اقول** من
البعيد غايته البعد فضليت ما للذم من الترويع ذلك مما تضمنته الرواية بل التروا لله يعلم انما يتابعه وجوب تحصيل الاربع فيه ولو لم يكن فورا
لهم واستحبنا عند الحد الى الادون مع كون الغوث هو الاعلى وهو ليس نفس الغوث الغالب بل هو ان التمثيل وان لم يحصل لاحاطة عليه بالحق
في جميع الافراد قد يوثق من المشاهدة عدم اعتنا فوه بعض البلاد فيما ذكرته الرواية وان وجد فيه وقيد ان المعبر من صدور الرواية فلعلمه
ذلك لو لم يكن في اواسط الشام مثالا لا الرتب وكان فوئدها الغالب مرتباً منه ومن غيره فحصل عليه انها الغالب لتبطل الغيرة وهكذا
الثالث لا يفتقر اعطاء العين بل يجوز اخراج القيمة ايضاً بخلاف ما ادعى عليه الاجماع غير واحد في افتقار الفرق بين الوجهين
كما فرض عليه غير واحد على المسئلة بعد الاجماع لاجل اكثر مثل موثقة سحر بن عثا عن الضائي لم يأسر القيمة في الفطوة موثقة اخرى في
فلس لا يبعد الله ما جعلت فداك ما لقوله في الفطرة يجوز ان يؤخذ بها فتنه بغير هذه الاشياء التي يمتثلها فان لم يكن ذلك انفع لغير ما يرد على
الاول ولعليل الثاني يقتضي جواز اداء القيمة من التدين وغيرهما من الامتعة والحبوب ولا ينافي ذلك لاجتناب الكثير الصحيح غير الضيق المذكور
فيها الذم والفتنة مثل صحيح محمد بن اسمعيل بن بزيع وصحيح ائوب بن نوح وغيرها فان الذم اما في سؤال التايل ومذكور بعنوان المثال
محمداً على الغالب فوهم لا مفضل على الدوام **في** ان لا ينفذ على منعه من الاصحاب ضعيف لم يمكن الاشكال بالقيمة ينصون الى التدين
كما يظهر من الحق لا رد بطلان في نفسه ان الاجتناب مع كثرة ما فيها من الضيق فيها على ذكر الذم والقيمة مع ان الغوث من ابق مما يصح لعل القيمة
وكن الظاهر لا خلاف بينهم في كفاية التدين وكيف كان فالظاهر القيمة في القيمة كما هو في الاكثر مشهور ان فلان بغير القيمة فهل يجوز
صاع من احد الاجتناب قيمته صاع او منتهى قيمة قولنا لا يجوز في المختلف المذكور وانكره الشهابي ان يتبعه المدانك والآخر الثاني
المشأنه لا يبعد في القيمة بل يرجع الى قيمة التوفيق الحق فولا ينفذ من بدوهم وآخر بعديهم باربعة واني قد ذكرنا ان الغوثين مجموعا لا يلا
ولعل مستند ما هو ما رواه المصنف من مراسل قال وسئل يعني الضائق عن مقدار القيمة فقال درهم في الغلام والرخيص قد روي ان اقل
القيمة في الرخص ثلث درهم ثم قال وذلك بقيمة الصاع في فف المسئلة عنه والاصل اخراج القيمة بتسعة اوقات **الشر** مع مقدار الفطوة
شما من جميع الاوقات للاجتناب القيمة المستقيمة جداً وغيرها وما ورد في بعض الاجتناب القيمة وغيرها من اجزاء نصف صاع من خطه
محمداً على القيمة كما ذكره الشيخ وغيره وقال انها من بدع عثمان ومعه من الناس خرج تلك الاجتناب فافهم وصرح بذلك طائفة
من الاجتناب **ومرسلها** يحل على القيمة كما يظهر من المذكور وقد مضى في باب الزكاة مقدار الصاع وانما اربعة امد وسبعة ارطال
بالفرق سنة المدة في خلفوا في خصوص اللبن فاشبهه بها صاع فاشبهه ارطال بالفرق وقال الشيخ انها اربعة ارطال وقولنا بطو
فيها ما بالمدى وكانت في كتابي الاجتناب وضم اليه الاطراف وتبع الشيخ انها غير في التفسير بالمدى والاول للمعومات والحقول الكثيرة
وبدل على الثاني رواية القسم الحسن بن الحسن بن عبد الله قال سئل عن رجل في البادية لا يمكنه لفطرة قال يصنع اربعة ارطال من لبن
والجواب على تفسيره بالمدى بصححه محمد بن زياد قال كذب الرجل سأل عن الفطرة وكونها كم لو أدى فكذلك يبعد ارطال بالمدى
الاوله ضعيفه وقال الثانية مرفوعة وحملها الشيخ على تخصيصه بالمدى بالارطال وعلى تخصيصها باللبن والافط الحرج السابق مشهور
في جواز اخراج صاع من جنسين ولا يظهر عند الاجزاء الاعلى وحال القيمة لجوزاء لظن اجتناب بل بعضها كالصحيح واجازوا العلماء على الاصل
لوجوه اعتبارية لا يعارض بها ظواهر الاجتناب **المفصل الرابع** في فف الاجتناب وكيفيته وفيه مسائل **الاول** الاجتناب
الفطرة بغيره بالشمس عن اخريم من شهر رمضان واما للشيخ في الجبل والافضل اجمع كنه على ما يظهر من المختلف من جزة واربنا ديس
واكثر المتأخرين صحيحه معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن مولود له ليل الفطر عليه فطرة قال لا يخرج الشهر وسأل عن يهودية
اسلم ليلة الفطر عليه فطرة قال لا ورواه الصدوق بسنده عن علي بن حمزة عن معوية بن عثمان با في تفاوت وتذكر في اخوه واليسرة
الاعلى من ادراك الشهر فان مفهومها وجوب الفطرة عليهم وعندهم محض انقضاءهم من قبلها بالولادة والاسلام من الشهر ولا ينظر في
طول الخوف بوبه كونها من المصنوع ومشتبهة بالصلوة على النبي في الشهادتها فكونها من المصنوع لا الاضطراد هو الاضطراد وهو الذي
يغيبه صوت هذه ينقض الاضطرار بالصوم وعن ابن الجبلة والمفيد في المغنعة والروايات والغيره والسيد في الاجتناب وسئل عن رجل يربى
انها تجب بطول الخوف يوم الفطر واختار في المدارك تمتكاً بان الوجوه في هذا الوقت منصرفه قبله مشكوك فيه فيمنع من الشك في صحة

فمنع من الاجتناب

في جواز اخراج صاع من جنسين

الاجتناب في الفطرة
بما كان في الفطرين
هو الرجوع الى القيمة
لاطلاع الاجتناب
العمل المشاوب للاجتماع
في فف المختلف في جواز
اخراج القيمة

الاجتناب في الفطرة

وَمِنْ عَمَلِهِ أَنْ يَرْفَعَ

فان خذوا

استدلالنا

بسم الله الرحمن الرحيم

البصر والسمع قال سالت ابا عبد الله ع عن الفطرة متى هي فقال قبل الصلوة يوم الفطرة لم يبق منه شيء بعد الصلوة قال لا بأس بحسب ما فعلت لينا
 منه ثم يمتحنه ورواية ابراهيم بن ميمون قال قال ابو عبد الله ع الفطرة ان اعطيت قبل ان تتلج العبد في فطرته وان كان بعد ما يخرج العبد في
 صدق القول الذي هو متحقق هو الفطره بقاء الوجوه في تعلق الوجوه في فضل التعلق كما ان يكون مراده استصحابا عند الوجوه فنفوذ
 انه مدفوع نظر الرواية المتقدمة وانما صححنا البعض لعدمها لئلا نمانع لا تعلق الوجوه بعبث اخرى شيئا اخر الوفاة او لا واثبات الاول
 لعدم ما فاتة بنوعه وقد مر ان الليل اذا كثرا يستحب اخرا توسع عن وقت العزيمة فضا بعض غيره كما قد مضى في اوقات الصلوة هذا المع
 ان الرواية محتملة ووجهها ان المراد من العيا من جهة التعلق من الغفلة ووجهها بقاءه من جهة العزل واما الرواية الاخرى فضعيفة
 ولا دلالة فيها على المطلوب اذا قرأوا مثاها عند خروج النكاح عن الصلوة او عن الزوال لا الاول وقد وجوب ما قبل الصلوة في نهار الفطر ووجهها
 هذه الرواية ونظرها يظهر ضعفه لا لا الصلوة ايضا ثم ان الله قد جازى الله بها على وقت الوجوب بالاصل والاختصاص المتقدمة الزكاة
 المادية المتقدمة على القديم الفرض على وجهه ووجهها ان الاصحاب جازوا الصلوة من الصلوة عن الصلوة في آياتها لا على الرجل يعطى كل
 من يمول من حرمه عبد وصغير وكبير يعطى يوم الفطر وهو افضل وهو سعة من سعة ما من اقل يوم يدخل من شهر رمضان الحديث مؤلفه الحق
 مرعش قال لما باع عبد الله قديمه عن فحل الفطرة يوم فقال لا بأس بالشئ وهما محمولان على القضاة لا بد في استحباب الفطر والاحسان
 حين خيل لو لم يبق مع بقاء المسحوق على ضعفه الاستصحاب لاختصاص المتقدمة الزكاة مع ان الصلوة مشددة عليه ما لا يقول به الاصحاب من كفاية
 ما ع من من لا يقول به من كفاية ضعفه ما ع من من غير كيف كان فنوا عطاها بقصد الفطرة ايضا فهو ما ع من بقاءه على ضعفه
 الاستصحاب كما في الماتية الثالثة اختلفوا في بقاء الفطر فاما اكثر على انه صلوة العيد بل في الغلظة المذكورة وسرجه في النهاية لاجماع
 علماءنا فيهم بالناخير عنها وذهب ابن الجهم الى انه زوال الشمر في احتوائه الخ وقال لو اخرها عن الزوال لغيره انما في الاجماع وفيه شبه
 المنهى بعد ما اتى لاجماع المذكور فغلبنا على جواز النكاح عن الصلوة وحرمه من يوم العيد لنا رواية ابراهيم بن ميمون المتقدمة ووجهها
 مؤلفه ساروا في الايمان وتضمنوها في العتق المتقدمة ومولاه الحق بن عثمان قال سالت ابا عبد الله ع عن الفطرة قال لا تفر لها
 ولا تصنع لئلا يما اعطتها قبل الصلوة او بعد الصلوة ورواية سليمان بن جعفر الجوزي قال سمعته يقول ان لم تجد من تضع الفطرة فيه عطا الله
 العتق قبل الصلوة الحديث ورواية ابى بكر المحض عن الصادق ع قوله قد اخرج من تركي وذكر انهم قد فصل في امر يخرج بقتل فضل في الفطر
 مسئلا لانه قال مدافع من اخرج الفطرة وذكر بقية الحديث وصححه عبد الله بن سنان الاية وحجته من القول الثاني ان وجوبها قبل الصلوة
 يقتضي ما لا بد منها وهو الزوال ولا يخفى ضعفه وحجته الشئ من العيص المتقدمة ويدفعه ان الظاهر ان الفطر ما صوره الفل وحجته
 الفصل في الفطر ويدفعه ايضا قوله ما من من اشتملها على ما لا لاجماع ان الله سبحانه ان فضيلة يوم الفطر من القديم فلا التفات فيها
 الى الطلاق اليوم ونفسه مع ان الرواية الاستصحابية يوم الفطر قبل الصلوة وتقدمها في المسألة كفاية قال في رواية مضطربة والارجح ان
 الشهور من قبل الفطر كيف كان وكيف كان ولا بد ان اخرجها عن الفطر فبقاها من الصلوة افضل لظهورها فيهم وخصوص من جعل الفطر
 المتقدمة وصححه عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال في ما عطاء الفطرة قبل الصلوة افضل وبعد الصلوة صدق ثم ان مفضل في
 ابراهيم بن ميمون ما في معناها سقوط الفطرة بخرج وقت الفطرة اداء وقتها سيما والفضل انما يشترط من جديد على الاستصحاب وهو مذهب
 جثا من الاصحاب منهم ان زهرة مدعيها عليه لاجماع ووجهها من المالك في قوله فمما بعد يخرج ومنها وجوبها عليه بعد الفطر بخرج عنها
 التكليف بخرج الوقت لا يسقط الحق كالدين والزكوة وغيرهما ولا يصح زيادة عن الصلوة منه رجل اخرج فطرته فزاد حتى يحرمها هذا فقال
 اذا خرجها من ضمنها فقدرى ولا فهو من لها حتى يوديها له ربها بانه لم يرب ان المراد اذا اخرج الزكوة عن ضمانه وان يرضها فهو ضمان لها
 حتى يوديها وان خرج وثمنها والكافيه لان عند الخرج عن عملة التكليف ان كان بسبب التفصيل وجوب الفضل الوقت فلما دلت
 ليس من باب الدين ونظره لا انها غير موقنة والخصم يشابه الدلائل لا يظهر من سياقها ان بعد الفطر لا يخرجها فقدرى وان لم يخرجها
 فهو ضمان حتى يوديها لانه ضمان ولو تلفت من دون نفسه لنهاج امانة في يده وهناك قول اخر ابن ادريس فيكون اذا البذل
 وهو اظهر وجوبها وجوب صلوة الزكاة لاحد آخر وثمنها يظهر من ضمها انما اذا اصل صلوة العبد لم يعطها اخرجها فقدرى
 الحاقه لا الفطر وقصد ان كان فطره اداء فاداء او فضا ففضا وان لم يكن شيئا منها فاضل مستحب الثالث ظاهره انهم مفضل
 ما في فضل الزكوة في الفل مع وجود المسحوق عند ويديل عليه مؤلفه في غير بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع في الفطرة اذا عطاها

فطلب بها الموضع او ينظر جلاظا باسره **وهل يحل العزل مع زكاة المستحق** او يحل التمكن من ماله المثل الاجماع على عدم الوجوب نه قال فيه فان
 اخرها عن صلوة العيد ثم قال ولا ياتم لواخره اذا عدم المستحق اجا قان كان غنيا اخرجها مع الامكان وان لم يكن غنيا قال الشيطان يكون
 فضاء اليه اخرها ذكره صلى هذا يحل خصوص رواية سليمان بن جعفر المروزي **المستحق على الاحتياج** لا يبيح بعد العزل يجب ارجاعها اداءه
 ناعرا لاجراج كثير يدل عليه موثقة اسمي بن عثما ومحمدة زادة المقتدرتان ولو فهم ان زكاة الفطرة ياتي ذلك يدفع بان هذه الاجبا
 توفيت اخر لصورة العزل والاسرفيه سهل شهر اذا عزلها فالظعد وجوب فورية لادته كما هو في الاحتياج لكن لا يوجبها على وجه التمايز
 التكاليف ثلثان نصف قبل الاحتياج فان كان التمايز مع مكان التبع فيضه في الاموال بشكل فيما لو كان التمايز من جهة طلبه لا فضل
 ومقتضى كلام المعبر عن التمايز حيث قال ثم ان وجد مستحقا لم يرضها مع وال عند ضمن التفرقة في التسليم ومع العادة لا يضمن خيرا
 لاحدا لان يوراده بالعد عند التمكن لا مطلق العد عند عدم التمكن ليشمل ما ذكرنا حيث قال فان غرها ولم يخرجها مع العادة ضمن ما لم
 يتكفل فلا ضمانا وقال احد فيضها مطلقا وبقائه على الشرايع وهو مقتضى كمالهم في الزكاة المالية وقا انه في مذكره لا يبيح ذلك لركوة
 بعد العزل يصير ما نه يد المالك فلا يرضها الا بالتمسك او التفرقة المحقق بنا خيرا في المستحق مع العادة عليه لان المستحق يساهد
 الحال فيجب التمسك مع التمكن منه وفيما ان ذلك ياتي على القول بوجوب الفرو وتجاوز التمايز لطلبه لا في وجهه او نحوه وتبعه
 بخاره في المالية غير واضح الدليل ثم ان الزكاة لا يبيحها في ما لا يرضها في وجهها بالتي كما ترى المسألة في تحق العزل
 رايته عنها الخلقا بضعة تحق الشكر وان ذلك وجب تجاوزها في جميع ماله وهو الموقوف من العزل واخره فافهم اخذ
 الحكم به انتهى في هو جند الكلام في عدم ثبوت النقل بل اخرج مع وجود المستحق جواز بدونه والقما اوصاه كما ترى الماني وقد شرا
 سابقا الى ان لا يفضل صرفه لغيره بل المالك ولو عتبه في غيره فيجوز ولا يجوز نقلها منها الى غيره مع وجوب المستحق وبعثت
 ويدل على منع النفاذ رواية فضيل وصححه عن ابن بلال **الشرع** يعبر فيها القيمة كالمالية عين ما ذكرنا في المالية والكلام في جواز
 نفسه وبوجه والمباشرة مثل ما مر ويدل على جواز التوكيل مضافا الى الاجماع فتدبر في مقتضى ذلك الكلام في ان لا يفضل نقلها الى
 الامام او نائبه الخاص مع تعدد ماله في فقها الشيعة لا يعم بصرفها كما مر ويدل عليه رواية الفضيل ايضا وقال في المنهج في ذلك
 ففرقها بنفسه بغير خلاف بين العلماء كانه **المفضل الخاص** مستحق الفطرة وفيه مباحث **الاول** ان مستحق الفطرة هو
 مستحق الزكاة بل لا يقدم الخلاف لقوله نعم الصدقات في الزكاة وما يوجد من ذلك لبعض فقهاء ثمان من علماء مدين الموثقة فلعلة سبي
 على سقوط حقه في مثال زمانا كما هو احد القولين في الزكاة وقد تقدم الكلام فيه نعم من المتفاوت في شرائط الايمان وقد
 مر ان لا يكون منه اية الاشراف **والثاني** الرايان الكثرة على ان محلها الفقراء والمساكين ومن لا يحد شيئا في لا يفي استحقاق سائر الناس
 ولا اشراط سائر الشرائط كما لا يخفى عن من اقامها وتعطى اطفال المؤمنين وان كان بائناهم فتا في **الثاني** الشدج اعطاه بغير
 اقل من سابع بل ادعى الشيعة عليه الاجماع في الانضواء قال في الحاشية احد من علماء السابيين فولا بخلاف ذلك سوى قول في
 للشيخ في التهذيب ان ذلك على سبيل الاستحباب حيث قال حديث اسمي بن النبال قال المعنى انه اذا كان فيك شئ احتاجا جاز كان اليرغليم
 افضل من حطاة واحدا فاما اذا لم يكن هناك ضرورة فالافضل اعطاء راس لرأس واعتماد الاول **لنا** انه قول فقهاء شافوا ثم نفعهم على
 فوجب احصاياه وما رواه احمد بن محمد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله نعم قال لا نقط احد الا من راس لا في هذا الحديث من سبل لا يعمل عينا
 نقول في قول الفقهاء فانه يجري مجرى الاجماع واذا التفت الى محج القول لم يجد الى سندا في **قول** قال الصدقة ايضا خيرة ولا
 يجوز ان يدفع ما يلزم واحدا في نفسين وتمر المرادة في المعنى بانه على الاستحباب لا على الجواز لا يشا وتبعه بعض المناقرون ايقه ولا فوي المش
 لما ذكرناه من الاجماع المنقول والرواية المحجزة بالعل **والثاني** التهديم بما لو يجمع جوتا لا شاع لهم كما ذكره فلا باس به لعد اتفاقهم
 في هذه المادة بل التمسك بالنفسد ورواية انه في المخرج وتخلص عن ايد المؤمنين وموابينهم واما رواية اسحق بن المبارك عن ابي بصير ثم جسد
 عن صف الفطرة تعطى بها رجل واحد او اثنين فقال نفعها احب الى الحديث فليس بظاهرة في ذلك ما لجوا اعطاء الواحد زيد
 راس فلا خلاف فيه **وبل** عليه احتياكا كثيرة بل يجرى اعطاء الواحد ما يقبضه ما لم يصل اليه كما انه سنه كما ترى الزكاة ولا ينفاء
 الحال بين اعطائه دفعة او فسانا لم يصل اليه الحد المذكور لا بين ان يكون المعطى واحدا واكثر **الثالث** في تخصيص
 بهام الجيران مع الاستحقاق لما رواه في الفقيه عن علي بن الشارقال لا صدق فودع محتاج وما رواه في المقتدر عن قوله حيث قال

هذا الحديث يدل على ان المستحق اذا كان غنيا لم يكن له ان يرضها مع العزل

لو نلف

فيما اذا كان المستحق غنيا لم يكن له ان يرضها مع العزل

هذا الحديث يدل على ان المستحق اذا كان غنيا لم يكن له ان يرضها مع العزل

هذا الحديث يدل على ان المستحق اذا كان غنيا لم يكن له ان يرضها مع العزل

فصل فی بیان احکام و عقوبات

خبر غفر عن ذنوبه

کاشانه
شمالی
نظم
غزل
مثنوی

السيرة بذهبها الامام فصبون غنائم كيف قسم لان قالوا عليها مع امر الامام عليهم اخرج منها الخمر لله وللرسول
 قسم بينهم ثلاثة اخماس وان لم يكونوا فاعطوا المشركين كان كل ما غنموه الامام يجعله حيث احب واها في الكافي في كتاب الخمر
 في باب غنم الغنائم وفي شرح ما فيه من حكاية التسميم ونحو الغنم للاجماع ان ظا الفقرة الثانية حصوا الغنم بلا مقابل الكاف
 في كتاب الخمر في باب غنم الغنائم لا بد وان الامام او امير المؤمنين من قبله وهو كوك ولا اشكال فيه والتقدير كونه مع ايسر ما خلد
 الاصل وكيف كان فالظان الكلام فيما لو كان لاخذ على سبيل الحرب والغزو باسم الجهاد والتعدي الى الاشياء وكيف كان فالظان الكلام
 واذا مطلق لاخذ فمروا غلبه ولو على سبيل التهمة العامة فلا يفهم من الرواية ولا هو ظا كراهة ذلك كون لاخذ في مثل السرقة لاخذ
 وفيما يسرق من اموال اهل الحرب ويؤخذ غيلة قولان فقال الشهيد لذو سنة لاخذ ولا يجب الخمر لانه لا يبقى غنية وذهب الشهيد
 الثاني الى وجوب الخمر فيه وان لم يدخل في اسم الغنية بالمعنى المتعدي على الوجه المذكور في كتاب الجهاد بين الغزاة بل هو مختص باخذه
 وهو اقر لا بد لاجتماع ثلث المكاسب لا رباح وبشمله عموم الية كما سقط **والعلم** من التمهيد بقية نفي الخمر من حيث كونه غنما
 بالمعنى المتشامط ويظهر الثبوت في اخراج ثبوت السنة وعدمه **وتما** بسند عليه فهو صحيح فخص من الغنم وما في معناها الاثر
 مال التاصب حيث ما وجد دفع الخمر اليهم **وفيما** اشكال مع ان هذه الصيغة وما في معناها لا فائلا من لاصح بظاهر ما وجد
 لغوا عنهم وآولها ابن ادریس بالتصريح **والظان** لا فرق بين كون لاخذ في بلادهم وبلاد المسلمين اذ لا يمكن في امان وما هو عليه
 فالظن في دخولها في الغنية وجوب الخمر كما صرح به الشهيد **ثم** ان الخمر في الغنية بعد وضع المؤن بعد التحصيل مثل ثبوت خضها
 ونفعلها وتحويلها الى موضع الغنى وثبوت البهائم التي من جعلها في الطهارة لا فيده وهو مفضل في الشرع وتعلق خوارب الخمر حين
 التحصيل وكان يقد عليه وضع الجمال في ما في معناها **والظان** لا تضاب فيها للاطلاق وعن المفيد المسائل الفرقية انه اعطى في
 عشر دينارا ولم ينف على سبيله ولا كثر على ان طواه العسكر من مال البغاة في حكم غنمه دار الحرب مستكة بسيرة على تم مع اصحاب الجمل
 حيث قسمتها بين المقاتلين ثم ردها على اصحابها وذهب اخرون الى المنع منها للسيدة ابن ادریس محتاجا عليه بسيرة على تم مع اصحاب
 الجمل بقية فانه امر بمالهم فاخذ حتى قدر كفاها صاحبها الماعرفها وبصبر على اربابها كما في رواية مروان **ويظهر** من السيدة
 المسائل الناصرية عدم الخلاف في المسئلة **واذ** عن ابن ادریس انهم الاجماع ومن ادلهم قوله لا يحمل مال امرء مسلم الا من جيب فوال
 في المسائل الناصرية الاخبار ان رد الاموال بطريق المن لا الاستحقاق وما ذكره مجمع بين ما دل على الغنم والرد في تفصيل هذا المطلب
 عند كتاب الجهاد **الثالث** في الخمر في المغان وهو كل ما خرج من الارض مما يخلو فيها من غنمها بما لقيه سواء كان خطبا باقرا
 كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرماس والصفرة مع غيره كالزبيب او كالاياقوت والفيروزج والبلور والعقيق والياقوت واليخ
 والكحل والزرنيخ والاراج والمخ والمغرة او كان مائعا كالغير والنفط والكبريت والظان ان التباان خارية وان كانت طافية كالغوا لا يطلق
 عليه المعدن عرفا بقية وتوقف جفت في مثل العقيق والنور وطين الفضل وجماد الرحي **وجزم** الشهيد وغيره ما يدخلها فيها **والجواب** المذكور
 من الاشكال للاشكال في صدق التعريف اللغوي لمع مغايرة المذكورات للارض وعدم ثبوت الحضيضة الشرعية واضطرار العلم فيها
 فالاصل عدم القوق فيما شاف **معهم** يمكن الاتحاق من باب الفوائد والغنائم فان استخراجها نوع تكتب **ويظهر** لغاية في اعتنا
 ثبوت السنة وعدمه والدليل في المغان هو الاجماع نقله غير واحد من علماء ائمتنا والاختصاص المستفيض جبا عموما وخصوصا مثل صحيح
 بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن معادن الذهب والفضة والصفرة والحديد والرماس فقال عليها الخمر جميعا وصححه الحلبي عن ابن
 الله ان سئل ابا عبد الله عن الكز في الخمر عن المغان كره فيها قال وعن الرصاص والصفرة والحديد وما كان من المغان كره
 فيها قال يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة وصححه محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن الملاحضات وما الملاحضات
 ارض من غير ما حجة يجمع فيها الماء فيصير ملحاً فقال هذا المعدن يكون فيه الخمر فذلكه فالكبريت في النفط يخرج من الارض فقال هذا المعدن
 فيه الخمر ولذلك لا موقوفه على ثبوت الحضيضة الشرعية في الخمر كما هو الظاهر **وكره** في ذلك لا يدل على صحة الحجة خفاء ولكن الاشكال في المسئلة ولا
 في الجواب اعلمنا في اعتنا التقنا اقول ثلاثة فأكبر القدر ابل واكثر الاضطراب كاسب العلم الشهيد في الشيا والدوس على عدمه وهو عند
 ابن ادریس مدعي عليه الاجماع وعامة المناوئين على اعتنا بلوغة عشرين دينارا او اربوا الضال على اعتنا بلوغة دينارا والاول اجماع
 المنقول على عمومها واجماعا المطلق في المغان وللمناوئين صححه البرقي قال سالت ابا الحسن عمنها اخرج المعدن من قليل وكثير هل فيه

في كتاب الخمر
 في باب غنم الغنائم

في كتاب الخمر
 في باب غنم الغنائم

في كتاب الخمر
 في باب غنم الغنائم

في كتاب الخمر
 في باب غنم الغنائم

سکون میں نہ ہو
میں سمجھا

4

نفا

فمما حكاه الفوائد عليه السلام

الأنية
في تعريف
الأصناف
من علمها

استشكل العلامة في الفواحد وجوب تعريف الملاك السابقة على من يده واكتفى بتعريفه في اليد وتوهم صحة التحيزي لأن يحمل
 البائع فيها على الجنس هو بعيد ويظهر من المدارك السابقة وجوب تعريف الملاك إذا اضمحل عدم جريان يدهم عليه لاصل البرائة
 من هذا التكليف فلو علم انتفاؤه عن بعضهم فبعض القطع بسقوط تعريفه لعدم الغائز **أقول** والثاملة محله مع أن الأصل الثاني
 وتقل بعض المحققين ممن أخرج عن بعض المحققين من السابقين أنه لا يجب إكلام المالك إذا علم أنه دفعه ويظهر من فرائض كلامه
 أراد به صاحب المذكر وصاحب التخيير **وأنت** خبراً به خلاف ما ذكره في المدارك إذ مراده عدم جريان اليد على الكثر ولو على سبيل عدم
 العلم بالكثرة الأصل أنه إذا علم أن الكثر كان مدفوناً في الأرض في حال تملكه للأرض فيجب التعريف بالأفلا **أقول** يمكن الاستشكال في الحكم
 بتبويب اليد على الكثر يخص ثوبها على الأرض المشتملة عليها بغاية الأمر لئلا يرد في كونه يداً والديكون فاطعاً لاصل البرائة هو اليش
 فليس لأعيا اليد هذا دليل واضح فمنع ذلك أنه يملكه بعد تخيس مع الشريط سواء وجد عليه أم لا ولا حاجة إلى تعريف المالك
 والدليل على ذلك لا خبا الواردة في الكثر فظاهرها أنه لو اجد وليس في مقابل ذلك لا اليد الدالة على الملك معادل على حكم اللفظة
 وقد عرفت ضعف اليد ومنع شمول دالة اللفظة لذلك فتمت الدالة البرائة عن وجوب التعريف للمالك والتعريف من باب اللفظة
 ايضاً **فهم** روى اسحق بن عمار في الوثوق قال سالت ابراهيم بن محمد عن رجل زل في بعض يوم ملكه فوجد فيه نحو من سبعين درهما مذق
 فلم يزل معصوم يدكها حتى قدم الكوفة كيف يضع قال قال عنها اهل المنزل لعلمهم يعرفونها فلبث أن لم يعرفوها قال يصطفاها **أقول**
 هذه الرواية مستندة لأصحاب وجوب تعريف المالك ويكون النص في آخر الرواية محمولاً على الاستحسان ولا ينافي استحساناً في الجميع
 لوجوب الجنس لم يبلغ النص في السبعين ولا يصدر خروج بعض أجزاء الرواية عن الجملة بحجة ما فيها فاعلم لأصحاب مع هذه الرواية العبرة
 الاستماتة في المؤيدان الشافعية يكفي وجوب التعريف وبقي الاستشكال في ذلك لعل على تعريف سائر الملاك **وعلى** نظير في العلة
 السفاد وهو أن القائل من أحد الأيدي المعافاة غيرها وأما إرادة الجنس في أهل المنزل في الرواية الشمل للمالك لا يستبعد **وأما**
 انكار الكل فالأقوى هو تملك الواحد بعد الجنس كما لا يرد في كونه كالمشتر **أقول** ان المحقق المذكور استشكل في وجوب تعريف المالك
 على الوجه الذي ذكره الفقهاء من أنه لا جمل أن لو عرف مكان له ولو لم يعرفه قال سالت عن الدار يوجد فيها الورق يعمل به على منضاً من الورق
 وقال من مضى صححه محمد بن مسلم عن أبي جعفر أن ما وجدته ملكاً قد فعله وأطلقاً في مضى ملكية وإن لم يعرفه قال سالت عن الدار يوجد
 فيها الورق فقال إن كانت معمورة فيها أهلها فهو له وإن كانت خربة فدرجاً عنها أهلها فالله وحده المال الحق به ومثله صحيحه
 الأخرى عن أحدهما عليه السلام قال وسألت عن الورق يوجد في دار فقال إن كانت الدار معمورة فهي لأهلها وإن كانت خربة فالتحق بها
 قال ولا استبعا في هذا الحكم من الله نعم ويكون ذلك من منافع الدار بان يجعل من خواص الدار أن ما يوجد فيها ولو يعلم كونه ملكاً
 لشخص معين أن يكون لصاحب الدار مع انتخاب الواردة في الكثر ليس فيها إلا وجوب الجنس وليس فيها أن ما وجد فهو لو اجد ويجب
 عليه الجنس فلا مانع أن يكون الكثر للمالك الدار ويجب عليه الجنس **أقول** الظاهر في هذا القول مخالف لأصحابه ما ذكره في دفعه على قول من
 أحد من العلما يوافقه وما ذكره في كتاب اللفظة في مسألة من وجدته داره شيئاً أو في صندوق ولا يعرف من أنه إذا كان يدخل الدار
 غيره أو يصفونه في الصندوق وغيره فهو لفظه والافهولة لصححه جميل بن صالح قال قلت لأبي عبد الله رجل وجد صندوقاً بداً قال يدخل
 من له غيره قال نعم كثيراً قال هذه لفظة قلت فوجد صندوقاً بداً قال يدخل أحديده في صندوقه غيره أو يضع فيه شيئاً فذلك
 قال فهو لغيره وانهم ظاهرياً لا يعلم عدم كونه نعمه وصرح بأشراط ذلك لبعضهم إبقاء الرواية أيضاً منزلة على ذلك بل هي ظاهرة في ذلك
وكيف كان محكم الكثر هو ما ذكره بملاحظة موثقة اسحق بن عمار وغيرهما من المؤيدان الشافعية فلا بد أن يحمل الصحيحين في الكثر
 على أنه لا أهلها ان عرفه بعد التعريف في اللفظة أن أهلها في كيفية العمل على ما هو مقتضى صححه جميل بن صالح **وأما**
 ما ذكره من الانتخاب لا يدل على أن ما وجد لو اجد ويجب عليه الجنس فقيمة الانتخاب منها هو ذلك فيما مراده الفقيه في وصية النبي صلى الله
 قال يا علياً أنت عبد المطلب في أهلك خمسة سنين أجواها الله في الإسلام لأن قال لو وجد كثر فخرج منه الجنس فصدقه فانزل الله
 وأعلموا أن ما غنيتهم من شيء فأنزل خمسة الآية ومثله روى في الخصاونة في العيون والظن منها أنه لو اجد بعد الصدقة فيستحب بملاحظة
 الاستشهاد بالآية وليس في العيون كلمة وصدق به ثم لا شك في الأمر على هذا المحقق في تملك المالك والواحد وحكم هذا الفرق بين ما يثار
 الاستدلال غير جعل الاحتياط في أن بلغ النص في خروج الجنس به لئلا يترك لأحد من الأصناف وفيما لم يبلغ الاحتياط في تمامه

فصل في
الاحتياط في
تعريف المالك
في الكثر

والفصل الثاني

نہایت

وَجَدَ فِيهَا رِجْلًا مَرْتَدًّا بِرِجْلَيْهِ

[illegible]

[illegible]

فانما هو في

۱۰۰

نفسه غير واحد ويدل عليه صريح الحلبي المنقذ والم في اعتبار الصاب في الشيخ في النهاية عليه وقواه في المدارك مشاكراً
 على ان ان خرج بالغوص فهو دينان بخي من وجه الماء او من الساحل كان له حكم المعدن وعن المفيد في الغرر ان نضاً عشرين ديناراً او
 المسألة لا يتخلو عن اشكال لاجل جهتها خفيفة الغبر نحو ثمة العنان حتى فيما لو جنى من جملاء وعدته ثم تقديم وصف الغوص في الغيرة
 ان حصل الغوص ثم لفصليهم وجبتا على عدم اعتبار النضائي المعدن ففيم يحصل بالغوص له بغض النضائي سواء كان في نفس الامر
 معدن ام لا ولكن لا يتم على مذهب من اعتبر فيه عشرين ديناراً الا اذا ثبت كونه معدن و كيف كان فالأحوط بل لا يظن بعد
 اعتبار الصاب فيما لو اخذ من غير جهة الغوص وما في معناه من الاخراج الا انه وفيما يخرج بالغوص يعتبر كونه معدن او دينار بعد
 ثبوت معدنيته لان الظاهر في القول بالفصل لا يضر عدم اشتغال الزاوية عليه واختلف كلام اهل اللغة فيقال في الصلاح انه نوع
 من الطيب في القاموس وروث دانه بخره او نوع عين فيه نوع من جماعته من الاطباء انه جماعته يخرج من عين في البحر كثرها وانه
 مثال وقيل انه نبات ينبت في البحر فله ابن ادريس عن افضا الشيخ ومبسطه وعن الحاخا في كتاب الحيوان الغبر بغيره البحر
 جزيرة فلا ياكل منه شيء الامان ولا يفرط طائر منقاره الا انصل فيه منقاره اذا وضع رجليه عليه فسلط ظفاره فان كان قد
 اكل منه فله ما اكل وان لم يكن اكل منه فانه ميت لا محالة لانه اذا بقي فيه شيء لم يكن للطائر شيء ياكله والعقلون يحجزوننا بانهم
 ربما وحدوا المنقار والظفر ونقل البصاع السعدي في كتابه فوج الذهب معناه الجواهر اصل الطبع منه اصل المسلك
 الكافور والعود والغبر والزعفران كلها اصل من ارض الهند الا الزعفران والصبغ والريح والاندلس وكيف كان فالأحوط في الحكم ما ذكره
 الخايسس ارباح التجارات والرزاعات والصناعات وجميع انواع الاكسابان فواصل الاقوات من الغلات والزرعات عن ثبوت
 التسع على الافضا وهو قول علمائنا اجمع وقد خالف فيه الجمهور كافة هذا اعتبار المنهوي وكل في التذكرة لعل علمائنا كافة قد
 يظهر دعوى الاجماع عليه من غير انضال الشهيدة في البناء وظاهر الجدية وان لم يعقل العفو عن هذا النوع لانه لا يخفى
 الاكثر على وجوبه وهو المقتضى لاعتقاد الاجماع عليه لانه لا ينافي الروايات التي انتهى بها الحاصل ان راحة
 الجماعي وجوبه شامع عليه الاجماع من غير واحد من العلماء وهو الحق لتأوله نعم واعلموا انما غنمتم من شيء الا ان اسندوا لاسناد
 بهما يظهر منهم هنا وفي جميع اقسام ما في الحسن اسندوا لاية ان بنائهم على ان لا يغير بخصه بغيرهم دار الحرب فهو قول الحق للقول
 في قول كل انتم ان الراد بالقيمة هو غنية دار الحرب انه مروى عن ائمتنا عليهم السلام من ان لا يغير بخصه بالسر كل لان مراده هنا بان الغرض من
 والقي بقيان الغنية وان كان من حيث اللغة غنائاً ولكن اريد من الاية هنا بان حكم ما اخذ من اهل الحرب بالقتال لان يكون للفظ غنائاً
 ذلك فطلب اريدان هذه الفائدة هي التي ارادها الله نعم بان حكمها واما اخذ في القتال بغيره ما قبل الاية وما بعدها الاية فيقتل فرد
 الغنية خلا فالقوم من الجمهور حيث جعلوها واحداً لم يفرقوا بين التي والغنية وادعوا ان الآية التي المذكورة في سورة الحشر رواية
 الاصل بهذا والمخاض ان مراد الطبري ان الآية التي والافتال فيضخ والدي يسميه على الاصناف هو ما اخذ بالقتال وهذا لا يتسا
 نحو الاية لكل ما يتي غنية وفائدة ولعله اراد بما هو مروى عن ائمتنا مثل ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان عن الصادق في الغنية ان
 يخرج منها الخس ويقسم ما بقي بين من فالعليه وولي ذلك وولي ذلك والما التي والافتال فهو خالص لربول الله ومافي
 معناه يشهد بما ذكرنا من مراده ما ذكره في واصل كلامه قال وقال احبنا ان الخس ولجنتي كل فائدة يحصل للاختار من المكاسب
 ارباح التجارات وفي الكوز والمغان والغوص وغير ذلك مما هو مذكور في الكتب ويمكن ان يسند على ذلك بهذه الاية فان
 عرف اللغة بطلان على جميع ذلك اسم الغنم والغنية انتهى في ظاهره انهم دعوى الاجماع على المسئلة ويشهد بما ذكرنا من مراده
 المحلل الطبري في عبارة المنهوي في كتاب الجمل قال المقصد الرابع في الغنائم الغنية هي الفائدة المكتسبة سواء اكتسبت بلس مال
 كارباح التجارات والزراعات وغيره ما بالقتال والحاربة والغنم الاول مضى البحث فيه والكلام هنا يقع في الغنم الثاني و مراده
 عما مضى هو ما مضى في كتاب الخس قال مسألة قد بينا ان الغنية شاملة لما يغنم بالهبة والغلبة من اموال المشركين ولما يغنم
 بالمعاش والربح وعند الجمهور الغنية اسم للمعنى الاول والوضع يساعدا على الثبوت المعنيين معا واما التي فهو مشق من
 فاء نبي اذا رجع والمراد به في قوله نعم وما افاء الله على رسوله الاية ما حصل رجوع اليه من غير قتال ولا انجان بخل ولا كذا
 وما هذا حكمه فهو للرسول خاصة ثم قال والغنية مشق من الغنم واستقام على ما بينا في قول و مراده من استقام

في البحر كثرها وانه

من البحر كثرها وانه

من البحر كثرها وانه

من البحر كثرها وانه

من البحر كثرها وانه

من البحر كثرها وانه

من البحر كثرها وانه

၁၀၀
 ၁၀၀
 ၁၀၀
 ၁၀၀
 ၁၀၀
 ၁၀၀

۱۰۰

المسألة

هذا الخبر رواه
الكليفي في باب الخوف
الخمس من كتابه في غلوها
الاخير من ابواب كتابه
من كتب الاصول في
الخبرين

تشیق

فمن رزقوا

ما وقع

[illegible]

كتاب الخمر

جعلنا المراد بالقيمة هو الفائدة المكتسبة المحصلة بتسليمه وان كان يظهر مخرج الميراث في كمال الوضوح ويكتفى به والقصد بعد اطلاق الكتب
على مثل قول الهبة والقصد وان مراد الفقهاء من اطلاق الكتب عليه في باب الخمر حيث ذكر ان قول الهبة فيما استطاع به نوع كسب لا يجب ان
الواجب شرط عدم وجوب مطلق التحصيل ولكن بشكل الامتناع الفهم في وجوبه الفصل وان فان تحصيلهما من المكاسب لذلك
فانه المختلف وجه التحصيل الفصل والمزبل كل ما يحق كالزيجين والشخص الصنع وغير ذلك لان ذلك كله اكساب مثله فان الحق في
فان قيل بل مراد هؤلاء ان تلك الامور من باب العبد والكفر غيرهما فلا يصير فيها موهبة فيجب الخمر فيها من حيث الخصوصية لا من حيث
عموم المكاسب فلنا مع انه لا دليل على ذلك ظاهرنا في احتجاجهم المذكور ان بانها من الاستفادات والكتابات **وبالحجارة** كما انهم
في هذا المقام غير محترمة ولم ينفذ على نصهم ببيان ذلك الا انه في ذلك يظهر من ذكرهم الميراث والهبة والقصد في فروع الارباح والاكسابات
ان الغالب يعلمها فيما للمانع يمنع دخولها **واما** الفصل المرتب يظهر من ابن ادریس والعلاء في الحق والمحقق في العبد واجهما في الاكساب
ومراد الشيخ غير معلوم ولذلك استشكل التمهيد في البتة فانه بعد ما ذكرنا الاقسا السبعة فالواضحة الفصل الماخوذ من الجواهر
ذكره الشيخ في ابن ادریس وجماعة رضوان الله عليهم وهل هو قسم براسة ومن قبل المقام ومن قبل الارباح ظاهر الارباح من قبل الارباح
فالا سيد المرتضى لا يخفى فيحصل في الماهية في الخصوصية ثم قال في بعض الاحتمالات الخمر عن المسئلة الاصل ان فيها ثمان والظاهر ان الكا
وفال في فروع مسئلة جميع انواع المكتسبات وجباو الصلاح في الميراث والهبة والهبة الخمر في نفاذ ابن ادریس وانفاذها الاصل فلا يشترط
مع الشك في سببه نعم ونحو ذلك بنفسه واكساب الحق الارباح مشتمل اقول والتحقيق في المسئلة بقاء الاية على العموم ولكن ظهورها في
القيمة المكتسبة وترددها بينهما وبين مطلق الفائدة ينطعن عن تعيينها بالمثل الميراث والهبة والهبة والمهر وعوض الخلع وحصول صيد
لداره لا تعقب بخلاف ذلك ومن ذلك المصنفات والاحسان في رواية الحسين عديته نصهم بعدد في الخمر وكذا الاحتمال الواردة في
المسئلة لا يستقامها الا الفائدة المكتسبة لفظ الافادة في بعضها اعني الاستفادة وهو طي في الطلب والتحصيل والاصل مع ضعف
من الروايات وعدم ظهوره لانه كثير منها في مثل ذلك في الحديث العبد لله في امثاله لا يخرج عدم الدخول **والقصد** مثل الفصل
والقصد باقتضاها لا يظهر وجوب الخمر فيها من باب الكسب والاستفادة لا من حيث خصوصية الخمر يظهر من صحيح محمد بن علي بن مهزيار
ودخول الجائزة التي فيها حظ الميراث الذي لا يتحسب من غراب ولا ابن في الغنائم والغوايد التي فيها الخمر وهذه الصيغة مع انها
مضطربة ومشتملة على امور كثيرة لا يقول به احد من الاصحاب غير منطبعة على مذهبنا في التصريح وكذا يزيد في الفائدة الدالية على
ثبوته في الجائزة لا يبلغ حد الجحيم في المقام مشتبا سندا ولا بعد حملها على الاستصحاب ويؤيده ان الشاه حاكموا استصحاب الخمر
جواز الطهارة اذا كانت مشبهة ليزول الكراهة **ومرثبا** اسند بعضهم بالاووية بالنسبة الى المال المختلط بالخمر وهو كما يجوز **ومرثبا**
اسند بموثقة عن ابي داود لانه في ظاهرها لا يدل فيه احدهم بانه فائدة وغنية وفيه الخمر كك ما رواه ابن ادریس في اخر الروايات
عن كتاب محمد بن علي بن محبوب عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال كتب اليه في الرجل يملك كاه مولاة والمنقطع اليه هدية يبلغ الف
درهم واقل واكثر هل عليه فيها الخمر فكسب الخمر في ذلك الحديث لا يعتمد عليه لان طريفها احب من هلال والاحوط ان لا يترك
الخمر شيء من الغوايد هذه الروايات واحتمال عمومها لا يختص بل يظهر بعضها كما ذكرنا ومن اراد الاحتياط فينبغي ان يعتبر الخصوصية
خسر الفصل الجبل والمن لا يعتبر فيها موهبة السنة فيخرج من حصولها من دون اعتبار ثباتها ولا موهبة سنة وان فعل ذلك في الميراث والهبة الصدا
ايها والى الحسن فلم يبق دليل على وجوبه لك فالمعنى هو الادخال في ارباح المكاسب فيلحق ما فيها ظهر دخوله دون ما ظهر كابتها
ومرثبا يدخل في هذا الصنف الاصطيات والاحطاب والاحتشاش والاستقاء والاجازة او تعليم الاطفال في التدوير طلق والمجنبات
كالزيجين والكرنكبين والكاه وغير ذلك مما لا يعد ولا يحصى سوا جعل احد الامور المذكورة حرفة لنفسه وقص على سبيل الاتفا
في صحيحه على بن مهزيار في الكاه قال كتب اليه باسبكر رجل دفع اليه مال الخمر به هل عليه في ذلك المال حين يصير اليه الخمر على فضل
في يد بعد الخمر كتبه ليس عليه الخمر في رايه بعض جوة المسائل عن فخر الخمين انه لا خمر في وجبة الخمر والزكاة وضل في ذلك الصدا
والميراث والهبة واجمعا والزكاة والخمر والامر في الجحيم والخمر والزكاة مشكل في محل فوهبة في الخصوصية لا الهية وانما الخمر فهو
ايضحاها فيشكل الاعتماد عليه فليس في الحديث كذا الفصل بعد الموهبة فانها ان الجحيم ومطلق استصحاب العبادات داخله في الارباح
وحكمها وان كان يحق الزوايد المتصلة والمنفصلة في المال الذي لا خمر فيه كالميراث او ما خرج منه الخمر كاللبن والصفو والنتائج المتقن

هذا المقام في كتاب الخمر

العاصدة

هذا المقام في كتاب الخمر

دوم ومعه

هذا المقام في كتاب الخمر

كتاب الخس

كتاب الخس

كتاب الخس

لا يخفى

قال في الدرر... من المال... في وجهه... في وجهه... في وجهه...

وفيه ذلك من الخس من عين المال حتى فيه فلو اخرج خمس ما لا يفرق بين عشرين منها ثم حصل الثمنا للجمع وليس الكثير من فطخه في الخس
 ثمانية ماله والتمنا فائدة حصلت وفيها لو زاد بارفع القيمة التوفيق اشكال من جهة الاشكال في صلتها لافادة والاستفادة عرفت في الخس
 وليس بعدد وقال في الدرر ولو وهب المال في اثناء الخس او اشترى به من حيلة لم يفسط ما وجب هو كذا لانه ليس من المؤنة وهو كذا
 ظهر في الخس في مال التجارة او يحتاج الى البيع والانشاء فيه وجهه في الكفاية الثاني الثاني انما يجب الخس في هذا القسم بعد وضع
 مؤنة المال في الدليل على ذلك الاجماع فلهذا تجوز الاخذ في المنفعة جذا من غيرها وادنى على وجهين الخس المنفعة ثلثا منها
 صحيح في النظر في كذا ان جعفر الخس في جمل المؤنة او بعد المؤنة فكتب بعد المؤنة ورواية ابراهيم بن محمد هذا قال كذا في الخس في النظر في
 بن مغازيل كتاب بركة فيما اوجب على اصحاب الصياع نصف السدس بعد المؤنة وانه ليس على من لم يقم بغيره مؤنة نصف السدس ولا خيرة ذلك
 فاختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على الصياع الخس بعد المؤنة مؤنة الصيغ وخرجه الامونة الرجل وعليه ان يكتبه وفرا على بن مغازيل
 الخس بعد مؤنة مؤنة عياله وتخرج السلطان لعل في نصف السدس متى علم ان اياه فلهذا وهب ما سوا ورواية على بن محمد بن جعفر
 النشابوري انه مثل بالنسبة الثالث من اجل اصحاب من ضيعه من الخطباء كروا في فاضله العشرة وكرار وذهب بسبب غشا
 الصيغة ثلثون كراوي في يد سون كرا ما الذي يملك من ذلك هل احتج من ذلك في وقوع منه الخس ما يفضل من مؤنة والظاهر
 هذه الاخذ مؤنة السنة وكذا مؤنة سنة الرجل وعليه كما صرح به في رواية للمدائني ونص عليه الاصحاب وادعوا عليه الاجماع فلا وجه للاشكال
 فيه ويقي الاشكال ان المؤنة توضع من اتي شيء ولا اشكال في ان راس المال وما لا يملك للصنف في غير الغنية كالفروش والظروف ونحوه الصيغة
 التي هي مستغلة لها واما في ذلك لا يحسب فيها المؤنة انما الاشكال فيها لو كان عند مال مستغلة للصنف مثل الدرهم محتلة وغلة مؤنة ونحو
 ذلك فهل يحسب المؤنة من ذلك المال او من الارباح او منهما معا بالنسبة كما لو كان مؤنة مائة واربع مائة وما لا اخر ما بين اذ اوزع
 المؤنة على المالين بالنسبة في خمس مائة وخمسين من الارباح ذكر في كتابنا في اصحابنا في الوجوه الثلاثة في بظهر من ثمانية اربا وسطا في الاول
 احوط والاخر اعدل ونحو الحق الادب في الاول في قولنا والاعتماد ان كانت ظاهرة في اخراج المؤنة من الارباح سيما رواية التمسك بالكتاب
 ورواية محمد بن الحسن لا يشركون الظنهما ايضا احتجنا المستغل فيما حصل منه الرجح فلا دالة فيها على الوضع من الرجح وان كان له ما يفرق في
 المؤنة ولا يحتاج الى صرف الرجح فيها وانتم الحق الادب في مبادر صورة الاحتجاج من قوله الخس بعد المؤنة يعني اذا احتج الرجح في مؤنة
 صرف الارباح فلا خسر عليه فيما يحتاج اليه من ذلك وانما عدم الاحتجاج لوجود ما لا خسر فيه في المؤنة فيجب الخس في سببها ايضاً
 اذلة الخس وعدم وضع حجة دليل المؤنة وان الاجماع ونفي الضمان اثبتان ما لو احتج بالمؤنة في اتفاق الارباح وان ذلك قول للعد
 الخس في اموال كثيرة مع عدم الاحتجاج له صرفه في المؤنة مثل ارباح تجارات السلاطين ووزرائهم واكابر الرزاع والتجار وهو مناف حكمه في
 الخس في الجملة **اقول** ويمكن ان يكون نظري في ارجح الاوسط بعد ادعاء الثبات من اللفظ كما ذكرنا في فتاوى العلماء في الجملة وكذلك لجماعنا هذه
 المنقول وموقع ملاحظة تضاد ذلك الظهورين من حيث اللفظ ومن حيث الحكمة وقطع النظر عن الظهور واللفظ فلا مل من حصول الشك
 الاصل ملته الذي من التكليف الزائد ان العام المختص بالجملة لا يفتي فيه في هذا الاجال سيما في الابد وعومها اشكال في مد رجحه
 وفي الاختصاص اشكال لان حيثما السند والدلالة وغيرهما لم يثبت حجة العام فيما يساند المؤنة من الارباح مع وجود ما يكتفيها وبعضها
 من غيرها **اقول** ان ذلك قول لعدم الخس فهو محض استبعاد ومنفوض بسقوط الزكوة عن ذلكا في السلاطين اذا كانت في غاية الكثرة
 اذا صارت بسبب كثرة المؤنة وانه في موضع بحيث لو وضع مؤنة الرجح عنها لا يبقى الا قليل بالنسبة لما كان مقتضى حصوله ان كان كثير في نفسه
 فيسقط الزكوة عن اموال كثيرة مع عدم الاحتجاج اليها **الحال** في قولنا بوضع مؤنة الزكوة في الزكوة هذا ولكن الاضمار بعد التمسك بالكتاب
 ظهور ما ذكره الحق الادب في سيما ملاحظة رواية على بن راشد فان قوله بعد مؤنة هم بن القول لم يكن لهم اوبل وهي مع انها لا بعد ان
 يلحق بالاحتجاج من جهة ملاحظة الحكمة واستبعاد ان يجعل ذلك شرطاً مطلقاً فيما لا يحتاج اليه اصلاً وظهر في سائر الاختصاص بعد التمسك
 وكذا اطلاق كلام السابقين ودعوى اجماعنا هم يكون في خروج البتة عن الاجمال فيبقى عموماً الخس في الجملة لا يظهر من ملاحظة
 من ذلك المال الوقيت نفسه ان فرض النقص من الارباح فان فضل بعد ذلك شيء فيجب الخس في ادليل النسيط فلهذا يفرق بين ما بين ما
 فيقسم بينهما بالنسبة فاعرف الرجح **شهر** ان الوجه الثلاثة مفرقة كذا التمهيد للدرر في الطارف والتلاوة في وجهه لا خفا
 وكلامهم عرفت من ان يحصل المال الاخر في عا وبقوله بل يظهر من بعضهم ان خصاً بالطارف في مواضع مشكل **الثالث** المراد بالمؤنة

بصرفه لنفسه وعلى الواجب النفقة وغيرهم وموتة النجس واشترى الاموال والعباد والذبا والضيقات والهدايا بحاله فلو استوجب
عليه ما زاد ان قدر حسب عليه ما نفق ولا حوّل لحدث الاخره ومنها ما يلزمه بند لو كفاه وموتة النجس وجب عليه في هذا العام وكل
يستثنى من ربيع عاقلوا سفل النجس ما لا لقا السابق فلا يجب من بابي من الموت فلو حصل الاستطاعة النجس من ضلالتهم واستعدوا سفل
فيما قبل عام كمال الاستطاعة فلا يجب منهم ما اذا صار في كماله هذا القاسير القاطنة وان باخر المير وهو كالاغرام المنقذة وكل ما بعد
النجس في هذا العام ولو لم يلج بلا عذر فيجب من الموتة كما لو فتره الاتفاق وان كان اثما وموجب على القول بوضع جميع الموتة من الارباح ومنع جميع
النجس من ربيع عاقلها وان بقي لاجل الكمال مقدار قليل فيعفى على ما اخرنا في الامور واضح في الدين الذي يلزمه عام من اجل الموتة وانما في الموتة
الموتة وانما الدين السابق على العام فليس منها اذا كان له في عام حصوله المذموم من غير المشي في الدين وانما بوضع الموتة من الارباح لا
الدليل مقتضاها وضع موتة العام من ربيع العام وهذا ليس من موتة العام وسواء حلت الموتة من الربح ولو من المال المعد للصرف على غيره
الا فوال بالنسبة لزوم النجس ارباح السنوا الماضية وعكس لا ينافي وجوب وفاء الدين من غير السنتانية لغهم ولو لم يكن غدا شيئا من السنتانية
فيوضع منها الغلق التكليفية في هذا العام بما ملكه في لانه لا يمكن فادرا على الادلة في الاغوا السابغة وحصل العدة في عام ارباح ولا يجوز
في الحج السابق ومن جملة الموتة الصدقات والخراجات واستأطاعا من الزيارات والحج المندوب لا يصح فيها الاضغاث اذ لا يشرع في غير موتة
موتة الاستعداد ذلك ومنها اخذ الطام قهر او بصافه تخطا ويحجز خزان التجارة والزاد ونحوها بالربح في الحول ولا يصح طلبوا النافذ
الظان فتم راس المال من احتاج اليه في العاشر من الموتة كاشترى الضيعة لاجل المنفعة الشرايع انظر من الادلة هنا ايضا فلو النجس
الفاضل لا يفتلما الكمال الغلق المجمع فلو كان فاضل الموتة خسر وف مثالا يفتاوت قيمتها فلا يمكن اخراجها فاعلموا والظن والفرح
القيمة عن العين كالزكوة سيما اذا كان الفاضل من الامتعة والاقسموا الظان الضمير اخراج القيمة التوفيقية من الاخراج كما اشترى به وصرح
بعض المحققين انهم **المختار** مصرف هذا القسم ومضربا في الاستعداد لا يحاط سايوم خلا بملحظة بعض الكتابين ان
عبد الله بن سنان المنقذة فاقول وظاهرهم صدق الخلاف في المسئلة في عولايه بدل عليه مضاعفة اطلاق بعض الاخبار في انفسه انما
في فسحق المعد والكره في الغرض ابقوا سفلها القول بكون جميع المذكورات له تم ولا وجه له عولايه وخصوص رواية احمد بن محمد ومروان
الا يبين في نسيم النجس المضدتين بالثمة بل في العلامة المذكورة والمنتهى لاجماع عدان مصرف النجس في جميع ما يوجب النجس هو مقتضى
النسائم **الشك** في الارض التي اشترى الذي من مسلم يوجب النجس وله يذكره كثير من اصحاب المنقذتين وذهب اليه الشيخ ومن لم يخه
واقفي لاجماع ابن زهرة وهو في المذكورة والمنتهى بغير علمنا في يد عليه رواية الجعية النجس الباقية رواية الشيخ والصدوق ورواه
في المنقذة مسندا عن الصادق ومن عن الشهيد الثاني في فوايد القواعد ليل الى عدل لوجي اضغاثا للزوا ووضعه في الروضة با
الموتة ولا وجه لظاهر الانسداد في النهج صحيح ليس فيه من ياتل فيه واما في موضعين مثقال سمعنا الجعية فيقول ايمان في
اشترى من مسلم ارضا فان عليه النجس في المنقذة ضليها النجس **مسألة** ما يوقف في الاستدلال من جهة الاشكال في الدلالة فيمنع كون
النجس طراويه هو المصطلح استنادا لان مذهبا لك من العامة وجوب منع الذي عن اشترى الاراضي العتيرة يعني ما كان يكون العتيرة لما
سقى السقي والبعل ولو فرض ان يشترى منضاعة في العتيرة ويؤخذ من النجس لسحق الزكوة فعمل المذموم من الحديث هو هذا والعله ودمو
القيمة مواضما لالك لشهار فناويه فزما في الحافرة وهو بعد اطلاق الزوايت وشمولها العتيرة وغيرها وما يزرع وما لا يزرع وما
يلج زرع النضام وما لا يبلغه وبالسجل لا وجللا اشكال في الزوايع العتيرة والظهور والاعتضا ولا يعارضها فيمنع عبد الله سنان
المنقذة القائلة انه ليس النجس لانه الغنائم خالصة بتقريب عتيرة ثمة ذلك عتيرة لانها مختصة بهذه الزوايا وان مصرف هذا القسم هو
مصرف سائر الاموال كما سطره لك وجهه شتم ان مقتضى اطلاق الزوايا كفايا العتيرة وشمولها العتيرة في شمول الارض لما كان مشمولا
بنسائهم وغيره ولكن المحقق في العتيرة قال والظان مراد الاعتناء بارض الزوايا لساكن وكل قال العلامة في السجود في المذموم
المشايروا ضعف قول جده في النعيم وقد يشكك ان عتيرة ارض الدار والبستان من الارض انما هو ارض اعد الدار ونحوها دارو
كذا البستان واما لو اعتبر ارض الدار والبستان من حيث هي ارض فصولها وبقية ان ذلك يتم لفظا لا ضرورة مفردة من كلمة البيع ولا اشترى
من يدعي الظهور من المقتضى غير الدار والبستان انما هو الكيفية بمعنى مجموع قولك اشترى ارضا فالاصل مع هذا الظهور ودعوى الفاضل
ذلك خطا لا يحاط بتبطلان عن الغيم منسمة في الاشكال لو صح في جميع ارض البستان لان يكون هو المقصود بالذات مثل النجس في قوله

في النجس

في النجس

في النجس

في النجس

في البيع والشراء

بسم الله الرحمن الرحيم

في البيع والشراء

ابن أبي

قال

قال

البسطة لقطع اشجار وينزع فيه فاقترع ان الارض جزء للدار والبساتين فاعلم ان البيع بها بالضم والتسعة فقلت ان من هو الغنيمة ان
 المتبشاس للفظ الحديث الاشارة بالاستقلال وضد بالذات بالبيع وان كان اخذوا البيع دخله في ضمنها وظلوا يتوكلوا اكثر من
 الاختصاص بالاشراء وهو مقتضى الاصل والحق الشهيد مطلق الاشغال كالحطب وغيره وهو شكل وقيد الاوطان بشرط الخس في
 ضمن هذا الاستقلال بل في البيع انما يندفع الاشكال بالمرء وذكر الشهيد ان كان الامام والحاكم يخرجه من اخذ من العين او من اشغالها وبيع
 المراد ليس الذي ان يمنع من العين ويقبل الانتفاع والامام ان يلزمه اعطاه العين وان يقبل الانتفاع ولو رضى الذي ان له ان يملكها
 اذ لم يملكها الاقل من العين في هذا احتمال ضعيف وهو ان يكون تمام الارض للذي وعليه خمس منافعها كما في قولهم من زرع لا
 الفلاحة فعليه العشر ولا يتقارن الروايات اخذت من العين فلا دليل عليه الا ان يرى الحاكم الصالح فيه اذا رضى به الذي وكلا دليل على جواز
 الزامه بها ولو فرض اخذ الغنيمة فحق على اصل المسئلة وجوب الخمس عليه في ذلك الخمس لانه انما يشترط في ملك الشئ من منافع الخمس وهكذا
 لا ينفى شئ والمراد بخمس الانتفاع بمعنى ان يكون خسران المثل ما ينفع به الذي اذ قد ينفذ بالوجود والعدم والعلل والكثرة بسبب ترك
 الزرع واساتره نحو ذلك فيؤخذ منه ذلك في كل عام وعلى القول بشمول الارض المشغولة بالبساتين والاشجار فيقدر الارض المشغولة بالاشغال
 مساحتها بالبناء والجره لصاحب الارض ويؤخذ منه خمس اجرة مثل تلك الارض في قدر يميل من انذار الارض خالي عن الشاغل واخذ بقول
 كثر وهو بعيد بعد ان يعلق في الخمس بها خالي بل كان مقارنا بالاشغال واما لو اريد اخذ العين على هذا التقدير فمضى من ارض خسر العين ولا
 مناصر عن اخذ جرة مثل الخمس لعدم التسلط على منع الذي عن النصف في الشواغل ولما باع الذي هذه الارض بدق اخرى لا يقطع خبره ولا
 لو باعها المسلم انما يقبل البيع في مقدار الخمس ويخرج المشرى مع الجمل ليقض القفقه وكلا لا يقطع باقاه السلمة في البيع فيمنع الذي من
 ما باع غير خمس الارض فهو في الحقيقة باقاه في بعض البيع يخرج الخمس عن ملكه فلو ان ابي له الى الشخص بعد ولا يعود الى البايع الا بالكل
 فرق في ذلك بين ما لو باع على المنفعة او لا واما الاحتمال الضعيف المقدم فصحيح الراجح الكل لكن على الذي ارشع في الخمس وصورتها
 معينة بسبب غلق وجوب خمس المنفعة وشيئا من البايع لبيعته للعين ومرتجحا احتمال سقوطه هنا لان الاقوال في البيع فكان
 البيع لم يقع من السلمة وتنفق ان الفسخ انما هو من حين الاقوال لغير من الارض من ان يكون الارض مما يتعلق به الخمس كالنحو
 عتوة او الاطلاق النص والقوى ونحو ذلك بان نقول بجواز بيعها بغير الاقوال كما هو الصحيح ويكون البيع هو حصه الخمس من تلك الارض
 لو بان بيعها الحاكم لاجل مصالح العسكر مثلا لاطلاق النص والقوى **السابع** في الخسطة الحلال بالحرام ولزمه مقدار احدهما من
 الاخره من خمسة فالتقريب لاصحاب سيمنا المتأخرين وجوب اخراج الخمس ونسبة المثل الى اكثر علمائنا وقام المغيرة كثير من علمائنا وفي الخسطة
 الشيخ واليه الصلاح قال ولم يذكر ابن الجوزي ولا ابن عقيل ولا الفيداء **قول** ودوى الفيداء باب الزايع عن الضائق من رجل
 ما لا من حلال وحرام ثم اراد النوب عن ذلك ولم يقبل له الحلال بغيره من الحرام فقال يخرج منه الخمس ومطابقا لثقة طهرا لا موال بالخروج
 ظاهر العمل عليه وعن ابن زهره دعوى الاجماع عليه واما في جئنا من بحق المتأخرين كالحق لا رد بغيره وصاحب المداير ونحوها
 الكفاية وغيرهم ويظهر من الشهيد في البسطة الوقت في كون ذلك هو الخمس المصطلح وتبني كرامة المداير بعد الفدح في الروايات المتأخرين
 من حيث التسند وعدم ذكر المصنف فيه ان المطابق للاصول وجوبه بل ما يشتر انفاؤه عنه والنقص عن مالكه ان يحصل اليها
 من امله بمقتضىه على الغفلة كما في غيره من الاموال المحقة للمالك وقد ورد بالصدق بما هذا شأنه روايات كثيرة قوية بالاطلاق
 المعلومات والاعتمادات العقلية فلا بأس بالعمل بها انشاء الله تعالى في حجة الشارواه الشيخ عن الحسن بن زيا عن ابي عبد الله
 ان رجلا الى امير المؤمنين فقال يا امير المؤمنين اني اصبحت الا اعرض حلاله من حرام فقال له اخرج الخمس من ذلك المال فان اخرج
 وجعل قد رضى من المال بالخمس واجنب ما كان صاحبه يعمل وما رواه الكل في عن الشكوف عن ابي عبد الله قال يا رجل انما هو المؤمن
 قال اني اكسبه ما لا اغضضه في مطالبه حلالا وحراما وقد ردت النوبة ولا ادرك الحلال منه من الحرام وقد اخط على فقال امير المؤمنين
 تصدق بخمس مالك فان الله قد رضى من الاشياء بالخمس ما لا لك حلال ودوى الضيق في الغنية مسلا قال جاء رجل الى امير المؤمنين
 اصب ما لا اغضضه في نوبة قال اني انجسه فاما انجس فقال هو لك ان الرجل اذا تاب بالمال معه ولا ينفى الفدح في سندها
 مع ودوها في الاصول المعتمدة سيما الكفاية والغنية وعمل كثير من اصحاب بل اكثرهم مع الاجماع المنقول وتسنده الخبر الصحيح وان لم
 يذكره في مقام الاستدلال لكن الاشكال انما هو في دالة الروايات المذكورة وان المراد بها هل هو الخمس المصطلح والمعنى اللغوي فيمكن القدح

بان الاظهر ان كان ثبوت الخفية لكن ثبوتها حتى في زمان مبين المؤمنين في محل المنع تسلسلنا لكن الخس ليس من باب سائر الالفاظ مثل الصدقة
والصوم فان هذا اللفظ اسم من اسم الكسوف وهو اقل حجية من ما في العرف للفقهاء والشع فغاية الامر ثبوت الاختصاص للفقهاء في جمع فريضة
الزكاة الى الفريضة ولا يربط الصدقة في الزكاة الثانية فريضة على اعادة الوضع القوي سيما على ما هو المشبه من حرمه مطلق الصدقات الواجبة على
هاشم وان كان لا قوي خلافا لاطلاق الصدقة على الخس احيانا لا يفتقروا بها خفية لان الاستماع المسموع ان ظهوره كونه الصدقة والصدقة حقيقة
في غير الخس ليس باقل من دعوى الخفية الشرعية في الخس بل هو اظهر فاقول ان الامايراج الخس يدون ذكر الصدقة وذكر الصدقة على الصدقة
كالصدقة في الحديث الثاني لغير فريضة على اعادة الخس المصطلح المعهود قلنا ان رد من المعهود المذكورة الالية التفسير على الاصل السنة فيتم
دخول الميراث في الغنائم ولما لم يخلط قد يكون ميراثا وهم قد خرجوا مع انهم قد يشككون في الميراث في غير ذلك لاجل ان بعضهم يحسبون
بالامام مع انهم عندهم فان كان هؤلاء يحملون الخس لو اردت الاختصاص في ابدال ما على ما هو المذكور في الالية فاما وبلا شك ان كانوا يحملونه
الاعم كما يستقام بعض الاختصاص على حكم الارباح فيمكن ان يكون هذا الخس اية مصرفا ما هو المذكور في الالية في تلك الاختصاص وهو غير معلوم
سما ظاهرا وما في الزكاة الاولى في الخس المصطلح لكن ظهوره او ايدى فيها وتغلب عليها او يضاف ان الاصل وكل ما دل على ان يحملوا المال للصدقة
به على الفقهاء يرجح الحمل على المعنى القوي فالاصل ان اخرج الخس واجبا لكن لا ينعين اصيله الى مصرف حسن الغنائم بل يجوز دفعه لمطلق الفقهاء
ولكن الاطوائ ان يصرف الى فقهاء بني هاشم فان كان من باب يحملوا المال لظاهره جواز صرفه اليهم لما تروى في كتاب الزكاة من عدم ثبوت دليل
على حرمه غير الزكاة والفقهاء اوجبوا على بني هاشم سواء كانت واجبة او مستحقة زكاة كانتا وغيرها وان كان من باب الخس فقد وصل
الى مصرف فان حصص الامام تم يجوز صرفها لغير بني هاشم في حال عيبت ايقاعها على اهلها كما ينبغي تخفيفه ولا الشهادة في الالية لاختصاص
ان مصرف هذا الخس اقل الخس في رواية يصدق بخس ما لك فان الله رضى من الاموال بالخس وهذه تؤيد انه في مصارف الصدقات ان
الصدقة الواجبة محرم على من سخط الخس لكن قال الصدوق في الخس اذ روى في الصحيح عن عمار بن مروان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول فيها
يخرج من المقاتل والجور والغنيمة والحلال المخلط بالحر اذا لم يعرف صاحبه لا يكونوا بالخس في الخس لا عن ابي عبد الله عليه السلام قال الخس
على خمسة اشياء على الكسوف والمقاتل والغوص والغنيمة وفي ابن ابي عمير الخامس قال مصرف هذا الكتاب اقل الخامس الذي ينفى عن ابي عمير
ما لا يريته التجل ولعل ان فيه من الحلال والحر او لا يعرف اصحاب الحر او يذليلهم ولا يعرف من بعضه فحينئذ يخرج منه الخس انتهى كلامه
وسوق الزكاة دليل على اعادة الخس المصطلح فانه الزكاة مع ظهوره في احوال الاحباب في الاجماع المنقول يكفي في ذلك فالتحاشي وجوب اصيله
ما لم يعرف الصاحب فالدليل ان ارباب الخس المصطلح ومصرفه سائر الاستساوان لم يزل بدخوله في الاذا كان من باب الميراث لفظ الصدقة
المذكورة واطلاقه في رسالة خاد بن عيسى ورسالة احمد بن محمد الانبئي في تفسير الخس وقد مر ان ظاهرا لعلنا انهم دعوى اجماعا على ان
مصرف الخس في كل ما يجب فيه الخس هو مصرف حسن الغنائم وقد يستدل على وجوب الخس في هذا الغنائم بحجة الحلبي المتقدمة في
خلل الغنائم وقد يستدل على وجوب الخس في الغنائم وقد ضعف العمل عليها ان ارد بها الغنيمة الحاصلة من حرب الكفار دون ان
الامام مع انهم يراهم فيه وان ارد بها ما يحصل من عملهم ولا يراهم كما يشعر لفظ الذين والاولان في موضع التواقيع في بعض النسخ
فلادلالة فيه على ما نحن فيه من ثبوتها ايقاع الضاد وقم انه سئل عن اعطاء السلطان يخرج فيه الرجل قال لا الا ان لا يقد على
شيء ياكل ولا يشرب ولا يغير على حيلة فان ضل في يد شي فليس بحجته في اهل البيت وقاية الحكم على الاستدعاء
قال دخلت على ابي جعفر رضي الله عنه فقلت له اني وليت على اهل البحرين فاصببتهم اما لا كثير واشرب من ماءوا واشرب
امهات ولا دو انفق هذا خسر ذلك المال وهو لا امة هات ولا دى وسائى وقد انبئت به فقال اما انه كله لنا وقد قلت
جئت به وقد سللتك من امهات ولا دى وسائى وما انفق فخصمتك على وعلى في الجنة فاولا حل تلك الاختصاص على
الاستحباب فيما يحصل من ولاية الظالمين اذ الميراث والاموال لا ينجيها الى اربابه ومن ثم ما يستدل بموقفه على الاستحباب
جواز الظالم اذا كانت مشبهة للزوال كراهته ويحتمل ان يكون ما يحصل من عملهم من باب الانتقال كما مر فيما بينهم في عسكرهم
من دار الحرب فيكون احتمالا كقوله الامام بالخس من باب العفو والتحليل عن الباقي كما يدل عليه الزكاة الاخيرة مع ان رواية الاخيرة
وبما كانت مستنية على اهل البحرين كان من الانتقال لكونها رضى مما انجل اهلها وكان البحر كما يستقام من بعض الاختصاص وكان حكم
الانتقال في زمن الامام انه لو تصرف فيه منصرفا بان الامام كان خسر الامام ولكن الامام كان يعامل معه معاملة الخس كما يظهر

الصدقة

ما في الزكاة

في غير الخس ليس باقل من دعوى الخفية الشرعية في الخس بل هو اظهر فاقول ان الامايراج الخس يدون ذكر الصدقة وذكر الصدقة على الصدقة كالصدقة في الحديث الثاني لغير فريضة على اعادة الخس المصطلح المعهود قلنا ان رد من المعهود المذكورة الالية التفسير على الاصل السنة فيتم دخول الميراث في الغنائم ولما لم يخلط قد يكون ميراثا وهم قد خرجوا مع انهم قد يشككون في الميراث في غير ذلك لاجل ان بعضهم يحسبون بالامام مع انهم عندهم فان كان هؤلاء يحملون الخس لو اردت الاختصاص في ابدال ما على ما هو المذكور في الالية فاما وبلا شك ان كانوا يحملونه

الغنى

في غير الخس ليس باقل من دعوى الخفية الشرعية في الخس بل هو اظهر فاقول ان الامايراج الخس يدون ذكر الصدقة وذكر الصدقة على الصدقة كالصدقة في الحديث الثاني لغير فريضة على اعادة الخس المصطلح المعهود قلنا ان رد من المعهود المذكورة الالية التفسير على الاصل السنة فيتم دخول الميراث في الغنائم ولما لم يخلط قد يكون ميراثا وهم قد خرجوا مع انهم قد يشككون في الميراث في غير ذلك لاجل ان بعضهم يحسبون بالامام مع انهم عندهم فان كان هؤلاء يحملون الخس لو اردت الاختصاص في ابدال ما على ما هو المذكور في الالية فاما وبلا شك ان كانوا يحملونه

نفسا

ولا بد

لا تخافوا ولا تحزنوا

[illegible][illegible]

سبني لآخذ

التمتع بالمال

التكليف به تكليف بالاطلاق حيث انه حاصله قلنا انه مقدور بان يثبت وهو الاثبات بما يثبت معه البراءة مع انه بالباطل على
 هذا التكليف لا مانع عقله عند التبع لم يثبت عدم ولاد الغرض فعليه يمكن التوليد عدم نحو التكليف بالاطلاق ولكن المنع
 انه ليس فوق طاقه فلا يجد هذا الكلام في غير هذا الكلام يجرى في فضاء الفواش مع التوبة ان المعنى هنا هو الغرض الجديد على الضيق
 واشغال الذمة تبقى في الوقت لا يثبت بوجوبه في خارج الوقت لا يضر عموم فليقتض ما فاشا في الجمل كما لا يخفى وهذا ايضا يجرى
 لنفي الفاش من الاصل واما لو كان من ذكرها بعد الوقت ثم نفي فخر فيه الكلام السابق وبالجمل الذي ثبت من حيث التوبة عدم
 التوبة على المعصية لسيان لان نسيان المعصية نحوها عن كمال الاعتراف لا يمكن ان يكون لان نحن مكلفون بدارنا المعصية لا يثبت هذا
 التكليف لا بما يثبت الا اشتغال بالالفان استحضار اشتغال الذمة بما يدل على وجوب رده عن المعصية مهما امكن وانما الفاعل اذا دخل
 بحيث لم يمتنع فالتكليف انما هو التوبة ورتب المثل والقيمة وهذا التكليف تكليف جديد وان كان مشاؤه سبب التكليف القديم فمحتاج
 اثبات هذا التكليف بتجدد دليل شرعي واصل البراءة واصل عدم الادلة الشرعية بحيث يحتاج في تجديد المثل المتجدد بعد العين
 ولا يمكن الا بذلك الغرض فنقول ان التكليف على ما في نفس الامر غير متيقن ولا حتى بل مرجوح لان ما لا امر باعطائ المثل انما هو فيما علم خيفة
 المثل ولو قلنا بانه نفس الامر لا يلزم في مثل قوله نعم ومن اعتدى عليك فاعتد عليك ما اعتد عليك ان المعتدى عليه اذا كان جاهلا بالمقدار
 الجازل لا يخطئ بالمثل النفس لا يرى فهو غير ممكن في حقه فالاصل يقتضي كون لنا الفهوا لا يلزم علينا اخراج مثله كذا استصحاب الجاهل
 الرجوع في المطالب بالامر من بسبب الرجاء الظني في احدهما بحسب الدليل الشرعي او التخيير واختنا الاصل البراءة كما لو ردت مظهر التوبة
 نبيخ ثلاثين دنوا واربعين وقل الولي من الثلث التسع **وقل يهاك في الفواش فنقول** الاصل عند زيادة المال الحر في مال امر
 عن الاصل ولو بعد اشتغال الذمة بالزائد وهذا الكلام في المال الذي وصل اليه من الغير وضح سيم اذا كان العرجيا ووضح من مالوا من
 احد من رجاء وشت في الزائد لعدم يثبت الاشتغال وتوجب الطمان النفسا مع عدم التفسير وصدق اليه هذا كذا اذا جهل المالك
 فان علم المالك وجهه المقدر فليس يجب مصلحته ان خيرا او وارثه ان كان شيئا وان لم يكن له وارث فهو من الاقال وسيجي مصرفا
 وقال في التذكرة ان عرف صاحبه وجهه ماله او اخرج ما يغلب على ظنه وان لم يصح ما كذا اخرج خسه اليه لان هذا المقدر جعله
 التتبع مظهر للمال هذه عبارة التذكرة في المسائل كره كذا ولو علم المالك خاصته وان في التذكرة دفع اليه مع
 الجمل المحض بقدر ما يغلب على الظن وان علم ما رتبه ونفصه لان هذا المقدر جعله الله مظهر للمال ولعله نقل بالبعث على ما فيه
 وليس يصح من كلامه في قول في المداك الاحتياط بغير وجوب دفع ما يحصل به بغير البراءة ولا بعد الاكتفاء دفع ما يثبت اشتغاله
 عنه وبعده بعض محققين من اخر عنه ويحج في الاستسكال السابق ودفعه وتوهم انه احد في المحصورين قال في المداك وجب المظهر من
 الجميع الصلح **اقول** ويمكن القول بعدم وجوبه الاقدم ولا وجوب مصلحته فيكون من باب الدرم الحر المجهول في مظهر الذمة
 فان الاول الاصل والدليل هو جواز اخراج كل واحد منهما حتى في الجميع ولكنه تشتط في مال الله فيجوز له الى صاحبها والعمل على مقتضا
 ان لم يصح كاختلاف الفواش في فواش واحد الا في مسألة التبع المحذور وليس من مقتضى ان يقول ما نحن فيه انه لا يجب دفعه الى احد
 من هؤلاء لعدم علمه بكونه فلا يجب دفعه الى هذا ولا هذا وهكذا الخ **المر** ان يتركوا فيه جميعا بالفرص حتى يلزم استرضائهم
 فيصبر من باب الجهل بالمالك فيصرف الى الغير وهذا الظاهر وليد او وضع سبلا من الصلح مع انهم قد لا يرضون ولا اجابا عليه لا يدل
 عليه بالخصوص والرجوع الى الفرع ايضا كما هو احد الاقوال في الشبهة المحصورة **قوله** ان الفلانا المذكور فيجب لى الخس
 ما يقوم مقامه للاختصاص ولا ذلك المظهر ودفع اشتغال الذمة كما يظهر من الرواية وان ذلك جزء التوبة واما لو مات من كان عنده
 مثل ذلك المال وكان ذمة مشغلة بهذا الخس او ما يقوم مقامه فان حصل العلم للوارث او الوصي بمقتضاه فمقتضى علمهم لاداموا ان
 يكون وارثا ووصي فالحا كيقوم مقامهما وان هذا فغدا للمؤمنين ولا يكفي استصحاب الحال السابق هنا وكذا الكلام في الزكاة والخس فيها
 ولذلك لا يكتفى في اخراج الدين من مال الميت بالاثبات الشرعي حتى يعلم اليه العين الاستظهار في اذ ارفع النصا لم يرد الزكاة وان لم يرض
 البديها احتمال اخرج الخس من غير ايقه وما فلا يحكم باخراج الزكاة من ماله لاحتمال البراءة من غير علمه بما يداوى بكونه من ذلك وكذا
 في رد المظالم لا يختص الخس بما هو مقامه من المال ولكن اطلاقا فليقتضي التخيير من اخرج الخس من اى نوع شاء ولا على ان لا يخرج
 من الجميع ولا بعد الاكتفاء بالبدل من امثال المال البقية ايضا كذا في الزكاة ولو لم يخرج من الخس في المسئلة كذا مهم **التمتع** لو اخرج الخس من

التمتع بالمال

التمتع بالمال

كتاب الخس

كتاب الخس

كتاب الخس

كتاب الخس

الزيادة المعلوم والمجهول لا ينفصلان في حساب المداير ونظرية ما يجمع صدق وعلى كذا المخرج خسا يخلل اخرج الزايدة ثم يخلل اسند ذلك
 الصفة في الجميع بالاسرعة ان امكن ولا ينجري فيه بصد الزايدة **القول الثاني** لو بين المال كبعد المخرج في الغنا وعده وجها لولا
 اولها للشهدين وقوى الاخير صاحب المداير وهو في الأصول **القول الثالث** اذا كان الخس مختلطاً في بعض ماله فبعض الخس في المختلط لا يميز
 ولو كان خليطاً مختلطاً بما يوجب الخس كالشأن والغنى والارباح فانه لا يبان له كيف خسر واحدة لا يكون بافله المختلط بل يوجب الخس اخطاها
 بما يوجب الخس من خسر الحلال ثم خسر الباطل بعد الحلال المظنون ولو تساوى الاحتمالان في المختلط احتمل الخس واحد لا ياتي على الخس
 في المسالك ولو كان الخليط مما يوجب الخس لم يكن هذا الخس كافيًا من خسر بل يخرج الخس لاجل الحر او لا وما يقع مقامه يخلل الباقي بحسب من غرض
 مكتسب **القول الرابع** في المسالك ان رفع نكايه الحر انما هو دفع خسر المجمع المركب من الحلال والمختلط وضع خسر الحلال بصحبه
 المختلط اقل وقد لا يرفع ذلك نكايه الحر الواقعي وكل اذا كان التكليف المنصوب بالزيادة على الخس في الأصل فيخرج ذلك ثم يخلل الحلال بحسبه
 بحسب ما يعلم من حاله من كونه اكثر من الحر او اقل بحسب الظن والبناء على البر للثقة بهيئنا وعلى ما يظن انه ليس اقل منه فيحسن عليه مقتضا ذلك
 لا يستلزم تكرار الخس في مال واحد فحق الحلال وخسر المختلط انما يتعلق بالحر ان يفي هذا الغرض من مجموع المالاين هو عرض نفس الحر
 والرافع لنكايه سواء كان مساءً لا لمة الواقع او ازيد او انقص وان كان مساوياً وان كان ولا بد للخس ما بقي من بعد خسر الحلال واما تخيير الباقي
 عند الحلال المظنون كما ذكره فليس تخييراً لجمع المال المختلط كما هو واضح وبالحجة ما يؤم بعض الخس او ملاحظة ما ورد في الزكوة من عدم
 لغة الخس في المال ليس دلالة فيما نحن فيه باقوى من دلالة الاختيار على وجوب تخيير المجمع لاجل المختلط بالحر ابل الثاني اقوى **لغس** لو كان
 يقول خسر الباقي بعد خسر الحلال المظنون لكان له وان كان له وجوه وان كان لا وجه ما ذكرنا في **القول الثاني** قال المختلط في الشرايع الخس في اكثر
 سواء كان الواحد له او بعد اصغرها وكبرها وكذا الشأن والغنى ومثل ذلك ذكره العلامة في الاشارة يظهر منها انه لا خسر على مال العبد
 الصغير والمجنون في غير الاصل الثلاثة **وقد عرف** سابقا الكلام في العبد والكفر والاستدلال بالبرهان **القول الثالث** ان ارادوا
 من عموم الاية منع ان الشرايع منها بعد وضوح كون المختلط بها المكلفين ان الخس في اموال نفس المكلفين لا المولى عليهم ايها انتم في الادراج
 والفوايد انما يظن لوجه التخصيص لوجه المال المختلط بالحر ايضاً على وجه وان ارادوا مثل قولهم في الشأن عليها الخس وفي الخس في اكثر
 فيه الخس فيه ان هذه الاختيار جعلت من باب الاحكام الطبية كما هو الظاهر من الجملة الخيرة في قوله عليه وادعى الاية من ان الشرايع اداة
 مال نفس المكلف كما في قوله عليه فيما سفت التما العشرة خسر من ابل شرايعها وان جعلت من باب حكم الوضع وبان حق ارباب
 الخس ثابت في هذه الامور ابعد اخرجها فانه يحتاج في اثبات الوجوب منها على المكلفين اما المال المسند بغيره من الخارج او ان كانا بالحدود
 السابق في دلالة اللفظ على ان ذلك واجب على جنس المكلفين وان كان يحتاج الى التفصيل فيخرج المكلف من مال نفسه وان منع فلما كان
 يخرج والاول يخرج عن الصغير ومخول ذلك نقول ان مثل ذلك موجود في الادراج مثل مؤنة عتمة الفاتكة ان الخس في كل ما اذا الناس من قليل وكثير
 وفي المال المختلط بالحر ايضاً مثل حجة عتمة من وان المنفعة ما يعتمد على الاصل وعدة تكليف غير المكلفين ويدعي بوجوب الحكم في المختلط اكثر
 والغنى والاجماع كظاهر من العلامة في المذكورة في اكثر بل في المنفعة في المختلط ايضاً ويدعي العموم ويثبت في ادراج والمال المختلط الا
 والاشارة الى المختلط اصعب مما في كثير من شقوقه لاجل تحليل مال الغير لاجل الصغير ولا يخل مال امرئ مسلم الا من يفتن وبالحجة
 قالوا لانه لا يوجب الخس على مال غير المكلف في الادراج والمكاسب الاصل وعده ظهور العموم وكذا في المختلط مما جعل صاحبها فظاهراً
 لا يوجب عيشته **شهر** ان في المال على حاله حتى يحصل مناط التكليف انهم فانما الاختيار ان الخس على ما يستفاد من البع من الادراج لا
 انه يجب عليه البع وان استغنى المان في حال عدم التكليف فكذلك الكلام في انشاء المال المختلط واما المعان والكفر والغنى فيختص الاصل ونفع العموم
 وان كان عند الغنى ولكن ظاهره عند ذلك انفعه هو نتيجة **الثاني** لا يوجب عند غشبا النسيان في الاصل الاخر وكذا القول في
 غير الفوايد والادراج واما فيها فالتما ايضاً عند غشبا لا يبغي وجوبه مصنفين حصو النفع بمقدار فضل عن المؤنة في نظر المكسب بل
 بمقدار ما يتعلق به الوجوب مستعاره لتمام الحول فيوزن النسيان في تمام الحول احباطا للمكسب لاجل ازيد فيختص بتكليف مال وهذا
 دارون ويوجب وشراء عبد لامة او حصول خسارة في التجارة ويخول ذلك ويحوز النسيان بل يستحب للاطلاع ان في المسألة في التجارة والادراج والغير
 ودفع الموانع الخس من وسواس النفس وبسبب الشيطان وصلة الذرية الطبية وغير ذلك **وبالحجة** ان الظاهر ان الروايات بعد التامل
 التام ان الخس انما يوجب بعد ملاحظة المؤنة ووضعها في النظر وسعة المال لذلك لان الخس يوجب خسر مؤنة العا من ظهور

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

فمیں نے اس کو

وَقُلْ
الْحَافِظُونَ لِعَهْدِي
لَا أَضِلُّكُمْ عَنْ تِجَارَتِكُمْ
بِشَيْءٍ مِّنْ بَيْعِكُمْ
الَّتِي بَيْنَ يَدَيْكُمْ
لَتُبَيِّتَ لَكُمْ
الْيُسْرَىٰ وَأَنْتُمْ
الْمُتَّقُونَ

فانما هو الذي

فی خند
اخاص فی اخذ
خندیم بقیمه

لا يدل على وجوب اعطائه الخنزير صريحاً وحده كما يدل على المنع صريحاً مشتملاً على كونه ذكراً وان كان لا يعطى الاطعمة المشتملة على لحم الخنزير ولا ذواتها الطامنة
 وحارث والاعطى وانما اختلف في وجوب اعطائه الخنزير وهو ما شاع وقدره في النصوص ان لا يوفى منهم من الخنزير اعطائه الكفاية الشا
 التبرعوا بتخصيص بعض الطوائف الثلثة بالخنزير لان الآية مسوقة لبيان المنكر كالزكاة وللخصوصية من جهة ان النظم عن الرضا قال سئل عن قوله
 عز وجل واعطوا انما اغنمتم من شئ فان الله حسودا لم يزلوا في المرتبة فبطلت له ما كان الله يرضى عن هؤلاء وما كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 اقرب ان كان صنف من الاصناف اكثر من صنف اخر ما يصنع به قال قلت لابي الامام اريد ان يسأل الله كيف يصنع ليس انما كان يعني عدي ماري كان
 الامام وقد روي في حال الكفاية قال ان راي صاحب هذا الامر يعطى كل ما في بيت المال بعد الاخذ بالاحتياط في كل ما يملك من ثمنه مما يملك
 بالماله وفيه لا يملك من ثمنه من الخنزير والاصناف المنع من الضبط الاية كان للام الملك الاول ينفق في الشرب وفيه الملك المستقر
 للشرب والمساكنة كعدم جواز الضمن لاحد منهم بدون اذن الاخر وغير ذلك مما هو من اواب الملك واللوازم مستغنية والظاهر ان بيتا المصنف
 وان المستحقين لذلك يجوز ان ينفقوا عليهم هؤلاء ويملكون بكونهم في الزكاة مصفاة لان الخنزير عوض عن الزكاة له ولا كما يستفاد من الاخبار
 فيكون مساوياً لها وانما خرج النصف بدليل خارجي فكذلك الاختيار الدلالة على تخصيصها ستم من نزل على المصنف المستحق للملك
وبالجمل الاصل ولا خطا في الزكاة وكون الخنزير وصانعه من الزكاة والعرض المحجوب وما يترتب من الفساد على جعل اللام الملك
 وعلى جهره لا اصحاب يرجع عنه وجوب البسط ولكنه احوط افضل **واقفا البسط** على الاشخاص فهو مما لا ينبغي التامل عند وجوب
 التبرع به بل ما تقدم من الادلة والزائدة عليه باشتية الضيق عند ظهور خلافه في المسئلة الاما يوم حجب التدوين في شتمهم
 البلديت فالعبدان تامل في اعتبار اقسام الاصناف اما الاشخاص فيم غاصر لا يجوز النقل الى بلد اخر لامع عند السقوط ثم في
 نفق على دليله ان راد الوجوب لا ريب ان البسط على الخاصين فصل بل احوط مع الامكان وعدم الحجج **الشرع** المثلثان
 الامام يقيم الخنزير على الاشخاص على قدر كفايتهم فيقتصد فان عوزاته من نصيبه فان فضل كان له بل يظهر من المستبرر دعوى لا جأ
 عليه ويدر بس عليه رسالة حثا ورواية احمد بن محمد المقتدرين ولا وجه للفتح في سندهما لان لا وجه لاجتماعهم من هاشم الى
 حثا وهو من اجف العتق على تصحيح ما يصح عنه وروده في الكفاية والتهذيب اشتملها على احكام كثيرة لاجتماعها
 ونفي الاصحاب اياها والعمل بها بما يحجج ضعفها لو كان في هذا فط ابن ادرين فانكار الحكم في الحديث ونقصه مما قاله
 لا يجوز له اخذ فضل ان نصيبهم ولا يجب عليه اتمام ما نقص لان لا يحل مال امر مسلم الا من طيب نفسه وهو مال الاصل والآن
 بحمل التفسير والتسليم بلا فائدة وتجب صيرورة هؤلاء ممن يجب نفقتهم على الامام مع ان الواجب النفقة محصورون ليس ذلك
 واحد سهم في يظهر لك ضعفها مما قلنا من الملك المتع كون الاستحقاق ايقظ مطلق لفقدا الكفاية وسد الخلة كما هو مقتضى وضع الخنزير
 ولان لفائدة في التفسير والغنى بيان المصنف كايان مقدار الحق وبلغ استنزاف الامام وجوب النفقة وتوقف العلامة في الخلف وت
 في المدارك **والا قوى** ما عليه المشرك لا ينبغي التامل او صرح المأخذ وهذا المستلهم ان كانت كاري قليل الجدوى كذا ليس
 كل ما يسطر في المسائل الاية من معرفة حال نصيب الامام في حال غيبته وغير ذلك مشتمل على يجوز اعطاء ما فوق ثونه
 السنة دفعه كالزكاة او لا يجوز التجاوز الاظهر عند الجواز قال الشهيدين ويدل عليه رسالة حثا ورواية في الظاهر سنة الفقه كذا
 فيها فينبع وقت حاجته فاذا اعطى بقدر ثونه سنة ونصيب من السنة سنة شهر فيخرج الاعطاء بقدر سنة شهر اخرى وكانت
 الكلام في الزكاة **الخامس** في معرفة الزكاة معنى المسكين وادعى بعضهم انه لا خلاف في هذا الفرق في الحكم بينه وبين الفقير
 كل ما ذكر احدهما وحده كما صرح به الشهيد الثاني وكانت قد عرفت في السبيل وانه لا يشترط الفقر في المعسر هو الحاجة بل
 التسليم في استراطة في اليسار فلو ان اظهرها لغهم لانه رفع الحاجة وسد الخلة ولانه عوض الزكاة لغيري هاشم كما يستفاد
 ان من الاختيار ولدا لانه ما تقدم من ان الامام اعطى كفايتهم وياخذ فضلهم كما يتم نفقتهم كما دل عليه الروايات بل في رواية حثا
 مواضع دلالة على اعتبار الفقر ظاهرة وصرح به في محكي على من لاحظها لا تفصيل يذكرها في الفقه في الكافي والتهذيب وفيه شيخ
 في البسط ابن ادرين الى العتق الاية ولانه اعتبر به الفقر لانه داخل كاشفا لا يصح حمله فيما للمسكين وفيه من العتق
 مختص ما تقدم كما خصناهم بني هاشم لما تقدم ويكفي مطلق العبارة في جعل ثمنه شيئا لا يحتاج الى المسابقة مع انه على
 لا شأن بقبولهم ما عمو من وجوب اعادة الفضة فتم ما في غاية العار به وبالجمل لا يضر اجتماع السببين فيستحق بكل جهة

في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

صيلة

دعوى كبرى

في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

كانت في اضافة الزكاة ويلزمه الامام ذلك فيما لو كان انتم مسكنا انفسكم وايضا لا يخشون عن الاطلاق ولا يخصوا بالخير فلهذا ابداهم
بشان مساكن اليتام وهو يصح على القول بالاشراط واما اشراط الايمان في مسهل الخمس في دفع المحصول الشريع نظر الى العموم والاشراط
في المعبر انموذ من خاد الله لوجوز النخالف مضافا الى ان بعض الزكاة فهو شوطيها اجناسا وهذا اظهر واما العدالة فالمراد من ذلك ان
عدم يظهر من الشريع وجود الخلاف فيه وقاله غير معلوم ونحو العدالة اطلاق الآية والاختيار **الاشارة** يجوز نقل الخمس من البلد مع عدم
وجود المستحق بل شكال لان اصال الحق لا يتم الا به وانما مع وجوده فيقول يجوز وقيل يجوز مع الضمان خصوصا مع طلب الفضل وهذا أقوى
فلهذا في الزكاة ما يرشدنا الى حقيقة **المبحث الثاني في الواجبات** وفيه مطالب **الاول** في الانفال وهو جوع نفل بالسكون
او بالجهاد بغزو الزيادة ومنه سمي المظوع نافذة لزيادة على الغرضه **والثاني** في ما يخص الامام من ايداعه عليه وقد يطلق على ايضا
على الانفال ومنه قوله تعالى في سورة العنكبوت قوله تعالى في سورة الحاشية وما آتاه الله على رسولنا من فضل لفرى الاية في قوله عليه
سلم الاية وقد يطلقان على ما يراد من الغنيمة العسكرية ومنه قوله تعالى في سورة الحاشية وما آتاه الله على رسولنا من فضل لفرى الاية في قوله عليه
بعض الاختيار **والثاني** في ذلك سهل اذا العيا هو الفرق بين الامو المعددة في الانفال والفتاوى العسكرية فينبغي ما يفيده الغنائم فيقولون
الامام وقد من الكلام فيمدان الاشهر الاقوى هو كونها من الانفال **وفيهما** ما كان لسلطان الحرب من فطايح والصفايا فاله في المعبر معنى
ذلك ان انفق ارض من اهل الحرب فاما كان يخص بمملكتهم مما ليس بغصب من مسلم يكون للامام مما كان للنبي صلى الله عليه وآله في الشريع او مفاد
وفيهما فاله في المنه في قد يفسر الفطايح بالارض والصفايا بما ينفذ ويجوز **وبذلك** على ذلك اختيار كثيرة منها رسالة في الطولية وفيها تصح
كونه على غير وجه الغصب لان الغصب كله مردود ومحمد بن زيد قال قال ابو عبد الله في فطايح المملوكات كلها للامام وموافقة ابن عمار
المذكورة في نفسه عليه بن ابراهيم قال سالت ابا عبد الله عن انفال فقال هي الفري التي قد خرجت واخذت اهلها من يده والرسول كان للملك
فهو للامام وما كان من الارض خربة لم يوجب عليه بحبل ولا ركا في كل ارض ولا رجاها والمكان منها ومن ما من ليس له مولى فانه من الانفال
غير ذلك من الاختيار وكل بصطفي الامام من الغنيمة ما شاق قبل الغنيمة من فري او جارية او ثوب او سلاح وغير ذلك **وبذلك** عليه ايضا
اختيار كثيرة لا حاجة الى ذكرها **وفيهما** الارض المولدة التي لها مالك معروف سواء جرى عليه الملك ثم اداها لها وامانت او لم يجر عليه الملك
فاذا كان لها مالك معروف فليس من الانفال واذا كانت الارض جنته لم يعرف لها صاحب فهي من باب الجحوق واذا كانت خربة بعد الملك وعلم
انها لاملك لها اصلا بمعنى انه يعلم انها كانت لغلان ولم يفسد وارث فهو ايضا من الانفال واذا دخلت ميراث من اهل البيت كما سيجي ويك
عليه اختيار كثيرة مثل موثقة عثما قال سالت عن انفال فقال كل ارض خرجت باوشي يكون للمملوك فهو خالص للامام وليس للناس فيها سهم
قال ومنها الجرح ولم يوجب عليها بحبل ولا ركا وبخنة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في ما يبيع يقول ان انفال ما كان من ارض لم يكن
فيها سواد دم او قوم صوحووا واعطوا ما يريدهم وما كان من ارض خرجت بوطون او دية فهذا كله من الفري والانفال لله والرسول فما كان لله فهو
لرسوله بغنيمة حيث يحب وفيه رسالة في الطولية كل ارض خرجت باوها او كل ارض مشته لا رجاها وحسنه حصص بن النخعي عن ابي عبد الله
قال الانفال ما لم يوجب عليه بحبل ولا ركا او قوم صوحووا واعطوا ما يريدهم وكل ارض خرجت بوطون او دية فهو لرسوله فهو لرسوله
من بعده بغنيمة حيث يشاء الى ذلك من الاختيار **وانت** خبر بان هذه الاختيار بين ما هو اعم من المطلوب بل ما اشتمل على كل ارض خرجت
وما هو اخص منه مثل قوله في كل ارض مشته لا رجاها فانه ظاهرا لا مالا الله اعم لان لا يعرف له مالا لان بقا المشايخ الذين يعرفون
على هذا فيشكل اخرج ذلك من حكم مجهول المالا لان بقا ان تلك الاختيار يخرج الاصل للارض الغير المروءة مالها من حكم المجهول المالا
لان مجهول المالا باق علمنا ان له مالكا ولكن لا نفقه وما لم يعرف مالكا اعم من ذلك فانه يحتمل كون بلا مال لا يوجب له وهو فان اختار
او ارده بالفضل بعضها فاما يعرف للمالك كما بعضها ويظهر من بعضها ان يطلق ما لم يعرف مالكا يعني حتى غير الارض من الانفال
كيف كان في غير الارض اعطى للفقره يحصل الامثال وان كان من جلة الانفال ايضا وفيها ارض الجبا وما يكون بها ويطون الاودية
والاجالا اختيار كثيرة منها حاشا الطولية الرسالة فقيهنا ويطون الاودية وروس الجبا والموان كلها له وحسنه حصص بن النخعي وحسنه
محمد بن مسلم المتقدمين في رسالة احمد بن محمد ورواه المقيت المقتضى عن محمد بن مسلم واطلاق الاختيار وكلام الاختيار يقتضي العموم
فيه ابن ادريس عما كان المذكور ان في الموان والارضين للمملوكه للامام وان رضه صاحب المداير استضعفا للاختيار وانضما في ذلك
الاصل على موضع الوفاق **وانت** خبر بان الاختيار مغشور ولا وجه للفتح فيها سيما مع عمل اصحاب بيان ما ذكره فيض على الدخا

في كل ارض من غير
التي هي في الارض
وغيرها

كل ارض من غير
التي هي في الارض
وغيرها

في كل ارض من غير
التي هي في الارض
وغيرها

وعدم الغائبة في ذكر اختصاصها بذكرها عليه الشبهة البتة ومنها المغان والمغان المشركين بين الناس في الخس
والكلين وشيخ علي بن ابيهم وسلاويان البراج الى انها من الانفال وفي كلام بعض وكما الجواب في قوله في المعنى بغيره عن الخس
ان كانا يرايان يكون في الارض المخصصة يمكن انما يكون في الارض لا يخص بالامام فالوجه انه لا يخص لانها اموال مباحة فيبقى التوق
اليها والاخراج لها والشك في بان بديل ما اطلقا وخصها ابن ادريس بقية بما كانت في ارضه ثم واخصه لعلوه وقال لم ينف
للتخصيص على جهة في ذلك القول ويدل عليه موثقة اسحق بن عمار الشافعي ومروا في الشك في الباقية قال لنا الانفال قبل ما الانفال قال لها
المغان والاجام وكل ارض لا يربطها وكل ارض اذ اهلها فهو لنا وقال وما كان للملوك فهو من الانفال وهذا الخبر مع علمنا من
القدماء عليه وسائر العوام مثل صحيح الكافي قال قال ابو عبد الله ثم نحن قوم فرض الله علينا الاموال ولنا صغار المال الحديث مثل
صحيحه في خال الدالك ابي الدالة على الارض كلها لهم وفي معناها روايات اخرى كفي ثبوت الحكم ولا ينافي ذلك ما تقدم من ثبوت الحكم ولا ينافي
ذلك ما تقدم من ثبوت الخس في المغان ولا ما تقدم من ان كل معد يكون في ملك احد فهو له ويجب عليه الخس اما في زمان الخصون لان
الظان ما كانوا اذنون في التصرف فيه من الانفال كان لهم خسران ومصرف كان مصرف الخس وهو صريح بكلام الكليني حيث قال بعد كلامه في
ذكر الانفال وكنت الاجام والمغان والبحار والمفاوز هي للامام خاصته فان عمل فيها قوم اذن الامام فلهم اربعة اقسام للامام من الغنم
للامام بحري مجرى الخس ومن عمل فيها بغير اذن الامام فالامام يأخذ ثلثه ليس لاحديه شئ وكل من عمر ثوبا او جرى فناء اعمل في ارضه ثوب
اذ ضاها لارض فليس له ذلك فان شأنا اخذها منه كلها وان شأنا تركها في يده انتهى في صريح يكون خسران الانفال للامام اذ انصرف في
سلاويان ويدل على ما ذكره ايضا رواية حكيم بن علقما الاستيعاب في المال المختلط بالبحر او في صحيحه عن زيد بن ابي اسحاق سباع عبد
الملك بالدينور قد كان حمل ابو عبد الله ثم تلك السنة ما لفره ابو عبد الله فقلت له لمدد عليك ابو عبد الله في المال الذي حملت اليه فقال
اني قلت له من حملت اليه المال اني كنت في الغوص فاصبنا ربيع مائة الف درهم وقد جئت بحجتها ثمانين الف درهم وقد كان حملت
واخرجها وهي حملت الف درهم جعلها لله في اموالنا فقال وما لنا في الارض وما اخرج الله ثمنها الا الخس يا ابي الانفال قال نعم
انخرج الله ثمنها من ثمنه فلو اننا قال فقلت له انا حمل اليك المال كله فقال له يا ابي اسحاق فطقتك وحملتك من ثمنه اليك ولك
كان في يدي شيئا من الارض ففهم في محالون كل ذلك لهم حتى يقوم فاعلموا في وقتنا في زمان الغنم فقد جرت لنا الفضة في الانفال
والاختصاص بالثبوت الخس في المغان يشملها وكل الغوص فاما عند ثبوت الخس في مثل الارض الواو بعد الاحياء في زمان الغنم فاعلموا في
فان ثبوت الخس على النهج السابق فيها في حال الخصون لو ثبت فلا يثبت في حال الغنم بالاذن الامام خرجا عنه في مثل المغان بالليل والليل هو
سوما الاختصاص عليه ما تبقى التبا وان شئت فقل ان المالك لا يختص هو وجوب الخس الموقوف في حال الغنم وان كانت هذه
المذكورة ان كانتا مخصصة به حال الخصون لرفع المناقاة بين ايجاب الخس وكونها انفالا ولكن يبعد الاشكال في ثبوت الخس في المغان
في شرح قول الشهيد في اللغة واما المغان فالناس فيها شرع فاعلموا الاصح لاصالة هذا اختصاصا من قبيل هي من الانفال ايضا الاموال
المخصصة فافهم من المغان تابع لها لان من جعلها واطلق تحت كون المغان للناس من غير تفصيل والتفصيل حسن هذا كله في غير المغان
الملوك بغير الارض او الاحياء فانها مخصصة لها كما انتهى في ذلك اية في خبر المغان انهم ذكروا ان المعتكف الله يكون في ملك احد
تابع للملك وعلى ما ذكره وعلى ما ذكرنا فلا يبقى الا الاراضى المفتوحة عنه وبشكل ان ما ذكره من تبعه المعتكف الارض كون حكم المعدن
الواقع فيها حكم تلك الاراضى فيكون موقوفه على مصالح العامة فكيفها فلا يبقى شئ يكون شرا بين الناس الا ما وجد في المواثيق على خسرانهم
في ذلك وقيام الكلام في هذه المسئلة ومسئلة الارض بحج في كتاب احياء الموات انشاء الله تعالى وفيه ما يميز من لادارة المذنبين على اوا
اجمع كما صرح به في المتن وفيما فيه الجوهرة في اختلاف مذاهبهم ويدل عليه مصنا في الاجماع حنفي الطويلة فيصير هو واث
من لادارة له يعول من لاجل قلة وموثقة اسحق بن عمار او صحيحه التي قد منها روايات بان بن نعل في رسالة احمد بن محمد في خبرها ما يميز
الكثيرة الصحيح وغيرها في صحيح الكلام في مصنف في حال الغنم وقيام الكلام في وظيفة كتاب المغان الثاني لا يجوز الخصون في الانفال
لا فخصه من الخس حال الخصون الامام الا باذنه كسائر امواله للكتاب والسنة والاجماع والفعل واقا في حال الغنم فخصه لاصحابه
بعضها كل ارض الموات في الملك للاحياء وخصصها عنهم ان كل الانفال مباح من الاراضى وغيرها ومنهم الشهيد قال في التبا بعد ذلك
الانفال ومع غنم الامام فانها مخصصة للشيعه قال وهل يشترط في المباح له الف في ذكره الاحياء في ميراث فاذ لوارثا ما عرفت فلا وما

وزاد في النفل
المنع من

في كتاب الخس
في كتاب الخس

مشقة
في كتاب الخس
في كتاب الخس

في كتاب الخس
في كتاب الخس
في كتاب الخس

في كتاب الخن
والشريعة
والفقه

الحنبل
مما يملكه

في كتاب الخن
والشريعة
والفقه

صغير من الخن لا يظهر جواز ما شره المالك لغيره في الامتناع مطالبته ثم ينجي فيه اليه قيل بوجوب دفع الكل اليه فان ثلثة
 لناميته في ذلك وسبغ الكلام في حال الغيبة **الثالث** المشين الاصحاب اثنتا الناح والمساكن والمناجس الانفال وفيه ثلثة
 الاشياء عشرة ويظهر من العلامة في النسخ ان اثنتا الناح اجاع في حال الغيبة فالوقد باح لاثنتا الناح في حال الغيبة
 وغيبة وعليه يعلم ان الجمع لكانه نفل في الخ ما ظهر في الحالفه في غير باب الصلاح مطوع عن الغيبة اخضا بالناح وعز ابن الجبل
 ما يملك جمعة عند تخير من من يجب عليه حق منه لغير المحلل لا الا لملك له وانما اليه ولا يفضله ونص في امله الذين يخافه لهم
 عن سائر ابا خذ جميع الانفال في حال الغيبة للشيعة من دون تخصيص فردا الشهية في الباقول بان الرأيا ظاهرها العموم وعليه طاب الأما
 ونسب **المناجس** بالسوى المقنونة من دار الحرب فيجوز سرقها ووطؤها وان كانت باجمعه للامام فيما لو كان يغفل عنه وبعضها اذا كان
 باذنه وليس ذلك من باب بعض الخليل بل تملك المحقق والجميع من الامام كاذكر في الدروس والمطالع الفرقة ما لو سبأ وانقل اليه
 بشره او هبته وقد يفسر بالحواشي التي تمها من ماله الذي فيه الخن والفرقة التي فيه مهمها من ذلك وأورد عليه بانه داخل في مستثنائات
 واجبة بانه قد يكون من غير ما يخرج عنه مؤنة السنة كالنجان والغوص قعودا الاختبا الاية بتمه ولا يخصص لها بانه قد يكون زائدا على
 حاجة على سبيل الانقضاء وقد يكون بعد عام الوجوه **المساكن** مما يبنى في الاراضي المخصصة او بما يشي من مال الخن ويرد
 على الاول انها داخل في الاراضي المحوزة لان في حال الغيبة فلا معنى للتخصيص المسكن وعلى الثاني انها من اللواتي المشتيا ويدفعها لغيره
المناجس مما يشي من الاموال التي فيها الخن من لا ينجس للتجارة وقال ابن اديس ولا يؤثم مؤتمه ان اخرج في ذلك الخن شيئا لا يصح
 منه الخن فحصل ما قلنا فاما المشي مما يشي من الغنائم المقنونة فيكون لامام **شهران** لوجه استثنائه لكونه هو الاعتماد
 على الاختبا الكثرة الواردة عن ائمتنا فمنها ما مر مثل رواية حكيم مؤنة خمس رواية حكيم بن عبد الله بن عبد الله بن النعمان
 في الارواح ورواية حكيم بن عبد الله بن النعمان في الخن بالحنبل ورواية سمع بن عبد الملك وحنبل بن بصر في داره ومحمد بن مسلم كلهم عن ابي
 جعفر قال قال ابن المؤمنين علي بن ابي طالب صلتك الناس في بطونهم وفرجهم لانهم لم يردوا والينا نحن الا ان شيعتنا من ذلك علم
 في حل وحنبل بن علي بن مهران قال قد فرأت في كتاب ابي جعفر عن رجل يساله ان يجعله في حل من ماله ومشر من الخن فكيف يجبه
 من اعوزه بشي من خفي فهو في حل وحنبل بن علي الكاسي قال قال ابو عبد الله ع اندي من ابن دخل على الناس الزنا فقلت لا ادري شيئا
 من قبل خننا اهل البيت الا ان شيعتنا الاطمين فانهم يحلل لهم ليلادهم ورواية محمد بن مسلم عن احمد مام قال لا تشد
 ما فيه الناس يوم الغيبة ان يقوم صاحب الخن فيقول يا رب خفي وقد طيننا ذلك لشيعتنا لطلبه لادتهم ولزكوا اولادهم
 رواية ابو جعفر عن ابي عبد الله ع قال لا تجل وانما حاضر حلل في الفرج فخرج ابو عبد الله ع فقال له رجل ليس يا لك ان يفرج
 الطبق انما ليا للتخادمات يثر بها وامرأته يزوجه او مبرأها بصبية او تجارة او شيئا اعطيه فقال هذا شيعتنا حلل لان الشاهد
 منهم والغائب والميت منهم والحي وما يولد منهم اليوم الغيبة فهو لهم حلال ما والله لا يحل الا لمن احلنا له ولا والله ما اعطينا احد
 ذمهم ولا احد عندهم الا بعدنا ما يشاء ورواية يونس بن يعقوب وصفها بالموثقة في الخلف فظهر بها محمد بن سنان ومحمد بن سالم
 علي خلاف الشيخ قال كنت عند ابي عبد الله ع فدخل عليه رجل من الغاطين فقال جلست فاني قد ايدت بالاموال والارواح وتجارت
 نفوس ان حلت فيها ثياب وانما عن ذلك مقصود فقال ابو عبد الله ع ما انصفناكم ان كلنا ذلك اليوم ورواية داود بن كثير عن ابي
 عبد الله ع قال سمعته يقول الناس كلهم يعشون في فضل مطيننا الا اننا احلنا شيعتنا من ذلك وحنبل بن علي بن النعمان
 قال قلت له ان لنا اموالا من غلات وتجارات ونحو ذلك فاعلمت ان لك فيها حثا قال فلم احلنا اذا شيعتنا الا لطلبه لادتهم وكل
 من والى باقي فهو في حل ما ائيدهم من خننا فليبلغ الشاهد الغائب ورواية الفضيل ولا بعد القول بعضه كان عليه الخن في الارواح
 نه ايضا وعله لكون الظان الفضيل هو ابن يسافر في الراوي عنه وهو الفاسم بن يزيد والقائمة الجلي التفرغ وليس فيه بعدهما الاثنا
 وحانه معلوم عن ابي عبد الله ع قال من وجد رجلا في كبره فليجعله على اول النعم قال قلت جلست فاني قد ايدت بالاموال والارواح
 الولادة ثم قال ابو عبد الله ع قال ابن المؤمنين ع كفا طاعة محلي بصبك من الف لاء شيعتنا بطبوا ثم قال ابو عبد الله ع احلنا
 امما شيعتنا لانا لم يطبوا ورواية الحرث النضري قال دخلت على ابي جعفر فجلست عنده فاذا انجب قد اسندت عليه ان
 قال بجنبه جلست فدا ما نقول في فلان وفلان قال يا بجنبه اننا الخن في كتاب الله ولنا الانفال ولنا صغور المال وهما وانما

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي اللَّهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

الثابت
بالكتاب والنسخ
المؤادة والاجاء
خرج عن مثل هذه
أو بها الأصل

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

من كتاب
 فقه
 ابن
 تيمية
 رحمه
 الله

• لوہا
• قہرمانا
• مضامین

وَقَرَأْنَاهُمْ

فانظر الى هذا
صاحب الفقه
فانظر الى هذا

[illegible]

[illegible]

عبدالله بن عبدالمطلب

يُحْيِي

الروح ما يدبر اليه
النفوس الخفية
العلم

قسم

الشيخ
عبد الله بن عبد الرحمن

الحمد لله

کتاب
مکتوب

صلوة
عز وجل ومن أدتي فيه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه يتق
الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله اجمعين كتاب الصوم وفيه من مفصل الاول في ذكر ما يميز بين الصيام
وفي حديث الاول الصوم من افضل الطاعات وانها والاشجار والواوذة في ذلك في غاية الكثرة منها ما رواه الكوفي في الحسن بن الحسن قال
بني الاسلام على خمسة اشياء على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصوم خمسة من الشياخ
عبد الله عن ابائه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحب الاخير خمسة ان اتم صلفه ما بعد الشيطان عنكم كما بناه المشرق من المغرب قالوا بلى قال الصوم في
وجهه والصيام في كسره فلهو والحبس لله واللوازم على العمل الصالح قطع دابر والاستغناء بقطع دينه ولكل شيء ذكوه وركوة الابدان
وعن يونس بن عيسى قال قال ابو عبد الله من صام الله عز وجل يوما فاشد الحر فاصطنع الله به الف ملك يحسون وجهه به شرفه فخطبنا
قال الله عز وجل ما طيب عمل ودخل ملكك الشهدا في قد غفر له مرد عن عبد الله بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام الله عز وجل يوما فاشد
ما الرقيب مسلما وعن ابي الصباح غفر قال ان الله يبارك وقد يقول الثوبى والاجر في يومه وذكر في وجوه خصا به بقا وجوها لا يجمع جميعها غير
وقوله من وجب لرك الشهور والذات في الفرج والبطن الوجه لا رضاء النفس عن حصى ليهما الى ذوقه الشبه بالمسكنة الروحانية وجوب
صفا العمل والعكر بسبب ضعف القوى الشهوية للوجوب بحصول المعافاة المحقة التي هي اشرف احوال النفس وانه امر غيب يصعب الاطراح عليه فكل
فيه الاخلاص بخلاف سائر الاعمال البدنية الثاني روى الكل في فعل السكون في غلبه عبد الله من منكم صوم قال الله عز وجل ملكك سبب
اسجار من هذب فاجبره وكل الله نعم ملكك بالذات للصائمين ولما بهم بالذات لاحد الاستجاب فيم الثالث روى الكافي في
في الحسن بن الحسن عن سليمان بن عمار عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل واسمعوا بالصبر والصيام والذات بالرجل السار
الشديدة فان الله عز وجل يقول واسمعوا بالصبر والصيام الثالث روى الكل في فعل السكون في غلبه عبد الله من منكم صوم قال الله عز وجل ملكك سبب
عن عمه الصيام فكل ما فرض الله عز وجل الصيام ليتسوى الفطر والغفر وذلك ان الفطر ليس له من الجوع فمحم الغفر لان الفطر كلما اراد شربا
فدع عليه فاراد الله عز وجل ان يوشى بين خلفه وان يذوق الفطر من الجوع والالاء يرق على الضيف في يوم الجوع قال الصديق وكسب ابو الحسن
بن موسى الرضا الى محمد بن سنان ما كتب من جواب ملكه الصوم لعرفان من الجوع والعطش يكون ذليلا لاسيما ما جودا محسنا واضرا ويكو
ذلك ذليلا على شدا لدا لآخر مع ما في من الاكث العز الشهوة عظام في العاجل ذليلا على الاجل ليعيد شدا مبلغ ذلك من اهل الفطر
والمسكن في الدنيا والاخرة وروى في الفقيه يمينه من اهل البيت عن علي بن ابي طالب ان قال جعفر بن المهدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل فكان في ما سألته قال لا لا في يوم فرض الله عز وجل الصوم على امتك ثلثين يوما وفرض على الامم اكثر من ذلك فقد النبي به ان آدم نزلنا
اكل الشجرة بنو في بطن ثلثين يوما فرض الله عز وجل ثلثين يوما للجوع والعطش الذي ياكلونه الليل فضل من الله عز وجل عليهم وكلوا
على ادمه فرض الله ذلك على امة ثم اله هذه الاية كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون يا ما سعد ذلك قال اليهود
صدقت اجمع خارجا من صامها فقال النبي صلى الله عليه وسلم من صام شهر رمضان احسبا الا واجب الله ببارك وقوله سبع خصال اولها ايد
الحرام في جسد والثانية بغير من حمله الله عز وجل والثالثة يكون خلو من غلبة ادم اسيرة الرعية يهون الله عليه شكر الموت والنجاة
من الجوع والعطش بوج العزيمة والثالثة يعطيه الله براه من الدنيا والثاسعة يعطيه الله من طيبات الجنة قال سعد بن ابي حمزة في فضل شهر
رمضان واخصه في حبسها والاحتجاب في غايه الكثرة فروي الكل في عن عبد الله بن عبد الله عن رجل عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حضر
رمضان وذلك في ثلث بغير من شرب قال لبلال ناد في الناس فجمع الناس ثم صعد المنبر فحمد الله واثن عليه ثم قال ايها الناس ان هذا الشهر
قد خصكم الله به وحصركم وهو سيد الشهور في ليلة شهر من الف شهر مثل فيه ابواب الملك وانفتح فيه ابواب الجنان فادركوه ولا تغفلوا فابعد
الله ومن ادركه والده ولا يغفل فابعد الله ومن احرز له والده ولا يغفل فذكر عن عبد الله بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام الله عز وجل يوما
قال خطيب نول الله من الناس في اخر جمعة من شعبان فحمد الله واثن عليه ثم قال ايها الناس ان هذا الشهر قد خصكم الله به وحصركم وهو شهر
فرض الله صيما وجعل في هذا الشهر صلوة تسعين ليلة في اسواه من الشهور ويجعل من يخرج فيه يحصل من خصال الخير والبر كما جرت احوال
من فرض الله كان كذا في سبعين فرضه من فرض الله فيها سواه من الشهور الحديث في غير هذا الشهر العبد بن عبد الله قال قال الله تعالى من صام الله عز وجل يوما
ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث قال من صام شهر رمضان وحفظ فرجه لم يزل يبارك الله في نفسه فلهذا من الناس غفر الله له ذنوبه ما تقدم وما خرا من
من الدنيا واحدا والفراد ومن ثلثها عتبت مد من النعم من هذا الشهر الواحد الى غير ذلك مما هو من الكثرة بمكان الفضل الثاني

الضوء

لا
مطلعا

الإختصاص

فان كان

ذکر الہیہ

فأذا
والنفس
لأسال
فان يوقى الصو
ثم اظهر بعد اذال
النفس قول
الروح
استدلت
الطائف

۱۰۰

النبي
سهوا

بل
ادعائے
احقادیہ ازالہ
انماہر الخفا

بعضیہا بطلان

بسم الله الرحمن الرحيم

الأول

نحو ذلك

في بيان ما لا يشترط في الصوم

بسم الله الرحمن الرحيم

واحدة أو يكفي
نية واحدة فان عشا
انما يصح بعد النية
وان كان افضل لا امر
يجوز الاكفاء

وفدوردا الشهيد الثاني رحمه الله عليه بان من شأن العبادة الواسعة عدم جواز تفرق النية على اجزائها وهو لا يقولون بجواز الاكفاء الا في
كل يوم بل يقولون بافضلية واحدة ولو تيسر وكذا حوط ومن فرق بين العبادات في جبل بعضها مما يقبل الشك والاحكام كالوضوء والغسل والنية
الى الاعضاء يشترط في بعضها تفرق النية في بعضها على الاعضاء دون مثل الصلوة وصوم يوم الواحد فانه كان يتم فيه تفرق النية
لكن لا يتم في الاخرية لانهما ثابتان في جميع اقسام النية والفرق في الاضحية ما هو فيه هو الجمع لا الاكفاء بنية لكل واحد وكل الكلام في غسل
الاموات **اقول** الظاهر مراد من تفرق النية على اجزائها الاكفاء بنية الاجزاء عن نية المجموع فان ادا من النية هو الفضل الى الفعل الخارج
لله فم فلا دليل على عدم جواز تفرقها وتكررها وبسطها في الاجزاء والاكفاء بها بل هو مطلوب فيها الا ان يشك في صحة الوضوء او لا لكل باسفلها
ولا فرق في ذلك بين مثل الصلوة ومثل الوضوء وغيرها فالاكفاء بنية لكل واحد واحد من اجزاء الصلوة فم لا دليل على عدم جواز ذلك
الكلام في كل غسل من الاعضاء في الوضوء والغسل وفضل الوضوء في العرفان والشكر وان ادا من النية هو مدخل في الغاية اي من مثل دفع الحدث
استحباب الصلوة وامثال ذلك فلا يبين ان الفضل الى كل جزء من الاجزاء باضفة ان لم يدخل في تلك الغاية اي من افعالها فيه معسر ليعمل
لحد وجوبه واما ضرورة دفع الحدث والاستحباب والاسراج فهو مما لا يشرع لانه لا يقع في مجموع الحدث لا الاستحباب ولا السراج
البعض في الجمع ولا في بعض العبادات المستلزمة لتمام العبادات في ذلك خلاف موضع الشك فلا وجه لتفرق نية هذا المعنى من غيره
متخالفون من نية العبادات والظاهر مراد الفاعل اي هو في الجملة وهو ما اشترطه البطلان في الجملة بنية العبادة اما لا يخطأ بالنسبة الى اصل العبادة والى اجزائها
من حيث انها اجزائها ولا يبين اصل العبادة الا بنية من النية وتكون البناء استعملها هو الفضل اليها من اجزائها من العبادات في العبادات
الى الله تعالى لا شك انما هو في شئ واحد لا يصح ثم يكون في الاجزاء استعملها النية الحكيمة بمعنى عدم فضله في ان يكون في كل
واحد واحد ذلك الواحد المخصوص ثم يكفي مجموع النيات عن نية المجموع وقد عرفنا الدليل على ما في الاول واما العبادات المتعارفة والمعمورة
ببعضها واما غيرها فلا بد من لزوم النية في كل منها فرباط الامور في العبادات بعضها ببعض وضوابطها وجوبه ويختلف طلاق الاتحاد
عليها وحكمها بما يجب اختلاف الموارد فقد يكون في رابطة رباط الجزء كالركعة والنسبة الى الصلوة والوقوف بالنسبة الى الحج وقد يكون في
ارتباط الشرط والشرط كالوضوء والصلوة والجمع العشرة والصلوة مع غسلة قد يكون في رابطة رباط شئ ما يمتنع بعضها مع بعض العبادات
في ذلك الا افراد المصنف في صفة الصلوة الخمس وصوام شهر رمضان والاحكام لا يربط اجزاء هذا القسم في الصلوة والركبة في الغسل في
الفصلين الاخيرين باستقلال كل منهما بالنية واما مثل غسل الاموات فيحمل كون الاضحية الشاكرين من باب عطاء الغسل فيحمل ان يكون في رابطة
الشرط والشرط فاشترط في وجودها الاخر وانما غسل كل ترابح فقول صوابا ما مضى ان كان هذا هو الامور من باب ترك اجزاء
بانيق وضع الشريعة مركبة وهو وجوبه في ايام وافطار الليالي في هذا الشهر واجمع المجموع للركبة في الصلوة فلا يبين النية الواضحة
لكل يوم افضل واولا ما هو مثل نية كل واحد من اجزاء الصلوة مثل الوقوف والعرفان فيؤتى بتيسر هذا اليوم فربما الى الله وهكذا في سائر الايام
ولا دليل على مناهة جواز ذلك للوحدة وليس هذا معنى تفرق النية التي لا يجوز من امكن ان كان في رابطة الشرط وقيل بل اجماع واما الوجه
الثالث فلم يزل احدا من الاتحاد بهذا المعنى يوجب عدم تفرق النية وعندها العسر لوقيل لا يجوز في كل من الايام نية مجموعها
فله وجه ولكنه خلاف الفرض فلو فرضنا كون صورة من رابطة الصلوة عند هؤلاء فلا مانع من جواز مثل النية بهذا المعنى بلا اشكال واما
حديث الاولوية والاضحية فاما عند الفاعل فيحمل ان يكون مراده فيحمل ان يكون مراده افضلية النية في كل يوم بعد الايام بالنية الواضحة
للمجموع كما هو في الفقه والبيان في قولهم في هذا المقام يجوز الاكفاء ويجوز تركه والاكفاء بنية كل فرد في ذلك افضل ويمكن ان يكون في
كلامهم على لزوم نية واحدة في الاول للعبادة الواحدة مطلقا يقولون بقطعة العبادات الواحدة جواز النية الواحدة لها والمكان لها
لشتمل على الوجوب لا المكان الخاص فيمثل الصلوة بنية في ايامها بالنسبة الى مجموع الركعات في مثل الحج والغسل والوضوء ويجوز
الاكفاء بنية جزء ثم خرج الى انهم يجمعون النيات في جميع النيات فيحصلون صورة من شأن من قبل الحج واما فلا مانع من جواز الاكفاء بنية واحد
في الاول للمجموع كما انه لا يجوز الاكفاء بنية كل واحد في آخر الشهر فيكون مجموع النيات المجموع ومع هذا فيكون ذلك افضل من النية الواحدة لدليل
اخر قد لا يكون هناك افضلية كالوضوء والغسل في هذا السند لير في الاكفاء بنية واحدة واحد واما الوجه الاخر في الاجماع فلا شك في الاشكال لاسانخ
من ثبوت الاجماع على جواز الاكفاء في جميع النيات في جميع ايامها والجماع عليه كما يظهر من السند حيث قال بعد الاشكال في
واضحة الاولوية للسند فان الاكفاء الواحدة فان الاول يتبين ما لا خلاف في ان السند يكون سببا لجماع الذين وضعوا

فیکون

الشفا

تَبَيَّنَ لَنَا
مَعْلُومَاتُ الْبَيْتِ

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ
لاہور

بہارِ نبیؐ
صیغہ کا شہر
رمضان

مخترع فیرو

مازندران

العبدان كان

عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ارجع هذا الكلام الى
تفضل منسوقه

مقبلہ انتہی کان
مستقبل ہو قتل

مجلس

خبر

32

دینار

23

فلا بد من

و

2

الاول
وتوبه وطريق
الحكم في كل متبني
قال وبالله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من
استغفر ربنا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون

وكان

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ ۖ وَأَنزَلْنَاهُ فِي مَرْجٍ طَيِّبٍ ۚ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

الاجتماع

میں

فمنه ما لا يدرى

المجلد الثاني

المشقة
فأما ما لم يكن
يكون من اسم والو
الشيء منه كخضار
وهذا الصواب من
شيء واحد للبدن
الشيء

ت

④

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

[illegible]

الاصول
المشتركة
في الامور
الاجتماعية

مجلس فیض

[illegible][illegible]

فصل في بيان
السنن في حكاية
السنن في حكاية
السنن في حكاية

فانت
مضغيت
علكا
امناع

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الثاني

انجام

CM

بسم الله الرحمن الرحيم

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ

مذبحا
فانظر الى هذا
اختصار في ذكر
الخواص
كما شرح به
جاشع هو فند
فلو اعيد
الحمد

فصل في الصلاة

وقت

۱۰۰

ان الله قد
 فخر براد الهند
 الثلاثة هذه العبادات
 واسهلها على الخلق
 كما ينبغي ان يكون
 من شجاعة الشجعان
 سيرة الشجعان
 الصلوات والعبادات
 طاعة الله تعالى
 بعد ان يبين الحق
 الفصل الاول في
 مناسك الحج
 مناسك الحج
 الملقب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لأن
الماكويين
مقياد
الشهيد
والمحامي
والمحامي

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ رَبِّكَ لَكُنَّا مِنَ الْخَالِينَ

قاز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

⑦

المنتهي

اصحاب

مو

المطهر
والمطهر
والمطهر
والمطهر

ما
يخسر من عليها
مر

نایضی

تغزوت

وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ

المسيرة

فانزلنا من السماء ماء فاصبح ناضرا

الحمل
الغني

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۵

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فيسبقه
الماء فيزول
قال عليه من
الكفاية مثل ما
على التبعات
في سيرة فضة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السياق

١٠٠

و
العامه
م

لا
يدخل
شروط العقد
متأخراً فلا تمنع لانا
الان العقد با
فعل الشرط
لا يشترط

بأنواعها ثلاث في قوله موضع اخر ما يودى مؤدى الحب الثاني من المعبر وقال في الخبر كل من ازال بها راعيا اخذ صومها كان بطلانها
او ملامته وملاجه او قبله او مباشره او غير ذلك من انواع ما يوجب الازال وقال في موضع لو استحيى بيده فانزل وانزل عقيب الملامه او الملا
او الغيبيل او الوطى في خبر الفرجين وجب عليه الفضا والكراهه وانما خبر بان موضع المشقة في اللومين من كل من الكبائر الثلاثة واحد والفض
في ايهما بيان الاصل في الثاني وجوب الفضا والكراهه وكذا ما صرح به في ظاهره في الفضا في الاما بالذات او بما يستلزمه حالها بالاسلام ما قد
قلبت في حق منها انما لو اخرج من الملامه وان لم يقصد الازال ولم يكن معناه انه يحب عليه الفضا والكراهه مع كمال جمل لزوم الكراهه الى حقه
ما يشي من الامم غالبه مثل ذلك من غير انما في الشكر فقد ذكرنا ان ازال بها واحد مقصد سواء كان باسفا او ملامه او ملاجه او قبله
اجما او اسند لزوميه في خبر ثم ذكر الموضع الثالث اعني وجوب الفضا والكراهه وقال لو ازال عند الملامه او الملامه او الغيبيل او استحيى
لزمه الفضا والكراهه وبه قال مالك وابو ثور ولا يجب مجزا او متصفا فكان كالجامع ثم اسند بل الروايات الثالث المقدمه ثم قال وقال الشافعي
وابو حنيفة عليهما الفضا دون الكراهه وقال احمد يجب الكراهه في الوطى فيما دون الفرج مع الازال وعن في الغيبيل والنس واما ان ثم ذكر في الفصل
الرابع كراهه مباشره الشافعي لمسا وملاجه جذا من الوطى في الوطى الى ان قال لا يعرف فلو قبل لم يعط اجما فان ازال وجب الفضا
الكراهه عند علمه اشاد به قال احمد ومالك بخلافه في المشقة وقد سلف في هذه الباب وان كان يوهما فانهما حسب الكراهه لكن الجواز على سلف
مع الشافعي في كسفت عن كونه مراده ما ذكرنا وقال ابن قسطل في المبدأ الفصل الثالث الملامه والملاجه فان كان مع قصد الازال كمرضا
وان كان لامعه فكل على المشقه وقال ابو علي يجب الفضا خاصه **الحال** لا دون بان ازال بها راضا عقيب فعل عدل الازال وان كان
الكراهه في اخر ما ذكره فان ذكره احتج على هذا الباب يدل على ان مراد المشايخ اطلاق السن كما لا يخفى وكلام العلامة في الخاتمه مثل كلام ابن قسطل
في النسب الى المشقه والاحتجاج بان قصد فعل يحصل ملامه فكان كالجامع **مختصر** في جوابه المسالك بغير حج بالنسب ولكن في المروضة اعتبر
الاختلاف وكذا الشهيد في ردود حيث قال في حكم الاستساق النظر لمصادره والاستساق والملاجه والتفصيل اذا قصد وكذا الحق الا انه
مرافا بعد وجوبه مع عدم الفضا لا احيايا وحمل الفضا كانه في المقصد لعبر الصلوه وقال في المدارك بعد اضعاف اطلاق القول بالا
بالنسب والاضحى ان ذلك انما يصح اذا قصد فعل عدل الازال بذلك **ومحتمل** ان يؤيد ما ذكرنا ان الحق في الشرائع ذكر بعد العباد المقدمه في مسند
لزوم الكراهه لفظ الاستساق فقط ولينذكر حكاية للسر مع تذكرها معاني المعبر في الموضعين فكان العلامة في كتب قطران مراده في المسند
المقدمه الاستساق بالنسب سواء كان مقصدا لامت او مقصدا لتسريح الاعيان الازال وذكر ابن خزيمة في الوسيط من جملة ما يوجب الفضا والكراهه
اجما ازال المشقه وان كان بالملاجه والملاجه **وقال** الشهيد في الاضواء وما انفردت الامامية به القول بايجاب الفضا والكراهه على من عد
استنزاع المال او غير ذلك **وقال** في التبيين في المناصب ان ادعى الاجماع على ان النظر اذا اوجب الاما لا يفيطر اذا لم يفسد في الازال
والحاصل ان من ازال في كماله بغيره فلا بد ان يحل على ما وعد الازال او فعل ما يعلم بعباده ايجابه كما يدل عليه ما ذكرناه من كراهه
لاحب المملوك مثل رواية ابى بصير وغيره فان الظاهر منها مع انها دونت في الاثني عشر في الاثني عشر كان ممن يوجب نفسه وان كان يدعي عجزه في الدرس فما
سندوه سيماع كون من زول المشقه بالاسباب مسبقا بما لا يفسد ما فيهم حسب الترتيل فيكون هذه الاخبار واوده في المقصود سواء كان من جهة عد
لوثوق ومن جهة لاضرر وعلى الدواعي الى الازال حتى يرتفع عن البساد من قولهم وضع يده على شيء من جسده لانه فلا فو وجب لزوم باهله
مع قطع حق حمل باب الاضلال على المقدمه كما هو ظاهره السببه الساميه في نظر المرفوع المحض العفيف لا يربط الازال على خبر المالك ليس حسب
النسب للزوم بل هو انما سببه اضعفه عرض للترجيح او غيره **وبالجمل** ان الظاهر من قولنا اذا قصد التسبب للازال بقصد هو ما يترتب
انه سبب في بلاجه كونه سببا في نفس الامر فان لا فضا ون كانه سببا في الوجود النفس الامر بل كن نبيج لاحبا وكلام الاخبار يقتضي ان المراد منها
التكاليف لا يعلم المكلف انه هل سببه لاما كان هو نفس الامر هذا مع ما سيجي من الاخبار الدال على عدم كراهه الغيبيل والملاجه في الوطى
بعد الازال ولو ظن فان ذلك الرخصه مع استعفاها للكراهه في غاية البعد ولما ذكره حسب الكراهه من عدم اختصاص الصريح بالاستساق ان
انها ما ملها المني محض الاضواء وان لم يكن من قصد الاما او من عاده لبعثه فهو بعيد وان اذله عاده ضد الى نفسه في كل شيء يمكن ان يكون ذلك
على العداه ائنه وحمل الغايه وحمل الوجهين به **الاسناد** لا يخفى في ما ذكرناه ولا يعلم ما ذكره **والحاصل** ان السلف في الاصل هو بعد ازال المشقه
انما يتحقق بعد الازال غاية الامر دخول المقصد الى من شأنه في ذلك وهو النسب واشباهه اذا كان معدا لذلك نظير ما ذكره في مشايخنا
بالعهد في الفصل اذا كان بالذات وان لم يقصد الفصل ومع النسب القليل والقليل مع عدم احيايا بما الازال بذلك **والحاصل** في جليله

في الصور

انه اطار بالامساك اصدرا واما الاختيار الدال على الاطلاق فقد عرفنا ان صاحب عبد الرحمن الحاج هو القدر باحد المعينين المتقدمين في
كل من سلة خصصها سوفه فتح انه لا يعلم على الاصحاب على اطلاقها الجبرها ظاهرة في القدر باحد الوجهين كما يشترط بالعناصر الخدي في اطار في
ان السبق والازال انما نشأ مع استلزامه بذلك فاما رواية بصير في ضعيفه ويمكن حملها على القدر باحد الوجهين وكذا في غير
بن عيسى قال سالت عن رجل يلقى باهل قاتل قال عليه اطمأنتين سبكا امك كل من سبك مع فهو انزول والازال في القدر كما اشترط في
العقب من سلة قال قال امير المؤمنين اما يستحي احدكم ان لا يصير يومئذ الى الليل انه كان في ان يذوق الضال للظلم ولو ان رجلا ضل في شهر
ومض فادف في كان عليه عن رقبته وفيه مع الارض او ما ذكرنا من زيادة العبدية وادها في الضعيفه وقال فادف في رقبته عليه شي واما سلة
محمد بن مسلم ونداه في الموتى بان ان يحفر ما تملك هل يباشر الصلابة او يقبل في شهر رمضان قال لا تخاف عليه فليس من ذلك الا ان
ان لا يفسد به وحقه المحل عن له عبد الله انه سئل عن الرجل من المرأة شيئا فيسرقه او يفسد فقال ان ذلك لكره للرجل الشا
مخافة ان يسبغ المني وحقه منضوب جازم قال قلت لابي عبد الله ما تقول في الصلابة يقبل الجارية والمرأة فقال اما الشيخ الكبير مشي ومثلك فلا
باس واما الشاب الشبق فلا لانه لا يؤمن القبل الا على الشفويين فلا يمكن ان يسند به على ان الازال بعد اللبس وشبهه مع عدمه في
صلح المنع بخوف من ان يفسد وذلك لان طلق خروج المني في اليوم غير مطلق من ما مثل ما لو كان من دون الاختيار في النوم وبفظه القول
مراده ان السبق الذي يحصل عقيب اللبس واشباهه مفسد من جهة انه عقيب اللبس فيفسد الاطلاق الشفوي فلا بد ان يكون المراد من اللبس
بالخروج عن الامساك على سبيل العمد والرد بسبق الموق عليه الطبع والهوى على الانسان بحيث يخفى عليه لا فيسقط تسنن شيئا من خارج
الحال المعساة فيفعل ما لا يفتقد عنه الامساك فيصير من باب شبه العمد بل بما يجترأ على جماع كما يشترط في اطلاق صحيحه منضوب وبالجملة في
العضد الى الاثنا اولى فعل من شئ ذلك غالبا فالمنع عن شئ الشبق ومن لا يشرب لاجل فو في جسد لان ذلك فعل يشبه العمد و
ما ذكرنا بل يدل عليه الاختيار السفيضة جدا لعل وجوب الغضض والكحل على العمد لا يفتقر فانهما مفهومان لا يفتقران لغيره شئ من غير
المعقد وبويده ايضه ورواية بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل كرم امرأته في شهر رمضان وهو حائض فامتنع قال لا بأس ومع ذلك كذا قالوا
العضد بل الكهارة ايضه اما الوجوب فثبت مشتمل انهم اختلفوا في الامساك بالنظر فاطلق جماعة من الاصحاب وجوب شئ عليه من غير فرق بين
الحلل والحرم وما مع العضد والاعتيا وما بينهما واذ في الخلاف انه اذا ذكر النظر فخطه كان كذا فيقول عليه جماع الغرة وعن شيعين في
المفغنة واللبسوط وسائر من حرمة والعمد في التحريم وجوب العضد بالنظر الى المحرمه دون الحلال وهو ما قلناه قلنا قد لا يفسد يعني الامساك
فلا فرق بين الكهارة وهو مقتضى كلام كل من قال بان الاستمناء من غير جماع كذا في موضع هذا الشاهد الشارح في العضد فعل
ايضه وهو خط الدوس قد ذهب العمد في الخلاف على انه ان عضد الازال فانزل وجوب عليه الغضض والكهارة سواء في المحرمه والحرمه فان عضد
فانق الازال لكره النظر فوجب العضد خاصة مطلق وكل من اختلف في الامساك بالجماع قد ذهب الجماع لادكون في ان ليس عليه شئ منم واذ في العمد
وابو الصلاح وجوب الغضض وذهب في الجماع وجوب الغضض والكهارة مع عضد الازال والغضض خاصة لا معدن كذا في ذلك حوالا
وما ذكره من الادلة في هذا القول لا يرجع الى طائفة من العلماء على ما في القول بان عضد الامساك او عضد ما يسهل دونه لانتهاج وكفر والافاض عليه
لا يصلح لا فرق في ذلك بين الحلال والحرم ويظهر وجهه فافهم **فصل في الامساك** فلو فرض حكم لا فت والكهارة وعدمهما وما في
والكره فلا يربط به حرمه نفس الاستمناء المصنوف في الامساك باليد ونحوها من غير عضد الحلال والنظر جواز بمثل التخيير والملاعبة بالحلال ولا يربط به
الجماع في الصلابة لانه بعد الى ابطال الصلابة المحرمه فلما مطلق الملاعبة بالملاعبة الحلال ان لا يعضد الاستمناء فان علم من حاله وجزمه بان وجوبه فاطمأنت
انحره وان لم يعلم من حاله عدمه فله لا يجرأ به شهوة فلا يربط به جواز والله الاصح الاقوى عدم الكرهية فيكون كان من غير ذلك شهوة
مكرهه اجماعا بل الغضض انما جماع العمد كذا في صريح في السني في القبل الذي الشهوة ويدل عليه الاختيار السفيضة جدا وقد نفى طائفة
و بما يمتثل بانه يرضى الامساك فيفسد وهو شكل فاعلم بالعد مشتمل ان الكراهية هل هو فيمن لا يعلب عن فتنه الازال ويحرم على غير او
قال في السني الاكثر على ان القبل مكرهه وان غلب على ظنه الازال وتقل عن بعض الشافعية التحريم وتسلل الاختيار واداه عضده الى الاثنا
مشكوك فيه فلا يثبت التحريم بالثبوت مشتمل ان كل المقام يجوزهم هذا البلاغ واللسن مع ظن حصول الامساك وحكمهم ثم تلافت مسندتين
بان تجنب عضد ابيضه من مع الجماع في الصلابة لان في الصلابة الواسع قد انظم الشواهد على انهم اذ وقع من الملاعبة فاعلم
ما كان بعض الازال وما كان من شئ منها بالازال فلم يظهر كون فو في جماع الاصحاب في مثل ما لو كان من احد الطرفين وان كان مع غلبه نظر في الجماع

في الامساك
فان قيل في الاختيار
فان قيل في الاختيار

بين

في
سنة
سنة

في الامساك
فان قيل في الاختيار
فان قيل في الاختيار

في الامساك
فان قيل في الاختيار
فان قيل في الاختيار

فان
قال
قال

فان
قال
قال

۱۰۰

[illegible]

فانما هو الضمير
في الصوم جملها والكلها
ايديها الاقشا

العالمية
من بعد محمد علي
الكفاية

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل العنكة
في الغفران الشفي جميل
على نفس من يكون المودع
نفس كلما بجانج لا الاكل
فلما اراد انفس باكل والمودع
منه غفران عده كوزوم
الغفران ما ذكره بطلقة
مسهو لا كل
فقط ما

۱۰۰

[illegible]

و
مرفوعه
مرفوعه

هو مفعول للمؤخذة لأجبع الأحكام ويد معناه العضا بمنزلة جديده والقول بطلان الصوم لولسنا الاستسقاء القول بوجوب العضا غايه لا
ان الاختيار الواردة في بيان المظنر مثل صحيحه من مبني العائله ان الصيام لا يضره ما مضى اذا اجنب ثلث حبس يفتنه ان هذا الشخص
لكن الاختيار الدال على ان من افطر يوما من رمضان استعد يقضه لا يثبت ذلك لعدم كونه عليه في كل سائر الاوقات العضا العبادات
والمرضى يخرج بالدليل والقياس باطل الحكم يمكن الاستدلال بخبر ما دل على العضا في الاوقات المفترية كاليه وفيه شبه اشكال ثمة
القول بالافتتاح مع عدم وجوب العضا يظهر من رد شيئا للصائم ونحوه وذكره جاز من الاحتياط ان يفتنه الاكراه الاطاري في يوم وجوب الصوم
والاشارة قبل الغروب لاجل التيقن وقتر في الدروس فنفى عن ثمة في صورة التوقيف في الاكراه وعيد بخوف التفتنه اتم
اشارة على وجهه بل يكفي فيه من الضرر كما يستفاد من الاختيار الواردة في التفتنه ولا دلالة في الرقابة الاية وما فيها من الاختيار الكبير عليه
واما الاول فلهذا لاجل ما تقدم في الاكراه من عدم الدليل بخصوصه وايضا فاعترض عن رجل عن ابي عبد الله قال دخلت على ابي العباس بالجيرة
فقال يا ابا عبد الله عما نقول في الصيام اليوم فقلنا في الثاني الامام ان صمتنا وان افطرنا فافطرنا فقال يا ابا عبد الله فاكست عينا
اعلم والله انه يوم من شهر رمضان امكان افطاري يوم ما وضعا في السر على ان يضر عنى ولا يعبد الله قال في المسالك حيث سألنا في الاوقات
تذكره والتفتنه بحسب الاطاري على ما يندفع بالحاجة فلما زاد عليه كثر ومثله ما لو اتممنا الاكل فشرعنا اياها او العكس انى وهو حسن وعلم
ما في رسالة الحكم وانما ثبت في يد من قول على في اخر كلامه وعليه ان يدب الله في المباح بخلاف ما يظهر من بخاف من المخالفين لكن في
وجوب الكتمان على ما اخبرنا من فساد الصوامشكال وسجى الكتمان في نظره وحمل العضا يظهر اما التفتنه اعني من فساد الصيام فلا يفسد
صومه وليس عليه شيء اجماعا وهو يقضى بالاسد والصوم والاختيار المعتبر المستفيض جدا الواردة فيه والخصوص مثل صحيحه الجليل على ابي عبد
الله ما انه سئل عن رجل افطر في شهر رمضان فذكر قال لا يفطرنا هو شيء وذوق الله شتم فليس صومه في معناها صحيحه من غير تيسر وموثقة بما روي
في الجماع شيئا وانما وسجى بعضها اية واطلاق الادلة والفناوى يقتضيه عدم الغرض من الصوم الواجب المستدعي الاداء والعضا والمعين
المعين ولكن في يد في الشكر بلقين الزمان قدما فاعلم عن بعض الاصحاب انما قال لا يصح صيام ذلك اليوم ندبا ولا واجبا غير معين للراية عن
وكذلك العضا بعد الزوال قال وعنه في يد اشكال والافرى المبلغ اية لا تقبل انما عن الامتثال ولا يتحقق مع التهوؤ والتهكم في وجوبه القوا
ان لم يرد الرقابة لعل ما رواه العلاء في كتابه عن محمد بن مسلم قال سالت عن شرع بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم قال نعم صومه شهر رمضان
وان كان مطبوعا فليظفر **اقول** ويدل على عدم الغرض في رواية في بصير قال قلت لابي عبد الله ما رجل صام يوما فافطر فاكل وشرب شيئا
بهم صومه ذلك وليس عليه شيء وذوق الضيق في الفقي في الوثوق عن عار انك ابا عبد الله عن رجل يفتنه وهو صائم فجامع اهله قال يفسد
ولاشي عليه ثم قال ودوى عن الائمة ان هذا في شهر رمضان وغيره ولا يجزى منه العضا واما ما اشبه الية الشهيد من الرقابة فلا دلالة فيها
على المطلوب بمضمونها الجب اكثيرة ودون في ان من افطر شيئا واكل وشرب بعد الفجر لا يجوز له ان يصوم ذلك اليوم في شهر رمضان واعلم
ان ظاهر الاختيار والفناوى هو حكم نيت الصوم واما لو فسد كون المظنر مفسد فافطرنا هو شيء وذوق الله شتم فليس صومه في معناها صحيحه من غير تيسر وموثقة بما روي
الناس للصوم الاصل وهو قوله ورفع عن افطه الخطا والفتنة واما لو حصل له الشك في الرد في حكم المظنر لم يمكن الاستسقاء فيمكن الحكم بوجوب
الاحتياط نظر الى وجوب الاحتياط في نفس الامر بشرطه بوضوحه في ذوق العضا لافضل وهو قوله كل شيء فيه حلال وحرام
فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه وكيف كان فلما ذكرنا فافطرنا عدم وجوب العضا والكتمان للاصل وعدم ببادر حكمه من الادلة ولما كن
التفصيل وضرب فلا بعد الحكم بوجوبها معانيها مع العضا واما الجاهل بالحكم فالاكثر على انه كالمعالم العامد في افطه الصوم وقم بين فافطرنا
العضا والكتمان وفافطرنا بوجوب العضا والكتمان فافطرنا بوجوب العضا والكتمان فافطرنا بوجوب العضا والكتمان فافطرنا بوجوب العضا والكتمان
ولكن لا نسوج بعد ذلك الافتتاح وجرى في موضع اخر بغيره مما **اقول** لا يفتنه التراجع في العضا الجاهل باسا الغير المفسد في
في انما عليه الحكم العقل بذلك ولا لكاتب الشك في ذلك عموما فانه تكليف في الاطاري وداخل في ارفع عن يده ما لا يعلم الواردة في
الاختيار الكثرة وخصوصا موثقة بطلان ما يوجبها الاجماع اساننا بالاجتناب عن جعل الماهل في شهر رمضان وافي اهله وهو محرم وهو لا يبره
ان ذلك حلال له قال ليس عليه شيء وهذه الادلة كما قلنا قلنا في الامم بل قلنا في الكتمان ايضا شيئا وهو مشبه بالاجاهل بالافطاري
على بطلان الكتمان مثل ما ورد في حكم الاستسقاء من غير الجاهل واما العضا فيمكن القول بوجوبها **الاول** والاطلاق الاختيار
الواردة في ان من فسد كذا يقضه مثل ما ورد في ثمانية ابدل الحجتا من نام محمد احتياضا للصيام وفي امر انك غسل الاستسقاء وغسل

[illegible]

Handwritten signature/initials in Urdu script.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ
وَيَخُفُّونَ مِنْهُمْ يَخُفُّونَ مِنْهُمْ يَخُفُّونَ مِنْهُمْ

۱۰۰

للاهم
وعصوم الائمة
وامام المراهه
فلا تقنا ولا
كفاه

۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

من
المراجع
الغضا

فَقِيلَ لَكَ كَلِمَاتُ مِثْلِهِ

على يمينه ما يفتح عن يمينه قول مع ان العادة وصفها بالفتح في الشهر ولو سلم فعل الاصحاب بحجها وكن غافلها العامة في من
الشائبة وانما خلاف مدغم في رعايتها الشئ بان المراد ما قبل صلوة العصر هو ما قبل الزوال وهو بعد ولكن يمكن الدفع بان منطوق
الشبهة الثانية يكفى في الاحتجاج وتخرج سائر اجزائها عن الظاهر لا يخرجها عن التحجيز في الاستدلال بعد القول بالفضل بحج من القول
الاصل وهو ثبوتها بالمقدم في باب الفتح حيث قال في اجزائها فان قوى القوت ثم اظهر بعد ما ذاك النفس قال فذاش والبر عليه شئ
مضاد ذلك اليوم الذي اراد ان يعفيه وفي مران الاصل لا يعدم الدليل وكنثه للموتفة ما قد متساذا كرا وسجته تام الكلام في بيان
الكهانة وتخصيها وقد ذكر المحقق وغيره ان من اخصيصا الشئ ايام من الشهر سمح ليقضها وها فيلزمه استحقاق الفضل بجميع المفطر من المفطر
علما استثنى مثل النذر على الجنب في الصباح وما استدكره **وقول** ذكر الاصحاب في المفطر من الوجوب للفضا اضاف الى ما سبق او انها
فعل المفطر قبل مراعاة الفجر مع الفدية عليه سواء كان فلان يثبت الليل كما عبر به عما قد وثا كما صرح به خرون والظاهر عدم الخلاف في جواز
الاستان بالمفطر الى يحصل الميثاق بالفجر ويدل عليه رواية الشيخين في عار قال قلت لابي عبد الله ما كل في شهر رمضان بالليل حتى اشدت فاذكر
حتى لا اشدت رواء الصدق ايمانه من رداءه فليد عليه في يومه وانه لم يوسم بن بركه وكن ما رواه العياشي في تفسيره وكن لوصف المفطر طويلا
الفجر في رتب عليه لزوم الفضل في رتب مراعاة العادة ولا كنهان **والظاهر** ان هذا التفصيل اجماع كما يظهر من الشهر في غيره ويدل عليه ايضا
الاجتماع مثل صحيح البخاري عن ابي عبد الله ما تامل من اجل شهر ثم خرج من بيته ولم يطلع الفجر وبين فقال لهم قوموا ذلك ثم بعضه وان شئ
في غير شهر رمضان بعد الفجر اظنتم قال ان لم يكن كان ليلته وانا اكل فانصرف فقال يا جعفر فذا كنهان شرب بعد الفجر فامرني فاضرب
ذلك اليوم في غير شهر رمضان وودى مؤداه في وجوب الفضل الشهر رمضان صحيح ابراهيم بن مهزيار ورواية علي بن ابي حمزة ويدل على
صريح ما وثقه بما قد قاله من ان يخرج من بيته ولم يطلع الفجر ثم شرب رمضان فقال ان كان قام ففطر فلم يرى الفجر فكل ثم اذ فرغ من الفجر
فليس قوموا ولا اعاده عليه ان كان قام واكل وشرب ثم نظر الى الفجر فكل ثم قد طلع فليس قوموا ويقضون ما هو لا يتدانا بالاكل قبل النظر عليه
الاعادة **وسيجب** ايضا ما يدل عليه وقد ظهر من ذلك الاحتياط وجوب الفضل على غير المرء بنفسه عدمه على المرء كل واحد انما انما الكهانة
فيما قبل عليه الاصل وعدم الام على الاظهار ومنها وجوب الفضل على من اخلد الى قول غيره في عدم الفجر ففطر وان حصل له الظن ويدل
عليه ايضا صحيحه عن ابن عباس قال قلت لابي عبد الله ما فر الجاريدان نظر طلع الفجر لا ففطر لوطي ففطر فاكل ثم انظر فاجده ففطر فاكل ثم انظر فاجده ففطر فاكل
قال نعم ويومك ثم تعفيا ما انت لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك مضادة وقال جابر بن الاصحاب لو كان المحجر عبد لبي فلا مضادة عليه
وهو لا يخرج عن قوة وان كان في حجة العياشي هنا اشكال لان الفرض ان الرقابة ظاهرة في وحدة الفجر والفضا بغير جديد ولا اطلاق في
النظر من المفطر فمثلا والواحدة العدا لان ايمانه ومنها وجوب الفضل على من ترك قول الفجر ففطر فاكل ثم انظر فاجده ففطر فاكل ثم انظر فاجده ففطر فاكل
اقا الشئ فلا يصل **واما** الاول فليصحح العيصم قال سالت ابا عبد الله عن رجل خرج في شهر رمضان واصحابه يتخرون في بيت ففطر
الفجر فناديهم فمك تبصهم وطل تبصهم لم تخرج فاكل فقال لهم قوموا ويقضون في الفجر فناديهم لم تخرج فاكل فقال لهم قوموا ويقضون في الفجر فناديهم لم تخرج فاكل
سقوط الفضل فالتسديد فيما عمو من وجه فوجه الترجيح **ان** اقول ما مركا الصريح في عدم اخبار الغير بهذا كالاخص تط ميعده عليه
منها ما لا يضر بغيره لغيره البيل قد دخل في ظهرك الخبر فقد ذكرنا انه مما يجب الفضل فافط وهذا الحكم باطلا فيشكل فان الذي
ثبت من الادلة في جواز العمل بالظن في الوفاء هو ما كان السكوت طابع عن محصيل العلم مثل الغيم والغياب وتعلل انعكاس نور القمر في الافاق في
التيك ايمانه من هذا البيل وقد ثبتا ذلك في كتاب الصلوة وكن يجوز العمل به لا يحسمه الجوس كل عاجز عن الاستعمال **واما** العمل بالظن في
الوفاء كيف ما كان ليكون اخبارا لعله ولو كان فاسقا دخلا في ذلك فكل ان اللوز على الاصح كما مر في عمله وقل هذا فلو كان هذا انما
من لا يمكن من محصيل العلم ويجوز له التقليد والعمل بالظن الحاصل من قول الغير فكلية جواز الاظهار وح فلا يجب مضادة ولا كنهان لكون
ما ذروا فيه وبثوث الفضل ايضا والاكل باستصحاب الليل والفق كونه في انما يخص من دليل الاستسرا الحكم بشيئها ايمانه اذ لا دليل على انما
وان كان يمكن من محصيل العلم بل الظن بالمراعاة فلا لا حظ فلا يجوز له العمل بخبر قول الغير وان لم يكن بخبر شرعية به فوجب عليه الكهانة ايضا
ما ذكرنا من الاشكال يظهر من كلامه في المداد ايمانه بعد جده وتوافي الرقصة وقال صاحب الكهانة ولا يعبدان يوان حصل الظن باخباره
الفجر بخبر سقوط الفضل والكهانة **ليصح** زواره ولا يعبدان انما ايمانه والظاهر ان رب الام فان مقتضى الامر بالصيام الى الليل وجوب محصيل
العلم والظن بالامثال وهو منسحب في الفرض المذكور وما وجوب الفضل عليه ما لم يمتنع في الظاهر من ايمانه **والظاهر** ان ما رواه الشيخ

مزمع

فَالْطَّائِفُ كُلُّ ذِي لَهْزَانٍ
وَقَدْ نَمُوَ آتِيَانِ
الْمُخْتَلَفُ سَعَادَتُهُ
وَحُطْمُ وَهْنِهِ

ف

فمنها الذي هو في
الكتاب الظاهر

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَوَّلَ الْمُشْرِكِينَ

الفول

لقد مررت بالشيخ من بين
عالية الفن هو قنبر
من يكون غائب وضاراً
وبما يحويك الفن
من رداء

ذکر ابن
ادریس با رادہ
الضی

كتاب القضاة

فثبت القول بعدم العضاض في صورة حصول الظن بطلانها وهو مع عدم المراجعة الى القليل مشربا بغيره وجعل في المسائل السابقة قول ابن ابي
 ايمن من مقتضى الجمع بينهما جعل ما دل على لزوم العضاض على ما كان الظن نسيما والآخر على ما كان قويا **قول** ولا يتحقق بعد الثاني لاختلافها
 ان كلاهما من باب واحد وهو ما حصل الظن بسبب العارض وان فرض التمكن من المراجعة ذكر في صورة حصول الظن من غير الثاني فثبت حصول الظن
 الذي اظهره حتى حصل الظن بالليل نادر لا يضر في اليقظة الاطلاقات اليه فيكون مورد الاختصاص هو عدم التفسير للمراجعة او ما يثبت صورة التفسير
 ايضا ولا يستبعد في وجوب العضاض لو انكشف الفتاح اذا قام الدليل فالتشاك في اقامة الدليل والكلاد في ترجيح الادلة فما يدل من الظن
 على القول الاول هو ما رواه الكوفي والشيخ في الصحيح على الاظهر عن ابي بصير عن ابي عبد الله في قوم صاموا شهر رمضان فاضى بعضهم
 اسود عند غروب الشمس فراوا ان الله البلى فاضطر بعضهم ثم ان التخاب قد انجلي فاذا الشمس فقال على الذي اضطر صيا ذلك اليوم ان الله عز وجل
 يقول ثم اعموا الصيا الى الليل من كل قبل ان يدخل الليل فليضاه لانه كل معناه وانما ما يدل على القول الثاني فكثير منها صحيحا
 فذاته المقدسة ومنها رواية ابي الصبح الكافي في كثير مما يصف هذا السند بالضعف في الحج قال سالت ابا عبد الله عن رجل صام ثم ظن ان
 الشمس قد غابت وفي الحقيقة لم تغم فاضطر ثم ان التخاب قد انجلي فاذا الشمس لم تغم فقال قد مضى صومه ولا يفتضيه رواية زيد الشحام عن رجل
 صام ثم ظن ان الليل قد كان وان الشمس قد غابت وكان في القضا صاحب فطر ثم ان التخاب انجلي فاذا الشمس لم تغم فقال لم يمتصومه ولا يفتضيه
 الصدوق اخذ بهذا الاختيار ورواه في رواية اخرى والشيخ واقفي في الاستيفاء محل الرواية الاولى على صورة الشك ورواه
 بعضهم في سند هلال كان العبيد ورواه في بعضها في دلاله صحيحا ورواه في الثانية على عدم وجوب العضاض بان قوله لم يمتصومه يعني سقط
 يعني من يد والحق ان هذه الاشكال لا كلها ضعيفة ودلالة الاختصاص على الطرفين واضحة ولا يجب كل من الطرفين من استبعاد
 وكون بما رواه ايضا مع تسليمه غير متحققين الوثوق مع ان في الكافي والتهذيب رواه عن ابي بصير ايضا والظاهر فيه الضعف كما وصفه في الحج
 وقوله من رواه ان الله البلى في الظن مع ان في بعض النسخ فظنوا وكذا العبيد اظهروا الضعف فلا بد من الرجوع الى الترجيح في ارجح القول
 الاول كثرة الغائبين واسمهم يردون رواية معتلة لكن التعليل يكونا كل منهما الاصح من شئ شيئا ولو كان كل للزم الكثرة ايضا وهم لا
 يقولون به بل ظاهرهما الاتفاق كما يظهر من المسائل فيستغنى ايضا كونه موافقا للعام كما يغفل في اشكركه وتقل فيها رواياتهم عن الخطأ
 ككثرة شهر رمضان وفي السماء صاحب فظن ان الشمس قد غابت فاضطر بعضا فامر عن كان اضطر ان يصوم مكانه **ومما** يرجح القول الآخر
 الاختصاص والعلية استناها وموافقتها الاصل والعلية استناها وموافقتها لنفي الحج والعسر واليسر والحق في الغلبة السهلة والحق فيها رواياتهم عن الخطأ
 لا في الاكثرية الغالب وليس ذلك بجدي غلب على تلك المرجح الغلبة مع ان هذا ليس بشا بل الغالب بزيادة كبره لا بعد جمل رواية الاولين
 النقية والاقوى عدم وجوب العضاض واما الكثرة فلا دليل عليها الا استاقولهم لانه كل معناه وذكره في بعضه **ففي** الكلاد فمما يرد
 اليه من ادريس بن الفرز بن مراب الظنون وهو غير ظاهر في الوجه لضعف مراتب الظن حتى يجعل بعضها غالبا وبعضها معزول بل الظن كله
 كما ان في المسائل مع ان المذكور في الاختصاص هو مطلق الظن وقوله في الحج ومثا خيال هذا ما وجد في كلام شيخنا ابي جعفر انه يفتي
 على ظن لم يكن عليه شيء فلو كان قلبه الظن مرتبة نرى ان يجعل على ظن ولو يعضد ذلك الشيخ فان الظن قد وجد ان احد الاعتقادين وليس في الحج
 مرتبة مخصوصة محدوده يكون ظنا واخرى يكون غلبة الظن ثم تورد ان اضطر لاحد امانه ولا يضر وجوب العضاض والكثرة خطأ لانه لو اضطر مع
 لوجب عليه العضاض خاصة وهذا كلام من لا يفتي شيئا **فان** قوله وهذه العبة الموهبة بوجوده في كلام غير ادريس ايضا مشد
 عبارة الحق في الشرايع فانه عدا ما يجب فيها العضاض فظن في آخرها والاطار للظلم الموهبة دخول الليل فان غلب على ظن في اضطر
 فاجعل في المسائل احد معاني العادة الفادس بين مراتب الظن من الوهم كاه واحد معانيه والظاهر عت كان مراده من الاطوار
 الموهبة هو ما يحصل على ظن فيكون الوهم في كلامه بمعنى الغلط كما هو واحد معانيه القوية ايضا فاتباع الظلم الغلط موجب للخطا والوجه
 وما حصل منه الظن مستثنى من اقسامه بسبب الضم في ذلك قال فان غلب على ظن لم يفتقر ليجب كونه مظهر او ان استباح خطا فيكون
 محناه في المسئلة عدم وجوب العضاض بخلاف محناه في السبر وعلى ذلك من عباد الله في غيرها وصرح العباد في ذلك عبادا
 التبع حيث قال فيلوا اضطر ظن موهبة فانا فاضا والكلاد في العبادات سهل وانما المهم تحقيق اصل المسئلة فاما الكلاد في صورة
 حصول الظن فقد عرفه واما في صورة الوهم والشك المصطلحين فلم يفتي في الاختصاص ما يدل على مقتضى العموم فالزم العضاض عليه لا غير
 ما دون فيل وهو كل اولئك كوني منها كما ذكر في المسائل واختاره في المذكور بل للزم الكثرة ايضا كما ان في المسائل

كتاب الصور

وان كان مجهول المحرم فقدم حكم الجاهل واما لو انكشف كونه في الليل فقبله شكال واظلم عدم وجوب الفضا كما صرح به في السلك المذكور
 في الاصل وعدم طرق الفسار اما الكمان ففي سقوطه شكال من جهة هلك المحرم وعدم حصوله لانظر وتبين الكمان فيه مشتمل انظر ان
 الكلام فيمن ظن الدخول في الليل ولم يفرق الى العلم كذا ذكره في المسالك ايضا قال ويظهر من ما خرج من لا كانه في هذه الصورة وظهر
 ما فيه والوجه ان اتيان فبين انظر في يوم يصعد من شهر رمضان ثمانين ليلة الصلوات الاخرى من يوم الخميس في شهر رمضان في محلها
 ظن ان يفرد بعد الزوال فانظر ثم بين انها الرزل وقدم الكمان في الجميع متوجبه وان حصل له الاثم انظر في الكمان فيه سبعة بعد ذلك
 الثاني عشر كانه شهر رمضان غنوة رغبة او صيا شهر من سابعين او اطع سابعين شيكا واختلفوا في نه محرم فيها او مرتبة على الله
 المذكور فيعين الاول مع الفدية ثم الثاني مع العجز عن الاول ثم الثالث هكذا والاشهر الاظهر المدعى عليه الاجماع من السيد في الخصا
 وان زهره هو الاول للاصل والاختصاص في نفسه منها موثقة او بصير المقتضى في سنن من اصبح حيا بعد موتها ومنها رواية اخرى للمنفذ
 في سنة لا سقنا ومنها صحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في رجل انظر في شهر رمضان بعد ايام او ما واحد من غيره عند قال بغير فيه
 او صو شهر من سابعين او يطعم سنين شيكا فان لم يجد نصف في ما يطعم وموثة لم يله عن ابي عبد الله قال ساله عن من مكث واقف
 قال عليه ما على الذي انظر يوما من شهر رمضان بعد غنوة رغبة او صو شهر من سابعين او اطع سابعين شيكا وهناك روايات كثيرة اكتب
 فيها باحد الحكم وهي لا تلام الترتيب بل هي اوفى بالتحصيل والاحتياط وهذا هو الذي قيل في الترتيب في الخلاف انه حكمه انما
 الا انه قال وخبر الاعراب في توقي الترتيب والظن ان اوله بخبر الاعراب في رواية عبد المؤمن الا انه ذكر في دليله الاحتياط ورواية عبد المؤمن
 بن الحسين الاضائي عن ابي جعفر ان رجلا من النعم فقال هلكت في اهلك فقال ما اهلك فقال ايت امرتك في شهر رمضان وانا
 صائم فقال الكوفي نعم فقال لا احد قال ضمر في شهر من سابعين فقال لا يطيق قال ضمر على سنين شيكا قال لا احد قال في الشهر
 بعد في مكل فيه خمسة عشر صاعا فقال انبيء من هذا وصدق بها فقال والذي بعثت بالحق ما بين لا يلهي اهل بيت الحوج اليه فقال
 خذ وكله انك اهلك فانه كانه لك فحسنه جيل بن دراج عن ابي عبد الله ان سئل عن رجل انظر يوما من شهر رمضان بعد ايام او ما واحد من غيره
 في الشهر فقال هلكت يا رسول الله فقال مالك فقال انك يا رسول الله قال وصدق بها فقال والذي بعثت بالحق ما بين لا يلهي اهل بيت الحوج اليه فقال
 فقال الرجل والذي عظم حلت عازتك في البيت شيئا قليلا ولا كثيرا قال قد دخل رجل من الناس بكل من مائة وعشرين صاعا يكون غيره
 اتبع بصاها فقال لا رسول الله خذ هذا التمر فضعه في يدك يا رسول الله على من اضدق به وقد اخذت ان ليس في يدي قليل ولا كثير
 فخذ واعطه عيالك فاستغفر الله عز وجل قال فلما رجعت قال اصحابنا انك بالعتق قال نعم او صم او طم او ذاب في الشهر عن ابي جعفر
 قال ساله عن رجل انظر من شهر رمضان اياما بعد ما عليه من الكمان فكيف ينبغي ما من شهر رمضان بعد ايام او ما واحد من غيره
 بدل يوم فانه يلد على نيت حلية والجواب عن الرواية الاولى بعد ضعفها انها ليست في الترتيب في التكليف بل انها من رواية
 العامة الحكم وتقدم استدلالا بما اشد لاجل الفضيلة سنن الدلالة لكنها لا يارض بها ما قدمنا من الاجاب العنصرية في التحصيل ولو اقلها
 لاكثر العامة ووافقت في التحصيل ما لك دورا ورواية في التحصيل وعن ابي هريرة واما ابو حنيفة والشافعية وغيرهم فذهبوا الى الترتيب في سائر
 بمحاكاة الاعراب في المقتضى ولو اقلها للاصل ونفي العسر والمخرج واكثر ثبوتها واحصيتها او وصفيتها فاقبلها على الاستصحاب واما الرواية الثانية
 فالامر بالصنعة يدل على وجوب الاستدلال بالعتق وتقبلها على نية كان يعلم عجزه عن الاخرين ما قبل وليس اولى من اذنه ذكر احد افراد الوالجين
 واما اخر الرواية فنقل حكايه جعل قول اصحابه في معنى حديثه من سابعين ولا يجزئ في رواية اذ اني لا اسمع الاحكامية الصنعة ولكن اصحابنا
 انما بدأ بالعتق الى اخره مع انه لا دلالة في الاستدلال بالعتق على نية فاعلم الفضيلة من هذا قال ان كلمة وظاهر في التحصيل واما الثالث فمقتضى
 سندها فهو احسن من السنين فاعلم في الفضيلة سنن الكمان معارضه بالاختيار الاكثر في الدعوى فيها غير مع ان بعضها لا يقبل ان يدل بانه
 جهتان الامام كان يعلم عجزه عن غيره مثل ان الراوي سابعين رجل فعل كذا فقال بكفر كذا لان ذلك متوال عن صوره فرضه ههنا حكمه مع ما
 عرف من ان الوجبة السابعة في هذا الاختصاص العنق والسنن في من جهته فرضه ههنا واذنا من جهته ان رجاء الفضيلة في الاوقاف
 ولا يجوز العكس مشتمل انهم اختلفوا في شوق الفرق بين الاطباء بالحق والخطا لان اكثر عدم الفرق وتساوي العامة الى المشقة
 في الخلق وذهب جماعة من الاصحاب الى الفرق وهو هذا الصمد والشيخ في كتابه الاختيار ابن حمزة والعلامة في الارشاد والمواعيد والدية
 شرحه في جواب مسائل المهنا بن سنان ويحيى بن سعيد بن الجهم والشيخ في الدروس واللغة والشهد في المسالك والروضة والسنة

في شهر رمضان ثمانين ليلة الصلوات الاخرى من يوم الخميس في شهر رمضان في محلها

ذلك في شهر رمضان ثمانين ليلة الصلوات الاخرى من يوم الخميس في شهر رمضان في محلها

صوم
فريضة
من غير

الحج
الاجابة

في شهر رمضان ثمانين ليلة الصلوات الاخرى من يوم الخميس في شهر رمضان في محلها

قال في شهر رمضان ثمانين ليلة الصلوات الاخرى من يوم الخميس في شهر رمضان في محلها

بسم الله الرحمن الرحيم

2

وہابی

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

فانما في هذا الكتاب

فانما الذي هو في

للقوم في نشره على الفضيل الى الشهابين الماخزين واخاه وهذا القوي لمنا ما رواه الصدوق عن عبد الواحد بن عبد من النيسابوري عن
بن محمد بن نقيب بن محمد بن سليمان عن عبد السلام بن صالح الهروي عن الرضا قال قالته يا بن رسول الله فقد دعي عن ابا ثعلبة عن جابر بن
شمر بن صفوان او اضره ثلث كذا روى عنه منهم اربعة كاهن واحدة فباي الحديثين اخذ بها قال جميعا في جامع الرجل حراما او اضره على
سرا في شهر رمضان فليست كذا روى عنه ربيعة وصيه اشهر بن مسابعين اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
فليس به كاهن واحدة ودعا في باب الكاهن ان الغيبة في المصون ومثلا الاختباء وقال في كتابنا المصون من الغيبة واما الخبر الذي دعي فغير
اضطرب وما من شهر رمضان استعمل ان عليه ثلث كذا روى في اخيه في غير اضطرار جميع محرم عليه وبطحا محرم عليه لوجود ذلك في رواياتنا
الحسين الاسكندر بن محمد بن علي بن الشيخ ابو جعفر محمد بن عثمان العسكري فذكر الله ووجه هذا الشهد بانفسه اللند واية اخرى عن صاحب الزنا
ظا القصة والرواية الاولى اربعة طاهرة الصخرة كما وصفها بها العلامة في كذا روى الخبر في الشهد الثالث في المسالك في الرضا والنفق عند
الواحد كما قال في الخاتمة لا يفيض الا حاله ولو كان نفسه لكان الرواية يصححها من العمل بها الا وحده مع ملاحظة كونه عند الفضل في قوله
سنة بلا واسطة وقال بعد ذكره ومثلا لا يحصل الظن بالوثوق من عمل ازيد مما يحصل من ذلك واما حلق بن محمد بن ربيعة فغيره من العمل
في هذا الباب من الخاتمة لا يفيض وكذا في الشهد الثالث في الخاتمة من عمل ازيد مما يحصل من ذلك واما حلق بن محمد بن ربيعة فغيره من العمل
ولا يفيض في نويفه وما يظهر من العلامة في باب الكهنة من انما عتبه في ذكره في باب العملين بلا اشكال مع ان يظهر من الروايات التي نقلها
الكهنة ان العامة وثقوا ولهم بصيرة في الاشياء والاشياء ومجالات الرسول فاعمل فعمل من فضل ابن داود في اخر كتابه مع تصحيحه في ذلك في
موضعين انما كان لاجل كونه متفيا وهذا الجمع ولي من الجمع يكون عاميا ثلثه فيكون موثقا مع ان لو شئت انما يتجوز العمل مراد الصدوق في
الخبر الذي ذكره هو ثلثه ما عتبه في ساله عن رجل في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
منابعه في رمضان ذلك اليوم واني لمش في ذلك اليوم ودعا الشيخ في الشهد في قوله يا وليا بن ابينا اكون الواو يعني واما في شهره وثلاث
وباع والآفاق باين اهل في حال تخلف الوطى كمال الحيض وحال الظهار قبل الكهانة وسلمه عليه برواية الهروي في شرح هذا الرواية
الثالث المفضلة او اخرها من الظاهر على الاستصحاب اعطاهاد مواضعها الا عتبه ادخل كثير من الاصحاب مع انفسهم في طرف الخلاف الا
الاصل والاطلاق في ذلك الاستصحاب في غاية الاشكال فالظاهر العمل على التفضيل واما رواية الفقيه بن عبد الجبار في المروية في العيون والخصلا
وتشافي مشد وجوب نكر الكهانة بذكر في المظهر فهو لا ينافي ما ذكرنا كما يظهر بالآية مشتملة لافرق في المحرم بين الاصل في كل المسند وللمحرم
والنواو الاستفاد المحرم وغبنا اما لا يجوز لنا ان لا نعلم انما عتبه في حال الحيض وحال الظهار قبل الكهانة ونحوها وديك
الكلام في الباب لان المذكور في الرواية ان كذا روى في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
الراس اذا عتبه في رمضان وهو ضعيف وسبق الكلام في الشال عشرين فذكر في الاخر في وجوب الكهانة في الشهد في شهر
واخلفنا في قد دعا واما كان الاحوال ما رواه علي بن الحسن بن فضال في كتابه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
كان شهر رمضان حجة سوله كل المسند ووصفها او غير واذني السيد في الانضام الاجماع على وجوب القضاء وما يجب عليه من اضطرار وما
شهر رمضان من الكهانة على من اضطره صواتا في المعين وذهب الصدوق الى انها كاهن فيمن ينقل ابن ابي عمير عن السيد في المسال الويل
التفضيل بان كان المسند ووصفها ما عتبه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
ان خلف نذ الوطى كرمضا دخلت نذ غير كرمضا في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
كانه ظاهرا وهو يقتضي الترتيب قال الشيخ في الانضام واما الفقيه بن عبد الامير في كتابه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
شهرين من مسابعين اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا فان عتبه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
عن عبد الملك بن عمر عن ابي عبد الله قال من جعل لله عليا في البركة محرمات ما فركبه قال ولا علم الا بالقياس ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
منابعه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا فان عتبه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
ان الكهنة دعي في الصحيح عن ابن ابي عمير عن جابر بن صالح عن عبد الملك بن عمر قال قال ابو عبد الله في الاصل في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
ادخله في ذلك في ذلك في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا فان عتبه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا
معناه او هذا الدرج مع عتبه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا فان عتبه في شهر رمضان استعمله في ربيعة اطعموا مسكينين سكران وفضلا ذلك اليوم وان كان كبح حلالا

كتاب الصوم

ولا في الحج وقلده والشهاد الاول في غايه المرام والقدوس وظهرها والحق ابن فهد في المذهب بعض من ما روي عنهم فهذا في بعض النسخ من غير
 فلا وجه للمذهب ومنها ان الراوي عنه في هذا السند ابن ابي عمير عن جميل بن قداح وهو من اجمل الصحابة اهل قمم ما صنع عنهم وقد قالوا في
 شان ابن ابي عمير ما قالوا في الرواية مع جرحه والاصحاب بل اذا الاجماع عليه من السند في اقل الامر عن العمل عليها وحسن الصفة
 روايات منها صحيح الحديث عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يجمل عليه يذو لا يعيق قال لا يعيق فهو ما عتق وان لم يمتشأ فليس بشيء فان
 الله على كنهه قاهر يمان قد واية حفص بن غياث عن ابي عبد الله قال سالت عن كراهة السد قال كراهة السد كراهة اليمين واما دليل النصيب
 الجمع بين الاصل الجمل صحيح عن رجل من الصحابة الجمل على غيره مؤيد للناسبة الصوم والصوم وروايات وردت في خصوص الصوم مثل رواية
 الفهم في الفضيل انه كتب الى مير باسيتك رجل نذر ان يصوم يوما لله ثم فوج في ذلك اليوم على امله واطيع من الكراهة فاجابه بصوم يومين
 محرمين في يومين ومثله رواية علي بن نهشل عن ابي عبد الله الحسين بن جندب عن ابي عبد الله في رجل نذر ان يصوم يوما لله ثم فوج في ذلك اليوم
 الزقية موجود في ذلك الكراهة مع ان تضعفه صحيح عن رجل من مهاباد قال كتب بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يصوم كل يوم سبعا
 لوصفها بالبر عن الكراهة فكيف في كراهة الامن على وليه عليه صوم في سفر ولا مرض الا ان تكون نية في ذلك ان كنت اطر في غير
 غير على فضلك بعد كل يوم على سبعة مساكن تسفل الله التوفيق لما يحب في بعضه فان هذا الخبر يدل على ان كراهة الصوم ليس كراهة رمضان
 بل الظاهر انها كراهة في غير رمضان وتبين في الظاهر ان السد في الفقه ذكر لفظ عشرة بدل سبعة ومن يذهب بذكر كون الاصل
 والاضاف بمضمون **الحاصل** ان الفضيل ضعيف لان مطلق الجمع بين الاصل والادليل عليه وليس في الاصل ما يدل عليه في الكلام في الخبر
 مع المشقة كره الاصل الذي كراهة اليمين مع انفراد الصدق وجرح اكر الاصحاب العمل عليها ما يضعفها ويظهر من الاضفاء ان ذلك
 مذهب الامامية ولا يجد ان يكون مخالفه ما ورد من باب التقييد ومن الغرض بان الشهيد الثاني في حقه رواية الحديث بنابيه ابا عبد الله بن جعفر بن
 وقال وهو ان كان عاميا الا ان الشيخ قال ان كراهة الصوم والافاء وروايات العامة التي صحها عن النبي قال وهو ان لو لم يكن تجا لآله
 يصح من ان يكون من غير **واست** علم ان هذا هو الذي ذكرناه وهو من الضعفاء لقول الصدوق وبالله الكراهة في الحلف في الصوم
 الذي هو مؤيد لما ذكرناه مما نحن فيه سيما في اظهار اليوم المعين بذكره ولا ينبغي ان في الاوى قول الشبهة مع ملاحظة الاجماع المذكور
 في الاصل وكل في غير الصوم وفي الصوم التخلل عن غير الاظهار الاوى قول الشبهة لانه لا يعدم صحيح الحديث ورواية غياث الصحيح عن
 اشهاد العمل بها ولا يضرها اشهاد لفظها بالتردد مع ملاحظة ان الاصحاب اما دليل الفضيل الاخر وهو الاجماع الذي نقله المرتضى وهو
 مضمون حسن جميل بن صالح عن ابي الحسن موسى قال كل من عجز عن ذكره فذكره فكراهة كراهة اليمين وحمل في صحيح الحديث وما في معناه
 ذلك فكذلك غيره ولا بأس به واما كراهة العهد فهو ما يمتثل السند بسند المشدود ورواية عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال سالت عن
 عاهد الله في غير معصية ما عاهد الله في غير ذلك قال يعز عليه ويصدق ونصحه او يصوم شهرين متتابعين قد واية الى بصير عن احمد
 انه قال من جعل عليه عهد الله وميثاقه امر الله طاعة فحس عليه عفو او صيام شهرين متتابعين او طاعتين متتابعين **والرابع عشر**
 يكرر الكراهة اذا تكرر الوجبة يومين او اكثر سواء كره عن الاول ام لا باجماع علماء كاهن في المذكورة وللمتقي وتقر عنه الخلاف في اللبس
 كما نقل في الحج وتخلل في تكررها بكرة في يوم واحد من الشيخ في المبوط انه قال ليس للاصحاب فيه نص والذي يفضيه مذهبا
 لا يكرر الكراهة وهو الموقول عن ابن حمزة وجماعة من الاصحاب واخذه الحق وهو الموقول عن ابي حنيفة والشافعي قال مالك وحسن الشاذلي في تكرر
 الوطى وعن ابن الجهم ان كره عن الاول كره ثانيا والاضحية كراهة وتعلل في انه ذكره عن احمد بن حنبل قال لا بأس به وتوضيحا لو اختلف
 جنس المظركا لوطى والاكل وقال في الحج قال ابن ابي عمير ذكر ابو الحسن كراهة ابرضا الحج يحيى صاحب كتاب غرض الذهب عنهم ان الرجل اذا جامع في
 شهر رمضان احمدا ضلوا المصطفى والكراهة فان حاوذا الى الجاهل في يوم ذلك مرة اخرى ضل في كل مرة كراهة ثم قال فيه والاربع عشرة
 انما نهار وجنس المظركا الكراهة سواء اتخذ الزمان والاكثر عن الاول والاكثر عن الاول وانما جنس المظركا في يوم واحد فان كره عن الاول كره في الثاني
 والاكثر قال في السالك لا يكره في تكررها مع اختلاف الايام ومما في اليوم الواحد لا يصح تكررها بكرة والجماع ومع تخلل التكثير ومع خلاف
 نوع للوجبة ما مع اختلافه قال في الدوس لا يكرر طحا وفي المذهب لجماعا واثبت الحق الشيخ على تكررها طحا وهو الاصح لا يمكن تكرر
 الاجماع على خلافه والاكل والشرب بخلافه وانما لا يندرد والجماع بالعبادة التي عتق كلامه في روضة في هذا الباب على من
 ما نقل في الحج عن ابن ابي عمير انه قال عن ذكر ابن جهم في المذكرة التي تروى عن الرضا عليه السلام هو ما رواه الصدوق في العيون في النسخ

هذا الخبر يدل على ان كراهة الصوم ليس كراهة رمضان بل كراهة في غير رمضان وتبين في الظاهر ان السد في الفقه ذكر لفظ عشرة بدل سبعة ومن يذهب بذكر كون الاصل والاضاف بمضمون الحاصل ان الفضيل ضعيف لان مطلق الجمع بين الاصل والادليل عليه وليس في الاصل ما يدل عليه في الكلام في الخبر مع المشقة كره الاصل الذي كراهة اليمين مع انفراد الصدق وجرح اكر الاصحاب العمل عليها ما يضعفها ويظهر من الاضفاء ان ذلك مذهب الامامية ولا يجد ان يكون مخالفه ما ورد من باب التقييد ومن الغرض بان الشهيد الثاني في حقه رواية الحديث بنابيه ابا عبد الله بن جعفر بن وقال وهو ان كان عاميا الا ان الشيخ قال ان كراهة الصوم والافاء وروايات العامة التي صحها عن النبي قال وهو ان لو لم يكن تجا لآله يصح من ان يكون من غير واست علم ان هذا هو الذي ذكرناه وهو من الضعفاء لقول الصدوق وبالله الكراهة في الحلف في الصوم الذي هو مؤيد لما ذكرناه مما نحن فيه سيما في اظهار اليوم المعين بذكره ولا ينبغي ان في الاوى قول الشبهة مع ملاحظة الاجماع المذكور في الاصل وكل في غير الصوم وفي الصوم التخلل عن غير الاظهار الاوى قول الشبهة لانه لا يعدم صحيح الحديث ورواية غياث الصحيح عن اشهاد العمل بها ولا يضرها اشهاد لفظها بالتردد مع ملاحظة ان الاصحاب اما دليل الفضيل الاخر وهو الاجماع الذي نقله المرتضى وهو مضمون حسن جميل بن صالح عن ابي الحسن موسى قال كل من عجز عن ذكره فذكره فكراهة كراهة اليمين وحمل في صحيح الحديث وما في معناه ذلك فكذلك غيره ولا بأس به واما كراهة العهد فهو ما يمتثل السند بسند المشدود ورواية عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال سالت عن عاهد الله في غير معصية ما عاهد الله في غير ذلك قال يعز عليه ويصدق ونصحه او يصوم شهرين متتابعين قد واية الى بصير عن احمد انه قال من جعل عليه عهد الله وميثاقه امر الله طاعة فحس عليه عفو او صيام شهرين متتابعين او طاعتين متتابعين والرابع عشر يكرر الكراهة اذا تكرر الوجبة يومين او اكثر سواء كره عن الاول ام لا باجماع علماء كاهن في المذكورة وللمتقي وتقر عنه الخلاف في اللبس كما نقل في الحج وتخلل في تكررها بكرة في يوم واحد من الشيخ في المبوط انه قال ليس للاصحاب فيه نص والذي يفضيه مذهبا لا يكرر الكراهة وهو الموقول عن ابن حمزة وجماعة من الاصحاب واخذه الحق وهو الموقول عن ابي حنيفة والشافعي قال مالك وحسن الشاذلي في تكرر الوطى وعن ابن الجهم ان كره عن الاول كره ثانيا والاضحية كراهة وتعلل في انه ذكره عن احمد بن حنبل قال لا بأس به وتوضيحا لو اختلف جنس المظركا لوطى والاكل وقال في الحج قال ابن ابي عمير ذكر ابو الحسن كراهة ابرضا الحج يحيى صاحب كتاب غرض الذهب عنهم ان الرجل اذا جامع في شهر رمضان احمدا ضلوا المصطفى والكراهة فان حاوذا الى الجاهل في يوم ذلك مرة اخرى ضل في كل مرة كراهة ثم قال فيه والاربع عشرة انما نهار وجنس المظركا الكراهة سواء اتخذ الزمان والاكثر عن الاول والاكثر عن الاول وانما جنس المظركا في يوم واحد فان كره عن الاول كره في الثاني والاكثر قال في السالك لا يكره في تكررها مع اختلاف الايام ومما في اليوم الواحد لا يصح تكررها بكرة والجماع ومع تخلل التكثير ومع خلاف نوع للوجبة ما مع اختلافه قال في الدوس لا يكرر طحا وفي المذهب لجماعا واثبت الحق الشيخ على تكررها طحا وهو الاصح لا يمكن تكرر الاجماع على خلافه والاكل والشرب بخلافه وانما لا يندرد والجماع بالعبادة التي عتق كلامه في روضة في هذا الباب على من ما نقل في الحج عن ابن ابي عمير انه قال عن ذكر ابن جهم في المذكرة التي تروى عن الرضا عليه السلام هو ما رواه الصدوق في العيون في النسخ

هذا الخبر يدل على ان كراهة الصوم ليس كراهة رمضان بل كراهة في غير رمضان وتبين في الظاهر ان السد في الفقه ذكر لفظ عشرة بدل سبعة ومن يذهب بذكر كون الاصل والاضاف بمضمون الحاصل ان الفضيل ضعيف لان مطلق الجمع بين الاصل والادليل عليه وليس في الاصل ما يدل عليه في الكلام في الخبر مع المشقة كره الاصل الذي كراهة اليمين مع انفراد الصدق وجرح اكر الاصحاب العمل عليها ما يضعفها ويظهر من الاضفاء ان ذلك مذهب الامامية ولا يجد ان يكون مخالفه ما ورد من باب التقييد ومن الغرض بان الشهيد الثاني في حقه رواية الحديث بنابيه ابا عبد الله بن جعفر بن وقال وهو ان كان عاميا الا ان الشيخ قال ان كراهة الصوم والافاء وروايات العامة التي صحها عن النبي قال وهو ان لو لم يكن تجا لآله يصح من ان يكون من غير واست علم ان هذا هو الذي ذكرناه وهو من الضعفاء لقول الصدوق وبالله الكراهة في الحلف في الصوم الذي هو مؤيد لما ذكرناه مما نحن فيه سيما في اظهار اليوم المعين بذكره ولا ينبغي ان في الاوى قول الشبهة مع ملاحظة الاجماع المذكور في الاصل وكل في غير الصوم وفي الصوم التخلل عن غير الاظهار الاوى قول الشبهة لانه لا يعدم صحيح الحديث ورواية غياث الصحيح عن اشهاد العمل بها ولا يضرها اشهاد لفظها بالتردد مع ملاحظة ان الاصحاب اما دليل الفضيل الاخر وهو الاجماع الذي نقله المرتضى وهو مضمون حسن جميل بن صالح عن ابي الحسن موسى قال كل من عجز عن ذكره فذكره فكراهة كراهة اليمين وحمل في صحيح الحديث وما في معناه ذلك فكذلك غيره ولا بأس به واما كراهة العهد فهو ما يمتثل السند بسند المشدود ورواية عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال سالت عن عاهد الله في غير معصية ما عاهد الله في غير ذلك قال يعز عليه ويصدق ونصحه او يصوم شهرين متتابعين قد واية الى بصير عن احمد انه قال من جعل عليه عهد الله وميثاقه امر الله طاعة فحس عليه عفو او صيام شهرين متتابعين او طاعتين متتابعين والرابع عشر يكرر الكراهة اذا تكرر الوجبة يومين او اكثر سواء كره عن الاول ام لا باجماع علماء كاهن في المذكورة وللمتقي وتقر عنه الخلاف في اللبس كما نقل في الحج وتخلل في تكررها بكرة في يوم واحد من الشيخ في المبوط انه قال ليس للاصحاب فيه نص والذي يفضيه مذهبا لا يكرر الكراهة وهو الموقول عن ابن حمزة وجماعة من الاصحاب واخذه الحق وهو الموقول عن ابي حنيفة والشافعي قال مالك وحسن الشاذلي في تكرر الوطى وعن ابن الجهم ان كره عن الاول كره ثانيا والاضحية كراهة وتعلل في انه ذكره عن احمد بن حنبل قال لا بأس به وتوضيحا لو اختلف جنس المظركا لوطى والاكل وقال في الحج قال ابن ابي عمير ذكر ابو الحسن كراهة ابرضا الحج يحيى صاحب كتاب غرض الذهب عنهم ان الرجل اذا جامع في شهر رمضان احمدا ضلوا المصطفى والكراهة فان حاوذا الى الجاهل في يوم ذلك مرة اخرى ضل في كل مرة كراهة ثم قال فيه والاربع عشرة انما نهار وجنس المظركا الكراهة سواء اتخذ الزمان والاكثر عن الاول والاكثر عن الاول وانما جنس المظركا في يوم واحد فان كره عن الاول كره في الثاني والاكثر قال في السالك لا يكره في تكررها مع اختلاف الايام ومما في اليوم الواحد لا يصح تكررها بكرة والجماع ومع تخلل التكثير ومع خلاف نوع للوجبة ما مع اختلافه قال في الدوس لا يكرر طحا وفي المذهب لجماعا واثبت الحق الشيخ على تكررها طحا وهو الاصح لا يمكن تكرر الاجماع على خلافه والاكل والشرب بخلافه وانما لا يندرد والجماع بالعبادة التي عتق كلامه في روضة في هذا الباب على من ما نقل في الحج عن ابن ابي عمير انه قال عن ذكر ابن جهم في المذكرة التي تروى عن الرضا عليه السلام هو ما رواه الصدوق في العيون في النسخ

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الصوم في كل يوم من أيام الشهر من غير أن يكون فيه عذر

فإنه لا يثبت في كل يوم من أيام الشهر من غير أن يكون فيه عذر وجوب الصوم

ذلك

بمسند عن الغنم بن زيد بن جابر أنه سئل عن العتق ليس العتق رجل واقع امرأة في شهر رمضان من جلال أو حرام في يوم عشرين قال عليه عشر
كأدائها لكل مرة كآلة فإن أكل أو شرب فكأنه يوم واحد وهذه الرواية وإن لم يكن صحيح السند لأن الظاهر أن السيد جعل بها وهو من هذا القبيل ولا
معارض لها بالخصوص في الاختيار ولكن يظهر من الشيخ بأنه لا يرضى لأصحابنا وهو سائر الأصحاب أي أهاوا الأسند لأن تضعفها غاية الضعف
مع ملاحظة نقل ابن أبي عمير إياها والسكون عنها وخصوصاً مع ملاحظة الإجماع المنقول عن المذهب من وجوبه عن البيهقي ظاهره وإنما الفتح
بمناقضته الماد على وجوب كآلة الجمع للاختلاف بالبحر فلا وجه لمظاهر العقد المتأفاه انظر الرواية سائرنا في المكانة بسبب عدم الوطء
كانت كآلة الجمع وغيرها وكيف كان فالأحوط ملاحظة العمل بها وإن كان لا يظهر من اختياره الشيخ في المبطول الأصل وضميمة
الفتاوى بالفتوى مطبوعاً بمثل صحيح عبد الرحمن بن الحجاج السعدي في الاستفتاء وغيره العقد المتوحد بدار ما يفسد الصوم منها يعتد إذا وقع في حال
يكون المكلف صائماً ولا يربى الفعل الحاصل بعد ذلك الصوم لا يصدق أنه مفسد الصوم وأما عدمه فمداخل الاستبساغ إنما يحصل قبل
بها الوسيلة السببية وإنما المسلم من السبب في حال الصوم لا بعد ذلك وأما الجواب بأن استبساغ الشربة من قبل المعرفة لا بعدتها
على سبب أحد كآلة فمداخل الاختلاف وضعيف لما فيه من المرونة في الاستئصال وإن أمكن اجتماعها مع العلم في مثل تدخل الاختلاف
أنما هو للمصوم عليه كآلة لو كان عليه غسل الجنابة وهو موقوف في حاله فليس عليه شيء من ذلك بمثل صحيح عبد الله بن سنان حيث قال في جواب سؤال
عن رجل فطر في شهر رمضان أو فطر في يوم يصوم شهر من أيامهم تسعين سكرات دون استنفاذ ولا بأس به وما ذكرنا بظاهر
الفتوى في الأجسام المختلفة باختلاف الروايات فيها بغير ما يقتضيه ما دل على ذلك بوجوب الكآلة وجوبها له ومقتضى ما دل على أن الكآلة
يوجبها وجوبها له فيجب العمل بما إذا ذكرنا من السداد وأنما هو ما وقع في حال وجوبه في الصوم بعد وقوع أحدهما لا يقتضي وجوبه
الامر لنفسه. وكذا يظهر ضعف الفرق بما وقع في الفطر ثانياً بعد الكآلة من الأول فيجب دون ما لم يقع من كآلة الأولى بأن الثاني فطر في
نهار رمضان فيوجب الكآلة ولا يرضى لكآلة الأولى بخلاف الأول فيكون فطره من جهة الفطر وهو شيء واحد فوجب كآلة واحدة ومن
بعد الأول والضعف المتمكن من الاختلاف في المسائل من حصول التكليف بعد الأول والرداد لصحة الإفطار لكل منها الخ أيسر عشر لوجه
موجب الكآلة فيحصل سقط الصوم كالمريض والمجنون وغيرهما من الأكثرية ثم لم يشر في الخلاف مدعي عليه الإجماع والعلامة في الخبر بعدم
الكآلة وقيل بسقوط آثاره العلامة في الفوائد المذكورة والأدلة والحق والرد في الإيضاح والأول أقرب لأن الإجماع المنقول وأنه
يصدق عليه أنه فسد صوم يوم من تمتع فيجب عليه الكآلة مضافاً إلى البسطة في الوجوب هو هل من شهر ظاهر أو قد حصل
حلتجه بأن صوم هذا اليوم غير واجب في علم الله وهذا لا ينكسر لنا بغير العذر فلا يجب الكآلة كما لو انكشف بالنية النذر في سؤال وفيه
أنه لا يفتن وإن كان لا لفظاً استلزاماً للفعل الأمر به ولكن نقول أن التكليف مغلف بما هو في نفس الأمر في نظر المكلف فإن كان نظره
المتبع في هذه المقامات مع هذه العلم لا في نفس الأمر والمفروض من حين الإفطار مكلف في اعتقاده بالصوم فيفسد عليه فطره ما هو صوم في نفس
الامر بحسب اعتقاده فيعلم أنه الكآلة وليجب وجوبها بعد انكشاف فساد اعتقاده والفتنة بطلانها وليست بمنسوبة بما لو انكشف فساد اعتقاده
وهي قابلة للاستصحاب واتجاههم بأن يوم هذا اليوم غير واجب في علم الله تعالى ثم إذا سلمنا أن الكآلة إنما تجب على إفطار ما هو صوم في علم الله
فالإجماع المنقول والاستصحاب يكفي مضافاً إلى الشهرة بالعلامة في الذكر بعد انكشاف فساد اعتقاده عن بعض علماء أقال والنقل الثاني في علم الله
شهر أن العلامة من أثره في قواعد المسئلة على القاعدة الأصولية وهي أن الحكيم هل يصح منه الأمر في سماع ما يستلزم في نفس الأمر من
الأول بحسب الكآلة لأنه مكلف بالصوم فليس بخلاف الثاني بعد التكليف فلم يفسد صوماً وهذا التفرع فاسد خصوصاً على ما ذهب إليه جمهورنا
لأنه لا دليل على استهالة وجوب الكآلة على من أكل أو جامع في نهار رمضان إذا كان يفتقد على الظاهر وجوبه وإن لم يكن مكلفاً في نفس الأمر
مع أنه كيف يتبين من العلامة ومن دفعه من الأصحاب المسئلة أن يكون منه في السفوط على أنه ليس بمكلف أن يكون بناء سائر الأصحاب في عدم
السقوط على أنه مكلف بالصوم مع أنهم يقولون به جزئياً لأنما نقل فخر المحققين في الإيضاح عن الشيخ ما يقتضيه للاشارة في المسئلة والظاهر
مراد الشيخ أيضاً ليس كما سنشره بل في بعض الأصحاب من جعلوا الأشاعرة مع قولهم يجوز تكليف الأبطال لا يقولون بوقوع هذا التكليف في قول
الفرع إلى أنه هل يجوز له بالعبادة واجبه بالامر أن لا يرد من وقوعه إلى ما يوجب الخارج إذا علم انقضاء الوقع بان يكون مراده نصيب
على المثال أو أمثالهم أو غير ذلك من غير علمه في الآثار المتأثرة في نفس ذلك الأمر من حيث هو أم لا كان عدم كون نفس الصوم في
فيه مطلوباً بنفسه مفرغ عنه عنهم وخلافهم في سائر فوائده لفظاً الأمر ولذلك قال فخر المحققين في الإيضاح بعد ذكر هذه المسئلة فخرج

وان كان

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تهران

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فصل فی بیان

فصل فی بیان احوال و حال

بیشتر از
سایر مفسد
حسب مقتضای
قانون

في نفوسكم
الاصحاب البر

فوفهم

اوستا
 اوشتا
 اوشتا

اوبفولدا
بجدا استفا

عن
صلى الله عليه
وقد فعل الا
طعام ثم عجب

في قولهم انما هو يوم واحد

في قولهم انما هو يوم واحد

لما رواه

في قولهم انما هو يوم واحد

البت فقولهم في كانه اظها فخره بغيره قبل ان يباين بيننا وجداهم قوله في كانه اظها فخره بغيره بغيره بغيره
 ان استطاعوه هكذا فليس المراد الواجب المطلق وهذا الموضع الذي ذكرناه من نحو في المرتبة والخيرة وكان الجمع ولكن في مظهر ذلك في الجمع
 عن قولهم بغيره او لا ينعى قول الجاهل في قول الكاهن ووجه ما ذكره واستلحه جماعة من المشايخ من قولهم في كانه اظها فخره بغيره بغيره
 وصاحب الكاية وغيرها انما لا دليل على ذلك فلا يستدل به **اقول** انما المراد الجاهل من هذه العبارة ان من غلبه وجوب صيام الشهر
 وكان من شأنه ذلك بالمعنى الذي قلناه انه يمكن الايمان به ولا بالبرهان الاولي فخير من غير ما يدل عليه من قوله في كانه اظها فخره بغيره بغيره
 يكن بديل اقل كانه كانه الجمع فيصير ثمانية عشر يوما وليس المراد انما اذا عجز عن صيام الشهر بغيره ذلك وان قدر على الصيام والاطعام في الايام
 والخيرة **فمع** مقصود قوله في كانه الجمع مع المقصود عليه بما وذلك لاننا في ما ذكرناه اذها الياسا في بديل من الصيام والاطعام في الايام
 في هذا المقام لاجل الاعتماد على ما ثبت بالادلة من ان العجز عن الصيام في الايام الاولى لا ينعى مع ملاحظة رواية في بديل من الصيام والاطعام في الايام
 عشر من الايام الشهر بغيره هو مصرح به في كلام بعضهم ومن عجز عن الصيام في الايام الاولى لا ينعى مع ملاحظة رواية في بديل من الصيام والاطعام في الايام
 ومقصود الاطلاق في طرق الاشكال في الاستدلال بها بعد تسليم سندها من وجوه **الاول** جعل الثمانية عشر من صيام الشهر
 منافاة لآخر الرواية حيث قال عن كل عشرة مساكن ثلث ايام **والثاني** انه لو فرض تمكن من الصيام عجز عن ثلث ايام من الاطعام عجز عنه
 بعد ذلك فيلاحظ ان العجز في الكاهن بحال الاداء وفلان يفل فرضه الى الاطعام الذي فانه هو الاطعام فلا بد ان يكون الثمانية عشر
 بدلا عن دون الصيام استلزام الامكان فما وجد الترجيح **والثالث** انه لا دلالة في الرواية على ان العجز عن الثمانية عشر من صيام الشهر
 بمجرع **والرابع** ان ليس فيها دلالة على انه ينعى في الايام عليه **والخامس** ان الرواية لا دلالة لها على حكم الشهر من الوجوب بالبدل
 وشبهه على حكم كانه الجمع اذا عجز عن الشهرين وقد عدل على الاخرين وكلامهم في هذا الاطلاق ويمكن ان يدعى **الاول** بان
 ان الجماعة ذهبوا في هذا الكلام على محضة الرواية حيث عجز عن الرواية بالسؤال عن العجز عن الصيام فليس مرادهم ان عجز عن صيام الشهرين
 انه يصوم ثمانية عشر يوما بدلا عن صيام الشهرين من حيث انه بدل عن المراد انه بدل من عجز عن صيام الشهرين ثمانية عشر يوما وان كان
 بدلا عن جميع الصوم اذ قد ثبتنا انه يبدل احد بل من صيام ثمانية عشر يوما مع تمكن من الصيام والاطعام بل المراد من العجز عن غيره
 لذلك جعل العلامة في الفم وغير عنوان المسلم من عجز الصوم الثالث في اية ليس يصوم في اختصاص صوم ثمانية عشر يوما ببدلية
 الصيام بل قوله في اخرها عن كل عشرة مساكن ثلث ايام في خلافة فاما انما اعترض الراوي على السؤال عنه لاجل انه كان يؤمن ان العجز عن الصيام
 الاطعام اصيل فيه ولكن تذكر المناس في صيام الشهرين بالثمانية عشر باسقاط الشايع مثلا او بتفصيل الصدوق وان كان وفيه ضعيفا الامكان
 لتفصيل الصدوق في الاطعام اية بل في الصيام اية بالخيرة **وهذا** مما يؤيد القول باسقاط الشايع في الثمانية عشر كما يشير اليه وبذلك
 يندفع الاشكال الثالث ايضا اذ لا يفل الاخصاص في ذلك **مع** انا ذكرنا ان المراد بوجوب الشهرين هو عجز عن الصيام فيكون الحكمين
 جملتين يكون ثمانية عشر فلا ينعى بالانتقال الى الاطعام في ذلك **واما** الاشكال الثالث في دفع بانه لا يجب ان يكون دليلهم في لزوم هذا
 المذكور هو هذا الرواية بل هو مقتضى تتبع النظر وملاحظة الاخبار السفيضة جدا المستفاد منها ان بدل كل يوم من الصيام مدنى
 في مواضع كثيرة عن مواضع العجز منها ما دل على ببدلية اطعام سنين في كانه صيام شهرين في الترتيب مع ملاحظة ان الاشهر الاظهر كانه
 مدنى كل مسكن وفيها ما ورد في اطعام الشيخ الكبير في العطاش والحامل الممرضة الطفيلة اللبن ورواية لزوم الكاهن ان يذ
 اذا عجز عن صيامه الى الغالب بالهذ **وهي** ما ورد في قوله هو ان يذ بل منه ما يدل بعصومه على ما يدل بعصومه على ما عجز فيه
 صحيح البرية عن الرضا في رجل يذ على نفسه هو مسلم من مرض او تخلف من غير ان يصوم كل يوم ابعاء وهو اليوم الذي تخلف فيه فخير
 عن الصوم لانه صامه او غير ذلك فهذا للرجل في عجزه واجتمع عليه ما كانه ذلك قال في كل يوم من مدام حظه او تم قال في كل
 المراد بقوله او غير ذلك من الصيام الواجب في يومه ما رواه الصدوق في الحسن بن ادي بن زيد بن ادي بن فاسالنا الرضا عن رجل يذ
 نذرا ان هو تخلف عن الصيام في يوم كل يوم يخلو في عجزه عن الصوم او غير ذلك فلهذا في الخبر انما مراد في تفاوت شهرين ان بعضهم في يوم
 هذه العبارة الشهوة ان مرادهم ان بعد العجز عن الثمانية عشر يوما ينعى في كل يوم من الشهرين يوما بعدد وهو مع انه خلاف المشايخ في الاستدلال
 لا ينعى سقوط حكم الشهرين بل ذلك فان اقسام المسئلة الكاهن الخيرة ولا يبدل الا ببدل منها من صيام شهرين الى الثمانية عشر مع التفكير
 اطعام سنين ما بعد فرض العجز لا ينعى للمواصلة الاصل لا يبدل الا ببدل لا ينعى في المرتبة اية لان اطعام الشهرين انما هو بعد العجز عن صيام

فمحقق اللطائف

اذ
السؤال في
الرواية انما هي
بعض من الصيام مع
عن الاطباء والفقهاء
ايضا

صلى
المتين و
الثالث الحرفه
وهي

عن
الصوفى
لاطاعه فاد!

في فقه الكرام
الحمد لله
والعز وجل

ان
لاستغفرا
لذنبه هو
كفاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دام موجود
خلاف تصور
کار مراد
علیه
صیه

الجزء الرابع

في كتاب الصور
الجزء الرابع

كون

في كتاب الصور
الجزء الرابع

يعلق به ايضاً قول من يمين صيا ثمانية عشر يوماً ان ادم من جهة غير الضبط عليه فيلحق المتقدم وان اودا من جهة فاد الجمع وحاج عن الجمع
الذي من جهة صيا الشهر فهو حسن قول دامافي كان الجمع لا تعرف ان الرواية لا تدل على حكم كان الجمع وجوباً من الوجوه فلا تدل
دلالة فيها على وجوب ثمانية عشر يوماً فاد على الاخيرين لا قول بخلاف المرتبة قد عرف ان المرتبة ايضاً كقول من الوجوه انما
دائماً اقول نعم ولكن لا ينعين الا بالجزء من سابعه لا يمكن من غير ذلك والمفروض عدم التمكن من المرتبة لاخيرين ايضاً فانما ينعى على الوجوه في الجملة
الى الجمع فيصير من الصور المتعلولة في الجملة مع الجزء من الاخيرين كما هو مدلول الرواية قول من فاحياناً في الاصول الفقه اقول لا يخفى
انما ينعى على القول بكون كل واحد منها واجباً بالاصل الذي لو كان على السبيل فيجب على الجمع ولا يجوز الاخلال بالجمع ايضاً وذلك كقوله في صدق
معلق التكليف بالصور بشرط التمكن في الجملة ويصير عليه من عاجز عن جمع الجزء من الاخيرين ومن جميع ما ذكرنا في معنى الحديث الاشكال لا بد من ان
الحكم بغاوتها في الرواية وبغاوتها حال الكفاية بغاوتها في الوجوه لها ظاهر وجا خيلان الاحكام في النسخ عن عنوان المسئلة فلفصل
الكلام في مقامات من نقل الخلاف ونذكر ما هو المحرر في الاختيار بكرمها **الاول** كاد شهر رمضان واختلف فيه الاصحاب فذهب المذهب
والمرتبة وابن ادريس والقواعد والاشهاد والمشيروا في ذلك كذا في النظر انما لثان من يخرج عن الكفاية انما لثان وهو ثمانية عشر يوماً وذهب الصدوق في
المسنع وابي الجهم وصاحب المدالك وبعض من اخر عن ابي بصير في باطن وهو الشيع في كتاب الاختيار وذهب العلامة في المح والسني في من
الى الخبير بينهما وكل التمسيد الثاني في المسالك قال في المحرر لو خرج من صيا شهرين متتابعين فيمكن من صياهما منفردة ولو بعدد على اثنى
ولا الاطراف لوجوب الشهرين منفردة ولو خرج من صيا ثمانية عشر يوماً قال لو خرج من شهرين وفاد على شهر فوجوبه ولا ينقل الى ثمانية عشر
وكذا لو فاد على عشرين يوماً على اشكال في ذلك لو خرج من اطعام اثنين وتمكن من اطعام اثنين وجب له تمكين من صيا شهر واحد على الشهرين
فالاربعة جوبها معا ومن المشيروا في جعل الضيق المتمكن بعد ثمانية عشر يوماً وقال الشيخ في النهاية ان لثان كذا عن الكفاية انما لثان فليصير
بما تمكّن من فان لم يتمكن من الضيق ثمانية عشر يوماً وان لم يقدر صيا ما تمكّن من ان لم يتمكن من ذلك فهو واجب في شهر واحد وليس عليه من
السيد لو خرج من ثمانية عشر يوماً متتابعاً فان لم يقدر صيا ما استطاع حتى **في الاول** رواية ابن بصير في النهاية
حجته في الثاني في صحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في رجل اظفر في شهر رمضان استعمل يوماً واحداً من شهره فقال بغيره او بغيره
متابعين او يطعم اثنين فيكون فان لم يقدر صيا ما استطاع حتى في رجل اظفر في شهر رمضان استعمل يوماً واحداً من شهره فقال بغيره او بغيره
بغيره فيكون قال يضل في صيا ما استطاع حتى في رجل اظفر في شهر رمضان استعمل يوماً واحداً من شهره فقال بغيره او بغيره
والفلاح في سند رواية من جهة الصحيح مراد عبد الجبار بن مبارك مع على المشايخ لا وجه له مع ان الصحيح مراد من يرى عليه بغيره في
في غاية الكثرة وهو مؤيد قوي في رواية الكشي عن عبد الجبار بن مبارك مع على المشايخ لا وجه له مع ان الصحيح مراد من يرى عليه بغيره في
فالشهره بغيره ولا يخرج عليه الصحيح مع العمل بها اذا والجمع بما فيه اذ حصل التكافؤ وهو مفقود وانما قولنا في الشهر فليعمله مستند الى عموم
قوله ان امرئكم يشترى فانما هو ما استطاع ونحوه من الاختيار وفي رواية ثمانية عشر يوماً بل في صحيحه عبد الله بن سنان الخضر في ذلك
القاعدة الخاص مفقود على العام ومع هذا فلا دليل على الجمع بينه وبين رواية الثمانية عشر يوماً متتابعاً عنه وابعاد من ذلك ما نقل عن
واما دليل الشيخ والسيد فليعمل الجمع بين الاختيار وقاعدة الميسر لا يسطر بالمعنى وما في معناه ولكن في التفضل المذكور لا بد من عليه دليل
وتما في الايمان بحسب المفرد على ان وجوب الجزاء هو ما يقع لكل واحد من العكس وكل واحد منهما مستقل والظاهر ان وجوب الجزاء تابع والاول
عليه فيه واما انما لا يستفاد بان الاصل عند اشتراط وجوب بعض الاجزاء بالعدد على الاخر والاخر ما التزم ما التزم بل يخرج والدور فيه
ان الحكم معلق بالكل وهو وان استلزم الامر بالجزء لكنه من باب وجوب المفرد وليس وجوبه صلياً بل في غير فلا يحتاج الى التمسك بالاصل في
اشترط وجوب بعضها بعض مع ان العدد الموقوف ليس باب العدد الموقوف بل هو مع ولا استلزام فيه مشعر على القول بلزوم الثمانية عشر يوماً
فقدما سابقاً مع كونه حوطاً وبؤيد الاول رواية سليمان بن جعفر الجعفري عن ابي الحسن انما الصيا الذي لا يفرق كانه الظاهر ان كانه
الدم وكانه الصيا لعلله ظهوره ولو فعل البتة ثم قد فعل البتة لان الامر يقتضي الاجزاء ورواية مؤمن الطائ الواردة في الظاهر ان الخلف الذي
محوله على الاستصحاب ولو حصل الجزاء بعد صوم شهر فليعمل بوجوب الثمانية عشر يوماً من الجزاء من صيا شهرين ووجوبه في ثمانية عشر يوماً
بل عن الشهرين فيكون ضعفها بالافضاضة والسقوط داسا الصيا ثمانية عشر يوماً ضمن الشهر الاول اظهر مشعر بعد البناء على

بسم الله الرحمن الرحيم

فمن ثمرات الجنة
خضرة الرزق

قد

فِي الْمَدِينَةِ

الدخ
حب معروف
والجبهه دخنه
جنيه كالدريه يدخن
بها البيوت
يجي

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

فصل فی

۱۰۰

عظیم

كتاب الصوم

عليه هو مستلزم لسقوط الاداء والجواب عن الاول ان النقص بالنوم وعن الثاني بالمنع وتقياسه بالمنع باطل وكذا الجواب عن الثاني
 غير انهم على اطلاقه وعن الثالث ان الفضا ومن جدد ويجمع مع سقوط الاداء وهو الحائض ويؤتى بكل سقوط مع ثبوت الاداء كما
 وسكوتها كصلوة الحائض قال في المدايك وقدم ما قال الحنفية ان الصوم كان غيبا عن حجة الامسك عن الامور المحضومة مع التيقن كما هو
 من الصوم وجب الحكم بغيره صوم المصنوع حايلا فاسبق منه النية كما اخبرنا الشيخان فان الغيب عن ذلك وهو عيب عجزا على وجوبه وجوبه
 بحيث يكون كل جزء من اجزائه موضوعا لذلك النية فيقول بفساد ذلك الجزء الواقع في حال الاغناء لانه لا يوصف بوجوبه لانه لم يثبت
 لكل لان الصوم لا يفتقر الى ان ذلك يقع في الاصل وهو موضوع بالانعام فانه غير مكلف فلهذا من صومه لا يفسد بذلك اجماعا انتهى في الحاصل
 اننا لانكر سقوط التكليف بالاستمرار في حال الاغناء ولكن نمنع مدخله استمرار الوطين على الصيام في هذه الصوم فيكون صوم الحائض في
 عرف المشركين من المشاهدة ان المستر يحاطون عن فساد المداء وفي حلقه كما ان صامه والاصل عدم الفل فكل عند الشك فيه بل
 ما فيه الصوم سيما على القول بكون الصيام اسما لا غير كقولهم في هاتين وهما النية فاسم كلام الشيخين ان ذلك يجوز
 في الصوم على ان يدعى يوم واحد على انهم ينفذوا في تمام الشهر كما هو الاظهر ولكن شكل فيما يخبره للشك في صدقها
 عليه في اليوم الثالث فسادا سيما ومعهما في مسئلة كفاية النية الواحدة للشهر هو استمرار الداعي وهو مفقود هنا بالنسبة الى اليوم الثالث في
 الثالث بل بالنسبة الى الاول ايتم بل بالنسبة الى غير ذلك من النية في يوم واحد لا يفتقر الى استمرار الاداء
 بخلاف المعنى الذي في الداعي اليام والنوم انما خرج بالنقص والاجماع والاصل مع صدق الصوم عليه في عرف المشركين وهذا يشمل الاغناء في غير الصوم
 بل في تمام اليوم الاول ايتم ولو لم يكن هذا المذكور في تجري المكروه في النوم ايضا ولكن النقص والاجماع وصدق الاسم انما يثبت فيما لو سبقت
 بالنسبة الى هذا اليوم الحائض في الكلام فيما ذكره في الخلاف من ذكر النوم والحجوز وانها ايضا لا يضران فاما مسئلة الصوم فاما في
 عليه لانه ما في يوم اذا سبق النية في الاشكال المتقدم في المعنى عليه ان فيه اياما في يوم واحد وجزء يوم فلا يربط في ان غير مصر وعلمه في
 العملنا وبل عليه الضرورة والاحتياط فيها ما يدل على رجحانه ولعله يميز في الاشياء اظهر اذا استوعب اليوم بمنزلة مع سبق النية والاول
 الاكتفاء في الاستدلال بذلك لان النقص في الصوم الذي هو عيبه عن الامسك المحضوم مع النية فان جزاءه في المسوعب في تمام قبل الفجر
 ما بعد الزوال مشكل فان فسادا ما يكفي في الصوم هو استمرار الشرية والآفة في القول باعتبار الكف والنوطين في الامر صعب ولكن يمكن
 الامر في الاغناء المسوعب لعدم دعوى الاغناء عليه بل المشاهدة في شهر ان الشهيد الثالث في قوله ونقل عن ابن اديس ان انما خبر مكلف
 بالصوم ليس صومه شرعيا وانما ان مراده من الناقص العلام في المح ونقله عن صاحب المدايك ايضا صرحا وانه في هذا الاطلاق في كفاية
 الشرية وما وجدته فيه هو ان بعد ما نقل عنه البطل المشاهدة على ان من جملة من حصل له حكم النية وان لم يفصل النية بالفعل انما هو
 طول شهر او اقل عليه فانه لا يثبت له ما مع ذلك بغير صومها قال والذي يلوح لي في دعوى في نفسه ان النائم الذي ذكره والمعلم
 خبره كلفه في الصيام والامساك انما صياما شرعيا فذكره ما خبرنا في قوله وظاهر هذا الصيام تخصيص الكلام بالنائم الذي ذكره الشيخ
 لا يطلق النوم ولا احاطة الى ما وجدته في المدايك من ان مراد ان الامسك في حال النوم لا يوصف بوجوبه لانه لا يوصف بالصوم ولكنه
 بحكم الصبح في استحقاق الثواب على الاجماع القطعي على ان النوم لا يبطل الصوم بل ليس مراده ذلك من ما مراده ان صوم النائم المذكور باطل كما
 يظهر من كلامه بعد ذلك في المعنى عليه والنائم طول الشهر اقل من طول الشهر انما يضر ان اديس ايضا الى ما ذكرنا من عدم بقاء الداعي في المفروض والافق
 من كفي نية واحدة لتمام الشهر وقال في المح بعد نقله عنه هو غلط لان حكم الصيام ولا يفسد عنه التكليف بوجوبه لانه قد عدل عن صومها
 الشهيد الثاني في المسالك وفصل وفرق بين النوم والاغناء والسكر والحجوز بان النوم من الجبل والعادة يزول سريعاً ولا يضر بل العقل بل
 انما هو ينفذ الحواس ولا يخرج عن اهلية التكليف لذلك يثبت في الحائض والسكر بل الاغناء على الاصح فذلك لا يبطل النية
 التي ليس مشروطا بالطهارة الصغرى كالاحرام والاعتكاف وغيرها قال فان قيل النائم خبر مكلف لانه غافل فلو لم يرفع العلم عن
 ثلثه وحده من النائم حتى يسهط وقد اطلق المحققون في الاصول على استحالة التكليف وذلك بعقود عدم وقوع الجزء الحاصل في النوم
 شرعيا لان خبر مكلف يسهط ما في النائم لان الصوم لا يفصل في اليوم الواحد اول من النائم في تمام مجرى النهار وهذا هو
 ذكر ابن اديس بل يقتضيه عدم جواز النوم اخيرا على الوجه المذكور وظن ان تكليف النائم والغافل وغيرهما من يفتقر شرط التكليف
 ينظر فيه من حيث لا بد له من معنى في وجه الخطاب الى المكلف بالفعل وامره بالفعل على الوجه المذكور وبعد الخطاب في مد نظر فيه من حيث

فيكون الصوم
 فيكون الصوم
 فيكون الصوم

فيكون الصوم
 فيكون الصوم
 فيكون الصوم

فيكون الصوم
 فيكون الصوم
 فيكون الصوم

هذا هو الوجه الثاني في بيان التكليف

الغاية

غير ذلك

بأنه

هذا هو الوجه الثالث في بيان التكليف

بأنه

سند التكليف كما ينبغي

في بيان الفرق بين التكليف وبين غيره

الاستدلال بمقتضى ما شرع في الفعل قبل النوم والعقل وغيره ثم غرض من ذلك في الاشياء والعلم الا انه لا شك في استحسان التكليف به عند المنع من تكليف ما لا يطابق من غير فرق بين نوع العقل وتعدد هو المعنى الذي صرح لاكثر من لاصوليين وغيره ايضا كما يشهد الى ذلك دليلهم عليه وان اطلقوا الكلام في لانهم يحتجوا عليه بان الايمان بالفعل المعين لغرض من اشكال الامر يقتضي العلم به المسلم والعلم بوجه الامر نحوه فان هذا الدليل غير قائم في اثناء العشاء في كثير من الموارد لاجل اذ لا يوقف صحتها على نتيجة الذهن اليها فضلا عن ايقاعها على الوجه المطلوب كما ينبغي واما الثاني فانه عارض قد يكون محررا عن اهلية الخطاب لانه قوله انما لا يجوز والافعال على اصح القولين وهذا يمنع استدلاله بالتكليف كما يمنع استدلاله وقد لا يخرج عن ذلك كالتوم والشهود التي لا يمنع بقاء العقل فهد المعاني وان مقتضى استدلاله بالتكليف لكن لا يمنع من استدلاله في الواقع على وجهه وان استدلاله باطلا من حيث ان كالتوم البطل للصلاة من حيث هو عقلة عن فهم الخطاب بل من حيث يفضي للظاهرة التي هي شرط للصلاة ومن ثم لو ابتدأ الصلوة على وجهها ثم غرض في اثنائها فدخل عليها كونه هو لا يشترطها او في غير وقتها وحينئذ وجهها او ترك بعضها مما هو ليس بركن ومخالف لابطال الصلوة اجماعا مع انه فرض في علمه انه في حالة النسيان والعقل غير مكلف فكذلك القول في الصلوة فدخل عن كونه صائغا في مجموع التماسع منه نصوب لياكل وشرب بل في ذاهل هو الصوم وغير ذلك من المناهي فابطال الصلوة اجماعا وقعي مع مشاير كمال التوم في عدم التكليف خالفها اعظم منافاة للصوم الى ان ذكرها ومن هذا الوجه لا يطيل بذكره **اقول** وانه ينبغي ما في هذا الكلام من التكليف الظاهر في موضع موضع تامل بنظر افا **اولا** قوله انه لا يربط العقل ان اداء ان القوة العاطلة بالنفس لا يربط في نفسه ولا يقع في شيء مما يتعلق بفعلية التكليف مع انه ايضا ما بل للمنع يؤيد به وجهه عند من المعبر عن الوقت اذا ذهب النوم بالفعل فليعد الوضوء في معناها حسنة زائدة وغيرها وان اردنا ان الاداء الذي هو سادس التكليف لا يربط في نفسه من حيث كونه سببا وعادة وسريع الزوال كما ذكره لا يمنع في صحة الخطاب التكليف في هذا الموضع **قول** فان هذا الدليل غير قائم في اثناء العشاء الى ان مره فليس من حاصل دليلهم ان العشاء مشروطة بالنسيان في العشاء الى الفعل المعين امثالا لانه فان طاعة المولى لا يحصل الا بعد طاعة غيره وهذا هو مقتضى النية والايان بالفعل لغرض من اشكال امره في العلم بوجه الامر وهو لا يثبت من العاقل الداهل فلا يصح تكليفه بل يقع لانه بمنزلة خطاب الجاهل فذكر من هذا الدليل غير قائم في اثناء العشاء في كثير من الموارد بمنزلة الصريح من غير اشتراط جميع اجزاء العشاء بالنسيان والافعال خلاف اجماعهم بل هو مقتضى على اشتراطها ولكن كما لا يمكن التمسك في الاشياء انما اوله بغيرها هو الاستدلال بالحكمة فاما ما يراه عين نية فان النقص ان نية هو الداعي الى الفعل لا المحضر وهو الذي يخرج الى جانب المحرك ان السكات الخفية التي اجزاء العبادات مع فهو له وعقله من اخطارها بالانكسار من بفعل الفعل على حسب الداعي فهو ما لم يجد الامر الى الجاهل لا وعلى وجه من وجوه الامتناع وهذا القدر كاف في الخروج عن العقل والدفع واما ما يخرج عن ذلك لسانه بان يؤيد شيئا على الطاعة ومناخلة فلا ريب انه فاعل الداعي وليس عبادة صحيحة وانما اشبهه بغيره انما انما من العقلة من تحقيق النية وكما هي الاستدلال بالحكمة فيها **التحقيق** ان العقل والدفع في الاشياء ايضا مضر ولا وجه لما ذكره من التفضيل وانما خرج مثل التوم والافعال ايمان بجله مثل انهم كما هو الاظهر في مثل الصوم الدليل على ان الله تعالى يبين مثل ذلك عن صومهم كما يفرض عن الصيام او بفناء النهار لا انه في هذا الانكسار ومخاطبة باسفار الصوم واستدلاله ولا يمكن ان يقتضي بعض العبادات بالنسيان وبدون قصد الاشكال **قول** لم يرد وهذا يمنع استدلاله فانما استدلاله في استدلاله لكن الاستدلال بالحكمة بطلان صوم من غير نية في اثناء اليوم ثم افان مع سبق النية ثم وقد عرف في هاب الشيخ في الخلاف وكان الافعال كما مر **قول** وقد لا يخرج عن ذلك كالتوم في اثناء الكلام وهل ذلك العمل الترفع اذا عبر هو بطلان التكليف بالفعل وهو في النائم ولا فرق في العقل حال النوم بينه وبين العقل في القول بانه غير مضر من جهة النفس والاجماع معطوف وليس مراد من جزمه انه واحد من غير اول كلامه **والتحقيق** على الامام على النفس والاجماع وهذا الصائم عليه مضافا الى الاصل **قول** لم يرد وانما ابطاله من حيث اخره في ان قوله ان النائم قابل للتكليف في الصلوة وانما مضافا به بالضم ولكن النفس على ان النوم من غير الطهارة والصلوة مشروطة بها فبطلت من هذا الوجه ليس اجري من قولنا الصائم النائم غير مكلف في حال النوم وغير قابل لمخاطبة بل الصوم ولكن النفس بل على ان هذا الانقطاع في الاشياء غير مضر **قول** لم يرد ثم غرض في اثنائها فدخل عليها في ان هذا في كلام مع العارف في ذلك انما هو لاجل الداعي فيصاحبه لاجل الاداء لا لغيره بل في التمسك بالانكسار على وجهها ولا يربط ذلك بوجوده في حال النوم من غير ما وهذا واضح **قول** وانه بطلان بعضها مما هو ليس بركن هذا من اجل النفس والدليل والخارج والافعال التي لا يخرج

كيفية الصوم

ان من لم يأت بركن من الركبتين لم يأت في حالة النسيان والغفلة غير مكلف لا يجوز ان يغفل عن اخطائه
 بالكلية يغفل عن الصلوة وكل الغفلة من غير منها غفلة من عدم البطلان خاتمة بالقرن الدليل الخاخر قول من لم يواكل ولا
 اكل في ذلك انما هو بالقرن والدليل الخاخر في قوم بمنزلة التخصيص ولا كلام فيه ان اعرف هذا فظهر ان الصوم في بعض اليوم مع
 التنية غير مضر اجماعا وكل اذا نام تمام الليل يوم كما صرح في المدالك بانه لا في الاصل وهذا القول والاطلاق يستند الى ان
 مع سبق التنية لا يصح في غير اليوم الاول على الاظهر لان الذي يغيب من نية تمام الشهر في اوله ما اذا استقر لندى ولا يثبت ذلك الا مع
 ومنه يظهر حال الاغواء المطبق عليه اياها واما الاغواء في بعض اليوم فلا يظهر منه غير معتبر وكذا ما احاط اليوم على اشكاله واما
 الجنون اذا سبقه التنية وافق في ذلك اليوم سواء اصبح مجنونا او طرأ في ليله فلا يبعد القول بصفه يسهل كما ذهب في الخبر في
 في المدالك بانه هذا كله مع سبق التنية واما لو سبقه التنية واصبح ناسيا حتى ذلت النفس فلا يبعد ويحب عليه الغنا وفي وجوب
 الكفارة اذا شهد تركها قولان اظهرهما العدم فلا يصح في قولنا لو جوبه كمنه التنية ان يسهل عن بعض ما يشترط في تركه اشواخ
 من قبل المفطر كالاكل والشرب بضعف يظهر منه لكلام في الاغواء ويصح تكلم في تركه لغنا وعدمه واما الجنون فلا يثبت جلا
 اذا لم يبق له الزوال ويجوز التنية واما فعله ما يوجب التكرار لاغواء من مكن بدو في اخطائه فلهذا لا يوجب بطلان سبقه التنية واما
 التكرار من الليل فلا يفيض عنه التكليف لانه اوجب بغيره ولا يبعد صفه بفتح مع سبق التنية عن شكل تقدمه في معنى صبه ومنه
 سبق التنية فلا يصح من غير ما لو كان الظاهر انه مكلف ولا يصح في مثله يكون هو ناسيا على فقد نشو وبقية ما روى عن علي بن ابي حمزة
 المحر سكر واذ سكره كافر في جلد زوجه حرام لغنى ذلك لاخذ النورده في ان تركه لا يثبت له الاغواء ونقد ذلك يكون كما
 في يميل الغنا عليه بل الكفارة ايضا على اشكال لا يصح في ذلك كما في تركه القسي الشئ لا يصح ختم من غنا و نقت من حصل
 العذر قبل عزوب النفس واذ لا يبعد طوع الفجر بلا خلاف فيه بل الظاهر انما جاعل الغنا كما في بعض من الغنا في العسر المذكور
 يدل عليه الاخذ مثل ما رواه الصدوق في الصحيح عن العيص بن عتبة قال سألت عن امرأة نصبت في شهر رمضان قبل ان يغيب القمر
 لفطر حين طشت وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن عجاج قال سألت عن رجل تصوم ثم يفسد فطره في ذلك اليوم ثم يفسد فطره في ذلك
 اليوم وعن ابن الصباح الكوفي عن عبد الله بن عمر في امرأة صحت صائمه فلما ارتفع النهار وكان العشاء حاضرا ففطر قبل ان كان قبل
 المغرب فلفطر وعن امرأة ترى الظهر في وقت النهار في شهر رمضان ولو فطره كيف يصنع بذلك اليوم قال في فطرها من الدم واما
 المسحاضه فصنع منها الصوم اذا شئ بما يجب عليها من الاعمال بخلاف ما يردونه في دفع بل يجب عليها قضاء وهو مذهب الجمهور
 في المدالك بل ادعى في المسالك الاجماع عليه ولكن لا شك في ان من ادعى بوجوب تركه الغنا في حق هو موقوف الشيخ انه لا
 وابن ادريس وصريح المبسوط اعطى الجميع حتى لو فطره في الغفلة وانحره غير ان شئ منها يجب بفساد وقت النبط في كتاب بعض
 في الحكم كاشا الى ذلك في ذكره عن العلامة في التسمية في مقصده ذلك ثم يجيب بانه شئ منها وقيل بشرطه بانفسه انما روي
 وهو محتمل واجماعهم في العلامة في التسمية في كتاب الصوم والشهادة في المسالك والندوس في ليل ولا مدخلية في غسل العشاء في وضوء
 الحاضر بل الظاهر ان المشايخ في ذلك في الذكره ان غسل الليل لا يؤثر في وضوء النهار ومنه يذكره عبد الله بن واخبر عن عبد الله بن
 الشهادة وعافي معناها على لزوم الاعطى النهار من الامور المذكورة لا محال لانها في قول ثلثه هناك قول رابع وهو مشهور
 بما رواه وقد قدم عليه من الاعمال لاما ان روي وهو محتمل والشهادة في في وضوء نهار او وضوء ليل في مدخلية في غسل
 فان لم يغسل في غسله فلا بد من الغسل قبل الفجر لغيره السابق ان لم يجب عليها غسل اخر للغسل في الاخذ وهذا الاحمال خامس وهو مشهور
 بالغسل الفجرى خاصة مع وجوب الغسل على الصوما على انه لا يكون بشرط انما الغفلة في هواها فلهذا بعض اصحاب العلامة في النهار
 قائل قال فيها وهل بشرط في الصوم غسل العشاء من الظهر او تقديم غسل العشاء على الفجر اشكال قيل يعني ان الوقت عند غفر
 معلوم وفي الوقت على غسل العشاء من وكذا غسل الظهر في اشكال ويجعل الوقت على الجميع وعلى الثاني في ذلك لا بد من الوقت على شئ
 منهما في الوقت على غسل الفجر على اشكال والاحمال ثامن وهو شرطه بالغسل الفجرى وعدم شرطه بالغسل الظهر في غسل
 الكثرة في اليوم وهو محتمل في الذكره قال فيها لو كان الدم طيل او لم يطل بالوضوء وضوءه صامت ثم كثر في اثناء النهار فان كان قبل الزوال
 وجب الغسل عند الصلوة والصوم وان اخطأ باطل بطلان الصوم لا يفعل ما هو مشروط والفتوى في تعفاده فلا يؤثر في عدم الطهارة كالحائض

هذا هو
 الحكم
 في
 الصوم
 في
 بعض
 اليوم
 مع
 سبق
 التنية

هذا هو
 الحكم
 في
 الصوم
 في
 بعض
 اليوم
 مع
 سبق
 التنية

هذا هو
 الحكم
 في
 الصوم
 في
 بعض
 اليوم
 مع
 سبق
 التنية

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الصوم في كل وقت من السنة

فيها

في كل وقت من السنة

عدم تأخير الصوم في وقت من السنة

في كل وقت من السنة

الله

المختارة وان كان بعد ارضاء لم يجب للصلاة اذ قد فعلها في وجوب الصوم اشكاله قال في التمهيد بعد ذكر وجوب الاكل المتوسطه و
الكثيره اذا فعلت هذه الاشياء اصابها طهر الطمان قال ولو لم يفعل الاكل كان حدثها بايها ولا يصح صومها وظاهره ان شرط الفسل
وكرر قوله كان حدثها بايها انما هو ما يشرع غسل العشاء من في الصوم المفضل **والاصل** في المسئلة هو صحيح على من يقرأه قال كتب اليه امره
ظهرت من حيثها او من دم نفاسها في اول شهر رمضان كل من غير ان فعل ما يشاء من الصوم من كل صلوئين فصولها ام لا قال ففعله
صومها ولا يقضى صلواتها الا ان رسول الله كان امره فاطمة والمؤمنات من ثياب ذلك وقد وقف فيها بالاضمار وفي رواية لا يصح من ثياب
هذا الثقة الجليل الوكيل وان ذلك انما صار من جهة نطقه لا من الاصل وكان المرجع مذكور في الاصل مع كونه مذكور في كتب المشايخ
الثالثة ومع ذلك ففي الكافي كتاب اليمه وفي الغيبة فكتب عنه بان من غسل على ما لا يقول به الاحتياط من عدم وجوب الغسل للصلاة وبيان
ذلك لا يخرج الخبر عن تحريمه فلهذا وجد خبر لا يخرج عن وجوبه وخرج عن الظاهر في بعض جزائه وقيل بوجوبه بان كل ما لا يؤمر به ويصحف كذا لا
المدد ورد على من يؤمر من لزوم التفرقة في قضاء الصوم فربما وبين الاداء فقله كتب عن قول السائل ففعله صومها ولا وعنه قوله
صلواتها لا يقضى صلواتها ويؤيده كتابه الصنفان في جعلها تقضى عشرة ايام ولا وهي وردت في صومها والى ذلك خبر من ثيابها
ما فاده بعض المحققين من ان الجواب عن مروط بالسؤال ولعل من جهة عدم اعتبار نظر السائل فان المكاتب من شأنها جمع الاستسقاء والايام
فيما غفلة تلبس وضاع السؤال والجواب في ذلك لان هذا العبء يقع قوله م كان امره فاطمة فبما يكثر وقوعه ويكثر في هذا البر من لا ينفك
العباءة بعضها اريد بها في خبر من احاديث الجحش صومها الحاض الصوم دون الصلاة ولا يجوز على الذوق السليم مناسبتها الحكم الجحش لكره
كره السؤال عنه وعلى هذا فيشكل الاعتماد على هذه الرواية فان ثبت الاجماع فهو الاكابر للوقوف في هذا الحكم بحال كما فصله الشيخ
المبسوط حيث استدل بالرواية الاصحاح مشتمل ان ادا الشيخ من رواية الاصحاح هذه فقد عرف الحال والافضل التحويل عليها بمعرفة
علمهم واستظهاره بينهم بل واجماعهم كما ادهاء في المسالك في الكلام في تطبيق الرواية على الاول المتقدم فيمكن ان يكون المراد بطلان الصوم في
جميع الاشياء ويكون ذكر الفسل كما صلوات بعنوان المشل وامانها الاعمال فقله ما من لوازم الغسل والمزاد من ثيابها صلواته الليل مع
وخ هذا استنباطا من المتوسط غير مصر لمع القول بالفصل مع ان الفسل وارد مودد الغالب لمدد المتوسطه وان جعلنا الغسل لكل صلواته
من باب المشال الا انه لا يثبت ما يجب فيه غسل واحد منه فيجوز فيه ترك الاستغسال ايضا ويشمل المتوسطه ويمكن ان يكون المراد بطلان برك
بعض على الاستحاضه وجهان غاية ما يستفاد من سؤال الراوي هو التسلب المحرقة انه هو الاصل في دفع الاحجاب الى ترك الغسل لكل
صلواتين لا يسلم من حكم الغسل باسما ونقول ان فعل الاستحاضه هو المجمع وهو ينفذ بانفعا البعض وهو الغسل لكل صلوئين ومجموع الغسل
الثابت لكل صلوئين ينفذ بانفعا جزئه وكيف كان فالتمس الادب من الرواية مضاعفة الى كمال بعد ما قبل الشرط السائر في الصوم المتقدم وظهورنا
في المسائر وظهور الرقابة فيه ايضا كما هو المشهور وتذكر في محله فاذ بان يغسل قبل الغفر غسل لرفع ذلك الحدث وان لم يجب عليه غسل الغسل
والاندخال كما ذهب اليه الشهيد الثاني في رد المحتار من هذا وجوب غسل الاستحاضه للصوم المفضل اذ حصل بوجبه لم يفعله في محله بل
الغفر كالحائض النفس اذا طهرها قبل الغفر كالتقدم في كتاب الطهارة مع دليله وانما يجب التيمم بدل الغسل مع الحجر كما يجب العاخر عنه **واما**
الكانه فالظاهر عدم وجوبها لاني ترك الغسل لاني ترك التيمم بدل غسل الجحش ولكن احتمال وجوبها هنا اقوى لثبوت ترك غسله
احتمال سواه السبل للبدن منه **فبما ان الاول** انه هل يجب عليها غسل للبراء لادخل يوقف عليه صحة الصوم اقال العلامة
في التمهيد قال الشيخ اذا انقطع منها انقطاع صلوئها والوسيلة ذلك ان كان البر والادخل والبر هو الشافا قال في المدارك وهو مستحسن
لا يخفى ان الوجوب في الحقيقة هو عدم السابغ على الانقطاع لانفس الانقطاع فان عدم الاستحاضه يوجب الوضوء مرة والغسل اخرى واستنا
الاجابة على الانقطاع والافضا على اجابة الوضوء خاصة لا يستقيم وقال في الذكر في هذه المسئلة نظر فيها بعض من قبل اهل البيت
ما ولكن ما فيه به الشيخ وهو قول العلامة ما منهم على ان حدث الاستحاضه يوجب الوضوء لا غير فاذا انقطع على ما كان عليه لما كان
الاصحاب يوجبون به الغسل فليكن سبغ هذا كلامه مرة وتخصلة ان الحدث هو عدم الاستحاضه فيجب من غير سبغ وضوء كان او
غسل ولو قلنا ان العسبر في وقوعه في زفاف الصلوة وسبغها انما هي عباءة المدارك **اقول** وفي هذا الكلام يحصل التنبه
لمسئلة **الاولى** ان الاستحاضه يجب عليها غسل للبرضا فالاشكال الواجب فيها للصلاة والصوم وان كان وجوبه ايضا للعسبر من
او صولاً لفته فيظهر الثمرة فيها الوارد كثير او غسل غسل الصلوة اما الصلوة الغفر او صلواتين وصلت لم يزل بعد الصلوة وما كثير او لم

ينقطع الدم بالمرء ثم انقطع وحصل البرء من الصوم الا انه قيل بوجوب غسل البرء
 بوجوب الغسل عند البرء وكذا الوضوء فبذلك الدخول في كل مشروط بالطهارة وان لم يحصل حدث اخر لها ولا يغيب الغسل او الوضوء
 من التذكرة عدم الوجوب قال فيها فروع الاول لو كان الدم كثيرا فغسلت اول النهار وصامت ثم انقطع قبل الزوال لم يجز عند الزوال لا
 الصوم ولا للصلاة ان كان للبرء ولو كان لا بد وجب لو كانت بغير عود ليل او قبل الفجر وجب الاغتسال الثالث ويظهر من هذا الكلام ان الغسل
 كاف في استمرار حكم كثرة الدم ما لم يكن بالمرء فاذا كان الدم قبل صلاة الفجر كبره او غسلت لها وصلت ولم يزل بعد الصلاة لا فليلا
 حتى دخل الظهر فوجب عليها الغسل لكل صلوئين وهكذا في كل هذا فقل قوله ولا لو كانت بغير الفجر احكم ما لو انقطع بالمرء بحيث لم يبق الفجر
 ايضا ولكن غلبت بعبادتها عوده ليل او في وقت حكم السفر ويظهر من الغسل الاغتسال في شرح الروضة شونه في شرح قول الشارح
 هو شرط في اليوم الا ان يدخل في غسل الصبح واجتماعه في وقت وجوبها لو تركها ما للصوم غسل الصبح وكذا يدخل في غسل البرء لو تركه
 وبذلك في الليل انتهى والظاهر عدم وجوب غسل البرء ولا وضوءا لذى يستفاد من الاحتياط هو الاغتسال المأمور في اوقات الصلوات والوضوءات
 فغسله يمكن الغسل الاستصحابا فافرض الغسل فان لم يفرض ثبوت الحدس الموجب للغسل والمفروض عدم تحققه ولكن هذا ليس بغسل بل بغيره
 جهة البرء والظاهر من الذكر في القول بثبوت كمال الضرر بل المدرك ايضا والسئلة الثانية هي ان غطى هذا الدم كاف او يحتاج الى وضوء
 وهو ايضا خلاف ما يظهر من عبارة المدرك السابقة وقال في المسالك في غسل الغسل للصوم مع غسل الصلوة الفجر يوجب غسل الصلوة
 ولو كان بعد الصلوة لم يجز الا مع الكثرة فهو مفقود يومه على غسل مثل الظهر وان لم يبق الكثرة الى وقتها وفي بعض حصولها وقت الصلوة
اقول والظاهر من اجاب السخاوي ان حصوله من وجوبه مستبانه وان لم يبق من اوقات الصلوة الثالثة ان لا يغسل الاستصحابا
 للصلاة والرواية التي هي دليل الصواب انما تدل على ان الغسل في وقت الصلوة وكذا لا يشترط في غسل الغداة على
 الفجر في الصلوة فلا يصبر في الصلوة مع عدم ذكر الشهيد الثالثة في وقت الجنا بعد ما استغفر بوقت الصلوة قبل غسل الليل
 لما قيل ان الحق فيها ان لم يغسل الفجر لاجل احوال غسل العشاء فان تركه بالنسبة الى الصلوة وان اخرج ذلك الى الفجر يغسل الصلوة وان كان يغسل
 الغسل على الفجر غير واجب لذلك وهو محقق في المسالك في الروضة كما نقلت عنه سابقا وليس بعبدنا على ما ذكرنا ان في الرواية ان ترك
 مجموع الاغتسال الحاصل بترك بعضها بطل وانما نقول بصحة ذلك لدليل الذي نقل والالكان في الغفلة الشك والما ذكرنا من ان اصل من غاب
 الصلوة ظهر ان لا يجب الغسل للصلاة الكثرة بعد صلاة الغداة لان يدخل الزوال وكذا بعد صلاة الصلوة ان يدخل نهار الثالثة
 ان الصلوة لا يصح من مسافر يجز عليه القصر بان لا يكون في يومه عشرين يوما او من ردت ثلثين يوما او عاصيا بغيره واكثر السفر ونحو ذلك لانه
 مواضع اقامه عدم صحة الصوم من المسافر لجملة فروعها اجماع اصحابنا ما دلل عليه لايات الاختصاص والعمارة المستفيدة جدا لاجل ذلك وكما هو
 بعضها في كتاب الصلوة ومن جملتها صحيح صفوان بن يحيى عن ابي الحسن انه سأل عن رجل يسافر في شهر رمضان فيصوم فقال ليس من المصومين
 في السفر والشوا ليس بمحقق الجواب فيه ومن جملتها ما دل على نكاح العسر والاضار ومن جملتها ما دل على محرم من حكمه قال نعمت بعباد الله
 لو ان رجلا مات صائما في السفر ما صلت عليه وسجى بعضها واما استثناء بعض المواضع الاكثر على استثناء ثلث ايام في بدل الهك ونحو
 عشرة بدل البدن لمن افاض في سفره قبل الفجر وما دلت على ذلك في سفره وحضر اقا لا بد فليد عليه مضاعفة فوزه ومن جملتها
 قضيا ثلث ايام في الحج لثبوت كثره منها ما رواه الكليني في الصحيح عن عمار بن موسى قال سالت ابا عبد الله عن المصوم لا يجد الهك قال يصوم
 ثلث قبل التزويد ويوم التزويد ويوم عرفه فقلت فانه قد يم يوم التزويد قال يصوم ثلث ايام بعد التزويد فقلت ليريم عليه جهالة قال يصوم
 الحصة بعد يومين قال قلت وما الحصة قال يوم نفرة فقلت يصوم وهو سفر قال نعم ليس هو يوم عرفه مسافر انا اهل بيت يقول ذلك لقول
 الله عز وجل قضيا ثلث ايام في الحج يقول في ذي الحجة واما صحيح محمد بن سنان عن احمد هامة قال الصوم ثلث الايام ان صامها فاسرها يوم عرفه وان
 لم يصد على ذلك فليشترها حتى يصومها في اهل ولا يصومها في السفر فدل عليها الشيخ على انه لا يجوز صومها استعفا لانه لا يسوغ له غير
 ذلك بل يستعفا منه غير بان يصومها في السفر بين ان يصومها اذ ارجع الى اهل ويؤيد ما رواه المقيس في المغيرة من سأل عن الصائم في سفر
 الزبادات فقال وسالت عن رجل يصد هديا وجهل ان يصوم ثلث الايام كيف يصنع فقال له اما ان لا امره بالرجوع الى مكة ولا اشق عليه لا
 امره بالصيام في السفر ولكن يصوم اذ ارجع الى اهل فان قوله لا امره مشعر بالتحريم كما يشق من صحيحه معونه غير جار واما الثالث فهو من وجوب
 من الاحتياط ويظهر من كثره انهم عدم كمالهم حصول الصوم المرض في غيره ولم يذكره كذا في نسخة الجبل والرواية في فضل الغراب قال

في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام

في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام

الثاني

في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام

في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام
 في كل يوم من الايام

صلى الله عليه وسلم

فَاتَّسَلَهُ
سَيِّدُ الْخَفِيزِ
فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ
مَحَلَّ الْبَاضِ
مَعْرُوفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

知

من المصنف

الحمد لله الذي جعل
الدين الاسلامي

وہ خیر ہے کہ اس نے اس کو

[illegible]

قال سالت بالحسن عن اصحاب مكة والمدينة ومخز في سفر قال فرضه فقلت لا ولكن طوع كما ينطرح بالصلوة فقال يقول اليوم وهذا اقليم
 فقال لانه وسيتبعها ايضا ولعل قليل من جزه هو ذرية السعيل بن هلال بن رجل من بني عبد الله قال خرج ابو عبد الله من المدينة
 ايام بغير شين فكان صوته دخل عليه في مضاهي السقوف فطر فليل المصوم سبب ونظر شهر رمضان فقال ثبث الى ان شئت
 وان شئت لا وشهر رمضان عز من الله عز وجل على الاطوار ودولة الحسن بن الجبال بن رجل قال كنت مع ابو عبد الله فيما بين مكة والمدينة
 شينا وهو صائم ثم راينا هلال شهر رمضان فاطرق فقلت تجلس فداك اسر كان بن ثعلبة وانما نائم اليوم من شهر رمضان وانما نظر قال لا
 نطرح ولنا ان فعل ما شئنا وهذا فرض فليس لنا ان فعل انما امرنا وانما خيرنا لا يجوز تخصيص الاصل للسبب مثل هذا الخبر
 الضعيفين العالين المتأويل ثلثان يكون واجب على نفسه لئلا يغيبوا عن السقوف يكون مراده لنا ان بفعل ما شئنا من جلد من ذرية
 بالسفر واما الأكثر فهو الجمع بين الاصلين المنع على الكراهة في خصوص السبب وهو اجتناب جيلاد لادليل على مطلق الجمع مع انه قيل
 استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي فان اردنا من المنع فيها المروجين على سبيل هو الجواز مع انه جاز لا دليل على ضبط الاجماع في جاز
 الصواب واجب مع انهم اسندوا بها عليه هذا كله مع انه يمكن توجيه الكراهة بان بن السبب ادر من كثير من الاصل هو شهر رمضان ولا
 في غيره من الواجب ان لا يغير على الاصل الخاص بها ويجوز ما ورد في خصوص الفطخ كصححه البرقي في السبب على الكراهة وثبتت
 فيها اولها فان الروايات مع المسامحة اذ لا السنن والشهرة بين الاصحاب فهم لا يجازي هذا القول وكيف كان لا يحوط الترتيب
 لعددان الامر بين المحرم والاستحباب ثم على القول بالمحرم فيستثنى منه الصوم ثلث ايام في يوم الجمعة بالمدينة لانه لا يفسد منها صحته من
 خارج التسمية قال ان كان لك مقام بالمدينة ثلث ايام صمت في يوم الاربعة وايضا ليلة الاربعة عند اسطوانة ليلتها وهو اسطوانة النوبة
 التي كان يربط اليها نفسه حتى نزل حذره من التسمية وتبعد عندها يوم الاربعة ثمانية ليال الخيس ليلتها فليطعمه معام النوبة يليلك ويوم
 وصوم يوم الخميس ثم ثلثة الاسطوانة التي على مقام النبي ومصلاة ليلة الجمعة فضيلة عندها يليلك ويومك وصوم يوم الجمعة وانما سئل
 ان لا تكلم في يوم الجمعة في هذا الايام اما لا بد لك من لا يخرج من المسجد للحاجة ولا ثمة في ليل ولانها فاضل فان ذلك مما يستدعي الفضل
 احمد الله في يوم الجمعة وان عليه صل على النوبة وصل حاجتك وليكن فيما تقول اللهم ما كانت اليك من حاجتي من عندك فطلبها وان شئت
 سالتكم اولد اسالكما فاني ارجو اليك بديك محمد بن الرخيف فشا حواشي صغيرها وكبيرها فانك حرى ان تقص حاشيتك الشبهة والحق
 مرة مشاهدا لائمة ورا عرفت ليله وعن الصادق بن الحارث في الاحتكاك في المسجد الحرام وفي مسجد الرسول و مسجد الكوفة او مسجد
 وكل من ابن ادريس الراسخ صحيح الصوم من المريض ان لم يضرب بها الا في الصوم والاطلاق الا في ذلك لزم الاطوار للمريض في
 بالاجتناب والاجماع ظاهر بل السباد ومن لا ياتى اهل المرض المضيق فقل المريض من حيث هو مرض لا وجب الاطوار وان كان شديدا بل قد ينقص
 وعلى ذلك يحمل موثقا عن رجل في عبد الله بن الرجل بجذوبا في حوائج من صديق شديدا بل يجوز له الاطوار قال ان صدق صديقا شديدا
 اذا حتمت شديدا واذا مدد عيناه ومدد شديدا فله الاطوار فلا عبرة بمجرى الشدة واما الشك فله في الصوم والسر والرجوع
 ما رواه الصدوق في الصحيح عن يزيد بن عبد الله قال الصائم اذا خاف على عينيه من الرمضاء فطر وقال كل ما اضرب الصوم الاطوار واجبة
 في الصحيح عن الوليد بن صبيح قال سمعت المدينة يوم ما في شهر رمضان فبث في ابو عبد الله بمصنفها خذ ذيق قال فطر وصل فاقعد
 يتحقق الضرر بخوف ياد المرض كيف ان يشد الاربعة كابطو البر او فيقول مرض اخر او يحسب نفس المشقة باءه الطعن والضرر الشديد من الجواز
 وفي كثير من العبادات تحديد لا يمتثل عادة والاولى التبرع بايشن في عادة ومن جلد ذلك حصول الضعف كاد عليه وثقة بما قال
 سالت ما حدث المرض الذي يجب على صاحبه الاطوار كما يجب على سائر من كان مريضا او على سقوف هو موثوق عليه موقوف اليه فان وجد
 فليفطر وان وجد فليصوم كان المرض ما كان ويمكن الفصح فيه وان لم يدر بالضعف الجوزي للمريض لا مطلق الضعف في كراهة
 الكافي في الحسن بن يوسف بن شبير عن محمد بن سلم قال قلت لابي عبد الله ما حدث للمريض اذا فقد في الصيام ذلك اليه هو علم نفسه فاقوى
 مشر لا شك ان في صوم العالم بحسب الضرر والاعمال لا شك في حصول الظن في ذلك الاكثاف بالاحمال جعوى بل ط أكثر من اطرافها ثم نلت
 عبرا بخوف الضرر وما يستدل عليه صححه حرى للمقدمة وهو مشكل بلا خلاف في الرواية مع من رواها الكافي في الحسن بن يوسف بن شبير
 بوجه وثيقة ما اخرناه في التيمم من الاجزاء باحمال الضرر وما يستدل على وجوب الصوم بشو في الذمة فليس عني فيظهر لفظ
 ليس الا العلم والظن وهو ما لاضالة البراءة ليجوز الخطاب كل يوم والاصل منه فالاولى الاستدلال بالصوم والاطلاق فان شئت

عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان المريض في شهر رمضان فليصوم في غيره من الايام

فان التيمم في شهر رمضان لا يفسد الصوم

عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان المريض في شهر رمضان فليصوم في غيره من الايام

عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان المريض في شهر رمضان فليصوم في غيره من الايام

المؤمنين في الصوم

إذا وقع
الافطار

في نيل غلظت الدنيا
ووزن فيفان كوز

أما في الصوم

في الصوم
في الصوم
في الصوم

ما ذكرنا والمرجع في الظن على ما يحصل من إمامنا أو غيره أو قول من يصدق قوله نظر ولو كان كافرا أو مديحا لا شأن في ذلك في جواز اتباع كل ذلك كما يستفاد من الاختلاف في صحة الزيادة قال كذا في إبي عبد الله عليه السلام المحدث الذي يعطى من مرض الكبد مع حبسه الصلوة من قيام فقال بل لا بد أن يفتن بغيره وقال ذلك إليه هو أعلم بنفسه في مناهام أو ثقله إن يكبر وخيرا في آخرها هو أعلم بالطبفة وفي الصحيح عن بكر بن محمد الأدي عمنه قال سأله في وأنا سمع عن هذا المصنف في إبي الأدي في الصلوة قال إذا لم يسطع أن يمتنع وقوى الصدق في نفسه عن صلاته من عرقته قال أشككتم مسلمة في نفسه شهر رمضان فامرهم رسول الله من أن يفتن وقال عشا الليل لينك وي شتر أن يصح إذا خاف جلدك المرض بالصوم هل يجوز له الإفطار أم لا فيلزم كمال من جهته نعموا والإطارات وعقد خوله تحرقه ومن كان مرضا حرجا الصوم أو الإفطار وعدم دخوله في نفسه في الصوم والمخرج وعقوله كذا الصلوة الإفطار واجب ولا يسند عليه حرج من المفارقة في مثل شكل المزوم استعمال اللفظ في المعين يصلح على القول بشرط بعيد ولا يبعد ترجيح هذا المرض فقال إبي في المدرك شتر أن كذا في الصوم وجب الإفطار في الصوم ويحجب عليه نعمنا وان نكله فاما وإبي عمنه في الصوم في جواز الإفطار ومعتنا وهو مرض قال بهن صومه لا يبعد بخره مع أنها صيغة جولة عن المرض الذي نصير الصوم كأملة الشيخ وعلى الجاهل كما نقل بعض أصحاب القول باجرائه **الخامس** في معرفة أن لا قوى أن الصوم يصح من الصلوة المنبر وانها لله شرعية وأما الحد الذي يجب فيه الصوم وسائر العبادات فيعرف بأمور منها خروج المني من قبل ذكر كان أو لثة فاما كان أو سيغفأ خرج به هو دام لا يكون من اللو أم لا وما ورد في بعض العبادات من قبل الذكر بما كان من الولد فهو منسأ في هذا القيد إنما يصح لك كما وقع في آخره وبما قرأ فيهما بالرواية كما فيكون من الولد بخلاف ما في عليه الأجماع والخصوص من الكتاب والسنن فيصنفه لأحاديث ذكرها وسيجوز في بعضها أما الخلق المشكل في إبي لا يبعد لا يخرج من قبله للشد في قبله لأحاديث كوز ما خرج من المني غصوا إذا فصل الشدة في الخروج من قبله ذكر الشيخ والغاضل وتوقف في الحريرة والتمتع وعن المحقق الشدة والشهيد الشدة بلوغها إذا استمن من الذكر بعد مضى من سنين أن أمكن استمن الذكر في بلوغه كان ذكره بالامتناع سنين كان في وقايقان خروج المني من مخرج الذكر وجب الحكم بكونه ذكر كما إذا بال نهضة فيمنه من كونه رجلا إذا انزل منه وكذا الإزال من مخرج الأنثى وهو يماس مع الفاذ ولا يبعد مجرد ذلك في الحكم بالبلوغ مع عدم اعتماد أحدهما كان للآخر وجب له بلوغه بغيره أو في العبرة في الامتناع الموضع المساد لجل إطلاق الشدة في المعارف فلا يصح تعيين ويؤيد تحديد بلوغ النكاح في بعض النصوص ويشكل في الوعد الصبر والظن لا كفاية وعن الشدة أن الحد الذي يمكن أن يكون الخارج منها استكمال سبع سنين ثم عند الشافعي وفي المرأة خاصة عندنا ولم يذكر في الذكر عندنا شيئا في كتاب حجج المسالك ما رواه على حد بعيد في الشدة في الشافعي وجهان أحدهما ذكرها في الحديث أحدهما في سنن شهر من العاشرة والثانية في ماها ثم قال في المسالك ولا يبعد أنه ما بعد العاشرة محمل وأقوى به المحقق في كتاب المسالك من الشرايع وأسنده في المسالك في العلم والشيخ ابنه شتر أن الاستعداد فقط لا يكفي بل لابد من الفعلية قال في المسالك ولا يجب التحريم للجماع لوطن أن يمتنع به فحصر لو وجد على بدنه أو في بعض من أجزائه بلوغه ولو كان مبشركا فلا وهو كذا ذكره ومنها الأنياب في خروج الشعر الخشن على العانة وفي بعض العبادات في الفرج وهو مثل في أصح طائفة كاعن الخلاف والعين والذكر وتصريح في الأخبار ولا فرق بين الذكر والأنثى والخشنة ولا بين المسلم والكافر عندنا إجماعا كما عن الخلاف والذكره وبما نسب القول لأبي بصير الكافر في الشيخ كذهب إليه بعض العامة لعدم إمكان الاعتناء بلوغهم في الأحكام والولاية مؤيدة في المسلمين لأن يحصل الاستقلال في الضرر في فقد يستعملون فيه بالعلاج دون الكفار في شرب قتلهم وجبرائيل فلا يستعملون في ولا عبرة بالرجع هو الشعر الضعيف الذي ينبت في الخشن ثم يتساقط والشاة علامة لسبب البلوغ لأنه نفس البلوغ وأما كان الغاية في قوله يتم من بلوغ النكاح وإنما بلغ الأطفال منهم الحام فإنه ولان الأنياب قد يكسب بالذكورة ولا يكسب بالبلوغ ولا يندرج والبلوغ كذا عند شتر الأول النقص بالسنين نفس البلوغ لا علامة بسبق القول بأنه يخرج بالأخبار والإجماع مجرد في الأنياب الصلوة فان الأنياب في وجوده متى ما ورد مع الشعر بسبب واحد أو اثنين لو فرض العلم بعد بلوغه بحسنه فصل الأنياب ولا يحصل قبله شيئا إذا جرت الجماع فكيف ين هذا الشعر بلوغ قبل ذلك قال المراد بالبلوغ خفيف وإن كان هو المرئبة التي يستعد للكف في سببها وأن فيه التكيف عليه من جهته لهم والأدلة في الأنياب ولكن لما كان متعلفا بحسب الأشخاص والأحوال فحصل الشدة لذلك حد أحد لا يبرر دونه وإن كان قد يكون مرئب من غيرهم عندنا عندنا مساوية له هو فوفه لأن بناء الشدة على غاية الحي وسد الطريق في مبشرك

افغان

بِالْمَبَا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يتعلق بالنسخ

بالمعنى

في هذا الكتاب بيان ما يتعلق بالنسخ

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يتعلق بالنسخ

في هذا الكتاب بيان ما يتعلق بالنسخ

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يتعلق بالنسخ

افراده في حال البلوغ بقول نفسه موقوف على كون قوله مقبولا لا حين الافراد وهو اول الكلام والظاهر عدم الفرق بين كون اخبار من البلوغ
او الافراد مطلقا الاخبار وكلها مشروط بالكمال والقول بان الصواب ان كان عاقلا فيشمله عموم افراد العقلاء على انفسهم جاز فان العقل
قد يفتل عن البلوغ كما لا يجده مسجحا في النظر السليم اذ هو منسلفه النصيب الذي لا يرخص به المصنف بالنسبة الى هذا النوع من انواعها
اذ لا يثبت عدم سماع افراد النصيب الا في مثل الوصية بالمرء بعد من جوزهالة فالظاهر عدم قبول قوله الا بالبينه والشياخ لان الاصل
عدم ثبوت حق على غيره في صوته كورايجته من ابي الدعوى فيكون غرضه اثبات حق على الغير وتقديم قول احد المتدعيين اذ كان قوله
كما لا يطالع عليه احد غيره وانما يصبر فيما كان جنس ذلك ليكون الفاعل مطردة فلا يميز بكونه غريبا او خاملا الذكر ولا يحسن القول بان هذا
كله مطردة وليس بجدة حتى لا يصبر لان لكل جنة من جنسها الدعوى يمكن اثبات امر كل مثل ان يقين لم يكن غريبا ولا خاملا الذكر ولكن
شهوة يجرى في عملك فيقال كل من مات شهيدا وخاف فلا يمكن الاطلاع على قوله الا من جهته وهكذا وانما ان قصص اخباره افرادا على
فما ذكرنا ان افراد الصواب لا يجمع على نفسهما الاختلاف اذ مع اذن الولي في الفروض انه حال الافراد محكوم بكونه نصيبا وانما الاخبار المطلوبة
فهو ايضا مشروط بالبلوغ وانما بالنسبة الى معرفة حال نفسه بالنسبة الى التكليف فهو امر بين وبين الله وعليه ببيعة فهو عليه نصيبا
مثلا بافراجه بينه وبين الله ولكن لا يثبت وجوب الامر والى الامرين والناهي عن المنكر محجور ذلك فكذلك لا يجوز على وليه لو مات
ثبوت بلوغه بالبينه فضلا عن ان الفاعل على القول بعد اختصاصه بالولاية ما بينه الاكبر ومطردا فرض اطلاق ابنه الاكبر بافراجه كل ذلك
بالنسبة اليه اذ اراد على الغير فلا يجمع شمران الشهيد الثاني مرة قال في الروضة في قبول قول الابوين والاب في الشرح وجعل
انه لا يعرف الا من قبلهما كما قيل في الاحكام منه وفيه نظر وتوفيل فالام الى القول فالصواب جدها من ابي الشاهد ولو انصفا او اصف
احدها بصفته وانما الاختلاف فيثبت بالبينه والشياخ ايضا لا يمكن حصول العلم للغير به وبقوله مع الامكان كما اخاره الفاضلان في
لا تضر لا يعرف غالبا الامن قبله شمران فيقولونك تحليف وذكر العادة وغيرها لا يحلف الا اذا كان تحت اليقين مشروطا بكون العلم
بالغا للرفع للعلم عن النصيب فيوقف على الحكم بالبلوغ اليقين لزم الدقة وذكر الشهيد مرة في التدوين في دفعه بان اليقين موقوف على
البلوغ والموقوف على اليقين وهو البلوغ فيغير الوجه فهو مدفع بمنع كفاية مكان البلوغ في اليقين اقول ويمكن ان يكون نظره على
صوته الذي هو وجود المزمع في معنى قول قوله انه نصيب من قبل المنكر وكلما ان في المنكر القول قوله فلزم مع اليقين لقوله بالبينه على
المدعى في اليقين على المدعى عليه من الواضع لو يجمل احد المتدعيين منكر هو ما كان الفعل ضلوكا كما لا يطالع عليه غيره غالبا فاذا
منع قبول قوله فالظاهر الاحتياج الى اليقين وبذلك الكلام في دعوى النصيب المحض مع الامكان على الوجه الذي حققنا سابقا من احكامه
في مجمل الشرح لا يلزم التدوير الكلام في الخلاف بيننا كما تقدم والوجه عدم القول لموضع العلم ومقابل من الاحتياج الى ان الحيض
المدعى الى النساء انما هو قبح نكاح فلا يثبت بقوله لا مكان المعرفة بالاخبار للاضطراب في الاحتياط على المشتبه من عدم كون محله عوده ولا يثبت
على مخالف نصيبه بالنسبة والشياخ الثاني في حجب مير النصيب والقبيل بالثبات استصحابا والمراد به حمله على العبادات قبل
البلوغ ليستأبها ويؤفى عليها حتى يهل عليها الامر بعد البلوغ ويصل عليها وهو ما خوذ من الرواية بمعنى العادة او من قوله من مرتبة بل
العمل اذا صلبت والاصل الاستصحابا لا الاشكال فيه انما الخلاف في سببه وفلذلك في اول الكتاب الى اختلاف الاجل في سببه
وانما الصواب ذكر جراحته قبله استصحابا مع الطائفة ولكن جعلها جرحته من مبدأ التشديد ونهجه جرحته الى التمسك والتمسك وقال
ويؤخذ في النصيب بالقيام اذا بلغ الحلم او قد عد على صبي ثلثة ايام متتابعة قبل ان يبلغ الحلم بذلك جرحته الا انما رجحتم الاولين حسن الجرح
عن ابي حنيفة ما باننا في صبيها بالقيام اذا كان في سبعة سنين بما اطاف من صبيها اليوم فان كان نصف النهار او اكثر من ذلك او اقل
عليه لم يطرأ فطره وهذا الرواية تدل على افضلية التسبع لاجل اختصاصه بالادامه تخلفا لا يستخرج لغيرهم كما فهمه الآخرون ويدل
الرجحان قبل التسبع ايضا ولان لم يكره شيئا مقصدا لاطلاق صبي مع موعدين في سبعة سنين سابقا وصحيحة زيادة والحجة وحسنها في حجب
الله ما نزل من الصلوة على الصبي في صبي عليه فقال لا اعدل الصلوة فلما في صبي الصلوة قال اذا كان اربعة سنين والقيام اذا كان
وقد عمن من جرحته عن نكاحه قال ما نزل من الصبي في صبي وهو قال اذا قوى على الصبي والتمسك من الخبر وغيره ان الصبي هو الطاف فان
ذكر التسبع مثلا قد ورد في الغالب وقد عرفنا الطائفة لبعض اليوم ايضا فيكون ما استحبنا من الجرح المتقدمة ولما ادلى القيد
فروايت الكوفة عن القصة قال اذا اطاف العلام صولك ليام متتابعة فدل جرحه عليه صبيها شمران عن القصة وانما من ذلك انه

المقدمة

فمنك في القصر
والأجمل

الحج
عقب
الكلمين فيه
ونيفيه الوحي
بعضهم لهاد

عَمَّا
يُؤَيِّلُ الْفَضِيلَ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ لِنَمْلِكُوا لَهُمُ الْبَحْرَيْنِ
وَنَنصُرُوا لِيُسُوفَ الْأَعْدَاءِ الْمُبِينِينَ

في
عنوان الباعث

كتاب النجوم

بالدنيا
سبلها
عند
الشمس

منها

فيها

كتاب النجوم

كتاب النجوم

فبعضهم يعتبر مسافة القمر وبعضهم مسافة ظهوره مثلها فافاد في المنظر بسبب الارتفاع والانخفاض وان كانا من مسافة القمر فبعضهم
 اتحاد الأقليم واختلافه وبعضهم من السنين ووجهه في خلاف الطالع انما هو الوجه الذي خلاف الرقبة بناء على ان الارض كروية كما هو الاصح
 فيختلف الطالع فيقطع الكواكب على جهتها الشرقية قبل طلوعها على الغربية ولكن في الغروب فيمكن ان لا يرى الهلال قبل الغروب في الشرقية
 لغروب الشمس ثم يرى في تلك الليلة في الغربية لما غروبها فيفضل الباعدين بها للوجوب للرؤية قال في المحققين في كل بلد غربية بعد عن
 الشرقية ساعة واحدة واستدل عليه بضم في الذكر فيما رواه كريب ان ايام الفضل بين الحارث بن عوف بن عوف بن ابي نضلة قال قد كنت الشاه
 ضفت بها حاجتي واستدل على ذلك ايضا ان الهلال ليلة الجمعة قد كنت المدينة في اخر الشهر فالتفت عبد الله بن عباس وذكر الهلال
 ليلة السبت فقال اني اريد ان اريه فقلت نعم فله اناس وضاموا وصافوه فقال انك ارياه ليلة السبت فلا يزال في موضع تكمل العشا وترا في ذلك
 اول انك في برقة معونه وصيحا قال لا هكذا امرنا رسول الله وروى استدل بمثل اخر وروى في ذلك التهم قال صعدت في مرة جبل في قيس
 والناس يميلون للغربة في انفسهم لئلا ياتوا من خلف الجبل عن الناس فليكن ابي عبد الله عفا خبره بذلك فقال فامضت في ذلك
 ما مضى فاصليها اذ لم يرها خلف جبل غابت غارها لم يرها اصحابي فظنوا انها غابت فظنوا انها غابت فظنوا انها غابت فظنوا انها غابت فظنوا انها غابت
 ان يمشوا وفي موضع ندلا لم يسمع قطع النقص من انفسهم في ذلك الوقت الغربة على القول بكهاية نهال الشوايح عن الاشجار والمناظر
 لا يزال الحرة الشرقية لا على ان بعد البصر لا يحجب العين عن بعضها فتمثل في بعض الشاخصين حكم البلدان كلها واحدا فغروا
 في بلد حكم بانها اول الشهر في جميع اقطار الارض لاجل ان البلدان اختلفت طالعها والادوية قال احمد الليث وبعضهم على ان لا يكون
 شهر رمضان في بعض البلدان القريبة وفي البلد بالشهاد فيصير صومهم لقوله نعم ومن ثم حكم الشهر فيصير لان المرض سطحي فاذا اختلفت
 في الرقبة فاما هو الامر في بعضه ويقول القصة في صحيحه شاة بن الحكم بن مائة سنة وعشرين يوما ان كان له بين عاد ليقول اهل مصر انما
 ثلثين على رؤية الهلال فيصير يوما ورواية عبد الرحمن بن عبد الله عترة في اخرها فان شهد اهل بلد اخر فاضنه وروى في المع بثبوت
 الشهادة ومنع قطع الارض كما حق في حله وذهب في الغربة فاما انما امدان بن سير على خط من خطوط نصف الدنيا الى تحت الشمال ليرفع
 الشك في ذلك بالمعك واما الاية فظاهرها في شهرها البلد الذي وادعته وتوسع الظهور فلا بد من ثوابها لئلا يلزم جواز جعل شهر رمضان
 ثمانية وعشرين في بعض الاوقات هو غير ما رواه اما لا احب اذ ليس فيها عترة مثل البلاد المساحدة بل هي ظاهرة في ما تارة واما ما
 والليل للمروية ونفاذ في ذلك كما يظهر من كلام بعض العامة اعيان ضعيف جدا ولو اختلفت تلك الخطوط للدار ومو البلد ونحو
 ذلك فيفضل الفرق بين من كان في موضع الجبل ومن كان في موضع الالهة في فضل البلاد الواسعة في فضل البلاد الاصح في خلافه
 ظاهرا في عرف هذا فلو شرع في الصوم في بلد ثم سافر الى اخر الى الهلال في يوم الاول قبل الغروب لغير اهل البلد الا من في نفسه
 لو ثبت عندهم بشهادة اذا كان عدلا فلا يبر او بطريق اخر فيفضل اليوم الاول في العكس هو يقضي وقول القول المختار قال في المذكرة وجعلنا
 احدها ان يصومهم وهو قول بعض الشافعية لانه لا ينال اليه بلدهم اذ حكمهم وقص من جعلهم وانشاء ان يظفر لانه لم يرو حكم البلد الاول
 فيسفر عليه وثبت في ذلك من كثره وادبر لانه كثر في فضل البلد المتفق عليه **قول** في ذلك من على الاول صواحد طينين يوما على انفسهم
 وفي العكس الاطوار على ثمانية وعشرين يوما ولو اصاب جميعها لم يغفل اليوم وصل قبل الزوال سلكا ثابتة وجرى بعد استمع الغضا ولو
 اظروا هيئاتا في كثير من الارض فيا لا ادنى العمل الا في الثاني قال في المذكرة بحجج التركة للهلال ليلة الاثنين من شهر او وصلا
 طلب ايضا طوبى لئلا يصيامهم ويسلموا من الاختلاف واستدل عليه في الصور واجبة اول رمضان وكذا الاطوار في العيد بحجج التوضيح
 معرفة وفيها لان ما ائتم الواجب اليه فهو واجب **قول** وفي نظر الاصل دليل قوي لا يخرج عن الابدال ووجه ما التفت على التكليف لا
 يرتفع الا بما يشبهه من وجوب الصوم للمعرفة في دخول الشهر وان قلنا بان الالفاظ اسلمها في نفس الامر وذلك في دفع ما اوجب به الاصل
 في وجوب الاجتناب عن الشهوة حيث استدلوا على ذلك الاجتناب عن الشهوة حيث استدلوا على وجوب الاجتناب عن الشهوة
 بان الاجتناب عن الفجر والحرام واجب لا يتم الا بالاجتناب عن جميع **قول** في السبب وجوبه والاجتناب عما له نجاسة وحرمة لانه هو محرم
 في الواقع كما حقت في القوانين ولهذا المسئلة في كثير من اللغة منها ان زوايا القدر المشوش اذا جعل بلوغه هذا الصلة المرفوعة في
 ومنها ان يفر من الاموال للبيع في غير هذا الاستطاعة الحج ومنها وجوب الفحص عن المسائل من بينها السفر في هذا السبب اجاز الاكل والشراب
 في التحريم عند الفحص عن الغير **الحاصل** ان لا يكون ذلك في يومه وعشرين يوما مثلا اسهل احل انما نادى وعشرين يوما وكذا في

الحمد لله رب العالمين

فصل فی بیان

مہاراجہ

[illegible]

کتاب فیض الحقیقی

قوله في مقام الاستدلال على استزاد طبيعة الاستغناء

مطابق

مجلس ۱۰۰

فانزلناك القرآن
ذات المنقذ
ثلاث فرائد
عبد العلي

ایں مقام
ماورقہ العنبر
محمد زکریا المراءا القوی
هو البند و عنبر و زعفران
الو سول و زعفران
الی البند و زعفران
منه و زعفران
سید
ایں
المیض علی
هو البند و عنبر و زعفران
عاز و زعفران و زعفران
الضرب و زعفران و زعفران
المیض علی البند و زعفران
منه و زعفران
فان یزید

وجوه المانع

الظن الذي اجازت العمل بهام لا وهو محله في كتاب الشهادات والظن جواز كالاستصحاب والبر وغيره والثاني ان هذا الظن المحصل
بالاستصحاب هل هو من باب تلك الظنون التي اجازت العمل بهام لا وهو محله على غير ما ذكره المحقق في اول كتاب الفضا من ان لا يثبت
بشيء بالاستصحاب وكذا النسب والملك والطلاق والولود والنكاح والوفق والظن ونقل الشهادة في الفواصل من بعض من ان يثبت بالاستصحاب اثباتا
وعشرون النسب في الابوين والذكور في النكاح والاولاد والعزل والاولاد والرضاع ونقص الرقبة والوفوق والصدقة والملك المطلق والعتيد
والهجر والاسلام والكفر والرشد والسفاهة والجل والولادة والوصية والحرية والوثوق والعتب الدين والشرف والاعتكاق **اقول** فالجواب
بيان الاقوال والادلة في مسئلة تسمية الاستصحاب واعيان الجفر والظن ليعتد في مسئلة زوية الملال والاقوال في مسئلة ثلث اهل
العتب العلة والمصرح في مسئلة الشهادة بما علق في اصل ثبوتها به وجبته اثبات المطالب بطلانها في محض مصرح به غير مظهر من
الذين خصوا اثبات المطالب بالاستصحاب او وصية انهم يثبتون العمل في غير افعال معدومة ويكفون بالظن فيها والادلة وجه المحضر الامور
المعدومة ما يفيد العلم فهو جازم الا ان يقال ما كان جازما في النزاع في تسمية العمل في بعض المواضع اية كما ذكره في مسئلة عمل الحاكم بغير
يظهر من الاصحاح عدم كفاية مطلق العلم في ادلة الشهادة بل يجزئ العلم السند الى الحق وتعالى المحقق الا رد يلية مرة وحصة الكفاية كفاية
بمطلوب حصول العلم للشاهد ولا يخفى على قوة بل هو اقل من المسالك وغيره قال في المسالك في مسئلة تحمل الشهادة بما يكفي فيه التماع وقد
فيما به جبر الشاهد شاهد بالاستصحاب فقل ان كثرة التماع من جماعة حتى يبلغ حد العلم بالبحر سنة وعنه فنداء ان يكون هذه الاشياء اثباتا
عن اصل الشهادة وقيل يكفي بوجوه اخرى بوجه الظن العالي في الغالب العلم الا كما ذكره آقاي هذا ايضا اثباتا في الحق لانا قول مرادهم بحسب
سماع الشهود كلف الاقرب وغيره والشهود على هذا ليس جميع بل هو من قبل النسب والولود وغيره بل هذا مستند الى المحصل لستنا
من الحق مع انضمام القرائن وقيل وعلية من ان يعملوا الشهادة المنوطة بجبر احد مخوف بالقرينة او برؤية امور يحصل الجبر من الجبر بوجوه من
والظن انهم لم يقولوا به وكيف كان فلا ينبغي الاشكال فيما حصل العلم من الاستصحاب في اثبات الامور التي ذكرها من الوفق والنكاح وغيرها وغير
انما الاشكال فيما لو حصل الظن بها فيها وفي غيرها انما الاشكال فيما لو حصل الظن بها فيها وفي غيرها في حق ان تلقاها بالشرط العلم في
الاستصحاب التخصيص لا كفاية بالظن لما في مولود خاص في دليل ما وجب اما القائل بكفاية الظن لما في التماخ في وجبه للتخصيص كما
لا وجه للتخصيص في الاستصحاب القضية للقطع بقبولها في بعض من بعض الادلل الوجبة الذي مر في ما ذكرنا في وجبه المسالك في مسئلة
ولا يلة لقاضيه بعد ذكر وجه قبول الاستصحاب في الامور السبعة المذكورة قال في وجه بعض من في هذه الاستصحاب ونقص من وقد ظهر من تعليمها
انها لا تستند الى مضمون خاص بل الى اعتبارها فكان الوجه فيها ان يقال اعتبارها في العلم كما اعتبره المصنف بقوله ما يحصل اليقين فلا بد
للمصنف من هذا وان كانت من حاجته من غيرها الى الاكفاية بالسماع دون المشاهدة لما اشترط اليقين من ان العلم القطعي اقوى من اليقين بل لا يعمل
الخلاف فهو يحصل ذلك في الملك السبب غير من الحقون بالسماع كفي وان كفي في الاستصحاب بالظن العالي لما في العلم احمل اختصاصه
بهذا والفرع في بعضها حيث لا يصح ويمكن القول بالتصميم لان في مراتب اليقين الشرعية لا يحصل بها الظن لما في العلم فيكون انما
اقوى مما وقع الحق والاجماع على ثبوته في مكان اولي اية وان كان سوابيا لبعض مراتب اليقين او فاضل عن بعضها لان تفهوه الموافقة يمكن في
المرتبة الدنيا والقياس في ذلك الفرع المنازع فيه لو اقيمت عليه بينة كل ما حصل به سماع في مرتبة اقوى وتسلط رجوع المصنف في الجبر
العلم الى الاكفاية بما اخبر على رد دية ان كفي في ما بمطلق الظن كما يظهر من كلام الشيخ قوى جانب المحصل ما ذكره من الوجه انتهى وقد ظهر
ذلك ان الاقوال في المسئلة ثلث اعتبار العلم في الاستصحاب الا في المسئلة من الامور المذكورة على خلاف فيها وفي غيرها ليس هنا محل لبط
الكلام فيها **والثاني** كفاية الظن بكتاب الشيخ **والثالث** اعتبار الظن لما في العلم دليل القول الا اذا كان الاصل عند الشك واضحا
سواء العمل بالظن ولا دليل على اعتبار هذا الظن ولا يدين ذلك ما حقه في الاصول من ان تطلق على الجفر تحت الالبان على الدليل العقل الذي
لا يعمل التخصيص هو استدلال العلم وقبح تكليف الاطيان مع بقاء التكليف لان ذلك انما ذكرناه في نفس الاحكام الشرعية ومثل هذا الاكفا
من مغلطات الاحكام ومثلها في الموضوعات التي يجوز على اهل خبرها كالسبب والارش والفض ومثلها في الاستصحاب الشرعية وان كانت من
الاحكام الشرعية التي الوضعية لكن الذي يكفي فيها بالظن هو اثبات سببية السبب شرطية الشرط وما فيه المانع لا وجود السبب في حقيقة
الخارج وتحققه ونحو ذلك في الكلام وفي المسئلة انما هو في ذلك ان سببية الرقبة للصوة والعقد في الشرع لكن حصولها في
الخارج موضوع هذا المسئلة فثالث النكاح والوفق وغيرها وان كان يثبت بالظن فيكفي في سببية بعض افراد النكاح مثلا للزوج والفرق

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الصور لا يكون لها وجود مستقل بل هي تابعة للمادة التي تصورها

رد على
استدلال
الصفحة الاولى

بطلان
الاستدلال

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الصور لا يكون لها وجود مستقل بل هي تابعة للمادة التي تصورها

مبين

باب

فيها

القول

بالشرع لكن لا يكفي في تحقُّق الخارج بكل ظن فلا بد من الدليل على حجة ما يثبت من النكاح مثلاً وقد ثبت ان هذه المادة العقلية
 واختلقت في الاستفاضة الظنية وهكذا واما الدليل على الاكتمال بالظن في الاستفاضة فربما يدرك ما يناسب المقام اذ ذكر العاقلان خبراً
 ان بعضنا حديثاً وجدتها في نسخة كما نقتضيه بها فاطمة وليس ذلك من باب التواتر لان شرط استواء الطرفين والوسط والطبقا الواسط
 والمضد يتاوان بل من التواتر ولكن الاول غير متواتر لان شرط التواتر الاستدلال بالحسن والطمان المحزن او لا بالخبر واعرضنا هذا العقد والآخر
 اقرار الشوق بل نقل الطبقة من فصل في الاستفاضة التي هي الطبقة الاولى السامعين للعقد بالشاهد من السامعين في العون هذا التواتر
 وزياده لان الشبهة مكان ذلك الوقت على قرينين وعدا بوطالب المولى لم يوجب كان يومئذ يشترط في حاشيته وشيخه ومن المبرمج فربس ويخبر
 كما استعمل اجلاء يومئذ فربس والعقد في من يوجبها مشهوره وخطبه في طالب في المجد الحرام يجمع من قرينين من يربط بين العقد في الواسط
 قد عوى معلومية عدم انتساب الطبقة الاولى للمشاهدة العقد مناهضة ظاهره المنع وانما الظن كون ذلك معلوماً بالتواتر لاجتماع شرطه
 يتم الاستدلال به على المطلوب انتهى **اقول** ولا ينبغي الاستدلال بذلك على طلق الاستفاضة الظنية بل هو ثابت بالشوق في النكاح
 ولا ينافي عدم الشوق في النكاح ولا ينافي عدم الشوق في غيره فان العاقلين باشرط القطع فيها اكد في النكاح وظاهره بالظن والاولى
 الاستدلال بالعقد للصوفى في قوله تعالى ان جاءكم فاسؤنوا بالادلة فانها تقتضي الاكتمال بالظن الحاصل من خبر العدل وان خبر ما يؤمن به من
 قومه بمجهاله وحصوله عند ما قيل يقول القاسم مع التثبت لما خرج من حصوله عند ما جاز وبلا خط تجوز العمل بخبر العدل معكلاً لانه ليس فيه
 بحسب المفهوم ولا يقيد الا بالظن يظهر كذا في حصول الظن ولا ريب ان الاستدلال نوع من التثبت للخبر فاذا بلغ هذا الاثر الحاصل من خبر العدل
 فيكفي به وان اريد عن طلاق التثبت عليه فيمكن حصول العمل الحاصل من التثبت في هذا الخبر ايضاً اما القدرح بانه يفر من جواز العمل بخبر العدل
 واحد ولو قبل به الاكثر وبخبر فاسؤنوا فاسؤنوا في حوكمها اذا حصل منها الظن الوجوب للامن المعهود وهو بطلان اتفاقاً فهو مذموم بانها يخرج بانها
 فكما ان العاقل باشرط القطع يحصل له الواضع المستشعر من جهة دليل خارجي كالعقد القصر وغير ذلك فيحصل العاقل بحكمه الظن به
 بما لا يثبت به جرماً كالزنا والفعل وغيرهما واما الدليل على اعتبار الظن المشايخ للعلم فهو ما اشترطه المسالك السابقة من انه اقوى من خبر
 الحاصل من البيعة فكان العمل به اولى من اقله اصاله عدم الشوق اصاله من العمل بالظن **ومدقق** فيه بان لا يوثق بما يبرح بخبر يثبت
 عليه بحجة البيعة انما هو حصول الظن بل انما يثبت بحسن مع انكسار ذلك فلا دليل على اعتبار المشايخ للعلم بل يمكن كونه اقوى مع انه يلزم من جواز
 العمل بقول فاسؤنوا فاسؤنوا وظهرها اذا افاضنا اقوى من الظنين وهو باطل اتفاقاً ويمكن دفعه بان لا ينافي ونحوه محققه **ويشترط**
 المتأخر ما في اعتبار التحسين في خبر صحيح محمد بن مسلم الاية ومثله رواية في العباس **قال الحق** الادريسي **قال** صحيح النعمان بن ابي عبد الله
 عن ابي الهلال اذا رآه القوم جميعاً فاتفقوا انه ليليلين يجوز ذلك **نفسه** بشرط ان الظن المشايخ للعلم وما لا يبرح وجهه به ذلك بل
 دخول الشهر من غير شرط العدل في القوم وحصول العلم بخبره بل يكفي بقرينة القوم وقال ان ظن نسبة الرؤية الى القوم في معرفه هو حصصه نظر
 للعلم وقال انه ليس المراد بتجوز كونه ليليلين بل المراد بتجوز الاعتماد عليه في دخول الشهر **ان** عرف هذا **فخرج** الى الكلام في مسئلة
 الهلال فنقول ان بنيينا على اصاله الحرمة لا كتمال بالظن فيمكن الخروج عنه روية الهلال بقبضه لاجماع المنقول في الخبر ان رافها احدث
 على مطلق لفظ الشايخ الا من القطع والظن وبويده الرافيان الاتيين في اعتبار التحسين واسم على القول بحكمه الظن فهو من راجح تحوله لا
 يبعد من جهة تمسك العمل بالصوفى في الاية مفضل على ما اذا الامن من الخطر واما ما رد في الاجماع من جواز العمل بالظن لانه لا يدخل
 الشك في اليقين ونحو ذلك فالظن المراد بالظن على العمل بالظن في الامارات القومية الحسنة وكل من الاجماع المتواترة الدالة على ان الصور
 بالروية هو جواز الاعتماد على الرأي والظن المذكورة لان يكون المراد روية نفس الحكم لاجماع على عدم اشتراط بل لا يستلزم
 في الروية اعم من روية نفسه من عدلين ومن التسلع وهو المستفاد من نيل الاجماع **نفسه** يظهر منها انه لا بد من عدم الاتهام وحصول الاطمینان
 في صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا رايتم الهلال صوموا واذا رايتموه فاضروا وليس بالرأي ولا بالتظن ولكن بالروية قال بالروية الخبر
 بوم عشره فينظر وايقول واحد هو ذلك وهو ينظر في رايه لئلا يراه واحداً عشره والفتا اذا كان قد علمه فانه يشك في ثلثين قد اذاعه
 وليس ان يقول دخل هو ذا هو لا اعلم الا قال لا يخشون في رواية عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله قال سمع الروية واطر الروية وليس في الهلال
 ان ينجي الرجل والرجل فهو لان ولينا انما الروية ان يقول العاقل ما يثبت فيقول القوم صدق الخبر ذلك من الاجماع وسيجيء بعضها ونقل
 من غير الظن المشايخ الى غير ذلك فان الامن من الخطر انما يحصل منه وبويده الاخبار الدالة على ما قبله الاصل في الصوفى وانما اذا كان

رجلين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

میکران
 تعلق الروايات
 بعد من هذه الفقرة
 شهد ذلك في اواخر
 السلام الربيعي في كمال
 فهدى عن بعض
 الاثر المراسل ان
 احد افاضه من
 في حق الناس
 من حقوق الله
 وهذا لا يثبت
 قوله
 الا ان
 في
 في

قوت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
فمما أفاض علينا من
البركات

فانما هو الذي

الحمد لله

في المغرب بن شهر فاكس وكذا
كل منعه اذا ضمت اي ملاحا
بالشرب ومنه فاكس بالادوية
من الزراب اي طعم وسوقه اسم
ذال الحرف في الكتاب والكتاب

السادس

والعشر والعشرون
والعشرون

مجلسه افلاک و فضا

منها ما لا يلهي

من و انفسه الخ

منه عشر مائة وهو عاشر المائتين

بِأَخْذِ نَكْرَةٍ

اذا زاد على الضف ام يحو
ما عدا ما اذا بلغ ضل
الايكنا الك: والست

دست‌عشرون لاف

عشرة وعشرون
الحلقة عشرة

10

التعليق
نادران

لا فرق بين
هذا وبين ذلك

الحج فله فيه ترمضاً على
الشهيد الشاه شرفه

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
موجزاً من تاريخ العرب

ثُمَّ نَسْتَعِذُّ بِكَ يَا رَبِّهِ
وَعَالِ الْغَنَمِ مِنَ الشَّرِّ وَالْغَنَمِ

الحمد لله

لأن العزم من الجد ولا مغرر

شماره یکصد و شصت و یک

لأنهم هم من نصنا نامدا اهل
 تحت الجذع و من ان تا
 لا اذنا الف الف الف

حضور من المراجعين

فقط

24

...

ويحقق ان الشك ان يحكم الحاكم في اليوم يوم الفطر ومن فروع كون الحكم ثوبه حلول الاجال بما تارة في المحل في مثل البيع في المحل
في الخبيث الى اول شهر الغزاة فالتكثير من عليه للزم بانقضاء الشهر في اول الشهر ثم وقع بهما الشهر في اليوم الخامس من اول الشهر لا في
ذلك الحكم بان اول الشهر من عليه للزم وعدمه لا يحتاج الى الحكم بالزوم وعدم الزوم فالحكم بان اول الشهر حكم وصحة الزوم وعدم
حكم اخر فالتكثير من عليه الحكم لذلك هو من فضل الحاكم بحكمه وضع ما يحسن من جنس من الخصم والمخالفات وان لم يكن بالفضل هناك خصوص
الى امر الجدل وهو حقا محض من ما خوض من بين الفروا واجامه مع النفس من جعله في عدلها او شهرها او في تمام الشهر في فضل
لما وانظرنا فضل التمام الشهر في فضل الجهر وهكذا الى اخر السنة كما يفصله المحققون او بجعل رمضان في تمام الشهر او في تمام الشهر او في تمام الشهر
في الاختيار ان اول السنة وكيف كان فهو محقق كون رمضان تاما ابدوا وشبنا اناضا قال في المسالك وهذا الحسن كلام اهل النجوم في
يجعلون الشهر كونه في غير السنة الكبيسة وفيها يجعلون في الحجرة تاما بعد ذلك في سنة وعشرين في غيرها في قول وتوضيحه على ما ذكره
بعض الاصحاب انهم اتوا في الشهر اجمع التيرين في دفعه واحدة من ذلك الترويج الى اجمع اخر وكان ما بين الاصحاب في سنة وعشرين
يوما والثاني عشرة ساعدا واربعا وعشرين في سنة وكان الكسر لما على فضل اليوم جعلوا الشهر الاول ثلثين يوما لان الكسر يقوم عندهم مع
الواحد اذا زاد على المصنف جعلوا الشهر الثاني في سنة وعشرين من جبر الفضل الشهر الاول في تمام الشهر الاول في تمام الشهر الاول في تمام الشهر
كلها سنة وعشرين فيكون اذا كانت السنة اجمع من الكسر زاد على نصف اليوم الذي اهلوه من كل شهر وهو اربع واربعون دقيقة ثمان ساجات
ثمان واربعون دقيقة وهو خير يوم وسكن ما تخرج من كل ثلثين ثلثين سنة وعشرين يوما وكسرها على ما وجوه على سنة وعشرين من كل
سنة في الثانية والخامسة والسابعة والثالث عشرة والخامسة عشر والسادسة عشرة والثامنة عشرة والتحادية والعشرون
والرابعة والعشرون فيقولوا لذلك السنين الكبيسة وفيها في ان رمضان تام وشبنا اناضا في يظهر من جافضل الاصحاب ان اوله في تمام
في عدا حبيب الجدل في محكمه في الشرح في الخلاف في تمامه او كدام ابن زهره في الغنية في مشرب فيهم من بعضه قال في فضل
اي الشهر في فضل الهلال في تمامه اجمع الامور من الشهر في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
خلاف يوم من اصحابنا في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
احاد شاذة في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
وكما لا يؤثر في خلاف الخارج في يوم الزكاة المحض في دلائل الاجماع على ذلك في خلاف قوله وهذا عبد الله بن عوف في فضل
عدا في امواله في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
ان في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
من صدق كانه او في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
وكان ما يدل على ذلك في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
مع ان اهل النجوم لا يشيرون الى الشهر في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
ويعتبرون بان اول الشهر في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
على الرواية لاصل الناحيل المذكور في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
يطلق علماء ذكرناه في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
في المسائل الناصرية قال في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
للمسئرين في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
ان رمضان تام ابدوا وشبنا لا يتم ابداس من الف هذا الاجاب وذهب الى الاجاب الوافقة لتمامه في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
كان من كان الان يكون من شذوذ في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
الشيعه واهل السنة منهم في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
ضعف الشيعة الى الاخبار التي في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه
العلم والافق الاباسه ان انظر شهر رمضان في فضل الهلال في فضل ذلك في علمهم في قول في الغنية في فضل الهلال في تمامه

ایک

۴۰۰

عَلَّمَ الْغَيْبَ وَرَأَى الْعِلْمَ

فقال
لا الا ان يمشي
لن يمشي عدل
مشهد وانهم راوا الهلا
قبله لك اليوم
نمل اليوم

یونیا

۵

من انزل الاله
 من كذا في سنة
 عشر ...
 لا يجوز انزل مكان
 يجوز صعود في
 خلاف في
 العبد
 د

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ
وَعَلَّمَ الْفُلَانَ
أَلْفَ مِائَةٍ سَنَةٍ
مِّنْهُنَّ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في الصوم
مناجاة للمؤمنين
ومناجاة للمؤمنات
ومناجاة للمؤمنين
ومناجاة للمؤمنات

حولين كاملين من ابدانهم الرضا عنه فانه قد تحقق الاكمال مع كون احداهما اهل الاخر كالوكان السنة الكبيسة وقد تولى المراد بالعدة هو
 موضعا ما فاشته الرضا وفي التفرقة ما بين السنة الاية التسليخ فنية الهلال قبل الزوال والشك المعروف لا يجزى بها او ادعى عليه
 الاجماع ابن خزيمة والشافعي في التذكرة بل لم يذكر الخلاف في الاثر المتورك وابي يوسف من العامة ونقل عن الاثرين المواضع لنا وعن احمد القول
 بالتفصيل وعن الشافعي انه مذهب اكثر علماء الامن شدتهم وهو نية الشيخ في الخلاف ايضا ومذهب الميرضة في المسائل الناصية الى ان اذا انقضت
 الزوال فهو ليلة الماضية قال دليله اجماع الفقهاء في هذه المسألة ما عرفت عن ابي حنيفة ومالك والشافعي وابن عباس وابن مسعود والشافعي والشافعي
 ولا خلاف لهم وهو معارض بما ذكره الشيخ في الخلاف لا يردى عن ابي حنيفة وابن عباس والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 على اجماع الصحابة واما ما نسب الى الصنف في هذه المسألة من حديث عيسى بن ابي ابي لهذا الحديث والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 العامة في فتح القول بالتفصيل في غير الصوم دون الفطر في الزكاة بعد ما نسب الى التورق وابي يوسف القول بالاعتناء بمطهر ونقل عن
 الشافعي ان كان في اول شهر رمضان فمضاه يومه كان شمس يومه من الزوال في اثنان اقلها التوكيد والثانية للمستقبل ثم لم يطهرها والظاهر انه
 الماخية موافق للشك كما نسب اليه لم لا يستقيم وعنده عواذ من العيب انك المذلول عليه بالاختيار المعتبر خصوصا ما ورد في شهر
 رمضان انه لا يعمل فيه بالتقصير ولا بد من العيب والاجماع للمفوضية والاختيار المتورق في الغائلة للترقية واضطر للترقية فان لم يطهرها على نحو ما
 في الجمع وهي ظاهرة في وجوب الصوم والفطر اذا لم يدر ما فاضله لا بقا ان الجانب المتخاصة في الترقية لها هو في اول الليلة فلا يضر
 تلك الاختيار في الترقية قبل الزوال فلا لا لا يختار على وجوب الصوم والفطر اذا دلت في الليل لانه وجوب الصوم والفطر اذا دلت في الزوال
 لا فانقول هذا ليس من دعوى دخول الترقية بعد الزوال في مضى الا ان الاختيار في ما مر من الترقية هو بعد سنا عدم الدخول كما
 نقول في تلك الاختيار في المضى ان الترقية في الليل على وجوب الفطر والصوم عند ما فاضله عند ذلك فذلك الاختيار على
 الوجوب ان في قبل الزوال فذلك ايضا يمكن الاستدلال لصحة عدم الترقية في الليلة الماضية وندية قبل الزوال لا يصح وجوبها الصبر
 هلالا في الليلة الماضية اذا صاف الصبر يكون هلالا فاما ما كان الترقية بل فليس بها الا مجرد الخروج عن تحت الشعاع وقد لا يمكن محرج ولا
 يمكن تقييده في تلك الليلة بل بما سندها الصبر في غير ذلك في دليل مذهبنا لا وجه الدلالة المفهومة له في الزوال والهلال
 من وسط النهار او اخره فاما الصبي فان وسط النهار شامل لما قبل الزوال اذ ليس المراد هو وكذا الشمس في دائرة نصف النهار لا تسقط عنه
 عدم انصرافهم في اليوم اليه لئلا هو المصلحة فيهم لا اجابتهما والظاهر الاشارة اليها اسم لما بين طلوع الفجر في الغروب لا ما بين طلوع
 الشمس في غروبها وعلو هذا ما ينصف في اول الزوال مع انه هو الحاج اليه في سؤال الزوال وجوبه في كيف في الاعتناء بحاله بالمرءة وهذا
 التفرقة لذكر اول النهار لئلا يندفع جدا وما رواه الشيخ في التهذيب عن علي بن حاتم عن محمد بن جعفر عن محمد بن ابي حمزة عن محمد بن عيسى
 قال كتب اليه جليل فداك في غم فليسا هلالا شهر رمضان فاضر من عند هلال قبل الزوال واما ما رواه عبد الله بن خزيمة عن محمد بن
 الزوال اذ اريانه ام لا وكيف طهر في ذلك فكيف يتم الى الليل فانه اذا كان ما دلت في الزوال ومحمد بن جعفر وان كان مشركا بين التفرقة وغير
 ولكن اسنادا طاب ثراه قال في بعض نسخة ما رواه الشيخ عن كتاب علي بن حاتم الثقة الجليل بسند الصحيح عن محمد بن عيسى ومعه كتاب
 من غير الشهرة التي كان كون اجماعا وحجرا الدلالة ان الظاهر ان المراد من هلال شهر رمضان هو هلال شوال كما يباح فيه في المعارف فغير
 قول السائل فزاد فطره هو المناسب للصوم الا انه دون صورته في قوله في الجواب ثم الى الليل دون ان يقول غدا فيقبل على صورته
 وبالعلة المنصوصة في الحكم في اول شهر رمضان اي قبل الفجر بعد الفصل ما سنده من موافقة المحك في شرح الروضة للفصل الصغرى
 غم فليسا هلالا صرفا باللام فلا اشكال في جراح المداشي قال ابو عبيد الله من دلت على هلال شوال فليسا هلالا في رمضان ولا وجه له
 ما بعد الزوال شيئا والحاج اليه هو بيان ما قبل الزوال كما ظهر من مخالفة التورق في نفاذه وابي يوسف لم يبعد خلاف من احدهما في بعد الزوال
 حتى يكون الحديث في حاله موثقة حتى يتحاذوا في حديث قال ما سأل ابا عبد الله عن هلال رمضان فليسا هلالا في شهر رمضان من شوال فقال لا
 الا ان زاده فان شهد هلالا بعد اخره ثم رآه فاضف واذا اريته في وسط النهار فام صومه الى الليل على انه من شوال ودون ان يوى اتم رمضان فان
 اعتبر في تفسير الروي فالمراد به وان لم يغير فيمكن القول بان المراد من قوله واذا اريته في وسط النهار الى اخره انه حكم هلال شوال لا قبله فانها
 عن الصوم بدون روية في الليل فلا هو فيها انصافا في الوقوع حتى ياتي بركتها امره بالعشا لولا اهل بلدا اخر شهد بعد كونها شوالا ودون
 الاصفهاني عن بعض الكتب عن ابي حنيفة قال اذا اريته هلالا واداه واحد منكمها فلا فطر ولا يصح من الشهر كان ذلك في اول النهار

يطوى

في التذكرة
في التذكرة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في الصوم
مناجاة للمؤمنين
ومناجاة للمؤمنات
ومناجاة للمؤمنين
ومناجاة للمؤمنات

الحديث في شهر رمضان
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من صام شهر رمضان
فلم يخطئ فيه شيئا من
الصوم لم يمت بغيره

الصلوة
فان قاتل
بغيره

الحديث في شهر رمضان
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من صام شهر رمضان
فلم يخطئ فيه شيئا من
الصوم لم يمت بغيره

الحديث في شهر رمضان
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من صام شهر رمضان
فلم يخطئ فيه شيئا من
الصوم لم يمت بغيره

الحديث في شهر رمضان
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من صام شهر رمضان
فلم يخطئ فيه شيئا من
الصوم لم يمت بغيره

شأننا
عنه

الظن بالحاصل من الاحتياط الدلالة على عدم جواز نفي اليقين بالشك للظن بالحاصل من هذا الظن فانه مختلف في الأصول ان الظن ايضاً من العواهد
المعتبرة كعادتي اليقين وفاعده نفي الضرر والرجحان وغير ذلك لا بد في ما لو اضرنا من الرجوع الى المرجحان هنا مع الظن بما مع
الاعتناء بالرقابة المستغنية مع علم جاحدها بما في الوضوء والشهر ما ذكره من ثلثة اشهر ايضاً وان لم يمت بغيره من الشهر
لان كون ان يد منها ما بعنوان التوالى ايضاً نادراً بخلاف الشهر فانه لا صلاح اخرى من الظن لا بقا لك فلت باقاً على الحال بل ان هذا
لا يثبت الا في نفس الاحكام وانما في اثبات الموضوعات لا بد من الوفاء على ما ثبت من الشرع لاننا نقول المفروض انفاء ما ثبت من الشرع هنا
سبيل اليقين مع شوب التكليف الموقوف على غير فاول الشهر الا العمل باحد هذين الامرين فلما اريد الدليل على العمل بالاستصحاب عند ثلثين
لما افاضنا الرجوع الى هذا الظن **الشك** لا عبرة بغيره الهلالي بعد الشك واعتبره الصدوق في المنع قال ولعلم ان الهلال اذا افا
قبل الشك فهو لليالي وان في في ظل الراس فهو لثلاث ليال ونسب عن القول في التذكرة الى بعض الامم وتدل عليه رواية
الخرقي بعض النسخ فحصل من الحسن عن عبد الله قال انه قال الهلال قبل الشك فهو لليالي واذا افا بعد الشك فهو لليالي وفيه
لا يقاوم ما دخل على الحجة معرفة الشهر بالرقابة او انما تليق به وذلك وتبعها من غير انما رواه الشيخ عن عبد الله بن راشد قال كتب
الى ابي الحسن الحسن المكيته ثم كتابا وادخله يوم الثلثا لليالي ثلثين يوماً وذلك في ايام ارض في سنة اثنى عشر ثلثين يوماً وكان يوم الاربعاء
يوم الشك وصاح اهل بغداد يوم الخميس واخبرته انهم اذا افا الهلال ليلة الخميس لم يصب اليه بعد الشك فكان طويل قال فغفرت ان الصوم يوم
وان الشهر كان حسناً فابعد يوم الاربعاء قال فكذلك في ذلك الله توفيقاً فقدمت بعضنا قال ثم ليس بعد ذلك فالتكليف في
لي ولا كتب اليك فاصبحنا فلاحه الا لثلاث ايام فغيره راس الظن فالمراد بنقل الراس فان راس ظل الان لله هو ظل وانما فاحسبها هو الظن
من الصدوق في حديث كراه في المنع والرسالة خلاف الاكثر ويدل عليه صحيحه من ان عن ابي عبد الله قال اذا طروق الهلال فهو لليالي
اذا ليس ظل راسك فيه فهو لثلاث ليال وفي ذلك كانت صحيحة لكنها لا يقاوم النصوص والاحاديث الضعيفة بالاصل والعمل العربي من الاجماع
ويظهر من الضعيف وايضاً الطوق لهذا الرواية وجهها الاحصاء على خلافه وقد حكم في التذكرة بضعف الرواية وتعلل ابن الشاذلي
وحكم الحق في المعبر بغيره الا احتياط الوارد وفي هذا الامور المصروفة عند الاحصاء هذه الروايات شاذة والعمل بها نادراً وكذا عند
الحديث نقل عن ابي عبد الله قال قد جاءنا الامام عنهم ان صوموا من رمضان للرقبة وافرط للرقبة فان غلب عليكم فاكلوا العدم من حب
لشهر حسين يومئذ الصيام من عند ويدل عليه ما رواه الشيخ المنع عن ابي عبد الله عن اهل هلال حبب صومهم وخبر
ثم ضم وقد افا الكا من محمد بن الحسن بن ابي خالد يرض عن ابي عبد الله قال اذا صوم هلال شهر حبب صومهم وخبر يوم اصب
وقد افا الصيام من عند هذه الرواية بضعف شاذة لا يارض بها ما تقدم من الاحتياط والادلة الحاضرة لعلمنا الشهر
ان يمتد ثلثين **الاولى** للشك بين الاحتياط استصحاب يوم الشك وعن جماعة من اصحاب الاجماع عليه مثل الشيخ الانصاري والكا
الناصرة وابن زهره في الضعيف والشيخ في الخلاف وهو الرقبة ويدل عليه من قال في الصوم ما رواه في صوم شعبان وضوء ما رواه
في يوم الشك فهو كثير جداً مثل صحيحه بعد الاصح قال قلت لابي عبد الله اني صوم اليوم انك يشك فيه وكان من شهر رمضان افاضت قال
هو يوم فقط له وما رواه سهل بن سعد عن ابي عبد الله في جملتها قال قلت لابي عبد الله اني صوم اليوم انك يشك فيه وكان من شهر رمضان افاضت قال
عن ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله اني صوم اليوم انك يشك فيه وكان من شهر رمضان افاضت قال قلت لابي عبد الله اني صوم اليوم انك يشك فيه وكان من شهر رمضان افاضت قال
سالت عن صوم يوم الشك فقال صم فانك من شيا كان طوعاً وانك من رمضان فوم فقط له ويدل على الصلوة عن ابي عبد الله بن
صالح وداه في المنع عن الرضا عن ابي عبد الله قال قال رسول الله من صام يوم الشك فربما يدينه فكأنما صام الف يوم من ايام الاخرة عز وجل
لا يشاكل ايام الدنيا وعن ابي عبد الله عن زيد بن علي بن الحسين عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال قال رسول الله من صام يوم الشك فربما يدينه فكأنما صام الف يوم من ايام الاخرة عز وجل
وما ستره قال يوم الشك في غير ذلك من الاحتياط الكثير الذي لا حاجة الى ذكرها وقد مر بعضها في مسائل الشك وعن ابن الجبلة قال لا
استحب الا بصد صوم يوم الشك الا اذا كان في الشك ما يمنع من الرقبة استطاعه او عن القربة لانه يكره صوم يوم الشك الا اذا كان
هناك عارض يمنع اول الشهر وكان الجواب عن العارض بغيره الهلال ولا يمنع اجتهاد في الطلب لا يكون هناك شك وبكره صوم
الاكثر كان صاماً قبله شياً او اياماً بعد من شياً بذلك جاءنا الا انما عن ابي عبد الله **محقق** العلم بغيره ذكره ابو **الاول** في صوم
الشك الا في يوم الشك فقال التمهيد الثالث في الرقبة وهو يوم الثلثين من رتبة الهلال لانه من ان لا يثبت بقرينة من جوارحه

المسالك قال داخل ان وضع الخلاف انما هو مع تحقق كونه شكاً لا مطلق يوم الاثنين ولا يتحقق كونه شكاً الا مع محذور الناس من قبل على وجهه
او جهاده الواحد ونحوه ويدون ذلك لا يكون شكاً فلا يغلق به حكم من كراهه صوماً ولا استحباباً على الوجه الوارد وانما خير غيباً
المفيد للاتباع من غير ان الكراهة انما هو في صوته عند الشك في الشهر عنه فانهم وضع الخلاف وايضا في التذكرة والمنه والذوق
الشرايع ان محل النزاع مطلق الاثنين وانما يتحقق يوم الشك قط قال في التذكرة يستحب صيام يوم الاثنين شعبان اذا لم ير الهلال ولا يكون صومه
سواء كان هناك مانع من الرقبة كالنجم وشبهه ولو لم يكن وبه قال ابو حنيفة وما لك ان قال وقال شيخنا المفيد انما استحبابه مع الشك في
الهلال لامع الصوم وارتفع الواجب الا ان كان ضاماً لمصلحة قال الشافعي والاذن في **أقول** والتحقيق ان يوم المرد يوم السبت يوم من شأ
الشك بعون القاعدة الكلية كما هو الغالب في النية ولما كان الشهر تاماً مرة دأب من ثلثين يوماً وثلثه وعشرين يوماً فمفهوم الشك في
الشك ولا ضرورة الى مصلحة الشك في التفتيح انما يغلب وجوده في الشك اذ عدم الوجود ان لا يدل على عدم الوجوبية بعد ذلك
هجر القواعد الرقبة في الشرع وهذا هو الظاهر من كتاب الاحكام **الشك في الظاهر** الا ان الواجب في استحباب يوم ان العمل فيها اذ قال صوم
بعضنا والتوفيق في نفس الامر فيستحب الصوم لاجل ان لا يفوت هذا اليوم في نفس الامر فلا حظ للاخبار فانها ما تدين بذلك **فروا**
اكثر الاحكام من استحبابه بعد ما اجمعوا على استحبابه صوم شعبان وذكرنا استحبابه صوم الثلثة الايام في اخره وقيل شعبان رمضان ونفوا
الاخبار الدالة على ذلك مشرعة عن الكلام في صوم يوم الشك ينبغي ان يكون الحكم في استحبابه بالخصوص هو استحبابه لاجل اذ قال صوم
والتوفيق له ولا مانع في العقل والشرع ان يكون شيء واحد فضيلتان من جهة من نظر المشايخ الى الاحتمال كونه من رمضان لا ينبغي بسبب الضرر وعدم
الرؤية وعدم الامارات الرقبة ونظر المفيد الى عدم الاستدلال بالاحتمال الضعيف لذلك قال ليس هناك شك فينبغي ان لا يجمع المفيد استحباباً
من جهة اخر شعبان شرها بل انما يقول بالكراهة لاجل ان الاعتماد بالاحتمال الضعيف في اذ قال التوفيق في صوم رمضان ليس مما يستدل
في الحكم الشرعي لانه مع منسبته من بعد بعين ناره شرعية ولذلك شرط عدم تقدم الصيام فان كان يوم قبل ذلك فيستحب فيه
الاخر لا يوم فيه رمضان لاجل انما على ما لا يجوز الاعتماد عليه ويغفل هذا الاحتمال في حنفية احياء لا تستمر على العمل على هذا
ان يكون النزاع لفظياً وكيف كان فالذهب هو انما لا يحسن علمه ما ذكرنا الاستدلال بالخصوص ما ورد في يوم الشك لانه لاجل التوفيق
لصوم رمضان ولا تفرق بينه ويحذور ذلك مما ذكره الاخبار لا يطلق ما دل على استحبابه صوم شعبان او الثلثة الايام من اخر ونحو ذلك
الثالث في ذكر الاثار التي ذكرها المفيد وعللها اذ فيها مثل رواية عمر بن خالد عن ابي الحسن قال كنت جالساً عند اخوتي
من شبان فلم ارم صائماً فانه بمانده فقال ادن وكان ذلك بعد ذلك بعد ان حضرت له فجلست فقلت له انما هذا اليوم فقال لي لم يزل
له جلست في هذا اليوم فقال لي ولم يزل جالساً في اليوم الذي ذكرك فيه انه قال يوم وقوله قال ليس يدور انما ذلك اذا كان
لا يعلم هو من الام من شهر رمضان ام من رجل وكان من شهر رمضان كان يوماً وقوله فاما وليس علم ولا شبهة فلا غفلت لان فقال الفضل
وكل في التوافل ليس ان افطر بعد التوافل اظهر قال نعم ورواية هرون بن خارجة قال قال ابو عبد الله ع عن شعبان ثلثة وعشرين يوماً فان
كانت مغفرة فاصبح صائماً وان كان صحيحاً وبصرته فلم يرضها فاصبح مفطراً ورواية الربيع بن الوليد عن ابي عبد الله ع قال اذا رايت من شعبان
عند ثلثة وعشرين يوماً فان صحح فلم يرضها فانه يرضها وان لم يرضها فاصبح مفطراً وانما خبر بان هذا الخبر مع سلامتها لا يتعارض بها الاخبار المتواترة
فلعل المراد بها النسخ من صيامها الفصد اذ اذ كان ذلك الحال بعد ولكن يلزم بقاء الاستحباب لاجل ان من شعبان او شعبان ولا يقل من
اجل ان صومها المشافاة فلا وجه للافتاد والامر بالنظام كما يستقام من تلك الاخبار **المراتب** لو صام نذراً بظاهر كونه من رمضان اخره
انفاً وهو عدول الاخبار الكثيرة جداً بل قال المفيد في المغفرة عن الصادق ع لو ان رجلاً غلط في شهر وهو لا يعلم شهر رمضان ثم سئل به صيماً
انه كان شهر رمضان ثم سئل بعد صيماً ان كان شهر رمضان اجزأ ذلك عن فرض الصيام وقد تقدم الكلام في ذلك سائر ما يعلق به في حديث
الثانية الخ ليس لو افطره واهل ثواب ليلة التاسع والعشرين من رمضان فاضاً او كذا الوفاً مبيحة برؤية ليلة الاثنين من شعبان بل خلافه اعرفه
و يدل عليها ما اخبرنا من بعض ما مثل صحيح عبد الله بن شاذان في مسألة العبد وصحبه حشام بن الحكم المغيرة في مسألة رقية الهلال في
الحق في كل شهر رقية وفيه بعد ما علمه ثلثين يوماً في المداك والاف المسالك خلافاً في ما ذكره الحق وغيره الخلاف في الغرض
السنة فذهب الاكثر الى انه بعد اكل ثلثين يوماً يفطر منها العادة بالفقصة ويل يعل بعد الحسن في السنة الماضية **أقول** انما في
خصوص شعبان فلا اشكال في الاجماع والاخبار وامل في كل شهر غير شعبان فان كان اجمع فهو الاصح ومشكل وامل في جميع قال الظاهر في البناء

بكره
الصوم
والفقه
الشافعي

في شهر رمضان
صوم شعبان
الاجل انما هو
في شهر رمضان

في شهر رمضان
صوم شعبان
الاجل انما هو
في شهر رمضان

في شهر رمضان
صوم شعبان
الاجل انما هو
في شهر رمضان

في شهر رمضان
صوم شعبان
الاجل انما هو
في شهر رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم

جديد

على التقيد بل بحضور هذا المحقق والتحقيق ان ان كان العمل على عدل اثنين في الجمع كما اخبرناه ليس لاجل ترجيح الظاهر على الاصل فقط كما يظهر من المسائل بل لانه لا يمكن اجراء الاستصحاب استغني بل ولا في صورة عدم الكل ولا في البعض وانما قلنا بذلك في خصوص شعب الثمانين وجهه اننا علمنا بالعرف ان لا يمكن للشخص الواحد ان يجاوز فضل يكون الشهر ثلثين وقد يكون ثمانية وعشرين وتعيين خصوص الثلثين بسبب الاستصحاب بناء على ان الاستصحاب لا يثبت حكما كانه استصحاب الطهارة في مائة من مائة فاضية المتكافؤ فتح اجراء الاستصحاب ولا يمكن اجراء محض في بعض الاستصحاب اجراء ما ثبت في الزمان الاول في الزمان الثاني على مقتضى جري عادته الله على بقاء الحكم الاول فمجرد حصول الظن بسبب العادة فاذا كان العادة مختلفة في افراد كل فلا يمكن من جهة جميع افراد الكل بل انما يقتصر على ما هو ثابت في الافراد استمرارا ولا بد ان نلاحظ ان الشهادة في العادة بين على تفاوت في اوضاع سير العرف والعرف في كل قطعة من الالام والافان يختلف بسبب اختلاف اوضاع الالام في بعض في هذا الزمان على خلاف في بعض في الزمان الاخر وعادة الله انما جري في هذا على خلاف هذه فالتسليم استصحابا عندنا من العرف في العرف وانما يقتصر على الاجماع معناه في كل قطعة من تلك الالام هو شهر عظيم يقتضيه بقاء عقل خال الى هذه الشهادة الخوارج من الظن الى النور وهو قد يكون نهاية ثمان وعشرين وقد يكون نهاية ثلثين فكيف يمكن بان يكون هذا دون ذلك التمسك بطلان الاستصحاب التاخر في بعض الاستصحاب في حصول مراتب التاخر في كل منها على حدة فاذا علمنا ان ترتيبا في مكان في موضع ولكن لا يعلم ان بناء من الالام الحجر او من القصب السقف فلا يمكن اجراء استصحاب بقاءه بعد مائة سنة لاجل وجوده في الزمان الاول بل الاستصحاب انما يجري على اقلها ما يمكن في الدنيا بقاء العرف لا نور في بعض مائة وقد يطول ويختلف بالنسبة الى الالهة فاستصحابا مطلقا المتكافؤ هو جميع الكلام هنا لا يثبت في الجمع وفي كل واحد لا يتم الا في الفل السبق فالاستصحاب لا يقتضي الا الحكم بعد الخروج الى مقدار زمان التسع والعشرين واما انقطاعه او الخلل الى الثلثين فلا يثبت الاستصحاب فيبقى للعام بهما الا الحكم عليه في منها وليس هنا مجال ان يؤمن ان الاستصحاب في كل الزمان ان سلم اليقين لكن الخروج عن الاجماع امر جوهري الاصل جوهري هو مقتضى تمام الثلثين لا ان الزمان باختيار الاستصحاب الاول في الحكم من الزمان والاسد لا بد على بنسبع وعشرين حتى نعارض باصالة عدم سرعة السبر وعدم خروج العرف عن الاجماع بل المراد ان الشايب بالاستصحاب انما هو هذا المقادير الشرعية بها وهو لا يثبت شيئا منها فادكر في المسالك من ترجيح العمل بدوالة النفس في صورة عدم الجمع لرجح الظاهر على العادة بدوالة النفس والغلبة وتزجج العمل بعد ثلثين في الشهرين والثالث للاستصحاب والتردد في ان يد من ثلث لا يرتبط بالدليل في بعض يظهر من المدا ان الحكم في الشهرين بالاشارة ايضا جملة قال وموضع الخلاف انما غلبت شهرة السنة واكثرها واما الشهران والثلاثة فينبغي القطع بغيرها ثلثين لما ذكرناه من امتناع الحكم بدخول الشهرين في الاحمال وهو مشكل ويظهر من الروضة والمسالك خروج الخلاف فيه حيث جعله اقوى وقد ظهر ما ذكرنا خلافا من ان مرة وجه الاستصحاب هنا بطريقين الاول ان يقال ان الشهرين مثل ثمانين واثني عشر ثابت في الاصل استمراره الى ان يتحقق الزوال وليس الا بمقتضى ثلثين كذا في غيره والثاني ان يقال ان حصل الخفية للملال وهو الحاق فالاصل بقاءها وعدم مكان الرؤية انما يتحقق خلافا في بعض ثلثين **اقول** قد عرفت عدم مكان التسليم بالاستصحاب على الوجه الثالث واما الوجه الاول فان كان مراده من قوله الشهرين ثمانين واثني عشر وهو شهر فهو ايضا يرجع الى الثالث فالاية خفية الشهر الا بانفسا زمان خفية الملال في اخر وقد عرفت عدم جريان الاستصحاب في ذلك اراد من الاستصحاب الاحكام الواردة فيها مثل وجوب الصوم في رمضان وادراك استصحاب الغزيرة في الحر وغير ذلك فحينئذ لا غمنا في ان كان الواجب في رمضان مثلا هو الصوم والسحب المؤكد في ثمانين هو الصوم لا الصوم رمضان وثمانين اكل الحر في الشهر هو صوم رمضان لا الصوم في رمضان في محل المنع والفرق بينهما واضح ومفترق على هذا الاصل فزعم من هذا لاجواز الصوم المتتابع في شهر رمضان في السفر على القول بجواز كذا الصوم المتتابع في رمضان على ان الحرام هو صوم رمضان في السفر لا الصوم في رمضان والظاهر بالنظر في تسليح النظر هو الثالث فانه بعيد ان ظرف الزمان من مميزات الشهادة كاشا هذه في محل الجملة وحصل العبد غير ذلك بل وكل ظرف المكان والاضال كمثل الاحرام والنية ودخول مكة والمدنية ونحو ذلك فخل هذا فيدخل في مهية تلك الاحكام المستصبة بعلمها بالشهرين ما هو شهرين وهو المحذور من ان لا يبد عرف في دليل الرجوع الى هذا الخمسة بانه رواية عن ابن الزعفراني وغيره او مع ضعفها لا دلالة فيها على صورة فقه الشهادة كما لا يخفى ولا اكثر من شهرين لا بد من تفيد ما ينبر السنة الكبيسة كما عرفت واما القول بالقيصة ومط فالتسليم في المسالك فليس فيه شيئا النافذ ولكن احالة العادة بغيره من رواية الخمسة **اقول** والظاهر ان مراد العالم ان العادة يقتضي البناء على القيصه ونفصا استنادا من كل السنة فاذا لم يرد في نفيها في بعض الشهادة دون بعض فمقتضى الاصل وعدم جواز الترجيح بل ترجيح بقاء التكليف تحريم المكنت في جعل القيصه في شهر واحد لا يخفى

شبه في ثمانين واثني عشر

كتاب الصوم

وجب عليه تمام و عن البوط في كتاب الصوم اذا بلغ حال الصوم جذا لينة وكان صوما صحيحا و عن ابن ادريس اختلاف اجماع اصحابنا
 و ان من فروج الحالفين لا يلتفت اليها لفتة لا صوم مذهبنا و عن ابن خزيمة الصواب لم يطرطط بغيره و وجب اوله بقية السنة و قوله
 المحقق في المعبر و ان شاء صاحب المدارك **لنا** ان الاصل عدم التحريم ان الصوم لا يقتضي الايمان عليه دليل و القياس بالشافعية
جاء في المعبر باب شرائط الفضل بان الصوم ممكن في حقه و ذلك لما يوافق لائق لكن الصبي غاطبا و قيل لا يجب يوم بعض اليوم قلنا
 متى اذا تمكن من تميزه متى حكمها الى اول النهار و اذا لم يتمكن وهو منها متمكن من تميزه متى حكمها الى اوله و ان كان كذلك المجتنب المقتضى عليه و فيه
 و لا انا منع سببه مثل هذا النهار لعدم الدليل عليه بخصوصه و ثانيا انا منع وجوبه عليه القياس باطل مع امدة قبله و قبل ذلك و رتبته
 في بحث شرائط الوجوب و يلحق الغلام قبل الفجر و يجب عليه الصوم اجماعا و ان كان بعد الفجر لم يجب استحبابه الا ما كان مفطر او مشا
 ثم فصل عن المجتنب في احوال من قام عليه بنيت له لانه اشاء النهار و عن الشافعي المفضل فقال ان افطر استحبابه الا ما كان مفطر
 قولان و ان كان صائما فوجها من احدهما استحبنا و يقتضيه وجوبه و الثاني بالعكس فانه قال ان الصبي ليس من اهل الخطاب ثم قال و اذا لم
 يبعث خطابا في بعض النهار لم يفتى في ما قبله من الصوم المفضل لا يفتى في ذلك و انما الصوم انعقد بمقتضى ما استحبنا فوجب تمامه لعدم
 عروص منقطع بل هو كونه و في ان صحفه كما ذكرنا منع وجوبه الا تمام و متمكن من تميزه ثم اتوا القسام الى الليل و اول الكلام لظهور
 في المكلفين بالصوم في الليل كما لا يخفى على من لاحظ ما قبله و لا ما بعده مع ان كون البعض و يجب المنصوص و انما اكد ذلك الكلام و ما
 ذكرنا بظهور كلامه في بخون ان الاصح عدم الوجوب عليه كاهل و لا في ذلك الكلام في الفجر و البطلان و كذا المقتضى عليه لعدم كونه مكلفا
 حال الانشاء و لو اقبل الفجر فلا اشكال في وجوبه و اما بعد الفجر فلا اشكال في عدم الوجوب الدليل عليه ما مر من الاصل و عدم
 الخطاب و لا رده و بعض الصوم و يظهر من المحقق في بحث شرائط الوجوب عدم الوجوب بل عدم التحريم و من كلامه الذي نقلناه عن
 شرائط القضاء و هو ضعيف و عن الجيد ان افان في بعض اليوم و لم يكن فعل ما يشبهه بغير الصائم تمام ذلك اليوم و اجزاء و قدر
 الكلام في المقتضى عليه مع سبب لينة و هيها الضمير في المرض فلا يجب عليه المرض من غير ان يجمع و التحريم في الشبهة لا يفتى في كونه اما قبل الفجر فلا
 اشكال في محله يشبه بل هو ليس بمريض و لو بعد الفجر فان اضطر الى البرء فلا يجب عليه الصوم و لا يفتى في ما يجنبه بل يستحب له الاشكال و ان يفتى
 فيظهر من المعبر و المذكور و غيرهما عدم الخلاف في وجوب الصوم و سقوط القضاء به كل نسبة المذكورة في هذا ما تقرر و لا بد من وجوب الاجماع و ربما
 يستدل عليه بخبر ما نقل عن حكم السافر ان المريض اغفر و في ما نقل و انما في الشك في المذكورة و المعبر مثل ما نقلناه سابقا من المعبر في الضيق و قد
 عرف ضعفه فاعلمه هو فخرى الجماع و هو هذا الخلاف لا انما يظهر من بعض الاحكام ان الشك في خلافه يقال ان ابن خزيمة عد من الصوم المستحب
 المريض اذ ابره و اطلق **اقول** و الله عز وجل في المسئلة انما عد من المريض من ابره و لا بد لاطلاق الشك ان جعله صوابا لا يفتى في افراد الصوم المستحب
 بوجه اقل و لا بد منه اذا اضطر لاطم و قال ابن خزيمة و الله عز وجل في المسئلة انما عد من المريض من ابره و لا بد لاطلاق الشك ان جعله صوابا لا يفتى في افراد الصوم المستحب
 بلغ والمرء اذا ظهر من الحيض و انما في ذلك اليوم و هذا هو صوابنا و اطلاق كلامه يدل على الوجه المرضي و لا يفتى في قوله
 و انما في هذا الاطلاق انما يفتى في ذلك من ابره و في هذا الغلام عتد ما يمكن ان يفتى في صواب الادب كما لا يخفى و هيها كونه حاضر او مجيب كما
 عتدوا به في السفر و العاصي بغيره و غير ذلك مما تقرر في الصلاة فلا يفتى في ذلك الا بوجوبه و لا يفتى في ما يجنبه بل يستحب له الاشكال و لا لا لينة
 التفضل من كان في حقه القضاء فيسقط عنه الاداء و لو فصل كان بدنه و في الاجتهاد شديد و وعيد اكد في بعضها ان الامام قال لو كان
 صائما في السفر و اصاب عليه في بعضها ان رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر
 عندهم و حتى يفتى في كل استثناء من هذا ما اطلقوا القول بمد منه في الجاهل لكونه طالبا بالاجال ان في الشريعة احكاما كثيرة فهو مفضل في
 على هذا المصنف في مثل ذلك من عدمه و لما ردد في الاخبار و هي كثيرة لاحاجة الى ذكرها انكسب بما رواه عبد الرحمن بن زيد عن جده في الصحيحين في حديث
 قال ما روي عن رجل من مشاهير من في السفر فقال ان كان لم يبلغ ان رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر
 في الصحيحين و قال من صام في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر
 رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و سلم في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر و اصابه في السفر
 اما الناس فاما ذكرنا في الاشكالية و ما اخرج الوفاء في جليل الغضا على الاصح فان الجاهل الثاني و بالذليل و لا دليل لنا و في الجاهل
 بالجاهل لا شك في العلة و هو ضيق في الصلاة مع عدم مكانة شرط و انما ان المراد بمد منه في الجاهل انما هو اصل مثل العتد و ما في رغبنا

هذا هو الصحيح
 في كتاب الصوم
 في باب شرائط الوجوب
 في حديث جده

في كتاب الصوم
 في باب شرائط الوجوب

في كتاب الصوم
 في باب شرائط الوجوب

في كتاب الصوم
 في باب شرائط الوجوب

في كتاب الصوم
 في باب شرائط الوجوب

في كتاب الصوم
 في باب شرائط الوجوب

وَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ

فَقَالَ لَهُمْ رَبُّهُمْ اِنِّي اُنْزِلْتُ فِي الْبَيْتِ الْمَدِينِ لِمَنْ يَكْفُرُ بِيَوْمِ الْمَدِينِ

الكلام في سرائر
القضاة انصفاء
الربيع والعقل

في الصوم

في البسوط ايضا عند وجوب الغضاض مع سبب التيقن ولم يفرق بين ما عليه قبل الشهر وبعد في كنهه بالنسبة للمفتنة على الشهر وان كان بايام
 كما قلنا من حيث مباحث التيقن ولكن المفيد لم يغير التيقن المفتنة وكل هو الظاهر من الخلاف وخراب الجهد ان الغضاض عليه المخلوب من فعله
 من غير سبب ادخل على نفسه لا غضا عليه اذ لم يفتن في اليوم كله وان كان في بعض ايام ولم يكن يغسل ما يشبه بغضض الصائم في ذلك اليوم واجزاء
 وان كان من حرمة غضا كل ما غم عليه فيه و يظهر منه اذا كان الجوز بفعل حرمة بحسب الغضا وخراب في غضا ان قال الغضا الحلي و
 احوط اذا فات منه الشهر وبعض يوم من احوط **وقول** ونقص ابن الجهد لا بأس به لانه الذي يوجب غضا على نفسه لكن الغضا فرض جديد يحتاج
 الى التكيل فانصرف عموما الغضا اليه محل اشكال **والاول** اظهر للاصل خصوص محمد بن يونس قال كتب لي ابو الحسن الثالث ع
 عن الغضاض عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فات له لا يكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلوة وتلا محمد بن علي بن مهزيب قال سالت عن الغضاض عليه في الشهر
 ونقصه على من يهتد اياه رواء في الفتية كتاب الصلوة سالت عن الغضاض عليه في الشهر من هذه المسئلة يقضى مثله الغضاض عليه فقال لا يقضى الصوم
 ولا الصلوة وكلما غضا عليه فهو ولي بالحد وروى الشيخ في الصحيح عن الصغار عن علي بن محمد الفاسي قال كتب لي وانا بالمدينة سالت
 عن الغضاض عليه يوما او اكثر هل الغضاض فاسد لم يلغ الملازمة كما في النائم في الصلوة وما ذكرنا يظهر ان حكمه حكمه كحكم
 التيقن لو كان في الاطراف فاجاء الاغناء حين طلع الفجر لم يلغ الاغناء لانه غير مكلف في الاغناء فهو كان فاعاد الشرط والامر مع العلم بال
 الشرط مباح ويمكن ان اضرب في الاخبار اليه وكيف كان فالاصل كيف في الغضا خاضع **حج** من الاخرين قوله ومن كان مرضيا او على
 سفر فغضا من ايام اخر **هو** مدخوع مباح كونه مرضيا سالت عنه عصف بن موسى عن الغضاض بالصلوة وليس كل اغناء يصير بها صوم ولا فاقول
 مع ان الصوم لو سلم فخص من بما سبق من الادلة وما رواه الشيخ بسند عن حفص بن الغضاض عن ابن جندب قال يقضى الغضاض عليه ما فاته وهو مع
 في السنة لا يعاد من ما تقدم فحبل على الاستحباب كالاجابة الواردة في الصلوة وقد تقدم ذكره في الصلوة وبالاخبار الواردة في غضا الصلوة
 فانهما مل على كونه مكلفا بها دليل من كونه مكلفا بالصلاة لا فاقول بالفرق **هو** مدخوع مباح مخاطبة لاسا ولا يمنع الوجوب في الصلوة
 فانيا كما يمنع اسلم له وجوب الاداء لوجوب الغضا فالتا ومن كون وجوب الغضا فاشيا من وجوب الاداء وابعادها كالحاضر والغضا يمنع عند الغرض
 بالفرق خامسا **وقا** دليل تقصير ابن الجهد فقلنا شرنا اليه ولكن الاشكال في الفرق بين الحرمة وعهده فانه اذا علم انه يقضى في الاغناء يوم الصوم
 فلا يفي الفرق بينهما في لزوم الغضا وكذلك عدم الفرق من طول او علم ذلك ويمكن غضا لابلان مراد لعلم من الحرمة هو فعل ما يوجب الاغناء
 لاسم قبل الله ثم يفرق في الغضاض ولو سالت اذ اذ خصص الحرام به فيمكن الفرق ايضا وان لم يعلم بالاضطلال الاغناء يوم الصوم عفو في فعل الحرام
 مع ايجاب ترك الواجب ولكن لا يصح دليل على خصوص الغضاض بل يمكن خصوصه بالعذاب على ترك العبادات الواجبة **وقا** النائم تمام النهار اذا كان
 من التيقن والاعمال للصوم فيجب عليه الغضا وان لم يكونا مكلفين خارج النوم والنسبة للصوم والظن عند الخلافية قال في المنبر من ذلك على
 عقله شئ من قبله كرسب السكر ولم يفرق بين الغضا لان نسبة الاجل ولا كذا لو كان من قبل الله تعالى ومن قبل غيره والنائم اذا سبقت منه نسبة
 كان صومه صحيحا لانما مرثا لا يسلط بالصوم وفيها الاسلام فليقتط الغضاض عن الكافر بعد الاسلام وهو اجابي كما نقله من الاصحاب بذلك
 بعد الاصل قوله الاسلام بحيث يخلو ويظهر من بعض الاصحاب ان من اوزادوا الخاصة والعامة ولا وجه للفتح في الدلالة بان المراد منه
 سقوط العذاب عنه بل يدل على سقوط العذاب عن كل ما يوجب عليه كفلة للصوم **حج** محمد بن علي بن جندب عن ابن جندب قال سالت عن رجل اسلم في النصف من شهر
 رمضان ما عليه من صيام قال ليس عليه الا ما اسلم فيه ورواه الكليني والشيخ **روا** الصمد بن زرارة في اخرها وليس عليه ان يقضى ما
 مضى منه ولا بد من جعله على من اسلم لئلا يسيء **روا** الكليني في الصحيح عن عيسى بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عن يوم اسلم في شهر
 رمضان وقد مضى منه ايام هل عليه ان يصوم ما مضى منه ويوم من التيقن اسنوا فيه فقال ليس عليه من غضا ولا يوم من التيقن اسنوا فيه لان يوم
 اسلموا قبل طلوع الفجر **روا** الصمد بن زرارة عن صفوان بن يحيى عن عيسى بن جهم بن هاشم كان في الخلاصة **روا** الشيخ في الصحيح
 ايضا **روا** في نسخة بن سعد عن ابن جندب قال سالت عن رجل اسلم في نصف شهر رمضان ليس عليه الا ما اسلم فيه
 خراب في غضا ان قال لو غضا من يوم الذي اسلم فيه وما مضى احب اليه واحوط ولعل نظره الى ما رواه الشيخ عن الجلي قال سالت ابا عبد الله
 عن رجل اسلم بعد ما دخل من شهر رمضان ايام فقال ليس ما فات **روا** الشيخ عن ابن اسلم فانه ذلك كما فرض من مرض ونحوه ومن اسلم
 لم يعلم انه يجب عليه الصوم فاظهر علم وجوبه **وذهب** الاكثر الى ان اسلم قبل الفجر لا يغسل ما يوجب عليه الصوم ولا غضا ولا يقضى بعض
 المفتنة **وعن** الشيخ في البسوط وجوبه عليه فيجب التيقن ويكون صومه صحيحا ولا يجب عليه الغضا **روا** في المنبر سند لاهلنا في فرق في

فان الغضاض عليه

يقضى ما فات له

لا يقضى ما فات له

في الصوم

في الصوم

لَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ

[illegible]

الشيخ

فقد رزق
القضاة على ما
أمر به

في شهر رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

الغضا بدون ضدا الاول ثم الثاني بل يجوز هذا الاخر ولا يلزم ما قبله الى الاول وقال تعالى ان الله فضل و جعل وجهه لاختيار
 واستشكل في التدوير و جعل وجهه النظر المشاوي الايام في العلن والبنوة وان فقهه بعضها على بعض ليس من باب جعل الشك الظاهر والمنزلة
 العاشر باب الاثبات كقوله صلوا الصبح على النبي من دواعي المشايخ وقد اشرنا الى ذلك في كتاب الصلوة والى فقهه اشكال الدقة
 بالاول فهو حق وهو ضعيف كما روي في الدين للمصنف وكيف كان فلا ينبغي الترتيب لحوطهم لافضا بطلان من دون مفيد وأما
 الترتيب بينه وبين سائر الواجبات وبين سائر الشاكر الغضا والكاهن والتذوا الكاهن من حيث هو فالظاهر انه ليس بواجب الاصل وعن ابن ابي عمير
 لا يجوز صوم من نذر او كاهن عليه ضامن شهر رمضان في بعضه وفي الخ لا في التفضيل فان كان فدا مينا فمفدا ولا فان تقضى وقت الغضا
 فيفقد ولا لا يفتى الاصل ووجه المرجح وخرج لان له عيلا بان كان الاصل ديانة وجب ما صل الشرح فيفقد ثم منع ان كان الاصل وكذا المداومة في
 الشك وما ذكره جيدا لا ريب في اختلافه جواز صوم الطهر لمن عليه فرض فحسب الاكثر المنع وله بذكره المذكور الخلاف الا من احدثوا
 احمد من العامة ومثل المنع بحسنه الحلي لانه وهو مشعر بمبدأ القول بالعرفن والامانة الاستدلال وعن السيد وجماعة الجواب وقال في
 المداومة بما ظهر من الكليق اخضا من المنع با اذا كان الواجب من ضدا ومضا فان وهو المعتمد ومثل الجواز في غير الاصل والمنع في محسن
 الحلي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل عليه من شهر رمضان ثمانية اشواط فقال لا تخف بقضه ما عليه من شهر رمضان ودوايا في الصباح الكلي في
 التي ليس في سندها الا احمد بن الفضيل قال سالت ابا عبد الله عن رجل عليه من شهر رمضان ايام ان يطرح قال لا تخف بقضه ما عليه من شهر رمضان او
 ويدخل قولنا اكثر تأويله الصديق فيمنعه عن الجحيم وقادوا عن له الصباح الكافي عن ابن عبيدة قال في الفقيه باب الرجل يطرح بالصبا
 وعليه شيء من الفرض فممن يدي ذلك المحل في ابو الصباح الكافي عن ابي عبد الله وعن كتابه المنع علم انه لا يجوز ان يطرح الرجل وعليه شيء من
 وجدته في كل الاحاديث في روى الشيخ في الصحيح عن فدا عن ابن جعفر قال سالت عن رجل في شهر رمضان ان كان عليه من شهر
 رمضان اكنه يطرح اذا دخل عليه في الفريضة فابله الفريضة وهذا الرواية مفيد العموم من جهة العلة او اشار اليها الامام في الخ افسس
 من فدا شهر رمضان او بعضه فرض فان مات في مرضه لم يحسب الغضا عنه وتقل الاجماع مذكور في كلامه من بدل عن الشهر اجمع العشا والاختيار ذلك
 متفاد من مثل صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل ادرك شهر رمضان وهو مرض فوفى قبل ان يموت ثم توفى قبل ان يقضى وقوية العامة
 بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مرض لا يعيد على الصيام فانه شهر رمضان او في شهر رمضان قال لا يصح عليه
 ولا يقضى عنه قلت فانه انما دخل عليه شهر رمضان ولم تعدد على الصوم فانه شهر رمضان او شوال فقال لا يقضى عليها وقد ايدوا في مرضه
 خاتم قال سالت ابا عبد الله عن الرجل في شهر رمضان قال لا يقضى عنه والمأخر لا يموت في شهر رمضان قال لا يقضى عنها وذهب جماعة من الصحابة
 الى استحباب ان يفسد الشهر في الصحابة واسطة لا تطاع في ذلك عن النبي وفضل اليثوابها ولعل نظر الى الاختصاص فيفقد هذا الفريضة
 التوازي من قبل عبادت النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك على السور والفرج وينتفع به وامن خبره بانها غير ما نحن فيه اذ العلم استحبابا اصلها على
 انها ضائعة لاصل الكلف عبادة نفسه اهداه وتاويله وهذا بطلان كتاب الصلوة استدلال بعضهم بها في سلة استصحاب العبادات
 بما لا يزيد عليه وحل كلام الاحصاء على ذلك بعد فدا من الا الاصل على فدا من الساعه في ذلك السن والامانة فدا على ما يدل على ذلك
 بل لا يخفى العبيد المصنف في الغضا ظاهر في عدم شهر رمضان كما هو في جعفر بن محمد عن الفقيه مصرح بقوله سالت عن امرأ من شهر رمضان
 وما شئت في شوال او من شهر رمضان فقال هل يرتب من رمضان قلت لا ما شئت في شهر رمضان قال لا يقضى عنها فان الله جعلها فدا في اشهر
 التقضى عنها فدا ومنه ذلك قال وكيف تقضى شيئا لم يجعل الله عليها فان شئت ان الصوم لنفسك فممن يجعل ان يكون المراد منها هذا
 ما فعلت نفسك اليها وان استمر المرض عليه الى رمضان اخر فلا ضما عليه يفد من يوم بعد من الطعام حل المشايخ بين الاحصاء عن الصدوق
 ابن ابي عمير والشيخ في الخلاف ابن زهرة وابن ادرجس وابي الصلاح والعلامة في الشهر والفرج وجوب الغضا الاخير من ابن الجعيد الصحيح
 احصاها في الاصل والاختار والسنن في هذا مثل جعفر بن زيد عن ابن جعفر عن رجل مرض في شهر رمضان ويخرج عنه وهو مرض
 جمع حتى يدرك شهر رمضان اخر قال يفسد من الاول ويصو الثاني فان كان جمع فباليه فدا ولا يفد في شهر رمضان اخر ضام باجماع
 فسدت من الاول وحسنه محمد بن مسلم عن ابن جعفر وابي عبد الله قال سالت عن رجل مرض فلم يصم حتى ادرك شهر رمضان اخر فقال ان كان
 بر ثم توفى قبل ان يدرك الشهر الاضام الذي ادركه فسدت من كل يوم بعد من طعامه على من سكن عليه ضا فان كان له بر ثم مرضا
 ادركه شهر رمضان اخر الذي ادركه فسدت من الاول عن كل يوم بعد من طعامه على من سكن عليه ضا وقد ايدوا في جعفر بن ابي عبد الله قال ان



رضا
رضا
رضا
رضا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ فَالْحُمَّى يَوْمَ لَا يُفْعَلُ فِيهَا شَأٌ وَلَا يُكَلِّمُ فِيهَا نَفْسٌ وَلَا يُصَلَّى فِيهَا أَحَدٌ

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فانما القوم الذين هم
القصاة الذين هم

الكتاب

مختار

۱۰۰

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

جہاں جہاں

تکلیف
فی حق
قضا فقط
مطابق

وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ

۸۷۲

مجلس

فان لم يكن
لنعمان ما ونيه
فقال الحيز
بجيد

وَمِنْكُمْ فَاسِقٌ كَاذِبٌ

حیدر



۱۰۰

هو من ياتسرين
الى عدد خلق
الملكوت

۱۰۰

شهادت

فوق

مصحف

1



و

الثالث بل من الذكر وايضا للاختصاص بالجنود ونحوه من صحيحه حتى ان الفصحى ومنهله تمام من المقتضى من صحيحه الصفا وايضا بل على حسب
 الاكبرية ولكن غاية ما يستفاد منها هو جعل الرجل الاكبر واما الاختصاص بالولد فلا يستفاد منها ويمكن ان يقال ان العددا الغالبين بينهم
 الولي الاولاد وغيرهم والرجال الثلث اعلموا على الرأى ان طلاقها لان الولي الاول في كل طيفه موجب وصحيحه حتى ان الفصحى ومنهله
 حتم ان تعين الزوجين قول الاكبر بعد القول بالفصل لانا لم نفقه على من قال بوجوبه في كل طيفه على اكر الرجل دون النساء
 علنا باطلاق تلك الاخبار لم طرح هذين الخبرين ولا وجه له سيما واما نحن فطعننا في ذلك الخاص مقدم على العام سيما اذا وافق الاصل
 ونفي العسر والخرج والافراد جعل اكثر مثلنا الاخبار وتماثلنا على نفي الوجوب على نفسه في حال وجود الرجال وهو غريب وكيف كان فلا بد
 ان العمل بمقتضى رواية ابو ثمر ان يجهنم المودا لادان يثبها **القول** ذكر جماعة من علماهم ثم اعلنا في المذكرة والمنه في الشهادة
 عز ان المراد بالولد الذكر الاكبر من غير ان يكون هناك اكبر منه وان انحصر فيه مكانة الجنود ويدل عليه عموم لفظ الولي الاول في الاخبار واما صحيحه
 الذي جعل النساء الاكبر في حق محمولة على حال الشك ووجود الاصغر الاكبر فغير الاشكال لان الزوجين هل مشروط بالبلوغ حين الموت ليعين
 على التكميل في غير البالغ العاقل فليس صحيحا بل العمول في رواية استنبط الجنود وعلى الاربع الثلثة لا تليق في الاختصاص ما يدل على الوجوب عليه
 مخير موت مؤخر حتى يستلزم البلوغ والكمال فيكون مرعى الى حصول الكمال كما هي كما لو كان غابا ولم يطلع على موت ابه لاعدسين وتعلقوا
 وموتوا لموت فكان احدهما اكبر سنا ولم يبلغ والاخر اقل سنا ولم يبلغ لانا سنا والاحلام والاطهر لغيرنا البلوغ لانه والى الميتة اكثر الاحكام
 مثل ما سطر الفقيهين واذن في الصلوة وسائر ما هو موظف بالمكملين **وحجبه** القول الاخر اطلاق لفظ الاكبر في صحيحه الصفا وضمها وهو محمول
 على الغالب فلا يخرج هذا اذا كان الاكبر غير بالغ واما اذا كان بالغين فلا اشكال في تقديم الاكبر سنا وكذا لو لم يكن بالغين **واما في الجنين**
 فالظاهر تقديم الاكبر سنا لاجل الكثير الحاكم كونه الاكبر وهو الظاهر في المسجع احوال تساوي تامم لان لكل منهما مرجح احوال فليدفع اليها
 مظن حلا للاختصاص على الغالب لكن الاظهر ذكرنا **الثاني** انما في الاوليات واولئك التسويات الشيطانية فيهم وقال ابن البراج ان لم
 هناك لا توامان فلهما الميزة فاما متصل ليزا ونوشا خافا لفظه وقال ابن دريس بمقتضى الغضا فليقتض الكلام في فرض التساوي ثم نخص
 في ادلة الاحوال **فمقول** ان فرض التساوي تاما بان يولد له ولدان في ان واحد من امثالهم وهو ممكن لان مدة الحمل يختلف لا يستلزم اتحاد
 علوق مختلفة حتى ياتي باستحالة وطى امثالهم في ان واحد ويمكن الفرض بان يولد التوامان في ان واحد من دون تعاقب وبعد الفرض مع انه قد
 يشاع في المعرفة اطلاق الواحد على التوامان ليس سيطا التوامان بل ليعمل البشاع في صورة التعاقب فيكون اولهما دودا والاكثر لزا
 وجهان فظهر الاول لهم المعرفة فتم يسببون الولادة والخرج عن الرحم ولذلك يتولد التوامان وقد بعد سنة اشهر من العلوق فليس من قول
 بعد سنة اشهر لانه الاول اكبر من علوق الثلثة مقدم عليه فغير من ثلثة اشهر لان تولد الثلثة اسبق منه بهذا المقدار فلهما العاقل
فص هذا رواية الكليفي والشيخ عن شيخه سدي في تراشي المحمدي عن بعض اصحابه قال اعتاج لادان في بطن وهذا ابو عبد الله
 ايها الاكبر قال التوامان خرج اوله فقال ابو عبد الله التوامان خرج اخرها اكبر اما علم انها حلت بذلك اولان قد دخل على ذلك فليكن ذلك يخرج
 فالتوامان يخرج اخرها اكبرها ويشكل العمل بمقتضى هذا والاعتماد على ما في العرف العادة مع ان العمل عليه يستلزم الحكم الاكبرية الثلثة
 وان تولد بعد ايام ولو فرض صحة الحديث ايضا لا يفاد ما دل على تقديم الاكبر لان لفظ الاكبر في سائر الاخبار يرجع في معناه الى العرف فلهذا ترجح
 على الخبر لا العرف على الخبر لصحة مودا للشيخ والعمل كما ينبغي ان يعمل بمقتضى الفصل العيشي تحق الاكبرية ويشاع فيه غير شك في وجهه الاجم
 من كلامه لا سيما لان فرض صحة ما ذكره الشهيد الثلثة في فرض التساوي مسألة الجنود قال ولد التوامان على التساوي في اشكالهما
 الاكبر نظر من زيادة سن التوامان على المسبوق ولو سببوا في الفصل ومن عدم الاعتماد على ذلك عرفا وهذا هو الاقوى بشاهد المعرفة ان
 مثل هذا التفاوت لا يؤثر في التساوي ومثلهما ولد من مراهقين في فحين تعاقبهما لان العرف يقبل هذا العلم في بعض الموارد وان عليه
 التوامان ثم قال فليخرج في ذلك العرف فمن عدم ما يبين في التساوي كما فيها والا فلا وان حصل الثلثة فيسقط الاول لان التساوي وكذا لو
 اشترى اثنين كلامه **قول** وبما ذكره اخيرا نظرنا في المسئلة انما هو الفصل المشترك بين الاكبرية ومقتضى الاكبرية لا يتحقق فليقتض استصحابا
 للتساوي في جميع المبادى التي فيها والفرقة او التسمية ثانيا لا بعد ترجيح بعض الاكبرية للتساوي **ان** عرف هذا فخرج الاصل المسئلة
 ونقول الاقوى قول المشاهير في الولي الاول عليه السلام ولا يحج على كل منهما بالتمام انما هو لا يقطع عنهما بموت القر وتخرج احدهما بالانحياز فيمنع
 فلا خاص الا التوهم لان السداد من الامر هو الوجوب العيني وادامه اليه صالة المراد من وجوب تمام على كل واحد منهما وكذا باطلاق الولي

عینا
دیندو
کلینا

فرخامسا

فانما كان من غنى الكرم
على النوى

ان الوجوه
عينا هو الاصل
معنى الجميع
هو اصل الخبر
نعم الجميع

منه

ح. انوار الہدیہ

مستتر

اسی طرح

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

فلاحی



بسم الله الرحمن الرحيم

عن
اخيه
موت
موت
موت
موت

الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل فی بیان

و
مَالِكِ
عَلَيْهِ

دَلَّ الْغَلِي

سُورَةُ

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

[illegible]

الحمد لله الذي جعل
العلم بالقصص من
مخارج العلم والهدى

لا وجه فيه مع فتوى لاكثر من خلاف بل ليس في النظر قول الاكاذم الشهيد خداما في المسئلة في اصلاح ان يجعله كالحج فحصر
في كلام بعض اصحابنا اشارة اليه في كتاب الوصايا مثل الحقن مرة في المنافع ميتة قد لا يوصى بواجب غيره اخرج الواجب الاصل والبالغ من
وكذا عبادة الشريعة ومقتضا وجوبه اخرج الواجب الاصل قطعا لما كان مثل تركه او شربا لما كان كالحج او بدنيا محضا كالصلاة والصلوة
الاطلاق شعرا بانه لو لم يخرج من الاصل كتركه والحج الا ان في المراءى قوله بوجوب الواجب الاخر اخرج لاما هو واجب على المتكفر بذلك قال في
الذكر في هذا المقام لو ادعى بمقتضاها من ماله فان قلنا بوجوبه لولا الايضاح كان من الاصل كما ان الواجب ان فلنا بعد فهو يخرج من الحج من
الان يخرج الواجب على كل حال فاشترطنا وصفا الواجب للمبدية يخرج من اشك في مستنبطه بعضها لانه خلاف في غفلة كما عرفت فحصر
قوله في اقوى فخرج الاخر من اشك الامع جازاة الواجب فحصر في الواجب على المبرع بها وان كانت خيرة في الذكر كما ذكره جماعة من
روافض على مصحح بخلافه لاصحاب الكفاية حيث استند القوي لبعض الاقوال قال في حقه غير واضح ويمكن ان يكون نظر المجاهد في المسئلة
المستفاد من حقه من غير ان يقره به بل هو من هاشم ورواه في التهذيب وصلة امره من على ثلاثا لها ورواه من ينج ويصدق في ذلك
ذلك فاما الساجين فاعلم ان جعل ثلاثا ثلاث في السنو فله في الحج ثلاث في الصدقة فله على ابي عبد الله فله ان امره من اهل بيتا
وارد في ثلاثا لها ورواه من ينج ويصدق في الحج منها فطر في فله مبلغ فقال ابدا بالحج فانه فرض من فرض الله عز وجل وجعل
مليقة صانعة في حق وطائفة الضم فاجعل في باخيفه يقول في عبد الله فخرج من قوله وقال يقول في عبد الله فروى في موداه حقه
لاخرى رواها ايضا في ذلك ايضا لا يخفى ان الواجب على الايمان به وعمل بقية الموصي غير بانكر يكون منها عنه فله من وجبا
لقوي الواجب فلا يكون معتبرا في نظر الشر لان في ذلك بقا تركه اصل العمل في ثلاثا في حال القليد الرابع لو كان في ذلك في
بصوة القضاء الفسلة واستدلوا بغير ذلك لا يصح من ذلك القوض عن يحيى عليه السلام جميعا وقال في الذكر في الاصل في الترتيب
علاوة الاخبار في رواية فحصر لو فاصلا بعد فعل المكر القوي ويقتضي بقية لان ثمان قضائها مستثناة كما ان ادائها وانكر بقية
فصل بسوسيه اقول من رواها الترتيب كذكره وان كان احوط ولكن لا يظهر عنك الى ان دليل على وجوبه في مثال ذلك معصية
يظهر من الاخبار والادلة هو وجوب الترتيب بين الظهر من يوم واحد فطوى الظهر عصر من غير ان يعاينها من غير ان يقرأ الفاتحة
على الظهر من الظهر على العشاء من اليوم المصطفى المستطيل فاما من راي ان ثمانا بعبادة لا وقت لا يجعل في المبحث الثالث
فحين يحجب بقضاها فحصر ذلك في رجل ادعى للمرأة في حقه في خلافه فحصر في ذلك كما ذكره بعضهم العتوان كان يظهر من الذكر في
الاصحاب لاختصاص الرجل يظهر من مسألة الجوز وصريح الشيخ في النهاية والتمسك وابن تيمية والعلامة في حقه وسند عليه بالقضا من
ولا ياب به بعد راد قوله في المعصية قال في بعد بقية من الشيخ كل صوم كان واجبا على من رضى باحدا الاستبا الوجبة فان كان حقا
قضائه فانه مضى عنه او يصاحبه وما ذكره صوابه في غير ذلك الزوايا قال في حقه الزوايا في ذلك حكم الرجل ماله وما يقضيها من ابا
حيضا واسب القضا عليها فان لم يقض بعد ذلك فحصر في ذلك القضا في فرضه ويضرب عنها على ما فيها اتفق وهو مؤذن بوضعه
ولكن في الشريعة والتامع من ذلك في ثلاثة في تحرير الاستشكل في التواعد والاعول بالعد فحصر في ادريس في حقه الحنفين في الاول
اظهر لان ثمانا من الرجال والقضا في الحكم وذكر الرجل في الاختصاص من المثل لا التخصيص كما اشار اليه في الذكر في يد عليه خصوصا لا
مثل صحته وحرمة وموتة بعد من منه المقدنين فان في فله فانه ما لبث منها المشرع والجوز لا الوجوه فله يمكن ان يقران لقاد
معهودية القضا في الوجبة في الاصحاب استدلوا به في حج رادة الوجوه فان في ان فله ان ما ذكره سابقا من جعل تلك الاختصاص
المسافر على الاستصحاب في صوره عند التمكن ان ما سأل في مورد ذلك لا ياب في مختلف فانها تدل على ما لبث على وجوب القضا على الولي
التمكن خصوصا في السفر باضمام الغرض التابعة وتدل على استحبابها فاصلا المسافر عند التمكن بظاهرها فلا منافاة سندنا ان غنونا الاختصاص
كافية ذلك قال بعض المتأخرين في لاهوت في عموم الطلاق في الاختصاص لهما بل بعضها صريح في حكم المهر كصحة وحرمة لكن لا لهما غير
وبعضها صريح في الرجل يظهر الجوز عن فامر اما العمومات التي ذكرنا في كثير منها ما رواه في المعصية عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله
ما ذكر عليه صياغته ليه في طريق الخاصة لاشياء التي قد تناها سابقا من جعلها رواية عبد الله بن مسعود في نقله في الذكر عن ابن عباس
في حقه بعضها من انه قال صلواته التي صلواتها قبل ان يورث الميت بعضه من اول الناس ورواه في ذلك المقدمة انفا وكنه ورواه في
المقدمة انفا وكنه ورواه عبد الله بن مسعود في بعض المقدمة ومنه منها وان كان يمكن فيها التخصيص من جهة انها ليس الجوز لا الوجوه على حال

میں نے

لأن
الربيع الضار
لما فتح هذا السور
الملك المنعم
عليه
فك ثم كان من عاقلة
ناذا وجب العزم
إبراهيم

عبدالمجید بن عبدالحق

۱۰۰

مَرْوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرِيكٌ فِيهَا»

بسم الله الرحمن الرحيم

ابن اذير فالقلم
ان شئت
الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم

العربية

فقد كان من
الذين هم
من الذين هم
من الذين هم

[illegible]

فلم ينفذ فيها على ما ينبغي عليه وقيل على البدل وهو اصل الشدة العيز ضعيف مع انما اخضر صر فيه بما بعد الزوال وعزل في
 الصراح ان كان الغضا الاطوار بحسب الكهان فصرها مستغنى عن الغضا وهو شامل لما قبل الزوال ايتم ولا دليل عليه الخافس من مجرما
 هذا شهر رمضان بلا عدد بعد الزوال ويحسب الكهان لما الحرمه فهو الشتم بين الاصحاب بالاختلاف كماله في المسالك في قوله المداون هو
 الاصحاب الاحكامية عا لفاو عن الانصاف والاختلاف في التثنية عوى الاثنان عليه ويدل عليه لاحبا الكثير المقدم بعضها والاف بعضها
 ويظهر من الشيخ في كتاب الاحكام ما الحرمه فانه قال بعد فعل موثقة وان المقدم انما ويمكن ان يكون المراد به من اظهر هذا اليوم
 على سبيل الاستصحاب والمهاون بما يجب عليه من فرض الله تعالى عليه من الكهان فكل من اظهر يوما من رمضان عطفه وتعليلها عليه فاما
 اظهر وهو مستفاد ان افضل ايام صوم فليس عليه الا ما قدمنا من اياما عشرة سايكن اوصيا ثلثه ايام وتستقل بمسألة اخرى ويمكن
 يكون مراده من افضل ايام ان الطاهر احسن من الخبيث والاسلام احسن من الكفر واما وجوب الكهان فهو لكثير من الاصحاب ايهم وقيل
 والانشاء والتثنية في الاثنا عليه وعن ابن ابي عمير في الكهان باطلا ويدل عليه موثقة عن ابي بصير عن رجل قال يكون عليه ايام من شهر
 يريد ان يفضله احسن من ايام بيوى القيا قال هو بالخيار لان من روى القس فانما ذاك القس فان كان نوى الصوم عليه ولم يكن نوى الاطوار
 سافان كان نوى الاطوار يستغنى عن نوى الصوم بعد ما ذاك القس قال لا فان نوى القس اظهر بعد ما ذاك القس قال فاما ما ذاك القس
 الاضداد لئلا يكون الله ادا ان يفضله قال الشيخ انه محمول على ان يفسر عليه من العباد لان اظهر في هذا اليوم لا يفسر العقاب وان ظهر
 الزوال ليرى الكهان حسب ما قدمنا وليس كل من ظهر في رمضان الا في بعض ايامه والغضا والكهان **اقول** والافان يحمل الرواية على
 ان يكون قوله بعد ما ذاك القس في اظهر في اياما عشرة ويكون المراد من قوله فاما ما ذاك القس في انما ذاك القس في اياما عشرة
 شريح وهذا محل وجه الرواية بل لا يبعد ان ظاهره بما اظهرنا من الرواية وكيف كان فلا يضر بعلمها الروايات العشرة السبعة فبما بعد
 بالشهر العظيم والاحكام الموقولة مشتملة بعد ما المستند هذا الوجه للرواية بحسب من خواصه واجتنب العسر في حتم ما ذكره فانما
 لما قدمنا من تحت الله عليه مشتمل على ما في الاصل الاضداد في شرح الرواية اكثر البحث عليه وذيقت كلامه حيث لم يستحق ما قبل الشيخ وذكرنا
 قوله ما ذكرنا فيهم ورواها كما فهمنا وانما هي بالحق الاضداد في اظهر في اياما عشرة من الرواية شيئا فليطابق ما قبله للرواية واذن
 البحث عليه بما لا محالة فبما تقدمنا على ذلك اذ بعض حروف هذا الخبر العظيم الثنا والفراد لم يصرح بالثنا والاف عليه في ذكره في
 اول الكتاب ناكح بالبلغ في عدم البداية في بعض من مفاصل في شيء من الابواب ان كان هذا الفاصل الرفع المكان ايضا من اربع اشياء
 وما مضى والله بهد من يشاء الى الصراط مستقيم **الشيخ** في اختلافه في هذا الكهان فمن الشك في كماله الشك في كماله في كماله الشك في كماله
 ساكن فان عمر ضياء ثلث ايام وعزلها الصراح في غير ما ذكرنا في اياما عشرة والاف عليه الاجماع وعزل البراج في موضع من الحج وعزل الصريح
 انها كانه شهر رمضان الا في العقب فمحل رواية وعزل في ان ظ الشيخ في التمهيد ايضا ذلك اذا كان استصحابا ومهاونا في الاول
 عز ابن حزم موافقا للهداية في صوة الاستصحابا وموافقا للصراح في صورة العجز وعزل ايامه كانه اليمن وهو الموقول الكراهية وكذا البراج
 في موضع من الحج وعزل ايامه كانه اليمن وبلغ ايامه كانه اليمن في موضع اخر وعزل المراد في ما واحد ما كانه اياما عشرة كانه اليمن على
 مذهب الشيعة في الحج في ايام الكهان وكذا الشيخ في النهاية في ايام الكهان قال كانه يمينان لم يجر ضياء ثلث ايام وعزل ايامه عطف على
 وجوب الكهان هو كماله في الكهان فانه استجود محل الكهان على الاستصحابا لاختلاف فذكر في الروايات باختلاف تعدد في شهر رمضان
 بالزوال والصريح الاطلاق وهو مستند الاختلاف في قوله في قوله الاقوى قول الشيخ **لنا** ما رواه في السب عن ربه الجعفي عن ابي جعفر في قوله
 اهل في يوم بعضهم من شهر رمضان قال ان كان اهل قبل ذاك القس فله عليه الايام مكان يوم وان كان في اهل بعد ذاك القس قال القس قال
 ان يفسر عليه عشرة سايكن فان لم يفسر عليه ما كان يوم وصا ثلث ايام كانه لم يفسر هكذا في قوله واليس في يذكر قوله فان لم يفسر الى
 الحديث وما يندرج في سنن الحديث في قوله لا يستجود وفي رواية في جعل الاصحاب ان الراوى عنه العتيق محبوب قال انما من اجتمع
 اصحابنا على تصحيح ما يندرج في سنن الحديث في قوله لا يستجود وفي رواية في جعل الاصحاب ان الراوى عنه العتيق محبوب قال انما من اجتمع
 كان دفع عليها اياما عشرة الا في العقب فمحل رواية وعزل في ان ظ الشيخ في التمهيد ايضا ذلك اذا كان استصحابا ومهاونا في الاول
 ثلث ايام كانه لئلا في حله الشيخ على قبل الزوال بناء على ان ذاك القس دخل وقت الصلوة لان الظاهر في العقب ولا يفسر في
 خرج بعض الحديث عن الحديث الا في وجوبه فاما اذا ثبت الحكم ما بعد الصلوة فلا يفسر في الفصل في حديثه القول انها كانه شهر رمضان في قوله

في قوله الاطوار بحسب الكهان

يعني

احكامه على الصوم والاشهاد

في قوله الاطوار بحسب الكهان

والصحيح

فان الرواية في قوله الاطوار بحسب الكهان

۱

الخطيب

يعلم

مستطير

فہرست

فان كان في ذلك ما يغيبه الله

11

میں نے اسے دیکھا تھا۔

فلسفۃ
الزینسقیف
فریح شریف

[illegible]

۱۰۰

الحمد لله رب العالمين

۱۰

المؤمنين

وہی ہے جس نے

عمر بن الخطاب

المَدُّ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

مع
العدد
٥٤

و
عبد الرحمن
بنجل منفا

مجلس

مفتی

لغت

فَقَالَ قَرْنُ الْغَنَاءِ
بِحُجْرَةٍ رَافِعَةٍ
فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ رَجُلٌ
يَعْلَمُ الْكِتَابَ

مكتبة
مجمع
الخطوط
العثمانية
في
الدار
العلمية
بدمشق

شامین

بسم الله الرحمن الرحيم

کے ایک

الشاهد المعين وحاشا بعد الرأى كما رقتنا صنعت قولاً والصلاح وفرواً أما ما ذهب إليه القيد من أن من جواز شهر من شتا بين شهرين
 فهو ليس قولاً بوجوبه في السفر فخصه بجواز الظاهر ولا مستلزماً لآل جواز السفر ليس بناه عن ضرورة كما لا يمنع عن ضرورة الغرض وهو ثمانية عشر يوماً
 بدلا من الشهر للسفر من عرف قبل الغرض في نحو ذلك في غير محل كراهة هذا أو لا ذلك لا يثبت في الافتاء الواجب وإنما انظر على القول بجواز
 هذا الضيق في السفر لا دليل على حرمه اظهاراً لا اذا ضايق الوقت فاما حمله على الاختصاص بالسفر لا اختياراً واذا كانه يحجب عليه الضيق ولا يجوز
 الاظهار لكون السفر مضيحاً كما قد يوقعه فخره على هذا الموضع فاستدل على السفر شهره ضايقاً كما أنشأ اليه في محضه الأولى من الشايع
 فانه يسبب السفر من وجبه بعضهم بكلام العرفه وهو مع فساد اصله بطهراً والعرف لا يثبت بجواب الضيق ثم عينا دون ما نحن فيه فاطهر القول
 محارم الفاضل لم يجز جواز تخصيصه لانه لا بدليل ولا ضيق هنا على الظاهر والعلة المخصوصة مقام اللفظ العرفي فاما ما ذهبوا اليه من ان السفر لا يضيق
 دون غيره فمكران من الاحاد لا الغناء بين الايام ان لم يكن يفعل نفسه لا يثبت عليه انما غلب عليه فاستدلوا بالوضعية الضيقة في بعض أيام الشهر
 حتى فاسد محلهما فيفسد صواباً انما الاشكال في ان يقطع الشايع ام لا قال في المدارك قبل علم لان وقت الضيق يقضي عن الشايع وقيل لا الحدوث
 وقطع التعليل المستقام قوله الله حيث قوله وليس على ما غلب الله عز وجل عليه شيء وبه قطع الشارح فذكر من يروى ولا يخفى من قوة انما هو قول
 وهو جواز ان يمكن المناقشة في ذلك لا اختياراً بان الظاهر حديث دفع الشياطين من الواحدة والعقوبة وان فقدتها الشياطين اصابها الاختيار كما أنشأ
 سابقاً ولو كان ذلك معارضاً له بالاصل ونفي السفر الحجج وان الشياطين قد يحصل تسبب من غير اختيار ولا قاله بالفصل في ربح ما فادامه
 ان الشهرين قال في الدرر لا يثبت بجواز مثل رمضان او العيد وتواحد لا بخلاف فجاء المحقق النجاشي قولاً وما ذكره في سورة العلم حجة
 لعدم حصول الشايع ونسب من جسته وادخل عليه ذلك انما يمكن من تحصيل العلم انما في مثل الاخير والحيث فيشكل لحد الغلب والحدب انما يشترط
 الجعل انما لم يضر فيه ولزم السفر الحجج الثالث انما اظهر في الافتاء اعين عندنا شيئاً الا في مواضع ثلثة في الشهرين للشايعين بعد صوم
 ويوم ضاعدا وفي الشهر بعد صوم في ثلثة ايام الغد بعد صوم يومين فيهما العيد ما لم يزل في الاستيذان واظهر بل عند فدية
 عليه انما لا يحصل الامتثال بالمأثوب بدو الشايع وقطعوا في الاشكال في هذا الاستدلال كونه ولكن لا يفرغ من الغلبة والكلية ولا يخرج من
 الاجماع في العشر والمشموع والذكر والآخر في السر في خصوص الشهرين في الشهرين والذكر والجماع فلهذا الاسلام وبدل عليه بما لا اختياراً
 ويحجب واما الواضع المستنبط فاما الشهران المتتابعان اذا صام شهر او يومان من الشهرين سواء وبينما كانا او بعدا ويشبهه فآخلاف في بين الا
 قصر الخلاف في الانقطاع والفتنة والسر والذكر والشموع والجماع عليه وبدل عليه من الاختيار ما تقدم من صحيح الحديث صحيحه جليل
 حرمان ودقابة او بصير غيرها وصححه من صومين عازم عن ابي عبد الله انه قال في جعل مثله في ظهرا شعبان ثم ادركه شهر رمضان قال يصوم رمضان
 ويسانف الصوم فان صام في الظاهر في الضيق في نفسه فبنيته في قوله ما قبل موثقه قال سألنا ابا عبد الله عن الرجل يكون غيباً في شهر
 ايفرق بين الايام فقال اذا صام اكثر من شهر فصد ثم عرض له امر فاطره فلا بأس ان كان اقل من شهر او شهر فصليته في عيد الصيام وتما ايضا على
 هذه الأدلة يثبت المتابعة لانها اهم من المتابعة بالكل وبال بعض زمان حكم اكثر الشايع حكم كله فالبا وبقي السفر الحجج ولا حاجة اليها خصوصاً
 بعضها نظريتين مشتملتين ذكرنا ان الظاهر من الخلاف في المسئلة وانما العرف في الحج استمر من كلام الشيخ في النهاية كما لا يخفى بذلك الا ان
 الحج حية قال في النهاية يفرق بين جليله من هذا الصياح عليه شيء من هذا ان يصوم شتاء فان لم يقم في صوم المتابعة في الشهر الا ان
 ومن الشهر الثاني شيئاً مما يفرق عليه **أقول** والظاهر من كلامنا ان موضع المسئلة هنا في الاجزاء لا الشايع الجواز ثم يكره كل ما في الشهر الثاني
 على اوله من جواز القطع لأمع عندنا لحد الاجزاء بدنه منكم كما يظهر من ملاحظة كلامه بذلك **وأما** مسئلة الجواز فمختلف كلامنا
 في الحج من وجب عليه شهران متتابعان كان ظهراً او غيباً او غيرهما صام شهر من الشهرين شيئاً او يوماً ثم اظهر انما جاز له الشايع انما
 وقيل يكون ما مؤثراً ولا ان وقال البر العبد يكون ما مؤثراً وهو في كلام البري عجيل في كلام الشيخ وقال القيد يكون محطاً وكذا قال السيد المرصفي
 وهو غير الامم وقصر جواز الصلاح وان ادرك في الامم **والأخرى الأولى** لنا الاصل ببلدة الذمة لان الشايع لما ان يحصل بذلك اولاً فان
 ضده مثل المأثوب فيخرج عن المصداق فلامم وان لم يحصل بذلك جليله الاستيذان لا في المربع على وجهه فلا يقع ضده عن شهرين
 صحيح الحديث ودوايته من المصداق فلامم وان لم يحصل بذلك جليله الاستيذان لا في المربع على وجهه فلا يقع ضده عن شهرين
 حكم الجميع شتماً في الحج الا ان ابن تاجع الشهرين انما يحصل اكمالاً ولو حصل فيحصى الامم ولا يستلزم الاجزاء مع الامم والجواب للمع بالاشايع
 انما يحصل اكمالاً انما **أقول** والقول بمدا الامم في العرف في كثير من كتب وجعل في الدرر في قوله لا دلالة في الظاهر في مجال واسع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقدرته
على كل شيء وقدرته على كل شيء
والحمد لله رب العالمين

فان
ابن مسكان
مروى كاسماعيل
بن خالد

هذه الرسالة هي التي كتبتها

فانما لا يفرق بين
العلم والدين
والعلم والدين
والعلم والدين

ماہ

بسم الله الرحمن الرحيم

الآب

بمناصحه
قاربا الفضل
امامنا خاصه ورتن
الولي

في شهر رجب
 سنة ١٢٠٠
 في شهر رجب
 سنة ١٢٠٠
 في شهر رجب
 سنة ١٢٠٠

القضية

مردم را می‌خواهد

وایں صفت

سیدنا ابوبکر

لا تتركوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مفتی

[illegible]

الموت

رجب بن خاتم الدانیور کائنات در حلقه سبب شکر الهی و در مشربین

المؤمنون

بسم الله الرحمن الرحيم

فانق حيا
سنة وحرقة
بعيننا اليوم نراهم
خيل الزود على عهد مرثوا
مثل قوايت بن
شورا

دعای غفران

البيان

منه انما هو
مفرد في قوله
ومضغها الدفا
وتحليلها العند

محمد بن عبد الله

کتاب الفیہ فی التفسیر

[illegible]

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

مفت

در فضیلت اخراج

فوق
السيف البحر
لجنة اسرئيل قاهر
غزوة ومن هذا اليوم
انك طوبى من هو
وهذا اليوم

ایستاد بزرگوار
بیتام بدو کمال
مستور

الحمد لله رب العالمين

۱۰۰

فَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

۱۰۰

فصل
تیز

الحمد لله رب العالمين

يعول ذلك

الحسين

[illegible]

طاهر بن محمد

من مکتب
له رضوانه
بیضا

التقى

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَبِّهِمْ ذِكْرًا لِلْعَالَمِينَ

مجلس

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

الحدايايني

فاد
جبل القم

بسم الله الرحمن الرحيم

والتفتت إلى
الخطيبين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

باب في بيان
موجبات الشك في
صحة الرواية
من جهة
المتكلمين

المتكلمين
في الرواية

في الرواية
من جهة
المتكلمين

باب في بيان
موجبات الشك في
صحة الرواية
من جهة
المتكلمين

الاجماع

باب في بيان
موجبات الشك في
صحة الرواية
من جهة
المتكلمين

الاجماع

فيه من طلب الضيف وحفظه على ما من الفضا اذ لو عمل لولا ما فاذ به استحبنا انما هو الضيف انما الضيف قبل دخوله واستحبنا الخطا
لودعا الضيف في طما او عمل شيئا فيفطر لا يفسد بل الاضطرار عدم الحجة فلا يلزم من ذلك كراهه من ان على الصور او لا او استحبنا
فصل الضيف لا دل على الاثبات في الاشياء الاسرار الى ان يحصل الدعوة الى الطما الثالث في مقصودنا ذكرنا من دليل استحبنا الزيادة
ورواية الفضل المقدسة ولو لا استنباط في الوجهين مع ايمتنا لان الاضطرار هو الحكم بالمتدريج ان ادلة الساء الى الخفة والاشياء
بالخير والاهتمام باداء الواجب يوجب الاحتياط الثالث في ذكر كثير من الاخبار حكم هو الضيف لظواهرها ودل على الضيف في الظاهر
ايضا مكره كما صرح به في المذكرة والمنه والقرير والسالك لرواية فضيل المقدسة ويظهر من الدروس الرواية حيث نسب الى الرواية وكذا من
حيث نسب الى قوله في الرواية وهو مروي في ايمتنا لكن قد ذكرنا الثالث اختلفوا في صورة الولد ودل على ذلك وعن الاكثر في المذكرة
الكراهه وعن الشخيص السبعة وشرح الاثبات في الضيفين عدم القطع وهو ظ الكيف قبل الصفة وايضا وهو محقق النافع والارث والقد
واكتفى في الضيف قال واستحبنا ذكر الولد مع الولد في الاصل مراده لا ادب ليس بل اذ بل على الاضطرار ولعل مراده من الاصل النافع وفار في الضيف
والاولى من الضيف مع انه في ظاهره ان الاول في هذا المسئلة يفتقر الى لا بعد ترجيح الكراهه لان الرواية الدالة على المنع انما هي رواية
ولا جابر رضي الله عنه في خبره الولد لان الشهرة على خلاف ظاهرها اللهم من الاقضية المنع لو قلنا بوجوب اطعامها في تلك السبعة وكذا في خبر
لان يكون ضيف مودنا لا يذنبها وابلها كما ذكره في من مباحضها لوجه كوف المشا والضيعة ومنه الاستحباب كالترايات فان قطع
عن خوف حر ذات الطريق مفارضة ضيف عليها بل وجعلوا الواجبات الكهانية كالجهد او تحصيل العلم الكافي بفعل غيره وموقوفه على رضاها
لعل من منع عن الضيف المنسوب بدون الاذن بشرط الذي نظروا الى ان الغالب ان الذي في المسئلة انما يكون الاذن بغيره وهو الضيف والجمع والاشارة
للولد المود لا يلزم ما كما لو كانت في الايام الحارة فاطهر الاحوال اذ الاول ولنا القول بعدم القطع المنع والحق ثم ان صريح الرواية بشرط
الاذن الابوين ولا يبعد لعل عليه سيما ويظهر من الايات الاخبار ما ذكره من اطعامها وتصجيل صاها وفي الامم كد قائل مراد من اشترط اذنا الولد
هو تحصيل الاضطرار الاب بل ويمكن حمل كلامه في الولد على ما يثبت الاجزاء ايضا كماله في الرقعة ولكن الرواية ظاهرة في الولد الحنفية والابوين
والافضل عليه هو مقتضى الاصل في الجمع اختلفوا في صورة الرقعة والمملوك بدد في الزوج والمالك الاكثر على الحرمة وظاهرهم البطلان وادع
في الضيف اتفاق علمائنا واكثر علماء الاسلام على عدم قطع من مباحضها وهو مرجح مما يثبت في المبدأ في المبدأ انما من المذكرة فيه ولم يفتل فيها الخلاف في
عدم جواز صورة المرأة الاذن زوجها ايضا الاصل الشافعي في الغيبة الزوج ويدل عليه مقالة الاجماع المنقولة في الزوج والمالك ايضا
من مناهضها ما يمنع الصور وخصوصا الرقعة والامه والاجزاء اما فقد فيها ما رواه الكليفي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي بصير قال قال النبي
ليس للمرأة ان تصوم تطوعا الا باذن زوجها وعن عيسى بن جبير عن جابر عن ابي بصير قال جاء امرأة الى النبي فقلت يا رسول الله جئت
الزوج على المرأة فقال ما كن من ذلك فقال اخبرني فيمن من ذلك فقال ليس لها ان تصوم الا باذنه وعن القاسم بن عمرو عن بعض اصحابنا عن
قال لا يصح للمرأة ان تصوم تطوعا الا باذن زوجها وعن اسيد بن جابر عنهم سئلوا بن من الكراهه وعن ابن زهره استحباب ان لا يصوم بدد
الاذن مدعي اعليه ويظهر من ذلك انما تميز من الاصل واستحبنا الاخبار واهلها الكراهه والاصل لا ينافي الدليل واما الاخبار فمع وجود
المعبر الاستحباب في الضيف الواسع بغير علمه والاجماع المنقولة واما القول بالفضل في صورة التي على صورة عدم كايظهر من المسئلة عظيم
دليله عامر وجوه ان الاجماع في الضيف مطلق والمفيد ضيف فلا يصح التقييد ثم ان اظامهم لغير قواين الذكر والامه في الملو
وان كان المذكور في الاخبار لفظ الصفة كذا في كلام بعض اهل الرواية وافرقة الواسعة بين كون الزوج ولولو حاضر في غائبا بين ولا بين ان يضيفه
الصوم عن موليه وعدمه ويظهر من الفاضل الاضطرار في الجملة وقد اشترانا ما بقا الى نسبة الخلاف في المذكرة الى الشافعي في الزوج القائل
وهذا بعيدا بالنسبة الى اطلاق الضيف والفقوى في شكل بالنظر في ملاحظة الحكم الوجوب الحكم من منع الحي ثم ان اظامهم لغير قواين الذكر والامه في الملو
هو نفس الواجب الواسع على انهما والظن من المذكرة عند الخلاف في البعد قال في مسئلة المرأة ولو كان الواجب فموتها فموتها من الملو
لو طلب التخييل اشكال الى ابي حنيفة في قوله في صواتا طاهرا فموتها من الملو في مسئلة السبي في ذكر الفاضل وغيره كراهه هو الملو
للدعوى طما واطلاقهم يقتضيه عند الفرق بين كون الطما معنويا ولا معنويا ولا بين كون الداعي من شئ ليس برك الاجابة وغيره ولا بين ان
يكون الدعوى اول للملأ او اخر قال في المسالك في بشرط كونها من الحكمة في اضلية الاضطرار من الصور اجابة دعوى الملو من ادخال السر
عليه فقد قد قوله لا يحرر كونه كذا هو كذا وليس في الاخبار ما يدل على الكراهه بل انما يدل على اضلية الاضطرار في الرواية المذكورة في استحبنا

2

مجلس



في حق من كان في

ختم و مهر

كتاب الصوم

في رواية الزهري وصوم الصفت حرام ولا يصح زكاته في الغنية عن الفقه في باب النواذر عن صوالف قال لم يزل يكرها وقال لا يصح له
 ميثاقا لا يصح يومه في الليل وفي الكثرة عن حسان بن صالح قال قلت لأبي عبد الله ما الوصل في الصيام قال قال ان تسول الله قال لا
 وصلك صياما ولا صمت يومه الى الليل ولا غنم قبل ملك وهو ان يوصي الصوم كماله الليل بل في بعضه ليلة لا مثل كونه بدعة واما
 الصوم كماله الليل بدعته جعله وصفا للصوم فلا يصح حرام الا ان يوصي الصفة في ذلك اليوم يجعله بقاء ليلة لا يصح شريع ولا يوجب حرمه الصوم
 وكل مع هذا الصوم فحرمه في غير ما يوجب من صحيح فيجعل صومه في ذلك اليوم يجعله بقاء ليلة لا يصح شريع ولا يوجب حرمه الصوم
 ان الصوم على هذا الوجه يقع فاستدل المكان الذي في صحيح فيجعل صومه في ذلك اليوم يجعله بقاء ليلة لا يصح شريع ولا يوجب حرمه الصوم
 وهو خارج عن حقيقة الصيام وفيه من انما يوجب الصوم في ذلك اليوم يجعله بقاء ليلة لا يصح شريع ولا يوجب حرمه الصوم
 جراه له فان هذا الصيام لا يصح في غير ما يوجب من صحيح فيجعل صومه في ذلك اليوم يجعله بقاء ليلة لا يصح شريع ولا يوجب حرمه الصوم
 زكاته للمنفعة وغيرها من الاجابة وقال في التدوير في طهر عن ابن الجبدي عن صوم الوصل وهو من ذلك قول الله تعالى في
 الحج هو هذا لا يصح الصوم الدائم في الصيام الذي في النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ولا بأس بما كان من يومنا وليد في طهر في الصوم وهو مظهر ان يكون
 كلامه ناظر الى تفسير الصوم الا ان كان احدهما غير صحيح فالآخر لا بأس به فلا يصح حرام وجعله في الحج ايضا لمجدلانه ورد به بالاجابة
 وربما دفع ذلك بان هذا الصيام في العباد لا يكون الا مع الحر اذا ذكره من العباد ايضا لا يصح من الرقبان وهو مشكل ويظهر وجهه مما
 نفى حقهنا سابقا واختلف في تفسيره فمن الشيعين واكثر الاصحاب على ما في الدلائل ان كان يجعله عشاء فهو مكرها واما الكيفية
 في الصحيحين في الجبل عن ابن عبد الله قال الصوم في الصومان يجعله عشاء فهو مكرها وفي الصحيحين في الصحيحين عن حنبل
 الجبل عن ابن عبد الله قال الصوم في الصيام صوم يومنا وليد في طهر في الصوم وهو مظهر ان يكون
 حنبلين سابقا في صوم شيا لانه لا يبادر من لفظ الصوم الى العشاء في السيرة يومان فليد في طهر في الصوم وهو مظهر ان يكون
 المنفرد في صيام شيا واصل هذا الذي هو مكرها وان اردت في قوله هو العشاء في العشاء في الشريعة في الاضطرار في الشريعة وهو قول
 العلامة وهو خارج عن النقص في لفظ الحج ان اردت في قوله هو العشاء في العشاء في الشريعة في الاضطرار في الشريعة وهو قول
 كنت يجعله عشاء فهو مكرها واما في قوله يجعله عشاء فهو مكرها في قوله يجعله عشاء فهو مكرها في قوله يجعله عشاء فهو مكرها
 نصرا على غير صوم الوصل ولما هو في الصيام وسلا والسياسة المرتفعة وعلى باب يومنا وليد في طهر في الصوم وهو مظهر ان يكون
 ان يصح عن حنبل عشاء فهو مكرها وفيه من انما يوجب الصوم في ذلك اليوم يجعله بقاء ليلة لا يصح شريع ولا يوجب حرمه الصوم
 من الملقط هو الظاهر في كلام ابن الجبدي في قوله والحق ان كل واحد من التفسيرين حرام وبدعة فاذا في ذلك يعني صمدان يكون ثلثه لا
 في تمام الليل او بعضه من خلية في الصوم اليوم او اليومين كما هو في جعل عشاء فهو مكرها وصيام الليلين من اولين في غير هذا لان يكون تركه من باب
 الاضطرار والاجل في غير هذا لان جعل تركه في الليلين في جعله هو هذا الترك عشاء اخرى بالنية في ذلك تركه ولكن لا يدخل في مسئلة صيام
 قاتل في التفسير لا يقر من مسداتها الا نادوا واما اعطيت لمصلحة ترك الاضطرار ببعض ان يكون صيام الليل ايضا من باب ما قلنا من ان يكون الوصل
 زمان الصومان ما هو التها روح فاما نقول ان لفظ الوصل في الاجابة وكلام الفقهاء مشرك بمعنى في مقابل بين طلق افعال من من الملية في ترك
 الاضطرار بالنية وان لم يكن يجعل العشاء سموا ايضا فيكون ذكر كلاهما في تفسيرين في كلامهم من باب المثال واصل ذلك ان يترك تركه في الملقط
 الاضطرار وظهر من عباد الرقصة حيث قال في تفسيره ان يوصي صوم يومين فصار له الافضل بينهما في صوم يومين شرعا عن الغرض من
 ان يجعل عشاء فهو مكرها بالنية الا اذا اضر الاضطرار فيها او تركه ليلا او مشرك لفظه والتردد في النظر اليه ولكنه لا يلام الشخص في التفسير في الاجابة
 وكلامهم واقاروا ترك الاضطرار في الليلين في غير صمدان في الصوم ولا اعطيت صمدان في الصوم بالنية في ذلك تركه في الملية في ترك
 والاجابة وما قد يترتب من عباد اللطون من الدلالة فليس في ذلك في كلام اللطون من خصائص النية بابل الوصل وقال وهو من بطون
 الليل لا اكل شرع صيامها لان يكون صامها لان الصوم في الليل لا يفسد بل اذا دخل الليل صامها صامها صامها صامها صامها صامها
 التذكرة فان الظاهر ان رواها ان تركه في الاضطرار في الليلين في صومها لان الله لم يكن لفسد تركه في الليل مدخلية في الصوم في غير تركه
 مقام على غيره من وجوه محضات وذلك لان قوله تعالى صامها صامها صامها صامها صامها صامها صامها صامها صامها صامها صامها صامها
 الاضطرار في فان الاضطرار من ان شاعل وان لم يشا الوصل لان اصله عشاء وهو مستحب بشر ان الاشكال ان كان تركه

في رواية الزهري وصوم الصفت حرام ولا يصح زكاته في الغنية عن الفقه في باب النواذر عن صوالف قال لم يزل يكرها وقال لا يصح له

ميثاقا لا يصح يومه في الليل وفي الكثرة عن حسان بن صالح قال قلت لأبي عبد الله ما الوصل في الصيام قال قال ان تسول الله قال لا

وصلك صياما ولا صمت يومه الى الليل ولا غنم قبل ملك وهو ان يوصي الصوم كماله الليل بل في بعضه ليلة لا مثل كونه بدعة واما

الصوم كماله الليل بدعته جعله وصفا للصوم فلا يصح حرام الا ان يوصي الصفة في ذلك اليوم يجعله بقاء ليلة لا يصح شريع ولا يوجب حرمه الصوم

وكل مع هذا الصوم فحرمه في غير ما يوجب من صحيح فيجعل صومه في ذلك اليوم يجعله بقاء ليلة لا يصح شريع ولا يوجب حرمه الصوم

بیتین

فضل
قر

الحمد لله

فإنما قلنا قصر الصلاة قصر الصور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

الليل
قوله فلا يكون
صوباً فاما اشارة
له ان قوله قد شتم
ابنوا الصليح
الليل

في الصور

ان صور حيثما يقع هو ما لا يحل في الصور من لانه ليس هناك صورة شاعلة اسما لا اجملع الا ان كان كائنا في الدليل ان
 واخر جمل الدليل الاول فلا يتصور شرط في نفسه ولا يحصل شرط كائنا في اقل جملة الدليل الاول مشرعا كان لانه هذا الكلام لو ثبت
 فيه الشرط لم يخرج احد خاصا من وجهه وجوبه فثبت ان وجب عليه الامكان من جهة سائر الادلة ثبت على ذلك قال ولو قيل انه مشرعا كما
 لازم ما ذكره ان يجب عليه الغضا في صورة عدم الخروج وان جاز في الصور قبل الرق ان ذلك لم يخرج بالدليل وان كان مقتضى ما اصله في نفسها
 عليه اية لانه لا يصح صوما ناما قال في المداولة واسد لا الحق في العيب على هذا القول ايضا بان نزع عن السفر من اليد له بواحد الى اخر
 نعلنا منه مشرعا قال وهو اسد لا يصح فاما منع منافاة العزم على سفر نية الصور كما لا ينافيها حال طر السقوط من الحيض ونحوه اذا لم يجر
 ينوي الواسع من الصور وغيره فاما يوجب مع بقاءه على شرط التكليف فيلحق السفر لوجوب الغرض بوجوب الصور قطعا اذ من الممكن قد السفر وحصل
 العزم عليه فثبت على هذا الوجه كما هو واضح **قول** عده مقتضى الحق من الاسد لا لا لا يوجب ابطال مذهب النصوص حيث اطلوا وجوب
 الاطلاق مع الخروج قبل الرق او بطله واما ما ذكره في نفع الزام قدان على مقتضى ما ثبت على ما سطرنا كذا احدها كما ذكرنا في التعليق في
 العبارة في الجرم والثانية بمكان اجتماع ارادة السفر مع ارادة الصور والثالثة في الصور مع تحديد نية قبل الرق والاما المقتضى ان
 فليس له دلالة عليها بالاختيار واما المقتضى الاولان ومعيانها ارادة مطلق العزم على السفر لاجتماع العزم الشرط على الصور كما هو مقتضى
 الدليل الاول وارادة العزم المطلق على السفر لاجتماع مع العزم على الصور من مقتضى **قول** اما المقتضى الثانية فقام لان فرض تحقق العزم
 المطلق البات لا يلزم انما يتبع مقتضى العزم المطلق له لم يتحقق العزم في الصداق لعدم اجتماع اوا في الصديق مع النية في
 وان كان مكابرة ومع نطقه لارادة الصور فاما يجرى على مقتضى ارادته بعينه فله وطرح فيلزم الرد في العزم على السفر فثبت ان
 من عزم على سفر شرع في نفع ظلم عن ظلم بعنوان الجرم من دون ان يتحقق لانه اذا بلغ الخبر في اشارة الطريق قبل البلوغ الى المشا للموت
 يرجع من مائة بلع الجرم في اشارة الطريق فيجب عليه بالتقصير بل بلغ المشا ما يبلغ اليه بغير مع انه كان سفر في نفس من مائة على عدا سائر
 لفظ من هو خارج في اول السفر في التقصير لانه اذا بلغ من مائة او لم يطق في اول الامر لانه فلا يجوز له التقصير في اقطع المشا الشرعية
 فتح بطر له حكم العزم فيما نحن فيه اذ عزم السفر قطعا بحيث لم ينفصل الاحمال طرقا الى ما منع ختمه يرمي على الصور بشرط حصول ما منع من السفر في حكمه
 حكمه في الصور وعكس اجتماع التيقن فيصير عليه تدم بوا الصيما فاذ لم ينفصل تحت ذال التقين في الصور ولم يتحقق في الصور في نزع تحقيره
 شتم في الصور او المقتضى الاول فلا يرد لان مع النطق الاحمال طرقا الى ما منع عن السفر في حكمه العزم على الصيام بشرط اتمام الكلام في كفاية
 النية وعنده ما هو **قول** الاظهر نعم وما ذكرنا من ان الصور بشرط وفيه ليس بصوم فان قال ان البقاء لا بد له من اية وهي عبارة عن الغرض
 الجازم الى الفعل فلنا لاذي لهما من النية وهو عبارة عن الغرض الجازم الى الفعل فلنا لاذي لهما من النية من قبل الاشارة وهو لا بد
 التعلق اذ هو اية الحكم في حال النطق وهو لا يتم مع تيقننا باسما فلنا هو مقتضى البقاء بشرط جبر او تذكروا بالسير وغير ذلك بل يخرج
 ذلك في كثير من المعوا اية مثل بقاء هذا النية على ما حاصل وانكح المرأة على انها اكرة او من قبل الفلانة وما يورثهم في بيع العقوم
 الاستبنا التوبة وثالثا التبعي وجوه وانما في مقتضى بار التبعي الضيق مع الشرط وما ذكره في بطلان البيع اذا على البيع على شرط مثله
 يقول بقاء هذا ان جاء الفلانة فهو من دليل اخر وما ذكره في مقتضى الوكالة من اسطر الضيق فان قيل هو الاجماع المقول والافواه كذا كذا
 ولذلك استشكل في الحق الاول **قول** وحيثما كان مع ان تدم من غير مقتضى مثل بقاء ان جلدان هو ان لا يقع من الاصل لان المراد
 ملحق بغير تأثير الغرض على الفلانة وهو ملحق بخلاف التكاح بشرط البكارة فان التبعي هنا تام غايته في ان يظهر خلافه في وقت البيع بشرط
 اصل التام بشرط وهو نافي التبعي **والقول** ان الانشائية الرد ولا فرق بين بيع السج والتمكاح وغيره بل ومثل التام والتدبير
 اية فاذكره من عزمه وانما عليه على الشرط هو ملحق الايقاع المستلزم للرد فلو كانت جازيدا الاسر لا مطلقا التوقف في الرد وال
 ومكان ان جازدا وكن الكلام في قولك كذا فلا تضيض في ذلك الا ان كان من الفاضلين المتقدمين انما هو اظهر الغرض
 للوكل في انفس انشا الوكيل فانه لا اشكال في عزمه والاشكال في الرد فيه **والقول** ان الكلام في انكح زوجة مثل ما ذكرناه لغرض في الشا ان
 البس الجرم بايقاع التكاح وهو غير متنا الاشارة بالبكارة فحق التكاح بشرط البكارة هو الجرم بايقاع التكاح باعنت البكارة وعلى فرض
 البكارة وهو لا ينافي لاجمال عدا البكارة فلو فرض ان يكون المراد من التكاح ان كانت اكرة فوايضا باطل والفرق واضح بين قولنا ان جازدا
 زيد وبس الغرض بشرط العمل وبهذا يندفع ما ذهبنا في كل من عزمه التكاح مع تكرارها بالصيغ المختلفة بغير اية غير جازم في مقتضى

في نفي كذا
 المستدرك
 بقوله الان يكون
 جديده قبل
 القول

في نفي كذا
 في الكلام المذكور

ما

على التقدير
 ولا يمكن اذ لا
 تمام حرمنا وما لا يجوز
 لفظ في اول
 في تحقيق النية

في
 اول

عَلَامَةُ الْمَدِينَةِ

عَمْرُوهُ

بسم الله الرحمن الرحيم

فَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ

نقد

فصل

نقل

افطیرچما

ان دنیا

علیہ السلام
 فیروز الملک
 بن محمد بن
 بلال بن
 الفاضل
 فان وندتو
 الامام
 فیروز الملک
 بن محمد بن
 بلال بن
 الفاضل
 فان وندتو
 الامام
 فیروز الملک
 بن محمد بن
 بلال بن
 الفاضل
 فان وندتو
 الامام

فانما

[illegible]

المبلغ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ
الْمُسْلِمُونَ وَالْمُسْلِمَاتُ

تاریخ
تاریخ

ان لم يكن
للمرض خالصا
للفعل ولكن غاية
جواز الانتظار

غير مأهول
مضج

الإطلاق التام
الولد

فان كل واحد منكم

كتاب الصوم

ما رواه الكليفي عن الصحيح عن محمد بن سهل عن ابيه قال سئل عن رجل من أهل مكة وهو مسافر قال لا بأس في الصيام عن مكة
 برعية الهاشمي قال سئل عن رجل من أهل مكة وهو مسافر قال لا بأس في الصيام عن مكة
 يدل على الكراهة مضافا إلى أن الرجل إذا دخل مكة في شهر رمضان أو في شهر غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 عبادة عن الرجل يدخل في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 طويلا قلنا لا بأس بكل شيء يصير فقال إن الله بارك وشفق فذكر بعض المسافر في الأضطرار والتقصير في بعض الأحيان في موضع الضيق والفتنة
 السفر ولم يرض عن ذلك جماعة من أهل مكة في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 ثم قال والسنن لا بأس في ذلك إذا سافر في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 عبادة قال إذا سافر الرجل في رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 الأسبغ الموجدين عنك هكذا أخبرني عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن العلاء عن محمد بن مسلم في شهر رمضان
 محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن العلاء عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن مسلم في شهر رمضان
 ابن أبي عمير عن محمد بن عيسى عن هلال قال سألت أبا عبد الله عليه السلام في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 المشقة على الكراهة في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 جمع الشيخ بين الخبرين رواه سهل عن الجاهل البحر في الأسبغ وأما في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 عليها ويخاف على نفسه الدخول في خطيئة أو أن المراد الجواز في الليل أو النهار في ما صرح به جواز في النهار مثل ما رواه في العلوي عثمان بن عيسى
 عن محمد بن مسلم قال سئل عن رجل من أهل مكة وهو مسافر قال لا بأس في الصيام عن مكة
 سئل عن رجل من أهل مكة وهو مسافر قال لا بأس في الصيام عن مكة
 للشجوة السفر في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 وهذا فيه ويحذر ذلك فلا كراهة إذا سافر في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 ينبغي لا أن يخرج إلى السفر في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 فيه لنا عموم الآية والأخبار المستفيضة جدا في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 وعلى أن الصوم فيه التأكيد ذلك لا حاجة إلى ذكرها وقد مر كثير من هذا في الأبواب السابقة وأما الدليل على أن الأمانة أفضل فهو صحيح
 الجليل عن أبي عبد الله قال سئل عن رجل من أهل مكة وهو مسافر قال لا بأس في الصيام عن مكة
 مرة قال لا بأس في ذلك لأن يكون له حاجة إلى ذلك من غير أن يخرج منها أو يتجوز على ما رواه الشيخ عن أبي بصير في الصوم عن أبي عبد الله قال لا بأس في ذلك
 فلا يدخل عليه شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 أو يومين فقال لا بأس في ذلك إذا سافر في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 ثلثة وعشرين يوما من شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 من شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 مال الخبيث إذا مضى ليلة ثلثة وعشرين فليخرج حيث شاء وهذا الرواية يدل على كراهة السفر في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 ولكرهما في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 المبعوث على الخروج إذا دخل شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 وبقايتنا من الرواية في حال وجوب الصوم على الحاضر وجوبه على المسافر على ما كان على مسافر أن يكمل على الاستيلاء والاستسلاء
 بمن لم يلق الأضطرار في حال كونه مسافرا إذا دخل شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة
 محمول على الكراهة لم يمتنع ما رواه في الصحيح عن أبي بصير عن محمد بن عثمان قال لا بأس في الصوم عن أبي عبد الله عن رجل من أصحابه أنه سافر في شهر رمضان
 من الأضطرار وذلك في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة قال لا بأس في الصيام عن مكة

عن أبي عبد الله عليه السلام
 عن رجل من أصحابه أنه سافر في شهر رمضان
 عن أبي بصير عن محمد بن عثمان

عن أبي عبد الله عليه السلام
 عن رجل من أصحابه أنه سافر في شهر رمضان
 عن أبي بصير عن محمد بن عثمان

عن أبي عبد الله عليه السلام
 عن رجل من أصحابه أنه سافر في شهر رمضان
 عن أبي بصير عن محمد بن عثمان

عن أبي عبد الله عليه السلام
 عن رجل من أصحابه أنه سافر في شهر رمضان
 عن أبي بصير عن محمد بن عثمان

عن أبي عبد الله عليه السلام
 عن رجل من أصحابه أنه سافر في شهر رمضان
 عن أبي بصير عن محمد بن عثمان

১৫/৫/৬০

انامہ پیر
بکر اشرف ظہر
نہ نخرج
حکاف

[illegible]

١٥٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴

تاریخ

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

روایت از امام رضا علیه السلام

三

القول

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

توین

ما شاء من الأيام لم يزل يهاجده فيكون معه وجوب الثالث على القول به وكذلك في حصة الثالث من ثلث الاعتكاف كل ركعة من ركعة وهو ذلك لما
 على اعتبار الوجبة ولو كان مثلاً أو شبهة فينبى الوجوب لا ذلك لو كان سبباً أو سبباً لا وجوباً. بالشرع ولا بمقتضى اليومين هوى الشرع
 ولما لو كان وجوباً بالشرع لم يوجب اليومين هوى كل حق يوجب الثالث الأمر لا شيئاً بالجملة أو اليومين من باب البتة وجوباً أو استمراراً في حكمه
 كما فيه إتمام العبادة ولا حاجة إلى التفتيش على ما هو التحقيق من كون الثاني هو الذي هو على الفعل لا النظر اليه وما استدل في المسالك من لزوم
 ثلثاً ثانية الواجب على عملها وكذلك الثانية ما بعد الثالث من الجملة بطريق أولى فلا وقع لأن ثلثاً الأولى الفصل ولا يضره وقوعه على وجه
 مختلفين كما هو في الصلوة الواجب في الأولى امره بجمع وضد ثالثاً ذكره كما وجوبها وهو الفصل المستحب أعاليه لأن الثانية الصلوة
 وفي الاعتكاف تطبيقاً في أن الصلوة هي مركبة من الواجب والأصل في وضع الشئ بمختلف الأعتكاف فليس مركبة من ثلث أيام ثالثاً ما لها
 وجبة بل لها الواجب بعنوان العليل على مضى ومن شئت فقل إن اعتكف اعتكافاً فاستد بمن شئت فقل الثالث من الواجب بوجوبه
 منه فيصنع الأولى امره بوجوبه مع أننا نقول لا تعليق هنا أيضاً فلهذا الاعتكاف أيضاً مركبة من ثلث أيام ثالثاً الواجب على عمله هذا
 القول ثالثاً مثل القولين تماماً على وجوبه من الأمر على أدراكه فهو مشتمل على الالتزام فانه لو كان المكلف عائقاً عن الركعة الثانية أو عن القول
 فيرفع استحباً واستحباً أيضاً على هذا الوجه على أن نقول بالشرع في العمل غير الفعل وإنما في ذلك بمركبة أيضاً بالنسبة للجمع إن لم يكن
 بالزوج على ما فرقه الشئ هو ضد الثالث للشرع والجمع وهو لا ينافي ضد لوجوب اليوم الثالث في الجمع المستحب وأما ما أجاب في الثالث
 من هذا الاشكال بأن الأصل في الاعتكاف التثنية والوجوب لا ينافي به إلا بما راعى وهو لما دخل الثالث في ذلك وشبهه ضد زيادة الاعتكاف
 حملاً وضو من العارض للقبض والوجوب ينافي ما هو مقتضى الأصل في التثنية فإذا عارضه ما يفيق للوجوب جازية ولا يضره فهو سبب مع
 لا يضر به الاشكال الذي بيننا من باب الأدغال فقد لا يحصل الضم ولا يثبت في الجمع التثنية بوجوب جزاء الثالث الواجب كيف يكون
 بنية من الجمع ومقتضى ضو من الجمع ومقتضى ضو مع أنه خلاف الواقع لا يقع مع أدائه بوجوب الثالث بل هو **الحاصل** أن التكرار في التثنية
 لا اليومين الأولين والجزء الأول منه مشتمل على الثالث ولو نوى اعتكافاً يومين خاصة من غير أن يثني الثالث فإذا اكتملها وحكم عليه بوجوب الثالث
 فإياه واجباً وهكذا من الاشكال وأوقع الاعتكاف في الباع من الخراف بسبب الوجب ويظهر ما فيه فإمراد الاعتكاف لثلاثة أيام
 فربه الشئ ولا يوجب ما فيه الاعتكاف الثلاثة وقد نفى الثالث لا يكفي في ذلك بل يوجب ضد الثالث في بعض نية العباد ومقتضى ضو ذلك لا يقع
 في ثمة كغيره من جهات المداد من كلام الحق أيضاً فادخل ذلك ذكره في الثالث المفضل وهو غير واضح وكيف كان فالحقين ما ذكرنا
 وأما ما أورد على تجديد الثانية بأن لا ما يوجب به الاعتكاف هو الثالث وهو ضلته شرعاً ومن ثلث العبادة المسلمة لا يفرق بينهما على الجزئية
 بل يقع نية الصلوات والأصحح أن يفرق بينهما وهذا الاشكال والجواب عنه أورد في الثالث ليس في بعض النعم وهذا ما بعد غير ما لم يقطعه
 بطالع عليه التثنية أو على ذلك بعد انشائه في الأصل فمما يلح عليه من نقد عليه الأول أن نسب هذا الخبر الحق ولكن ظهر من كلامنا
 أن من الزيادة الصحيحة عند قائل صاحب البيت الذي ينافي مع ما إذا ثبتنا على لزوم تجديد الثانية فقال في الثالث من غير اليوم الثاني
 فيكون الثانية بعد الأولى لا توفى لها طلباً إلا لا وجوب عليه حتى يوفى فيقول كونها قبل الأولى بطلاناً فيقتضي على الفعل الواجب كونه فيها
 ولما لا يخرج من منه غير شئ يرد على ما خفف من الأصل في الاعتكاف التثنية فيكون ثلثاً أو لا لا يلزم خروج من العبادة عن الثانية فثبت
 الأول من غير الحكم المقتضى هذا الخبر وأما الثانية وجوبها فثبتها يمكن لا بالسنة الأولى وتجديد الثانية فيقتضي ذلك عرفاً وتجديد الأولى جزم
 الثالث لا يثبت عليه عرفاً أنه ضد اعتكاف الثالث وجوباً فإن اليوم الثالث وإن كان خفيفاً في جميع ولكن اعتكاف الثالث قد يصدق
 مع خروج جزم منسوقاً في الاختلاف عليه في المعنى يختلف في العرف كما خفف في مسألة تراجم الشهر وأما العشر أن اليوم وإن قلنا أنه خفيف
 فيما بين طلوع الفجر والعصر فيكون اليوم واليوم بضرباً بالشرع فيه يقلل بعد الفجر إلى طلوع الشمس في العرف العادة كما لا يخفى
 يومه في الليلة وفي ذلك **الثاني** الصلوة لا يجمع في الصلاة من جميع من جميع من الصلوة لا يجمع في العبد بثلثاً أو كان من مثل الحائض
 النفس أو من أجل الجمع أصح من الفضائل في هذا الفضايل وأما ما قيل في أنه عليه السلام لا يجمع إلا في السجدة منها
 صحيحه من سنن القائل الاعتكاف الأجود مثلها حسن الطلوع وغيرها لا يضر إيفاء لأجل الاعتكاف بل يكفي وقوعه في الصلاة كما
 صرح الفضائل وغيرها من غير أن يفتل ولا يفتل ولا يفتل في حال الصوم المستحب إن كان الاعتكاف واجباً كما صرح به في الخبر والذكر
 بل قال المصنف إجماعاً في الثالث الصلوة من التي لم يجمعها كان أدناه من غير وصليته فوئى عليها ما قبل عليه فأنشد

والمصنف في الثالث
 من الواجب بوجوبه

و
 الثالث

والمصنف في الثالث
 من الواجب بوجوبه

والمصنف في الثالث
 من الواجب بوجوبه

والمصنف في الثالث
 من الواجب بوجوبه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

غزل اللذ

١٠

وہی

وَقَدْ كَفَرَ يَكْفُرُ

وہو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

مجلس

فصل في بيان
الصفات
التي
يجب
أن
يكون
عليها
العلماء
والأدباء
والفلاسفة
والفكره

فحرف فاشده

سید محمد علی نقوی
الکتاب خانہ

منهجه في بيان ما يجب عليه من الاعتكاف

وهو المنهج في الاعتكاف

قال

ص

منهجه في بيان ما يجب عليه من الاعتكاف

ح اذا اعتكف المصلي في المسجد الجامع قال لا يخرج اعتكافه اهل المسجد اجمعين ولا مطلقا ما يصل في فيه فانه ان كان كسيرا
 ويحصل فيه الاجماع كثير او ما اعتكف في غيره من المساجد اجمعين كانه لا يخرج اعتكافه الا ان كان من له ولا يخلو في حق مثل الرخصة لحد
 فلتخرج عن الحق المأذون عليه مما من الحرم والاستسقاء او اقله مثل الولد الضيف ونحوهما فلا دليل عليه ذلك ولا عليه الدليل فوقف صومهم
 على الاذن لا اعتكافهم ولا اعتكاف لا يستلزم الصوم المستلزم بل انما يستلزمه وهو في حال الصوم فاذا اعتكفوا في شهر رمضان مثلاً فلا دليل على
 المنع ولا أقوى المفضل بما لو اوصى في صوم من شرطه فوقف في الاصل ولكن هذا يخرج المسئلة عن النص في الاعتكاف بالذات بل المنع في الاصل
 ايضا ليس من حيث هو فاطلاق توقف الاعتكاف على اذن من له الولاية كما وقع في الشرايع فان ذكر العبد الرخصة من باب الملك ليس بجدا الا ان
 ان مراده التمثيل لما هو في اعتكاف على اذنه لا الصوة ومنها الاجر الخاص في عمل ينافي الاعتكاف فاطلاقه في الدوس اشترط اذن
 الاب من دون شرطه في خلافه فيعمل توقف الضيف في الاجر على الاستيذان ارب قال في الملك الحكم في الاجر واضح اذا كان خاصا ودون
 الا ان يكون الاعتكاف منوطا على صوم من شرطه في حق حكمه وحكم الولد والضيف ايضا على ما تقدم في الصوم الا ان هذا يخرج عن توقف الضيف
 فلا بد ان يكون من اذن الحكم في الاجر واضح اذا كان خاصا فيقتضيه الاستكمال في توقفه لا يخرج عن اكمال اذا كان الاجر الخاص لغيره الا ان
 كالصلاة فلا بد ان يكون من توقفه على الاستيذان ارب قال في الملك الحكم في الاجر واضح اذا كان خاصا ودون
 على الملك اختلف من ذهب الشيخ فلا يجوز للمنع من الضيف في الاجر على الاستيذان ارب قال في الملك الحكم في الاجر واضح اذا كان خاصا ودون
 وان كان مطلقا لا يرب جواز المنع ولا بعد التمسك على وجهه في العمل الدليل على حرمة ابطال الواجب في مال من يمان فانه يبيع في الملك
 استدامة اللب في المسجد لا وفيها اربعة اعتكافا بانفاق العكاف كما ذكره ادعاء الفاضل في بطلان الخروج لاختيار الآما استثنوا وان فوضوا
 واظم ان يمتنع اجاع العكاف كما يظهر من الفاضلين ويدل عليه لاختيار من الطرفين في قوله المذكور عن عايشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استكف
 يد في ان اسفاد بيله وكان لا يدخل البيت الا حاجة الا ان من طريق الحاشية صحيح ما روينا في نسخة من كتابه في شهر رمضان فقلت
 لا في عبادة الله ان اريد ان اعتكف فماذا افعل في ارضي على نفسه فقال لا يخرج من المسجد الا حاجة لا بد منها ولا تغتسل تحت طلال حتى يعود
 الى مجلسه ورواه الكليني في صحيحه عن عبد بن سنان في الكوفة قال ليس على العكف الا ان يخرج الى المسجد او خارجا فاد
 غايط في بعض النسخ للعكف وهو انسب حسنة الحجة لا يرب فيها من كانه الكوفة فقلت لا ينبغي للعكف ان يخرج من المسجد الا الى
 لا بد منها ثم لا يجلس حتى يخرج ولا يخرج في شدة البرد او يرد من ربه ولا يجلس حتى يخرج واعتكاف المرأة مثل ذلك ورواه العبد في
 غيرة الظاهر ان سند صحيح لكن في الدلالة اتمل في كونه لا يصير عمدا الاشكال في تحقيق الخروج يخرج به جميعه بل ولا يصير بعضه كما صرح
 الفاضل في المنع المذكور ولم يفرق اخلافا عن الاحزاب يدل عليه عند الخروج عليه في حق الضيف كما في رواية عايشة وقال في الملك
 يخرج الخروج من المسجد يخرج جزء من بدر العكف عنه وكذا الشهيد المذكور في كونه استثنى ما اخرج واسلم لجلس انما بالضيعة
 هو سعيد في تحفته بصحة من المسجد من داخل لان قال في السلاويها انما اوصى المصلي من خارج واقتضى الشهيد عدم دخول السطح في مما
 واختلف كلام الفاضل في ان يظهروه منه لو وقف اقول وان كان الاظهر عدم دخول السطح فيه سيما اذا كان نية لا يكر الصلوة عليها
 ولا بعد الصلوة في نواحيها الا ان تصد الخروج بذلك في باد ومثل من الاخبار اذ لا منافاة بين عدم مسجد شبه وعدم صرف الخروج
 من المسجد عرفا وبشكل الفناء اذا كان السطح سطح او وضع كل يكون مسجد من جهتيه فيها مسجد فيضرب او يدخل في العكف فلا يصح هذا
 الكلام فيما اخرج باختياره واما المكرة فتساقطت في الشيخ في المبسو والنسفي في العكف عند البطلان بسبب كونه في موضع المشكوك
 عليه فانه في الشيخ عليه ما في الح والاذن من السلطان ظلا لا يطل اعتكافه وانما يقتضيه ما تقدم وان خرج لا فانه حذ عليه واستيفاءه دين
 بعدد على ضمانه بطل اعتكافه لانه لا يوج الى ذلك فكان غشيا في خروج من المسجد في حق من اذن في البطلان قال فلو خرج لغير الاشيا
 البطل اعتكافه طوعا خروجا او كرها فان لم يضر بطل الاعتكاف فان مضى في محض الى حين خروجه واخذوا العلامة في القواعد
 الا انشا دليلا من وجه من مهية الاعتكاف ان غاية الحديث الدلالة على رفع الائم وهو لا ينافي البطلان وفصل الشهيد التي انبعا العلماء
 في جملته من كتب البطلان مع طول الزمان وعدم وقوعه لان الطويل يخرج عن الاعتكاف مهية ومثله في حق الضيف في رودة عليه بان
 الضيف ان لم يكن نافيا للمهية فلا يكون بطلا في الحق ايضا فالفرق في هذا البطلان هو انشا الفهية وان كان منافيا فيكون بطلا فيكون
 ايضا فان قلت ان الاكراه من جهة القول لا الشك فانه في كل الضيف راي من الفضيل والطول والعرض فاما جملته في روي

بأنه لا يجمع هو الذي استبطل بالخرج من غير ضرورة وان مضى للمدة **أقول** والتحقيق ان قول المشايخ من الاختصاص المانع عن
 الخروج هو الخروج الاختصاصي لا ما حصل بسبب اخراج الغير اياه والمشار من المشايخ المذكور فيها هو الصلة المبررة بالضرورة بالضرورة
 والمادة على مقتضى كل منها وان تفاوت بعضها مع بعض كافر في تشييع الجنان ومشاها المريض وغيره ما يتناول المشايخ المذكورين في الخارج
 تحصيله ويؤخذ من ذلك فثبت ان ذلك الخروج غير معتبر على حسب المادة في حكم الخروج المتولد من اخراج ابراهيم كما ليس بداخل في تلك الاختصاص
 الاصل عند من يثبت بطلان الاستكشاف في غير اطلاق اليمين استحيصا لما جاء في الصورة الاستكشافية في بيع سلب العتق عن فروع في المشرق
 فهو مبطل ولذلك لا يفتقر افراد الخروج الذي عنه نظير الفعل الكثير في الصلوة على ما خففنا في محل ان الصلوة فيها هو محو الصلوة وكل
 الموالاة المتبصرة في الوضوء على المعنى الذي ذكرناه في محله **فان** قلنا ان الصلوة الاستكشافية بطلان في الصلوة ايضا فلهذا يذكره في الصلوة
 ان الاختصاص في ذلك على ان يطلع الخروج مبطل فيه فكيف لا يدل على ابطال الطويل من فلا حاجة الى ذكره **فان** قلنا في ذلك مع استثناء المشايخ
 فلا بد ان يذكر ان ذلك بشرط عدم الطول **فان** قلنا لا استثناء بعد الاستثناء اسرور المشايخ لا يجوز التمكن من الاستثناء
 عن المادة فتقو ذلك في الخروج للمعنى لا سبيل الاطلاق مع اننا نقول مبطل في العمل اما سببه واما عقليته فمثل اكل الغدة في الصلوة مبطل وان لم يكن
 ما حيا سيما اذا كان فيه من الصلوة وذلك لاجل التمسك بما اطلق بطلان العمل الكثير فلا جمل على الاستثناء لغير ما هو على الوجه المأمور به
 الكرم والكيف او مع ذلك من المأمور به فقد ذكر في الصلوة ان اكل سبط الشرب بطل مثله والفعل الكثير مبطل فالحاجة ان يخرج من حكم
 للبطل بحسب الفعل الكثير في الخروج انما هو المكره لاننا نخرج من خروج او لا يخرج من خروج المعنى حتى يخرج من حكمه بخلاف الصلوة فذكر في
 الصلوة ان الخروج فيه مبطل والخروج لا ينافي الصلوة في غير مبطل وذلك لاننا في بطلان مع الخروج عن الصلوة وبطلان الصلوة لا ينافي
 ويذهب بذلك ما ذكره في المشايخ من ذلك في مسألة استثناء الصلوة الحاجة قال في خروج عن كونها الطول الحاجة بطلان فلا جمل
 دخول الخروج في الصلوة في افراد الخروج الذي عنه فهو على انه غير معتبر الا اذا صار ما جاء في الصورة الاستكشافية فخرج مبطل لاجل انما ارجح الاصل
 ان يخرج فظهر مما خففنا ان نظر ارباب القول الثاني بان الخروج من المشايخية الاستكشافية المقتضية البطلان في الخروج من المشايخية ونظر ارباب
 القول الثالث في ان الخروج المطاوع في المشايخية العربية والعصرين في مشايخها اذ يثبت الحقيقة الشرعية فيه كمال لا يخرج والمصير
 بيان الدليل على ابطال ما هو مشايخية البطلان في غير مشايخية الدليل عليه **فان** القول بالفضل الاصل والاطلاق والاستصحاب او عندنا
 والله يقول الحق وهو يهدي السبيل **فان** القول الاول لو نذر ان يعينك يا مامينة كثر رمضان والعشر الاخر من مشايخها فخرج الشيخ الميموني
 انه يلزم المشايخية فان اخرجها المشايخية في الغرض والشرع والتذكرة وعلة العلة في الفسخ والتذكرة بحكمة العلة بمسألة الاية في المشايخية
 وخالف الشرط وقال في الفسخ ولما نال ان يقول لا يجب الاستصحاب وان وجب عليه الاتمام مشايخها وكان خلف التذكرة لان الايام التي احتكرت
 مشايخية وقت على الوجه المأمور به فخرج بها عن العلة ولا يجب عليه ان يخرجها استصحابا لانه يتخلف ما اذا اطلق التذكرة وشروط المشايخية فانه
 هنا يجب الاستصحاب لانه لا يخل بصفته لانه هو سببه عليه سببه من داس بخلاف صورة الشرع والفرق بينهما في الزمان في ذلك والاطلاق في ذلك
 صوم مشايخية في ذلك زمان كان مع الاطلاق يخرج من بطلان التذكرة في المشايخية مع الغير فلا يمكن التمسك في ارضنا صوم المشايخية في ذلك زمان
 ولذا اذ اطلعت ان عند الاستصحاب انما هو اذا كان ملتبسا به ثلثة فصاعدا لا في مشايخية الجميع ولا اشكال فيما ذكره من عدم لزوم الاستصحاب
 ما ذكره من عدم لزوم الاستصحاب العلة في الفرق بين الايام المشايخية بالذات المشروطة المشايخية بالعرض فالله ان الاستصحاب في الثاني ليس جهده
 كونه مضابلا لانه نفس الوفاء بالتذكرة لا يمكن تحققه في فرد من افراد الايام الغالبة للمشايخية بخلاف الايام المشايخية فانها لا تشملها التذكرة
 فالاميان بها ثانيا لا يكون الا من جهده كونه مضادا للضمان التام يجب انما قال لاداء والفرق بين الايام المشايخية على الاحلال لم يفسد فلا يجب
 مضادا لها وفيها المشايخية المشروطة بالعرض ليس محض التأكيد للمشايخية المشروطة فيكون لغوا فكما انه يجوز نذر الصلوة الواجبة والصلوة الواجبة
 فهو نذر المشايخية الواجبة في ذلك الوقت الذي هو الجميع للركب المشايخية وان لم يفسد بعضها من حيث انه يجعل المشايخية بحسب المعنى فقط
 فادهم لا يفسد الجميع مشايخية فخرج من غير ما ذكره الشيخ انه لا دليل على وجوب الضمان اذ هو بغير جد **الاول** ان الشيخ في الخلاف عن وجوب
 الاستصحاب في المبطل على ما في حكمه فلهذا هو الدليل لذلك قال العلامة في ذلك في قوله تعالى ويظهر من ذلك اية عندنا على مخالفة الشيخ
 وروية ذلك ما يجب في الفرع الثاني من ان لادام هذا القول ان لا يجب عليه اتمام المشايخية لانه سبب الاخلال بطل التذكرة وادام هذا القول
 مضادا للجميع على المشايخية ولا يجب لوجوب المشايخية ثم مضى الجميع واما لو نذر المشايخية مع غيره فخرج من عند شرط المشايخية لفظا وانما لا يشك

انما يخرج من المشايخية
 في غير مشايخية
 في غير مشايخية

بطلان

فانما يخرج من المشايخية
 في غير مشايخية
 في غير مشايخية

بطلان

في غير مشايخية
 في غير مشايخية

هذا هو الاعتكاف وهو ترك الخروج من البيت الى غيره

في بيتك فليس هو الاعتكاف

في عدمه وجوب الاعتكاف اذا لم يشك في صلاحيته بل انما يقضي ما اهل وياق بماله وان لم يشك في صلاحيته بل انما يقضي ما اهل وياق بماله وان لم يشك في صلاحيته بل انما يقضي ما اهل وياق بماله

الثاني اذا اعتكاف شهرين ولم يعلم حتى خرج كالحجوس الثالث فاعطى من كل يوم كرام الاضحية كما ذكره في المدارك انه يقضي قال وسئل

سلي في السهمي انه يند في طاعة اهل بل وجب عليه فضاؤه وهو عادة للمدعي فينبغي التوقف في ذلك الى ان يفهم على وجوب الاعتكاف دليل معتبر

اقول ولعل دليله الاجماع وكان ذلك في نظر من الواحداهم بما هو في صوته اعاده المتعذر وبذلك في الخلاف للمقول سابقا من البدو في الفروع

الاول ثم قال ايضا ولما الكثرة فلا ريب في سقوطها العتق قال في التدوير ولو استدل بالشهر فلفظ الضيق وكذا الوصية الشهيرة عليه ويمكن

الناشئ في هذا الحكم ايضا بان الاصل عدم وجوب الاعتكاف العتق الا اذا علم دخول وقت الصلاة وصار معتبرا في الاعتكاف عليه ويمكن المناقشة في عدم

الحكم ايضا بان الاصل عدمه يحتاج الى دليل وان كان ما ذكره احوط انتهى كلام المدارك في الكلام في الاستئذان من الخروج اختيارا او اضطرارا

فيه جواز الخروج الى كل ما لا بد منه ولا يمكن ضل في المسجد بحسب حاله كالحرج لخصيل المأكول والمشروب الا ان العتق ليس يتكفلها واذا كان له في

اكل المسجد غرض خارج الخروج لاكل ايضا كما ذكره العلامة في الشذوذ والتهنيد الثاني في المسالك اما الشربة لا غرض فيه لاحد من العمل

في شربها فاما المرفوعة العتق وهو في العدالة **وذكر** وفي امثلة الضربيات في اوقافها ما ذكرناه وفيها فضاها الحائز وهو الخلل ويدل عليه

بعد اجماع العتق كافة العتق جواز في المسجد صحيحا برتبة المقدمة ويجب تحريمه اقرب الطرق اليه طسرها حضوره الا ان يكون له في الاقرب

عضاضة كما ذكره العلامة وغيره وبما يفسر بطلان فضاها الحائز لنفسه ولا يخلو من كقطع به العلامة من غير فعل خلافه فيخرج عليه بانه طاهر

فلا يمنع منها الاعتكاف ما رواه يعقوب بن مهران قال كنت في الساعنة الحسن عظمه فانه جعل قفا الدابة بين رسول الله صلى الله عليه وآله فلما اعل ما كان

ان يحبس فقال والله ما عتقك مال فقصي عتقك قال فكنت قال فلبس فصد فقلت له يا رسول الله فانه قال من يصرف في حاجة اخيه المسلم فكم

عبد الله لاف من عضاضة ما رواه ثمال بن ابي لهب وهذا الرواية وان كانت ضعيفة فكيفما مع ظهور كونه فضاها الحائز من فاضل الطاعة في ذلك

الطاعة مع ملاحظة ما يغطي سفره لئلا يورد ذكر التبيين ما دل على رجحان فضاها الحائز من المنع عن الخروج في الاعتكاف في يوم ما من

من دون مخرج الاخير بل يثبت لادله يرجح الجواز اما اذا كان فضاها الحائز الامور اللازمة كحفظ نفقته وعرضه وما لا يقدح في عموم استئذانه لا

بدونها المذكور في الاخبار ولكن يشك في صحة فضاها الحائز في كلامهم بل اجاب نفسه العتق بغيره في رواية السلف من الروايات انما هو الحائز اليه

لا بد منها الا مطر فانظر الى الحسن حقيقا في يجوز الخروج للامور الضرورية كحفظ الحاجه والاغتسل وشهادة الجنادة ودعوة المريض وتشييع المومن

اقامة الشهادة وقال في المسالك بعد تفسيره بالفتي ويجوز ان يرد بطلان الحاجه ويكون الاغتسل من باب عطف الحاضر على العام والاغتسل في الشدة

فانه غير محتاج اليه ولا فرق في الحاجه بلغة الشافعيين ان يكون له او لغيره من المؤمنين **اقول** حمل على الاغتسل الواجب في علة جملته من اوقات فضاها

الحاجه والمريض ان فضاها الحائز مثال الامور الضرورية ويرد عليه ان يقتصر فضاها الحائز على ما ذكره اخبرنا ابن اسبغ جملته في الامور

الضرورية ثم ان احتمال اعادة العتق المذكور كما ذكره يوجب عطف ما بعده على اصل الترتيب تلك هو خبره في رواية غيره محتاج الى تحقيق

ان شهادة الجناء واقامة الشهادة قد يكون من الضروريات فيجعل فضاها الحائز يلغى الامور الضرورية وتخصيل الحاجه بغيره في الامور

شهادة الجناء واقامة الشهادة الضروريات من الحاجات العتق بغيره في الخطا بوسط عطف الاغتسل الترتيب فلفظ فضاها الحائز في اطلاق الحكم

من دون تقييد بالضروريات فيجعل الاغتسل بجميع العتق الواجب من باب عطف الخاص على العام فضاها الحائز في الامور الضرورية

من فضاها الحائز هو الخطا وهو من الامور الضرورية لاعتق فضاها الحائز لمراد بالاغتسل وما بعده من الطاعات وان كان بعضها ما يصير من الامور

الضرورية ولقد أحسن التمهيد في المسالك حيث قال الضرورية اوطاف كهيئة مرض او شهادة تشيع من بقي الكلام في ذكر الدليل فيقول

اما الدليل على الامر الضروري فمجرد اورد المسر الحرج هو ما ورد في الاخبار من الرخصة والعبادة والتشييع بطلان الشهادة والحج وغير ذلك وبظ

فناهم فانه يظهر من كلامهم ان الخروج للطاعة غير مرض كالحج من البدو والبصرة وتصريح في المسالك والناظر في الاستئذان وما ظهر

انفراد الامامية بالقول بان البسك في الامور المرضية وتشيع الجناء الى ان قال في الحج والامامية اجماع المقدمة وايضا قال في تشيع الجناء والفتاوى

على الميت من فرض الحكام احياء للرضي عن السن المؤكدة للفضل والاعتكاف لا يمنع من الميثاق وقال في الشذوذ يجوز للمعتكف ان يخرج

في حاجة اخيه المومن لا تطافه فلا يمنع الاعتكاف منه واستدل في ذلك بجواز احياء الرخصة وتشيع الجناء احياء بانه يؤكد الاستئذان والاعتكاف

للعبادة فلا يثبت منها من موكداتها وقال في العتق قال في الصحاح يجوز الخروج لتشيع الجناء احياء الرخصة بزيادة الوالد والابن والاعتكاف

وخالف الجمهور في ذلك لما ان ذلك يثبت من كذا والاعتكاف لطلب العبادة فلا يكون ما ضمن العبادة المؤكدة وقد عرفنا اطلاقه في

يكون ما استد عطف على الامور الضرورية

الفن

فی
تقدیر و حجب

فَمِنْ فَطَانِ الرَّسُولِ وَفِيهِ كَلَامٌ

لونی

لو خرج ناسيا قبل اكمال الثلث او اوجبه على نفسه طالع انما خرج على وجهه لغيره بطل اعتكافه وان بطل كذا بطل وجوبه
ويجب فيه ذكر ان تولد واخره لا ضرر به بطل واطلاقه باخره من الاجاب على البطلان بالخروج لسيا ما لا بد من اجل طالع البطل بيشخص
عن كونه معتكفا ولا فيبطل فان لم يكن اياها كاصح بطل الثلث واجبا على هذا البطلان بخروج من البيت في هذه الامور والاعتكاف
الاولى المعتكف بالاصل وهذا من اجزاء الخروج الذي عن في الاصل في الثلث والاعتكاف حال الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
فيما لو كان الخروج من اجزاء من البيت بطل الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
لا امره من غير هذا الا في صلوة الجمعة كالمعتكف في الاصل في الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
في المسجد افضل وان كان فعله بدون ضرر في فعله لصلوة والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
لا امره من غير هذا الا في صلوة الجمعة كالمعتكف في الاصل في الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
تصحيحه من غير هذا الا في صلوة الجمعة كالمعتكف في الاصل في الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
سبب ان سبب اعتكافه في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
الا ان يكون مسجد رسول الله في مسجد من مساجد الجماعة ولا يصح الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
مثلا انها كلها حرم الله ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لاجل الحاجة او لاجل الحاجة او لاجل الحاجة
كما صرح به الشيخ في التهذيب تصحيحه من غير هذا الا في صلوة الجمعة كالمعتكف في الاصل في الاعتكاف في هذه الامور
يشترط على ربه في الاعتكاف الرجوع عن غرضه من غير هذا الا في صلوة الجمعة كالمعتكف في الاصل في الاعتكاف في هذه الامور
وقد قطع به الاجاب وغيره قال في التذكرة لا يصح للمعتكف ان يخرج من المسجد الا لاجل الحاجة او لاجل الحاجة
دعى الكيفية في الصحيح على بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
ان يشترط كاشف في الصحيح على بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
على بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
كل ما دوى والكيفية في الصحيح على بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
دون تقييد بغير غرض في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
لا يفتى بالعادر عن الشيخ في النهاية وابن خزيمة في الترمذي وهو في الفاضل في النافع المذكور والمنه والتهذيب
في التمسك وشرحها وصحت المدالك ان القول على المبطون لا يجوز الرجوع الا في الامور والاعتكاف في هذه الامور
و يظهر من التمسك تفصيل القول في الموطأ والخوف في هذا القول لا يجوز الرجوع الا في الامور والاعتكاف في هذه الامور
كل حجرا لا بد من حججه من مسلة الدالة باطلا في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
قد دمر الرجوع لمن لا عذر له في هذا القول لا يجوز الرجوع الا في الامور والاعتكاف في هذه الامور
او بدونه بضعه دوايه عن بريد في صحيحه فان الشتر في الامور والاعتكاف في هذه الامور
الاجابة المقتضية الدالة على ما يشترط في الامور والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
للمعاصر لا غير ولكن يجزئ من المعاصر في احوال المعاصر في الامور والاعتكاف في هذه الامور
فيكون ذلك الاجابة الدالة في المسائل وان لاحظ المشابهة في الجملة فيكون ذلك القول الاول من ذلك يظهر من المسائل
لكن يرجع المشتمل وهو القول الاوسط انتفا الغائبة في الشتر اذا اعتبر كون المعاصر في الامور والاعتكاف في هذه الامور
صحيحه من مسلة الدالة على القول الاول في الامور والاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
وعمل الاكثر فيهم مع هذا الغائبة في صوته بوجه المسائل لان جعل الغائبة غير جواز الخروج قاصيها في هذا المسألة لا يصح
الاستصحاب والمشرع في التذكرة من اعتبار الغائبة في احوال المعاصر في الامور والاعتكاف في هذه الامور
الشتر اليه فيه كالوظيفة لان الاعتكاف لا يخصص بغيره فاذا شرط الخروج فكانت ذلك الغائبة في المسألة لا يصح بغيره

بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور

بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور

بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور
بطلان الاعتكاف في هذه الامور والاعتكاف في هذه الامور

۱۰۰

في محل وهو في المنتدب حين الشروع فيه واحتمل الحق الادب على ان يكون عندئذ اليوم الثالث قال ويظهر فائدة في اليوم الثالث
 لعل نظره على الفائدة في الاول لجواز الخرج قبل الثالث وهو انما يعم على المنتدب من يقول بالوجوب بالشروع بل لا يثبت قط بالنظر في بعض
 القواعد لا يثبت مع ان خلاف ظهور النص في هذا الموضع خلاف في الاستدلال او الواجب مثل المنتدب وشبهه فحصل في عقد المنتدب
 على ما هو ظاهر الاحكام فان الفاضل بين الشهيدين وغيرهم من جواب ذلك من غير نظر خلاف قال في المذكرة الاشراط انما يتحقق بعقد
 المنتدب اما اذا اطلق من الاشراط فلا يتحقق له الاشراط عند ايقاع الاعتكاف فاذ لم يثبت شرطه عرض ما يمنع التصو او الكون في السجدة فانه
 يخرج ويقضى الاعتكاف اذا كان واجبا واجبا وان كان مندبا فبأنه لا يثبت له في المنتدب قال في المنتدب اما اذا اطلق من الاشراط على ان
 فلا يتحقق له الاشراط عند ايقاع الاعتكاف انما يتحقق بما يستلزم من الاعتكاف لا غير لعل وجه ما ذكره مع كون الاخبار عامة شاملة للوجوب
 وعقد وقد مضى يدل على كون ذلك في المنتدب وشبهه حين المنتدب هو ان المنتدب وشبهه باطلا في وجوب الزوم وقوم من الشرط استباح
 معين فانه على القول بوجوب المطلقة استباحة بمحض الشروع فيه كما هو الشاغل المتفق عليه الاجماع من المنتدب قال في المذكرة بعد ما ذكرنا ان
 على نص في الاشراط حين المنتدب وان التصريح بالاعتكاف في وقت الشروع ولو قيل بجواز اشراط في نية الاعتكاف المنتدب اذا كان نظام
 يكن بعد اختصاصا على ما اشترطنا اليه من ايقاع من سائر المنتدب في عقد وجوب العقوبة في الكيفية ليؤمن ولو قلنا ان اشراط الخرج انما
 يسوغ عند العارض فسترناه بالامر الضروي في جواز اشراط في المنتدب للمعين منه اقول ويمكن ان يكون نظره في ذلك الى عموم ما دل على
 كون المنتدب باعلا الشرط المشرع كالوقوف في الاضيق فعلم ان النص الخاص في عقد تجزيم الشرطين الاعتكاف سبق على ما هو ظاهر في
 من جعل العارض من النص الضروي او كفاهاهم بالشرط الخاص عن قيد العارض قطان شرط الخرج بدو العارض الضروي او بدو
 العارض قطان شرط الزوم المستفاد من اطلاق المنتدب في بعض القول لجواز ابتداءه من جواز الخرج قبل الثالث في المنتدب المطول
 كما هو الاظهر لهذا الدليل على حرمة ابطال العمل على الاطلاق خصوصا اذا لم يثبت كون جهاد واحد وبالنسبة الى العارض من الضرورة
 كلف الاحرام وان كان متعينا وعقد الفائدة مع كل واحد من الفائدة في جواز الخرج كما سنشير اليه اعلم ان الظاهر من الشروع والعارض
 من واقعهما احتج الاشراط بكونه لا على المشيئين دون من قبله قال الحق الشيخ على في شرح القواعد الاصحاح المنتدب لا ينفذ مع هذا
 لسانا فانه مضى بل الاشراط الرجوع متعرض عارض في دفعه على ما ذكرنا ان الشرط على الرجوع عند المشيئين لا ينافي في جواز الخرج
 هو ان المنتدب فان الواجب لا يجوز تركه مع بقائه لا يوجب لا عند سقوط ولا يلزمه هذا الاجزاء التي عند سقوط الوجوب الواجب لها
 ورد بان لا ينعقد الوجوب الفعلي مع جواز الترك منه شافا فان الواجب هو الرجوع الفعلي المترك هنا فان الترك لا ينعقد في حقه في وجوب
 الدفع لانه في المنتدب المطول فانه غاية ما حصل من الشرط هو جواز تركه هذا العقد وهو لا يوجب سقط الوجوب واسا في بغيره اقال في
 المعين فيمكن ان يكفي في تحقق معنى الوجوب بوجوب التلبس بمعنياه اذ لم يثبت عليه الاثبات لعلنا انما يحصل اذ تركه اذا لا اذ شرع فيه
 خرج عند سبب الشرط مع ان هذا الكلام في دفع الواشوط الرجوع متعرض عارض اذا لم يكن من النص ديانا والمناقاة للصواب والاعتكاف
 مثل اشراط الخرج الامر ضروري فانه يجب عند فعل الجواز عن اشراط الرجوع بالشيء ويظهر من التمسك لواقعته في ذلك حيث حكم
 بطلان الشرط اذا كان منوطا بالشيء بل بطلان التلبس في الثالث في فائدة ما ذكره الحق الادب على ما حصل في عقد المنتدب
 للتواب وصيرته الخرج عزيمه بعد ما كان دخلا وسقوط الكهان كما قيل في الاحرام وسقوط الفضا والجواز الخرج فيما كان منوطا
 بتفصيل القول في ذلك اقا في المنتدب على المشيئين عند وجوب بالشروع ودخول الثالث بمعنى تبيين سقوط الثالث في جواز الخرج منه
 لو في الثالث اذا عارض العارض الفعلي الضروري اشرطنا او مطلقا شاء اذا كفيينا بشرط الخرج متى شاء وانما في هذا العارض من
 الضروري بدون شرط لغرض فليحصل فائدة اخرى من القواعد مثل الاستصحاب عندنا وسقوط الفضا المنتدب عن وسقوط الكهان المشيئين
 وكان الكلام على القول بوجوب المنتدب بمجرد الشروع فليكون الفائدة فيه جواز الخرج قطا واحدا لثالثه الاخير واما على القول بتعديده
 حتى في اليوم الثالث فالفائدة انما انشأ ان اهل الخرج ولما سقط الكهان المنتدب واما سقوط الفضا المنتدب اما الاستصحاب عندنا
 فانه في الواجب في جواز الخرج في نفسه اذ لا عرض الملحق وان عني يومان لانه صومعة التيقن مع عقد القول بمجرد ابطال العمل او انما
 على ان ليس بعبادة واحدة فانه يحصل فائدة جواز الخرج قبل اليوم الثالث لجواز بدو الشرط اية وسقوط الكهان كما يدل عليه في بعض
 الى ولا يلحق بالمنتدب وعقد الزوم التضرع الى الله الكهان لو لم يفسد كلف الاحرام ويحصل العبد استصحابا ولو كان في اية بعضه وسقوط الفضا

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في الواجب العتق والظن على الخلاف فيقبل ادعى عليه الاجماع وصالة البراءة ايضا بنفسه وناظر في هذا المبدأ لو قيل بجواز العتق بالدين
 الشوط **أول** الاصل مع ظهوره على خلاف بل الاجماع المدعى بكيفية ذلك واما المطلق فالشك فيه ايضاً وجواز العتق بالدين
 بجواز العتق وجوبه لبقا الوفاء عند منافاه جواز الخروج مع الشرط لبقا الواجب عليه وجوبه فان التذم مثلاً افاد وجوب شرط افاد
 جواز الخروج عنه فلا يستلزم جواز الرجوع مع سقوط الوجوب فلو كان يخرج من تحت يده عند الرجوع فيحتاج ويحتج به بصحة المقتضى باطلاً لهما
 لكنه ظاهر ان في غير صورة الشرط وبما فرق بين ما شرطه في التذم وما لم يشترط واعلم ان لفاصلين غيرهما جوازاً لا
 التذم وثم انما اشياء مما لا حظ له الثبوت وعدمه والشرط على برة وعدمه اربع من هذه صورة الثبوت واربعة منها
 في صورة عدمه **الاول** ان يعتق زماناً كالعشر الاخر من رمضان مع شرط الشارع وشرط الخروج عليه رتبة فيجوز الخروج ولا يحل الا
 بمقتضى شرطه ولا العتق الاصل وعند الخلاف كما مر **الثاني** القوة بما لا بد من شرط الشارع وهو مثل الاول حكاه دليل **الثالث**
 وهو الصورة الاولى بدون الشرط على رتبة ولا يجوز له الخروج الا مع العارض لغيره في مانع فخرج حـ ويقضي بعد ذلك التذم
 من ابعاء الظن على خلاف فيه فيعلم اطلاق التعيين في ذلك انما انما مع اختلاف في ذلك التذم وجوب الاستيلاء اداً او وجوب
 تدارك ما بقي ولا اشكال فيما يحصل من الاعتكاف واما ما حصل فيقول الاستيلاء اداً او وجوب الاستيلاء اداً او وجوب الاستيلاء اداً او وجوب
 بمناظره كما هو محتمل الاخرى او ظاهرها **الرابع** صورة التعيين مع انقضاء الشرطين فهو كالثالث كما دلت على ذلك في تابع العتق **الخامس**
 صورة عدم التعيين مع الشرطين فقد ذكرنا سابقاً ان له الخروج وان ذلك لا يستلزم سقوط اصل التكليف كانهما ليسا من الاجزاء
 الاخرى فيجب عليه العتق بمعنى الاستيلاء اداً او الايمان بما يرضى عليه من ابعاء او اذاله بائناً قبل الاعتكاف فيعتق الاستيلاء
 واسا وان ظنا بقبول التعيين في هذا الصورة فيمكن حمل التعيين الاول على ما لم يأت بائناً قبل الاعتكاف **الثاني** على ما لم يأت به **الثالث**
 بما لا مانع من انقضاء الشرط على رتبة فخرج حين عرض العارض ثم استأنف من ابعاء الواجب عليه من ابعاء او رغبته بسبب الفصل في بيان
 على الوصف الشرطي في التذم واستشكل في التذم وفيه اشكال انه لم يرد المخرج والعرض اذا انفك مرة بعد اخرى فيجب
 الاعتكاف في حاجت من ابعاء وحل في فكر ما وضع من كان من الواجب المبدأ وروايت البراءة بنفسه في المبدأ وروايت العتق انما اخذ من
 من دون اختياره وما نقل من الخ سابقاً في الفرع الاول من لزوم الاستيلاء انما كان كون الاضلال بالشارع بنفسه كلف **قول** **الظاهر**
 الاستيلاء لا يستلزم انقضاء التذم واطلاق دليله فلا يخاص باصل البراءة والفتك في المخرج ضعيف غاية الامر لا حظ له في حصة المخرج
 لا مطر والظن انما لا يرضى عن التعيين في هذا الامثال **السادس** ان الشيخ في المبطل في الخلاف عن وجوب الاستيلاء على ما حكاه عنه
 فالأولى وجوب الاستيلاء **السابع** هو الخامس مع انقضاء شرط الشارع حكاه المخرج عند عرض العارض فان كان ملته في اقل من ثلثه فليس
 راسداً وان كان ثلثه فان كان الثلث اقل من ثلثه فينبغي فيه ثلثه وان كان ثلثه فزيادة مبي في ثلثه كما يقى ويظهر دليله ما مر **الثامن** من
 انقضاء التعيين والشرطين معا فيخرج مع العارض ويسانف ان لم يأت بثلثه وان اتي بها فينبغي فيه ثلثه كما يقى ويظهر وجهه ما سبق فاشد
 نقل العلامة في التذم عن العلامة مع المخرج لصيانة المريض وشهادة الجنادة لان شرطه فعل فالتذم في اعتكافه فيكون له فعله سواء كان
 اذ اعتكافه وجباً او نداءً او كانا كما مر في رواية اهل ابي جعفر صاحب المصنف اذ كان باحماً يحتاج اليك الاكل فيمنعه المبدأ في اشكال التذم
 نقل عن العلامة ان لا يكون في الاعتكاف شرط وقال وليس يجب ان لا يخرج من مكانه فيكون المبدأ في الاعتكاف لا يخرج من
 فذا شرط الخروج فكانت بذلك اقامه ان قال في مرضه عرض له عارض من حيث جاز شرطه ثم قال اذا تدارك ما بقي فاعتكافاً بصفة التذم
 وشرط الخروج من مكانه عرض له عارض مع شرطه على ما تقدم ثم قال وان طلق وقال لا يخرج الا لثقل بعثره او لعارض من كان له من المخرج
 لكل من ادعى في خصوص الجسد وعتق الرضا ودينه كلفا السلطان واقتضا الغريم قال ولا يبطل الشارع لشئ من ذلك عند التذم في التذم
 الا باحد للشخصية وجازية لا يشترط ثم قال ولا عبرة بالنحو لانه لا بد من الاشكال ولا ينعى به ولو قال ان عرض له عارض قطع الاعتكاف
 فالحكم كالشرط الا في شرط الخروج بل في العتق عند قضاء الحاجة وفيما اذا قصد القطع لا يلزمه وكذا لو قال على ان اعتكافك نصف الا ان عرض
 او انما فاذ عرض له عارض فلا يشترط عليه ثم قال هل يجب تدارك ذلك لو كان المصروف في هذا العرض ينظر ان تداركه غير متيسر كشرطه مطلقا وعشر
 فيجب له تدارك ذلك لانه المستند ويكون فائدة الشرط من العرض من غير ابعاء الحاج في الشارع لا يقطع به وان عين المدة فذا اعتكافه
 العشرة او شهر ونصف الجسد لانه لا بد من تدارك الاعتكاف فاما احاد ذلك الثمن من العشرة التي ما اودع فاعلمه منها **أقول** ويظهر من ذلك

في قوله لا يخرج الا لثقل بعثره او لعارض من كان له من المخرج

في قوله لا يخرج الا لثقل بعثره او لعارض من كان له من المخرج

فصل في
المبطل

شرطه

۱۰۰

فخر الإسلام

فے
افسوس کے لیے
لیکھا ہے

فَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَ بِالنَّفْسِ

[illegible][illegible]

ما يجنبه المحرم من أن لا يؤتى حرمه ثم لا يباح من اعتداله لا يصح عليه كسرة وجهه عند السجدة والفرق بينهما ما هو في دفعهما معاً في الغيبة هو
 ملاحظة قولنا الدليل كما فرقوا في حرم الحج من استعمال الطبيب من باب منع السجدة من الزعفران وهو ما بين ثم السبائك وكلت جهته السبائك
 استلزاماً لغيره فلو لم يمتنع قولهم فيها أو القول بحرمه ثم لا يباح من اعتداله لا يصح عليه استعمال الطبيب فكذلك يمتنع قولهم طلب السجدة والفرق
 باختلاف دليل يظهر من المدرك أن قولهم لما شأنا في ذلك لا يصح إلا في الإجماع وبذلك عليه الغيبة المذكورة قال تعالى السالك في سبيلهم
 إلى ما يباينهم في الحق من أنواع الفجاءة كالصالح والإجادة فلو أن مقتضى ما المشار إليه الحكمة الصالحة لمصلحة الحكم وهو الاشتغال عن طلب
 الطول من الاعتكاف بطلان القياس وبالعلة المذكورة في جميع الفجاءات الصالحة المستندة عن العباد كالحيث كان في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 وهو ما لا يمتنع كونه في الاحتكاف مطلقاً الفجاءة لاجتماع الامتياز واستدراك ذلك ما يضطر السجدة المأكول والمأكول من غير اشتراط
 بذلك في شرط الشهادة في الدفن من حيث العاطاة بناء على أن لا يمتنع في الاحتكاف من غير اشتراط في المدرك بعد ما نقل ما ذكره في الدفن من
 استشكل فيه فغيره لو لم يمتنع في ذلك عدم تمكنه من التوكيل كان في الاحتكاف من غير اشتراط في المدرك من غير اشتراط في المدرك من غير اشتراط في المدرك
 أم لا أظهر الغيبة بعد ذلك لا التمسك على العتاسية وهو من خارج حرمه كالباع في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 ويقتضيه ما شاء من الباع وبكل الطبيب من غير اشتراط في المدرك من غير اشتراط في المدرك من غير اشتراط في المدرك من غير اشتراط في المدرك
 يحرم للمواد الصالحة في غير الاحتكاف وهو في الاحتكاف كالباع في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 إذا استلزمها لأن كل ما لا يصح عليه من الباع في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 المنصوح الذي لا يكون المراد الاعتكاف بخلاف الجدل فإنه يكون استدعاء واحداً والجدل هو الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 كان كل من اشتراط الباع في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 النبوت في المنصوح وجدل الجدل في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 يظهر من جهة أخرى وقارنته السجدة والمراد بها الجدل في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 وهذا النوع محرم في غير الاحتكاف فلو كان في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 في هذا العباد كمن لا يمتنع على الله في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 القول قول ابن ادريس حيث قال لا يمتنع على من يمتنع على الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 اليمن لوجود الدين من الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 للمعاشة وأخرج من حقيقته المنصوح للزيت المعاشة وردته في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 أنتم خير ما يتبعه نفع الفتا على كونه من محرم الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 فهو منفسد فلا يمتنع على الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 في القضايا وأكيد المحرم ليس نفس السرمد ولو لم يكن الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 بالتمسك على القول بجواز كاهل الأظهر من وجوب الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 من لزوم المكان عليه ليس المحرم الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 العزم من الجدال في المسئلة العلمية مجرداً عن الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 المكلف من تحويل الشيء من مكانه إلى مكانه الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 يظهر من الحق أن الأدب على الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 الصالح والتسليم ما هو في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 فيه بوجوب الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 أظهر العتابة فيفتي في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 خالها عن الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف
 مع كونها في غير الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف

في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف

أقول

في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف

حيث

في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف

في الاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف والاحتكاف

منه

ولمّا
أقول فليقف
فلا تهم
فليس من الصوم واجب على كل
تخصم الإحصاء المتقدّم
أقول ولا يزال
أطيع الله
سواء أمكنك من الله أو لا
بإلا الإحصاء

بیورو

كتاب الاعتكاف

بين وجوب الصوم رمضان للشد ولاجل التذرع بوجوبه في هذا الفصل من الانسداد وجوبه في الصوم لاجل الاعتكاف
 الفاش لان وجوبه للغير ومن باب العتق اذا كان اعتكافا فوجوبه لاجل الاعتكاف عتقا كان فاذ لم يثبت الدليل على وجوبه اعتكافا
 بالخصوص فلم يثبت وجوبه فاصح له فكما انبأ لا يصح وجوبه في الصوم على من يري عدمه هذا الصلوة التي وجب الوضوء لها فلا يصح وجوب
 هذا الصوم على من لم يثبت عليه وجوبه في الاعتكاف فالاعتكاف واجب في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 في الجملة وان لم يثبت عليه في الصوم فليس له ان يذكر ما يثبت المنع الطوق في حبان الاعتكاف لانه ان ما دوى من وجوبه في الصوم على من يري
 الواجب من غير ان يثبت له الاصل لا يثبت له الاصل ولا يثبت له الاصل من وجوبه في الاعتكاف على الدليل على المنع وجوبه في الاعتكاف فانه على ان الاعتكاف
 هو بغيره من غير ان يثبت له الاصل ولا يثبت له الاصل من وجوبه في الاعتكاف على الدليل على المنع وجوبه في الاعتكاف فانه على ان الاعتكاف
 ضابط للوجوب فثبت الاعتكاف من باب العتق **اقول** ويرد عليه المنع الاخر في حبان الاعتكاف ان اشتراط الزمان والكان في التذرع لا يوجب
 اعتكافا في رمضان فان من يري وجوبه في الاعتكاف في وجوبه لا على وجهه بل على وجهه في الاول فكل وصف في حبان الاعتكاف في الاعتكاف
 مشتمل على وجوبه في الصوم والوجوب في الاعتكاف كحكم ما سبق من جواز الاستقاء وجوبه على الاولين المعتدين وكون المنكر من الحكاية في غير ذلك
 من الاحكام وهو كما ذكره من مشتمل على ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 هو الاعتكاف او لا يوجب الوجوب الثالث في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 وغيره واشترط في المنع عليه في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 لئلا كان منها والجمع كما انما جاء من الاعتكاف ويدل عليه الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 فقال في الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 اشكال في ذلك في الجملة انما الاشكال في ذلك هل يخفى الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 في الوجوب قطعي فثبت ان كان وجوبه في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 ذكر **اقول** لا وجه للخلاف فان من ذهب الى ان الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 ولما ثبت في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 القصور وتلك الاستفاد في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 عليه لا يوجب في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 ومدة الاشارة اليه ومن هذا يظهر دليل على وجوب الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 الخلاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 للبطون بعد اخباره لزوم الكهان وفي حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 كسند وكوفته في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 الاجماع المنقول بل الاجماعين الثالث في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 دعوى الاجماع عليه في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 الشيخ واكثر المتأخرين وقال في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 الحضر زمان معتبر كان حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 الفطر وان كان يثبت الصوم ويستد الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 ان الصوم معتبر بالاجماع وليس فيها ذكر خبر من الفطران يظهر من التذرع في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 او يثبت في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 حبان الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 وانما الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم
 وجوب الاعتكاف في حبان الاعتكاف في نفسه ما يستفاد من حبان الاعتكاف من الوجوب في الاعتكاف فثبت وجوبه في الاعتكاف على من يري وجوبه في الصوم

هذا هو الوجه في وجوبه في الصوم
 لان وجوبه في الصوم واجب على من يري وجوبه في الصوم

دون الاعتكاف
 في الصوم

هذا هو الوجه في وجوبه في الصوم
 لان وجوبه في الصوم واجب على من يري وجوبه في الصوم

هذا هو الوجه في وجوبه في الصوم
 لان وجوبه في الصوم واجب على من يري وجوبه في الصوم

هذا هو الوجه في وجوبه في الصوم
 لان وجوبه في الصوم واجب على من يري وجوبه في الصوم

هذا هو الوجه الثاني في الاعتكاف

اعتكاف قابل من جهة

هذا هو الوجه الثالث في الاعتكاف

هذا هو الوجه الرابع في الاعتكاف

بعيد المتوهم بردها ان الروايات انما وردت في الجماع لا في سائر المفطرات فالأولى الاعراض عليها بما يمنع الدليل باساق غير الجماع
وقول المتوهم في الجماع مقيد بما كان اوليا او لاحقا **الحاصل** ان كلام الحق هنا مع الشيخين في سائر المفطرات لا في خصوص الجماع وهو لا يخلو
ان يكون دليل الشيخين هو خصوص الروايات التي فيها استظهار صحتها المدرك للتحقق بانها هي في الروايات **مرد** على الحق ايضاح مناهة الحكم
مع التمسك لما قد مضى من ان الجزئية في المنع من الخروج والقطع لا يجمع فلا يسلخ جواز الاضمار بفساد الخروج او بقصد القطع والخروج ثم لا
جواز الاضمار مع صدق الاستمرار على الاعتكاف كما أسلفنا فالكلام اتماما في ثبوت الدليل على لزوم الكهانة الا اذا ريد كان خلف الشك
شاكرا كان الاعتكاف من هذا الباب او من باب الاضمار الى عدم وجوب الكهانة وغيره **والجواب** ان قوله في الوجه من هذا الفصل هو ان
الكهانة في بعض الروايات المعينة ما اذا كان الاعتكاف منسوبا او واجبا غير معين فالوجه عدم وجوب الكهانة الا بالجماع خاصة في أصل الشك
في التدوير وجوب الكهانة بالجماع مطلقا وبغيره من مفسد الصواب اذا كان واجبا مستمرا ولو لم يكن ثالث الواجب الغير المعين لا يكون ثالث الشك
وقال في المسائل ان في الشك لا يوجب شيئا بالجماع وغيره ويجوز قطع اختيارا او كيف يتوجه وجوب الكهانة به فغيره في ذلك على وجه
الشك في المطبوع او جبر الشريعة فكان واجبا وانما بالجماع وجب الكهانة لا لطلاق الضرر بذلك ان كان ثمة بغيره من مفسد الصواب
فان كان معينا بغيره وجب الكهانة بسبب وجوبه من ذلك وهو ما لا يمتنع من جهة الغاية السببية في ان كان الواجب غير
وجوبه فمقتضى خاصة **اقول** وذلك المقتضى ينبغي ان يكون في الاضمار لا في هذا المقام من ان يلزم الكهانة لاجل فساد
الاعتكاف من حيث هو الاضمار الواردة في الجماع كالمفردة او اما ما دل على وجوبها من اجل الغايات التي لا تغاير كون الاعتكاف واجبا بالشد
وشبهه او اضاف في شهر رمضان او فضائه اذا استمر بعد الزوال فهو خارج عن المقصد فمقتضى ان لا يضار الدالة على وجوب الكهانة بالجماع اما
ما يضر على ظاهرها كما هو مقتضى اللفظ لا يستلزم غيره وان كان من الاستسقاء والازال لما ان يدعى ان المراد منها ان كل ما يفسد لصوم
بوجوب الكهانة في مثل مثل الاكل والشرب غيرها وما ان يدعى ان المراد منها ان كل ما يفسد الاعتكاف فهو كمثل الخروج عن المعتكف من
ان اطلاق الكهانة هل يجوز في غير حاصل الاثم بمحض الواجب على فرض الخصاء والواجب قبل بغيره في غير معين لا ادعى احكام الغير فيقبل
المعنى بالذات كالمستد في ايام خاصة ويكفي الغير بالعرض كما اذا شرب في الواجب الحظ وقلنا بغيره في الشريعة لاجل اختيار واحد وابطال
العمل حرام والتخييم ان ينال الاجزاء او في خصوص الجماع والشك في غيره فليس فان مقتضى انما يستلزم لاجماع المفعول فيما نقل في
لمحاكاة بصد الكهانة فلا يمتنع في الشك كما اشترط في اول الكتاب فقلنا ان المذكور في الاستسقاء على فرض الاختصاص في الواجب
دليل على اختصاص بالغير لا مكان مفسد غيره وكذا لا دليل على اختصاص بالمعنى بالذات فغيره لو ثبت اختصاصه والمعنى في الاستسقاء في غير
بالذات واما اختصاصه هذا المطلب فمقتضى انه لا يلزم ان لاجماع وجوب الكهانة في الجماع والاطهر من العيوب النسبة الى الواجب
والشك في اطلاق الاختصاص لا يستلزم اطلاق اجماع المفعول فكيف يوجب الزوال لاجماع المفعول في الخلاف والمذكور في ظاهر
والشهر العظيم بين القدماء او اما سائر المفطرات فانما فيها ايضاح لاجماع المفعول من غير مفسد بالاشهر بين القدماء والاصل
يعاود واما الخروج عن المعتكف فلم يدل دليل على وجوب الكهانة من اجل الاعتكاف لان يكون هناك ما يوجب من مخالفة المفسد او شبهه فخرج
عن اخر في رد نفقه على مخالفة ذلك لا طاعة الله تعالى في مثل هذا لاجل ان يفسد كل ما يفسد لصوم ويكره ان يفسد الشك
كان واجبا لمراده ان يفسد ما يفسد لصوم لا يكون مخالفا لان لا يشترط في الكلام في الغايات التي لا تغاير لفسد الاعتكاف فمقتضى
اذا جامع المعتكف في الليل يجب عليه كنهان وان جامع بها كان عليه كنهان وان جامع قد اطلق الاكثر على ما نسب اليهم الشبهة في الذنوب
وقه الشبهة هو كون العلم بغيره في المذكور فالمراد اذا كان في بعضا وفيه جواز اذا كان في شهر رمضان وفيه بعضهم مع ذلك
اذا كان الاعتكاف واجبا وبعضهم فيه مع ذلك بان يكون واجبا مستمرا وكيف كان فالظاهر لا خلاف بينهم في ان اجماع في هذا
يجب عليه كنهان ان راد على هذا التفسير لاجل اجماع في الاختصاص وهو يحكم في الخلاف في التفسير للنهي حيث تسلم على علمنا
قيل الاطلاق مقتضى ان لا يمتنع من اجماع ان كل من الاعتكاف في خصوص الكهانة والاصل عدم الدخول في الاعتكاف فمقتضى
الكلام في ان اجماع فيه وجوب الكهانة اجماعا في الجماع وعلى الاظهر في جميع مسالكه في الحديث في اليومين الاولين واما الصوفا فاما
اذا كان في شهر رمضان فلا اشكال في ما يفسد ولما في غير وقت العمل الكمال عند الدليل واستدوا عليه ايضا بما روي في التمسك من جهة
ومسند اليه حسن ابراهيم بن هاشم كنهان في الاضمار من غير ان يفسد كنهان قال سأل عن رجل دخل امرأته وهو معتكف ليلة

١٠

الحمد لله رب العالمين

وَأَمَّا الْفُتُوحَاتُ فَهِيَ الْفُتُوحَاتُ

۱۰۰

وَالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَ مَسْجِدًا

فوقه

الفضول

فتا
ان پیم
نیت

۱۰۰

فانما الذي في هذا الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فالميراث

في حق الفصول

في الطريق قال فانيت الحق بالدين واخبره فقال بارك الله في صفته يمينك كذا حكاية ابراهيم بن سعيد بن عيسى داره بمكة ووجه هذا
بعضوا لا يمان المراد من العفو العفو الموقوف ولا يمينه بالاجازة يصير من جعلها واضطر بسلام العوم في طرق الاستدلال بالاية فيقتضيه
جعله الاصل نظر للامور الا ما خرج بالدليل وبعضه جعل العفو لوفيقه على ما ورد في الشرع وجعل العفو على العفو في زمن الشرا والام
عشما لان هو الاقل **وقد صرح** ذلك فيجوز له زيادة بسط او دناها لانه لا يملك ان يكتسبها في مسئلة الطلاق بعوض فليس يوجب ذلك ولا يملك
عليه بغير ما رواها المشايخ الثلاثة في بيع الوليد وابعان سيدته في بيعها لغيره فاشترى منها ما رواه الشيخ في التهذيب في الخبر
لابرهم بن هاشم عن محمد بن قيس عن علي بن جعفر قال قال قوم من المؤمنين في وليد باعها ابن سيدته وابوه فاشترى فاستولوا بها اشترىها
فولدت منها فلما ماتت جاء سبيها الا في خاصه سبيها الا في خاصه سبيها الا في خاصه سبيها الا في خاصه سبيها الا في خاصه سبيها الا في خاصه
اشترىها فقال له خذها منك باعك الوليد حتى ينفذ لك السبع قال اخذته قال له ابو ارسيل يعني قال لا والله لا ارسل اليك بنتي حتى
ترسل اليه فالتا في ذلك سيد الوليد ابراهيم بن سعيد بن عيسى قال ان المراد اخذها لاجل اخذ النكاح والفرقة وتبنا ونكح في
الرواية بانها نكحت على ان يكون في البيع والاولا لعل بالعضو لا يقول بالحق بعد الرد ولا يبيع الاجازة بعد ويمكن دفعه بانها ليست ببيع
في الرد ولا ظاهره بل غاية الظهور في اجماع الرضا بالاجازة من مطالبه رد الجارية فليعلم ان من رد في الفسخ والامضاء والرد لا يملك
قاله بل تمامها الفسخ كما سنشرح في حق الماغيين الاصل والاجماع المفعول وانما تصرف في ملك الغير في نكاحه على التسليم والاختيار الثانية
عن بيع ما ليس عندك والثانية في البيع على ايمالك من طريق الفسخ والخاصة مثل قوله في حكمه من خرام لا يبيع ما ليس عندك وما رواه حماد بن عيسى
عن ابي عبد الله قال لا طلاق الا على ايمالك ولا على ايمالك الا على ايمالك في البيع عن الصنف انك تملكه ابي محمد عليه السلام
للعطاع من الارضين فخص بالخروج الى مكة والفرقة على مثال من من له وليد يولد له بعد دناها في رد الفسخ والاربعه فاما الشهود
اشهد اني قد بعت من فلان جميع الفريضة التي عندهم كذا وكذا والاشهاد الثالث ان ابيع واما رد بعض هذه الفريضة فليعلم انما وقع لا يجرى
بيع ما ليس بملك وقد وجب الشراء على البايع على ايمالك فما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي اسباط عن سليمان بن صالح عن ابي عبد الله قال لا يبيع
الله من سلفك بيع وعن عبيد بن رافع عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
فان ذلك غير ناسخ عن الترافض وان لم ينفذ ذلك الا الاصل يخرج عنه الدليل كما عرف في الاجماع ففصح بالخصص القول في مدعيه
من شد من باخر عنه مع وجوه الفاتل فبين تقدم عليه وقد نسب اليه في حلقه الى قوم من اصحابنا واما التصرف فمع انه مخرج في الصفة فبان
ان في القول بالحرمه كما يظهر من بعض الاحكام فقول لا يملك على الفسخ واما الاختيار فلا بد الا فيهما اذا اظلم منها المنع عن بيع مال الغير ففصح
بان يباخذ الفسخ لنفسه او على ما يفتى على تسليمه ويجوز بعضه مثل قوله ولا يبيع الا على ايمالك المنع عن بيع مثل الحر والحر والحر والحر والحر
لا في الفسخ مع من حره بيع ما ليس بملك لا يدل على فسخه مع الاجازة لان الحق لا يدل على الفسخ ولذلك فصح الاكراه في بيع العاصي بعد
اجازة المالك وربما جعل على ما اذا باعه ثم ذهب شتره بكمه وفيه حكمه من خرام انتم قال في جوابه بين لنا عن بيع مال غير ثم ذهب شتره
لا يبيع ما ليس عندك وهو بعيد عن مطلق الاختيار ما رواه اصحابنا في التناول فبرخص الجواب قبل على سبيل الجواب وربما جعل على ما
علم للشرع بالعضية كما نفعته والافا نظر الى ان مع علم المشتري في مدعيه على ما يفتى على ما يفتى على ما يفتى على ما يفتى على ما يفتى على ما يفتى
اشكال وخلاف فلا يدخل في ملك حاكم الملك ويخرج عليه ان البايع اذا اشترى بماله فله ان يبيع بماله فله ان يبيع بماله فله ان يبيع بماله فله ان يبيع بماله
لما لا لا الاصل عن حاشية الشهيد على القواعد انه لا يملك على الفسخ من علم المشتري وجهه ان البيع انما يفتى مع الجهل بالعضية
المعدية بها بالبيع ويبيع في ملك البايع فينفذ من المالك اما مع علمه فلا يبيع المعدية بها بالبيع ويبيع في ملك البايع فينفذ من المالك اما مع علمه فلا يبيع المعدية بها بالبيع
و اما الجواب بما رواه بالاختيار الحرة لبيع ما ليس عندك لغيره بعضه بان القول بعد الجواز ذهب الفقيه كما سنشر في الجواب ولا كراهية فيه والحر
من ذلك الاختيار انه لا يشترط وجوب البيع حال البيع كما في التسليم لا يشترط وجوب بيع مال الغير للمعين الشخص فصولا مع انه لما فسخ قبل صحة بيعه
العضيل عن رجل اشترى من امرأه مال فلان بعض طاهرهم وكسب عليه كما بانها قد قبضت المال ولم يفضله ابطيها ام يفسخها قال لم يفسخها اشترى
فانها باعته ما لا يملكه مثل صحبه محمد بن سنان عن ابي عبد الله عن رجل من اهل النخلة عن رجل من اهل النخلة قال لم يفسخها اشترى
الا شرا يقولون في حاشية الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها
ومثله الجواب عن الاختيار الوارد في المنع من ثمنه الترتيب والختيار مشتمل ان الاختيار المانع على فرض تسليمه لا يملك على الحر لا يملك على الحر لا يملك

هذا الحديث
على الصنفين
الذين اشترى
منها ما رواه
الشيخ في التهذيب
في الخبر

لا يبيع الا على
ايمالك

في حق الفصول

في حق الفصول

۱۰۰

اذبحر دحو السعدية

مجلس

مِنْهُ

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

۱۰۰

لا ريب
انضدحاح
ايقلع البع وان كان
فاسدا

وَنَفْعًا لِلْعَالَمِينَ

جز السبعين مال كرام
 الفانرا بانك شور و رخ

أَحَدِيهَا

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

من خاندان

ان هذا

فصل في طلب العلم

ایمان

خالد
من وليدته
ماله وه في القول
بالفيلق
ع
م

سما

سلسلہ
۲۹

وغيره من السوءات

ومثل الذين كانوا مثلياً،

[illegible]

في بيع الفضلة

في بيع الفضلة
في بيع الفضلة
في بيع الفضلة

القول

لو كان بيع

الفضلة
منه الفضلة

فمنه
دعوى الاجماع
عليه في حقه
الثالث

كونه
موجباً للامانة

قاله

في بيع الفضلة
في بيع الفضلة
في بيع الفضلة

ما رواه الشيخ في الموقوف عن جميل بن قيس عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ويدفع اليه البيع قبله الولد ويرجع على من يبيع الجارية وفيه الولد الذي اخذ منه وفي العتق عن زائدة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 جارية من موقوف المسلمين فخرج بها الى ابيها فولدت منه اولاداً ثم اناها من عتقها والواهم على ذلك المبتدع فقال بعض يده ويدفع اليه ثانياً
 ويوصي في فيه ما استحسن لبيها وخذ منها ما لا يغير ذلك من الاخذ واما ما عتق من عوض المانع السوفاه مثل اللبن وسكة الذر والفضة
 قولنا لاحتدما الرجوع كما هو الظاهر من الاكثر لا يضره تسليمه عليه بما هو عليه لو كان خالفاً بانه مال الغير ولم يرد العوض لم يضره فيه كما لو قدم
 اليه طعام الغير واكلا وعصب طعمها ما طعمها مالاً وبوئته موثقة جميل ايضاً لم يضره الولد من المانع لانه حر لا يملك وجداً لآخر
 الاصل وانما عتق في مقابلته نفعاً لا عوض له ولا يرجع باليخذ وانما يباشر باليخذ في المانع لو دفع الثلثة بل وفيه منع كية الكبرى فان المباشرة
 اصعب بالعرف من السبق الاصل يخرج عن ما ذكرنا والاحوط ترك الرجوع وان كان القول الاول اظهره بما اذا اخذ المالك العوض بما
 يزاد على قيمته طالت يمكن الانتفاع مثل البيع فقرة جارية واخذ المالك من عشرة دنانير في قيمتها وفيه منافعها ويمكن ان يشترط بقاء
 جاريته وانما ذلك في ايسر الاصل وانما اذا كان المشتري خالفاً باليخذ في المانع فيقول انما انما لا يكون المشتري الرجوع على الغاصب
 لا انما قاله بالغصب فيكون دافعا للمالك بغير عوض فاطلوا القول في ذلك لو كان المشتري الغاصب فيقول انما انما لا يكون المشتري الرجوع على الغاصب
 للمشتري الرجوع به وان كان دافعا لم يضره ما اذا قال في التذكرة ولو كان عالماً بالرجوع بما اخذ من ولا يضره مع الغصب مطبقاً على ما
 والا فلو ان له الرجوع مع بقاء الثمن لعمد الانتفاع من جهته من الاحتفاظ بسبب عدم جواز الرجوع الى الاحتفاظ على الاطلاق من دون التخصيص
 الذي اخذاه العاقل منهم لم يشهد ان الحق اشكال وقال الشهيد الثاني ان العاقل لا يدعي الاجماع في التذكرة على عدم الرجوع مع الشك في
 عدمه سبق عليه انه من من نسبته على ما اشكال الاجماع مع اختياره التخصيص ان ذلك في صورة الثلث وكيف كان فالظاهر الرجوع مع بقاء الثمن
 وعدمه مع الثلث هي الاول فلان المفروض بطلان البيع بعد اجازة المالك الاصل عدم الانتفاع واستحقاق المالكه وقوله انما انما لم يضره
 على امواله ولا يضره لغيره من ثمنه لا يضره الاجماع والمفروض عدمه فاعلم شرعاً ان يوجب الاخذ والفرق وتظهر الجاهل في عدم الرجوع بما اخذ من
 للمالك الى استيفاء الثمن عليه لان الثلث في بيعه وهو غاصب محض واما في الثمن اشكالاً اذا ما الى ان يبيع فلا يضره ما اذا علمه مع انه يعلم انه
 ما اخذ من منه لا يضره من ضاله فهو تسليمه بما افهمه بمنزلة الاخذ وهذا الثلث في بيعه في الاطلاق في صورة بقاء الثمن في التذكرة باب الاخذ
 عن ناله فيكون موجباً للرجوع الى المالك ان كان لا يضره قوة نظره الى بيعه عند الله بن سنان في حكاية لابل الكال في القهقري وغيرهما من الاخذ
 والثمن بها التماساً انما البهاق محله ولكن كونه من محل نظره بان يكون منظوراً لغيره من الاخذ من ماله كونه من محل نظره في مثل ما لو بشره
 بطعام من الغاصب المانع للصطر الذي يبيع منه اكله فوراً او يفاضه فمدا في الرجوع لبقاءه مع غلبه الامر بجواز الرجوع الى المانع واما حلية كية
 للمانع فكل اشكال كما نسبته اليه من علمه لبقاءه بين العهدة وعدم جواز الرجوع وكيف كان فالظاهر جواز الرجوع مع بقاء المالكه وانما في
 الاغراض بل وفيه يستشكل في صورة الثلث ايضاً ولو لم يكن اجاماً لان كل ذلك الثمن مع العلم بان يبيع بانه المانع من اكل مال الغير والمالك
 كانه ثبوتاً ودعوى المخبر في قول يستشكل في كونه اجامياً ان الحق في بيعه بعض تصديقاً الى الرجوع مع الثلث كما نقل عنه في بيعه في التذكرة
 قول المالك الى طيل ليرجع بالثمن مع العلم بالغصب والطلوع قال في التذكرة ويرجع المشتري على البائع بالثمن ان كان بائعاً عالماً كان دافعا وان لم يعلم
 لا يرجع مع العلم وهو بعد من وقع الاجازة وقوى الرجوع به في الرضا بضمه لاجامياً ما يبيع من ثمنه بغير مطم وان تصرف البائع محرمه واكلاً مال البائعا
 فيكون مضموناً عليه واما مع بقاء العين فالامر واضح لان مع فرض تسليم الاخذ لغيره لم يثبت موثقة للمالك قال فيكون القول بجواز الرجوع مطم فوناً
 وان كان نادراً لم يثبت الاجماع على خلافه والواضح خلافه في حق المانع الرجوع مع اقول ما ذكره في التذكرة من قوله في اجازة المالك في
 يخرجه ولم يضره من بل باخذ لوقوع ان يجر المالك ويرجع الى البائع بالثمن وهذا هو حقان اجازة البائع لغيره ان كان عيناً كما هو محتمل
 الشيخ قد مر الكلا فيه نعم يمكن ان يكون المراد نوع الاجازة في قبض الثمن ايضاً في كلاً مطم وفي المالك بعد نقل ماله الى المشتري مع العلم
 بغيره مضموناً للمانع في حلية اكل مال الباطل فيكون مضموناً عليه قال في التذكرة العاقل في المذكرة الاجماع على عدم الرجوع مع الثلث كما
 في غاية القوة بحيث لا يجمع عليه مع بقاء العين فليكن القول به مقتياً فان قيل كيف يجامع بغيره المانع في الثمن عدمه بغيره المشتري في
 حال فانه غاصب اكل المال الباطل فالان لم يجره في الرجوع مع المطم فقلت هذا الاثر في محله من ثمنه ان القول بالرجوع مطم
 محتمل لكن لا يجمع على عدمه مع الثلث كذا هو الحق فيقول ان يجر الاجماع فالامر واضح والافضل ان يكون عدم جواز الرجوع المشتري عالماً

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فمجازاً على ما مضى
وقد مضى على ما مضى

[illegible]

منه

بسم الله الرحمن الرحيم

ضمائم
۵۴

[illegible]

5

معا
اذا ساء وليك
العيمة وقيل الوؤ
الواحد في تقريبها
يكفي عن ذلك وفي
نقار الصفا

بسم الله الرحمن الرحيم

الإ
مع القند

بل
لان المائل
المعظم من

فَالْأَمْرُ بِالْإِخْلَاصِ
فِي الشَّيْءِ الَّذِي لَكَ
فِي الْغَيْبِ وَالْإِغْنَى

لا امانح
منها للذين يمينه
لنؤخذ لها الغاصبة
التي ارضا
الكل في شرفه
الوقت

فِي تَفْصِيلٍ لِّأَمْرِ الْغَيْبِ

الوقف على
الأجادة لئلا كان
الشراء بين مال اليحيى
كانع ولا ينفق
فقد تبالا

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

بوجود
الشرط ومعد
الموافقة بالقرار
بمعية الخفاء
م

الذين
لا يمانعون
المعاني
فان كل ما
صنع منكم

٧

مستور

۲
میکر نتیجه
کلامه مراد

مجلس

الاولى المكان

النافع
منهم امل لاوتوا
كان
م

بالتسليمه فان جعل الاش

بالفرع
ما ذكره
من قوله فلو باع
الطفل له ونعله

الشرط له المسئلة الثانية اذا باع مال غيره ثم ملكه بمجهل التصح لان اجازة المالك موجبة لاختصاصه فكل ما بلغ لان عقد الفسخ سبب صالح للمنافعة في وجود الشرط وقد تحقق ولو زال المانع وتعلق على اجازة اشكال من حيث ان الرضا الاول لم يكن تاما كما من حيث تحقق شرط اعتبارا ويجهل البطلان لاختصاصه لمالكه فخصين بشي واحد وبشيء واحد وتعلق احدا الضدين فيشقي الاخر والخصم ان قلنا بغير بيع الفسخ في البيع هنا من غير توقف على اجازة البائع انتهى كلامه في حيث جعل كلام المصنف مستلزمين ان عقد الفسخ له اطلاقا فان احلها توصيته وهو العقد للمعوض المصطلح في بيع البائع مال غيره فبما عساه من ان لا يمتنع من المالك البيع فهو لم يجمع الفسخ والاجازة والشا في ان العقد بيع غير المالك ماله غيره مع قطع النظر عن حصول اجازة من المالك او غيره فلفظ الفسخ في هذا الاطلاق يصف البائع بالبيع والبيع يصفه عنه في هذا البيت هو المعنى الاول فالمسئلة الاولى في كلام المصنف هو انه هل يكفي الاجازة من المالك ان كان غير مستند حين العقد للاجازه فانما اعاده فكل ما فيه حيث قال لا فريضة لا يكون العقد محجرا في الحال في قوة الاثر بغيره العقد الفسخ المعهود المصطلح ان لم يكن محجرا حال العقد متكاملا للاجازه بالامكان الاستدلال به هو ما كان وجود شرطه وانفاء موافقه على وجوبه بل مراتب من الاستدلال وتيقن عليه بطلان اجازة البيع بملكه وحق فسخه جعله بيع الغير مال المالك ثم ملكه عنه بالاشتر او نحو مسئلة اخرى معطوفة على مسئلة بيع الفسخ الوصيفة المعهود فكما لا يصح بيع الفسخ المصطلح الذي من فرضه بيع مال الضمان الاجازة بعد البيع فكذلك لا يصح بيع الشخص الفسخ ما لم يكن ملكه عند ذلك فالمعطوف ليس بذات في المعنى المصطلح بل هو مسئلة اشترطت ذلك فكل قول للمصنف وجوب اجازة عند ذلك الكلام فيه على وجه هو مستلزم لا مكان تحقق فرضه عند المسئلة بدو الاجازة فانصح كمال الخابرة بين العطف والمعطوف عليه وحقا وبوجه غاية الايضاح في المسئلة الثانية بالغيبة المالك عن الاجازة وكذا اشكاله في الاحياج الى الاجازة وح و يظهر مما ذكرنا من ذهب المصنف البطلان في المسئلة الثانية في صوره عما اجازة بطريق الاول فذهب المصنف على هذا التصح لبيع الفسخ مع مكان اجازة الجبر على اقراره بالامكان الاستدلال به كان المالك بالغا خاصا اهل الاجازة بدون الاشكال ومحتج في غير مراتب كمال الطفل مع الاشكال وقده الفسخ في المسئلة الاخرى المعطوف بقوله وكذا سواء اجازة ام لا ونفس هذا في موضع بعض العلاقات في كلامه الايضاح قول في الحال يعني في حال العقد قول من معنى فسخ الفسخ قبل الاجازة مراده الفسخ المترتب على نقل العقد مع قطع النظر عن حقوق الاجازة ووجهه نفس الفسخ بغيره لان من يملكه الاشكال وقوعه قول من معنى اقراره بالامكان الاستدلال به اعلم ان الامكان الخاص له اقسام اثنان في الموضوع فاما في الشخص والوجود بالذات سواء كان محجورا بالمواع ام لا سواء كان المستمر فجزو الزوال ام لا ففي كل هذا الامكان محالة بالنظر في الذات والامكان الوقوعي وهو ما لم يكن محجورا بما يمنع استمراره كالبعض في احد اصناف الشهوية فان كان محجورا به فهو ان كان ممكنا بالذات لكنه ممنوع بسبب وضع في الخارج من المانع المستمر الثالث الامكان الاستدلال به فالامكان الذاتي كشرطه في المانع وهو الشرط بالفعل وبالقوة الغريبة مع وجود الاول استدلالا ما والاشكال في زمانه والاشكال في الزمان الوقوعي الاستدلال به اذ وجوا الاول والثاني قول له صلاحية فان لم يكن يملكه الاشكال وقوعه عطف على صحة بيع الفسخ بملكه او دون الموانع لان الفسخ انما هو بغيره لا في الاثنا اما في التبدل ما هيته البيع وهو انتقال الملك فهو لا يحصل جزوا حال العقد فلا يمكن ان ينقضي العقد صحيح بقوله مطلق بمعنى ترتب البيع الاستدلال به بخصه بالنسبة الى الانتقال انما هو بعنوان الصلاحية واما في التبدل هذا العقد الخاص وهو نفس صلاحية لمرتبته ما هيته البيع التي هو نفس الانتقال فيصنع يحكم بانه صحيح بقوله مطلق لان ترتب الانتقال حاصل بالفعل والصلاحية والمعطوف عليه ناظر الى الشيء والمعطوف على الذات فقول له حال وقوعه بفعل لا بالترتيب لانه لا يتحمل عطفه على مكان ترتب عليه والمراد ان الفسخ عبا عن ترتب الانتقال فان لم يملكه الانتقال فهو حاصل الامكان وان جعل هو صلاحية لمرتبته لا في حصول بالفعل وهذا الظاهر مشرانا الظاهر من كلام الشارح انه اجازة الضية بعد البلوغ من باب الامكان الذاتي لا الاستدلال به وان كان مفاد البلوغ وهو شكل من الفقر في بين الفعل الكامل انما يمكن الاجازة والطفل المراهق في الامكان الذاتي لان في ان جعل الحال الشرع بمنزلة الحال العطف كاي شرب قول في العقد الثاني في العقد الثالث ومن قوله فلا حيلة استلزام الاستدلال بالغير مع ملاحظة تفرج حكم الضية المشربة بالغير من باب الامكان الاستدلال به مشر قوله وان هذا الفرع ينافي على مذهبه الاشعاره ان الظاهر انما ينافي مذهبه الاشعاره هو انكارهم المحسن الفعليين وان الفعل ليس بمحاذ في نفسه لما عليه فلو انما استعمل لا بد ان كما في الجملة فلا مانع من تجوز نال الصغير وشرائه فضلا اذا الفسخ للصحة في البيع مع ان قوله نعم ولا شرعا مال اليتيم لا بالذات هي احسن بغيره ما بعد المحسن العطف اذا انما يعلم ولا يخصص الا في اقراره قوله نعم قبل ذلك لا قبله والنفس التي من

في بيع القصور

الله لا يحوّل القصور الكفيلين القريبين على وجه الاحسن من البيع والشراء على وجه المصلحة فيه المجاوز بطول قول الاشاعرة اذ من انظر الى المردية
 ليس من الحسن ما وعد به الشرع بالخصوص وكذا في قوله فقام على الحسين بن سعيد في ذلك اسنادا وابدا على صحة خبره فقلت الموثق
 في احوال الياشي وضميرهم على وجه المصلحة واما الاشاعرة فيقولون لا يندى معنى الحسن في الاحسن الا ان الاما امر به الشرع على هذا فيكون
 ادراج تحت جود الجبر اذ لم يجرى مع المصلحة ايضا فحصل بيع مال الضيق فصولا مع المصلحة ليس من مخرج عدم الجبر في حال العقد الا ان
 الاشاعرة ويمكن ان يكون نظرهم مع هذا الى ان في بيع مال الصغير فصولا مصلحة في تركه ايضا مصلحة لكن كان البيع مصلح قبل بيع العمل بالبيع
 ام لا فذهب الاشاعرة الى العمل بتجريم الترخيص بخلاف مذهب الفقيه والى هذا ينظر كلامه في كتاب المحرر حيث استدل بكل العلامة في
 القواعد وجوب الاستثناء في مال الطفل على الولي بعد ما حكم بوجوب حفظه له فقال في وجوب الاستثناء ان كانت المحبة من جهة
 المصلحة وهذا من اتم المصالح ولانه مفقود وضرب عليه على الطفل ونسب الولي له فيها وهذا من غير ان هذا هو مصلح الواجب
 وعلى الثاني هل يجزى لا وقد مضى ذلك في علم الكلام انه في كلامه في وجوب الاستثناء في صورة عدم المصلحة لا يمكن الاجازة لا
 من الطفل ولا من وليه اما من الطفل فليس الامكان فلما في الولي فليس المصلحة فمضى ان في غير هذا مجرى في حال العقد فلا يصح القصور
 الا على القول بكفاية الجبر القوة البعيدة او في صورة وجوب المصلحة في البيع فمضى القول في الجواز لو كان هو الجواز فيجب عليه الاجازة لا
 العمل بالبيع الا ان لا يرد مرجح المروج وان لم يكن ولي او كان وترك العمل بالبيع وضربا من المصلحة من الفضولي فانه الاحسن في هذا العمل به لقوله
 الابا في احسن اذ لا يطون فاطمة المكفيلين الا في الاوليات فلا يفتقرها عدم واما الاشاعرة فلما في الجواز في جميع المروج وقد وجب
 الاصل فيضو عدم وجوب الجبر على مذهبهم في صورة المصلحة وعدم المصلحة بعد ما يخرج من الاجمال والاعلان في هذا من الشبهة في
 لخصر بعض العلامة على العلامة في اسقوط هذه الشبهة اشترط وجوب الجبر على مذهب الامامية لا يتم بغيره في كل زمان في كل زمان
 ولي في الاول له وجوب الاجازة في ان المرد مجرى في الحال الاطلاق على اجازة في سنة في هذا الزمان لاسانه ما اقول ويمكن ان يجرى
 من جانب المضرب انكم تقولون انكم لا تشترطنا في هذا ولا في غيره في الاول في الجواز ان في المراتب شرط التمكن من الاطراف على اجازة
 الجبر فمضى الشبهة فيكون ولو فصل الولاية في عدم الموثق ايضا فعمل هذا هو ما في العلامة في بعض الكلام في ماخذ المسلمين في هذا
 والكفيل في الدلالة التي ذكرها انما هو في المسئلة الاولى في التحقيق فيلزم في صحة الفضولي هو من قبل نقل العقد وهو مصلح لان يربط
 عليه في البيع وهو الانتقال بعد الاجازة فان حصل غير العقد من قبل الانتقال ايضا وانتقال التمام قبل الاجازة على القول بالكسوف في
 ذلك يكون الجبر في قرب زمان الاستدلال في الاحتمال فيمنع من الاشراط وسند الاجازة في الكسوف مثل صحيح ابو عبيد
 نكاح الصغيرين ويدل على الفوى على غير النكاح كون امرأته ويدل عليه عموم قوله فتأوبا العفو فان الاصل فيها مخرج ما خرج بالليل
 وبقى البلاء والكول بان ذلك مستلزم كون البلاء في العام اقل من المخرج وهو خلاف التحقيق فلا بد ان يكون البلاء المصداق لاجل العقد
 في احوال الخطاب فهو مدخول بان الجمع على حقيقة العمول وليس الفضولي من الافراد النادرة مع ان العمول افرق لا نوعي ولا يسئل الا في احوال
 للمعقود وقد حفظنا هذا العام في مواضع من اليعاقبة في الرتبة التي ذكرنا في مسئلة الاطراف وبعضها في المسئلة الثانية
 فلا يخفى ما في تقرير من الحرف في المسئلة في كلامه في المسئلة على احوال الجواز في الاطلاق في المسئلة سواء اجازة البلاء الاخر الذي هو البائع ولو
 يجوز كما هو محقق المصداق وهو الاحتمال في المسئلة في الجملة وهو الاحتمال الذي ذكره ولا يمتنع نقل فضل الكرامة في الاحتمال
 الاول في التسبلي في احوال الاجازة من المالك الاخير وعدم مقتضى تقريره ان يكون ذلك كلامه في الاحتمال الاول فاطر له وجود الاجازة وان كان
 يعني ما ذكر في ذيل كلامه قوله وهل يوقف على اجازة فاطر له في احوال الاجازة ولا يخفى ما في هذا الاسناد لال بالغيث في ذلك من الاجازة فيفضي
 ان مراد من اجازة فاذم كلامه بالابلية وما ذكره بعد ما قلنا في قوله فهل يوقف في اخره وان ادبنا اول كلامه هو في احوال الاجازة
 ايضا ان يكون المراد من الاول حصول المالك في احوال الاجازة مع ما يفتقر الى المالك مع الاجازة ابلغ فيحتاج الى تقدير الاجازة فكان ينبغي ان يكون
 في اول الكلام في احوال الاجازة في موضع قوله فمضى مع الاجازة ابلغ الى غير ذلك من الحرف في المسئلة في كلامه في المسئلة في المسئلة في المسئلة
 صحة الماخذ فيقول انما قوله لان اجازة المالك موجهة لفضل الباش فمضى في كلامه في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة
 لفضل الباش في ذلك في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة
 مطلقا في ذلك في كل من صدق عليه وصف في الكيفية في كل من حصل له المالك في كل من هو اول الدعوى في احوال الاجازة من هو المالك في

في بيع القصور

في بيع القصور

في بيع القصور

في بيع القصور

في بيع القصور

في بيع القصور

العقد كافي لا يدل على كون اجازة من ملك بعد كافي اضلا من كونه باطل ولا اجازة من ملك الاخر الرضا السليم في بيع
 من هذه المالك بالرضا السابق فهو رضا المالك في صوته على الاجازة من المالك الاخر ليس له معنى معقولا لان الجواز لا يراه له مع نفاذ
 الفصل فكيف يصح ان يفسد العقد بعد ان يفسد العقد في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك وان قال العقد في ان يفسد العقد المالك على المالك
 وهو موجود في نفي منع اذا سلم من المالك هو عليه المالك من العقد لا مطلقا المالك في ذلك فظهر ان انضمام الاجازة ايضا لا يمنع ذلك
 من افساد اجازة المالك من العقد لا مطلقا من ذلك فظهر بطلان مذهب الجحينة الاولى من الجحيتين اللتين ذكرهما في ذيل قوله وهل يفسد
 على اجازة ومنطوق الجحينة الثانية ايضا وقم ذكرنا يظهر الكلام في قوله ولا يفسد العقد في بيع الكرامة في البيع والشروط وذلك المانع وانما ما
 ذكر من الدليل على ابطال الاجازة فمقتضى ما ذكرنا سابقا من اشتراط وجود الجواز في العقد فمقتضى ما ذكرنا سابقا من اشتراط وجود الجواز في العقد
 وهو منسحق لان للرد الجواز في هذا البيع هو المالك من العقد لا من العقد في الاجازة ويمكن القول في ذلك بان الامكان الاستغناء في المفسد
 عدم الاحتفاظ بالعقد من العقد بعد كونه الكا وهو كونه غير المالك وهو حقيقة كونه الكا فمقتضى ما ذكرنا سابقا من اشتراط وجود الجواز في العقد
 وهذا صحيح لكن لا يصح عدم تحقق الجواز على ارضه بل الاستغناء المانع في الحقيقة لان الامكان الاجازة من المالك من العقد لا من
 ليس بمالك من العقد فمقتضى ان يفسد العقد في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك وان قال العقد في ان يفسد العقد المالك على المالك
 من غيره الذي ملك العقد في شرط الفسخ هو الاول في ذلك ولما امكان ان يصير هذا العاقد في وقت من الاوقات مخرجا
 في غير هذا العقد فهو لا دخل له فيما نحن فيه ولما امكن جعله في الحقيقة في المسئلة الاخر فهو مفسد على الفسخ وجعل المالك في ان لا يفسد
 الاجازة فيما لو كان المالك الجواز من العقد فمقتضى ما ذكرنا سابقا من اشتراط وجود الجواز في العقد فمقتضى ما ذكرنا سابقا من اشتراط وجود الجواز في العقد
 انه لا يصح على القول بالكشف للزم اجتماع الضدين كما يتبين بخلاف ما ذهب اليه في النقل وقيد موضوع المسئلة في الكشف والنقل في ذلك
 انتقال مال الجواز من العقد في زمان الاجازة ولو كان المفسد من هذا المال لم يكن المالك الجواز من العقد في زمان الاجازة ولو كان المفسد من هذا المال لم يكن
 في الكلام في مسائل الادلة في هذا المقام مثل عدم اوفاء العتق وغيره ما ذكره في اصل صحة الفسخ في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك
 العهد الوثيقة لم يفسد سواء كان بين الله وعبد او بين العبد بعينه مع بعض ارباب العقد نفسه كون الفسخ من العهد الوثيقة التامة بالاجازة سواء كان
 من الطرفين كما لو كان ضوئيا ومن طرف من كان له ضوئيا وقد يطلو عليه العهد الوثيقة قبل الاجازة ايضا كما لو كان احد الطرفين ضوئيا والآخر
 لنفسه فانه موثوق في جانب الآخر بالنسبة الى نفسه ان كان من غير موثوق بالنسبة الى الفسخ فهو يلزم العقد ما لم يظهر طرف الفسخ
 عند الاجازة فلا اشكال في اندراج الفسخ تحت عموم اوفاء العتق مع الاجازة في الجملة ومقتضى ان العهد بالاجازة في الفسخ هو العهد
 المالك لاصلة العهد المالك وقدر من البائع الفسخ في التزام البيع الذي وقع على ملكه عند موثوقه سواء قلنا بان الاجازة كاشفة او لا
 واما ما نحن فيه من اجازة من ملك العاين بعد العقد الفسخ فيشكل تحقق ايثاق العهد اذا العهد المتقدم هو فسخ المالك المالك الاول
 ولا يصح على اجازة المالك ثانيا ايثاق العهد المتعلق بملك المالك من كونه ملكا للمالك الاول فيكون مفسدا من ايثاق العهد
 جعلنا الاجازة عقدا جديدا كما هو حال الحملات في الفسخ العهد كما نقل عن صاحب كتاب كشف الرمز في فسخ العقد في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك
 الناهية عن بيع ما ليس عندك وما لا يملك ان التمس في المعاملة لا يفسد العقد وان لم يفسد العقد في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك
 البيع فيكون في الاجازة ثلثة اقوال الاول كونها كاشفة عن النقل من غير البيع والثالث كونها نافذة بان يكون جزء السبب في نقلها هو الفسخ
 السابق مع الاجازة والثالث كونها عقدا جديدا مستقلا لا مدخلية للعقد السابق فيه وهذا لا ينافي ما اخبرنا من جميع القول بان
 كما هو مذهب الاكثر وعند تفصيلهم في المسام انما هو لعدم التماسهم الى هذا الفرع وانما كان نظره الى الفسخ العهد واطلوا ما كان الجواز
 كان على الكا لغير جواز العقد ففسد القول ليس خروفا للاجماع المركب مع ما عرف من نقل القول الثالث في الفسخ العهد وفيما هو واقع عليه
 على اننا نقول انه لا مانع من ان يفسد العقد في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك وان قال العقد في ان يفسد العقد المالك على المالك
 يسبب نوعا من الاستحسان في بيعه من البيع نصيبا بالانتقال اليه من ابي البيع فاللام في البيع والتميز لوقال ابنه ارجع الى اثر المذهب على
 مطلق البيع لا البيع الخاص الواقع في الخارج حتى لو تلبس برضا وكيف في هذا في صفة الاجازة ولو كان الجواز في صوته كون البائع
 غاصبا او فاسدا لبيع المالك نفسه مع صحة البيع على الاصح كما ذهب اليه الاكثر وهو ليس في بعض الجواز بالبيع كانه هو كذا في الفسخ
 سبيل رضا الغاصب في نفسه ففسد البيع لوقوع البيع في رضا المالك ووقع البيع عنه الفرع واضح من حقوق رضا المالك بمقتضى العقد

ايضا خلا
 عن
 في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك

الشروط
 على العقد
 في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك

في بيع الكرامة باقية في الكلام على ذلك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة ثمانية عشر وهو بيان أسرار الخلق في خروجهم من بيوتهم إلى الأسواق

الحمد لله

1. *Handwritten signature*

و
رأى

سین جیٹند
برقند تمناشا
عقد وصل الشا فاقنا
جس پر غمزدہ فدا تھا
ہوا دشا مالک الہی ادا
ہم پر دلا دل کا کاش
من باب مضوی اسطرح فو
معق اور تہذیب علیہ
تالیس ہر ہر ہر ہر ہر
توتہ باغیچہ

لأن
العلم
الذي
م

دستور محمد بن عبد الوہاب

منہا فیض حاصل ہو

کتابخانه

۱۰۰

فِي الْمَدِينَةِ

تاریخ

9

بسم الله الرحمن الرحيم

الشمس
مبينا لأمير
الفضيلة
فنا اثبات هذا

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
 श्रीकृष्णाय नमः
 श्रीगुरुभ्यो नमः

باب
في بيان
الصفات
التي
يجب
ان
يكون
عليها
العلماء

معه
تخلافنا
يمكن الاجتماع
م

۱۰۰

لك
 البيع وهو
 بيان وجه الامان
 البيع الثالث البيع
 غير كامل من نفعه فانه
 مال كبر لا ضمان له
 ونقدنا حيا العاوة
 القعدالي امان بكون
 اجازة في حق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

عزیز الدین

五

فصل فی بیان احوال و سیرت

اَقْرَبُ

على هذا
فنقول ما الروائس
الاولى فان كان المراد
اسم الانسان الشخص المعين كما هو
الظاهر من قوله بنه لا
يجوز

فان قيل
لنا
ما
الذي
فانما

[illegible]

ماہی

ان الابعاع وانما اقدم على بيع مال غيره من نفسه فيجوز ان لا يكون مقتنوا بالبيع الا ان من قبل نفسه بل يكون مقتنوا ببيع مال الغير بمال الغير بحرم
 ذلك الغير هو المالك لغيره من الاخرى فيكون ان يكون الصغير المحرور في نفسه جلاله البايع يحرم بيعه مع العلم بالفساد والعلم بان مال الارباع
 العين الموهوبة حالما ياتها بل شبهة عليه وزعم انها مال غيره وبلغها ثم ظهر انها له ثم قال فخير اياها للربح من ضمانه اليه على تقدير بطلانها
 وعدمه العلم لا يدل على الخاص فالصالح للبيع على تقدير كونه الكاشكوا كذا في نفسه فلا يكون العمد معلوم **فصل في** بيع من على يده من
 العلم بل يمكن ان يكون فانه على البيع على وجهه من الضرر وغيره وعلى فرض الجهل فلم يبيع بمال نفسه لئلا يخطئ له مال غيره ثم احاط به عن ذلك
 حاصل ان اللفظ الصحيح كانه جمل على العبد في العقود الشرعية لا مع الغرض على خلاف ذلك الكره والمحال في بيعه في صورة العلم بالفساد
 جدير اما في صورة الجهل بالفساد فلا يرد في ما ذكر من عمدة الفقه الا ان يجهل بعد ظهور الفساد في ما سبق اما سابقا الا ان يكون الفقه الجاهل بما
 يظهر من الوجود بعد وفاتها ما لو باع مال الغير ثم ظهر ان ذلك اشتراه او قبل البيع الكلام فيه كذا في ما لو اوجبه بعد اصفه لاحد ثم ظهر
 الغش فيظهر في الغش من الفرواح سابقا كونه جاهلا في وقت البيع بل هو في الشرائع بهذا شكالا **اساس** في مال الشريك في البيع قد علم ان في ما
 هو الوصية كمال والعاش حريمك تبعد العتق ومع ذلك لا يوجب بيعه بالغير ولا يبيع في فقه الشريعة انما هو غير صحيح في الظاهر بخلاف بيع مال

فانه في الظاهر يبيع جميع ما في الامر وانه منزول الى النسب الى

المال له وقال ان العول بوضها على تجريد

لا يبدل على مضانها معين هو

لنصف في قوة وصلة جليله

الموكل القطار ملكه و

الاضطرابات

وَلَا يَنْصُرُ فِي لِقَاءِ مَضْرُورٍ هُوَ كَذِبٌ وَاللَّهُ الْعَالِمُ بِمَا

١٥٦

والشركاء الذين فيهم

فِي بَيْتٍ بَعْضُهَا مِنَ الْبَيْعِ

نقطہ

والله الرحمن الرحيم وبقرآن

سؤال هل يجوز ان يبيع سائمة من غير ان يشترى منها وان جاز فبموجب شوط الاستيفاء هل يملك المشتري ان يملك الباقي من السائمة حال
موتها او يترك الباقي في يد المالك بعد موت المشتري او يملكه المالك بعد موت المشتري او يملكه المالك بعد موت المشتري او يملكه المالك بعد موت المشتري
مع الشوط مطلقا ويظهر من التمسك بالثبوت في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
في حجية التمسك بالثبوت في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
الاولى بطلان مع الشوط وقدم هذا العلم من الحال والتسليم كما هو مبين في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
انما هو الخصم في الشوط الواقع في التسليم بعد البيع في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
وغيره فيما حضر عندنا من الكتب لا يخرج من خلافه بل حاله انما هو الباقي من السائمة حال موت المشتري في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
على ملكه في الشوط مطلقا في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
مسلم في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
موقوف على ملك الباقي فلا يتردد في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
بعد الاجل فاعلم ان ملك المشتري فيه قول الظاهر ان مراده من نفدي التدبيل الظاهر في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
ان بيع الباقي بسبب ان البيع الشرعي يكون موقوف على ملكية المشتري في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
بيع الباقي موقوف على بيع الباقي ويمكن ان يكون مراده من بيع المشتري موقوف على ملكية المشتري في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
من جهة بيع الباقي لانها انما تحصل من جهة بيع الباقي في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
موقوف على التسليم في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري
الشمس في حجية قوله شذوذ في واضح وانما بدو الشوط فاعلم ان المشتري يملك الباقي من السائمة حال موت المشتري

حالا
اعوجج روفی
خضوع من التنبیه
بین کتب البیع
الراء

الحمد لله

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَكِيمِ
الْكَلْبِيُّ خَدَمْتُكَ وَأَكْفَرْتُكَ

لَوْلَا اَنْعَمَ
بِفَضْلِهِ لَمْ يَكُنْ
حَقِيقَةً اَنْ يَكُنْ
لَا اَنْ يَكُنْ مَشْرُوعًا
مِنْ اَنْ يَكُنْ
مِنْ اَنْ يَكُنْ
مِنْ اَنْ يَكُنْ
مِنْ اَنْ يَكُنْ

و
الجامعة

فتح

شرط
الزوم بمقتضى
كل ما يترتب من
المسائل في الدرس
سواء كان مقتضى
العلماء أو مقتضى
الشرع

لافت
مكتبه الخوا

فانزلنا من السماء ماء فاصبح من الجبال نازلا

بدون
العقد والصح
فاحمل الشوط
اللفظ لا
يحيى

مجلس السبع

المؤدة
نور

ذالك
قال ابي عبد الله
كان من نبي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من
الاخلاق واقفا
في حق مضمون ما نزل
سالك ما بهد الله تعالى
يكون له على الرجلين
او بقولهم
او عيسى
ذلت

فمن بعد ذلك

و
یسطین کا
ارغوانہ الحنفی
ام

فیروزہ کراچی
طبع

بسم الله الرحمن الرحيم

البيع

فيسجد

بجناحہ

مفتی محمد رفیع الرحمن

كلما بهم محل شبهة واما ما ذكره الشيف في لزوم الرباط

الانسيب وانقل عن الخلاف ضعيف مراد المعاملة انما

وقعت على الذاهم لأعلى الطعاف لا محض

المزوم الربا تمت السجدة من الاوقاف

عش

في المفاصل واليدين والصغير
 الانسداد وانفاد عن الخلاف صغير مدد العاملة النما
 وقد على النما لأعلى الطما فاض
 وقايجري عليه من الأخ

[illegible]

اولیاد و منت

ان محمد بن عبد الله

فیر ایضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الموزة
المشترى بعض كتبه
اشرا على
لقد
م

بسم الله الرحمن الرحيم

فَوَ
اِنَّ رَبَّهٗ
الْعَلَمُ صَاحِبِ
السُّعُوفِ
م

تفقدوا

٤

المحقق الثاني عليه الاجماع ويمكن تنزيل عبادات سائر الاصحاب ايضا على

حکما علیاً وخصو

ذلك ان يكون مرادهم من معنى الملكية
او التبعية نفى اللزوم

فِي تَحْقِيقِ الْغَنَاءِ مَوْضُوعًا

سؤال ما معنى الغناء المحرر وهل يتم حرمانه لما احتجوا بحجوب ذكره كما حذرنا من القول المشتمل على التحجيم ونسبه الحق الادبيل ع
الى الاشهر فيل بذلك مع اسقاط الارباع فيل مع اسقاط النرجس وقيل من دفع صوابه وادناه فهو غناء وفيل هو تحسين الصوت فيل
هو ما يبقى في العرف والفتاوى وهو اظهار الاقوال واختار الشافعي الثاني وعنه ابوالفاسية شرد كما خرج به في الصراح وفيل اغنية ما
والشديد من ذلك الجمع غاف في التثنية سرود كهن ولما كان العرف قد يحصل فيه اضطراب بحسب مفاهيم اهل ما يفتون فيه من انه هو فيل
وما يفتون منه عدمه فهو صحيح وما يفتون في مرحلة الثالث فيل للباص لاهل حركته في الجملة اجماعا بل فيل هو واحد في السلسل بل انشؤ في ذلك
وفيل تحليه الايات والاضباب للسيف في لا بعد دعا او اوزها ولا حلال ذكرها واما انما علة او يخلص بعض الافراد دون بعض فاعلم
للمشاعير بل يظهر من المعنى دعوى اجماع على الطول بل يتناول دعوى من العلل من بعضهم ويدل عليه مضافا الى ذلك الاجماع المطلق
خصوصا ما ورد في تفسير قوله تعالى والذين لا يمشي من الرزق وقوله تعالى وجنوا قول الرزق وقوله تعالى ومن الناس من يشترى لهو الحيث في
الشغف في النهاية المغنية في الاعراس وحل امرها اذ لم يفرق الباطل ولا داخل على الرجال عليهم واختاره العلامة في الخ وكره ابن البراج
قال ابن ادريس اباس اجبر للفتاوى في الاعراس اذ المغنى بالباطل على ما روى ولا يخرج تحت الشغف في قوة التخصيص الذي يصير وروايتان اخيرين وكما
معاضة به واما ابن ادريس الصواب في دعوى اجماع وسبيل الاحتياط واضح وحجج المشتمل منه لعله بالمدة فهو في الابل الغناء
لها واخر في جماعة من الاصحاب بما لا يوفق على دليل عليه واهله ودفع الخبر من طريق العامة قال في مجمع البحرين وفي حديث الشرا والاصل
الحدود والشرا كان مصلحتي قال في بعد من ادا بالشرع ورواها في قول ابوشامه في الحسين ولا يعرف قوله ورواها بوجه بعض الاجماع
التي لا دلالة فيها واما ابن ادريس باب النوح الجوز وفيه من دلالته انوار النياحة على جواز الفتاوى بان التثنية ما بين ما دل على حرمان الفتاوى وحجج
الاجماع عموما من جهة الرخاء الاجز وفيه من كون منع الغناء ميكيا على الحسين بل انما هو مقتضى طينته في بعض الاحيان وان كان في التثنية
الباطلة فاذا الامر حلو بكمرك من الحلال والحرام مع انما منع زعيم هذا المذاهب مع قوة دلالته العامة التثنية على التثنية السليمة لطلب النجاة
واساخلاص الامر الذي لا يفتن الامتثال للاحول بوجوب بعض الافراد في التثنية حسا الكفاية التثنية القرآن واستدلوا في كلام الطبري في ترك
فيه ثم انه لا بد من ذكر التحسين للفظون من الصور تحريم ولا يخفى الفرق بين تحسين الصور والفتاوى واستدلوا بالاحتياط من سند ادولاه

فانظر الى بعض
الاشياء

والنبي صلى الله عليه وسلم

أما الخليفة
فمنى إيتا يعتبر فيها
مناظر العرو
فالمؤيد

في النكاح والطلاق

هذا هو النكاح...

ولا يصح فيه المهر والمداوى... ولا يصح فيه المهر والمداوى...

في نكاح العبد في يده

السؤال هل يصح العبد ان يملك في ام لا... هل يصح العبد ان يملك في ام لا...

هذا هو النكاح...

هذا هو النكاح...

هذا هو النكاح...

هذا هو النكاح...

هذا هو النكاح...

ممنوعاً

فنفق كل واحد على صاحبه

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

عَلَيْهِ السَّلَامُ

الذليل الشاقي

الخرف لايشال

فقر

اولك
بجانبك

فهذا
وكونه عبدا
لوايه

جديد في فقه الإمامية

بطون

في عدم مملكته

بجمله
مستحق
أعز
لملك

في عدم مملكته

اضيف الى الجاهل باد في ماله بانه وقد اخرج لاداء العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
كل ما كان لاد في ماله بانه قد اخرج لاداء العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
يدان بولي في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
عليه هو قول ان لاد للملكية لا يملك الا على اطلاقه بل هو ما يملكه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
مال اليه بانه قد اخرج لاداء العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
الانواع اخرى من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
مغناها بحسب العتق والعرف لانها حقيقة شرعية في ذلك ايضا لانها بغير ذلك معنى الملكية
عرفنا مع قطع النظر عن الشرع على ثبوت ليس ملك شرعي اذ من الواضح ان ما يملكه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
على العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
احد ثم بعد ذلك الشرع حصل بغير ذلك في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
التي يخلو في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
الى ماله وهذا الحكم في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
بوقفية والمرج فيها العتق والعرف لانها حقيقة شرعية في ذلك ايضا لانها بغير ذلك معنى الملكية
ماله كذا في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
للغير في ماله وان لم يكن ماله في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
الملكين المحققين شرعا في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
كون الملك لا يملك في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
ذكر في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
ليس في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
الدلالة في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
موتها بوجوبه في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
وقد حقق بوجوبه في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
موتها بوجوبه في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
يرتفع في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
الذكر في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
بالفضل في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
على من في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
لا يملك في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
ولا يملك في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
بلا خلاف في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
ما رواه الشيخ في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
ثم نظر في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
دفع اليه في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه
في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه من امواله العتق في كل ما يخلو اليه

کتابخانه

۱۰۰

الصدوق في الصحيح
 عن جابر عن زرارة عن ابي
 جعفر عليه السلام في رجل
 اخطى عبدا قال ان كان له
 العتق قال ان كان له
 ما لا يشبهه الا ان يخطى
 العتق

ملوك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَشْجَارِ وَالْجِبَالِ
الْجَاوِشِ

یوسف

مكتبة
الشيخ
عبدالله بن
عيسى

मन्त्रः

(Signature)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
الذي هو الكتاب العظيم

فارقیت

المفتون

(Faint handwritten Devanagari script)

في عقد العبد

في وجهه عمل البع على الشره فانه قد يطلق عليه ما يدعى بمسألة الفداء فان الظاهر من قول جيب ما ندرهم وعده قلما هو منحصر في العبد للشره
 بان اخطئك بعض الناس قلنا فيمكن المتعاضد بان يكون مراد به في هذا النص بانما ان يدعى قلما فلا بأس على ذلك بعض نخصنا الا ان في
 كما يظهر من بعض نسخ كتابه المغاوط ان سوال العبد قربة لكون الشراء هو المسمى فان البائع اذا استمع هذا فله ان يأخذ منه ما لا يبيع وكون
 الظاهر من قولنا الفعل لان كان له على قبل واحتمل ايمان يكون مراد العاقلة الاستدلال من باب التلبس بخوان جواز في صورة السؤال على البيع
 على جواز في صورة السؤال عن الشره ولعله فيهم العبد فيعني من باب الشرط وفيه العقد لا فرق ويكره القول بان الكلا في صورة السؤال
 عن البيع كان مسلما ولكن لم يصح ما يشره قال وهو يفيد ان العبد يملك ان ماله له فلو بيع وكان له ما يثبت له المالك لخرج يمكن ان شرط
 للبائع والمشتري من الغنيها ايها ولكن اذا كان المولى لو ثبت كونه محجورا عليه في مثله قال فيمكن ثبوت ذلك التعلق في نفسه على هذا الوجه فانه يملك
 ولا يثبت في نفسه المالك في ذلك وفيه ما يشره فذكر في ذلك لمصلحة القول بعدم الملك لانه لا يصفى له ذلك **اقول** اعطى المولى
 بالاملاء بهم كل ما تدين الله فمع الاغلاف الشدي في نسخ كتابه المغاوط والعقيد البين في جميعها وانما ان الظاهر مراد من قوله
 على هذا الوجه هو كونه محجورا عليه مع القول باليكن يمكن القول بوثوق المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 فيمكن من الاداء لان المالك عتق العبد في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 فلما يملكه في ذمة العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 لا يملك فلا اشتراك في ذمة العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 ان المولى لا يصفى في ذمة العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 عتقه لان المولى لا يصفى في ذمة العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 باطل اجماعا وانما يملك بالشرط الا انه بالعقد لا يصفى في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 عن عدم العمل بظاهر الا كما اخبرنا الحق لا بد من شرط او قلنا ان المراد من البيع شره كما هو في الشرع حيث يحصل دليل الشئ لا بد من اولى
 معا ومنه لا بد ان الحاضر فيقول ان المراد على ان كان مع ما من مولا وشرطه لولا يعنى شرطه ليليه ليليه في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى
 عند شرطه وهذا يملك على القول بعدم ما يملك العبد على القول باليكن في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 مال المولى المشتري هو البائع اليه فله ان يصفى العبد على القول باليكن في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 في الكايز ان امره في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد على القول باليكن في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 هو المنقول من الشيخ في النهاية وكمه قبل ذلك في التفسير الاول وتراجع بينهما بما جعل كلامه في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 للشيخ في حق العتق بدخوله وعلم بان البائع ادخل في البيع وكيف كان فالظاهر القول الاول في صحة عتقه من ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 يحج برب العتق وتصح العتق لغيره في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 من اجل اجماع على عتقه من ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 اما في الشيخ ايضا مثلها ودليلها في صحة عتقه من ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 انه لا يدخل في البيع الا مع الشوط كما صح في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 بالعتق لانه لا وجه لاعتق مال العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 وانما على القول الاخر فلا بد ان يدرى ما عليه المولى ما عليه من كونه وفاضل في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 ذكرها الفاتح باليكن العبد الحق في الشرع ومن لم يفلح في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 للبائع وان علم بان شرط المشتري صحيح بعد ما كان ان العبد يملك تجرد الحق فانه بعد ما اخذ ان يملك ذلك كونه محجورا عليه قال في شر
 عبد المالك كان ماله لولا لان شرط المشتري فان الاشكال في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 شرط البائع وقال في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى
 فغلق في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فله ان يصفى العبد في ذمة المولى المشتري في ذمة العبد فان العبد في ذمة المولى فله ان يصفى

في عقد العبد
 في عقد العبد
 في عقد العبد

هو المولى

في عقد العبد
 في عقد العبد
 في عقد العبد

مع
لا يصفى

في عقد العبد
 في عقد العبد
 في عقد العبد

ديد

في عقد العبد

فایزہ

اخالربغا

مولانا
میر تقی حسین
علی

تعید

في حكم العبد

في حكم العبد

في حكم العبد

الاستغفار والوجه الى الله ولا يشترط فيه شرائط البيع ما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 لزوم غرض في ذلك اذا العتق وان كان ملكا لا يأخذ منه فليلا كان او كثير ولا بد من العلم بالشئ بذلك بل امر هذا موكد للعبد المولى الاول
 وكذا استلزام المولى ان لا يخرج من رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 الشهيد في الدوس قال ولو اشترى وما لم يخرج له شئ من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 باطلا وان جاز زيادة ما على شئ من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 ما ذكر لان ما لم يخرج من رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 في بيان ما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 ملكه مولاه وفاضل العتق من رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 الاكثر قال تلون ملكا من رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 جملته لا يملكه ملكا من رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 على باخره من رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 هو مولى وقيل ان رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 بالاذن جملته ان رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 في هذا القول بقول الملك ما اذا كان رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 وهكذا القول ومن الواضح ان رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 بهما لا انما يفتقر الى رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 الجملته لان ذلك لا يفتقر الى رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 الملك منها ما ذكره في كتاب المولى من رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 منها غير ذلك وقيل ان رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 النظام انما يفتقر الى رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 غير المحرور في رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 وحاصل الحق في المسئلة ان رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 فما ذكرنا الجواب عن جميع ما اشتمل عليه السؤال وحاصله ان رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 الا باذن المولى وان لم يكن المولى من رابع البتة فيما قبله انما قبله من الرضا والرضا من الرضا والرضا من الرضا
 باحكامه

في حكم العبد

في حكم العبد

في حكم العبد

بسم الله الرحمن الرحيم

تجو العوض من كل
المقصود من كل النفع

منع

ومن جملة

فطما

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس شورای اسلامی

المذكورة

مکتبہ

بيان شرط جزء واحد أو اثنين فيلزمه الفاضل ويجوز أن يشترط لا يفتقر عند الفرض بل يتجلبح إلى عند جلد بعد عند البيع والقرض
 أن الفرض حينئذ عند الفرض بعد البيع لا بشرط المعاملة في ضمن عند الفرض بل بشرط أن لا الفرض أن البيع حصل قبله وهذا هو
 لا يجوز قد ذكرنا مراراً أن الفرض إذا لم يحصل النفع لا يسلم له الحرجة فيحصل في حاله بعد صحيح والقرض أن العقد الصحيح منه مفسوق
 وليس مجرد تغيير النظم سيما لم يكن من الصلحاء فيلهذا لا فرق بين أن يكون الفرض شرطاً في ضمن عند البيع مثل المثل أو الحامق في الأول صحيح والقرض
 فكذلك الثاني واقع متوجه الملائمة في الوعد هو لا ذمة الحاجية بحسب الاتفاق فإن الفرض لا يضمن ما لا ينعفع به الآخر إلا أن يحصل النفع
 ويكفي تباين ما يبيع من مال غيره إلا أن يحصل له مزاهاة وتلك لا واجب كونه واحد منهما إذا وقع في الخارج وأما بشرط الآخر فيجب كونه
 مفسوقاً من كل واحد من شرطه إلا أن يشاء العقد بحيث يبيع بكل واحد من أحدهما عوضين في كل منهما وهذا أيضاً واضح على من أسلم
 في الحاصلة أن الشرط البطل هو شرط الفضل وذكره في العقد كإحدى له لأختها المستفيدة لا يجوز الطبع الحاقه من الجبل الذي ذكره
 في الثاني من ترتيب أن يبيع أحدهما مستفيداً من غيره في غيرهما ثم يبيع في الآخرى الفرض فيبقى غيباً المشاة وقد لا يوجب له غيره الآخر
 فترى كل من يبيع أحدهما الآخر وما يبيع أحدهما زيادة في الثاني المشاة لا يبيع في ذلك كونه هذا الموضع مفسوقاً بالذات والقرض
 المفسوق لأن العقد الفاضل من التباين مع الفضل في بيعه فترى في ذلك كاف في العقد إذا لا بشرط في الفضل في
 عند جميعه أما إذا لم يشر عليه بل يبيع عند غاية صحته زيادة في الثاني المشاة لا يوجب له غيره الآخر في ذلك كاف في العقد وإن كان
 لشراء الذمة فإما يشرع في هذا وأظهر في نظر العقلاء وكذا القول في غير ذلك من أفراد العوض وقد ورد في الخبر كثيراً ما يدل على جواز
 على غير ذلك انتهى والظاهر أن زيادة في الثاني المشاة لا يوجب له غيره الآخر في ذلك كاف في العقد إذا لا بشرط في الفضل في
 الشدة في ذلك قال لو عدت الضمنية في البيع الرغبات في فاضل مع اتفاق الجسد وجب في العقد بينهما فباع الناصر بحسب مخالفة في غير
 الزائد بذلك الجبل في آخر ما ذكره في فرع الأول لا فرق بين أن يبيع في ذلك زيادة في الثاني المشاة لا يوجب له غيره الآخر في ذلك كاف في العقد وإن كان
 ولا يجوز أن يجعله عاداً وهو غلط الآخر ما ذكره فإنه يظهر من جواز بعض الأعيان في الأخلاق في الآخر ما لا يكف في غلطه مشتم
 قال الشافعي في رد المحتار في البيع وذلك بأن يقرض في الزائد ثم يسلف في الآخر من الناصر يتباينان ويوجب كل واحد منهما ما من حمله
 ببيع الحقان بمثل منهما من الأكثر ويبيع صاحب الأكثر الزيادة من يبيع في ذلك ما يشترط في قرينه ويوجب ما يفعله الآخر ولا
 خلافاً للشافعي فإنه يبيع مع هذا الشرط المعه لئلا يقرض المومنون عند شدة الحاجة فيكون في الشرط في المبيع على قدر حاجة
 الرغبات كما هو مخارص أمثلة الفرض في نظر جواز على القول الأخير من جواز الزيادة في الثاني المشاة لا يوجب له غيره الآخر في ذلك كاف في العقد وإن كان
 فإن الظاهر ما إذا ما في القيمة غالباً والأغلب أن ذلك مما يتقرر في مثل الخطوط الشفيرة حيث يعاين مثل مثلين أو أقل وفي مثل الجبد
 والردى مما قاله غالباً بل لا حظون في الأولى القيمة فلا يتحقق عقل الجسد في الفرض في الفضل هو قراره الجبل في
 لا الفاضل الزائد من ذلك مع ملاحظة كونه فرضاً يستحق عوضاً ليس يرفع ولا زيادة على أحدهما عوضين في ذلك مثل شرط البيع مثل المثل في ضمن
 الفرض في الظاهر لا خلاف لهم فيه فإن لم يدر من النفع الذي هو الزيادة التي لم يكن في مقابلته مثل هو المعه من عرفه وذلك نقول بغير
 الفرض بشرط المعاملة الحامية مع أن يتمكن المحدث في دخاله في جعل النفع الذي عنه يستلوا لآله لأختها على حصة وأصل كونه في الغرض
 الضيقة التي عند الحديث السابق فهو من قبله بغير التلوه وجعل الجبل للخاص من الزوايا ما ذكر العلامة في الحرير قال ولو شرط الحيا في
 جلد على الانتفاع بالفرض فيأخذ على قدر انتفاع الفرض في الحرير ثم يرد الباقي عندئذ في غير جاز وحل لأحد الثمن الانتفاع به ثم يرد الباقي
 السلي لا خلاف بينهم في جواز التباين في الزيادة سواء كان من بينهما ذلك أو لم يكن تماماً الحرير هو شرطاً في فرض إذا قرض ربوا وبيع شيئاً
 سيرا بوجه ما شئت في لفظ واحد من دون شرطاً في لفظ الجواز وإن كان المقام شاهد على نسب الاختصاص في الفضل ببيع الحصة لأجل التباين
 كانت أخطاء منها من جهة وعوض متغير من شعير من دون شرطاً في وسامعة لأن الحرير هو شرطاً كما صرح به في الاختصاص الكبير وقد
 أكرهنا ما رواهنا وأقلنا أن الله أعلم ثم تكافؤ المعاملة وكان معاملتها مبنية على شرط التباين فهو غير صحيح لأن الشرط غير من الصريح
 الضيقة مثل أن يبيع أحد عشر بنتاً من أربعها أو باكره فربما تظهروا ثمانية أو ثمانية فقد ذكر الفقهاء أنها باطل الفرض في
 الشرطية أنه لا يرد كرهذا الشرط في ضمن العقد بل لا فائدة من الشرط فكل المقام فيض أن العقد يقع على ذلك أحل الفرض هذا أقول
 أو المسئلة الأولى فلو كان المعاملة الحامية لبعض مع البعض البين فماذا من مثل ولو بضمها مثلاً بشرط أن يقرض المانع المسمى شيئا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
وَإِنَّ الْإِنشَاءَ لَشَدِيدٌ

فَالْمَحْ

١٠٠

فانظر الى هذه الحجة

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَّا الْفُلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا العمل المجاني
هو الذي لا يترتب عليه
مصلحة للمالك

والحق بان ثمره لجماعه وقد نظر من جماعه من الفقهاء على ان العمل المجاني ليس له
مصلحة للمالكين مع اخذ البعض بان الشرط المذكور في العمل المجاني هو ان يكون العمل
فيها ما أدى عنه ثمن كل فرض من ثمنه فهو راجع الى الاصل بان العمل المجاني لا يترتب
سائر الايجاب العائنه المنداوله في حكمه ما ودد في اجابته ان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن
ان عندنا في ذلك كل فرض من ثمنه فهو راجع الى الاصل بان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن
يحصل في ضمنه صنفين من صنفين من ذلك العمل المجاني الا ان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن
التي هي على شرط الفرض لان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
اخرها قال وسال عن رجل يبيع خيلته فيسقطه من ثمنه فيفرضه فلا ان يخالطه ويخافه ويبيع خيلته فيسقطه
بينهما فلا بأس ان كان العمل المجاني من اجل ان يبيع خيلته فلا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
وان كان العمل المجاني من اجل ان يبيع خيلته فلا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
المقام ذلك بحيث يعلم كل من مال الاخر من دون ان يحصل له ثمن المنداوله في كل فرض من ثمنه
او الكراهة والنفق والحاصل اننا قلنا بان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
الكرهية في غير ذلك الا ان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
الاطلاق وان كان العمل المجاني من اجل ان يبيع خيلته فلا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
يسقطه من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
ولو بيعها لكان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
في معناها غير هاتين الروايتين في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
يكون شرطه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
مسامحة في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
او كونه من اجل ان يبيع خيلته فلا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
والزيادة في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
اعطاء الفضل من ذلك العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
بالشروط من كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
القنينة في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
الايمان عليه ما وادى الاجماع على ان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
والزيادة في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
الاجماع في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
بها المحزون في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
في المنع في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
ولا كون مراد من معنى الاجماع هذا ما يثبت ان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
من غير مناه او حوا او غير ذلك بل ان العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه
لعل ان يفسر من قال في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
خلفان واشترط العمل المجاني لا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
باكثره ولا يترتب عليه ثمن في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه
ذلك فان دفع في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه في كل فرض من ثمنه

مصلحة
العمل

مصلحة العمل

هذا العمل المجاني
هو الذي لا يترتب عليه
مصلحة للمالك

مصلحة العمل

هذا العمل المجاني
هو الذي لا يترتب عليه
مصلحة للمالك

فكره

۲
۲

الایمان و عفو

5

وہی ہے جس نے

الثاني

وَمَا كُنَّا بِمُحْسِنِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون
ما كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون

وَقَدْ كَلَّمَكَ الْخَاشِعُونَ

لوکار لکھنا
لکھنا لکھنا
لکھنا لکھنا
لکھنا لکھنا

الحمد لله رب العالمين

وَبَيْنَ يَدَيْهِ حُلِيٌّ وَبَيْنَ

السلامة

٤١

تبشيط الفرض أو بالعكس

فإن كان المصلحة في البيع
فإن كان المصلحة في البيع

منه

أيضا ومن غيره ايضا وايضا من جهة شرط صحة البيع هو التعدد على التسليم والظلم انه جازع وعدم التعدد بالاشباع حذرا او عادة او شيئا
وما نحن فيه من قبل الاخر فالذي المذكور الشرط الرابع التعدد على التسليم وهو جازع في حق البيع لخرج البيع عن ان يكون مع غرور التعدد
قد تفرق حكاكا لا يوشع كالرهن انتهى كلامه في الايقون فخصه بخيار وهو تسلط البائع على الفسخ للوجوب للسلطة على اخذ المال ان يوقعه عند
التسليم او شلها او قيمتها الوضد عند وهذا لا يملك تسلط المشتري على ما له لعمري قوله الناس سلطان على اموالهم فظهر من ذلك انه لا يملك
التسليم ولا مانع عنه شرعا وان ثبت الحجة لا يدل على صحة التسليم لاننا نقول ان اريد ان يفسد الخيار الشاب بشرط انما هو في ذلك الموضع
فهو ثم ان اريد ان يفسد بعضه فبعضه وما فسد من بعضه فلا يفسد في بيعه وفي دفع ما ذكرنا اما الشك فظهر واما الاول فلا يفسد بشرط الحجة
اشياء الحق فيمن البائع وبطلان نصيب في هذه العين شيئا اذا علم ان مراده اسر داد العين بعينه المريد خلافا لها كما هو الحال في الشائع والفرد
النافع المرجو المحصول بالاجزاء الشل في الغيبة ما فهم من الاختلاف في خوف عدم الحصول فليس مراد البائع من شرط الخيار المحصول للسلطة على دفع البيع
بل هو مع اسر داد العين بل انما هو المقصود بذلك غالباً فلو الخيار من البائع مضمون بشرط عدم اخراج المشتري اياه عن ملكه بحيث لا يمكن البائع
من اتياره فكان البائع شرط ذلك ضمن العقد فان الشرط قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا كبيع الفضة على ان يحمل في زوج المرأة على ان يكون
وليس معنى قول البائع بمثل هذا وشرط الفسخ في العقد الفلانية لم يتم وان اردت عليك مثل المشتري في شرط هذا الشرط ان كان البائع
عنده في هذا المثل قبل مطلقا والطلاق يقتضي اعادة ابقائه عنده وعدا اخرج من يمينه فيمكن من الاسر داد في ذلك ومن هذا القبيل التسليم قبل
التسليم ولذلك في كل الامر في النصا التسليم بشرط انه هل يجزى في الحق بعد ظهوره عند حصوله عليه وقبله وهو مبني على ان هل يصح بيع
التسليم من التسليم من التسليم لان الظاهر انما لا يجوز على نفسه لوفاء عند حصوله على ما لا يشترط ابقائه للنصا في التسليم
وما يؤيد ذلك على نفسه فقد وجد الله تعالى في الحاصل ان نصا في البائع ان يجعل لنفسه حق التسليم في بيع من حيثها
يلتزم رخصه في التسليم اخرج من ملكه بحيث ليس من تسلط البائع عليه في ملكه فلا يملك عموما قوله الناس سلطان على اموالهم مع التسليم
حقه لا يقطع بل يرفع بقاء الملك لتزول اية انما لا يحل لا يفسد في ملكه وان كان البائع عليه ثبوت ذلك الحق هو الملك فان من ملك شيئا
فثبت له حقوق واثار كثيرة والمملوك والقطيع للمالك لا يملكه الا بغيره جميع ثاره التسليم عليه في جازع والجلل الحكم بجواز البيع بعون المروي
فيما لو كان البائع خيا مشروط بغير صحيح بل ذلك لكثرة في الخيارات الغير المشروطة فاجعل الله تعالى في اصل البيع مثل خيار الحيوان على مذهب المذاهب
ومثل خيار الغنم اذا كان المغنون هو البائع فانه يحكموا بتسلط البائع في بيع جميع المشتري الغنم واسر داد العين فلا يفسد في الاثر في النصا لا يفسد
مرا ولا يفسد في كلامه في ذلك بغيره فيما لو كان الغنم بجاهد الغنم بغيره مضمون وظهر من ذلك لكلامه فيما كان الخيار المشروط مضمون
معتبر في الحق واسر داد البيع بل يكون مجردا بشرط الخيار في دفع البيع **قلت** ما ذكرنا مما يشهد بجواز البيع وهو لا يفسد عند الحاجة
للمنع دالة التي على الفسخ في الصلوات **قلت** اقول على القول بان نصا في البيع في مثل اصل الله البيع وتجزأ عن الرهن واقوا بالعقد فخرج
ما نحن فيه عن عموم مقتضى صحة وضع الصلوات في حرمه مع تحريمه الامر بعد الرضا مع الرضا بالطلاق انما هو بقاءه بل مقتضى الفسخ لا دلالة له في
الفسخ اذا لاصل في الصلوات الفسخ لان نصا في الاحكام الشرعية ومما جاز في الشك عدم ثبوتها دليل على عدم صحة او اقا على القول بعدم
الانحصار كما حتمت في القوانين التي تجعل ان يكون مقتضى صحة مضمون البيع هو مثل قولنا البائع بالخيار ما الرهن في فاسد بل على لزوم مطلق البيع
بعد الاضطرار وما نحن فيه من جملها فقولنا مع قطع النظر عن افعالنا كقولنا البيع خفيف في القيمة كما هو المشهور وان كان لا يظهر من ذلك كون الصلوات والصلوات
اسلما لا يمنع صحة الفسخ فيما نحن فيه كونها اولاً لا تكون فقولنا ان الظاهر من بيع في مثل ما نحن فيه عدم الانتقال وعدم بقاء الاثر فان قولنا
لا يجوز بيع ما لا يملك ولا يبيع الا بملك هو عند ترتيب ما لا يبيع عليه وهذا الانتقال الى المشتري وهو معنى الفسخ لا يحسن حرمه العقد وكله
في الدليل الدال على المنع من التصرف في زرع الخيار اخرج عن باب البائع بسبب تحريمه في الشرط المذكور هو مستلزم لا يفسد عند التسليم بحرمه فيكون
على المشتري بهذا كالمع منع هو مثل قوله في البائع بالخيار ما الرهن في بيعه في مثل ما نحن فيه مع انك قد عرفت ان ظاهره الاجماع على كونه
تمامية الملك بشرط الفسخ لا مجرد الجواز كما ظهر من المذكور كما انك في نفس الملك فانه شرط الفسخ وان كان شرط الفسخ اذا اريد من البيع بيع
اللازم لاشل الفسخ وبالجمله فيدل على بطلان البيع اصل العقد صحة مضمون مع ثبوت العوض لما نحن فيه وقد شرنا من تمامية الملك في العقد
على التسليم وخصوص كونه مجردا لكونه نفوسيا الحق البائع بالقرينة المذكورة في ظاهر قولنا لا يبيع الا بما يملك فان قرينة انما هي مقتضى الفسخ بل لا يفسد على الاجماع
عليه كما يظهر من كلام من حضر فكان من لفظة هاتين دون نقل خلاف في التسليم فقولنا الاعراض في الواحد ولو باع المشتري او وقف وذهب في خيار البائع

فإن كان المصلحة في البيع
فإن كان المصلحة في البيع

منه

فإن كان المصلحة في البيع
فإن كان المصلحة في البيع

بذلك
الحق
الملك

اوپر
خوارق

او يكون ذلك
 اجازة
 بعضها
 فقال

في فقال
 في فقال
 في فقال
 في فقال

فمما ذكره في كتابه

وَقَدْ كَرَّمْنَا قَبْلَ هَٰذَا نَبِيًّا
وَقَدْ كَرَّمْنَا قَبْلَ هَٰذَا نَبِيًّا

ان الملكات المستثنى من تركهن حتى يرد عليه النقص يجوز ان تصرف في الرزق في الحاجة اذا قبل الدخول بالمعاينة والمهنة وبخود ذلك مع انما اليكها له
من تركه ولا يستقر بالبيع ولو ابداد الرزق فطروا بوجوبه على النساء اجمعا كالت مع ان جواز تصرف المرأة ايضا بمسئلة خلافه وان كان
الاشهر لظاهر الجواز ايضا والدليل قام على جواز التصرف فيه بالخصوص وان قام الدليل على الاستداد ايضا لم يحصل بافهامه كالطلاق قبل الدخول
الافساح بالمشترع مع انه يمكن ان يقى الملك في الصدق ليس بتركه بل هو منصرف لكن المذكور انما هو للمالك حين حصوله فانظر في رفع اليد
في المرأة العطره فذلك واسا بالموثقة فلا يمتنع ان ملكا الرزق قبل الانداد كان من تركه لا بخلاف ملك المشتري في ايام خيما البائع فان ثبوت بيع
حق البائع معلوم من الاصل وصح بملك المشتري فيما ذكرنا ظاهره في قضاءه لا بالمتصرفين في صدق جواز التصرف في التوجيه لمفوض حتى البائع
لله العين وانما جواز التصرف كالاستخدام مثلا ولا يختلف في البعض وانما يكون البعوض لما من جهة اختلاف افهامهم للساقية وانما ان مرادهم
من ثبوتهم عليه ان كان غير بائنه وانما من جهة الدليل الحاشية كالتعليق على العن وبفرض عليه حكم الاستيلاء ايضا لانه عين من هذا الباب وانما
تخصيص ما بان المناقشات ويصح بعض النواقل دون بعض فلا يمتنع الا ان التكليف يبدل تماما كان العرض هنا بيا بطلان البيع بعنوان الزوم فبعض من يطرح
بعض الزوم من قبل نفسه كونه بالنسبة الى البائع موقوف على الاجازة لا على الادلة وقد دخلت في شيء منها ولا الخلف في الجواز وانما ما ذكره
في صياغة التلخيص ايام الخيد من ان التلخيص ان كان المشتري فله ان يبيع على البائع ولكن ان كان الخيا البائع او الاجنبي وبيعت الفصح يرجع المشتري
بالمثل والعينه فهو لا يملك على سقوط حتى البائع مع بقاء العين عند المشتري الثالث انه لا يبرر ذلك بطلان القول بان الخرج باذن المشتري مال
في حكم المثل اقله لا يخفى على الاذن ولا يمنع كونه في حكم التلخيص ثانيا اذ لو سلم جواز البيع لم لا يكون الرزق مراعى الى انفسه المتدفع على ج
البائع فلفظ الرزق بمجرده الله والتصور على خاتم الرضا

فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ

المصفاية

فاحكم بالحكمة

[illegible]

وہو علیہ السلام

الحضرة

لحم

فید

بسم الله الرحمن الرحيم

الكيف

۱۰۰

و
عن عبد

من فاسمع الاقامه
 للمهاجرين ولما يراه الاقامه
 للتسليم وحل الوسيله فان
 يقوم مقام المهاجرين في عقد
 وحل الترخيص من استقلول
 وحل التواضع في استقلول
 فهو الجاهل في عقد من
 التسليم وحل التواضع في
 ما لا يفتقر الى استقلول
 الجوز من شخصه في هذا
 والى من يفتقر الى استقلول
 فان تفتقر الى المصالح
 للتسليم فانها لا بد من
 السقوط الجوز من عقد
 بموجبها
 المهاجرين
 مدك

عليم طرما
 روى وهي اليولين
 قام مقامهم مع الامام في غزاة
 الاسلام والعقبة وطينة
 الامام يوم الفقرة والساق
 من سائر المسلمين واما في الفقرة
 في كتاب الميراث واما في الفقرة
 عند اصحاب الجاهدين
 مع وجودهم في غزاة طرما
 في الفقرة والساق في باقي
 المسلمين عند الامام في
 المال صرف وفي حال الجاهدين
 عطف واما في الفقرة
 وقال الحق في الفقرة
 شره هذا في الفقرة
 ويعمل الامام في الفقرة
 في الفقرة في الفقرة
 واما في الفقرة

وہی ہے جس نے ان کو

۱۰۰

یَسْمَعُ
یَسْمَعُ

五

برای

الف

جنگ

حکایت اول

فَانْقَضَ الدَّيْنُ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

والله
ما كان منكم
أحد إلا وله
الحق في كل شيء

والله اعلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٥

من قضاة
 مجلس
 الاعيان
 الشيوخ

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ

فصل

الناج

المؤمنين الثابتين

المقدمة الرابعة

الملاحه

الفضل


**و
المنظمة**

فاجزئہ ما لا یتوکل

کتابخانه

المقدون
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

الملك



فہمنا

في هذا الكتاب
 بيان ما في
 كتاب الله
 من الآيات
 والقرآن
 الكريم

شاہد محمد

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من موسمي القرآن

فمن الذي يملك قلبه

فَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ إِلَهِكَ

فمن

البركة والبركة

الحكماء

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

منه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل
الدين والدار
الآخرة

في بيتنا المشكلا
الحامس عليه

فانما هو الذي لا يملكه

بسم الله الرحمن الرحيم

باني
وعلو العرش
بانتقال الوقت
الله سبحانه وتعالى
والأرض
والأسماء
والأخبار

الحمد لله الذي جعل القرآن
الذي هو الكتاب العظيم

على القسط

۱۱

او
در بعضی از متون
گویند که از سال ۱۶۱۱
تا ۱۶۱۲ و ۱۶۱۳
از سال ۱۶۱۴ تا ۱۶۱۵
و ۱۶۱۶ تا ۱۶۱۷

مها
فار فلان
کاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مستوفى معلوم

4

4

الحمد لله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ميجوز

شرح النسخة بل هو جامع
كانه

فمنع من رخصته

6.

فمن لم يملكه

فمن لم يملكه

فمن لم يملكه

واما في حاله فلا بد فيه من تفصيل طويل يتناه في الفوائن ولا سيما المقام ومجمل ان تلك الواضحة اما من باب العقود والاعمال التي يترتب عليها
 انما لا تستمر اية كالتكاسح الذي يوجب الاستمرار الى الابد والقطع الذي يوجب الاستمرار الى الغاية المعينة ويترتب عليها انما هما من لزوم الانقضاء
 وجواز الاستمرار وخبر الام والولد وبثوب الميراث وغير ذلك ولا يقطع اثرها الا بما وضعت له القطع مثل الطلاق والانداد وانقضت
 المدة او جهتها او غير ذلك فكذلك البيع وغيره وانما من باب غوى الطهارة والنجاسة والحركة والحكم بان تلك الغليل بغير المداواة بالهنا
 الفصح من الشاخص بالمداد وان لم يجرى الفرس ام او حلال وكل الحطاف وغو ذلك في المورثية فبجواز تجنب المثل من المثل في الغليل
 المداواة للفسخ بسبب فتوى مجتهد ويسئل عن تلك المسألة في يوم اخر ليجازي به. وحكمه بعد الفسخ وكل من يترتب عليه لا يملكه عليه عند فسخه
 بجواز ثلثه في الزكاة الاولى بغيره في الفاتل بالاستحباب ويجوز فيه في الزكاة الثانية من تلك العتلة بسبب تجدد راي مجتهد بين
 الركعتين وهكذا اما ثوب الميراثية مثلا انما لا يحصل بغيره فيكون كالحام المراضعين بشرطه او يجوز تكاسح البكرة الكاملة بدو الزكاة
 الاولى فيقتضيه ثوب ثمراتها وانما لا تستمر من ثلث الصدقات مثلا ويخرج ما هو صدق ويترتب الميراث بعد فسخ الشئ وما هو قبله
 فلما يجوز نفق هذا العقد فيجوز راي المجتهد ويجوز بطلان العقد في دفع العقد من راس وظهور بطلانه من راس حصول العلم في
 السابق لان من باب الانداد في بطلان من راس وبطلان المهر ويرجع الى مهر المثل وينقض العقد وبطلان المهر ليس الواضع عليه والوارث فيه ذلك
 ويجوز للمرأة التزوج بعد العقد ثم اذا تزوجت بعد ذلك باى ذل الشاهد في حكمه العقد ما ينافيه وكيف من تحته ولا يجوز له وطئ هذا
 المرأة الزوجة والنظر اليه غير ذلك ثم اذا تزوجت بالثاني فيلزم الحال ويحصل المهر والمهر وحكمه استقامة الشرع بل يقول ان تزوجت بعد فسخ العقد
 معنا الاجواز العمل بطلانها في الواضحة الحادثة ونفصل الفتوى الشافعية بعد تزوج الزوجة مثلا لانفسها وانما ثمراتها مما يؤيد ذلك بشا
 العتلة في جميع الاعضاء والامضاء على صحة معاملاتها الناس ومن ثمة لا يار عليها مع احتمال كونها واضحة خلاف رايهم ولا يمكن ان يقال ان ذلك
 انما هو اجل حل افعالهم على الصحة اذا تضمنت الفسخ بخلاف ما يحسب ارباب العتلة الا ترى انهم يكونون بطلانها ووجه الجعل في الحال ولا يفتنون ان التكاسح
 هل يرفع على الوجه الصحيح ام لا فانه كما كان التكاسح بينهما على سبيل اذ البكر الكاملة وعلتها العصر بطلانها او بالعكس وكان الحملان
 في حصول الرضا عن فسخها وغيره وهكذا فيكون المطلقا ويفضون باعتراف الزوجين بالطلاق ولا يفتنون ان الطلاق هل يقع على الوجه الصحيح ام لا
 وهل يقع عند عدلين خارجين منها من اهل الطلاق او كان هو احدهما وهل العدلان كما يعرفان الزوجين بنفسهما ولو بالوصف او كتمانا بمحض حضور
 مجلس الطلاق وهل صدق الشاهدان كان على وفاء راي علما العصر وخلافه والى اصل ان يفتن على فصل المسألة على الصحة حمله على ما هو صحيح
 عند الفاعل لاحد الحامل وهو مختلف جدا والقول بان الغالب الموافقة فيحل على الغالب لا يخفى بطلانه على من راس الفسخ وادوا به منع هذا
 العتلة جدا سيما في اكثر اوابه فاعلم ان بناءهم هذا لعدم تفتنهم من سبق على ما ذكرنا من عدم جواز نفق الفتوى ويترتب ثمرات الشافعية على
 مقتضاها فان طلق طلاقا صحيحا عند غير ثبوت ثبوت عليه من جواز تكاسحها للغير بعد ثبوتها من الزوج وغير ذلك لا يجب التفتن عن
 وفاء بل لو ظهر فسادها عند فسخ الادلة الاجتهادية لا يفتن الامرية فعلى هذا نقول كما نحن فيه اذا تزوجت راي المجتهد وانما جاء
 بمجتهد اخر فالحال الاول فلا يجوز الحكم بجواز تزوجها من الزوجين فلا بد ان يكون مجتهدا او بغير رايه ولا يملكه فسخه وجعل الماخذ عليه
 ابنه عليل لا العتلة الا ذلك حرما ابدا لا يقرن تزوج عند حرمة كل الحطاف مثلا او حرمة غير رايه من زوج فهو يحرم ابدا وليس يجوز مجتهدا
 بامدق حمله مما ياتيه حكمه ما وجبت حرمة هذا الصغير المعقود من مذبذبة ولا فرق بينهما لاننا نقول الفتوى بجواز التزويج فمسلطة
 افهم ان الشئ من مبداء لان خصوص قولك بالحرمة صاسبا بحرمة ابدا فانما لا يحل فظهر عليه ان ليس بجواز ابدا فيصير حكمه الحلال في رايه
 فتوى بغيره عند الصغير بوجوبه اذا عمل بها او جاز بها او جاز بها بسبب هذا العقد ابدا فتصح العقد فيستلزم حرمة الام ابدا وهذا
 واحدنا من مصلو على بغيره مجتهد ثم تزوجت بالطلاق واكثر شيئا بغيره ثم ظهر حرمة عليه فلا جناح عليه فيما حصل فجواز العقد
 عن الفتوى السابقة لا يوجب جاز في اثارها الحاصلة بسبب الحكم الوضعية المستند من اجتهاد الاول فكما ان حصول الاجل بالثقل لا يوجب
 صاسبا لجواز العمل بالركن الاول صاسبا لما يترتب عليه من الاثار المترتبة السمر على الوضع والحمل المستند من تلك الفتوى بوضع الشئ
 وجعله نفسه يظهر بجواز العقد من الركن الاول في عدم جواز العمل به في موضع اخر فلا يجوز عند صغير اخرى كانت لا تبيح
 العقد الحاصل بالركن الاول في جميع اثاره المترتبة عليه فغيره فيحصل الاشكال في الاول يعني في اصل الفتوى وما لا يكون اثاره استمرارا
 في مثل الاجر الموقوف على الغير لا يحصل في الشئ بغيره من مجتهد فتوى بطلانها بعد تجددها بغيره ويترتب عليه وجوبه عند فسخه وجوب

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا اَنَّهٗ هَدَانَا ۚ لَوْلَا اَنَّهٗ هَدَانَا لَمَا كُنَّا مِنَ الْمُفْسِدِيْنَ

ذلك

فمن يبيدكم يبيدكم

عشق کیا اور

عن أنس بن مالك

الطلاق

عشرة وألحمر قندلا وادوا خرا وادوا هرا وياشتا

عيسى بن علي

سبحان الله الرحمن الرحيم

المطلب

۵۴.

وَاللَّهُ يَخْتَارُ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر الطوسي

فان في هذا الكتاب من
الافكار والاشياء
صالحه

الحكمة لا يخطئها الجور
الأخلاق لا تزل
يقين
لعلها لا تبس
تخون
من الخير
الخير

وفيها بعض حكم القضا

فهو احضار من استحقاقه النفقة فان قال الزوج انها مطلقة فهو اعرف بان لا تسلط عليها او لا احجب الزوج عنها ان امر الطلاق بيد
 الزوج فظن من ذلك ان نفقة الطلاق انما هو قطع السلطنة من جانب الزوج وانما خبر بان ذلك لا يوجب عدم مدخلية شيء من نفقه
 الطلاق غير قطع السلطنة نعم هذا انما يقع في تقديم قول الزوج في الدعوى لا من قبله وهو اعرف بان لا يوجب عدم مدخلية شيء من نفقه
 على النفس لا ادعاء على الزوجية ايضا واقر اعلمها ان فرق بين احب الزوج والزوجية بكرا لا فرق في الاحب بالكلية والزوجية نعم يمكن ان
 معنى قول الزوج حين اجراء الصيغة هو طالق لا طلاق من غير ان يقطع السلطنة عنها وسرحها او طلقها او بينهما سقوط النفقة وسائر حقوق الزوجية جزئيا
 لانها من لوازم هذا الايقاع الواضح جزئيا والوطالب الزوجية نفقة عاتق الزوجية وقال الزوج ان طلقك منذ عام فهذا الخبر غير وثوق
 هذا الامر المسقط للنفقة لو ثبت في نفس الامر فهذا لا يفيد الا قطع السلطنة عليه بسبب هذا الخبر المسلم لا لقراره على نفسه
 اقا بالنسبة الى الزوجية فهو مدعى وللزوجية ان يكونها فيجوز تقديم قول الزوج هنا مع العلم ليس معنى الا الحكم بوقوع الصيغة من المسقط
 للنفقة على الشرع لان محض قولها في طلقها اقرار على النفس لا احب الى اليقين وسقوط النفقة انما هو لاجل ثبوت الطلاق وسقوط النفقة
 من توابعه انا قد سلمنا ان الامر بان اقرار على النفس لا يسلم الا اقرار على الغير حتى لا يقع ولا ينكح في سقوط النفقة وهو اقرار
 الجواب بان لا يزيد ما لا يثبت للنفقة من اجل ان اقرار على الغير لا يثبت النفقة بل لان المراجعة السابقة يقتضيها ولا ادفع لها على ان تقول
 ان اقرار على النفس وعلى غيرها يعلم على مضاهاها اذا دل عليها باللفظ بالادلة الاصلية لا الصيغة منوعة وقد يكون الشيء من لوازم المنة
 بجعل الشيء ولا يدل عليه اللفظ بالادلة الاصلية فانما قال رجل الامر بهذا في نفسه فقد اقر به نفسه بوجوب القسم والنفقة و
 الزوجية بوجوب التمكن والاطاعة والابن وجوب التمكن والاطاعة في الاستماع والشتم والنفقة من مدلولات الاصلية فهل يجوز ذلك
 نقول ليس استحقاق الزوج لمساكنة من اجل ان اقرار على الغير حتى لا يقع ولا ينكح في سقوط النفقة من مدلولات الاصلية فهل يجوز ذلك
 بسبب الزوجية من اجل ان اقرار على الغير حتى لا يقع ولا ينكح في سقوط النفقة من مدلولات الاصلية فهل يجوز ذلك
 على سقوط النفقة وهكذا فظهر من جميع ذلك ان استباحة كل من الزوجين بالطلاق احب من وجبه وانما من وجبه اقا قولك الطلاق والاحب
 بكرا الحق والاحب به فهو كذا ولكن ليس نفس الطلاق والاحب بهما فان نفس الطلاق مثلا اقا المراد به البيوتة الحاصلة بالثالث اذما
 او لا بد ان قل ان كل واحد من تلك البيوتات مشتمل على احكام كثيرة معلومة بكل واحد من الزوجين ولا خصوصية لها باحدة فكيف
 ان نفقه البيوتة الحاصلة بالطلاق هو قطع سلطنة الزوج ليس لا بد ان يراعى به اللفظ للتميز بين البيوتات والضعف المذكور على ان ذلك
 ايقاع بهذا العقد ان كان مشتملا على من الزوج فيكون ايقاعه وصحة من الزوج في الواقع مسلمة لا يوجب ما يثبت عليه
 مسلمة ولا احب الى النفس من ذلك اقرار على الغير حتى لا يقع ولا ينكح في سقوط النفقة من مدلولات الاصلية فهل يجوز ذلك
 لثبوت جميع تلك الاحكام اقا الخبر من وقوع تلك البيوتة الخاصة مع ضد مدلولها فهو ليس الاحب من وقوع احد الامر في الاحب
 من الوقوع لا يسلم الوقوع الاحب الى الخبر الضد والكتب في قول كاد عليه هذا الخبر ما يضيء بخبره فقرة بالنسبة اليه واقره
 نفسه وكما دل عليه ما يضيء بخبره فهو محض دعوى واقرار على الغير والحاصل ان كون الاحب بالطلاق والعين كنهها انما هو كونه
 انما هو مركب من الاقرار والدعوى فقد قطع الحلاطين بنفس الطلاق والاحب به قولك فلذا كانا معا من الايقاعات يعني لاجل ان نفقة الطلاق
 والعين مفيدة بسيطة لا مركبة منها وهي الفلتان خاص من جهة قطع السلطنة لا غير كما انما من الايقاعات التي لا يصدر الا واحد ولا يلاحظ فيها
 الحضور الشايع للزوج والعبد على الزوج والمولى على العبد والافراد والافراد على الغير فقد عرفنا الجواب عنه فضلا عما اصلحت
 بساطة المنة اولا ومنع الاحتجاج الى ملاحظة المحوى ثانيا كون من لوازم المنة العير لفتكها ومنع الاحتجاج الى التمسك بعد
 كون ذلك اقرار على الغير بالشكاية الزوجية الشايعا بساطة المنة اولا ومنع الاحتجاج الى التمسك بعد
 انا نقول على فرض تسليم كون نفقة الطلاق هو قطع السلطنة لا غير مشتمل ان الاقرار به اقرار على الغير لا ان الاقرار به اقرار على النفس
 بل انما هو اقرار على قطع السلطنة من غير ان يقطع السلطنة على النفس بل انما هو اقرار على النفس تباطل القول بكون قوله
 على انفسهم معلوما بالافراد لا بد له من حاشا كما استشير اليه فقد يكون المراد منه نفقة عام والزوج يقول فطلقك منذ سنة وعقد
 القراء على النفقة وليس تسلط عليها مطلوب بل بذكرها ايضا وقد ظهر ان هذا الخبر من مذهبنا من انفسنا عن اللطيف وما ذكرنا من
 في قولك لا يدخل الحب والكره في النفقة في الافراد نعم وقد ما خوذ في الكراهة في هذا الاقرار على النفس فان الاحب بل هو شيء عليه

في تحقيق الخبر

المنهج

الزوجية
 واثباتها بالبرك
 وحديث لاحت والبيوتة
 والاحتساب في ذلك
 مدلولها الا
 صليقة
 الفلتان
 الزوجية
 البيوتة

في بيان حكم القضا

۵
بسم الله الرحمن الرحيم

فَضْلُكُمْ فَوْزٌ أَكْبَرُ
الْعَمَلِ كُلِّهِمْ

مجلس

او
العید

وَبَيَّانُ فِي الْحَرْفِ
فِي الْأَوَّلِ وَالْثَوْنِ

١٢٤

للغير لا يمكن الطاق عند لو طاهر ذلك الغير وسقوط حق الاستيفاء لو ابراهم ضرر عليه والتزله ذلك مكره مبعوض وكان غفلت عن
 مراجعة القيد بن عوف عدم مكان الطاق حين المطالبة والاستيفاء حين الاداء **الركعة** عند ادول في السنة الفقهاء مسائل الشائع والحق
 انه يعنون القول قوله ويقدم قوله ونحو ذلك وقد يفهمون الى ذلك قوله مع اليقين وقد يلغون وهذا ليس بمقتضى القول والحكم البتة
 القاطع بالاستسكان بخلاف الاقرار فانه منصوص وناقد وقاطع بالاستسكان وتوارد الاقرار على الاستسكان في الحكم ولا يختلف في مقتضى
 الدعوى والطالب فيجوز ان يقدم قوله احداهما على الآخر وكيف كان قبول القول وتقديم القول لا يكون الا باليمين الا بوجوب القبول
 الذي في رواية بعد ذلك **الحاشية** معنى قوله اقرار العتلاء على انفسهم جائز متراض وناقد وليس المراد بالجواز القول والمحتاج
 كما يقول في الدعوى بقبول قوله ويقدم قوله ودعوى مسموعة ونحو ذلك ان هذا لا ينافي استعماله فيما يحتاج اليه طالب الحق فانه من بين
 اذيين وكما ليس المراد بالجواز الرخصة في مقابل النسخ كاهو واضح ونظيره في الاختلاف غاية الكثرة مثل صحيح محمد بن سنان عن حماد
 اذا خرج الرجل ابنه ابنه فوجاهت على ابنه ولا ينزله ان يزوجه او يصححه محمد بن اسمعيل بن ربع قال سالت ابا الحسن الرضا ع عن اخيه رضى عنها
 ابوها تموت وهي صغيرة منكبر فلان يدخل بها زوجها يجوز عليها التزويج ام الامر لهما قال يجوز عليها ان تزوج ابوها غير ذلك من الاجابة
 ويظهر من ذلك ان الظروف لغو مطلق يجوز الاستسكان عن الاقرار فكان تكاح الجدة محكوما بالزوم والامتناع على ابنه وليس الا بيمين
 حكمه فكذلك اقرار العتلاء موقوف بحكمه بالزوم والمقتضى على انفسهم **وجوه** ذلك يستفاد من جملته بتقديمها هو حجة الناظر في التبيين
 الى ما دل عليه الاقرار بالنيق قيد الرواية على عدم امتناعه ولو زعمه ونفذه على غير انفسهم فقتلوا واذا ثبتت على المعنى الاصطلاحي لا اجابا
 الجازم بشئ لازم للغير وقد ذكرنا انه يكون في كلام واحد اقرارا بشئ على النفس وعلى الغير معا ولو ادلة التبيين مثل الاقرار بالعتلاء
 وادناه من غير الرواية انحصار الامتناع والزوج فيهما هو على نفس المرفوع حكم للفرق في عدم الامتناع والزوج فيهما هو على الغير ذلك ان
 تجمل الظرف مستفاد من الاقرار ويستفاد من جملته ان النفس اجماع النفي والاثبات في الكلام الى المفيد لا الغير
 المعنى ان اقرار العتلاء الحاصل على النفس لازم ومعنى لاهل النفس ان يجل من باب المفهوم والوضوح والظن وادناه في معنى التبيين
 فيمكن فهمه بما تقدم من جملته ان النفس سلم على جميعها كما في صحيح الفضيل وفي الجواز الجواز لا للتشريك بل بعد اثبات الجواز
 للبتين عظم ما اريد به في الاقرار من اللفظ والعقل والنفذ عليه فاشتهر انه بمنزلة التعليل بان العاقل لا يكتب على نفسه شيئا ومقتضى
 للاصل ونفي الضرر وغيره بل لا يبعد عوى الاجماع عليه فان قلت لا وجه للاستسكان في التبيين فانما جعل الظرف لاجل استسكان
 جازم لما تضمنه ولا يجل من كمال الاوصاف الاقرار مع كونها خلاف الظاهر هو لغو مطلق بالاقراء انما هو على وجه القبول قوله
 اقر على نفسه وعلى غيره اكثر من ان يحصى في هذه المسئلة اهم على لزوم الاقرار بقوله كذا او كذا في ايمان بالسطر شهد الله ولو على انفسكم قوله
 منه وقوله الحق ولو على انفسكم قلت الاستسكان في التبيين على كونه لا للرواية فالمراد بالنيق التبيين ذكرنا انما هو التبيين على القول
 بكلمة جازم **قلت** قد ظهر من عدم مكان اداء التبيين للفتن من الجواز ان المراد من الجواز الزوم كما استعمل في التبيين ومن الباطن
 على ادائه الزوم يظهر انه لا بد ان يحمل الرواية على الوجهين اما ان يكون الظرف لغو استسكانا بكلمة جازم وذلك معنى على جمل بعض الاقرار هو المعنى
 اعني الانبعاث الجازم بالمراد الزوم للغير وان يكون الظرف مستفاد من الاقرار بانما جعل الاقرار بالمعنى المعنى الاخر اعني الانبعاث الجازم
 بثبوت شيء واما جعل لغو استسكانا بالاقراء بان جعل كلمة الاقرار بالمعنى الاصطلاح فيكون الظرف في ذاتها وصحيا والتفكيك في معنى كلمة على
 بين هذا الرواية وبين الاية والرواية الاخرى وقد ذكرنا على التفسير الواحد في الاستسكان لا في التبيين الحاصل فان جعل المعنى المعنى الاخر في
 ح بمقتضى الفصل المفيد المعنى العام اعني الاقرار بالتبيين في ضمن كون على التفسير حكم الزوم لا غير فخرج الى الظرف المستفاد من لزوم التبيين
 كما يلزمنا البتة على الوجه الثاني وقد استشهدنا بالاية على كونها صحيحة في طرف لغو مطلق ذلك ان الاستسكان لا ينافي الرواية الاخرى لا
 لان جهة شعارها بوجوب دليل على الزوم من الخارج لانه نفس الاية والرواية وقال لان الضرر المستفاد من كونه على ما اريد به الضم الذي يشهد
 من حكمه التزم بالزوم والمراد بما يضر لو حكم التميز ومما لا يوافقه ولا الاستسكان لا ينافي بها من الرواية على لزوم الاقرار بالاية لا بالحقبة
 الاولى على ما شهدنا وادعوا ما عندكم وقولوا الحق ولو كان ضمن شهادةكم وفولكم بكم بان يكون انبعاثا يكون في ذاته عاكسا في شتمكم لا
 الاقرار بالمصطلح الذي حكمه التزم بسبق قوله ولو على انفسكم مشاؤون كما بان يكون انبعاثا يكون في ذاته عاكسا في شتمكم لا
 المراد ان كان ولو كان هذا القول تاما في حكم التبيين فلا بد ان يكون في شتمكم مشاؤون من الاية لزوم الاقرار في الاية والرواية على ان

في الخارج دليل انبساط للغير من الشئ والافلايز من الامر بالقول والشهادة بامان شانه الضمير وان يكون الاضرب به شانه الضمير من الشئ
 الافلاها لربك الشئ بربك الشئ من الايد والروايح تمامه وجوب ذلك الكذب قول الحق والقول بمذنب نفس الامر كما كان كان لم يثبت منه
 لزوم الاضرب واما الضمير المستقام فكذلك افتر على انفسهم فلا يمكن ان يثبت على ما استفيد من الايد والروايح الاخرى اذ هذا الزيادة مستوية
 لبيان الزوم الاضرب بالاضافه الى الضمير على مسند على وجود دليل خريان يكون المراد اقرار العقل على انفسهم بمعنى كون الافراد ضمير الحكم
 الشئ الثابت من الخارج فلا حاجة الى الحكم بالضرورة هنا وبذلك تحصل الحاصل فلا بد من التيقن من حمل الضمير هنا على ما من شانه الضمير يعني ان
 اقرار العقل بامان شانه الضمير على النفس لوجوبه كونه الحكم بالضرورة بانه لا يمكن ان يثبت الفرق بين قولهم فلا تفرجه نفسه واشهد على نفسك
 على نفسك وافرجه نفسك بين قولهم اقرار العقل على نفسه جائز لان الاول لما اخبر عن وقوع نوع من الافراد على المعنى الامر امر شوب
 والتأني بيان الحكم النوع خاص منه فعنى اقرار العقل على نفسه لان هذا النوع من الافراد الموصوف كونه على الوصف لنفس حكمه المزمع فيه
 الضمير مستقر من انما لا يمتنع له الضمير والحال ومختلفه عما يعنى اقرار العقل الحاصل في ضمن كون على الضمير حكمه المزمع بخلاف الضمير
 فانه لا يمتنع فيه معنى توصيفه والحالية والضرورية فلا يمكن كونه ظرفا مستقرا وظرفا في هذا واضح لا يخفى على من تأمل في ادنى تأمل فان اقام
 فيما ذكرنا بنظر ثابت فكذا ما علمت ان انه لا يمكن الجمع بين الاستدلال بهذا الروايح مع الايد والروايح الاخرى خالبا عن كل عيب عبد البند
 اللغوي الاعلى اول الوجهين اللذين ذكرتهما على الوجه الاخر وان كان اقرب لفظا واما جعل الطرفين لغويا مستلغا بالافراد فاجتمع وجوبه
 كل مع انتم تطالبون على هذا الوجهية فان اقام لم تستخرج مفهوم الوصفه اللغوي كونه في ذاته العام بنفسه كذا استرا لا يقال ان
 بالايدي والروايح المستطافه لها ليس لاثبات للزم بل تمامه لاثبات المشروعية كمنع من في الذموس وغيره انما نقول لا يمتنع لصدق اللغوي
 على ان الافراد قول الحق هل هو جازي وشوب ام لا كونه حسن الصند وبيان الواقع من البديهي الا ان قيل المراد من الشرعيه هو الاضرب
 الضمير اعني ترتيب الامر كما صرح في التذكرة وفيها والحاصل ان ثبوت مال الغير في ذاته احد في نفس الامر فان ثبت ذلك بعلم الحكم
 او اليقين في حكمه وجوب اقراره بانه واقعا انه هل يحكم وجوب اقراره بسبب الافراد وان لم يكشف عن نفس الامر لا وهل يربى حكمه وجوب ان
 على هذا مثل ما يربى على العلم واليقين لا هذا هو الحكم بانشار الغيبة ولذلك ذكر العلم في التذكرة بعد الامر والروايح الاحاديث في
 مله على ترتيب الحكم كناية امر الشئ به بالزعم بعد اقراره وان اقامت في منهاها فلاحظ لا يقال ان من اقر بكونه مله يد خاصه ومضامين
 زديك عليه على كل ما عاين من الايدي مثل الودعي والوجه والوارث وجوب اقراره فلا يمتنع لخاصه لنفسه ويضبط به كل حق ما توجب اقراره
 نفقه واجب لنفسه حتى الغير اذا اقر الولي بمن عاين من الغيب فمتى ما وقع في الوجه والوارث اذا اقر الابن كالح صغير نفقه في ذلك
 حتى الجبر ككس اذا اقر في الحق بوصول حقه اليه نفقه حقه في حق من عليه الحق فيسقط عنه تكليف الوفاء لان بعلمه عدمه وبعلمه الاجور
 ان صادف حق اخر يجب فاقه وهكذا سائر الافراد انما نقول يد الودعي والوجه هو يد المقر وليس مغاير للضمير في ما في الملك ليس الاثابة
 وبما لاحظته ولا يمتنع بطلانها باقراره قالوا قل ان وجوب اقراره تكليفه فمتى ما اقر الضمير بامان شانه الضمير وبنها اذا لم يمتنع ما وجوب
 الضمان وجوبه عوض فلن هذا التكليف انما انشأ من اليد فان علمها الضمير حتى يوثق من تركها ما بان نصب فمتى ما علم
 نديان صفة والانهما ما من شرعية بحسب العمل بمقتضاها ولذلك لا نقول بالوجوب لولم يقع في يد ومردا من الغيب وان الاضرب والافراد من
 هو لا يوجد في الغير لانه لا يربى عليه حكمه على الغير قطه الا انما انشأ ان الافراد على النفس ليس من نفع الغير فليس المراد ان يمتنع لطلن ما يربى
 على الافراد في النفس وهذا واضح وان اوارث فليثبت له الحق قبل موت الحق لو شئ انما يمتنع اليه بل يمتنع في ملك الموت حين الموت مع ان نفوذ
 في حقه لا يجتمع عند نفوذه في حق الغير والاول مفاد بالضمير قبل علمه من ان يمتنع اذ بعد العلم عليه لا يمتنع العمل على الاخر صلا ما كان وليس ذلك من
 ما بالافراد بالاشترار بينه وبين غيره وانما لا يخفى والكلام في وجوب اقراره كما مر واما سقوط حق من له عليه حق في سقوطه غير ذلك
 فثابت الامر ان الغيب اذ في الحق لو ادعى عليه الكذب فيتم قوله وذلك ليس معنى سقوطه وانما معنى سقوط الحق في سفله فيه واما سقوط
 الحق في سفله فيه واما في صوره الدعوى فلا يمتنع الا باليمين كما سبق في الكلام في مثاله والقول بان المراد انه يسقط به في الجملة ولو كان
 جزا السبب وجب من الجب ان الظن الحكم بالسقوط بالافراد التبيين الثاني ويظهر مما ذكرنا الكلام في العبد حرقا بحرقه سقوط نفقه العبد
 انما هو لاجل اقامه الحق للسلطان لا اقراره على نفسه والتسليم الى النفقة وكل الكلام في الكساح اذ قد يمتنع الدعوى وقبول القول مع اليمين ليعين
 معنى نفوذ الافراد كما لا يخفى وقد علمت انما يمتنع باليمين اذ ذكرنا الجواب عن ثبوت الاضرب بالجملة مراد من دعوى المصلح اقرار العقل

الغلاة
 في بيان ان الضمير المستقام
 في بيان ان الضمير المستقام
 في بيان ان الضمير المستقام

وجوب اقراره
 على النفس

ان الاول اقراره
 استحقاق الوارثه وجوبها
 يمكن ان يكون الاستحقاق
 بمرور الاقرار غير الاستحقاق
 وقال المصنف استحقاقه بعد
 والاشارة لظاهر المعنى وجوبها
 الاستحقاق وان كان الاستحقاق
 موجودا او غير موجوده لكانت
 فلا يربى عليه غير ما علمت
 بعد ان لا يمتنع لان المراد
 الى المطلق في الحق
 فلا يمتنع في حال الافراد
 اليه باقراره في ذاته

لَا أَفَافُكَ مِنْ خُصْمٍ وَهِيَ لَيْسَ لَكَ قُوَّةٌ عَلَى الْغُلَاةِ حُلَّ الْقَسَمَةِ وَهِيَ

فصل في بيان حكمه

وفيها بعض حكم القضا

فمن كان الزوج في حكم المهر

والدعوى فالأشبه الحكم بحد ما ويرد عليه انفرادهم على انفسهم ليس له نسب ان بل هو امر واحد ولما انشأ النفل لطلاق مثله المهر
وهو ليس نفس الفرد على انفسهم وأما المهر في قوله فالنفل المهر فهو بشرط العدة هو كونه مما يتعلق به ويختص به يعني ما كان ماعدا فيه من
الملك له عليه ولا كان له من غير ولا يملكه الا ما كان فردا على نفسه وهذا امر من عنده لا يملكه الا فردا على نفسه راسا ولا تدرك
كيف يصير معنى قوله انفرادهم على انفسهم حاشا ان الانفراد كان فيما يختص به فيسمع قوله كان له وعليه وانما كان فيما يشترط فيه من غير ولا يسمع
ما كان عليه مع ان ذلك محض دعوى لا دليل عليه وايضا فلا يمكن ان لا يمكن الحكم بغير ثبوت الطلاق والتمسك في الواقع لا مع فرض تحققهما
في الخارج بل هما فاما يسمع من الانفراد في حقه من التمسك ظاهر ليس من جهة سماع الافراد بل لاجباب فقط والقبول فقط حتى يرتب به اثره
فقط الا انما لا يحددها فقط بل لا يحددها فرض تحقق الافراد الجميع فيرجع القبول وعدا القبول الى كونه افرادا على انفسهم وهو كما يتخلل فيه
كان شتر كما يبين مما يتخلل فيه فيما يختص بحد ما فلا وجه للفرق بينهما فظهر من ذلك ان تقدير قوله فيما يتعلق به لا دليل عليه بل لا يمكن
وموجب له قوله على انفسهم في تخصيص الزاوية مثل الطلاق والفرق في قوله ان ترتب كلامه على التقدير الصناعي بل لا ينبغي ان يفسر
كسائر الدلالات الاتراية قلنا ان قوله فيما يتعلق به اما يربط بينه وبين ما قبله على انفسهم فيصير ما يكيد بعد ما كيدنا اريد من الافراد
المصطلح فلا مجال لاداء القنونة النسب الى الغير بها ايضا فكذلك لو اريد معنى الدعوى لانهما مقيدان له فيربط بينهما فيما يختص بالتمسك والطلاق والعقود
ما يشترط به من غير تفرغ لانها من عن التقدير الصناعي الذي لا دليل عليه وهو خلاف الاصل والظن وموجب تخصيص الزاوية مثل الطلاق و
العقود واخراج غيره من الزاوية بالولادة على العقود المعاملات وهو كما ترى قوله ومن هذا حكم الضرر في هذا ما ليس مع العار اذا اقر
للغير بما لا يشاء اكد احد المبدأين في الكل تجلوا في الوشا كغيره فان افراة انما اشترطوا على انفسهم وعلى الغير انما هو شرط في البقاء اطلاقا
ويجوز فيما يختص به مثل على ما هو حق له وغيره معا لا فردا على انفسهم وعلى الغير هذا خلف قوله ولما كان لا يثبت ثبوت الولادة
اختصاصا لا يوجب كونه افرادا على انفسهم كما لا يخفى بل هو قرار على انفسهم من حيث هو فاعلم انفسهم وقرار على الزوج من حيث هو فقط لا يوجب
ان اقرض عند القضاة ما علم ان الاشكال في السئلة في مقامين الاول ان حكم المرأة بينها وبين الله اي شيء وكيف حكمه غير ما من بالبحر
والثاني ان الخاصة بين الزوجين كيف يرتفع وكيف في المرافعة اذا انصاعا اما المصداق الاول فيقول ان حكم المرأة ينفذ في الزوج فلا بد ان
يشترط قوله ويسقط حقوقها كما يسقط حقوقه ويجوز لها التفرج بغيره ويجوز لغيره ما يشاء امره ويجوز ما ليس له من غير ما من بالشيء عن المنكر
ولا اشكال في شيء من ذلك وان علمت كيف فلا يجوز لها قبول قوله في جواز تزوجها بالغير وانما انفسها حقوقها فلا شبهة في هذا ما كان
في نفس الامر ولكن الامر في اسقاطها بايدها وهي مخانة في اخذها الاستعلاء الى الحاكم والنفاس ونحوها وعدمه لان زواجه وجب له في كل
النفقة بحيث يوقف ابقاء الحيوة بخونها او بخوذلك فيجب عليها المطالبة بالزوج واما حقوق الزوج فقد سقطت هو بافراة اذ اقرض العقل على
مستوى نفسه لو كذب في طالب حقه من المرأة ان يوفيهها بينها وبين الله وان لم يكن ما حوذه عليها في كل الشرع وان اذا كانت جاهلة بالحق
ولم يكن الزوج شيئا فلا يجوز ان يكون بها اياها بحرية لها المسامحة وكذا بين من تزوجها بالغير وانما انفسها حقوقها فلا شبهة في هذا ما كان
ما يثبت الزوج فيجب عليه في نفسه فلا يجوز لها مطالبة حقوقها من زوجها في التفرج بغيره ويجوز ذلك وكل لغيرها المباشرة في امر زوجها
بالغير واجرا الصيغة من قبلها او بخوذلك لان ذلك اجبا على من سلم نفسه وقول المسامحة وان كان ثمة عمو لا على القضاة من الا اذا عارض
شيء اخر مثل قوله سلم اخر وانما من قبل واشتغال ذمة فلا بد من النظر في حق قوله فيما نحن فيه ان لاحظ كونها عارضا من نفسه في ذلك
افرادا يسمع على نفسها في خصوص فانه مع ان اختيارها من بعض الاعضاء هو ان العاقل لا يكذب على نفسه في شيء من خبره وافراة معا
من حيث ان اختيارها بما يوجب ذلك وانما ودان استصحاب من غيرتها من تزوجها بغيره فان كان ثمة فيجب قبوله لانه خبر صحيح وخبر الواحد
شرعي اذا لم يارض به او فري منه وسما له بل لا يبعد الاكفاء بحسن الظن والوفاء وان لم يكن الخبر عادلا كما هو الاظهر عندك في خبر واحد
بل لا يبعد الاكفاء بعد الانهزام بل هو معين لان ما دل على حمل قول المسامحة على الفسخ القوي من هذا الاستصحاب وبردك الى هذا التبع
الفقه مثل قول خبر من يخبر بالشيء ليعمل الغير فيجوز طلب اشراره منه وان كسبه الى ان يكون له الامر حال الغير ويجوز اجراء الصيغة وما يوجب
وكذلك الخبر بموت ربيعة على علمك بكونه حيا وكن باجتماع الاخيرين اذا خبر بموت الاخرى او طلاقها ان كسبه عاينا به وكن لغير
الخاتمة والاخير يجوز التفرج باختيار الزوج عن موافقة الاطراف من هذا الغيل قول القاسم والسراج ونحوها وجوز ان يعمل بقول
الطالفة لثالث الزوجين في تزوجها وحللت لك انفسه والشك في انفسها كونهما ثمة موافقا للصيغة الواردة فيه وكن تعمل بقوله كل امرأة

لا بد من نفل

في حكم المهر

معا

بوجه

سنة

فقد قرأ الشاهد
من القرآن عشر خيرة
وحكاية الشهادة على نحو
الخدمة استبشاه اياه
خبره
فهم

الزوائد الخمسة

لعل
 صلاوات
 صديقه العارفين
 لدعوى الضمير الجريح
 حلتها لم يزل يردد
 من ذلك الكلام في الحاسر على
 الجبال ان يرحم ذلك
 حزنه على حال
 للذين
 الفجر
 من
 ربيع

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ لَكَ أَنْ تَتَّخِذَ الْوَعْدَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةَ بَيْنٍ مَعَهُمْ وَكَرِهَ اللَّهُ لَكَ أَنْ تَتَّخِذَ الْوَعْدَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةَ بَيْنٍ مَعَهُمْ وَكَرِهَ اللَّهُ لَكَ أَنْ تَتَّخِذَ الْوَعْدَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةَ بَيْنٍ مَعَهُمْ

۱۰۰۰ یورو

هو كذا
على هذا
على هذا
في الجحيم

فالشك في

هذا هو الحق

المدعى ما تحت عندهم الاخذ الدالة على ان فاطم الدعوى اما البينة واما اليمين مع حمل الحديث المتوار على صورة الامكان كما يتبين من كلامنا
 اننا انما نرضى على خصمنا المتعجب من جهلته ما يدعيه من اشيائها اظهر اجلها وهو يتبع امر اخيه فان سبق الاخذ واستحقاقها انما عايندهم
 اخرى مثل حصولها من اجل ان فاطمة تكون الرضا على الاصل وكون المرأة اعرف بقصدتها وارادتها فيفسد ظهور مطلبه لا يوافق ان كان
 الفرض الخاصه بالمعام ليس بما يمكن ان يصير من اطر الرضا الذي يستحق اطر الفاعل انما نقول ان ظهوره كون قراره مثل هذا التخصر
 جبرنا بعنوان الكلية فاحد فيكون من كلياتها الظاهر بصير مينا واد هذا ليس من باب اللوثة في تلك الدماء فبما ان هناك بين المدعي
 والمنكر البينة العرفية والوثائق فاما في هذا المدعى والخصم في الدماء للذليل والافقوض عن الجمل المتوار عنده فكل مدعى الظهور في
 مدعى جهلته ان في دعوى العين كونهما لا يطعن عليه الا هو فالباسح طابعه للاصل ولزم العرف والخرج قبل ذلك بصير من ذلك المنكر كونه
 خصمه مدعى الاخصم فان قلنا ان خصم المدعى المسلم المستفاد من الادلة مفضية لجهل عليه واد كان عليه موضوع على الوجه الصحيح المشكك
 المذكور ان يافياها على ما ذكرنا فليست ان هذا الفاعل اعني جعل العينا في تقديم قول مدعى الخصم هو عليه خصم المدعى المسلم او ظهوره
 هلك في الصحيح من جهة اسلامه مع ان بعضهم خالف في ذلك فتبع بعضهم من كونها ايمانيا يحتاج الى ما لم يثبت موضعها فانها ليست
 كنية فقلنا فيهم يفتنون قول مدعى الكبر فاننا نرى البائع والاشترى في دفع البيع في حال الصغر والكبر وكل مدعى الاقامة للجنون لا يثبت
 انما انما في دفع البيع حال الاقامة للجنون تمت كما يجل في المدعى على الخصم للظهور او لغيره في دفع مسامحة في حال الكبر والعقل مع ان
 انه لا بد من تفصيل فان تقديم مدعى الكبر انما يثبت اذا كان تترجم في دفع البيع حال الكبر والصغر لا في حصول الكبر والعقل في حال البيع
 مع معلومية التاريخ وكون الخصم مشكوكا في ذلك التحين لا يمكن ان يدعى ان الغالبية في مثل تلك القضية انما هي في دعوى ذلك صحيح في
 بحصول التاريخ مع عدم تزامنها في نفس الكبر والصغر فهو تقديم مدعى الكبر والعقل ليس على ما ذكرنا وكون فاعل المرأة المسلمة
 راضية في انما فاعلها باعها في دفعه في كاحها الا في مثل هذا القسم الذي يجزئها مستمرة في ما حصره الجواز المخوف له حال الاذن والعقد
 وان كان ساكنا وهكذا وعلى هذا فينبغي الحال ويصير في الفكاك الاعضاء بالاصل فخصم مدعى الخصم مدعى الامر جرح واما القول
 الشك في دعوى المدعى عليه لا على ما يقول ذلك الاخذ كما ذكرنا الحق لا بد من تارة وجوب الكفاية رجمها انما اليمين على المدعى مع
 ان ذلك لا يظن على فاعله من المستفاد من الجمل المتوار في نفسه كذا تارة لا يكتفي في الحلف في العلم ولا يجوز له الحلف في استحقاق
 المدعى لعدم علمه بذلك فلا بد من ذلك اليمين وان يرد فيفسد بالكل لو قيل لا بد من ذلك اليمين على المدعى لو رد قبله واحتمل الحق الرد
 مرة قويا عما لفتنا بالكل والضرورة المذكورة ولا يخل في غير ما لا يجب التزوج واحتمل الاكفاء في الاسقاط يمينه على مدعيه بذلك
 وقال صاحب الكفاية لا يبعد الاكفاء في الحلف على نفق العلم ولا دليل على نفسه انما لا يجب عليه ايضا ما يدعيه لاعم العلم ويمكنه
 هذا ان يكون عدا العلم بشئ الحق كما في الحلف على عدم الاستحقاق لان وجوب ايمانه حلفا يكون عند العلم ولو كان عدا لاداءه خلا
 ذلك اقول ان ادعى المدعى عليه العلم فلا اشكال في جواز الحلف على نفق العلم به فيسقط الدعوى وما ذكره من الكلية من لزوم الحلف
 على البينة في نفق الفعل لا العلم بان كان فعل نفسه لا دليل عليه بل المبادى من الادلة ولزم البينة صورة الامكان وان لم يدع عليه العلم
 ففقدنا الاصل والاخذ انما لا يوجب البينة ولا يوجب ذلك اليمين ولا يرد الحاكمة على القول بعدم لفتنا بالكل لاداء البينة الرد لا
 بعد ثبوت اليمين عليه ولا يثبت بغيرها عليه فلا يجوز ذلك الحلف ولا يثبت بشئ لو حلف واما ما ذكره صاحب الكفاية من جواز الحلف
 على عدم الاستحقاق فهو بعد اذ عدم ثبوتها على العلم لا يستلزم نفق استحقاق المدعى في نفس الامر والتحقيق انما لا يثبت
 الدالة على ان اليمين بنبذة الحق مثل قولهم لم نسا على مثل شهادة عادلين فاطم وسند واضح وهو ما روي عن علي بن ابي طالب
 في جوابه من الانبياء شك في ربه الفضل اخص بغيره بالبين الواضحة الى ان يثبت في ذلك اذا العلم التخصر في المبادى على الفحص
 فالجمل المتوار للفضل ان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه محمول على الغالب وهو صورة الامكان بل في صورة تمكن كل واحد منهما
 لكل واحد الغالبية الداعية ان يكون المدعى عليه منكر او لا ذلك صريح في لفظ الخبر المنكر والمنكر مبادى في العار والمقار لان في العلم كما
 قيل اذا تمكن كل منهما من البينة واليمين على البينة وظيفة المدعى ولا يكتفى المنكر تحبته وان تمكن من اليمين وظيفة المدعى عليه فلا يجوز
 ان يبادر به المدعى لانه لا يثبت البينة من المدعى عليه ولا يفسد خصم الخصم من الداخل وقوله بل اظهرها عندنا كما حلفنا كما حلفنا
 الاحكام واما خصم بين المدعى ونفعها به في ايضا كثيرة مثل مسألة الذمة والدعوى على البينة في خبرها وما يجل في العلم من كون

معلول

هذا هو الحق

المستدبر

هذا هو الحق

ولا يفسد قطعا

وفيها بعض خفايا الفضا

البينة وظيفة المدعى واليمين وظيفة المدعى عليها ما هو الامكان مع انه مختص بما ورد كثير جدا ولها افضلية استعده مذكرة في
 محالها فيبقى صوره الاصلية كونه اليمين مثله المحل تجالها مع انه لو رفل بلزوم يمين المدعى ههنا للرفسقوط الدعوى المسموعة لا
 شيء وهو خلاف الحكم سيما بعد ما اخطا كلام امير المؤمنين عليه السلام في صحيحه بجزء من قوله في كيفية تحليف الاخير ان عليه السلام
 قال الحمد لله الذي لم يخرجنا من الدنيا حتى نبين لنا جميع ما يحتاج اليه نحمد الله في يومئذ من ذلك الاصل كان في ابلح حكم مثل ذلك فاذا اقتضا
 ولا يمكن اليمين المدعى عليه فيكون يمين المدعى وبالحكم تلك العوضات مع كون المدعى عليه مقبض على حكمه وتركها خلافا وظافوا الاصل
 لزوم الفرض والحرج في اسقاطها ثابتة في نفس الامر بكونه في اثبات هذا الحكم والحاصل ان قول المدعى عليه على المدعى بالزعم قد
 يثبت عليه من جهة الفرض بخصوص كدعوى البينة والدعوى عن البينة بخلافه فثبت بالعموم ما عدا غير من هذا الفرض وليس ثمة فيما
 الاخير النبوي للفضل وقد عرف جوابه ان عرف هذا فنقول ان الزوج الفرض انما يدرى بالفسخ اليها فان صدقته فلا حكم
 وان كذبته فليس عليه البينة وان عجز فعليه اليمين او الزمان لم يفل بالفضا بالكون وان كان كاسه جاهله ومثلك برؤية نساءه وقال لا
 اخطى حقوقي الى ان يثبت على الطلاق فمثل الزوج اليمين لعدم تمكن الزوجية منها لعدم العلم به الاشكال في ذلك لا يمكن القول بوجوب صدقته
 اذا كان ثقة كاصدق المرء بغير وجه او طلاقها وتجليها بالترجيح والطلاق محل القول السليم على نفس رحيته لا ينافي كسره سيرة عجا
 في شرح النافذ وكما يستمدعى الوكاله وسدعي الشك في المظهرين وقول الوكيل غير مستبعد عند الناس اذ ثبت انك في غير ذلك وفي بيان
 خبر المسلم انما يجب العمل به وضد بغيره في الرعيان وضد في غيرهما وضد في غير ذلك واقرى من واما اذا عارضه ليل اخر مثل لزوم العقد في دعوى الغبن
 براه الدائم في العلم بالاشغال فحين يدعى عليه جناية في نفس او جناية في مال وهو لا يعلم به وان احتمل صدق فلا الا اذا كان الخبير ثقة بوجهه
 ظنا اقوى من العارض واما استصحاب الزوجية وعرضه التمتع بها وعدم بطلان الوارث فمما سائر الاحكام المترتبة عليها لا امثلة المذكور فلا
 يعني به لعدم المدعى في الغالب وعدم تبيته بغيره فالفارق بين استصحاب الزوجية فيها واستصحاب عدم دفعها اثار الزوجية فيما نحن فيه هو تبيته
 بخ غير الاستصحاب بعد ذلك الاشكال فهو تخير امرى والاصل في كل امر من الاستصحاب بخلاف الاشكال المقتضى فانه استصحاب التمسك به احد لا يلزم
 في طرف مقابل الدعوى التي يبرح بطلان قول المدعى ونفي قوله في نفس الامر بل كيفية كونه هو انفسه المستصحب في غير ذلك فثبت ان المدعى عليه
 مدعى الغبن مثلا لا يثبت في صحة بطلان الزوج والبيع واستصحابه وان كان مدعى الجها المسلما يجب بضد بغيره لو لم يكن له تمسك فمع عدم غلبه على
 مقتضى صحيح الدعوى ويحتاج رفضه للمراعى مثل اليمين والبينة وغير ذلك وكل الكلام فيمن يدعى عليه بخلافه في نفس اعمال وهو يقول
 انا لاعلم ذلك ودفني برهنة حتى يثبت على قلنا الركن البينة والعرض ولم يمكن اليمين للتمسك بالزعم والاستصحاب لعدم علمه بكذبته الجها
 ومدعى الجناية فالتا صراحتا هو اليمين على من يدعيها فاما لو لم تكن كسالمه زوجة في الطلاق ولا صدقتهما ولا تمسك بالاستصحاب او مقام
 الدعوى وكانت طائفة المحل فيجوز لها التزوج سيما اذا كان الزوج ثقة فالحق معلوم من حال الاستصحاب او بقاء النظر بغير ذلك
 يظهر من تبيته التمسك به واما في الاشكال المقتضى فليس فيما تمسك به وحسب ذلك يظهر الكلام في الاجنبى فمما سائر الزوجية الجبر
 عن موثقة جها او طلاقها او الزوج في قبول تحليفها او كونه في نكاح الاجنبى كونه في نكاح الاجنبى كونه في نكاح الاجنبى كونه في نكاح الاجنبى
 استصحاب المدعى كونه على الاجنبى والزوج معارض بقول المسلم ولكه انما لا يثبت كسالمه بغيره بذلك له سند في الاشكال لسان الان الكلام في مرجح
 الجواز التمسك به كونه كونه في الكلام الاول فان جاز فيجب التمسك به وانه يجوز فيجب القول في حال الحكم بان ذلك وظن ان لا مانع من
 دفع الاشكال الا المستدل عن تاسيس القاعدة في حمل قول المسلم على الصدق والقول بان ذلك يمتنع من ما يثبت الكليات التي فيها حق من بغيره
 بهما وبين معارضتها من الاحكام الشرعية مثل نفي العسر والحرج والضرر ودفع الاشكال بالفرعة والتحيز فاعده من نفس اليمين الا باليمين
 والعمل على الاصل والظن ومثاله ذلك في حمل قول المسلم على الصدق انما يمتنع اذا رعاها بضد اقوى منه فلا بد من الرجوع الى المرجحان الخارجين كسالمه
 الادلة العقلية في ما يرجح تلك القاعدة على الاصل والاستصحاب وبما يفسر في منبذ الزوج المسلم ويوجب ضعف الاستصحاب او ثبوتها
 الاستصحاب فويل عليه فذلكا ويمكن ان ين من مرجح قول الزوج هنا كونه بخبر عن غيره والزوجية بخبره عن غير نفسه لا يرجح قول الزوج
 فيصير معنى المكر ويقتضى قوله مع اليمين وتلايدونها فلا لان الفرد في شخص الدعوى ويحتاج الى اسقاطها شتمه يمكن ان يقال ان قد
 حمل قول المسلم وفضله على الفرض انما هو لاجل حصول الظن بصدقه ولو من جهة الغلبة فكذلك لا يحصل هناك خاصية بالفضل او القوة فيبطل
 كونه من جهة بالتمسك به يقول هذا فلا يلهي هذا اليك مثل قوله من يبعك النياب يقول شتمتها بالامتن فلان ويقول هذا من فلا

في بيان ان دعوى الزوج
 التي لا تعلق لها باليمين
 مثبتة باليمين

في بيان ان الزوج
 الذي لا تعلق له باليمين
 لا يثبت عليه البينة

في تحقيق الحق في
 الدعوى

مشقون
نظامه تا بشا
روجهها امثال الف
نیم

ایک

فانما في ذلك حكمة

الشهادة

[illegible]

وفيهما بعض حكاية القضاة

العدين فان لاكتفاء به لا دليل عليه بل الاصل في المذهب كصريح به سيد المحققين في شرح منافع فان كون الشك في حرجها على الظاهر
تقييدا للاطلاق من غير دليل واقعا ما يوافق كون الحكم في الاشهاد بوثبات الطلاق ثم لو سلم فالحكم لا يجب ان يكون مطروحا بل يكفي وجوبه
في الاشهاد على الزوج المباشر لا سيما على الزوجية في بعض النسخ التي هو غير ما اقر الزوج به فحينئذ ما كان في كونه حجة لاحكام منع
لا معنى لعدم طرد الحكم بوثبات الحكم اية كونه من قبل المحققين في غير ما بعد هذا ان لا يابوا العقد في غير ما يخاف فيه من اخطا الميا والاشهاد
فان قلنا ان الحكم في وجوب الاشهاد بوثبات الطلاق اذا اتي به حصول منكر او عارض فان حكمه لا حجة لافعاله الا ان الحكم في وجوب
الاشهاد في عدم الاشهاد اليقينة ما هو خاصه ولو نفس الامر وليس معنى انه لا يلزم من اخطاها فيما تخفى فيه حكمه كما هو المفروض في ما نحن فيه
وانه يكفي ثبوته في بعض صور وجوده دون بعض وهذا واضح لا يخفى واقاما ما يقتضيه به في تقديم قول الزوج فهو مورد الاول ان يظهر
من نفع الاحتياط في الوقوف على الاحتياط في قول ذي اليد فمصدق مقضى التكليف النفس الامري وفي الحكم الظاهرية في كل ما يدعي عليه ما لا يشك
خلاله حتى انه يدعي انما في يد الثالث فاصب في رتبة لاحدها ونفاها عن الآخر حتى يصير المصلحة كحاشية اليد في قوله وكذا لو كان
الولي في الوجه حتى ان لو كان المستفيضة والوصية كل منهما قد اقر كل منهما وقصر على نفسه وعلى الآخر وعلى الولي عليه وفي ما قد قيل
قوله ذي اليد مع انه منقطع كما ذكره في الحكم بوجاهته انما بعد استئصال الغير اياه فهو انما يسلطه اذا لم يكن هناك منافع فلما اذلت في المسألة
المصلحة للخاصة فلا يكفي في دفع قوله ذي اليد بالظهور او بالظهور في كل اذا ادعى الشخص عن الوكيل او الولي بل المالك نفسه وقد ذكره
من قول قوله ونفذوا قراره على الموكل والولي عليه والوكيل الآخر والوصية الآخر والولي الآخر كالأب والجد فانما هو لاجل ان يدا الوكيل يدا الموكل
ويباحد الوكيلين يدا الآخر من جهة كونهما معا فائمين مقام يدا الموكل وكل الوجه فذلك يرجع في المذكور الى امضاء الاقرار على التفرقة
ليس في ثبوتها الاقرار على الغير كما لا يخفى ومثله الاقرار بما لا يخلف فيه احد الاشكال في ما احكاما في الشهادتين على ما في حديث
فلا يخفى انه في حكم ما قلنا من ان لا يثبت له الاقرار في قول ذي اليد في النزاع لاحد فيه فيقول فيما نحن فيه بعد المصلحة في
الزوجية انما يثبت على جودها الثانية لا بد ان يجمع قولها في عدم سقوطها انما في قول في بقاء علقته النكاح وذنوبها انما هو قبل حصول
النكاح وانما بعد حصولها فلا يثبت في عدم ما هو محذور جزا بل لا يجب ان لا يثبت في الامرين والارباب ان لا يثبت في الامرين هذا ليس محذور
تجديدا لتمامها ولا يثبت الحق في القول بان الميثاق هو قول الزوج ولزم تصديقهم ان لا يثبت انما هو لرفع دعوى الكذب عليه وانما في ذلك
يرجع الى محصل انه ليس بمصلحة تكذيب المرأة اياه مع احتمال صدقها في انكارها حتى يثبت الطلاق في نفس الامر وقد يكون ذلك موافقا لنظر الامر
فاليمين انما هو لاثبات الطلاق لا غير الاخبار وكذا الاحتياط في الامرين من جهة ما يستخرج به الحقوق والحاصل ان النزاع يرجع
الى ان الزوج هل هو مدعي او منكر حتى يعلم توجه اليمين اليها بما لا ان يمين لا مدخلية لها في اثبات المطر وقد عرفنا ان اطلاق الحق
الزوج مدعي فوظيفة البينة فلا منافاة بين ما اخبرناه في المقام الاول من لزوم تصديقها في كونه جاهلة بالتحال وبين عدم منع قوله
الابينة الشافعي ان النكاح انما يوضع بمقتضى الزوج بضع الزوج على وجه مخصوص بعوض معلوم كشره سائر الاملاك وذلك في ذلك
الروايات تدل عليها باعلى الشئ وانما استعمل في الزوجية لخصوصها عليه من التوابع المشروطة ببقاء ذلك الثقل المختص ولا يثبت به وجوده عند
كاستحقاق العبد والامة لخصوصها على المالك والطلاق ليس الا ان ذلك الحق المختص به فذلك كان امره سببا فيكون الاقرار به كالأقرار
ببيع العبد حقه ودفعة واحدة ان حقه الشئ لا يمنع من نفوذ اقراره المالك فكذلك حق المرأة على الزوج من الاستمتاع قد سقط ظاهره في
تمكين الزوج من طبعه عند ثبوتها بعد الاقرار بغير الاخرى لانفاق المصانف به مساويا للعبودية الفروض المذكورة مع انه مشروط بانها لا تغير
الذي لا اثر له هنا وانما وجه الزوج عن اقراره فحينئذ اول ما ذكره ليس باولى من ان يقر ان النكاح انما يوضع لاجل ان يفسخ الزوجية التي تنبع
من الزوج لحفظ فرجها من الزنا على وجه مخصوص بعوض معلوم فيكون كبيع سائر الاملاك فيكون هي المصلحة لغيرها فيفسخ الزوجية
المعلومة والتفقد وغيرها من الحقوق سائر الحقوق فذلك لا يوجب حصول الامر من غير ما وخصاص تولية الاثبات والاذلة بالزوج لا يثبت
كل منهما في اصل العمل والعاضة قول في ما استحقاق الزوج في اخر اى اذ اصل الاستحقاق وحصوله لا يقتضي منع واضع وهو امر منطوق
مضمون ذلك مع عند النكاح الذي هو من اعطى السوء بل الاصل فيها هو المالك لكونها من جنس وهو بالذات لا يجب عدمه على القول بطبعا
واى اذ بقاءه فهو كذلك ولكن بقاء استحقاق الزوج في طبعه مشروط ببقاء ذلك المالك فاية الامران مالم لا يبقا والاذلة لتمامها في
ولا يمتد ما يدرك ذلك لا يملك استقلال الزوج ولا يملكه فيكون حقه ما يثبت في قوله ان استحقاق العبد الذليل لم يفسخ في قوله ان

في قوله

في قوله

في قوله
حيث ان
ما يمكن القول به
في ما ذكره من الواضح
شخص على الاطلاق فيكون
هذا الاحتياط في غير الامر
ما هو في هذه المسألة
الخاصة كان في هذا المطر
الحكم في كل ما يدعي عليه
الاحتياط في كل ما يدعي عليه

في قوله
في قوله
في قوله

في قوله
في قوله
في قوله

الشافعية

رسالة في الطلاق

في بيان ما يجب في الطلاق

مع تدارق ليس سيدا عبدا والذات في من الامر وامر السيد بالبيع فليس شرط في الطلاق ان يكون له مال لا يجوز له ان يبيع
 من جهة المولى اذا عرف كذبه لاجل النكاح في النفقة في المهر ولذا كان امر السيد بالبيع تحريم من الزوج لا يملك حواصطه ان يزوج
 استماعها من الزوج ويظهر الفرق فيما لو لم يكن الزوج من الاستماع من زوجته او غيرها فلو لم يزوجها فليس له ان يزوجها
 فلا عرف ان عدم الاتيم لا يمنع من الزوج لا يملك المهر وانما حصل هذا القدر من رجل الزوج ولا نفقة له في ذلك كما لا
 تمكن الزوج من الاستماع ولا يبيد الزوج عليه بعد الرقبة والعجز او مانع اخر فان ذلك يكفي في استحقاق النفقة كما لا يخفى الثالث
 الاختيار المشتمل على ان يكون المهر المستحق من الزوج في حقه او غيره من نصيبه واستحقاق العبد في ما كان له من الوثقة
 مثل ما رواه الصدوق في النقيض عن الحسن بن سعيد عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله في رجل مات وترك عبدا فشهد بعض له ان
 اعطاه فقال يجوز عليه شهادته ولا يبرأ ويضمن العلام فيما كان له من الوثقة وما رواه الشيخ في ربيع عن محمد بن علي بن محبوب عن علي بن
 الشيخ عن حماد بن عمار عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال سالت ابا جعفر عن رجل ترك مملوكا بين يديه فشهد احد من ان ليس له
 الشاهد مرضيا الرضخ وجانته شهادته ويستحق العبد في ما كان له من الوثقة واخرى عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله في رجل ترك مملوكا بين يديه فشهد احد من ان ليس له
 سالت ابا عبد الله عن رجل مات وترك مملوكا فشهد احد من ان ليس له الشاهد مرضيا جانته شهادته ويستحق العبد في ما كان له من الوثقة
 لغيره من الوثقة في هذا الاختيار اجماع اقراره في نصيبه وحكمه على العبد بسقوط حقه عنه بذلك استماعه في سهام بل في الوثقة وحكمه
 مع انكاره بقبول قيمته سهامه فالحكم بمنع من نفس الاقرار وعلى كونه مستقلا لكونه مالا في نصيب ظاهر وليس ذلك مخصوصا بالعتق فيكون
 في الطلاق ونظائر ايمت كل واحد حاصل الجواب عن ذلك الاخبار على فرض تسليمها على الاطلاق لا اقرارا بالعتق ويوجب فرض تحققها
 السبق الواضح في كل حكم يتعلق بالنسبة اليه فيسقط شرطه عليه في غيره واجازته واحدا من وجوه ذلك واما اتفاق العبد فلما
 كان العنق الفع يشي للعبد فالباقية وان كان يلزم سقوط الاتفاق اذ من المأذون تكون النفقة اهم في نظر العبد من العنق والافراد
 وعلى شخص ذي خلفان في العمامة بحسب الاحوال فقيمة اجتماع الامن عنده كالتربية وسقوط الاتفاق فيعين له ههنا وانفقها لهما
 واما استلزام ذلك الاقرار بغير العنق وهو من وجوه الشك وكان ينبغي ان لا يكون الاقرار فيه ممنوعا لكونه من تلك الاخبار على الترتيب
 عليه نظرا الى التمسك بالحق في العنق دون غيره اذ من شأنه ان يثبت ما لا يشك من نفع الاخبار وفادى الاحتياط ولا يستلزم جرح
 في الطلاق وغيره وكون ذلك مقتضى نفس الاقرار بغير دعوى ابرهان عليها وبذلك يقتضي حكمه من سقوط الاتفاق في العبد
 كما مر هذا مع ان لا يخصص في الاقرار فان مقتضى نفاذها في الاقرار بسقوط شرطه عليه وكل من يزيل احدا من شروط
 المفروض فلا يلزم قواعدهم في الاقوال ولا هو متاثر الاخبار التي القاعدا المسلمة عندهم بخلاف عباراتهم ان كل من ملك شيئا
 الاقرار به ومن يملك الضرر فبغير اقرار فيه ويخوذلك والمراد بها ان ملك شيئا او تصرف في شيء على سبيل الاستقلال على حال
 كان اقراره بذلك الضرر او بذلك الشيء نافعا ماضيا كقتل الضرر ما لم يعلل كذب وكذا اذا كان على سبيل الولاية عند الاكثر ولا يبرأ
 الشك في علة التمسك بالسنة في شؤن حقوقه عليه وحقوقه عليها ابقاءه واذا لم يبرأ فليس له ان يزوج فهو مالك لامرهما فيكون اقراره بانها
 باطلاق ماضيا كما يحتمل نفس الطلاق الواو قد اقول كلامهم هذا في مثل الوكيل والعبد المأذون في التجار والمكاتب نحو ذلك فمما لا
 بيان اقرارا لما كان لا يسمع الا على نفسه في هذا الموضع شائبة كونه اقرارا على العبد ببيع مملوكه مولا او قصته منه وما
 كان اقرارا على نفسه بالنسبة الى المشرع ولكن مقتضى الاقرار على المولى ايضا قد غرد ذلك بانها كان ضرر ماضيا في مال مولا وانما لا
 اخرجه من ملكه كان اقراره على ذلك ماضيا وليس ذلك اقرارا بما لا يمكن الزامه على نفسه حتى لا يجوز نصرة ان تنفيذ الاقرار بالشرع
 جواز الضرر في ذلك الشيء كما صرح به الشهيد في الارشاد وكل كلام في الوكيل وغيره وبالجملة لا يبرأ من ماله المورث عنه منهم ومنه
 فيكون اقرارا بالعبد بالبيع والقبض للمشرع مثلا واما دعوى المولى والموكل على العبد الوكيل وان كانت ممنوعة انكر البيع والقبض كقوله
 يعلق بالامرين والظلم انشكر لاجل ايمانه ونفوس الامر اليه فالولى والموكل يتعيان كنههما فليهما البينة على المكذب عليهما العيين على
 والحاصل ان تقديم قول العبد الوكيل اذا نذرهما المولى والموكل ليس من جهة هذا القاعدة او مقتضى القاعدا انقضاء ولا مصداق
 نوصف على شيء كما هو مقتضى الاقرار لان الاقرار مستقل باثبات الحكم في مادة المفردة على نفس المفردة لا على ما لا يملكه مقتضى وقوله
 بالنسبة الى العنق اذ جهل الحال ولو لم يكن كذلك كاصح التمسك بما هنا ايمت حيث قال ان طلاقهم في هذا القاعدا وفي نصيبهم على

في بيان ما يجب في الطلاق

وفيها بعض حكم المصنف

قول الزوج في الطلاق بدون ذكر العيين تمامه في صورة الجهل بالحال ومع ذلك فثبت بطلان الكذب في الاكذارية وهو
 عجيب يتبين من ملاحظه كلامهم خلافه لا يتم ذكر واحد الاطلاقات في هذه الدعوى ايتم فقوله **والغليل المذكور في كلامهم**
 انما هو لاجل اثبات الحكم للمفترقة قال في الشرائع في اقرار العبد ولو كان ما دون في التجارة فارتبما يعلل بها جمل لا يثبت له المصروف فيملك
 الاقرار ويؤخذ بما اقر به في يده في المسائل انما قبل اقراره لان قصره فافهم ان الذي له فيه منها فينفذ اقراره بما يعلل بها لان كل من ملك
 شيئا ملك الاقرار به ومثله عبارات غير غامض الاصح فلا يخطئ المدعي والامتناع وغيره او اقل جازا ان اشيع في البطون شيئا في
 الخلل لا الوكيل والوكيل في صل ما ذكر في كالمبيع وقصر القرض انما قبل في قولنا لا حد لها ان القول قول الوكيل للمتيك هذا العقد البعز
 فاذا ادعى ذلك كان القول قوله كما اذا ادعى الاب تزويجا بمن لا يكون القول قوله فيسواه ادعى تزويجا قبل بلوغها او بعد والثالث
 ان القول قول الموكل لان الوكيل اذا ادعى فيه قبض القرض وانكره الموكل فهذا قول الموكل على موكله حتى لا يخفى فكان القول قول الموكل في ذلك
 كما اذا ادعى عليه موكله ان قبض القرض فانه يقول قول الوكيل على موكله لا خلاف في الصحيح الاول انما في **وفي** وان كانا قد اهلها هو في خلاف
 ذكرنا من كون الغليل بمن لا يملكه لاجل اثبات الحكم للمفترقة ولكن ان كان في تقرير القول الثالث بوضع امراده ما فكره ان مراده من
 بقوله لا يملك هذا العقد بيان تخلف اقراره في العقد البعز ونفوذ ماله لم يصر في هذه هذه اهل الامين اذا انقبض دعوى الوكيل
 العقد البعز فيقول قول الوكيل لانهم في امراده بيان الامانة ولا يفرجه في الامر فوضا فيه ومالك المتصرف في هذا الجهة فيقدر
 قوله مع عينة **وجاء** يصح ان ذكرنا انتم في القول الثالث بان اقراره بالسبب بانفسه قراره على الوكيل **في** مع انه لا يفرجه على
 الغير فله شبه الحق في الشرائع للمفترقة في حق البيع بالتسليم ليدفعه **واما** ما ذكر في القول الاول فالمراد به ان يتحقق التسليم في الشرائع
 يملك هذا العقد البعز فيقول اقراره في حق نفسه بالتسليم في المشي **واما** دعوى الوكيل منه فهو تكذيبه ولا ينفذ قوله بل يقول
 الوكيل مع العيين لانهم في وجه اقراره غير تقديم القول من جهة كون القائل بغيره متكما بما هو اهل العلم الجلي في
 مطالعها البتة امرجة ومقتضى القاعده على ما فيهم من كلامهم هو الاول وينبغي فيها في حق الاحياج تقديم قول المتكلم في حق
وقد يخلل الاستدلال بهذا القاعده الاستدلال بقوله لا يفرجه على نفسه ما حاشا بالتقريب ان يجرى هو ان يجرى فيما كان اقرار
 على غير مقتضى ما كان على نفسه اذ اصرح كان اقراره من كماله في حق العيين والطلاق والتخير بان مقتضى الحديث المفوض
 من دون مخالفة في الجمع بين الاستدلالين والقول مع ذلك باحياج تقديم قوله ما يدعي الطلاق الى العيين بما يقتضيه من الجبر **ان** في
 هذا القول فيما نحن فيه هذا الحديث في تلك القاعده يقتضي ان يفرج اقرار الزوج بالطلاق في حق نفسه اذ هو الشاهد من اقراره وان كان
 الرضا اما ان يجرى في حق العيين وانما منكر فيحتاج الى العيين **واما** ما يدعي من زوج الثالث من جهة انما من الله على ذلك لا يفرج من الطلاق
 وليس ذلك باطل من ايمان المباشرة بغيره بغيره فلا بد من تقديم قوله فهو كذا ظاهره خطبة في السيرة في تقديم قول الامين هو جملته من كل
 مقتكما من راجح حقه لان العمل والعادة يحكم به في القاعده لا يفرج امر الامن بطريقه بغيره في نفسه ليدفعه في قوله وصل فاذا اكد
 شيئا فالراجح وقصوره وصحة القول بالرجح والتسليم من في افعال البيت للعدوه او ينسب عليه غالبه لعلما بما جعل الله الامر الى عبدين
 الاحكام مثل الطلاق والظهار والايلاء ونحو ذلك ليس منوطا بالامانة والاشهاد اذا تعاضدوا في العادل سواء في هذا الامور كما هو واضح من
 تقديم قول امته البتة لا يستلزم تقديم قول السبقين في الامر من جانب الله تعالى **فقوله** **واما** ان يكون الفرع في بقاء سلطان الزوج
 وعدمه مع كون باقي احكام الطلاق ولو لم يصر فيكون الفرع في بقاء الفرع في الاستمرار على التكاح سواء العرض الزوج **فان**
 خبر الزوج بالطلاق في هذا اقراره ومفوضه وانما لا يحتاج الى شمس وانما انكسر الامر وكان الزوج مودع عينا لا استمرار منكر بل لا في فخصا
 الزوج بالطلاق دعوى فيحتاج الى الاثبات غاية الامر جعل الزوج مودع عينا للكذب الزوج في حقه انما قال لا امر سيد في امره **فان**
 ولا يثبت الحق الا باليمين بغيره ليس هذا من باب الاقرار فاليمين ايتم الاثبات الدعوى لانها خارجة عن مكان المراضة ولما كان انشاء حكم
 عن الامر من اقراره بالطلاق وصحة القول في ذلك وكما جاء في الحال ما لا يفرج الامر بذلك فيصدق ويعمل على قوله لا تفصل المسلم
 انفسه ثم انما الظاهر القاعده المذكورة في الصريح بطله كلام كثير من الاحكام بان ما اقر بكل من ملك شيئا ما عني بمان تملكه فقرار
 الوكيل بعد الغزل وكل العبد بعد المانع لا ينفذ فيه وان اقر بقبول في ضمان الضيق لا ينفذ الاذن ينفذ ولا ينفذ من الاقرار لا ان لا
 يجمع قطعا في صورة خلاف ان كان جين من باب الدعوى المحاجلة اليه البطل وقضاهما انما تقدم من جميع ذلك في الحكم

في هذا الحكم لا يثبت الا بيمين

في هذا الحكم لا يثبت الا بيمين

اليمين

في هذا الحكم لا يثبت الا بيمين

من

السابقين

وجها

الاول

وَنَعْمَ الْفَالِقُ
الْفَالِقُ فَانْزِلْهُ
فِي يَمِينِكُمْ فَلْيَنْقِذْ

المؤيد

وفيها بعض حكم القضا

في قول القضا
في قول القضا
في قول القضا

عن القول فيمكن تفكيك اسقاط حقوق الزوج في الطلاق ايضا لان هذا الكلام نفوذ الطلاق مطلق دون حاجته الى عين او بينة ولا
يقول بل العاقل مشترك في قدره من حق قوله من ملك شيئا مطلقا لا اقرار به ومن قدره على انشاء شيء في الان قد روى الاقرار به هو ان
يمكن من جعل شيء في نفسه في هذا اقرار به اذا كان الاقرار من الملك بنظره لان هذا لا يخرج في صورة الدعوى ومعلوم من تكرار ذلك
الى المنكر بل اذا كان هناك منكر فليس له ان يثبت القول بنفسه قول صحة الطلاق ونظره في شك بان الزوج يملك انشاء الطلاق حين اقراره
به وادعائه في نفسه اقراره على الزوج جديدا لئلا يثبت ان كانت الزوجية منكرة وكانت في نظره لان ذلك ليس اقرارا بل هو دعوى بالنسبة الى
ذلك الزوجية وان كان اقرارا بالنسبة اليه ودعوى فعل بملك ليس بما يجب بما هو بينة كما لا يجمع دعوى الاقرار الذي يحصل بالقبلة
ولا يصدق صاحبها بالبينه مع انه قد روى عليه ومنه في ذلك في العلة في الاجازة والاحتياط وسأيشبهه في موضع الاقرار الكثير في الحق
الى المنكر فان اقرار المراد بملك الشيء والعلة عليه ليس في كونه غفلا بل كون امره اليه بشرا وليس هو ادعاء النفس من ذلك فثبت
ان ذلك خلاف مقتضى هذا اللفظ واللفظ من القاعدة وخلاف ما ذكره في وادعائه انهم ذكره من جملة امثلة صدق القاعدة في
العبد المادون في التجارة والملك كالتسليم في ذلك فان اريد من كون امره اليه بشرا مطلقا جاز فليس في ادعاء صدق القاعدة في
من هذا القبيل وان اريد اختصاص الفعل بشرا بحيث لا يمكن حصوله من غير وكالطلاق والزوجية ونحوها فلا يسلط مع العبد المادون
نظره ليس من هذا القبيل بل يكره من دعوى الزوج والموكل اسبقا بالجلل استحقاق الزوجية ونحوها واستحقاق الزوجية ونحوها
لمصلحة النكاح فانما مستمر في حجبها من دعوى الزوج لان دعاءها معا دعوى لادليل عليه بل يبرز اشارة بالبينه كما هو مقتضى
الحديث النبوي الشريف عليه البينة على المدعي واليمين على المنكر وقد عرفت معنى القاعدة المذكورة فلا يمكن القول بتخصيص مثل هذا الخبر
الصريح بالجمع عليه بمثل الطلاق مثل هذا القاعدة التي لا دلالة فيها عليها في غير هذه الاقرار على النفس بل وفيما كان المنكر جاهلا بالحكمة
اعترف بالغايل المدعي للتخصيص من حيث جعل العيا هو كونه مستمرا لا بد من تصديق ذلك القاعدة ان القاعدة المذكورة الغيرة بالنسبة
المقتضية من ظاهرها خصوص الاقرار ويظهر ذلك من تكرارها كقوله الاقرار في نفسه الحق الشيعي على ذلك والمبادر من الاقرار هو الاجابة
بما كان حقا لا دافعا وكان ما يضمن به كاشرا اليه والمراد بذلك الاقرار ليس يملك شيئا او يملك انشاء شيء هو نفوذه في حقه وبشبهه عليه ولا حجة
في شيء من بينا وبينه وهذا الحق ما بينه في قوله في مسائل الدعوى يقتضي قوله والقول قوله ونحو ذلك وقوله عرفت انما هو
الاقرار مركبا عن الاقرار والدعوى التي يمكن تفكيكها بنظر المركبة الحكم فالاستدلال بهذا القاعدة انما يبره في الجزاء الاقرار في هو قطع
عن الزوجية والجزء لا دافعا وهو سوط حتى الزوجية فلا يمكن الاستدلال بالقاعدة الاصل الجزاء الاول فان قلت فيهم يستدلون في
نظره المسئلة مثل اختيار الوكيل من البيع وقبض الثمن وكذا العمل اذا ادعى الشراء للفرص ونحو ذلك لا شأن بتقديم قول المدعي فيقولون يقتضي
لان ادعاء على الانشاء لا ينافي بالان ينفذ وتقبليد كرم ذلك ولا ينافي في رد ادعاء في بعض الواضع لا تنفذه وهو عرفت في مثل ذلك
ان مرادهم من الاقرار في مثل ما نحن فيه يقتضي عوى الطلاق بالنسبة الى الزوجية في الاقرار ايضا قلت ولا ان ذكره خلاف في اللفظ
كما هو واضح فاما ان يقول هذا يلزم استعمال اللفظ في معنيين متماثلين في الشيء جواز سواء كان مشتركا او حقيقيا وانما تلك الاقرارا
يراد به نفوذه بنفسه دون حاجته الى شيء او نفوذه مع انضمام شيء اخر اليه وادعائه معا في جميع فقول وجه ذكره هذا القاعدة في مقام
تقديم القول ان من يجبر بعد ابطاع يثبت اقراره على نفسه وعلى غيره معا كالطلاق في بيع الوكيل وغيره احيى كظاهر السبب اقراره بتخصيص هذا
العقد او الاطباع ويترتب حكمه وشرطه عليه والنسبة الى الغير هو وقت تربية النسبة الى الغير على حصة يقدحان حصة يقدحان وان كانت تلك
الغير وانكره وقبضه في الشراء والدعوى فمن يستدل بهذا القاعدة على تقديم قول الغير ليس اعتماده على اقراره فانه لا دليل على سماع الاقرار
على الغير بل لان الظاهر انما لا يثبت حكمه في يد من جهة الحكم بثبوت العقد الخارج باقراره ظاهر اوله به يترتب عليه حكم بالنسبة الى الغير
الاقرار لغيره وهذا وجه اخر من بعض هذه العبادات وانما من يجمع بينها وبين الاستدلال بكونها فذكر القاعدة للاستدلال على ذلك
ذلك الغير فانه يقتضي وقوع هذا الفعل بلا ادعاء في لزم ثانيا فالاستدلال بالقاعدة لدفع نفيد ذلك باقراره من ملك شيئا مطلقا
الاقرار بامس قد روى الانشاء فلا على الاقرار والفرق بينه وبين المدعي في مثل هذا فثبت الحكم الاقرار بالنسبة اليه فيثبت في الجملة والاستدلال
بانه من لدفع لعنه على فرض عدم جلاله فلا يثبت في الامن بالامن لانهم قضاه لزم الامن فيقتضي قوله مع اليمين وانما على الاستدلال
بانه عرفت بنفسه وان كان القاعلة في العقد مثلا لان يقول الوكيل بغيره ويقول الوكيل بغيره فثبت وكذا العامل اذا قال شيئا

في قول القضا
في قول القضا
في قول القضا

في قول القضا
في قول القضا
في قول القضا

والولي

بأشياء
مستقطبة للأشياء
مطبوقة في طبعه عليه
هذا الوجه في الأمان
بجانبه فلا
يشتبه

١٠

فِيهِ نَفْسٌ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ

ان
الفتح كان
لما ان جعل

55

●

والاخر انما يشيخ الحكم على الله
الامر

الطبعة السادسة

فمن كلام الفاضل
في شرحه القواعد

ومن الممثلة انثاء، التي لم يفلت الاخر اذ عبر

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰

فم

ط

وَمِنْهَا إِلَى الْخَلْقِ كُلِّهِمْ
حَقٌّ لِّمَنْ يَخْلُقُ

في الذين يقتلوا
الذين
مذبحهم كذبوا

بسم الله الرحمن الرحيم

بقدر ما تمزج في
التيين
بست عدم
الحق
هذا
هذا الطلاق الحاصل
المعين

فما هي في العبد كقولهم اراد الله صريح ما يخرج من العبد فيكون قربة على عباد الله الظاهر اما لو ادعت المرأة العبد فلا يصح
قول الرجل اليمين كسائر التعادى فكما هم لا يظن ذلك ويشهد بذلك ان العادة في حق من يملكه عندهم كسائر التعادى فكما
اليمين فقال فيما اذا قال الولي انتم وادعي قصد مع غير العنق لو ادعي العبد ضمن العنق فليست له كل حصة العبد وضمنه وادعي
ان العنق اية كالطلاق فما يفسد بالولي وادعي معنق السيد لا يظن من انما هم على علم من يدعي خلاف الظاهر في سائر العنق الا انه لا
يفتقر لم يلزمه بقوله يدعي التخصيص به لا انما يصح مع المشقة ايضا وانما لا يجوز قصد دفع وجهه الى الحال داسا وبقية موثقة
مستحبون يونس عن ابيهم عليه السلام قلت له جعلت هذا في فمك فخرج امرأته وكان في فمك فخرجت عليها استنحالي وقد كان في فمك
ولم يخرج في البعد دخلتها وادعي ثم رجعها ثم طلقها الثانية ثم رجعها لثالث قال خرجت من عند ابي فقلت يا ابي فادعيها
ثالثا ولا والله جعلت هذا ما اراد الله وما اراد الله ان اداها من عن نفسي وقد اسلمت فليمن من ذلك جعلت هذا فكيف طلاق ثم رجع واستنحالي
وهو متبني فقال انما يملك بين الله عز وجل فليس شيء ولكن ان طلقها بالطلاق بالامانة فان طلاقها في غير المرافعة لا يصح في ذلك
وان كنت صادقا بملك بين الله والزوج جلال الله في نفس الامر والعجب ان اتهمتم اسند بها القول المستقر على نظر الى انما
من بينه وبين الله هو الحكم الثالث من سلطان العدل وان مراده من السلطان في الرواية هو السلطان الجائر وهو بعيد عن لفظ الرواية كما لا يخفى
وقال الشافعي ان الدليل في الغيبة شديد بقول الزوج في عدم العبد فهو لا يسلمه في نفسه فاصل الباع الطلاق فالإجماع المنقول والاجماع
اشار اليها الشيخ منع عمل الاحتساب او جبر تخيير قاعدة الدعوى ولا يخص في غيره وفيها ان التشبه بالمعجب عليه على ما نقل عن الصريح
ان الزوج اذا بعين الزوج في الطلاق ونوى بها واحدة معينة فصح ويرجع اليها من غير ما لو اها وبطلت نفسها في حقه وفي الزوج وليبر
للزوج انكار ذلك وان كان كل منهما حكم نفسه احرما لا يسلط لانه لا يسلط تفسير من الافراد والاجماع الا ان كان اقرارا في الزك
مستحكمة له في نفسه وهو الثمين فيجب ان يكون معنوها ايضا في الجرح الاخر وهو اللفظ او يبرطلان هذا اللفظ او يبرطلان هذا
الطلاق داسا لادانته في الشائع وعاد فانه بنفسه الاحكام المطلوبة ومن امكن العدل على غيره فليس قصد العنق هنا نفس قصد
دخوله في الامانة من الرجوع الى العاد في معرفته اما الفرق بين المجوزين بانما صحح الطلاق مع الثمين بالنية لزم الرجوع اليها في معرفته
ذلك لانخص الطرقي في خلاف اصل الصيغة فلا يجوز لانه انما قالوا بصفة الطلاق لما يوافق من الرجوع اليها في الثمين فينبغي الامر
على كونه مستغلا بالامر كذا العنق والامر لا شرطوا الثمين لفظا كما هو الوجه في الاحتياط ولكن انما لوجوب الاشهاد والاستقلال كما يقتضيه
الرجوع اليها في الاصل كما انفسد يعلم كقبي في الاول قول لا يربح في ان مرادهم اقرارهم اليها ولا يثبت في احتمال كنهها اذا اقرها
في دعوى ما لو ادعت الزوج كذب فيحتاج الى المرافعة وهذا اليمينك شديد بقوله مع العين والحاصل ان مرادهم بالفتح والجماع عليه
انما هو التخصيص في نفس الامر بالنسبة اليها ظاهرها وباطنها اية اذا كان صادقا وبالنسبة اليها اية ان صادقا ولو كان كذبا فيجوز للزوج الاكف
في الثمين وليس لها انكاره اذا اظهر عليها كذب بل يجب في صدق جلال القول للمسلم على التخصيص قولها فاذا كان اقرارا الزوج معنوها في
صحيح ما يغيره بطابعه فيلزم المرفوض عند التراجع في اصل تحقق الطلاق انما الاشكال في الثمين في الادانته الجرح الاخر مستفوع منها
فهو ليس على التراجع في نفسه وان اذادته متعوض فيما ارسل الزوج اصل امره الصيغة فالدفع من ادانته قد يكون كاذبا في ذلك ولا منافاة في اصل
الصيغة يشتمل الثمين في المرافعة او عند طلاقه في الجرح الاخر لا يبرطلان هذا اللفظ او يبرطلان هذا اللفظ او يبرطلان هذا اللفظ
داسا فيحتمل ان يكون قوله مستفوع الجرح الاخر لم يطل هذا الطلاق داسا فيحتمل ان يكون قوله مستفوع في هذا الطلاق الخبير عن جملته
ثمين في الزوجية في قوله طلق هذا الزوج فهو احتياط في اصل الطلاق التخصيص في هذا الشخص الخاص من دية طلاق الكل بطلان جرحه وان لم يكن
بانما مع ذلك فالمروض عند تحقق لفظ الصيغة كما ان ذلك الطلاق وجبه تقيده لادنى في الشائع وعاد فانه لا يحكم المطلوبين الطلاق
ونحوه انكار يمكن العدل عن الطلاق للمعري عن قيد الثمين في اللفظ الاخر وهو المقتضي بغير الزوج والمرفوض انهم حكوا بصفة هذا
قول فادعيها فانما نقول بكون الجرح الاخر وهو اللفظ مستفوعا كنهه عن اقرارها الخاص الضيق بسبب مسوقته باللفظ المطلق المنوي بالزوج
المستفوع ولا يلزم منه بشئ من ادانته طلاق امره الصيغة الذي هو غير مسلم عند الزوج ولو كان صحيحا فالمرطبان الميسنة والادعي معنق مستفوع
بشئ اخر قوله فليس قصد المسوق الخ قول لا فرق بينهما في كون الرجوع اليها وكونه وانما هو في ذلك لا يبرطلان في التراجع على العين
في صوته الدعوى ولا يسلم في ذلك كونه مستفوعا انما يحتمل لا يثبت في دعوى المرأة انما هو الجرح الاخر في اصل الطلاق مستفوعا بالعدا

الضرب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

من الطلائع
فصل الرابع

سید محمد علی حسینی

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

باختیار

فوق

فانما هذا الكتاب

نظر

۱۰۰

کتابت مع تقدیر
لاولی روح جہانے
نور جہان

الشكيد والشديد في امر الزوج والطلاق ذلك اجماعي آية وعلى هذا ميلنا العمل الشديد ونلجج الوكيل وتحليل الانواع فلا يجوز
 ايضا الجمع بينهما لان احدهما جزاء وجب العير بل يشكك في الزوج باحداهما ايضا لم يلجج احدهما للزوج ايضا في العير فالتحليل لا
 الاطلاق كما جعلا والجد يدعيهما ان راد الزوج ذلك لا يوجب الباطل الفرضي وان ذلك وجه وجب كالتحليل الاقوال في اصل الشبهة
 المحسنة ولكن اطلاق احوط هذا كما اذبق الاستصحابا وما لو ادفع بالبينة او بالذكر او غير ذلك من دون منازع فلا اشكال في صحة
 صوته الزوج فاما لو عير الزوج احدهما بمصدقة الزوج وله نكته اخرى فلا اشكال في كونه جهلا للحال فيلزم صدقها من قبلها
 واما لو عيرها وكنته في المدعى الزوج بمنزلة المنكر ان ذلك بحث عن كيفية فعله وهو عير به فالقول قوله مع تبينه وبين المدعى
 المدعى عليه انما هو بلا خطه لظهور المدعى وخفاؤه فلا ينافي ما ذكرنا كون الزوج في صوته المدعى بسبقه بالمدعى وليس ذلك من باب تليين
 الى المدعى من جانب المنكر في صوته اذ في الزوج ان الطلاق في هذا وانكره كما يوفيه **واقا** السند الاخير يعني اذ عير احدهما بمائة ربيع
 وعير الاخرى فان صدق الاول في الرجوع عنها فلا نزاع بينهما ولا يمنع عنها سيما اذا كانت هناك امانة على شياها او غلظة لان الخو
 صفيهما وامر متوكل الى الله تعالى **وما يشكك** بانه ثبت بسبب الاقرار على الزوج وجوب الادعاء عنها فلا دليل على كون مجرد صدق
 الزوج اياه في الرجوع بعد اقراره بالطلاق سببا لاستحالة ثانيا ولعل ذلك اطلاق الشيخ والعامة الحكم بطلانها فانها ص الزام بحكم
 الطلاق وانكاح سبب اطلاق سببا لاستحالة ثانيا ولعل ذلك اطلاق الشيخ والعامة الحكم بطلانها فانها ص الزام بحكم
 الطلاق وانكاح سبب اطلاق سببا لاستحالة ثانيا ولعل ذلك اطلاق الشيخ والعامة الحكم بطلانها فانها ص الزام بحكم
 حتى لا يمكن ان ينفع فكما ان اقرار الزوج بالطلاق اعتراف بانقطاع سلطته على الزوجة فصدق الزوج اياه ايضا اعتراف بها بالسلطنة
 انكار الزوج هو قول من يبنى على جعل العقد في عقد منعه ولا انما كان لاجل ثبوت حق الزوجة باقراره فاذا سقطت الزوجة حقه
 بضديها اياه فلا يبق ما يراجع حمل قوله في الانكار على المصدق سيما اذا كان هناك امانة على شياها او غلظة **واقا** اطلاق حكم الشيخ
 العامة بطلانها مما جعل اطلاقها كومان بالطلاق من جهلة الاقرارين وانما مطلقتان على طالح الحكم ويجري عليهما جميعا فمرات الطلاق في
 حال الحيوة وبعد المنيش **واقا** اشكال واضح في المفروض ان المطلقة واحدة فلا شبهة في نفسها مراد في الثمين ايعة ثمين واحدة فكيف
 يحكم بثبوت طلاقين مع ما حشناه سابقا ان الاقرار بالطلاق ليس اثناء له ولا اقرارا كما شفع في الاثنا والمفروض انه ليس الاو احدا فلا
 ان يحل كلامه على اربعة اقسام في حكم المطلق من حيث هي جوازها بشرطها ما والرفع بهما لا للزوج ولا للزوجة ذلك انما هو لاجل رجوع
 الاستصحابا حاله الاول فعلى ما طلقنا من الزوج عنها ومنعنا عنه وهذا العمل وان كان بعيدا عن نظا التحليل المذكور في كلامهما الكثر
 فالأبد منه لا يخرج الكلام عن موضوع المسئلة فلتناصح في الثمين لا يكون الا بالفرقة **واقا** القول بعدا لا بسبب حكم الاخير بالاد
 وان على الاخير ان يصدق زوجة في الطلاق وان حكمه على الاول بالطلاق ايضا وانها من باب فاحصي الحق في التوسل المشترك فان كل منهما
 يعمل بمقتضى الاصل ما لم يعل خلافة ذلك انما يعمل كل منهما بمقتضى اقرار الزوج ما لم يعل كذا به فغير طر اوجه ان اريد به الحكم بكونها مطلقا
 شرعا يجري عليهما جميعا احكام التحفيض والفرق بينهما وبين الجنابة المشتركة واضح لما قبل الاصل في الجنابة بالنسبة اليهما جميعا وغير
 تحقق الاقرار الصحيح فيما نحن فيه بالنسبة اليهما جميعا اوضح قوله بل عند مع كون المفروض وحدا الطلاق في نفس الامر ثانيا مع بطلان
 الاول بسبب الرجوع والمفروض خلافه وان اريد به الرجوع الى الاشياء الاول وان المراد كذا فيهما من غير عن معاملته الزوجية فهو صحيح
 ليس من غير ان الاقرار بل هو من جهة نفس الاشياء السابق وان كنته في الرجوع ودافعه على الاقرار الاول فيحكم بالطلاق اقرارا هو
 انكاره الا ان يدعى اشياها او غلظة في اقراره فيكون تجديد دعوى اخرى لانكها بنفسه وانكارها اقراره فيكون دعوى ممتنوعة **واقا**
 قولها اوضح قوله مع تبينه فاظهر امانه على ما يدعيه لانه تعرف بفعله وقد امكن ثانيا البينة عليه وعمره يمكن المرافعة اليه من قبل
واقا الزوجة الثانية فان صدقته في الطلاق مع تصديق الاول بنفجها في الرجوع فيثبت النكاح الاول والطلاق الثانية ولا اشكال
 كذا ان كنته في الطلاق مع تكذيب الاول زوجها في الرجوع فيثبت النكاح الثانية والطلاق الاول لما ذكرنا ان المطلقة بالفرقة واحد
 وان صدق في الطلاق مع تكذيب الاول في الرجوع فهذا انما كان فيهما مطلقين وغير مطلقين فهو فاسد من مافكا يحصل
 الموافقة في هذا النوع فاما امر واضح وكلما لم ينزع والانكار فيرجع الى الحلفت يظهر حال وجهها ما ذكره في اقرار الزوج في العقد
 ما قال لعل في هذا الخبر ولو لم يزوج اخره قبل الانفصال اجعلت بالاسم فالوجه تقديم قوله لعدمه على الاثنا ولو صدق في الاقرار
 ان قرره اثنا وقال بعد ذلك الاثنا على الزوجة مستحضر واجب لشرط القول قول المنكر المبرهن ولو قال في العقد كنت اجعل

وفيما حكى القضاة

بالأمر من الرجوع وقال في القواعد ويشعب الشهاد وليس شوا لكن لو ادعى بعد العدة وقوعها فيما قبل دعواه الا بالبين
 قال لو اقر بالرجعة في العدة قبل قوله لا نفي لك الرجعة مشرقا لو ادعى الرجعة في وقت ما كان انشاها قد تم قوله مع احتمال تقديم
 في جعل اقراره انشا رجعة الاستدلال بتقديم قول الزوج بالرجعة في هذه العبارات بناء على ان ادعاها وافرقتها في وقت يمكن له انشا
 فيه فدعوى الزوج الطلاق في وقت يمكن اخراجه من مسمى مقدم على قول الزوج في الرجعة في نفسه اخبار الزوج عن الرجوع على اقراره
 اخباره في حال العدة بالرجوع في زمان قبل الاختيار من نية العدة واقامع انكار الرجعة او بعد انكارها وانكاره بالرجوع بعد انقضاء
 العدة بالرجوع في حال العدة مع انكار الرجعة او بعد انقضاء العدة في حال العدة مع انكار الرجعة او بعد انقضاء العدة بالرجوع بالأسر شافيا
 الزوج فلا كلام لان الامر لا يخرج منها والمسلم مستدعيه اقواله وانما له ما لا يخرج من الرجعة فيحصل في المقام
 الاول ان ما يسلم به دعوى الزوج من الاقرار نافذ في حقه وقادشرا سابقا ان الدعوى قد يسلم بها الاقرار على المقر في الفصل او في
 المستقبل فيؤخذ على مقره من لزوم النفي وحرمه الاخذ في ذلك واما الكلام في دعوىه ذلك مع انكار الرجعة فهو كلام
 مغاير للكلام في اقراره اللزم للدعوى فيجب الخلاف في انهل يثبت قول الزوج والرجعة هنا وان كان موافقا للاصل لكن الظاهر
 تقدم قول الزوج بوجهين الاول انه قد يسلم به دعوى الرجعة على ان ينقله قولا يحصل الغائبة في انكار الرجعة لان الزوج اذا كان في
 الرجوع فهو قادر على انشا الرجوع بالفعل كما هو المنصوص فيصير كلام الرجعة كاللغو فانه لا يثبت على الاصل لذلك وليس كل الطلاق
 انه موقوف على امر وكثيره مثل اشهاد العدلين واشبات كونه في طهر غير الواحدة ونحو ذلك سيما اذا كان الدعوى مع الوثوق وكان الزوج
 ميتا فينعى الانكار فيها بالاولى في الرجعة مثال ذلك الثاني ان نقله من كونه في الرجوع في هذا الاحتمال فهو مستلزم للرجوع في
 مسئلة لا راد به بقا الرجعة حين الدعوى فهو من قبل الاضال الدالة على الرجوع كالنيل وما يشبهه من الاقوال والاضال فيحصل
 من جهة قوة الصمد في الدعوى ايضا فيقدم على الاصل فالكلام فيما نحن فيه انما في نفوذ الاقرار على نفسه بعد ما اقر في نفسه
 قوله في الدعوى ايضا على الرجعة المذكورة فاما نفوذ الاقرار على نفسه فلا يثبت في نفسه ونفوذ الدالة الدالة على نفوذ اقراره بالفعل على
 انفسهم ولكن نفوذ ما ينفذ ايضا في الرجعة ولو نكته به واما تقديم قوله في الدعوى فهو الاظهر لما ذكرنا ايضا واما لو كان الاقرار
 بعد العدة فهو ايجابا بالنسبة الى نفسه من وجوب اقراره في الدعوى الاقرار على نفسه في مثل النفي وغيره اقرارا بالنسبة الى الرجعة فهو
 وكلامه اطابق الفصل الاظهر من القول الا بالبين فان اصل الدعوى الرجوع واستحقاق حال الطلاق اقوى من الظهور المستقام كون
 الفعل صله وبه كما لا يخفى فيقول مراد العلامة من قوله ولو قال زوج الحرة قبل الانقضاض اجملت هو بيان صورة الدعوى
 انشا فيه تقديم قوله وعلمه بانها قد ادعى الاثبات من الدعوى ووجه كونه على التقديم ظهر مما ذكرنا وليس المراد ان مجرد الاقرار به يكون
 ماله وما عليه كما هو ما قبلنا سابقا في اتمل الرسالة وانه ان المراد من قوله من ملك انشا فيه يملك الاقرار به بيان حكم نفوذ الاقرار
 على نفسه في كل ما يملك انشائه لا ان يصير الاقرار في حكم الاثبات في جميع الاحكام مما له وما عليه عليه واما ذكرهم هذا الفاضل في
 الدعوى مثل عبارة الخبر هذه فتدبر ليس الامر بهذه ما يسلم به في ذلك منعت قول المذكور في قول الشيخ كما اشترى اليه ايضا فيقول
 في توضيح المقام ان قول العلامة لقد ادعى الاثبات بيان كبرى قياس طوى فكانه قال الزوج قادر على انشا الرجعة وكل قادر على
 الرجعة قادر على الاقرار بها فادعى الاقرار بها ومقتضى هذا الدليل انه يصح من الزوج الاقرار بالرجعة في نفسه هذا القياس
 بقياس اخر فانه بعد ما صح الاقرار به نفذ وفرض ان ادعى الرجعة في نفسه يقول هذا الزوج اقربى هو الرجعة وكل من اقربى فيثبت عليه
 كل ما عليه وكل ما له من غيره وهذا يثبت باقراره كل ما له وما عليه وما على غيره وقد حققنا في ادلة هذا الرسالة في هذا الكبري
 بما الامر به عليه ان ليس يقضي الاقرار بالنظر في اصطلاح القضاة بل اصطلاح اهل الشرع والعرف والفتا الا انما ما يصدق في اقراره
 شيئا الاخر فيحقق من ذلك ان لا بد من حمل استدلاله في هذا المقام على ابداه بيان موافقة كلام المدعي في صورة الدعوى في
 الاخير وانت خبير بان مثل هذا لا يجري في ادعاء الطلاق كونه في الأصل في الظاهر اقرارا وقوله مرة ولو صدقناه
 فالأمر بان اقراره انشا فادعى ان اوله نفذ في قول الزوج في الدعوى المذكورة فادعى ان قول الزوج في الدعوى المذكورة فادعى ان قول
 الزوج في انكارها اعتمادا على الاصل فيحتمل ان لم يثبت الرجعة بالادعاء فادعاها وان كان هل يثبت اقراره بالرجعة المستثناة من ادعائه
 وقوعها بالأسر في ادعائه ووقوعها في انكاره نظر الى كون دعوى الرجوع الفعل كما اشترى اليه سابقا وليس بمنزلة انشاء الرجوع

فيما حكى القضاة

فيما حكى القضاة

فيما حكى القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بغير

العلم

الدين
في كل ما كان من الدين

في ما كان من الدين

لا تخبر رجل الصدوق والكاتب والاشاء لا يجملها فالأقربان أقارب هذا بمنزلة الاشاء فظهر بذلك أنه لا دخل لهذا الخبر في تقديم قوله في الدعوى بل هو في مقام تصحيح الأقارب الرجوع في زمان التكلم وهذا خارج من فصل الدعوى وأما قوله في القول في المنكرين العيين فالمراد ببيان حال الدعوى بعد انقضاء العقد بمنزلة قوله بعد ذلك قوله في العقد كذا وكذا في الرجوع والمراد بهذا البيان الأخير بيان أصل هذا الاختيار لأن الرجوع حين التكلم مثل الرجوع والفعل وأما قوله في القواعد لودع بعد وفوعها فيها الرينيل دعواه الأب البتة في منزلة على ما ذكرنا من أن المراد بقوله في الخبر والقول قول المنكرين العيين أي الدعوى بما بعد العقد وجهه موافق الحديث المنفصل الذي في قوله البتة على الدعوى والمبين على المنكر وأما قوله في القواعد بعد ذلك في الرجوع بل قوله لا تملك الرجوع فهذا بيان حال الأقارب لحال الدعوى فإن الأقارب الرجوع أقارب على المنكر لما بالفعل لا ليدوم التقيد وحقوق الرجوع ولما بالقواعد بسبب ظهورها في القواعد كما لو دهم الرجوع من الرجوع بعد انقضاء العقد وإرادة الرجوع لخذل التقيد كما ناصت بالرجوع ولو كان الرجوع في حال العقد لكان الطبع الرجوع نظير ما لا خبر يكون بعد الغير ثم إن شاء كان التقيد فالمراد بقوله لأنه يملك الرجوع الاشارة الى تحقق حقيقة الأقارب فإن كل من يملك شيئا يملك الأقارب يعني ليقدر أقارب فياد اشارة الى أن كل من ملك شيئا أو فوض إليه ذلك الأمر في قول من يقول بغيره فيستدعيه من غيره أو يفيده قوله فهو معناه تجري في الأقارب في طلق الاختيار والاشاء قول المرأة في العقد وانقضائها والخلوع من المانع بل والخلع بعد الظل في المانع والمراد منه أن ما يقرر إليه فيجمع قوله وظاهرها من أصل أحد مع العيين مع الخصومة والدعوى وعلى نفسه وظاهر ذلك ما ذكره الفاضل الأصمعي في حيث أنه في شرح القواعد بعد قوله ولو افتر بالرجوع في العقد بل قوله قال في الجاهد وعليه في العقد كان الأقارب وبعد ما لا تملك الرجوع لحي لاها جند ولا فضل فيها غيره ولا يعلم الأمن جهة فإذا ادعاهما فليست لهما بغير من وعمل المرأة بغير من وكذا من أراد أن يملكها وهو لا يملك في تقديم قوله غيره وإذا انكرها أو تكلف العيين أن يفيده فظهر أن أصله في المبدأ الثانية بهذا القامد بسبب بيان حال الأقارب على المنكر وعلى من لا يملك أحد في الجاهد في الثالث على الدعوى فلم يبق هنا إلا الكلام في ترجيح الأصل على قول صاحب العمل في صوة الدعوى في طهر الكلام في قوله أيتم وأما قوله لودع الرجوع في وقت إمكان انشائها فهو بيان أصوره الدعوى في حال العقد فلا تكرار في كلامه ولا تداخل كما فهم بعضهم وتفسيره في الحكم بعد ما يبرر بتقديم قوله في العبارة السابقة على ذلك وأما من جليسه بانه خالف حكم السابق في قوله في أمثلة بيان حال الأقارب وهذا بيان حال الدعوى حال العقد كما أن في العبارة في بيان حال الدعوى بعد العقد وهو كذا في قوله في قول الرجوع المنكر موافق الأصل في تقديم قوله لا تملك الرجوع في قولها مع غيرها وجه تقديم قول الرجوع أنها ماضية وقوله في الأصل من البعيدان يكون كاذبا لأنه لا يقع من جهة منكره والباو بصير لخوا لا تملك في ذلك الخبر لأن يقول بعبارة لها كاشرا اليه سابقا الى كون تلك الدعوى كاذبة في الرجوع وإن لم يكن صادقة في اختياره من وقوع الرجوع قبل التكلم ولذلك قال في بعد قوله مع احتمال التقيد قولها في الجاهد أقارب انشاء يعني أن من بعد على الأصل فيقتضي قول المرأة المنكر لا يملك أقارب بمنزلة الاشاء وأما في آخر المحققين في تقديم قول من لا يملك الرجوع كافي في الرجوع ولم يبعد من مجرد دعوى الرجوع بل على كون الأقارب بمنزلة الاشاء وحاصل المقام أن الكلام في الرجوع يختلف بسبب الاختلاف في الأقارب والدعوى صحت الاختصاص من الرجوع في القواعد ما بعد ما دون الظاهر بتقديم قول المنكر العقد لأصل والاستصحاب القول قول الرجوع المدعى عليه المتدعي العيين إذا انكرها الرجوع وأما الكلام في أصل الطلاق فهو الكلام في الرجوع بعد العقد والقول قول منكره الأصل والاستصحاب عدم وضوح الدليل على تقديم قوله بخبره من قبله وهو غير اليه ج فالأهماد أن على المرجح في تقديم القول ولا يملك في جانب الرجوع المنكر أكثر الاستصحاب بقا الرجوع وحقوقه من العلم في غيرهما وأما عدم وقوعه في الواقع وصحة أخذ المنكر الواقع في الاختصاص على ما في الدليلان الآخران معايران فلا يؤخذ في القواعد في الأشاء الى الأول مع ذلك استدل المحققين في التقديم قوله في أنكار بعد العقد ما معناه وهذا كالمعنى في شرح القواعد بطول المقام يذكرها ذكرها فيها طويلا عن ذكرها في الأشاء وفيها بعض عباراتهم المذكورة في خلاف الرجوعين في زمان الطلاق لأجل الرجوع والتقيد مثل عبارة في الخبر قال ولو كانت مستند بالشهوة في التقيد على زمان الطلاق أو كانت مستند بالشهوة أو بغيره عشر أيام أو انقضت القواعد لقول الرجوع لأن القول قول في أصل الطلاق وكذا في غير ذلك الاستدلال بقوله لأن القول في أصل الطلاق فإن الظاهر أن صديق الرجوع وتقديم قوله في دعوى أصل الطلاق كان سائما في قوله أن لا يدين كونه سائما

وعلى الخلاف

الغنى
والمعالي

سومنا

أَقْبَضْنَا

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ رَبِّكَ إِذَا تَدْرِكُ الْوُجُوهَ لَدُنَّا لَكُنَّا عَنْ الْوُجُوهِ حَائِلًا وَمَا يَخْلُقُ إِلَّا فِي قُدْرَةٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَمْلِكُ السَّاعَاتِ

المسرحيات

فمن فني الحرف

فان فقهنا في هذا الخبر
فان فقهنا في هذا الخبر

مجلس

فالمسألة الثانية
انما هو تقديم
قولها

ضررتها

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي



15

الحمد لله
بانت إلى الناس
في يوم الجمعة
الخير
منه

الشا
 ملكا
 اذ
 من
 نمر
 الوضعة
 طنج
 محط
 الامور

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

في انفراد الطلاق والعرض والجلع

غير الفداء المستر الذي قدما اخذوا العذر والمشرقة في الطلب وهذا في المطلوب فاني قلت اسندوا لهم بهذا الاين في صحيح العفو فيها
لخلف فيه من افرادها لاجل ادخال ما اختلف فيه في ضمن العقد العام المادون فيه كما انهم اسندوا في صحيح الصلح الابتدائي بذلك لان
الصلح عند من العفو يجوز من الشك بقوله الصلح خبره والصلح جائز بين المسلمين وهذا من نصيب الوفاء به لا يصلح الا ان من جملة افراد مطلق العفو
وهذا من يسلط في صحيح عقد الشراكة اذا اشترط لاحدها زيادة الربح مع شئ الى المالين او بالعكس لعقود هذا الايراد اذ ادخل ذلك في حيزها
عقد الشراكة اذا اشترط لاحدها زيادة الربح يجوز من الشك قلت ان هذا لا ينافي في مثل عقد العتق في كلام من استشكل في جلاله
مسند لا باسأل هذا الاين في عقد العتق ان يثبت تجوز في الشرع بغير حجة سندية عند فيه وتوهم كونهم من الساقط بعيد وثانيا ان
دخول الصلح الابتدائي والشركة المذكورة في مطلق الصلح والشركة يجوزين م والا فالا لا ينافي في مثل ذلك الاطلاق ولا حاجه الى الاستدلال
بهذا الاين مع انهم ذكروا في تعريف الصلح انه عقد شرع يقطع الجاذبة كلها او بعضها لا ينافي في مثل ذلك الاطلاق ولا حاجه الى الاستدلال
الشركة حقيقة شرعية ولا عرفية خاص بمحل كلام الشك عليه قد خولد في اطلاق الصلح على الكلام اذ هو اعمائهم ولو ثبت ضعف ما شتم
ذلك وكل الشركة المذكورة وكل ما يترتب الواسع فيهما فاحمل ان مرادهم بالاستدلال بعقود الاين من جهة انها عقد لا اتم من جملة
هذا العقد من جميع ما ذكرنا فظهر ان محل الاين على جميع العقود الموثقة اولى سواء كان من العقود المحررة بين العباد وسواء كان من العقود المندوبة
في العفة وغيرها وسواء ورد التجوز فيها بغير خاص او عام او لا وسواء كان ما عهد الله الى عباده في عا والذبح في مثل السنن بركم من الايمان
به وباليائنة وفي عا التكاليف الظاهرة بين الايمان وتحليل الحلال وتحريم الحرام وفرض الفرائض والحدود والاحكام وسواء كان ما عهد
عهد العباد الى الله تعالى من المندوب والايان والعهد العبادي من المعاملات والمعاوضات ويكون ذلك تاسيسا للاحكام وان كان من
باب التأسيس فيما يبين ويظهر ذلك من كلام المحقق الطوسي في مجمع البيان حيث ذكرنا ان المراد بالعفو العفو ونظيره من عتق العبد
من العتق من شتم نفل اولا اذ يعنى عفو العبد الاول ان المراد بها العفو اليه كان اهل الجاهلية عاهد بعضهم بعضا على عفوهم وانظروا
على من حاول ظلمهم او باغواهم سواء وهبوا عن ابن عباس وخالفوا من العامة الثقل في انها العفو الى اخذ الله سبحانه على عباده بالايان
طاعة فيما احل لهم وحرص عليهم من نفل ابن عباس قال وفي رواية اخرى قال هو ما احل وحرص وما فرض وحد في القرآن كله ولا يشترط
ولا تنكوا قال ويؤيده الذين يفسون عهد الله من بعد ما قال قوله تعالى والذات الثالث ان المراد بها العفو الذي بها عفا التبار
بينهم بعفوها المر على نفسه كعهد الايمان وعهد الكفاح وعهد العهد عفا الحج وعهد الحلف عن ابن زيد في دين اسلام الرابع
ان ذلك من الله لاهل الكتاب بالوفاء بما ائتمروا به من العمل به على التوبة والاحسان في صدق بديعنا مع ما جاء به من عند الله تعالى
عن ابن جريح وابن صالح مشرقا واقوى هذا الاقوال قول ابن عباس ان المراد بها عفو الله تعالى اي عفا الله العباد بالاحلال والحرمان والحدود
والحدود ويدخل في ذلك جميع الاقوال الاخر نصيب الوفاء بجميع ذلك الامكان عند في العفو على امر فيجوز ان ذلك محظور بل خلافه
من ان الاين على صحة كل عقد يحل العتق اليه من شتم اهل القول بدخول عتق اهل الجاهلية بل ولا سيما الاماكان عفا على جميع
ظا الاستثناءات من قبل ولا ينافي الله تعالى لا يجوز العتق لان يقول مراده الفداء المستر من تلك العقود المحررة فيها في القرآن مثل البيع
الشركي ونحوها والسنتي هو المحرم منها سبب عقد شرط او وجوب مانع وان شديدا عليها تلك المعانيهم ولكن لا ينافي ذلك دخول العفو
الاول في قول ابن عباس الاخر الذي اراده مع ان اطلاق العهد المرغوب عليه في القرآن يثبت على كل عقد من حيث العهد ولا يشترط كونه
العقوبات المتعاقبة مثل قوله تعالى الذين هم شهداء مع من جرح الى ما ذكرنا من حسن الوفاء بكل عقد يثبت في لفظ العهد حقيقة شرعية
في المنع المتعارف الذي مذكور مع الشك واليهين وبالجمل في كلامه لا ينافي من السامع بل التماثل في كل يظهر من النص الا يدل على ان
الوفاء والايضاء القيا بمقتضى العهد العهد الموثق الشك بين اثنين فكل عقد عهد دون العكس لم يرد في الشك ولا في الشك في
وفي الكثرة العهد العهد هو عفو الله تعالى عفا الله عبادا والزمها اياهم من وجوب التكليف في اخره ويحتمل كون المراد بالعفو العتق
الفقهية ولعل المراد من التكليف العتق لانه بين الناس وعقودها كالايان عا لا ينافي وجوب الاين دليل وجوب لكل منها بغير
ان الاصل في العفو الزوم انتهى قول يوفهم المناقاة من اخر كلامه واوله وليس كذلك لان مراده من مقتضى العفو في كل كلامه مدلوله لا
الجواز والزمه حتى يوافيه في عفا العفو لوقوعه جوارا كالبغ والشركة وقال في الصلح بعد ذكر الاين في النص على عفا الله عبادا
بالعفو ثم قال الاول لا ينافي الوفاء بمعنى العهد الموثق ويشتمل في هذا كل ما عهد الله على عباده والزمهم من الايمان به وبملكه كونه

هذا هو الوجه في صحة العقد
الذي هو العهد الموثق
والذي هو العهد الموثق
والذي هو العهد الموثق

لما تاتاهم وصحة
الحجة

في قول كلام العتق
في قول كلام العتق

وفيما يجيء جليل الصور

ورسله واصحابه من قبله في تحليل حلاله وتحريم حرامه والاشيان بغير ائنه وسنه ونفايه حدوده واوامره ونواهي وكل ما يعقل المؤمنون
 على انفسهم لله فيما بينهم من عقود الامانات والمعاملات الغير المحظورة انتهى **اقول** ان اذا اذن من الغير المحظورة الرد شرعية اي غير حلال
 مؤسسه الحكم الابداعي في كل عقد ما اريد محله بالخصوص من الشئ وان اذن من الجوزة فلا يما هو في غير فيكون من باب الارتاء والامر بالمعروف
 وقال ايضا ادى الوفاء هو القيام بمقتضى العقد وكل لا يثا والعقد العهد المؤقت قال الخيشة قوم اذا عقدوا عهدا لمجاهد شدا
 الصالح فشدوا فوقه الكرامه واصلا للجمع بين الشئين بحيث يصير الانفسا وكل المراد بالعتو الى عهد ما الله تعالى على عباده والزمها اياهم
 من التكاليف ما يعقلون بينهم من عقود الامانات والمعاملات ونحوها مما يجب الوفاء به ويجوز ان جعلنا الامر على المشرى به من الجوزة
 والتكليف **اقول** وفي كلامه نفاذ لان قوله مما يجب الوفاء الى اخره ان كان ما يباحي مع ما سبق فلا يلزم كونه الزمها سابقا وان قال ان
 المراد بالالزام ايجاب العمل على مقتضاها ففي بعضها بالوجوب كالايمان والصلوة والزكوة وفي بعضها بالتكليف كالعبادات المستلزمة والاصل
 انما هو على عباده اضيافا للوجوب في الوجوب التتبع والالتزام بالاحكام في السابق وهكذا فلا يلزم ان جعلنا الامر على المشرى به
 على الوجوب بالحق المقدر الى ذلك نظر كلام الزمخشري حيث قال بعد ما نقلنا عن علي ما نقل عن هذه الآية كلام فانه يجازي
 بالتفصيل هو قوله احل لكم الاية وهي اشارة الى بعض تفصيل العتود وقال في جمع البيان اهل الشرع في تفسير المائدة لما احل الله مؤ
 التنازل كالحكام الشرعية ففتح سورة المائدة ايضا ببيان الاحكام واجل ذلك بقوله وادوا بالعتود ثم ان بعد ذكر التفصيل فان احل
 الانعام ليس من الامور التي يقتضي الوجوب لا يثا الواجب على كل حال وكلها ونحو ذلك وان كان ذلك بنا انا فاعود الامانات الى
 اخره مثل الدين والبيع والودع على المشي فلا يلزم التبع ولا يخرج الاشياء التفصيل فيها دون التكاليف مضانا الى صفة العمل على الوجوب
 للمقدم منع من العمل الفعلي على المشي ليس بابل من العتود في المادة بارادة العمل على التفصيل الظاهر لا يجوز فيه والعتود بيان الاشياء
 بكلامه في ما يحظر وهو لا يلزم الا بارادة ما لا يريد في معنى من الحسن ولما ان يكون المراد ما امر به على وجه التاكيد كما هو مناسب لمذهب فلا
 يلزم الاستشهاد وايضا في استشهاده بشعر الخيشة نظرا وهو غريب من شدة ولكن سهل وعين الزاعب العتود باضيافا للعتود العاقلة
 ثلثة اضرى بعد بين الله وبين عباده وعقد بين الله ونفسه وعقد بينه وبين غيره من البشر ثم قال بعد كلام طويل لا طائل في ذكر
 وظل الآية يقتضي كل عقد سوى ما كان تركه فربا واجبا ثم انك يمكنك الاستيناس بما ذكرنا بوجه عتو الوفاء بالوعد كما هو الشئ في
 وان ورد بوجوبه وادب صحيحه وبعد وجوب المعاطاة وان قلنا بنسبته سيعا واليد بغير اضافهم العتود الى البيع وفاقد من كان
 في عقد البيع اذ ليس فيها ميثاق فان الصيغة بمنزلة التوثيق في البيع والشراء العهد المصطلح وضربها وكل يمكن الحكم بلزوم كل معاوضة
 حصل التمسك فيه بجزء الصيغة كالمعاوضة فربا يقرضه بدين فان ادخلها في البيع وان امكن يجعل احدهما مائنا والاخر مائنا ويكون
 القس ما يدخل عليه حرف الباء ولكن لما كان الغالب ان القس انما هو من العتود في غير بيع الصنف من بيع سائر الاجناس فليس بيع في العتود
 حيث قيل ان عامل فرب يقرضه بدين فرب يقول لا بل معاوضة بغير ميثاق على هذا القاعدة فغلبت والافظ ان بيع ويجوز ادخال الباطل كل ما
 ويكون صدق القبول بعد الاجاب من احدهما ولا يلزم ان يقول الاخر اية عاوضت بقرى بقرى وان شئت جعلته من اقسا البيع اذا يجب
 ان يكون الاجاب بلطف البيع والشراء بل يجوز بكل ما يفيد التملك وان شئت جعلته معاملة برباسها اية محضها اولها بعبارة وادوا بالعتود فحل
 مثل قوله ثم والذين هم لعهدهم راعون على مطلق العهد وان لم يكن يوثقوا من جهة ذلك الوعد وهذا الالزام لا يخلو مدح المؤمنين بهذا
 الوصف مثل قوله ثم والذين هم لعهدهم راعون على مطلق العهد وان لم يكن يوثقوا من جهة ذلك الوعد وهذا الالزام لا يخلو مدح المؤمنين بهذا
 اشارة الى عدم وجوب الوفاء بمطلق العهد لان مفهوم الآية ان ليس له ان يثا اذا لم يكن هناك ميثاق المقصد الثاني في تحقيق معنى قوله
 عليه السلام المؤمن عند شرطه واستند الى المعاملات في اشياء لزوم العتود والشرط والتحقيق ان يثبت لاسند الالزام على وجوب الوفاء
 بالشرط المذكورة في ضمن العتود فان المراد بالشرط الاذن بان يكون هو مطلق الالتزام والالتزام بالتواقي اسند الالزام بهذا الزاوية في جميع الموارد
 خصوصا ما ينشأ من الشرط بانفسه كالعقود التي لا يفسخ لان لا يفسخ في كثير من موارد الشرط لا يفسخون فيه بانفسه كالكثير من شروط
 ولا كل واحد من العتود على البطلان عند جواز التحقيق وعلى هذا فانه الاستدلال في جميع العتود المستندة وهذا الزاوية قد ثبت بطريقين
 والخاصة اتم الاصل فلهذا البناء المؤمن عند شرطه لا كل شرطها الف كتاب الله في بعضها والمؤمنون عند شرطه لا آمن حصول الله
 في اخره وقد ثبت لكل فعلها على الوجوب وبما جعل في الاستيناس ولا يجهل ما في رسالتنا المذكورة في مسألة الشرط في ضمن العتود

نفي فانهم
 يريد
 الخيشة
 وشدوا فوقه الكرامه

وقال الخيشة
 قوم اذا عقدوا عهدا لمجاهد شدا

مقتضى العتود
 فنفذ كل ما في العتود

الامانة
 معهم

للقائمة الثانية
 تحقيق معنى قوله تعالى
 ومن عندهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

اقتصاد
الطلاب

وَمَا
ارْتَفَعَتْ
طَائِفَةٌ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى

面

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ أَفَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَنْ يَنصَرُّوا عَلَيْهِمْ حِينَهُ

فيسكن الله في داره
والمسلمين في داره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ الْمَوْلَى

جديلا تامه اخرى او عمل اخر بخلاف البيع فان حصل العوض عن العين والانتقال كليهما في العقد فلهما نفس طرد البيع بالعقد المشروط
 لان العوض في هذا العقد من العين لا يكون ولكن لا ينقل العوض من العقد ولا عكس من قبل المالك المطلقة بها لان العوض في المبدأ المطلقة
 يخرجها عن العوض الذي يحصل انتقاله في العقد المصنف في **الطلاق** اذا سلمت جواز اداؤه كذا العوض عوضا عن العين فما الغائبة في جمل
 موضعها العقل وجعلها للعين وعلى جعل ذلك معاوضة عن بيع بين العين **قلت** قد يكون مرادها الظاهر الذي من الجانبين مع حصول
 العوض لاحدهما فيحصل ان ذلك في قابل المصنف مع شرط المصنف فيحصل المودة ونحوه في كل ما انظر الفراء عن الرقبة يمين في المثلين كما انه
 به عشرين امان من الحظ على ان يبيع عشرين من الشجر او يقوضه عشرة دنانير ويبيع منه دنانير يستويدهم بدنانير بدون شرط في بيع
 للمعوض من دون عقد معاوضة بين العين من جاز ان حصل العوض عن العين بعد **الحاصل** ان العوض الشرعي ما يترتب بالآ
 وان كان كثير منها مما تملك في كثير من الاحكام مع مخالفتها في بعضها فلهذا يوصل للفراء عن يمينه بعضها المالك بغير حركاتهم بغير
 من البيع الى الصلح فرائض دعوى الشفع وعن عوامل المثلين مع التفاضل المصنف من مفاضل اولى مع حالته فكذا وحسب هذا الظاهر
 الغائبة في القول بكون المصنف بمقتضاها مجردة عن العوض مع دخول المبدأ المشروط فيها العوض فيها والقول بكون البيع بمقتضاها مجردة
 جعل البيع بمقتضاها مجردة والمبدأ المشروط فيها العوض بمقتضاها مجردة والمبدأ المشروط فيها العوض بمقتضاها مجردة والمبدأ المشروط فيها العوض بمقتضاها مجردة
 وانتقال العين من احدى عوضين الى احدى العوضين ولو بالبيع والقره وهو ظاهر في المودة في الشك فيستعمل التقليل في قابل العقل بلا عوض ولا يوجد
 في البيع وكذا القره في العقد مع مفاضلة المثلين مفاضلة ما ذكرنا من الجمل للفراء من المحرر الى الجلال فان الانتفاع من المال امر باع
 شرعا يمكن حصوله في قالب المحرم والحلال كغيره فاما في الفراء من المحرر كغيره فاما في الفراء من المحرر كغيره فاما في الفراء من المحرر كغيره فاما في الفراء من المحرر كغيره
 هذا الضار ووجهها ما ذكره جماعة من المحققين من ان المراد بالقره عن العوض في المصنف هو عقد لزوم العوض بغير ان المصنف يبيع
 من غير لزوم عوض فيه كما يلزم في البيع ولا يشترط في تحققه عقد العوض بل يكفي عند شرط العوض ويكفي جمع العوض عن العوض وغاية
 هذا الكلام ان يرجع الى ما حققناه في معنى العوض بغير ان لا يبيع فيه عوض لازم لمقتضاه وان عسر فيه عوض خارج عن مقتضى الشرط
 بالعوض عن التبرع وفي هذا التاميم مع هذا العوض في مقتضى المصنف كالحقنا وهو طاعة الله ولا حاجة الى ابعاضه في هذا
 العوض والخروج عن طاعة الله وانما قلنا غايته وجوبه لانه لا يمكن ان يكون مراد الجاهل ان المصنف هو عقد يبيع المصنف بغير ان يبيع
 عوضا وشرطه في تحققه فيقتضي مع احب العوض كالمبدأ المشروط فيقتضي بدونه كالمطلقة في الشرط فيها عدا العوض ولا يخفى
 ان هذا الكلام لا يحلح في اكثر من باب في من مفاصل التبرع يرضح الى التفسير ذكر الانعام في مقام الضميد لا بد ان يكون هذا
 مشتركين الانعام يصدق على جميعها ويحل عليها وحل عتقها لا يغير في العوض على ما يغير فيه شائض بخلاف ما حققناه اذ لا تافض فيه
 امر من مفاصل انتفاض قبل اولى ذلك هو بشرط العوض بالبيع وفيه شمران ما ذكره الجاهل مع الجاهل والغايه الغير المناسب للمصنف
 للغة والعرف في مصباح المنير انه قال وهو لا يبيد الا الله به اعطيه بلا عوض وهو الرأفة في الفراء المبدأ من اجل ان
 بينه عوض وفي الفرائض من ان يبيد ولا يبيد من هذا الكلام هو التملك بلا عوض لا بل لزوم العوض كما ذكر الجاهل وفي الفرائض
 وقع من بعض الشافعية حيث قيل ان المصنف في الشرط بالعوض مجردة فيقتضي لغير المراد معناه كاختلاف ذلك في صلح المصنف وغيره فاما
 عوض فيحصل في العوض بغير ان المصالح كالوصاح دعوى لا تصح اضربوا المدين عليه بالحناء منه وكذا الوصاح لحد العبد من التمتع
 به بملع اضرب المصنف عليه باحد ما قلنا لا يصح عندنا الصلح بلا عوض ولا بعوض هو من المصالح اما نحن فيصنع الصلح لا لا نقول بكونه
 مقبل هو معاوضة لا اشمل على العوض والظاهر خلافه في هذا كما يظهر من التذكرة فاصل الصلح انما هو الرضا والافاق وانما يصير
 لودع الافاق على عوض فهو مثل قولنا ملك فلانا الضرب في العوض وقيل بكذا يصير مينا وان عسر منه يصير مينا ان عسر هذا
 ان التملك في المبدأ المشروط بالعوض لا يترتب بكتلة البنا العوض في المبدأ المشروط بالعوض ولا يترتب بكتلة هذا وهذا هو المناسب للبيع
 فلما يجوز مثل هذا اللفظ اذا قصد البيع فيه بغير ان لا يبيد في المناسب ان يترتب بكتلة على فقولنا بكتلة هذا على ان يترتب في الوقت
 في هذا العمل انما هو في هذا المصنف او يقول بشرط عليك ان تفعل احدا لكونك ان اخذ هذا فليس خرج الى الحكم والطلاق
 نقول وان لمساكين احل بما الطلاق الاخر وهو ازالة النكاح بلفظ طلق مجردا عن العوض وهو مقابل الصلح طاب الله والطلاق بغير
 وثانها الطلاق المصنف الاخر هو ما يترتب في بلفظ الطلاق وشبهه كلفظ العتق من العتق المطلق في الظاهر على القول بانطلاق

بغير ان يبيد

بغير ان يبيد

بغير ان يبيد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فصلنامه

الإقرار

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ

مقاومة الله عز وجل
المناضل احمد
مفتي المجلس
العقيد

في مقابلته هبة
لاشترطوا قوله
معها فالأشترط
في الثواب لفظه
أجابوا بقولهم
أراد أن الثواب من
منه أنه ثواب لا
يشترط الإجابة
القول

فَالشَّيْءُ عَلَى
مَنْ يَدْعُوهُ
عَقْدُ الْعَهْدِ
الْمَوْعُظَةُ

للشباب عليها
بعد لعدة
تحت

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم

ۛے علی وحبیل

فأوجهه
وايضاً قد يتبين
الله عز وجل

غير ما يستحق فيه
الرجوع

فَبِذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُبْرَىٰ

ولو دعت اليه عوضا لغيره بطلانها ايميكه بخلاف ما لو بدلت عوضا لطفها **اقول** وهذا الكلام ظاهر صحيح وجاز الصلح على الطلاق
 فهذا طلاق بعوض **والمراد** من قوله بدلت عوضا في كلامه هو بان حكم المصالحعة على ان يطلقها وكذا المراد من قوله دعت اليه عوضا
 بغيره ما يطلبها اذا الكلام والعوض في جواز المصالحعة على ما لا يجوز اخذ العوض عنه وما يجوز **فصل في** مطلق البضع ما لا يملك بالمتعاونة
 فكما لا يجوز بدله المنة بغيره السقوط دعوى الرجل وكذا الخواص الرجل عن البضع المتدبره وجعل للمرأة في مقابلته عوض فلا يجوز المصالحعة
 ايتمها فان هذا الفعل المتدبره لا يجوز دفعها عليه فكما هو خارج فلا يرتب عليه ثم فاصلة فلو ثبت الزوجية بالبينه او باقرارها يكون النكاح فيها
 وكذا لو ادعت ان زوجها طلقها اثناء مباديته بذلك فانها ما لكت البضعها وتحرر على الزوج فكما ان لا يجوز بعد اقرارها بكونها محررة على الزوج
 تسليم جنتها للرجل في زناه عوض ولا يجوز بعد النكاح الرجل كونها مطلقا اثناء مباديته بذلك فمما لكت البضعها ان ياخذ عوضا عنها ويجعل صلحا
 لها ويجعل خبر نهايتها فكذا لا يجوز للمصالحة بخلاف ما لو بدلت عوضا لطفها فانها خارجة للمصالحة على جان **فان قلت** لعل ما
 من قوله لطفها لفظها بغيره كالمرة في الذكر قال صلح الصلح على كل ما لا يجوز اخذ العوض عنه عينا كان كالمدة والسبب ادبنا او حيا كان
 والمضامير ولا يجوز على ما ليس بالمال فما لا يصح اخذ العوض عنه فلو صالحت المرأة على ان تفرقه بالزوجية ليرجع لانه لو ادعت بدله نفسها بعوض
 لم يجز بلود دعت اليه عوضا عن دعوى الزوجية فكيف عنها فالأمر لا يجوز للمصالحة لان المتدبره ياخذ عوضا عن جنتها من النكاح فجاز كغير
 الخلع والمرأة بدله لقطع خصوصه وادله شرعا فان صالحت له ثم تبطلت فجهدها باقرارها او بالبينه فان قلنا الصلح باطل فان نكاح بان حاله
 فانه لو وجد من الزوج سبب للفرق من طلاق ولا خلع **واي** فلما اجمع الصلح فكذلك ايتمه وعند الحنابلة لها بين من ياخذ العوض لانه اخذ عوضا
 من نكاحها فكان خلعها كالواقرت له بالزوجية فخالها وليس في دعوى لو ادعت ان زوجها طلقها لثالثا صالحتا على ما لا يترتب عن دعوىها لانه
 لا يجوز لها بدله نفسها المطلقا بعوض لا بغيره ولود دعت اليه ما لا يفسد طلاقها الرجوع للمصالحة بطلانها احدهما الجواز كما لو بدلت له ما يطلبها
انقروا الفرق بين ما لا يجوز له بدله عوضا لطفها اشارة الى بطلانها لئلا يفسد طلاقها بغيره المصالحة بطلانها بغيره لا يجوز له بدله
 خلعها كالمدة لانه لما لم يثبت له الزوجية ومضى الخلع هو خلع الزوجية لانه اثناء الزوجية عن نفسه بعوض فلو بدله بغيره بغيره بغيره
 فيما مضى في جواز اخذ العوض على دعوى الزوجية لغيره اثناء ما بان بغير طلاقها افراد ان هذا ما لا يفسد طلاقها على ما لا يفسد طلاقها بغيره
 يقاس عليه فلا يستقام من هذا الكلام انه قال لا يجوز اخذ العوض في مقابلته غير الخلع وصيرته فيما اخر غير الخلع **قلت** مع كمال بعد ذلك
 اللفظ وعدنا ما وجب من طلاق كلامه مصنف في كتابه خروجه الخلع عن شخص واحد في مصنف للمنفذ بل في كتابه واحد في مصنف مع ظهور
 المخالف في السند الاول حيث استقر الجواز في المذكرة واستوجب في الضرر لانه لا يفسد في اثناء دعائه الامر بانفسا ان مراده بالطلاق الخلع
 ولكن نتيجة المقام حيث خرج في المذكرة الصلح على كل ما يجوز اخذ العوض عنه مطلقا وفي الضرر مفعولها ان يجوز الصلح في الخلع بان صالحت
 الزوجية مهرها او شيئا اخر زوجها على ان يخلعها او بدله في ذلك من في كتاب الخلع عندنا سند لا يرد كخبر اخر بان يصنعها بعوض الصلح
 فكما انك لا تستأجر طلاق بعوض فبما غاير الخلع والمباداة بعد ذكره في طحا في المصالحة ففصل في بطلان الخلع على سبيل المصالحة ليرد
 في كلامهم في طحا في المصالحة **قلت** لندراجها ما هو من جنسها عوضا الصلح لفظه بمثل الطلاق بعوض فما يحرف بقى الكلام في بطلان
 وجا خيل جواز اخذ الزوج شيء عن الزوجية فكيف عن دعوى الزوجية في المذكرة وهذا في الضرر اذ وجد جواز اخذ الزوج شيء من البينة لانه
 بانكاره الطلاق محرف بغيره الزوجية لا يجوز بدله بغيره الزوجية اذ وجد جواز اخذ الزوج شيء من قوله لان المتدبره ياخذ عوضا
 الاخره انما يناسب منه المصالحة **واي** اقول مذهبنا فلا نفاس مع الفارق لعلنا اتماد ذكره لاحد من جنسها بطلانها فقلت ان آخره عن ذكر الزوجية
 ثم يمكن توجيه الجواز بحيث يناسب مذهبنا بان اخذ العوض مما لم يملكه المتدبره لا لغير البضع المتدبره هو ما لكتها باعتراف الفرق بينه لا يثبت
 صنعها لغيره هو ما لكتها باعتراف حتى يجوز لها التفرج بالغير ليرد الا لانه على الام ولا يفسد جواز اسقاط الدعوى في مقابلته عوضا بالتفرج
 بغير المحرمه اذ لا يفسد في الزوجية بالحل لوضع النكاح في حال صغرهما ولا يبدل طلاقها ولا يملك الزوج من اثناء العقد البينة وهذا كما
 تخلف المرأة لعدم علمها بالحل او اعتمادها على صالة العقد النكاح فلا يحصل في زوجها محرم ولا يرد المرأة الزوجية باحوال لكن فرادها محرم
 الخلق عن الخادبة المحصنة فبذلك في الخواص من المحصنة وهو باحد لاول ثلث الجادس **الا** ان يقال ان البينة وقعت في مثل هذا المقام على
 المتدبره لعموم ما دل على ان قطع الزمان باحد مؤمنها البين فاختصاصها بالمنكر فيا كان منكرها صانع مكان اثناء الزوجية المتدبره فكيف
 يتركها ياخذ في عوضها شيئا وكيف كان ثابت الجواز في غايتها **الظاهر** اذ من الخادبة في الضرر وهو ما لا يفسد طلاقها في الخلع عن

فانهم
جعلوا الخلع

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ

ایضاً

فہرست

وَقَدْ أَفْلَحَ الْفَائِزُ
فِي الْحَقِّ وَالْحَقِيقِ
مَدْحُهُ أَجْمَلُ

في
محطة خصوص
هذه الصلح وله
يكرهه

والله اعلم بالصواب

الكمز

الحمد لله رب العالمين

۲ الامانة

کتابخانه
مکتبہ
احمدیہ
دہلی

المثل والاضف فاعدا
نيت المرأة الرضاع ويرجع
لزوج اني نصف فاعدا
وصف مهر اشتر
كانت قد

طائفها

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

لا اله الا الله
هو الطلاق الا
يدين من ماله الا
يجمع ويملك الحاله
في الفتح يجوز للمرا
زمن في البند

موضوع

فانظر الى هذا الرجل الذي قد
 اطلق من سجنه بعد ان كان
 في السجن نحو ثمانية اشهر

بالبطلان وان للشرط فطاس التمس والكلام في البينة كما مر واما انداد صفي الجاهل في مجموع ان يحصل البطلان في حاله فانه يصح عليه
ايضا ان يطلن في مقابل عرض وصحة الجدل على الطلاق مصرح به في كلامه هو ان الشبهة الثالثة في كنف الاشكال في مقتضى بدل المنزج
اذا اراد الجاهل ان لا يتحل محل بطلان بغير صحيح كما اذا اراد تحصيل الرخصة في التمس قبل الاشكال في تحصيلها فلا مانع من ان يكون الرزج
في وجهه طلق على انك على انك اوطعها الزوج في انك الالف فيسقط البطلان قال في القواعد في مطلب الخامس في سؤال الطلاق في
قاله طلق ثلثا عدل انك على انك اوطعها قبل لا يصح لا يتخلل بشرط الوجوه طلاق في مقابل عرض فلا بد من طاقان هذا الثالث
ولا ريب في البطلان ولو طلعها ثلثا امر انك ان قال في قوله ثلثا بر جسد صحيح فان طلق ثلثا فلا لالف قال الفاضل الاضيق في
شرح العباد لاخبره لان البطلان على اصل صحيح شرعا فان طلق ثلثا كانت فلا لالف قال في المحقق على الجاهل لا على الخلع والالز من راي
لا يباين عن السؤال وجواز رخصة الزوج في الخلع من غير وجوه طلاق البطلان في كنف رخصتها الا باصا على الخلع فيه تكلف ثم قال بعد ذلك في
بعد العباد لاخبره وان طلق واحد قبل لثالث في نظر لان مقابل الجاهل لا يفتق مقابل الاجراء بالاجراء وانما لثالث في
عند المطلب بيان احكام سؤال الرخصة الطلاق ولا خلاف عند المباح ان يظهر ان عندهم فرائض الطلاق يجوز في الخلع والمباداة
لا يحصل من باب الجاهلية وهذا الكلام منافا عرض في البين فيسقط فلهذا في الكلام في الجاهل فيقول لا يبيضا الاشكال في صحتها
من الرخصة ايضا كما صرح من الاجنب عند يكون المراد من الجاهل لاجل مصلحة من المصالح من دون كراهتها للزوج فيحصل له جملها فلان
لخص ايضا انها بالطلاق وتعلم انها يحصل الطلاق بغيرها انما يكونها غير من دخولها او باسنة مثلا فليس ما يذهب ودين مفوضها الا الطلاق فيحصل
بالجاءل او اوكا سدة من دون ذلك الا في هذا علم من حال زوجها انه لا رزج فيها وانما جملها يجوز الرجوع ولا يعلم بذلك حتى
انما فيحصل طلبها ايضا واما وكون الزوج عالما بالمشكلة فان ذلك الرخصة البينة فلا يجرى الطلاق اذ له الرجوع في العدة وليس لغيره
الرجوع الى البطلان بعد تمام العمل **مسألة** لو عفا الجاهل عن الطلاق وعلى سقاط الرجوع وفعلها فلا يجوز الرجوع وتحقق البينة
فلا يحصل وفلا يحصل **وقا** ما عفا من شرط صحة الجاهل فيما نحن فيه من جهة حصول ذلك من جهات وضع الجاهل على
الافعال التي يفعلها الان او يقوم بها عن غيره ولذلك لا يقع في سائر العقود والايضا ان لا افعال من اوكل في ما يقع في الوكالة
انما لربك هناك دليل الا وهو او في العقود ويحتمل ان ذلك المعنى كما يفتى في جوابها في ما يفتى في صحتها اياها الامر مما رزم الجاهل
ووجوب الوفاء بها بدليل خارجي في التمس وجواز هذا البين بان يقع الوجوب المسلم في رفع الجواز كما يحتمل على المندبر والافعال
كأما هو مطابق في جوان على كل امر محل لربك واجبا على المكلف **وقا** ما ذكرته من حسن مشقة وضع الجاهل في الافعال التي يفعلها
الان من غير صحيح من غير فافوضها الافعال التي يقوم بها غيره لاجل غيره بل استثنى الواجب ايضا ما يفسد في الواجب البينة بل
الوفيقية منها ولذلك ذكرنا ان قوله من قبل قليل قد سلب من باب الجاهل وان كان الجاهل من الواجب لكونه موصليا وكما ذكرنا من مثلنا
كل من دخل داري فله درهم فالطلاق اذا فعله الزوج باذنه الجاهل فهو فعل يفعله غيره وهو الجاهل عن غيره ثم مر ان ذكرنا ان لا يقع في
العقود والايضا ان عفا عن انك ان يقول بطلان الجاهل باذنه النكاح اذا اراد ان يفسد قبل ان يواصلهم جعل عظيم في رزق منهم امره
ليست انهم ويرفع امرهم دينه او غيرهم مع وقوع النكاح بهما مثال الرخصة دون نقص فانما جعل الرخصة والاجنب جملها للزوج على
ان يطلعها العرض صحيح فهو فعل محل دفع للغير ولا يلزم ان يكون من الغير حتى يمكن ان يقول الطلاق من شان الرخصة والاجنب حتى يكون
فعله من غير الغير وكان الكلام في الجاهل الذي يبيع والشر وغيرهما من العقود والايضا ان لا يقع في افعالها من غير انك قد عرفت ان
في هذا المقام ثبات من الطلاق في هذا الموضع في انما لا خصوص في رتبة ذلك طلاقا باذنه لا يرفع من ان الطلاق البينة
الصالح والجاهل وغيرهما ولا يفسد رزم ذكر العرض حين اذ لا يصح بل انما هو اذ اريد التمس على العوضية ومع ظهوره فقد من الجاهل
يكفي من ذكره فلا ريب علينا بعض المناقشة المبينة على قوله فالتمس ان الجاهل لا يبعد العمل الجاهل عليه فان كان الطلاق باذنه
العمل ايضا بان كان رخصا فيجوز فله يحصل من الجاهل الطلاق بغير ما من غير الخلع والمباداة وتلك البينة في الجاهل فانه العمل
بالجمل يحصل الفصل كما عرفت في الخلع وفلا يشترط في العمل ذكر العرض وامثال ذلك غاي لا امر ان تقول فله درهم
بابا من من الضرف من سقاط الرجوع ومصلحه وقد يكفي في المقام يحصل البينة في مفسوق اصل الطلاق كما في الصغير والبالغة
المدخول ونحوها في هذا المقام من البينة والجاهل وغيرهما يحصل الطلاق البينة في البينة دون ان يكون ذلك من مقتضى هذا المقام كما ان

لاشعرا

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

خلع
اذ لا يصح حمل
الخلع على الملائك
صدمه من غير اقراره
هو له المائتين اذ لا لو ان
الملائك من

بعد
 اجراءها عليها
 لا يقع بهذا الصفة
 القلم
 ان يكون كلام
 في الكلام في هذا
 ايت على هذا العنصر
 ان يكون الخلق
 مشهورا في
 بطون

في انفraz الطلاق بالعوض والخلع

في انفraz الطلاق بالعوض والخلع

على
الانابة
هو يدين

في انفraz الطلاق بالعوض والخلع

الحكم

في انفraz الطلاق بالعوض والخلع

ورد عليها ما ذكرنا من فوارى الاقسام الطلاق فكانت قبل جواز الرجوع في الطلاق الرجعي لا ما وقع عقد المعاوضة عليها **قلت** فليس
 ان النسبة بين ذلك العوض وما به من جواز الرجوع في طلاق ذوات الاقرار المدخول عمومًا من وجه بغير بيان جواز الرجوع والطلاق
 اعرف من ان مورد العقد المعاوضة لا يكون ولو هو عقود المعاوضة ايضًا اعرف من ان يكون احد العوضين فيها طلاق ذلك المطلقا ام لم يكن فما وجه
 رجوعه بمعاوضة **قلت** ان زوجه ليس بعقد المعاوضة هذا العقد الذي يصنع فيه عمليًا البضع للمرأة بحيث يمكن رجوع الزوج كما
 الخلفه ولذلك انهم يندلون لا بانه بضع بعوضا المعادستان وان اصل فيها الزوم كما ذكره في المصنف قال ابن حزم في منتهى الرجوع
 المرأة البتة يجوز ان يطلب الخلع وان جسد المرأة بالرجوع فيما اقتضى به الرجل بالرجوع في بضعها فان طلقا لم يكن لاحدهما الرجوع بمال الا
 برضا الآخر فان قبل بغير ما ارادها العقد ولا يلزمه فان زوجهما جاز الرجوع ما خرج من العقد من جرحها او بغيره العقد لم يكن لها الرجوع
 بمال الا بعد جديد ومنه سائر ما خرج في الخلع بانها معاوضة بغير بضعها وانفق عليه لباس واستجوده بعض المناسخ في اية شئ
 في اقبيا الايجاب القول ومعاوضة الخلع بان عقد معاوضة **قلت** قلنا في جرحه ذلك العقد لا يكفي ان يزوجه الرجوع
 من اشد في المدخول ذوات الاقرار من احكام الشريعة الوضعية ولا يرتفع ثم يجرى قصده او لو لم يكن في الخلع البضع الخاص على الانابة
 تسلط الزوج لعلنا فيه بغير جواز الرجوع فيها لم يكن فيما خرج جواز الرجوع بعد رجوع المرأة بالبذل بعد ذلك او ان يدفعه بغير
 رجوع الزوج عنها اشد انما انقض الزوم بالعوض ولو لم يكن القرض اشد الزوم بالعقد المذكور **قلت** مع ان الادلة الدالة على جواز الرجوع
 عمومها كان في مقابل عوض مؤبد بل ليس فيها عموم وانما هي اطلاقا قد وردت في بيان احكام الرجعة والطلاق انما يخص في العوض حيث
 بيان حكم الطلاق من حيث هو ترك استغناء ليس اجمال الطلاق بعوض من الاحكام الظاهرة في الاذهان فيها واظهر العوضيات وهذا البطلان
 ثم وجعل من حق رجوعه ولا يسلط القيم يعود الى من يمكن في حقها الرجوع وكون المدخول ذوات الاقرار التي خلعت بعوض من جملتها
 البحث تسليما جميع هذا للمرجع ولكن القول عمومًا يدل على لزوم المعاوضة اولى دالة من عند بعد تسليم عدم ذلك ايتم فقولنا في ذلك
 الطلاق بعوض مجرد لا يفيد الا بانه اذ وقع عقد المعاوضة بان الرجوع سببًا للعقد في اثناء اتمام الرجوع اياها بالطلاق بحيث لا يجرى
 الرجوع بعد ذلك هو ممكن للزوج بان يقطع حق الرجوع او بصلح فكانها قول بذات هذا لان تعلق طلاقا يعطيه حلت من
 الرجوع او بصلح فانما قبل الزوج فقلت قد عقد المعاوضة فلا يجوز الرجوع مع اننا لم نعلم ان كان ذلك كما ذكرنا سابقا
 فانه ما الطلاق بعوض يفتقر الى امر واحد هما عقد العوض والاخر البيونة فانه لا يحصل العائدة الاخرى فلا مانع من الاولى سيما اذا كانت
 الرجعة رابسة وصغير او يتخذ ذلك فانه يحصل البيونة لغيره وان كانت من جهة اخرى وظهر الثمرة فيها لم يكن يخلعها الا ببدل العوض فخل
 فانه تملك العوض والبيونة لغيره وان كان من جهة اخرى فهي الكلام في انه هل يجوز للمرأة الرجوع في المبدأ كما يجوز في الخلع ام لا في شك
 لان الجواز رجوع المرأة في الخلع انما هو التصريح وهو مفقود هنا فانه امر خاص مقتضى عموم المعاوضة في جانب الرجوع من اجل ان جواز الرجوع
 فيما يمكن في غير نيلها في غير جانب الرجوع بل حالها هو طلاق الجواز هو مثل كل الاكل سبيل التماثيل وهو ايضًا مثل قول الطلاق
 وقد كونه مفقودا ولا يملك البضع ليس بغرض العوض ولا يملكه **قلت** ان في ان طلاق بعوض يجب من الخلع يقضون ان يجرى في
 الخلع **قلت** هذا غلط فاحش اذ مرده ان الخلع كان من افعال الطلاق بعوض ولفظ استطال في كذا يعيد هذا المعنى في غير من لفظ الخلع
 من حيث اعادة المعاوضة بعوض او بغيرها ايضًا ولكن لا يسلط في ذلك ان يكون ترتيب سائر احكام الخلع مثل جواز رجوع المرأة في المبدأ مع مكان
 رجوع الزوج جواز رجوع الزوج بعد البتة وفي ذلك من جهة انه قد ورد في الطلاق بعوض بل انما استفيد من كونه هذا العرف الخاص من اطلاق
 بعوض لذلك احكام خاصة وثبت احكام اخرى خاص لاجل الخصوصية لا يفتقر ثبوتها للعام فقولنا ان الطلاق بعوض يجرى عن الخلع ويغيب
 حكمه اما بانه مجرد لا بانه اذ انما باضمام خصوصية للعام من كراهة المرأة لفظ وصعد الخلع بين ذلك لان هذا اللفظ من حيث هو مجرد يجرى
 حتى يوجد في حكم الخلع حيث وجد شرط فظهر ذلك مما ذكرنا من لزوم العوض واما خلفنا من جواز الرجوع في الطلاق بعوض لم يكن خلافا لبياننا
 ان لا يكفي معاندا الصيغة بشرط تحقق قسم من اطلاق الجواز في ذلك لا بالعوض ولا يثبت مع شرط تحقق قسم منها جواز الرجوع الاخر مع مكانه في
 الطلاق الرجعي في صورة كراهة الرجعة فقط وكرهه انما ساعدنا في جواز الطلاق بعوض غير الخلع والبيان في صورة تحقق شرط احدهما فيتم
 وفي صورة عدم انعقاد واحد لا اقبيا بالعوض فظهر لزوم العوض ووقع الشرع بغيره لانه اذ انما يجرى الى ما يفسد للمرافعة
 لعلنا انشئنا حكمه بعد ذلك واما الكلام في ان من ساعدنا في جواز الرجوع في طلاق الطلاق فان اريد ببيان الطلاق بعوض فقلت

الكتاب في بيان
الدين
عليه السلام

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

في انفراد الطلاق بالعرض والجلع

٤٥٢

هذا الكلام صحيح كما لا يخفى

شروط طلاق
ان تطوعا او
تلقائيا

بشرط
ان يكون
في مجلس
الطلاق

العقد ويقولون بلزومه وجوب الوفاء به من زمان يكون استقراره معلوما على شخصه كاشراط النكاح في بلد ما ولا يقولون بشروطها
على الضيق انا اخرجهما الزوج من البلد ولم يصح جوابا لسلطان على الفسخ عند انقضاء الشرط كما لو تزوجها على انها حرة فظهرت انها على انكاح
مهيمة فظهرت انها على انكاح فظهرت انها على انكاح فظهرت انها على انكاح فظهرت انها على انكاح فظهرت انها على انكاح فظهرت انها على انكاح
مجلس الزام والالتزام بدون النكاح في الفسخ فلا يلزم علينا القول بان المرأة اذا ارسلت الزوجين في الطلاق بعرض ان يكون للزوج الرجوع كما تقول
في الخلع يجوز رجوعه ولو رجع في المبدل بدليل مخفى من وان له ضايق من ان يشترط الرجوع قبل انقضائه العقد وان لم تستلزم له يمكن الطلاق كما
ذكره هذا زوج عن العقد والكل في الرجوع الى الحال السابقين من جهة عقد تحقق الشرط فلا دخل للبينونة والرجوع في ذلك فكل ما ثبت فلا
رجوع في المباشرة فخرج بالدليل فان ما يدل عليه قوي مما يدل على العمل بمقتضى هذا الشرط فخصه بما يشترط ان لا بد من بيان معنى الزام
الالتزام في الشرط المذكور فيحصل الفرق بين شرط الوعد حيث يجوز العمل بالشرط دون الوعد على المشيئة وبين الالزام والالتزام في الكلام في
ذلك ان الزام والالتزام ما يكون من باب نفس العود لغير العود الموثقة بين العباد باقسامها ولا يقبلت غالبها من عاوضه ولو عاوضها فانها
الزمام والالتزام وهو موثقة بغير العمل بها والالتزام هو بالادلة كما اشترط المقدمة الاولى في ذلك المسمى به ليس دون في لزوم
العقد بقوله الموثق عند شرطهم كما فصله العلامة في المذكرة في المساقاة وما يكون بالشرط في ضمن عقد لا يصح صيرورة منه وانما
الاشكال في صيرورة ذلك لانها في الايقاعات ويمكن القول بربطه كما ذكره في الخلق وتجهيلا بما للمعاوضة الحقيقية فان العبد ملوك
نفسه ومنه فلا مانع من ان يخرج بعض ماله في نفسه ويبقى البعض لنفسه ثم يعاوضه باعطائه شي بعد العن او خلع ماله متينة فكانت
المنفعة الممكنة المحصول من المال والخدمه التي هي متقنة في حال الرقبة بما يباينها في حال الحرية فهذا التزام العبد بغير عوض ما كان لا
عليه للمولى والزام المولى لانها بعد العن الاجل سلطنة السابقة وهذا الكلام يجري في الطلاق ايضا فانه مانع من ان يقول للمرأة ان طلق
على ان تطيقه كما ويظهر في المرأة في عوض خلع السابقين من حيث في حال ابدانها على ذلك حيث يبرحها ويرخصها من مجلس الطلاق
ويلزمها الزوج بذلك على تقدير الطلاق فهذا يقتضي الزام والالتزام في الايقاعات ويدل عليه عموم قوله الموثق عند شرطهم
والخلع ايضا في الحقيقة يرجع الى ذلك فان امكن جعله من ايسر المعايير الصريحة او في الوعد فليس في وجوب الزام والالتزام وليس في
المعاوضة الصريحة ولا المعاوضة الصريحة ولا المعاوضة الحقيقية في مقابل بعض من المحرمات الا انه فيمكن في الايقاعات القول باجر المعاوضة
كالخلع واجر المعاوضة الحقيقية كالنكاح وابطاء الزوم السابقين بالمرء في ذكر ان الزام والالتزام شرط وجوب خلع الاشارة على ما عرفت
لو كان هذا الشرط صحيحا في خلع الاشارة على العود الى الطلاق لمعذرة في الرجوع بالشرط وهذا يقتضي رجوعه في المبدل في الخلع
ولذلك نرى بعد ما افقوا على صحة الشرط السابق في الخلق مثل خدمته سنة وعطائه مال مستدين يقول الموثق عند شرطهم وفيهم وفيهم
لا يرجع الى الرق بالاحلال بل بقي وجوب الوفاء به في منتهى الخلق كما ان كواش شرط العود الى الرق بالاحلال بل يصح العن والشرط على ما روي في
رواية الصحيحين في طلاق لان شرط الوعد هو عود المرأة الى الرق في سنة من فسخ الشرط واخذه الحنفية ودوايلهم في الشرط في نصف النسيئة
مخالفتها لاصول المذهب دعوى ثبت خبرها الى الرق في غير جاز ولا معهود ولا يرد ذلك في المكاتب بعد تحقق الحرية ثم فهو عود الى الرق
المعصية بعد ما ثبتت الحرية الى طلاق الرقبة بعد تحقق الحرية ويصح العن بطل الشرط لا بطل الشرط ويمكن ان يقال ان كل من طلق الاخر فلا
يسلوه في العداوة الاخر لان العن يقتضي التعليل في منع الانكاح فان الفسخ بالعن انما وقع مع ذلك الشرط ولم يفسد
الى العن بدونه من ذلك فظهر طلاق الايمان على التعليل فهو مسلم بما لو تحقق من هو لا ينعقد العقد فظهر من جميع ذلك ان
الشرط الموقوف في السنتهم يخرج في الايقاعات الا ان يكون عفا لاسد لا يقول الموثق عند شرطهم في العن والشرط انما هو هذا
وهذا في عنوان عقود الرقبة عام والمخصص يحتاج الى الدليل في رفقته كلامه على طريق بطلان الشرط في الطلاق ولا دليل على انما ذكر
اشترط بطلان الطلاق من الشرط وهو من الشرط في ذلك تعليق الطلاق ونفس الايقاع على شيء بل يظهر من الحق انه في
ايتم مع عود العن في الخلق في السنتهم استنادا لما ظهر من اجابته يظهر من الحق ان الشرط بمعنى الخلع في غير خلع
بل في غير اية كما هو الحال في انما تقول صحة الشرط في الايقاعات بهذا المعنى ولكن لا يلزم من بطلان الشرط في بطلان انفاذها
بشرط خلع الاشارة على بل بطلان الزام والالتزام اما لو صح حين الشرط بطلانها بانفاذها المعنى فلا يفسد العقد ثم ان الكلام
هنا يجري على بيان مراد من المصنفين في بيان مرفقة الدلالة في الظاهر وبيان كيفية انقضاء شرطه بالطلاق بعوض والحواشي في

الافتقار

بعون
من جهتان
اتخلع لأبصار
بالمؤمنين

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير

وہی ہے جس نے ان کو

بیتا
کلیف
کلیف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الصلح
ولو لا الصلح
لربقنا بربوب من
احكامه
٤

نقشہ
تفصیل کا ایک نمونہ
کے ساتھ تفصیل کا ایک نمونہ

و
مقتضى فقط
الطلاق
م

فما جاءك مني من غيري

الاضواء الالهية وهي نورها من تربية شرارة السيد محمد بن عبد الله كرام في المحققين المذكورين في مقالة اول وانطلاقا من بعض من
 اقسام الخلق كاصحح بلطفه دون والناظر من الاحكام والبرهان على كرام ان المقول في كلامهم ان الخلق يقع بقوله ان سلطان
 بكادتهم الشقي بالمطوفاة في الخلق الى واقع بعض من الطلاق والواقع بعضه وقال فاما ان كان الخلق صريح الطلاق كان طلاقا بلا خلاف ونحو
 ايضا لانهم ان يرد في الخلق بلفظ الطلاق بعض ذلك لا يسلم في اتحاد الخلق مع الطلاق بعضه كمن يمتاويين بان يكون الطلاق بعضه هو الخلق
 لا غير وقال ايضا في موضع اخر من شرح النافع في الاضواء الاثني عشر ان الطلاق بالعرض يخلو بحكام الانشاء من في جعل الشخص كالا
 يخفى على المتنب اول وان ارد من في اتفاق الاضواء على ان الطلاق بعضه يخلو بحكام الخلق فانفك في المقدمات الاولى عن المعروف من هذه
 الاحكام بان الزوج اذا ادى فهو الخلق بلفظ استطال على كذا فاصدا بالخلق من دونهم مثل خلعتك او خالعتك فهو مسلم ولا يبيح الاشكال
 في انه حكم الخلق لا الخلع مسلم او لكنه لا يسلم في ذلك ان يكونا فائدين بان الطلاق بعضه هو الخلق لا غير حتى يرد ان يخلو جميع اقسام الخلق
 بالطلاق بعضه الذي من جعلها الزمر كراهة الزوج وان ارد انهم لا ينفك على كل لفظ يدل على ارادة الطلاق بعضه حتى مثل ما ذكرناه في جملة
 الانشاء فتدبر في حكم الخلق فهو من هذا من باب اشياء المفهوم بالمصادق فالانشاء فالبينة لفظ واحد لا داء طليين وانما لفظ في
 معينين فالماثل هو الفصل لا يبيح في ثواب المفهومين قول ولو لا ان الخلع لم يخلو بشي من احكام في ان تشارك في موضوعين مغايرين
 في بعض الاحكام الشرعية غير عزم في الفعل الا ترى شارة الصلح والبيع والتمتع والعهد في كثير من الاحكام وهو لا يسلم في اتحادها في المفهوم
 مع انه لا يسم ذلك في كلام من ادرج في تعريف الخلع كونه بلفظ الخلع كغير المحققين كعرفه ابن فهد كما سنعرف قوله الانشاء من في جعل
 المخصوص فيه لا يبيح في الاحكام الشرعية المخصوص بالمخصوص اذ قد يشترك في كثير من الاحكام من العتق والموالات والموالات المستمرة وقد عرفها من
 الغايل المقتضى في التفتيح فانه قال عرفه العلامة في الموالات بانها الزيادة عند النكاح بغدلي في فدية لانها فدية لا يرد عليه الطلاق
 بعض من المخصص خال الذين في فدية المقتضى قال الخلع بفتح الخاء مع التوب يستحقها اذا لم يرد النكاح بغدلي لانها منع كراهة الزوج
 دونه بلفظ خلعت فالاناء للجنس ويشمل الاذلة والافق والطلاق والبول في كالمقتضى وهي اربعة الفرية ويخرج بها الطلاق ويقولون لانها
 للمهنة يخرج الطلاق بعضه لا تلي من لوانه العرض بخلاف الخلع وبكرهات الخلع والمباراة فانها تلي على كراهة ما لانها مفاعلة من
 التباري وهو من الطرفين فغيره وبعد ما سئل في تعريفها استبعد ما بانها واقعتنا بلفظ خلعت يخرج عنها ما وقع الطلاق بعضه مع كراهة
 فانه لا يبيح خلعا انتهى وهذا الكلام يدل على ان الطلاق بعضه مغاير للخلق وانما يفسر لما يكون مع كراهة الزوج دونه فيكون معناه اذ
 بالطلاق الخرج بلفظ العتق الطلاق المخرج من العرض ومن الطلاق بعضه المخرج بغدلي لانها للمهنة هو الطلاق بعضه الذي ليس فيه كراهة
 الطلاق بعضه الذي يكون مع كراهة ما هو العتق والخلق وان لم يكن خلعا حقيقيا في اصطلاحهم واصطلاح من فاضله لا اعتبار خلعت
 في تعريف الخلع بخلاف غيره كاستغن من تعريف العلامة والفتاوى وغيرها بل ذكر في المحققين ايضا هذا اللفظ كعرفه فتولا يصح
 قول الزوج استطال على كذا مخرجا عن لفظ الخلع خلعا مع حشو الكراهة من قبلها فاضطرب في فهمه من اذ لا يجعله خلعا حقيقيا وانما هو
 عليه احكام بل هذا اذ في كراهة الاكثر وقد بين ان فدية بلفظ خلعت في كلام ابن فهد بعض عن فدية لانها للمهنة ولذلك ترى في غير المحققين
 فهذا خلفه من اول ولعل وجه التنبية على المخرج تفصيلا وان كان لفظ خلعت يفي بما لا ولا لعل ما ذكرناه يظهر كلام المصنف وغيره
 ممن فاضله في الشرايع لو خالها والاخلاق ملزمة للرجوع الخلع ولم يملك الفدية ولو طلقها والحال هذا لم يملك العرض ومع الطلاق
 ولم الرجعة فان مرده من قوله ولو طلقها والحال هذا لم يملكها بلفظ الطلاق الخلع لم يملك العرض لانشاء شرط الخلع وهو الكراهة ولو
 يقع الطلاق رجعا يتجوز ما لو خالها بلفظ خلعت فان تلي من ضمن الطلاق فالفقهاء بالذات من قوله وطلقها للآخر بيان الفرق بين
 الخلع في صورة الشك طلاقا رجعا ودنا الاول لا بيان ان لا يوجب الطلاق بعضه فمال الفدية اذ لم يكن هناك كراهة وكانت الاخلاق ملزمة
 اما ما يترتب من عبادة المسالك من انما يصح فائلا بان مراد المصنف وغيره ممن يوجب عبادة ان الطلاق بعضه مشروطا بكراهة مطلقا وقال انه
 ان كان اجماعا فهو الخلع في حكمه ولا خلاف في ذلك لان النصوص في ذلك على توحي الخلع على الكراهة وطحا بالطلاق بعضه في غير ذلك
 ان شارك في بعض الاحكام انتهى فمعرفة في نفسه وقد بين ان مراد المصنف ومن دافعه ان لفظة الحاصلة بعضه لا كانت تقع بالخلق المخرج عنه
 الكيفية وبنية الطلاق عند من لم يكن فيه وبها الطلاق المخرج من الخلع وهو مشروط عليه بانها ان ارد ان يبين حكم الجمع فادخل الاخير في قوله
 لو خالها والاشارة في ما لو طلقها عرضا في الكل تشريفا في احكام الكراهة من الرجعة لانها مشروطة بحال العرض ثم لا يبيح هلا في

فہادی

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

لا تفتأ
 شرا لا تفتأ
 كما لو انما تفتأ
 الخلاصة من شرا لا تفتأ
 فليفتأ

فمن كان منكم غافلاً فليكن
غافلاً من الغافلين

فصح
الغدير بين
كل واحد منهما
من جهة

وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ كُنْتَ تَتَّبِعُ

والله

المندوبين في كل بلد

ایضاح

م

الطائف
في الزمان
في الزمان
في الزمان

الحل
هو العلم
بكون الشيء
موجوداً أو
مفقوداً

شرائط

ادبی
ایضاً
افضاً

١٠

معلق، الطلاق

فِي الْمَقَامِ الْمَعْلُومِ

ما یغنی عنہ
ممثل طالعہ

فمن غلبه عليه
الشمس والارض
كل واحد

فانعوض العبد
والعبد

4

انت

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ لَعَلَّ هُمْ يَتَّقُونَ

وَسَمِعْنَا
قَوْلَهُ بَانَ لَوُحِي قَدِ
الْكَوْكِتَابِ اِنَّ الْفَرِيقَانِ
مَالِكٌ عَلٰى كَذِّ

الحلاق

وَقَدْ
الطَّاعِ هُوَ مِثْلُ
وَيَقَعُ الطَّالِقُ وَهِيَ
وَالْمَرْءُ عَلَى الْمَرْءِ

انطلاقه لا الاطلاق المتصور العبرة وقيل ان رفع الحكم وقول الاطلاق بالكايات فافترج من كذا ملى هنا بيان ان الخلع هل ينه
ضم لفظ الاطلاق اليه ام لا ومع تمامه من نزل هو طلاق او فسخ وحاصل عناه كذا الخلع المضم الى الطلاق والمفرد عن الطلاق مع انضيا كونه
نافع وبقى الكلام في كفاية اداء الخلع بلفظ الطلاق بعض مجرد اداء الخلع فانه لا ريب في الفرق بين بين الطلاق المضم والخلع ومع فاذن
وبين الطلاق وبعض المفرد عن لفظ الخلع ولما ظهر في الفقه الحكم بكون من افراد الخلع فان ما افاده سلب الكلام انخص الخلع في مثل خلع
كذا هل يجوز الخلع ام لا وهذا ايضا في فقه وجهين احدهما ان من صيغ الخلع وقول انما يخلع بالحد وان ادهم كلام الشيخ في المبطل والثاني انه
يفيد فائدة الخلع وهو ان يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد
واذا قلنا انما يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد والحد لا يخلع بالحد
كلامه في انما يخلع بالحد من اول البحث في هذا بيان ان خلع المضم والخلع المضم والخلع المضم والخلع المضم والخلع المضم والخلع المضم
عن الخلع حين ولا اثر في هذا من حيث ان حكم الطلاق بعوض المضم هو مغاير للخلع باليه وان مجرد اخصب العوض يجعل الطلاق باثنا واما انه
اقتضى موضع يمكن جريان الخلع فيه ان يخص الحكم بالمرأة فعينه فائدة الخلع من جملة فوائد البنوة من جوار ان يزوج اذ اخصب البنوة
فهو انما يحتاج الى دليل خارجي ولعله الاجماع فجمع الخص في هذا البحث اقسام الفروع الشمل على العوض سواء كان خلعاً او فسخاً او طلاقاً
مجرد عن الخلع والمباداة والشهادة الثالثة في حكم المدام وفتر هذا البان بان اذا وقع مع العدة من له كان بلفظ الخلع وقلنا انما يطلق او اثنع
او بلفظ الطلاق او بلفظ بعض فانه يقع باثنا لا بجسم المضم المزمع له عليه في ذلك ما تبصها وجهه وله النص انما تبصها من الجانبين
شبهها كالبيع والنكاح من حيث انما يردده على عوض النكاح او عوض جديده واشتراطه في قولها باللفظ من غير فصل وتجانس النظر
فلو خلع عجبين فخلعهما بمائة الصبح كالواحدة باثني عشرين في الاصل في حق المصادقة المزمع له ولا يرد قوله المومنون عند مشركي
ويستثنى من ذلك ما اخصب البنوة فانه يطلب جسيما وسياق البحث في حق كلامه ولو وجهه وجهه مشتمل على الخص في هذا المقام
فزوج ثلثة او اتمها انه لو طلب من طلاقا بعض فخلعهما اجوز عن لفظ الطلاق لرفع على القولين ولو طلب خلعاً بعض خلق بربريل والبربريل
بانطلاق او بلفظ الطلاق و مراد من القولين القول بان الخلع مجرد فسخ او طلاق فان الطلاق يقع بالبنوة اجماعا ويكون جزم من الخلع
الخلع المضم من غير الخلاف فان قلنا ان رفعه فكونه خلاف ما طلبت فظاهر وان قلنا انطلاقه فكل ما يقع لان الخلع على الخلع وما طلبت لا خلاف
واما في صورة العكس فمما يرد على القول بكون الخلع الجرم فخصا فلا تروا بان ما طلبت يقع بجسيما فانه غير مشروط بالعوض ولا بالثماها او
رضاهما فيمائل اما المزمع على القول الاخر فانه يثبت النفس وفيما به حيث لا يجمع عليه في قوله الخلع فيه وفيه من نظر عند كفاية احد
نوع الطلاق من الاخر فكون الطلاق اعم من ان يخلع في تحصيل الخلع ونقص ما حصل من الطلاق بعوض الشخص في الخارج وهذا الاشكال في صورة
الاقتضاء الخلع الطلاق يظهر من اهل الخلع مدخلية في المماس واما استشهاده بهذا التبريق فيظهر من مقابلة الخلع بالطلاق بعوض ثمة في صورة
العكس فان قلنا ان الخلع طلاق او مقترن اليه ان الطلاق المضم هو الطلاق بالعوض كما لا يخفى لا مطلقا لطلاقه نحو ان يصد الزوج عليه الجمل
ليس يعمل في ذلك بل يشارف فلا ينفرد بكون الطلاق بعوض فرد غير الخلع فهذا يدل على ان اتم من الخلع لانتهو كما لا يخفى بل نقول ان كل من كان
ان الخلع مجرد من لفظ الطلاق طلاق لا فسخ وهم الاكثر بل نعم القول باعتبار الطلاق بعوض عن الخلع انما يقتضي قوله انما يطلق اتحادا في الوجه
مع الطلاق كما في قولنا لانما يجوز ان لا يكونا موجودا واحدا كما هو مقتضى الجمل الذي في ذلك مثل هذا زيد بعد صف يد في الخارج الخطاطبة لان
في ان الطلاق المضم هو في مقابل المضم من الخلع لخص في الوجه وفيه ما يزيل الخلع عن العوض فيلزم ان يكون الطلاق المضم جليلا
طلا فمفردا بالعوض وان لم يكن العوض من عوته انه ولو انما كان في العدة لشرط فيها العوض من افراد الهبة المخلقة المفردة بانها تمليك من غير
عن العوض والفدية فكأنهم قالوا او الخلع طلاق مفرد بعوض لان هذا يتحقق فهو الطلاق المفرد بعوض من الخلع مع ذلك لانهم لم يرد
في مقام بيان ان الطلاق المفرد بعوض خلع بل مرادهم بيان ان الخلع طلاق ليرتب عليه حكمه لا فسخ لان الطلاق المفرد بعوض خلع من باب
الحمل الدلالة لانما يخلع المضاف بان يتحقق الخلع من غير الطلاق فانهم لا يقولون بجزء بل يقولون ان كل خلع طلاق سواء كان مجرد
عن ذلك من غير اما ان لفظ استظهار في بكذا من اقسام الخلع كما ذكره قضا استنفيد فائدة الخلع لا انه هو ولو لا منظر الاجماع ونقلنا قلنا
بكاية من الخلع خلعاً هو انما هو في الصحيح ما ذكرنا في الاصل في موضع فاما ما ذكره في شرح النافع من ان الطلاق بعوض هو الخلع او من فسخه و
نسبنا الى المتقدمين والمنشور بان من عرف ان الاكثر في اول الخلع المضم انما يطلق لا فسخ يتحقق من الطلاق ويكره بطريق الاولى كون المضم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير

مؤلفه

فانما تفتننا من اجل اننا
 نريد ان نخرج من بينكم
 للظالمين

الشريعة

الذخيرة

عالمی طلاق

من الغول
الغول

فصل في الحروف الاربعة

الخوف
لا يهدم حواف
العقد المثلث ذلك
الامتاع

الطلح بالطلاق ثم قوله لا ياتى بها النسبة فزيادة فاسداً لعلها طلبت المخرج الصحيح فاذبح على ان لا يقع بالطلح الامع الطلاق وقد دخل في
 ذلك فلم يات بها الزيادة ثم النسبة فزيادة فاسداً لعلها طلبت المخرج الصحيح فاذبح على ان لا يقع بالطلح الامع الطلاق وقد دخل في ذلك
 يحصل بكل من الامرين **اقول** ولا يخفى ما في ذلك المراد من الموضوع في قولنا الطلح طلاق هو المعاندة الخاصة بالصفة الشخصية التي يثبت خلعاً من
 المحل هو الطلاق العام لكنه هو مفهوماً وكل في مقابل الوضع لكنه لا يتخذ في مفهومه كونه جامعاً لشرائط المعنوية ولا عدمه وتجاوزهم فان الطلح
 المحرر هو طلاق او وضع تماماً هو بعد تهميش شرائط المخرج من اختصاص اكرهنا الزوج وقد يكون الفتح باختيار الزوج في مقدارها وغير ذلك
 بعد جميع ذلك اختلفوا في ان طلاق او وضع فليسليم الحكم بلزوم البند وان جعلنا الطلاق بعوض عن الطلح اي ان طلح الطلح جامع للشرائط
 بقوله العام والحاصل ان طلب الزوج لطلح الطلح هو طلاق بالصفة العامة للمقابل الوضع لا يسلب طلبها الطلاق الخاص بشرائط الطلح
 حيث ان شرط الشرط اذ لم يمتدح في مفهومه حتى لا يكون اداء الزوج شرطاً لطلبه بعنوان الطلاق الخاص لما اخذ في مفهومه ذلك قوله
 النسبة فزيادة من ان لا **اقول** ولعل ايراد التفسير على غرضه من الفرق بين القولين اعطى القول بكما يذهب فيه الطلح مجرد اطلاق الطلاق
 بلزوم ضم الطلاق حتى يتحقق خليفه الطلح وان تجرد الطلاق بعوض في جواب طلب المرأة الطلح ليس اجاباً بل هو على الاطلاق بل لا بد من تفصيل
 في ذلك قلنا بكما يذهب لفظ الطلح خط وقلنا ان طلاق بعوض جواب طلبها التكاثر الطلاق بعوض عن الطلح كاهو التمثل بخلاف فيه فهو
 يفيد فائدة الطلح له من غير مرتبة اخرى لكون ذلك طلاقاً بالاتفاق بخلاف لفظ الطلح خط فانه خلافة فهو بعيداً عن طلح الزوج او
 قلنا بان خليفه الطلح لا يتحقق الا بانواعه الطلاق والطلاق بعوض وان كان بعيداً فائدة الطلح وكونه طلاقاً ولكن لفظ خلعك على كذا طلاقاً
 مشتمل على مرتبة ليست في الطلاق اذ قد يكون منظو والمراد التأكيد في امرها بان يصح بلفظ الطلح اي بانهم لم يكتفوا بالانضمام الطلاق
 اجاباً بل بلفظ الطلح مع انضمامه بالطلاق فاجاباً عنها بخلاف ما وافق خط الطلاق بعوض ويمكن بعيداً ان يكون مراده ان الخلع اي نادى ذلك
 اذ اذن الطلاق بعوض الفتح لا يشترط بين القولين اي مثل الطلاق بعوض خط بناء على القول واختلف في طالي بعد خلعها ابتداء القول الثاني
 والاهم هو الاحتمال الاول حاصل ان خلافة في كون الطلح طلاقاً ام لا تماماً هو في الطلح المحرر او الطلح المنضم بالطلاق فهو طلاقاً بخلاف
 اعتمادهم في الحالة فيه على العيد والنفقة تتم الظنية مستقل فافادة الطلح فافادنا ان الطلاق بعوض يوجب عن الطلح خط القول بلزوم
 الانضمام انما يوجب عن الظنية المنسفاً من العيد لا من العيد لا من العيد فلا بد في اجابة المفسر على هذا الطلح سبباً بالطلاق وانه طلاقاً
 الاستبانة من كون الطلاق بعوض لا من الظنية والظلال في **الموضع الثالث** كونه شرح كلام الحق لو اختلفوا في الاخلاق فليست له
 جميع الطلح ولم يملك الفتح ولو طلقها والحال في بعض لربما ليس هو الطلاق كذا في جده فانه قال بعد بيان حكم الطلح مع عدم الكراهة في
 الطلاق بعوض فمقتضى كلام الله والجماع كونه كذا لا شراً كنهه في العبد على في المبدى خطها صريحاً حيث فقد في واقع بصريح الطلاق والى
 واضح بغيره وجعل الاول طلاقاً بصحياً وجعل الثاني في الثاني هل هو طلاق ام لا وهذا ان كان اجاباً هو المحرر والا لا يخرج من اشكال الاقوال
 اتما ذلك على توقف الطلح على الكراهة خط حال الطلاق بعوض انما يغيره وان شاذ في بعض الاحكام انتهى كلامه **وقد** قد خلت الكلام في
 توجيه ما يوه من التثنية واحتمل اختلافها في استنباط الاحكام من الاصل فاسند كونه المباداة فلا يبعد اذ نحن لا نرى من جميع ما ذكره ولا شك
 لطبيعي كل ما ذكره من خضوعه لتعيين المسئلة او بيان واضعها لا يخفى في صدره في الجملة وانهم الحق لا يدل على تركه والبيان في قوله في كتابنا الى الاحكام
 قال **البيان** **اقول** ان خط لا يدل على الطلح لان الطلح لا يجوز من غير كراهة وشقاق لا يجمع فاسان الزوج بها فضلاً عن ان لا يتقيد بذلك
 ما ايتا امره سالت وجهها طلاقاً من غير اس فخرج عليها ما اختلفت عليه وما روى انه قال لا يجمل الزين عليه حديثه فقال الله ما وازي عليها
 حديثه فقال له اما الزين فلا والجماع اسكر هو لكن يفيد في قولنا منع عن العبد لا يدل على فساد وانما يجمع بلفظ المباداة فاشتماء افعله
 واختلفوا في انما اذا جرى غير لفظ الطلاق اذ يقع طلاقاً من جملة فضا اجمع بقوله ثم فان طلقها فان تعقب الطلح بعوض كذا الظاهر في بعض
 يكون طلقاً ولا بد لو كان الطلح طلاقاً والاهم ان طلاق لا يترقب باختيار الزوج فهو كذا الطلاق بعوض ثم في الحق لا يدل على تركه وفيما
 لانها تدل على ان الاخذ من المرأة لتفصيل نفسها لا يجوز الا مع الكراهة اي معلوم عند المجاوز عن غير شقاق بل وقوعاً اي في الخارج انما كان
 ان يبين ذلك لانه على حصوله من الجانبين والمراد حفظ الزوج من شر او رد عليه بعد محض ما يد مطالب بالخبر وكذا على ما سأل طالب حصة
 وجهه ووجه لا يظيل بذكره الى ان قال ايضاً كون الطلح طلاقاً كما قال والاهم ان طلاقاً الى اخره وقد دليل قياسي في التثنية وهو على تقدير
 لا يخفى في اللغة الى اخره ما ذكره فاما لا لا كلام في بيان على غير الطلاق بعوض خط او قال لا كلام الحق لا يدل على تركه

۱۰۰

4

الشرق والحاصل
بعض

بہارِ کھفا

جميع الشيد
الطائف

الشيخ

الشافعي في التمهيد الثالث في بعض المواضع وعنده في شرح النافع في بعض الخواص والعنوان الثالث في بعض الخواص
 النافع كان نظره في المسائل والخلافات وفيما وجد من العوار في شرح النافع بعبارة غفلة في الخواص والاول قد وجدنا في التمهيد في بعض
 يوافي في بعض المسائل والحق الذي لا بد من ذكره وان افرد بعض الاصحاب في بعض المواضع كمن في الخلاف في قوله في كتاب الخلع والمباراة ان
 يغفر في بعض المواضع في قوله في حقه حاصله بعض قد يكون بلفظ الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 والظاهر في المذهب بالاحكام الخلع والمباراة انهما في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 بالتأني في الباقين وفي بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 الكراه من الرجوع او الرجوع في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 الثالث في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 باقرار الخلع والمباراة في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 كما هو مناسب في المقام فلازم كراهته في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 عند حجة الرجوع من حيث يظهر من التمهيد الثالث في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 الخلع في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 ذكره في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 فهو في احكام الخلع في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 في الخلع في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 المتأخر من ذلك في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 ما ذكره في التمهيد في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 الاصحاب في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 ثم قال في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 واعلم ان بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 منها واشترط كون البعض في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 اول خصوص ما استباحا لهما في الكراهة في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 للنصوص في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 انما هو الخلع في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 التغليب في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 الاضطرار في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 لم يملك الفدية الا في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 بالعوض لا في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 قال الفضلان في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 غير جدي في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 انها طلاق في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 انهي جبان عن الخلع في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 الخلع مع اجتماع شروطه في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 لوجع شروطها في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها
 الملك في بعض المواضع في قوله في كتاب الخلع والمباراة في بعضها احكامها وما قد يكون بلفظ الخلع في بعضها

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِيْنَ

مجلس ۱۰۰

غنی

بنی حاصیل المذنب

فمن كان منكم غافلاً فليحذر

المفتي

چ

في أرض القلبي
بأن الطلاق يجوز
هو الخلع والحل
عنها

المكتبة

من خلدت في فراشك
الذي لا يملكه إلا الله
خالد بن الوليد
مع بني النضير

الشريعة اظهرت من العقل العلم والاعتقاد والاضواء الاثبات والاثبات كقولنا نحن من الماشية وهو كقولنا نحن من الماشية
 ايضاً من غير الاستثناء ويجعل القول بالحرمة مع القول بعدم الوفاء وهو ممكن والقول بالفساد الشك من جهة القول بالحرمة
 الثالثة وانما المعنى المذكور في ثلثه وهو قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 حدود الله فلا جناح عليه فيما افترى بعد ذلك وهو قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 مناسبتة كره ان يفتى في بعض من الفتن التي لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 بها وان الامر بالامتناع المعروف في الشرع بما لا يتصور الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 المهر من المطلق ثمانية الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 يعني لا يجوز اخذ شيء من هؤلاء الغلبة فيكون في قوله المعاملة الشرعية على وجهها لا على وجهها
 عن امامه حدود الله الى الاخر الا بعد ان لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 لا لئلا يظلمها الظاهر والخطا في كره ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 الزواج الى نسبة الزوجين بصيغة النسيب في قوله ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 السابق وامثال ذلك في القرآن العزيز غير من جعلها اية الظاهر حيث لا يمكن احكام الزواج من غير ان يظلمها الظاهر
 الاستدلال على الخطا من جهة العرض في غير الظاهر ايضاً ويقتضي صدق الطلاق بوجوهها وانما ائمة القول الاول في قوله
 والاستصحاب في الامتناع من الدليل وقوله عرف الدليل والثالث في قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 اخذ في منزهة غير الظاهر وقوله عرف الجواهر عن ذلك ايضاً والثالث في الجمع المتقول في كتاب كذا في قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 فانه قال في سائر الطلاق وعندهم وقوا به في الامامية الى ان اذا كانت الاخلاق مسلمة في الزيجين والحال عامر فبذلك لم يشأ على الاطلاق
 لم يزل لا يخذل في الغالب وحيث في ذلك الشك وقد خالفوا قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 من مسائل الخلع بصحوة فلو كان الامامية يذهبون الى ان الجواز اخذ في معنى ما قبل الطلاق في قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 الخلية لا لا الثالثة هو حيث لا يجوز في الخلع وان كان المعد حر فادون الكراهة كما يشعر به عبارة البيضاوي المتقدمة حيث قال في قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 على ان الخلع لا يجوز من غير كراهية وانما يجوز استكرهه ولكن يفتى في وعده من نسبة خلية الاحد من الزيجين لا في الاخلاق الى الامامية هو في قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 الخلعين من الطلاق يعني ان الطلاق بقصد الخلع لا يجوز مع الزيم الاخلاق عند الامامية وهذا بدلت اننا لم نكتبنا كرام الامامية في دفعه الى
 ذلك فلو لم يكن جاز من عباراتهم ففهمنا العبار عن الجامع يعني في بعض الخلع والنسخة على ما قال فان كان الزوجان كاهن فمقتضى
 لفظ مثاليين فبذلك لم يخل خلعها في الصحيح الخلع ولم يملك العرض وقسم طلاقاً وجعل ان كان لفظاً صريحاً الطلاق وكذا لو اكرهها على اليد
 فان منسحباً منها فبذلك لم يخل الخلع وقسم صحيحاً ولو يكن منع الخلع اكرهها ففهمنا عبارة ابن البرقي في المذهب حيث فسدت الخلع ولا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 مسلمة ولا ينفق على الخلع فبذلك لم يخل طلاقها وانما الباس فان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 جرى ذلك ففهمنا من كراهتها لو اذ كان في نفسها شخص من هذا الصنف خائف الايمان حتى دله فان ذلك
 عليها ففهمنا ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 فاما اذا كانت الحال بين الزوجين عامرة والاخلاق مسلمة والنفقة على الخلع فبذلك لم يخل طلاقها وانما الباس فان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 على ان لا يجوز بطلانها الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 خلا وهذا معقود منها في الجواز لا يجوز الخلع وايضاً قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 وفهمنا عبارة الشيخ في الخلافة في كتاب الخلع قال اذا كانت الحال بين الزوجين عامرة والاخلاق مسلمة والنفقة على الخلع فبذلك لم يخل طلاقها وانما الباس فان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 طلاقها الرجل فذلك كان محظوراً مشتملاً على جميع احوال الفرق وهو قوله لا يجوز ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 الخوف من ائمة الحدود وقوله وان ختم الايمان ففهمنا ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك
 لان من اجل ما لا يشق وان ادريس من لفظ لفظ الخلع في قوله ان نأخذ ما لا يتصور شيئاً الا ان نجاء الايمان حتى دله فان ذلك

بالعوض عن الخلع

لا حقيقة له فلهذا يدعى على بطلان خبر الخلعين وقد حلت له الاخذ لامن جهتها وبطلانها لا غرابة في لانفاؤه ولو الباطل بنا مع الحمل
 باصل المسئلة مثل ان يقول اذا استاجر زيد من ثوبين من ثيابي فلهما فلهما ولا يصح فلا يحل الفرق فيه وان كان يمكن خيلته من جهة الصنع وغير ذلك وقدرنا
 حيازة الخصم والعلم في كونهما وهي كثيرة لا حيازة ذكرها وكلها ما يكون في حيازة اداة الخلع قبل اخطا جميع ذلك يظهر ان مراد القدر
 في كشف الحق ايضاً هو ما ذكره الجماعة فان اجماع الامامية على عدم حليته اخذ العوض من غير هذه الخلعين ليس هو الاخذ لاسيما الامامية فلم
 يفتح على مصرح بالحرم في خبر الخلعين بدون الكراهة بمعنى عدم الفسخ وهذا الخلية فاسيلاً لقيته في غالب الخلعين **الرابع** ان عباد الآ
 من المصدقين في السابقين في مقام ذكر اقسام الطلاق خالي عن ذكر الطلاق بعوض غير الخلعين فانهم قد قولوا الرجعة واقطاع الباش وقد اخرج
 اقسام الباش الخلع والمباراة ما اخرج في البتة ولا يذكر واحد من الطلاق بعوض فهذا الجاهل منهم بان لا اصل له **اقول** وهو كونه ولكنه
 عدم ذكره من جملة اقسام الطلاق بعوض فهذا الجاهل منهم بان لا اصل له **اقول** وهو كونه ولكنه
 نذكر اوضح تلك العبادات في مراد المسئلة بهذا الطريقة ونحجب عنها وهو عبارة ابن اديس قال في الترتيب الطلاق على ضربين بجني وبإفلا
 على ضربين ربع طلاق قبل المدخول بها وطلاق من لم يبلغ الحيض ومن جاوزت خمسين سنة مع تغير عاداتها وكل طلاق فسخا بل بطلان
 وعوض من المراء وهو المصحح بالخلع والمباراة مشتمل فاما الرجعة فهو ان المدخول بها واحد يدعيها فسخا عليه النكح لها و
 النفقة والكوة ولا يحرم عليه النظر اليها ويوطئها ويحرم عليه العقد صلحها وعلى خالته ان تاذر **اقول** ويرد عليه ان لا يغير لمرأته
 اديس ان من جملة اقسام الباش هو كل طلاق في مقابلته عوض في حد ذاته ومقتضى من ان تلك منصرف في الخلع والمباراة وانما كان الخلع
 بجعل الجاهل فليس قسماً ابراس من اقسام الطلاق وهو يشمل جميع اقسام الطلاق فان مرادنا ما يمكن ان يجعل كل واحد من اقسام الطلاق التي
 بسبب اختلاف الضرر مقابل عوض في الخلع والمباراة وثمره فصل البتة ويجوز اخذ العوض بسبب هذا العقد ولا حاجة في ذلك للمتر
 اشبال المبنونة به وان كان يمكن ان يكون في ذلك ابعث في الطلاق الرجعي كما بينا وثمره فسخ فاعلم وان كانت خيطة يجوز زيادة العوض في
 مئة مثلاً في فسخه فلهذا اضاع عليه وكما يظهر من المباراة في خالته الموضح لانه لا يجوز فيها اخذ ما زاد عن المهر ولا عقد بينهما هذا على
 ياربها بعوض لغيره في العوض فقول المراء بدل المراء فانما بيان في بطلان طلاق المباراة والمفروض كونهم هاهنا فاضافة هذا
 العقد تلك الالف في خبره هذا الطلاق بانها يحصل من اصل المباراة وتلك الالف ما تحصل بالطلاق والاصل ان ذكر احوال العلماء
 في هذا الضميمة والتسليم انهم لم يذكر كونه في اقسام الطلاق بعوض لا جدي فيلزم **اقول** لان قولنا انه في علم من اقسام الطلاق بل هو مفيد
 مستقل وقع على الطلاق او قسم من اقسام العود المسدولة مثل الصلح والهبة وفي ذلك فليست بمراد عبارة ابن اديس في الظاهر في مراد
 بل واطهر من عبارة الشيخ محمد بن المرح البجلي في نسخة من المصنفين لا هذا نقل عنه قال في كتابه ايات الاحكام ولما الطلاق بعوض فهو
 تقول الرجوع المزوج طلقه على كذا فيقول هو على الفوط لا تغفل كذا وطال في هذا ان يقع في حال الكراهة منها فلفظ الطلاق بعوض
 ومما خلع ويجعل له ما يملك من غير جوار وان وقع في حال كون الكراهة منها فلفظ الطلاق بعوض فلفظ المباراة ولا يحل ان يجاز
 في الفسخ فلهذا ما وصل اليها انتهى فان هذا طلاق بعوض الخلعين **اقول** ولعل المراد الطلاق بعوض المذكور في القرآن
 وتبين ان من خص فيهما او امة ايضاً او امة منها كان المراد الفدية داخلية في ميتها كما ذكرناه وفي طي ذكر عبارة ابن اديس في كل ما نقل عن كذا
 الحاوي للشيخ محمد بن حبيب الدين خيشة قال العلم ان المراد في جواز الفرق بالفتنة على كراهة الرجوع منفرداً وبجسمه فان انفردت بها جاز ان تزايد
 على الله وجه على قول بخر صيغة الخلع عن الطلاق وسوقها ماوان لم يلقطه وان كانت من الرخص لم يجر الزيادة وتعين في المباراة
 مقتضية له وان لم يلقطها فلو طلق لم يجر على المهر وقت المبنونة ولو لم تزد الزيادة فان انفردت بها الرجوع او كانت الاخرى فلهذا من
 الف تركان الطلاق بعوض **اقول** وانما ان مراد من الفرق بالفتنة الذي يكون الفتنة لانه مقتضية وهو منصرف فيما الخلعين ان الطلاق
 من الاموال التي توقيفها اليها بالعدل والعرف في العشاء وقد شرطه ويجعل له صيغة خاصة وشروطاً مخصوصة واقساماً مخصوصة
 فيجعل منها نصيباً واما من الباش ما كان بعوض مع شرط الكراهة منفرداً للرجوع او بما مع كراهة الرجوع ويجعل لكل منها احكاماً خاصة
 وتوابع مذكورة في محالها لا يشترط اليها الا التوقيف فلهذا لا يسئل له زيادة قيم من جهة العمل والعرف لامن جهة ما ودد في الطلاق
 لا يخصصه في الخلعين لامن جهة ما ودد في طلاق الباش بمداخيل العوض فيه ولا الترخيص به لامن جهة ما ودد في طلاق الباش بمداخيل
 لا تملك فيها ما يقتضي معرفة الاحكام الطلاق **اقول** ونحو لا نذكر كون الطلاق من التوقيف هو الاصل في العهود ولا استلزامه بان شرط الخصم

فيما يملك من المال
 فيما يملك من المال
 فيما يملك من المال

بالعوض

فيما يملك من المال
 فيما يملك من المال
 فيما يملك من المال

السلامة العامة

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

طلاق المهر
 مذكور في الأصل
 ولا على من سئل
 جالساً بل هو
 دلجل

[illegible]

1417

بعد الفخامه مصطفى امين والحمد لله رب العالمين

فيليث

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال لو كان للشيء من غير منفرق للتركه فهل يشبه الجوه كذا ويوزع الدين على مجموع ويؤخذ من الجوه ايضاً بالنسبة فيقول البعض
 صاحبها وهل يشبه مع استغراق الدين والخصا التركه فيها ام لا الجواب لا الظاهر انه لو لم يكن للشيء مال سوى الجوه فلا جواهر كان
 الضمن مطلقاً كما هو المشهور على ما هو نسب اليهم في المسائل قال في الرسالة ان كلام الشيخين وجاه حاله في الذنوس فبشأن شرطه ان
 ابن اديس بان جزمه ساكناً عليه شرطه بغيره كما ان لفظ من لفظ الجوه والخصا اما كان لغيره من الجوه شيء وكله لم يكن ذلك من غيره على شرط
 ولفظ الجوه والخصا وان لم ينفذ عليه في الضمن لكنه كان غرضه تحقيق الاجماع على هذا اللفظ فاسبب الاستدلال وقد منع هذا الظهور
 وليس بذلك مع اننا نقول هو مستلزم من الاطلاق لانه غالب هو ان للشيء الاموى الجوه مع انه يصير كمالاً لا شيئاً المستغرق في ذواته
 لايات لا مثلاً في شيء وقد يدل ذلك بلزوم الاجزاء في الضمن لولا وتبين الكلام فيه غاية الامر انك في الدعوى في الضمن
 والاصل عدم تخصيص الكتاب عند جواز الكيدل قوى بقاءه وانما لو كان له مال سوى الجوه فهل يشترط كون كثير بحيث يكون نصيب
 كل واحد بقسط الجوه او يكون نصيب الكل بمقدارها او يكفي لو كان قليلاً فبما وجد من جهة ملاحظة نفى الاجزاء بالتبلي كل واحد
 من جهته ان اصل الاشتراط لا يقتضي الا وجود شيء من اصل عدم غيب الزيادة والحق ان التعليل بعد الاجزاء في امر خارج لا شرطاً
 شيء على الجوه ليعين مصداق الجوه والاعتماد على نفي الضمن والخصا لا يطرده ويختلف المطامير باختلافها في الجوه وفي كونها
 ثمانية في بعض المواضع والزاكيل قليلاً غير معتد والجوه شيئاً قليلاً لا يميز الاموال في غاية الكثرة مع ان الاضمار والاجزاء في بعض المواضع
 بذات يعين بالتبلي هذا المال والا فبما يكون بعض الاموال من مال نفسه لا من مال غيره لا هذا الميراث ويختلف ذلك كبره الدنيا
 وفلهم وتفاوت الجوه في القيمة وكذا ان اسماء مع اطلاقه لم يبق شيء بعد ضم الجوه مع انك لم تعتبر ذلك في كثير من امثال هذه
 المواضع فلا استبعاد من ثوب الجوه من بعد الضمن ان حصل الضمن لا ترى انه تم جعل المذكور مثل خطأ الاثنين فهو يأخذ حظه وان كان حصته
 الا من مال المرأة الفقيرة والعاجز لا يأخذ الا نصفه فالاصل ترك التعليل وما بعده لئلا يأتى المساءر من بعد الجوه بعد الا
 يكون لفل من الجوه متعارف الا ساطع ولا التفاد الى الافراد اذ لا بد من كون له من نصيبه الفاعل ما يفي بالغاية العادلة من نصيب
 امواله ما وكلهم في هذا المقام غير مشغوف وتيسر ان كلام اخر في تحقيق المقام وهو ان يقول الميراث الاول المذكور مثل خطأ الاثنين و
 الاختيار والادنى في التخصيص والخصا الجوه خاص والذي يختلف في الأصول المتبادر في التخصيص بقاء جمع بقرب من مدلول المال
 ان كان المخصص مفصلاً فلا بد ان يحمل المعنى ذلك في اختلاف الافهام في الجمع الفرعي بالمدلول مثل ما ياتي الاموال في الضمن المعروف في تعيينه
 فما حصل القطع والحق بتجربة التخصيص في ذلك المقام فيحكم عليه بالخاص وما ياتي في خروج من العام فهو بان على العمية والخاص هنا
 خلاف الاصل ايضاً وبذلك نظره باب ملاحظة الضمن في الامور يدان ولا يصح بلون الضمن في حق لم يعلم انما لا اليد ولا نفس فان قلنا
 ان العام جميع اموال كل العالم وجميع المكلفين ولا يرد من ذلك التخصيص في البلد قلنا هذا العام والخاص يتبع على اعادة اموال المكلفين
 وجوباً ثم قال مراد بوضعكم الله في اولادكم واحد منكم فاستثنى جوه كل واحد من مالها بخصوصه فان قلنا المراد اموال كل واحد منكم
 حصولها لكم والاموال المنصوبة لكم بالصورة كغيره ايضاً قلنا لا بد ان يرد هذا المعنى اليك ايضاً في الافراد الموجودة في الفصل وهو
 المطلب في الاحكام الشرعية ثم ان قلنا ان الخاص في العام هو الكثرة الافراد في جميع التخصيص في لو كان الاموال في غاية الكثرة بحيث
 وان كان قيمة مال سوى الجوه ليس بحيث يوازي قيمته من افراد الجوه قلنا مع ان هذا لا ينفذ في جميع المواضع من جواز اطلاق المعنى
 هنا هو القيمة لانفس الاجزاء فلا بد ان يكون قيمة الاجزاء الباقية بعد التخصيص اكثر من قيمة التخصيص مع كثرية قيمة البلد وان كان اقل اعتاد
 يحصل الفرض كالنصف والربع والثالث وغيرها انما يفسر في تفسير الميراث بملاحظة القيمة لا بملاحظة الاخذ الاموال في الدنيا او في ذكره
 في الايات في ملاحظة العام والخاص في الجوه هذا كله مع اننا نقول بما على اعتبار اموال المكلفين وجوباً ثم فنقل الكلام اليه انما
 قد يكون جواز كل المكلفين اكثر قيمة من الاموال الباقية ويؤخذ من ذلك على تقدير اعتبار ذلك لا بشرط كون نصيب كل واحد بقسط الجوه
 واعتد في الذنوس بشرط الاجزاء هو ضيق ما عرفت قال الشهيد الثالث في الرسالة على تقدير مراعاة نصيب كل واحد من الجوه
 له كالمولد المذكور لاطلاق الوارث كماله والنسبة اذ لا يفسر لاطلاق الوارث في الامور بشرط اعتبار ذلك كونه شيئاً او كونه شيئاً في مال غيره
 فيجوز في هذه الزيادة لا يوجب الحكم بكون نصيبه من الميراث بقسط الجوه اقول وهذا الكلام مجرب في المتن في لفظه انما شاركه

الترك
 في
 الجوه
 والخصا
 اما كان
 لغيره من
 الجوه
 شيء
 وكله
 لم يكن
 ذلك
 من
 غيره
 على
 شرط

كأن
 نصيبه من الجوه
 وان لم ينفذ
 عليه في
 الضمن
 لكنه
 كان
 غرضه
 تحقيق
 الاجماع

في
 الجوه
 والخصا
 الجوه
 خاص
 والذي
 يختلف
 في
 الأصول
 المتبادر
 في
 التخصيص

في
 الجوه
 والخصا
 الجوه
 خاص
 والذي
 يختلف
 في
 الأصول
 المتبادر
 في
 التخصيص

والله اعلم بالصواب

في الزمان والامم
من اهل البيت
الذين هم
الذين هم

في
عند الموت
مع امانه و
الظفر الممتد
والفم المتسلسل

فيهم بعد وضع الجوه الاوجب الحكم يكون نصيبه بعد الجوه من ثلثه فالثلث السالك والثلث الاوسط من ثلثه والثلث السفلي من ثلثه
ولمن نشأوا من الثلث نظر ان الغالب للثلاثية وهو معتبر من الثلث فاذا كان التركيز بحيث ان الخرج الجوه ليرى الثلث فلا يقضي لها
جوه اذا الوصية معتدلة على الميراث والجوه من الميراث فيكشف عدم زيادتها عن الثلث مع عدم بقائها بعد وضع الثلث عن الثلثين
فيدفع جوه الاختصاص من ثلثه من الميراث بالضرورة ان اخذ الثلث المفروضه لثلاثه اسبق على التفسير من الاول اذا اجتمع الذكر والاُنثى و
انقسامهم بينهم مسبقا بغير فرضه كما ان اخذ الفرض من سوق بميراثا للدين والوصية مع تقديم الدين على الوصية كما انهما ايسر مستوجب
باخذ الكفر ولكن بخلافه وان اخراج الجوه من الميراث باخذ الدين والوصية والفرض من سابقه فاضله في كمال الاشكال في انشاء
على نصيب التركيزين الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين على فرض تخص اصل الجوه وشبهه فيقول ان التركيزين الذين فان لم يكن عليه من الجوه
ثابتة واما اذا كان عليه من فاني استغرق الدين التركيز فالاختصاص الاقوى اخذ الدين مقدم على الميراث بخلاف الكتاب الاختصاص الكثير الدالة على
تقديم الدين على الميراث والنجاة من الميراث ووجه الثبوت طلاق اختصاص الجوه واستيفاء الثلث في الذرور شيئا يحتاج لو قلنا ان الثلث
من غير التركيز او يبرع به منبرع او ابراء المدين واستعمل الثلث في الوصية ايضا الجوه مع طهاريه من الوصية الذين او سرع التسريح
او ابراء المدين لا البطلان من الوصية بسبب الدين ووجودها يحتاج الى الدليل مشتملة بان البطلان من جهة حصول واحد هذا لا يؤثر
فلا يفيق فلهذا وان لم يستغرق الدين التركيز ذكره فاني وجهين لبيان الاول ان الذين انما يمنع الجوه مكررا بل يوزع الذين على مجموع التركيز
فينقص من الجوه شيء باذنه ما يغاير من الذين نظرا الى الاية والاختصاص ظاهر وان الميراث لا يثبت الا بعد اداء الدين والجوه من جهة الميراث
ولو اذاه الوارث من هذا المالك او يبرع او يبرع منبرع به او يبرأ المدين من دفع المنع وبشبه الجوه كاصل الميراث كما من الاستغراق بل بطريق الادع
الثاني ان يمنع الجوه مكررا بل يعطى الجوه صاحبه بانها ما يقع في الدين من الميراث لا طلاق الفرض الواردة في الجوه من غير تعيين وهذا الوجه
في التدوير كان الظاهر من الوصية للميراث الاول في تحقيق المقام يحتاج الى تعيينه فانه وهو ان الميراث لا ينفصل عن الوارث حتى يودي الميراث
كما حفظت في الميراث مفردة وتبينها ضعف قول من ان الميراث ليس يقابل الميراث من الدليل على انه لا ينفصل عن الميراث بل يخص لونه كما جاء في وجوب
كونه الوارث لا يستحق ان يعطى الميراث بل ليس هذا الحد من قبل الميراث ومنعنا عنه ما يثبت الميراث استحقاقا له كما يشبه الكفر مع احتمال
انفصال الميراث عن الميراث في كل الوقف وذكرنا وجهه لا لا يبرأ وذكرنا من الاختصاص ما يدل عليه وجهه وبما في الرتبة ايضا لا يفسد في ذلك من الذين
المستغرق وغيره اني اتمم هذا فيقول قولهم بعد وصيته بنحو بها اودين بعد قوله بقرصينكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
والاختصاص الكثير مثل صحبة محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قال الميراثين عليه السلام ان الذين قبل الوصية ثم الوصية على الذين ثم الذين
بعد الوصية فان اعدل الفضا كالميراث في الوصية والاختصاص الكثير في الوصية عليه السلام قال قال اولادكم في يد من المال الكفر
ثم الذين ثم الوصية ثم الميراث الى غير ذلك من الاختصاصات بظاهرها على ان ثبوت الميراث للوارث انما هو بعد ايفاء الدين كما هو احد الاقوال
الثالثة في الاية وحفظت في الرتبة ان هذا الصنف من الثلث الذي ذكرناه وكذا الاختصاص المستفيض في القول في قولهم في الاختصاص
المستفيض اذ هلك الرجل في غيبته ومعه ولد الاكبر يدل على ان ثبوت الميراث للوارث انما هو بعد ايفاء الدين كما هو احد الاقوال
محتمل احدهما متصل وهو قولهم بعد وصيته بنحو بها اودين من منفصل وهو الاختصاص الدالة على تقديم الدين على الميراث في
الثلث المستفيض وهو اختصاص ثبوت الجوه لابن الاكبر فيكون اعطى الميراث للوارث وخرج من الذين والجوه كالميراث على ما اخبرنا في غير
الاية ولا الاختصاص ولكن الاشكال في تقدير اي المخصصين فعلى الذين ثم يعطى الجوه ثم يعطى الميراث للوارث ويعطى الجوه اولادهم يخرج
الذين ثم يعطى الوارثان فيجوز الاول فيقول الذين مجموع المال ويوزع على الجميع الجوه وفي الجوه ويلزم هذا القول لظاهره كما في الوصية
والكفر فلا بد من المنع من الجوه حتى توضع على ان يعطى الجوه بيته من الميراث مقابل المذكور وان يتجوز الاخر فيقول الذين يترك الميراث
بعد وضع الجوه ولا شيء هنا يدل على التفصيل بين المستغرق وغير المستغرق من الذين على هذين المقتربين ولا يسلط الترجيح للمخصصين
سواء اذا كان ظاهرا الكتاب في معضلة الثلث المستفيض والمفصل من التمتع عند ثبوت الثلث فاذا قلنا ان الميراث على الميراث المستفيض والمفصل
بظاهرة فضيل الجوه وغير الجوه فيعطى الذين بالجوه ايضا وادفعنا الميراث فيفضل ان كان الكتاب في الاختصاص الكثير المطابق لمعنى
الذين بالجوه مطبقين وان كان الذين ذلعا على ذلك التركيز بعد وضع الجوه ولم يكن محل اتمام الوصية الا من الجوه فلم يعطى الميراث
المفصل ما يطابق من الشرائع انما هو محض فضل اثنان الميراث لنفسه على هذا الوجه المذكور في الاية الا ان يكون ذلك محض الاقوى بخلافه

و
روایت شد
و

فانما لا يملك

فان جوہ اللہ

④

والله اعلم بالصواب

وَبِغَيْرِ الْمَوَازِينِ

فانما

فِي سَبْعِينَ سَاعَةً

فہرست مضامین

[illegible]

شاہ

مجلس العاشر

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

لعلكم
العلم في ذلك الحين
تستفيدون من ذلك
لعلكم تبتعدون

فمنهم من

ف
امر زوجه

مجلس اول

فَبَيْنَ يَدَيْهِ جَلِيلٌ
الْكَافُ وَالْقَافُ

ملّا
الطريق

[illegible]

الصحة

حق وصدق
العلماء الزكوة
الاسير المرح

المخيم

في جوار الأثر
من الأثر

خبرنامه

فصل في حكم القضاة
وأنهم من أئمة الدين

فصل في حكم القضاة
وأنهم من أئمة الدين

فصل في حكم القضاة
وأنهم من أئمة الدين

فصل في حكم القضاة
وأنهم من أئمة الدين

فصل في حكم القضاة
وأنهم من أئمة الدين

ويعلم بان اختلاف ما بيننا بل يظهر الإجماع من المسالك وغيرها من غير أن يفلح من العلم من حصول المسالك وأن حرم الاختلاف في الدين حالاً لا تدعو من قبل الشيخ
 به ما أتته له بحجة فاذن حان مخصوصه وفي خبرنا ان لم يهتد منه هذا بل بولي القضاة وكان في محل ولا يهتد منه ولكن احسن نظره الحكم كما
 ويحكمه هذا بالمال فلو كان هذا المال تحت خبره لكانت في خبره لا تكون من غير ذلك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 وقال لم يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 البلاء بمصدا حكومتهم **اقول** حونا خلا ذلك على اختيار القضاة لا يجوز تخصيصها الا بما هو فيها ولا لا الاختيار اليه استدلاله الشيخ مع سلالته في خبره
 يثبت بذلك الظاهر القاطن منها الخبر من جهة العمل لا مطلق الخبر فذا ثبت انهما من كونها لاجل حكومتهم ان لا لاجل لاداء القضاة المشبه لكرهه
 وبين ان سداً لبابه ولو حافظ **الحاشية** لا خلاف في وجوب التسوية بين الخصمين في العادلة الحكم في انا التسوية بين نيل السلام وقدوة والظفر
 والاشارة وقلائد الوصية لكلامه لاجل ان القضاة لا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 فمن الدعوى استنول على الاكثرين الوجوب غير الشك في خبره وقد ثبت سلالته في خبره الى الاستصحاب استغناء عماله الاخرى لا يربط بالاولى
 ان لم يفلح الوجوب لا يجنب منعت استند هذا بالظفر لاقا ما البلاء القضاة في الامكان تكلف قد تدعو في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 املك فاستعلم لا املك وما ذكره انا هو في المسائل في الاسلام والكفر لا يجوز وقوع المسلم على الكفر في الجمل لاجل ان المسلم ومنه في الخبرين بالاولى
 الاكرام هذا المسمى في حكم **الحاشية** لولا انهم غلبت عليهم احد الخصمين ما يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 بوجبه من اذ بدلت انما بالظفر لاقا ما البلاء القضاة في الامكان تكلف قد تدعو في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 واما ان يملكه في خبره مع حله بالظفر لاقا ما البلاء القضاة في الامكان تكلف قد تدعو في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 الجزم بالظفر لاقا ما البلاء القضاة في الامكان تكلف قد تدعو في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 حقوق الناس ما شئت فسادا لان يكون لهم دليل اخر من جناح وغيره قد ذكره في التتم لاسر لا يستفاد من ذلك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 صاحب ام يكره في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 اما انك خصما فلا يجب على القاضي ان يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 اذ هو في الخبرين التسوية في خبره لان ان يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 لان لا يثبت بالانفاذ بدون ضرورة ابقه ربحا لان بن جهم انما ان طلاق التسوية في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 كما يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 فان لا يثبت بالانفاذ بدون ضرورة ابقه ربحا لان بن جهم انما ان طلاق التسوية في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 ونقل انما يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 البين في الخبرين التسوية في خبره لان ان يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 الخطاب في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 منهم خصوصاً واحدة وكل كلام في الجناح الظاهر عند المدعي في الخصمين عند الخصمين وجوب التسوية في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 لانهم في الخبرين التسوية في خبره لان ان يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 يثبت حكمه في الخبرين التسوية في خبره لان ان يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 والاقال وقوة الحكم ان يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 انما لظاه لا يدعو وهو حكم الحاكم وان كان مدعيه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 الحكم يثبت في الخبرين التسوية في خبره لان ان يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 اما جعل الصلح من شرط لا ينفذ في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 بل هو الصلح في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره
 واما ان يملك في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره ولا يهتد منه في خبره

بسم الله الرحمن الرحيم

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِينَ

۱۰۰

الأصل
وهو أبجد متتابع
للأوزان قبل هوام
أي خلاف

المكتبة
في الشارقة
العربية

[illegible]

کوت

الاولاد

يُحِبُّ عَلَيْهِ
الْيَانَةَ وَالْأَسْلَاطَ
لِلْغُرَمِ عَلَيْهِ عَنَدَهُ



بسم الله الرحمن الرحيم

اولاً
من كتابها
بالحال

[illegible]

الموعود

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ إِذْ أَنَا مِنَ الْمُنْزِلِينَ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَعْيُنَكُم بَازِلًا

الشيخ الفاضل

فمِنْهُمْ فَالْمُؤْمِنُونَ

221

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

بسم الله الرحمن الرحيم

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

فانزلنا من السماء ماء فاصفا من الارض نباتا

الشيخ العلامة
فقد التفت إليه فوجد
الشيخ العلامة
فقد التفت إليه فوجد

FLANK

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

فخارضا للدين

التي هي
التي هي
التي هي

المسألة

فصل پنجم

مالیہ

وہی ہے جس نے ان کو

باب في بيان ما يجب عليه من القضاء

باب في بيان ما يجب عليه من القضاء

فلا ريب

وهو

قائمين اديان
في الحاق الطهارة
بالسنة والنجوة
بالميت

الطهارة
بالميت

عدم الاختلاف فلا ريب في الاجماع في غير القصة المستثناة والاختلاف المستفيض قبل الرقابة المشتمل على العامة والخاصة الميتة على الميتة عليه
على الميتة عليه فان التفتيل قاطع للشك في حسن خبره من سلم قال سالت ابا جعفر عن الرجل يقيم الميتة على حقها هل عليه ان يقتلها قال
لا ورواينا بان عن رجل الميتة وقبرها ما الاحاط الى ذكرها ولا يمتاض بها ولا يمسها من كميل الميتة من علمه قال فيها ورواينا
على التمسك مع بنينا فان ذلك اجل للميت في القضا الصغرى بالبلد المندم ومسلم مع احتمال اذاده لزوم اليقين لئلا كان الميت واحدا وبني
ملته بعض النسخ بدو الضمير المجرود ويمكن حملها على الاستصحاب على ما اذا ارادنا به ضد البينة كما يظهر من التعليل مع ان ليس في
سياق ذكر السجدة في صحيح الكلام في حصة صفة الاية وجران بعض تلك الحامل فيها وفيها وبالجملة فلا شك ان ذلك هو
استثنا بعض القصة فثبتها ردا للميت من التمسك عليه ومطعم على القول بعدم القضا بالكلية ورواينا في كلام في هذا اختلاف اذا كان
على الميت فان العرف من الاحتياط بحيث لا يوجد مخالفة فيهم ان الميت اذا اقام البينة على حقها على الميت فستختلف على بقا الحق في
الميت استظهارا او الظاهر مرادهم من الاستظهار ما طلبه في ثبوت الحق وبغاية الى حين الطلب الاستصحاب كما اطلق عليه في كلام الآ
في بعض المواضع ايضا لوجوه الضمير بالوجود في كلامهم هنا مع دعوى الاجماع في خصوص الميت فلا حظ للمعة وشرحها قال وكذا يجب
اليقين مع البينة في الشهادة على الميت الطفل والمجنون وقال في الشرح اما على الميت فوضع وفاق الى اخر ما ذكره والميت واحد وان كان
الوارث مطلقا لالة الدليل على ان يد من ذلك فيقتصر عليه في الدليل على اليقين بعد الاجماع المتفق في شرح السعة صرحوا في ذلك
احتمالا وهو المحكي عن الصيرفة في حديث جند الرحمن ابي عبد الله المقتدر المصير ضعفها من جهة ليس الضمير بعلم الاحتياط ان الظاهر من قوله
في هذا المسئلة على هذا الرواية فلا يحسن المدح بان واقعة فنادى به للرواية لئلا على ان غلام واعتمادهم كان عليها واما المدح فلا
بان الرواية ليس بصريحة في بقاء البينة فعمل المراد اليقين مع البينة الواحدة فقيمة بخلاف ما ينادى به بفرق موضع البينة عن موضع البينة
فان الاول هو اصل الحق والثاني بقاء عليه وبني التعليل المذكور في الرواية ونوضحه وكذا المدح بان تفتي الرواية وجوب اليقين
للتعليل وليرى بطلان المدح في شيء فان الامام عليه السلام اعطى ذكر الله تعالى التوحيد التقييد ليس بصريح امر يكون اليقين بهذا التمسك على
الوجوب لعل على الاحتياط وكذا اهل القبلة على ما هو في حديث علي بن ابي طالب في رواية الشيخ الثقات عن الصادق عليه السلام في حديث الحسن عليه السلام
هل يبطل شهادة الوصية الميتة بين له على رجل مع شاهد اخر مدقوع اذا شهد معه اخر عدل على الميتة اليقين في كتاب الجوار للوصول
يشهد لوارث الميت صغير او كبير حتى له على الميتة افضل غيره وهو الفاضل للوارث الصغير وليس للكبير فاضل وقوعه من يفتي للوصية ان يشهد
بالحق ولا يكره الشهادة وكذا في بطلان شهادة الوصية على الميتة بين مع شاهد اخر مدقوع عليه السلام من بعدهم ولعل موضع الدلالة
هو اخر الرواية في حديثه كل ما يشكك في بطلان الشهادة الوصية فيما لا الضمير فيه وهو خلاف المشيئة من مع انه غير مضمون الاستدلال بالخير
الاخير كما هو مقرر عندهم فيه منع اذ لعل قوله عليه السلام في الحديث اليقين كما يرضى مدقوع شهادة الوصية كما قيل فيكون المراد ان بين التمسك
مع الشاهد الواحد ثبت الحكم فان لم يكن لاحاطة اليقين مع الشاهدين لانه الدعوى على الميتة هو غير معلوم من الحديث بل الظاهر من الرواية
الحق في حديثه اليقين على الاحتياط وبما احمل سقوط كلمة لا يرضى قوله مدقوع قوله في الحديث واما قوله من يفتي للوصية ان يشهد
اتقوا بوجوب ان تجوز الشهادة للشاهدين في التوفيق لوجوبها الا ان في مدقوعها المراد الشهادة للكبير بغيره قوله وليس للكبير بقاض
بالجملة لا ينبغي الاشكال في اصل هذا المسئلة مع وجودها في الروايتين المعنيتين بعلم الاحتياط في موضع الاشكال في مقام الاول
الحال الطفل والعائت المجنون الميت لاكثر على ذلك التحق وجاها على المدح وتمتلك الاولين العلم المصنوع او من باب اشاد الطريق والى
لان ما يلبس اليقين الموقر في شكل في النص بالعلم المصنوع هو كون التمسك عليه ليس في وهو منسحق في قول ولعلمهم تمسكوا بقوله لا لا
مدى لعله قد فاء بنية لانعلم موضعها ولكن يقتضيه ذلك قوله قبل الموت بعد ما كان يحق الوفاء في الولي عليه وبالجملة كما يحتمل في قوله
عدا الوصية في العلم بالحال الفعل يمكن ان يكون العلم عندا مكان الوصول فخص بالميت فلا يمكن الاحتمال بهذا الميتة في غير مورد النص في قوله
يظهر حال اشاد الطريق لظهور اختلاف الطريق وايضا في مورد النص هو اليقين في الفرع وحمل الرجل في الصحيح المقتدر على الغالب
نفسه واخراج غير المذكورين خلاف الظاهر كما لا يخفى وموجب تخصيص ذلك لارضه بالحقون وكيف كان فلا يبدى انه حوط والاشعار
اليقين على التمسك على الغائب من غير تكميل الامع تعذبا اليقين كما لو كان الميتة وكل السحق فلا يجوز خلافه واصبح التكليف تاما من ان يوجب اليقين
كالهضم ومن نجه فوجب التكليف ورواية جليل الاية في مسئلة الحكم على الغائب يد على التكليف والاختلاف في العمل بها في الظاهر

كتاب الفضا

الرواية هو ما كان الدعوى على الميت بالدين كإظهاره من لفظ الحق وعليه ما، وغيره فاضى هذا الحكم الحاكم لاصل من
 النص فلو كانت الدعوى على عينه يدعيون العصباء الثانية ونحوها فلا حاجة الى اليقين صرح بذلك الشهيد الثاني في ذلك العلامة في
 حد ولور يوجد في الزكاة وحكم ضمانها في الحاقها بالعين نظرا لاصل الدين لا شقا لهذا الذي وجب استيفاء اوله له ذلك ولا يبعد
 ترجيح الثاني لانه بعد الفقدان ينظر الى ذمته نعم لو فقد بعد الموت ولو لم يعلم فقد انها حال الحيوة فحكم العين واحتمال احب العلم
 المتقدمة هي هنا ايضا فام لم يظهر منه في السابق لان الحكمين كلاهما في الميت فيصعدان لظن الوفاة هو الذي كان لا يمكن المشتكى
 البيع وغيره من سفلات العين **الثالث** لو اقر قبل الموت بتدليكه فيها الاستيفاء فابا في وجوبه لغيره الى البينة وجب حين
 الاطلاق وفيما احتمال الابرار من جهة الاصل والظن وهو بقاء ذمته وتبجح في الثاني والثالث **والرابع** في قوله هو الاول وقد مر ان
 المذكور في الرواية هي هنا لا يوجب الحكم بفسط العين لان العلم به هنا احسن المطلوب بل هي نكته او شكا والافاض الى الابرار ايضا كاف
 بالجملة التعليل لا يوجب فحص الاطلاق كما لا يخفى **الرابع** الظن من الدليل هو حذو فامة البينة فلو علم الحاكم بالفضية وحكم بها فحق
 اليقين تام لا يفتد شكل ولا يبعد ترجيح الوتو لعل المتصور ان ليس ذلك من قبل الدعوى على غير الميت والاحتمال هنا لا يوجب فحص
 الاحتمال اما فلا وجه للتعيين بل لا وجه له في اصل المسألة ايضا والظن عند وجوبه على الفاسق مع علمه ببقائه حذو ايضا في اذا جرح في
الخامس هل يجمع بين العين والشاهد اليقين ام لا يخرج في الادعاء بعد وعمل بالتحقيق فيفسد فلا يحتاج الى اخره فانه في شك ورو
 حور من الشاهدين بما لفرق بين اليقين فان الاول يودى مودى البينة والثانية اتمها على بناء الحق والعلل المذكور في الرواية يدل على
 ايضا **السادس** ان لا يخلط في الاحتياط برفع احتمال الابرار كذا في الرواية فيكون من بين اخرى لعدم الغائبة مع عدم شمول امانة المذكور وفاء
 لها مع والاصل بعد وجوبه فان لم يزل في الادعاء بطلان ما علم انه يحتمل بوقت الحق على العين فاذا اعتقد بغيره الحاك وحينئذ لا يشك
 يتم له ان ياخذ ويقول ان ابا ذل للميت فاحلته على الوجه الشرعي وهو بعيد وان ذلك لا يقطع باسقاط بعض الحق فلا يمكن ان يفسد من
 الطفل في الميت فيقطع البلية بغيره من لان الشك في وقوف علمه ما قد صرح في الرواية بان اذا لم يخلط لآخر كما لا يمكن نسخا بعض الحق فانه
 كان الوارد من بعض من ينقض الصالح وكذا مع الولي قريبا او ما كما باستطاعت بعض الحق باسقاط اليقين فانه اصل من الاحلاف في شك في بيع
 ولا يترك الولي مصلحته في مقصود الادلة هو ما ذكره من عدم تبعض الحق ببعض الحق وعدم ثبوت في الابداء **والسابع** او ايا سكت
 عليه من الجواب ان كان ذلك العتق اقل قال **فحين** الشك في المقتضى النهائية والخلاف في سائر ابرار حرة وجاهة من ذلك خرب في نسبة
 لذلك بصفته الجمع الحق انه يوجب حقا بغيره او يتركه او يفسد من حق او يفسد فيلزم في ذلك بعد الازم في جواب لروا
 الملاحظة في الابداء والشك فان لم يجمع فليس بعيد وعرفا في الحكم ثلثا اما اجب عن الدعوى الاصلية ما كذا وردنا اليقين
 على حمله ثم نقل القول بالجد من قوله ثم قال في الاول يقتضيه مذهبنا والثاني يقتضي قال في الحق وهذا يدل على قوة الشيخ ونقل عن ابن
 البراج في المقتضى ما يرب من كذا المبسوط ويظهر من التفسير بين الامرين كناية الشهادة للعدو والاول اخر وهو ان يجرى في جميع
 والمباينة في الاهتمام من دون جبر قال في تع والاول مروي قد ذكر في لثانته لم يجد برواية وذكر بعضهم ان المراد بالرواية شمس قوله
 في الولد يحمل عروضة وعقوبة فان الجواب على الحق وما يجب عليه في نفسه من حق الحبس والعقوبة حتى يوديه وقد لا يرضى من بعض ولا
 غير فانه مستند القول بالخير جلد من باب النبي عن النكروا **اما** القول المنقول عن ط وهو محض ابن ادريس في التزاد فليد بعد من قيل ان
 مبني على جعل النكروا كذا وهو في معرض النكروا والظن ان تحصيل الكلام في الفضا بالكلية في نفسه رانا لادلة اخرى ذكره في ذلك
 كلها ظاهرة في صورة النكروا بعد حجة الحق فامة البينة وان ذلك من النكروا لا يقدح في الدعوى بغيره فاما في تركه في نفسه
 فالحكم بالنكروا مع رد اليقين على الحق فليكون موجبا للجهاد وقد لا يمكن اليقين لعدم العلم بالنفس كما لو كان دعواه من جهة خبيث الشاهد
 فخط او نحو ذلك كما مر في الحكم بالنكروا بدفع ذل اليقين على القول بالخير فيجب ثبوت الحق على مسلم يقتضي لاصل مائة ذمته بحقوقه في
 ذلك الحد او نحو المستخرج من الحق المتقدمة في الاخبار والجملة التي فيها من مائة ذمته على الفضا بالنكروا وبما في الرواية في حكمه بالنكروا
 الى ما في كتابان هذا يحمل افراد الانكار وما تقدمه بخلاف الانكار فان كان مبني فلا شك ان في لزوم الحق ومع الانكار فيكون مثل الشك
 بعينه فان فامة البينة لا يخلط في رد اليقين **وانت** خبر ضعيف في الاحتمال هكذا كونه مفرا ولا شك ان كذا في حق الحق ولا يخلط
 حتى الرواية ولا على ادعاء اثبات ادعاء الحق يتابع مع مقتضى الاستدلال كما لو تماشى مع البينة ثم عند الانكار ومضى لا يعرف لافراد

في قوله انما لا يخلط في رد اليقين على القول بالخير فيجب ثبوت الحق على مسلم يقتضي لاصل مائة ذمته بحقوقه في ذلك الحد او نحو المستخرج من الحق المتقدمة في الاخبار والجملة التي فيها من مائة ذمته على الفضا بالنكروا وبما في الرواية في حكمه بالنكروا

في قوله انما لا يخلط في رد اليقين على القول بالخير فيجب ثبوت الحق على مسلم يقتضي لاصل مائة ذمته بحقوقه في ذلك الحد او نحو المستخرج من الحق المتقدمة في الاخبار والجملة التي فيها من مائة ذمته على الفضا بالنكروا وبما في الرواية في حكمه بالنكروا

في قوله انما لا يخلط في رد اليقين على القول بالخير فيجب ثبوت الحق على مسلم يقتضي لاصل مائة ذمته بحقوقه في ذلك الحد او نحو المستخرج من الحق المتقدمة في الاخبار والجملة التي فيها من مائة ذمته على الفضا بالنكروا وبما في الرواية في حكمه بالنكروا

وَمَوْظِعُ رَجُلٍ مِمَّنْ جَاءَ بِكَ

۴

فَعَلَيْهِمْ أَزْكَرُ الْعِلْمِ وَفِيهِمْ أَزْكَرُ الْعِلْمِ

والله

جنگل

من
الفتن على الأمت
فما تعد
يجوز
م

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

في هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم



از غلب

عبدالله بن محمد

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْبَقَرَةِ نَبِيٍّ لَا يَخُفُّ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ لَكَاظِمًا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في الزمان والمكان والقبارة

۱۰۰

30

مفتی محمد تقی عثمانی

کتابخانه

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

الدخول

الرفيع
المعروف طبعه

وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَقْرَأُوا
الْقُرْآنَ حَتَّى تَغْتَسِلُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ
وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَقْرَأُوا
الْقُرْآنَ حَتَّى تَغْتَسِلُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وَمَا
ذَاقَتْ فَبُهِوْا
مِنْهَا
مَمْنٌ

الآخر
في احدى من الامور
واحد منها انما احاد الرضا في
احادها وفسح على السوكل
نظام وهو فان لى باخذ
الامر من الامر
الآخر

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ
لاہور

بے اول

الملك

لا بے بصیر

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

المقدود والضم
بالقد والشد فابن
مضاحه
على

۱۰۰

الف
 انا ما يصلح ان يصفى
 لاجل انما مع الف
 لا انا مع الف
 فاني مع الف
 فاني مع الف

۱۰۰

فلا يجوز له
اذا كان مسلطاً
على امواله اذا وطئ المريم
نفسه على الفساده
ولو رضى
الشيخ

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ مُحَمَّدٌ وَآلِهِ

5.

۱۱۱

اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلٰى
 سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلٰى
 اٰلِهِٖ وَسَلِّمْ

افلاكان و افاكان
شعرا

فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ

الانوار و النور
على الكفا

بعضه في اليد
معه في اليد

في يد الآخر

في يد الآخر

في يد

في يد الآخر

المقر في الصالح والمباين من المصالح على النصف في نفسه ذلك المحض لا يوجب له حصة مع كون ما ودي عليه المعاملة في المصالح
هو النصف المقر في ذلك المقر في اليدان في نصف مجموع المالك في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
الامر وفي المصالح على ذلك المقر في نصف مجموع المالك في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
الاخصاص والخص من المصالح في يد المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
لك ذلك الاخص في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
هو ما وقع الصلح على النصف المقر في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
الربح والحاصل ان الصلح على النصف المقر في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
والمعاملة الواهين على ما يدعي المال المشترك مع عمدا وان يفتقر الى ذلك الصلح والمعاملة الواهين على ما يدعي في المشترك والخص في نفسه
لخصاصه وما ذكرنا يعرفه في مال الواهين بايناشتركة في ذلك الصلح والمعاملة الواهين على ما يدعي في المشترك والخص في نفسه
المقر في المصالح في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
منه وصدر هذا الاخص من مقتضات حق المقر في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
الشريك في صفة اليد في الاصل من هذا الاخص في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
ان كل واحد منهما استحق النصف في الاصل من هذا الاخص في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
بان نصف مجموع المصالح الاخر فليس هذا مورد الاخر في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
من الاجماع والاختصاص الاصل على ما بين على حق الغير وعقد بونه فلا بد للمصالح ان يخصص في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
الحلف في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
وتحوي انما ياه فان هذا المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
الشريك ومصالح المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
حيث ان مقتضى اليد في هذا وضعا من هذا المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
الاختصاص في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
اليدين لحد الشريكين انما يشتركان في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
افراد في اليد لحد هاتر وجعل ذلك الشريك ولكن شريكه الميراث في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
به من المقر في المصالح في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
وسبب الملك انما هو الارث فهو في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
فان ذلك هو وظهر مما ذكرنا انه لا فرق فيما ذكر بين العين والدين لا فرق ان العين في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
في وجهه افره على مشاركتي الاصل المشترك لذلك لا نقول قبل الشريك ان كان الشريكان حذوين بان لكل واحد منهما النصف في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
من فضل الامر وظهر في الالتزام اليقين ان يكون لكل منهما الربع لو حصل نصفه لكانت الاخر في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
مقتضى الدلالة الاتر من يد الشريك وادد الميراث على فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
ان مقتضى النصف الشائع من فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
يقطع عن اصل المالك الا من هذا المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
احد المدينين في يد المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
مختلفا لا نقول الا في الاصل المشترك في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
مع مقتضى الاصل من حيث الدلالة البينة ثم قال في ذلك ولو فرض حلف الاخر بعد ذلك فان كان قبل الدفع الى الاول فلا كلام وان
كان بعد فوضا ذلك في وجهه من وجود السبب في فضل المقر في المصالح في فضل الامور ان يتركها في نفسه من ذلك المصالح على حصة المقر في فضل
الشك في التمام الحاصل قبل بين الثالث في اقول وعلى ما مضى من الاصل الاول بل يثبت الاخص في الاول لما ذكرنا ويبلغه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

موضوع

انیکو

جواب

(Faint handwritten notes or bleed-through from another page)

[illegible]

فإن قيل لا بد من دليل على صحة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه

أن مشروعيه من هذه الدلائل إنما هو ما إذا كان من قبيل ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
كان الترجيح مبتدئاً على الأول فلا بد من ضعف قول من ترجح به من هذه الدلائل من قبيل ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
هؤلاء ما هم بقيد ما إذا كان ذلك السبيل لا يمكن من الدلائل التي في السبيل من قبيل ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
لا من دليل على صحة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
من البينة وموافقة السبيل المستفيض أقوى لما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
فالترجيح في هذا الترجيح الخاص لا ينافي مع ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
والأكثرية وتقدم ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
الداخل والخارج إنما هو بعد كون البينة من قبيل ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
ثم العرف هو هذا فكأن الترجيح في هذا السبيل يرجح أن اليد وما فيها اليدين من ترجيح ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
المعنى الصريح أن إطلاق كلامه ليس مستفيضاً في العرفه أو لا من الآخرين من جهة ذلك فانه جعلوا العرفه في أوله ليس ترجيحاً لليد أو غيرها
والظاهر أن الأمر بالمطابقة الواردة في العرفه ليس معيذاً عما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
ولذلك كان ذلك الترجيح لا في سبيل كون اليد وما فيها اليدين من ترجيح ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
نجمع وجوه الترجيح ويطهر ما ذكرنا من أن هذا الترجيح لا ينافي مع ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
أن كون اليد من ترجيح البينة لا ينافي مع ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
لا كما هو الظاهر في السبيل من جهة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
على الترجيح التي ودعها العرف لا بد من الإيضاح بما دللنا عليه من جهة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
أولى بالعمل من الأصل في البحث يمكن أن يقع في مقامين الأول في ترجيح الضميمة المذكورة من جهة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
انتهى الترجيح وهو أن البينة على الطرفين العمل باليد وما فيها اليدين من ترجيح ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
بالأصل والاستصحاب فإن البينة من جهة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
للحديث والشبه وهو ذلك مما يناسب المقام لأننا نرجح الوجود المرجح للدلالة المذكورة لكون ترجيحها أو خلافها فيما يرجح الأول كون رواية
أقوى سنداً ومغضداً باطلاق قوله تعالى في عباد الله وما وافق الأصل والاستصحاب وكون ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
دلالة الخبر المستفيض كإتيان في المقتضى من ذلك ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
على صحة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
وأما القول بأن ضعفها بخبر العمل فغير راجع إلى العمل على الإطلاق بل يرجع إلى ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
مع أنه لا معنى لأعصاب السبيل فيها كونه موضوعاً في جانب اليد وما فيها اليدين من ترجيح ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
احتمال من عمل بخبر موضوعاً في العمل المستقام في عدمه في الحقيقة والخل المستفيض في ذلك ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
ظهر بذلك أنه قد وقع في ترجيحها من جهة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
بعد ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
مستوفى كونه أدنى من البينة في ترجيح ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
خارج على ما نحن فيه سابق على ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
الناقل وكونه السابق في مقام إظهاره البينة لا يوجب ترجيح البينة الواقعة بالسبيل كما هو واضح وإنما إن ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
منها ما يحول العمل بالنفث لشمها من الفتح في ترجيح ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
ونفي العمل الكون في العمل المستفيض فإن ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
الخلاف مع وجوه هل نجمع بين الدلائل ولا عندنا خلافه نعم وقد لا نجمع هذا دليل على أن عملنا مع ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه
أذكر لك عباداً واحداً من علماءنا في هذا الشأن من قبيل ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه

الاحتياط

وجود

الاحتياط
ذكرنا في باب
منه

فإن قيل لا بد من دليل على صحة ما ذهبنا إليه في ترجيح هذا الوجه على غيره من الوجوه

البينة

۱۰

فان

مجلس

الضيف
الذي هو موقوف
داخلية وبها
مصلحة للمنفعة
الى

فَمِنْهُمْ قَوْمٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ

السلامة
والمصلحة
التي

ॐ

الاولى

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

جملہ
بہائم و انقیان
مع خلقہا من دون
نصر اللہ و اللہ
مثلہا یا ارحم
بن قادی
بعضہا
یدہ
ع

قَدْ خَلَقْنَاكَ فَادْعُ
 إِلَيْنَا وَادْعُ
 أَبْنَاءَكَ
 إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
 وَادْعُ
 إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

لیس ممتنع
حلیہ وبالنظر الی
ما فی ید

کل نہایت

[illegible]

لما

خليفة
العالمين

فَالْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَدِينَةِ

شهر وقال
أحمد بن الزمك
الملك

لا
انقلاب
يا

ثالث
ما اذا كان
في
في فلان

والله اعلم

ما

عاقبة منيرة الاثم

١٥٠٠

فِي الْقُرْآنِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ

فان عيسى وادخلوا الى الجنة
فان عيسى وادخلوا الى الجنة

فِي خَلْقِهَا وَتَرْبِيَتِهَا وَتَحْقِيقِهَا

[illegible]

وَالْأَخْرَجَ مِنْهَا
وَالْأَخْرَجَ مِنْهَا

الذین آمنوا

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

عراق خلیج فارس

رائسہ ایف ایچ ایس

السلامة العامة

12

رسالة في التوكيد

طلبني ما التفتوا الى الدعوى والاداء الوجوب عليه ولو من مال الغير فلا يصح ان يكون الواجب مطلقا حتى يثبت ان صرف ماله للغير المنع لا يوجب
 الا يجب طلبنا خطا التفتل من غير اهل ذلك من مجموع مثله اذا كان ذلك الخارج واجدا للغيرية فكل يجب طلبنا اطماعنا ما او يحصل الاشكال الواجب خطا
 الغيبة واخطا الضمان اية نعم اذا فرض قدم الامكان الا لا اعطاس من بين ماله فحق ايقه يقول بمنع اجرة الكمال الوزان غير ما من غير
 ونحوه لا يخرج **والعلم** ان ذلك في ما لا يكون له اجرة غير مملووم ولا يرد احد من العلماء فيها اطلاقا لئلا يخلو في الشئ في حق
 من المبتدع والمجتهد لا يجب على المالك ان يملك في الغالب في الاختلاف اذ الحق على كماله وقلان في فصول الفقه في الشئ في المبتدع فيجب طلبه فلو ان
 احدنا اطلق في باب الاول والثاني على ان باب الصدقات الاول استبعد في موضع اخر من غير الخطا لوزان والكاتب من بينهم الثاني
والاقر ما فوبنا الشئ ان دفع المال واجب على المالك ولا يملك الاجرة الكمال الوزان وما لا يملك الواجب لاديه وهو واجب فاك
 الحق في الشئ اذا احتاجت الصدقة الى كل واحد من كمال الاجرة على المالك فيل يجب سبب التوكيد والادل شبهة في الغالب في الفواصل ان اجرة الكمال
 والوزان على المالك على ان لا يوجب الخطا والخصم مطلقا فغير مسلم كون غلق وجوب التوكيد من الانصاف ومنه وجوب طلبنا خطا فبقوا
 الواجب المطلق وهو في من غير المنع **ويظهر** ذلك ما ذكره في وجه التفرقة في شاق الوجوب مع عدم وجوب الاجرة على الضمان وانما يفتقدون غلق وجوب
 مفيد ما ان يطلب الى الشخص ما من بينه ويحرمه هو يكون الخطا والحق انما يقبله لئلا يفتقد من غلقه ما ومن ذلك طلبه الكلام في قوله وذلك
 ان في التوكيد ما فوبنا الشئ ان هذا التوكيد في اخره فظهر جوابه ما تقدم **شبه** انما على القول يجوز ان يخرج كما يجوز في الكرم والفضل على ما
 هو المنقول من جواز لا يبعد القول بكونه مطلقا لظاهر صحيح مستند في استدلاله في الكفاية من ان الحق في ضافة شئ من اجل طلبه
 التوكيد في الشئ في ثلث اوقات بغيرها حتى يثبتها في وقت واحد فعال فظهر من غيرها في التوكيد في الخطا والتوكيد في التوكيد في جيب ما جيبها في
 صرح ما قد فرض يجوز ان يخرج حصة الفيرج وطلب ضبط ماله وعصده ووضعه في يد من يرضى به فلا شك ان وجوبه في جواز فبما في لزوم الغالب في كتاب
 الفضايل من مختلفه فبما كان فغيره انما سببه الا اذا امكن تبديل التماس مع كل ما يوقف عليه ما الواجب كلامه في كل كمال الوزان في كمال
 فدل على الواجب اذا لم يكن في هذا الحال ان يعلم ان في الوجوب ما في شئ من بينه في الصافي في التوكيد في الامور التوكيد في من يملك ما فيها مع مطلق
 من الكلام في المقتضى في اطلاق القول في الصدقة ما ان يفتقر في غير وجه التوكيد في ماله ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 او يملك هو يفتقر في ذلك في شئ من اجرة الخطا على كل حال استكمال التماس فيكون الصدقة ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 فان استناد من التماس في الشئ الذي هو بكل العبد في الغيرة فلا استكمال في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 جاز من هذا في الامور من مع لعل جواز التماس في مطلقا لظاهر جواز مطلقا كما هو مفيد من الاشارة في المقتضى في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 الامر في ذلك لال وخصه في التفتل فيهما والبول في شئ من اذ في **وبالجمل** لا استكمال في وضع التماس في التفتل في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 كما شاعرا كان فاحصل الاذن من الغيرة في حكم الاذن منه **ويما** ذكرنا في مظهر حال صورة المحرم في علم تعيين الغيرة في **والخاص**
 ان قبا لال مع قدم التفتل في الشئ في الغير في شئ من اجرة الخطا على كل حال استكمال التماس في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 او من يملك من ماله فيكون في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
والا في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 فاعلم ان كل واحد من هذه الامور لا يملك الا في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 والفتل في كل واحد من هذه الامور لا يملك الا في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 شاف في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 الذي هو وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 الاجماع فالباق هو المحرم في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 مع ان دعوى ذلك في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 وذكر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه
 فاعلم ان ذلك وحصل به خارج الساطع ومونه الغير لا يخرج من وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه ما ان يفتقر في وجهه

وحيث كان الواجب على المالك ان يملك الاجرة الكمال الوزان وما لا يملك الواجب لاديه وهو واجب فاك الحق في الشئ اذا احتاجت الصدقة الى كل واحد من كمال الاجرة على المالك فيل يجب سبب التوكيد والادل شبهة في الغالب في الفواصل ان اجرة الكمال والوزان على المالك على ان لا يوجب الخطا والخصم مطلقا فغير مسلم كون غلق وجوب التوكيد من الانصاف ومنه وجوب طلبنا خطا فبقوا الواجب المطلق وهو في من غير المنع ويظهر ذلك ما ذكره في وجه التفرقة في شاق الوجوب مع عدم وجوب الاجرة على الضمان وانما يفتقدون غلق وجوب مفيد ما ان يطلب الى الشخص ما من بينه ويحرمه هو يكون الخطا والحق انما يقبله لئلا يفتقد من غلقه ما ومن ذلك طلبه الكلام في قوله وذلك ان في التوكيد ما فوبنا الشئ ان هذا التوكيد في اخره فظهر جوابه ما تقدم

وحيث كان الواجب على المالك ان يملك الاجرة الكمال الوزان وما لا يملك الواجب لاديه وهو واجب فاك الحق في الشئ اذا احتاجت الصدقة الى كل واحد من كمال الاجرة على المالك فيل يجب سبب التوكيد والادل شبهة في الغالب في الفواصل ان اجرة الكمال والوزان على المالك على ان لا يوجب الخطا والخصم مطلقا فغير مسلم كون غلق وجوب التوكيد من الانصاف ومنه وجوب طلبنا خطا فبقوا الواجب المطلق وهو في من غير المنع ويظهر ذلك ما ذكره في وجه التفرقة في شاق الوجوب مع عدم وجوب الاجرة على الضمان وانما يفتقدون غلق وجوب مفيد ما ان يطلب الى الشخص ما من بينه ويحرمه هو يكون الخطا والحق انما يقبله لئلا يفتقد من غلقه ما ومن ذلك طلبه الكلام في قوله وذلك ان في التوكيد ما فوبنا الشئ ان هذا التوكيد في اخره فظهر جوابه ما تقدم

في شفا القضاة
والشأن في
الشيء

والجواب عن
الاستحسان

والغرض من الغرض وكذا في قولها التي في معنى المومنين مؤسلا لاصول وهذا المقام في هذا الاصل الشيخ السديد محمد بن محمد النعماني المكي في
 المصنف في بطلان ذلك من غير محمول على ما في المتن من كماله في هذا الباب والشيخ الحنفى ابو الفاسم بن سعيد الذي لا يوصف بكيفية كماله في قولها
 عنها من مثل الشهيد الثاني وعرفنا مع ما فيهم من الاصل في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 الشيخ في خلاف ذلك وهو مع المصنف في قوله في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 دعوى الاجماع وذلك لظهوره في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 الخراج والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 كانت تحسب من الاجماع في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 بحيث يصح كونه مظنة للاستدلال بالجملة في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 الشافعي في قوله في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 في باب الجانب قول الشيخ في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 لا يخفى الا انه في قوله في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 واظن ان الشرح في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 الفقه في الادب في جميع الامانة لا يخفى الا انه في قوله في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 الامانة والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
فان قلت مثل الشيخ في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 وجود الغنى من سائر الفقه في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 عليه في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 من حيث حصول العلم في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 وهو ما في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 والدخول في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 العشران كان في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 فخراج في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 الكمال في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 العود في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 فاذا في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 او يحسن ان يقال في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 العنوان فهو من هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 انما في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 من الجرح لان الظاهر من هذه القصة هو الاستدلال في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 معصوبا او غير معصوبا في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
قلت ما انصف بل انصف في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 مقابل افراد ما في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 في الثاني في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 عما سفت التامة ونصف عشر ما سفت التامة في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب
 عن المصنف التامة في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب والشيخ السديد في مثل المتن في هذا الباب

وما ادرى بى

وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانٌ لَّهُ

18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533
 534
 535
 536
 537
 538
 539

في الإصحاحين
سفر صموئيل
و سفر الملوك
الاول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

مجله انجمن معنویت

في سبيل الصلوة
والسجدة والقرآن

مَقْرُونَةٌ فِي الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ



الربيع في فنون الفنون الفنون
في فنون الفنون الفنون

۵۵۲

تبرکات

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً يضيء لنا طريق الحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فمن الملقا والملك
عبد

فنفذ كل من سب
للنظام في الحفظ
من الجيوب والبريد

شرح شرط الغفد

ولم يرد جواز النكاح مع شرط الغفد فمثل هذا النكاح المشروط فيه الحجاب نكاحا مشروطا بحد محرمه واذا حال هذا الشرط فيه فمزمع ولا يفسد
 فلو لم يرد الموثون عند شرطه فمثل هذا في نكاح الغفد **مسألة** اذا جعلنا المنيح هو القاعد الجاهل وغير الجاهل من الامهات ان الاجماع منعنا
 من فيه كما عرج بداري **في** عرف هذا فاعلم ان من مشكلات هذه المسألة استدلالهم في اثبات شرط البيع بغير شرط
 وتقدم ما قبل الاجماع والاختيار ان هذا الخبر يخص من غير ما خالف الكتاب السنن فلا يثبت من ابيات حتم في الغفد هذا الشرط ولا يثبت هذا
 الرواية بتدريج عنه **في** الجاهل بمراد اصل البراءة في اصل النكاح في البيع حتى يثبت في شرط جواز شرط فيه بغيره ولو ان كان منقضى
 البيع الزوم فهو خلاف منقضى الغفد وذلك واضع سببا مع ملاحظة قولهم في البيعان بالخطأ ما لم يفرقا فلا يثبت الاستدلال اصلا **في** ينكر
 دفعه بان الزوم من الاحكام لا يحظره بل من منقضا بالخطأ الذي سبق نظيره في جواز تعدد النكاح في بيع الاشياء بغير نفاذ وحديث
 الشرط لتبطل الزوم **قال** في الاستدلال بالاحاديث العامة الواردة في حجب الشرط والاجماع المنعول وجعل الغفد
 او لبيان منقضا لا يخصه شيئا **العمل** **المسألة** اذا شرط ما في الشرع كالتبني بطلان الشرط **وقال** الغفد في بطلان
 قولنا انهما بطلان لثبات ان الغفود ما قبل الغفود والغفود مع الشرط لا ينفرد الا بالشرط واذا بطل الشرط بطل الغفود
 الكل بانتهاء جزمه وقصد الكل لا يكتفي وقصد الجزء فاذ لم يكن الجزء مقصودا من الغفود لم يحصل له حكم **وعلينا** ان نطلع عنان الغفدي
 ذكر بعض ما يوضح هذه المسألة اعم فاولهم الغفود ما قبل الغفود وبعض ما يفرج عنها **فنقول** ان لاصل عدم جميع الاحكام الجبر
 حتى يثبت من الشارع طلبية كانت وتخييرية او وضعية **ولاريد** ان نغال ما لالباب الى المشكك متلاوبا العكس يحتاج الى اقل شرعي كالبيع
 والبيع عبادة عن اشياء فعل البائع ملكه الى المشتري وانما المشكك بطلان ما يعم من مملوك ولا كان لاصل عدم انغال ما لكل منهما الى الآخر
 يثبت انتهاء النكاح المذكور فيه انما يحتاج ثبوتها الى الاشياء المذكورة وهو من بابي فقال الغالب ما قبل الغفود لا كان خروج الملك عن مال الملك
 يحصل خروج بغيره وان النبي والجزم وبسوان التزلزل والاختيار مطلقا ومعلقا على شرط وتوحد ذلك وكل ذلك من وجوه الكيفية والاستغناء فلا
 ان يعلم ان ما اخرج عن ملكه من هذه النشون والاعتبارات والاصل عدم انقطاعه واثباته بسلام انقضاءه وانما اخرج عن الملك شيئا
 وشاؤون بدون تعليق وذلك ما قبل الغفود وهذا منقضى فاولهم الغفود ما قبل الغفود وبعض ما يفرج عنها **فنقول** ان لاصل عدم انغال ما لكل منهما الى الآخر
 به ذلك فضاء جاز من دون اطلاع الاخر فاجعل وجوها كثيرة ولم يذكر في طي الغفود وجه منها ولم يذكر في حكم المطلق ولو كان الموجه
 فضاء نحو ان غلاء الفل ولم يطلع عليه الغالب فالغفد والمشتك المتعدي بينهما هو مطلق **فتبين** على الاطلاق في من هذا الغفيل ما لو لم يرد
 احد المتعادين بغير احكام المنيح عليه ولا لاشياء به كالموضوعة لزمه بعد التبع وظاهر ان لها شغلا وتغفد كالتأني وكما لم يرد
 ذلك غير الغفود ونفاذها سببا اذا كان في قبل له مدة طويلة **في** **مسألة** يشكك في ذلك بان رضاها بالغفد من قبل الغفد
 استحقاقا للغفود في الوضع ونحوها فبشكل الحكم بالقبول ان عرفت من حال الزوج انه لا يضا في من الغفود ويريد هذا الوضع لان كونه
 الزوجية غفد لا اهتمام لها في هذا الغفد متلا **في** **مسألة** في بطلان هذا الاشكال ان كان ثبت على هذه القاعدة ان يكون الغفود
 ما قبل الغفود **في** فان قصد من هو زوجها لكونه استحقاقا للغفود غير هذا ولم يقصد غير ذلك فلا يصح الغفد لا تغفد من غفود
فثبت ان ظاهر امر الزوج في الغفد الذي يقيد بالليل هو ان الغفد اذا امكن حصوله على نشون مختلف من الاطلاق والتعديلات المتفاوتة
 الحاصلة بالشرط والحجبات وغيرها فالغفد ما قبل الغفود من جهة المطلق فحكم بمصونها في ضمن ما قصد من اوله هذا وانما لها لا
 كل ما يربط على الغفود من الآثار والارث الحار بعد الاحكام اللاحقة لا بد ان يعلنها ويقصد ها ويقصد ها في الغفد ومن غفد
 خلافها وقدم الغفد اليها لا يصح الغفد ولا يملك بطلان اكر الغفود فقولنا **بمسألة** في الغفد الدائم فانها لغفد الرجاء سببا
 اهل الزمانين والمواد بينهما **في** **مسألة** في بطلان ان الزوجية عليها علة الزوجية وشبهه فاذ لم يكتسبها بغيره وانما حجة عليها الرضا **في** **مسألة**
 وزيد بن جنانا ولو علم انه لا يفسد ذلك ليرى من يزوجها ابدا وكلها الزوجية لو لم يفسد انهم لا يفسد من الجاهل امره في كل رتبة انهم
 ومن البضا حجة لا يملك من اربع الارضين والغفد سببا الشبهة التي يمتنع من بل وكلها لامر في العاصي لحي لا يوجب الفسخ كالفرد من لا يملك
 وسواء الشبهة في الجاهل والفرع والحول وغفود لك اذا كان بحيث لو كان يفسد كل منهما بغير ذلك في الاخر لا يفسد بمزاجه الى جبره فلو
 ما يظهر لغفد الغفد بحيث لو كان ظهر له بغيره **في** **مسألة** في بطلان ان الغفود ما قبل الغفود **في** **مسألة** في بطلان ان الغفود ما قبل الغفود
 انما كان الزوج بها حاله لا يفسد حصوله فبغيره لا على حاله اخرى **في** **مسألة** في بطلان ان الغفود ما قبل الغفود **في** **مسألة** في بطلان ان الغفود ما قبل الغفود

في نكاح الغفد
 في نكاح الغفد
 في نكاح الغفد
 في نكاح الغفد
 في نكاح الغفد

في نكاح الغفد
 في نكاح الغفد
 في نكاح الغفد
 في نكاح الغفد
 في نكاح الغفد

جاء في كتابه في تاريخه

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

فَقَالَ لَهُمْ كَلَّا إِنَّهُ بَشَرٌ ذُو لُحْمٍ يُدْعَى بِالْإِنْسَانِ

في شرط الغفلة

لا بد لا للنفذ او على غناها بل اذا و طنت بنفسها على التكسب والاحتساب لا يلزم من ذلك مستدابة ولا ذلك تجوز الشارع الاصطلاح بال
ما يجوز ولا كذلك الاظهر انهم فيها لم يعلم بذلك ثم طنت سواء كان الزوج طالبا لبيها لها ام لا لغفلته الدليل على بطلان كما عرفت ومنع
عنومات الكفاية لانه هو ذلك نعمكم الا حوط هنا اعلامها بذلك ثم اشاروا به لذلك ونشروا النفذ في ضمن الغفلة بغيره في الجملة
وبذلك على ما ذكرنا على المسلبين والاضداد والامتناع من دون تعرض الغفلة لذكر ذلك كبرهم **وكيف** كان فليس للزوج بطلان
النفذ ولا النفذ ولا يجمع دعونها باق ما رخصت بالغفل لا بينة اخذ النفذ في الغفلة لا بينة بل جعل على خلافها كما متروا
به وانما يختلف على خلافها ما التماسه من البنية فدين او كذا القيد في الغفلة وهو الحق بالشرط وهذا كلام وقع في البين فليجرب الى اصل الغفلة
و يقول لك ان اية ان الشرط فطام من الثمن فاذ جعل الثمن فيبطل الغفلة **ج** نعم الغفل لاخر ان المنع شرها هو الشرط بعد الغفلة وان كل
واحد من الغفلة والشرط منفك عن الاخر والراعي في دفع بكل واحد منهما في هو مردود بفتح التعجيل وعدم تغلق الغفلة بكل منهما منفردا هذا
ولكن احتياط القولين حكوا بفتح الغفلة الكساح مع استئله كل الشرط القاسم بل ادعى في المسالك الاجماع قلبه وهو مشكل لما ذكرنا من ان
فان ثبت الاجماع فهو لا خلاف في ثبوت الاجماع اية اشكال لو وقع الخلاف في اية فيها اختلفت الغفلة وذكرنا مواضع خلافها في
ايه **نعمكم** فرددوا الاختلاف في بعض الشروط القاسمة خاصة بفتح الغفلة بطلان الشرط **فالشرط** الاضطرار ما وزد في وقت
الاجماع في الجملة فلا يثبت الكساح اية ما عدا بفتح قلبها في هذا **المطلب المختار الرابع** اذا شرط ما وافق الشرع فان جزم فهو وان اجم
لشرطه فقالوا انه يثبت في حق الغفلة لشرطه في وقتها والشرط الذي يمتنع به جزم الجوازات بخلافه والشرط وكلامهم في مسائل المنع في
عدم الخلاف في ذلك **و** لم نعت في مسائل الكساح بفتح بدلت في الشرط المجازة الا في بعض صور التدليس مثل ما لو زوج امرءة على ان ينفق
فظهرت منه الغفلة او زوجت على ان تفرق فظهرت منها الغفلة وكذا لو شرط كونهما بنتا فظهرت منها الغفلة وكان لشرطها كبر
فظهرت ثبوتها واستندوا بفتح جميع صور الشرط المختار والذهب علمت ان ذلك لا يثبت في انصافهم على عدم خبايا الشرط فغفلت الكساح فامر
الله عز وجلهم هنا فوجب الشرط لاختصاص الشرط والمراعاة الجوازات هو الجواز الحاصل شرط الجواز لا الجواز الحاصل من جهة عدم سلاطه الشرط
اقول فيمكن ما ذكرنا ما اذا كان المانع من الشرط جازا لا التزم واثبات الحق لا جعل الغفلة للادوم من غير لا **وقيل** ذكرنا في ولا يثبت
ان اذ اذ مجرد الزام ولا التزم من الشرط اية ما عدا ذكرنا بفتح الشرط بانغاضا وان كان ذلك كراغرا في الغفلة لاوله طلاق القول بان عدم
سلاطه الشرط فيمنع الجواز الشرط بفتح **ش** ما هم خالفوا في وجوب لونه بالشرط الجواز على احوال **احد** ما بالوجوب دليلين
الشرطية الغفلة لا مع عدم غفلة الشرط فان منع الشرط قلبه في الشرط ولم يمكن اجبارة قلبه فرفع امره الى الحاكم بغيره طلبة ان كان يذهب
ذلك فان غفلت في الغفلة واذ بطل هذا القول لعدم اوفوا بالغفلة والتمسوا عند شروطهم وغيرهما من الادلة **وسيجب** بعض الاختلاف **وقيل**
لا يجب على الشرط قلبه لونه ما عدا ذلك الشرط جعل الغفلة للزوال عند هذا الشرط وزد عندنا لانها ان يمتنع ما سلاطه عدم وجوب
الوقوع وانما خبرنا في ان الاصل لافاد الدليل **والشهادة** ردة غفلة في الشرط الواقع في الغفلة للادوم ان كان الغفلة
كافيا في غفلة ولا يحتاج بعده الى تصنيف فهو لا يجوز الاخلال به كقول الوكا في غفلة لوقته وغوه وان اختار بفتح الى امره واذ ذكرنا في الغفلة
كسوط العنق فليس للادوم بل بطل الغفلة جازا وجعل السرفه ان شرط ما الغفلة كان في غفلة كبر من الاجماع القول فهو تابع لما في الزوم والوجوب
والشرط ما سب وجاز من غفلة من الغفلة وقد خلق قلبه الغفلة المعلق على الممكن **فك** وبذلك يتدفع التعجب من شرط الجواز لا لونه والشرط الا
في الادوم جعل الادوم جازا **وانك** خبرنا في ذلك بفتح خالف الغفلة في ذلك الزوم كبطل ما جئنا **نعمكم** لما ذكرناه من الغفلة ووجه
لو ان شرط التعجيل من الغفلة بان يكون مقصود المضافين كون الغفلة من الزوم فلو فاق على ان ان الشرط قلبه بالشرط باختياره ولا كلام وهو وجه
الى شرط الجواز وليس من الجواز الشافعي في الشرط في ضمن الغفلة في شيء وكل الكلام في الثاني وبذلك نضع ان دليل ثبوت خبايا الغفلة عند عدم
حصول الشرط ليس من جهة التعجيل في غفلة بل من انظمة المعلق قلبه انظاما لان الزام في الغفلة على تسبيل الزوم لا استمرارا وانما وقع بهذا
الشرط لم يعلم من الطرفين ما هما من حكمهما على تسبيل الزوم لا من جهة الشرط فمع انظاما لما الرجوع الى ما لم ينفذ شرطا في ذلك شيئا
ان ما ذكرنا من الاحوال الثلثة ذكرناه في كتابنا **اي** وانما في مسائل الكساح فلم اختلف في وجوب لونه بالشرط مطابفا للابايات والاختصاص
وخصوصا بل ادعى الاجماع قلبه خبرا احدث في الكلام في الشرط واحد في جميع وليس لك ان تقول ان الغافل هو عدم ثبوت خبايا الشرط في
الكساح بخلاف خبرنا لا اشراسا بما في الغفلة بفتح شرط الجواز والاحتياط الحاصل من غفلة الشرط وان الغافل ان اولها ما هو الذي يفوه في الكساح

في غفلة

في غفلة

في غفلة

في غفلة

في غفلة

في غفلة

في الحاشية
على المشرط
وفاً بالمرط

في هذا الموضع
من كتاب المغنم
والغنى
والفقر

بفتح الهمزة
والتاء في الياء

هذا يكون من حيث عدم الوفاء بغير مقتضى الاحتمال المذكور انه بشرط الخالف للكتاب لا يفي به وهو كذا في ما اذا اردنا ان نعلم بان
 بالوجوب في الاخر اذ في هذا اصل الامر ان لو اردت في كثير من الروايات الموثوق عند شرطها فيكون الاحتمال المذكور فيه اضعف من احتمال ان
 قوله الامن مقتضى الله على تقدير اعادة المذبح مستثنى من الموثوقين ومقتضى لزوم الغيبة في الشرط وهو مقتضى الوجوب ككل
 او يبدى به الحكم وجعل مستثنى من مقتضى ان او يبدى به الامن مقتضى الله بالشرط بان شرط ما خالف الكتاب فهو باطل لا ينافي في حقه ولا يرد عليه من حيث
 ولا اعادة عليه مع اعادة الحكم هذا مع ان في المذبح ما عدا غيره من جميع احوال المذبح عظم شاهد على ذلك ولم ينعكس على من ادعى في
 ذلك بل يظهر من ادبنا من بعض الاخبار المذكورة في هذا اللفظ في بعض الشرط وتخليها على الاستصحاب بان الاصل فيه الوجوب كما يظهر
 لالتزام من بعض الاخبار الاشارة اليه ان المراد منه الوجوب في نفسه والاشارة الى ذلك في الاستصحاب ان لفظ الشرط لا يثبت فيه حقيقته من
 جعل عليها فذكرنا ان مال حقيقته الغيبة الى الالتزام والالتزام او ما يفي به بانقضاء الشرط قبل كل ما التزمه من من وعدا وعهدا ونحو
 غير ذلك ومنها الالتزام في غير العقد سواء قلنا لزوم العقد واستمراره عليه لا او من غير الخصال متناهية ولا كلف في الشئ في الصحيح عن عبد
 بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعته يقول من شرط شرط ما لم يخلو من شرط شرط ما لم يخلو من شرط شرط ما لم يخلو من شرط شرط
 فيها وادى كتاب الله عز وجل وادى الشئ بقوله والصدوق في الصحيح عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعته يقول من شرط شرط ما لم يخلو من شرط شرط
 وادى كتاب الله عز وجل وادى الشئ بقوله والصدوق في الصحيح عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعته يقول من شرط شرط ما لم يخلو من شرط شرط
 هذا وكيف يستقيم وحل ذلك قال لا يفي به ونحن نعلم ان في ذلك من بعض اخبارنا عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعته يقول من شرط شرط ما لم يخلو من شرط شرط
 بهس ولا يورث في هذا الحكم لا الميراث وروى الكليني في الحسن ما يفي به من شرط في آخره وكل شرط خالف كتاب الله عز وجل فهو باطل وعرفنا
 انهم ذكروا من جعل الشرط العبر للبراءة عدم البيع والهبة مع استحالة التلازم وذكرنا ان وجه العمل ملاحظة هذه الرواية والظاهر ان هذه الرواية
 الشرط لا ينافي مقتضى العقد قبلت في العقد للجنة الاية فانه من شرط شرعي لا يبيع الشرط عندنا وصححه محمد بن فليس عن ابي اسحق
 بن جابر بن زرع عليهما امرأة او غيرها واتخذ عليهما سرية وهي طلاق ففوض في ذلك ان شرط الله قبل شرطه فاشاء وفي ايهما ما شرط وان شأنا
 امسكها واتخذ عليهما ونكح عليهما فوله طلاق الصبر واجمع الى الرواية الشرط طلاقا لا يفي به وظاهر الخبر ان الشرط هو عدم الشرح والشرح والشرع
 طلاق الزوجية على هذا الشرط والكلام في فساد هذا الشرط فذكرنا في البين اية واضحة ولو جعل الطلاق المعلق اية فساد كما لا يخفى
 في القلم من الرواية الاولى وصححه الاخرى عنه فالخصة في رجل تزوج المرأة وامتنعها واشترطت بسببها الرجاء والطلاق فاطلقت
 السنو قبلت الحوي لم يثبت باهله قال ففوض في ذلك ان شرط الله قبل شرطه فاشاء وفي ايهما ما شرط وان شأنا امسكها واتخذ عليهما ونكح عليهما فوله طلاق الصبر واجمع الى الرواية الشرط طلاقا لا يفي به وظاهر الخبر ان الشرط هو عدم الشرح والشرح والشرع
 زوج المرأة الى اجل منتهى في امره وان لم ينجح بالصداف فليس له عليها سبيل شرطه بينهم حتى انكحوا ففوض في ذلك ان شرط الله قبل شرطه فاشاء وفي ايهما ما شرط وان شأنا امسكها واتخذ عليهما ونكح عليهما فوله طلاق الصبر واجمع الى الرواية الشرط طلاقا لا يفي به وظاهر الخبر ان الشرط هو عدم الشرح والشرح والشرع
 والظاهر ان هذا الشرط مندرج تحتها بشرط المنع في فساد هذا الشرط فذكرنا في البين اية واضحة ولو جعل الطلاق المعلق اية فساد كما لا يخفى
 ان لا السبل الا انها ولا يثبت بالطلاق والاشارة الى ذلك في فساد هذا الشرط فذكرنا في البين اية واضحة ولو جعل الطلاق المعلق اية فساد كما لا يخفى
 بمعنى الزوج لا انه يفي به ان يكون هذا الشرط بعد النكاح ولو اقامه ذلك بعد هذا الشرط قبل الزوج ثم مات بعد ما تزوجها الى ان
 لا تقسم في وثبت عندك فلم يثبت ان كانا وصححه في النكاح على ما في قوله في الرجل تزوج المرأة بشرط لها ان لا يخرجها من بدارها فان بقى منها
 بذلك قال بازمه ذلك واداه ابن ابي عمير قال قلت لابي بصير بن ذريح رجل تزوج امرأة بشرط لها المقام بها في اهلها او بن معلوم فقال فعند
 روى اخبرنا عنهم ان ذلك لها وان لا يخرجها اذا شرط ذلك لها واداه ابن ابراهيم بن محمد قال سأل ابا جعفر عن رجل وامرأة فقال
 رجل قال لا ارادة امره ببدل قال في يكون هذا والله يقول الرجل فوامن على النساء ليس هذا في وموثق بن منصور بن ابي ثعلبة
 لابي الحسن قال وانا فانه جعل الله ذلك ان شريكا كانت عند امرأة فطلقها فان كانت منه فاداه رجعتها فقال المرأة لا والله لا تزوجك
 انما يجمع جعل الله في عليك ان لا يطلعي ولا تزوج علي قال وقد فعل بصلوات الله فاذك بشما صنع وما كان يدرى ما يبيع في فليتب في قوله
 والظاهر انما قال لان فعل لم يطلعي للمرأة شرطها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسنون عند شرطها عند حديث وعبر منه ورواها في اخره
 وحملها الشيخ على الاستصحاب بان ذلك ندرج في الوفاء وجوز الاستصحاب حملها على التفسير لوافقها لعمارة فليكن كذا
 يذكر هذه الاخبار وعليك بلا حظ كتاب الاخبار ان استقصاها ما لا يفي به هذه الرسالة فجعل الاصل في المسئلة عموم قوله فاما
 ما لم ينفذ ولا جناح عليك فيها تراخى عنهم من بعد الغيبة وعموم قوله الموثوق عند شرطها من حيث الغيبة مقتضى العقد بحيث

في شرط الوفاء

في شرط الوفاء

أخرج العقد عن وضعه وحصل الشك في تعيينه في خفق ما هبت عرفا وحوت شرعا ونها العقد للسنة حكم بفساده وما ثبت موافقتهما
 وحكم بغيره وما شك في مخالفة السنة حكم بجوازه وكان ما شك في مخالفة العقد من غير مخالفة في ماهيته وانما
 ما ربه عليا من الاجنات المنفولة والاحبار الدالة على الجواز فيها هو محتمل لمخالفة مقتضى العقد وعلى المنع فيها طاهرة الجواز والموافق
 للسنة ولم يخالف مقتضى العقد فاجعلها محضتا للثبوت مع مضافاتها بحسب السند والادلة لا لاداء الاحتياط والله في العشرة
 الرضا وكذب مؤلفه القليل المسمى لدايم العام ابن الحسن بن علي بن ابي العباس في عام المائتين والاربعين الهجرة المقتدسة على مهاجرهما
 الف شاء وسلام وخير هذه صورة خط مؤلفه

مراد من زنة ونحوه في الشبهة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في هذه المسئلة ما نفاذت بين اولياء الدين من احدثى الساعات في زوجهما وبولي في حرمتها المحرم هذه الا
 زمان شربها هلك بجوازها ام لا وهل يجوز اسرفا منه ولو مع التلقا ام لا اذا جعل جملة الولي الامر مطلوب مثل مشبهة امر الزوج ونحو ذلك
 فانما الحب وعدم جواز الرجوع بعد الغل المحمول عليه كما صرح به العلامة في فتح وغیره سواء طلقها قبل الدخول ام لا وهذا لا استحالة
 فيه وانما بدون الجحاف ان يشام الولي والزوج ثم ذل لاجل انهما مع المرأة فان لم يجدوا ذلك شرط في ضمن العقد ولا ينبغي ان يقع
 فعلى تقدير الترخيص والاباح في التصرف وانما بعد الزوم وعدم الاستحالة فلفظ الحبية ولكن لا لزوم فيه بجواز الرجوع مع بقاء العين الا في
 صورة الافلا لا في غير ذلك من العقود لا في زومهم كونه هبة معوضة سد لان عوض البضع ليس شيئا غير الصدق وقضا الولي
 ليس بما يصلح لكونه احد طرفي الهبة المعوضة مع انه لا يمكن فيه وهو شرط في صحة الهبة ولو لم يطلعا بالبرك لك من باب هذه المضامعة
 المكافاة البتة كما لا يخفى بل هو من باب لا ائدة فليست الغرض على المال بخبر التصرف اية لا وجوب الزوم اذا بقي العين وان تعذر صورته بل اذا استبد
 بعين اخرى معا وصداقة وان فلما يكون التصرف ملزما للهبة مطلقا واقام عدم الرضا والكنة لغيره لا يخلو من الزوجة مع رضا الزوج بالزوج
 بالملكية بدون شيء اخر في حرمتها واكله ويجوز الرجوع بانها كان اولها واذا ذكره يتق في نفس العقد انه هو من الرضا بل القاعده الحلال
 فيه انما لو في الزوا شتبا ولا ينها شتبا لو لم يمتنع لها واستغنى ما بقي لا ينها لصحة الوتاع في الرضا ان كان رجلا يزوج امرأة وجعل بينهما عشرين
 العا وجعل لايها عشرة الا ان كان المهر خيرا والذي جعله لايها فاسدا والظن ان زوجه من يكون المهر في مقابل البضع كما صرح بفساده وهو لفظ
 من العتيق اية كما ذكرنا وجعلها في عينا له في مقابل عوضين احدهما نفسها والاخر لايها والتمه هو الذي جعلت لنفسها لان المهر لا يكون الا
 للزوجة واما ما جعل لايها فهو جعل للمهر وهذا هو الذي نفاه الزا في العتيق بل ان هذا المعاملة انما هو مع الاب لا مع جاني المرأة فهذا هو الشك
 من الزا واما اطلاق الفتاوى اية من انما بلفظ الزا واما اذا جعلت في ما جعل بينهما من جمل الشرا التي ذكره من العقد لا لزوم في ذلك وانه
 مانع منه لعدم التوهم عند شرطه ولا لانه مانع منه عقلا وشرعا فيكون شرطا سائما مذكورا في متن عقد لازم فليزم والفرق بين هذا
 الصورة الاولى انما الفرق ان ما جعل لايها ليس بذا على المهر بل ليس من فعل المرأة فجعل في مقابل البضع غير صحيح لعدم الدليل مع قطع النظر عن
 رواية البقرة الذي يجعل لهم مقابل البضع انما هو المهر والمهر لا موضع الا للزوجة فلا وجه لجعل لايها واما صورة الشرط من دخل الشرط في المهر
 فيكون المهر من اقله لانه في مقابل انما شرط لايها لا يهل الا لايها فكيف يكون من جعل المهر المهر لا يكون الا للزوجة فقلت
 ان اشك ان كان لا يهل الى المرأة لكن النفع الحاصل من مولا المال الى الاب وهو سرور الزوجة بذلك يتصل بها فكانها قد قضيت في
 بضعها باعين المال وبهذه القاعة التي هي السرور يحصل ثلوا لدها ولا خال في ذلك ومشله ما لو شرط في ضمن عقد انما في الزا
 اولها من وجبها السابق وانفاق والنفقة ونحو ذلك مع اننا نقول قد يكون القادة في شرط شيء لايها صبر ومنه حيث البسطة ففسد
 عرايته وهذا نفع مقصود للنفقة يتصل الى الزوجة وكيف يمكن بطلان ذلك الشرط مشكلا لان يكون اجابا وكذا
 غير معلوم ودلالة الزا على مثل هذه الصورة ايضا غير واضحة فقلت انما جاز ذلك لما جعل الجاهد الزوج نفسه للاب فلهذا
 لها كافي حكمه مؤنود شعبة مع انه لا يمتنع جونا لانه اجابا من المسالك فقلت ان اردت استيفاء الاب باه امانه صغرها او
 على القول بالاول لا يهل بالباكره من دون ذنبا فتمنع الملازم لعدم عود من ذلك الى المرأة ولا يجوز نفوت بغيرها من دون عوض يؤول اليها

النفقة في الزا

في حاله بطلان شرط في الزا

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثم يرجع تحت غطاءه بغيره ففرض في منافع الرجل المربعة اذا كانت واحدة دفعاه وورثة الميراث وطافها الرجل دفعاه الرجل وادفعه
 المربعة باربع فصبي فقال ما اذا لم فعلت اما اولهن ففرض فيهن يقولون انهن في منافع المربعة الذي يكون للرجل الزواجر ومنافع الرجل
 الذي لا يكون للثمن للرجل وما كان للرجل والنساء بينهما نصفين ثم يلحق به في الميراث ما كان بينهما نصفين ثم قال
 الرجل تحت الميراث والداخل عليه وهي المربعة والمنافع كله للرجل لان منافع النساء الذي لا يكون للرجل فهو للمرأة ثم يخص به ذلك بعضا
 ولا في شئ هذه المرأة تحت ما كانت مرأة بها زوج وترك شئاً اخر ففرض فقال اكتبوا المنافع فلما قرأه قال الزوج هذا يكون للرجل والمرأة ففعل
 جعلناه للمرأة الا الميراث فثم من منافع الرجل هو لك فقال الب ففعلت حتى اليوم قلت رجعي الى ان تجعل البنت للرجل ثم ستلك من ذلك ففعلت
 ما فعلت انت فيه فقال ان تقول الذي اخبرته انك شهدت ان كان قد رجع عنه ففعلت يكون المنافع للمرأة فقال لا يا بنت فان كنت بنتي الى الحرام
 كانت غشاح ففعلت شاهدين فقال لو شئت من شئها لبعثت الجملين ومن يومئذ بمكة لا خبر ولا لهما في المنافع بهتت لانه من بين المرأة الى
 بيت زوجها في الميراث ما شئته وهذا المتعين ان زعمته احدثت فيه شئاً اخر ففعلت فلما كانت البنت **ورق** الشيخ في الاستبصار في الصحيح
 عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عبد الله بن مسعود قال سئل كيف ففعلت ان ابن ابي لهب قال قلت قد ففعلت في مسئلة واحدة باز يدوجوه في القول يوقى عنها زوجها
 اهله واهله في منافع البيت ففعلت يقولون انهم في منافع ما كان من منافع يكون للرجل والمرأة ففعلت بينهما نصفين ثم ترك هذا القول فقال المربعة بمنزلة
 النصفين من الرجل وان رجلا اضافت جلا فادعى منافع بينه كلف البنت وذلك كلف البنت والامانة للرجل فادعى في القول اخر فقال ان
 الغشاح ان المنافع للمرأة لان فيمن الرجل البنت على ما احدثت في بيت ثم ترك هذا القول فخرج الى قول ابراهيم الاول فقال ابو عبد الله الغشاح لا
 وان كان قد رجع عنه المنافع من المرأة لان فيمن الرجل البنت ففعلت من بين لابتيها يعني حتى بان المربعة تحت الميراث وفيها منافع ونحو ذلك
في الصحيح على الطاهر بن محمد بن قاسم بن ابي نجران عن عبد الله بن مسعود قال سئل هل يختلف قضاء ابن ابي لهب عند ذكره ذلك ففعلت ففعلت
 واحدة باز يدوجوه المرأة يوقى عنها زوجها اهله واهله في منافع البيت ففعلت يقولون انهم في منافع ما كان من منافع الرجل والمرأة ففعلت
 سواء الا انه قال لا الميراث فثم من منافع الرجل **شئ** رواها في الصحيح عن عبد الرحمن بن مسعود في الكافي **شئ** مددوى مؤلفه ساقط
 شئ من الرجل هو من منافع البيت ففعلت في السراح والرجل وشئاً بجلد **ورق** في التمهيد هذه الاخبار **ورق** ابو عبد الله
 في الموتى من يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله من منافع الرجل والمرأة ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل
 والنساء ففعلت بينهما ما سئل على من منافع من منافع الميراث ومن منافع من منافع الميراث ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل والمرأة
 بين بينهما منافع فلها ما يكون للنساء وما يكون للرجال والنساء ففعلت بينهما ما كان من منافع الرجل والمرأة ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل
 كان ما للرجال فلها ما للنساء في شئ من منافع الميراث ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل والمرأة ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل
 ان المنافع لها فادعى الرجل ان المنافع له كان له ما للرجال ولها ما للنساء وما يكون للرجال والنساء ففعلت بينهما ما كان من منافع الرجل
 عن دفعه من موسى بن ابي عبد الله عليه السلام في منافع الرجل والمرأة ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل والمرأة ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل
 روى ان امرأة اتت بالمنافع لان من بين لابتيها ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل والمرأة ففعلت في منافع ما كان من منافع الرجل
 المنافع الذي هو من منافع النساء والمنافع الذي هو من منافع الرجال كاحتاج الى النساء فاما لا يصلح الا للرجال فهو للرجل كبر هذا الحديث
 بحال الذي قال له للرجال فلها ما للنساء **اما** الاوال معني اربعة **الاول** تذهب لتشييع في النسب والاعلام في النواحد وله في
 منزهة وهوانه بينهما سواء فيمنع بينهما بعد خلف كل صاحب سواء كان المنافع فيه ما يصلح للرجال كالعالم والدروع والسلاح ام يصلح للنساء
 كالحمل والمفاتيح مفصل النساء ام يصلح لهما كالتشريق لاواني وسواء كانت لهما ام لاحدها ام للنساء وسواء كانت لزوجيته فافعل فافعل
 وسواء كانت تدها على حصة ام تعدوا وسواء كان الشارح بينهما ام بين وزنتها ام بين احداهما وقدره هذا القول يوقى عنها زوجها
 الرقيات والرجوع الى الذي يفتن به لاصل في شئ التواخي وهو يبيد **في الثاني** مذهب الشيخ في الاستبصار وهو ان القول
 قول المرأة مطلقا كاشبه البهنا من لا صاحب له في الاستبصار ما نقله ابو عبد الرحمن بن ابي نجران بطريق مستندة مع اختلاف في
 لا لافاضة فاما ما رواه عبد بن احمد بن محمد بن ابي نجران في هذا الخبر يميل شين احدا ان يكون هو لاصل الشبهة لان ما افهم في
 الاخبار الا انه لا يوافق على احد من العلماء هذا حكم يجوز ان يفتن به في قوله الاخوان عمل على ان يكون ذلك على جهة الوساطة والصلح
 دون من عمل **في الثالث** مذهب ابي عبد الله في الشئ في الخلاف وابن جرير وابن ابي عمير والكل في الحق في التبرع والاعلام في

في منافع الزوجة

في منافع الزوجة

بے شایع البیت

الظهور وهو الشهور كما في غابة المراد وقد ذهب إلى ذلك في المسالك وهو أن كل ما يصلح للرجل يحكم به الرجوع وما يصلح للشاة خاصة للزنا وما يصلح
لها خاصة بغيره بينهما بعدد الفاعل والنكول وأدعى في ذلك الشيخ في الخلاف للإجماع وكانت ابن دوزي في السرور وأجيبوا على ذلك وواحدة
الخاصة بوقته معنى عبد الرحمن بن الحجاج حيث مرده حكاية البيهقي في قول أبيه ليل وموت فذو بنين محبوب وموت فذو سبعة ما عايناه
منه في الغلة المذرة والخلاف وهو الرجوع في ذلك إلى العرف العام أو خاص وانما في واضطررنا أن بينهما النشأ الذوقين وعدم الرجوع
اختاره ابن فهد في المهلك والشهيدان والحقق الأزدي في ذلك والحقق الحراني وغيرهم ومنسند في ذلك ما لا يحصى لا سيما ما في الجمع بينهما
وتبين الأصول والفوائد المفردة **أما نفي هذا فنقول** أن المنسند من طريق الشيخ في الدعوى في قوله لا بد من دليل أصل في الظاهر
لا يطلب من المنكر وفي السيد بنيت ويكتبه بينه وعلى المدعى بغيره لا يثبت ولكل من لا يثبت في ذلك اشتراكا في هذا المعنى بأن يدها جميعا
على المدعى به فلا بد من الرجوع إلى مرجع آخر فإن ثبت فهو لا يخرج إلى الفاعل والنكول من الرجوع إلى العرف العام أو خاص فيعرف أن العرف قد
يفضيه بعض النبالاكون بعض الأسباء من المرأة وبعضها من الرجل كان يدعى المرأة أن ذلك لا موال كانت جهات لها جاء بها من بيتها أو
منعارة فظال المرأة ذلك ما بخصوص نوع خاص من مثل سباب المشاطة وقدر في الترفوت والنكاح والمكحلة وغو ذلك وأما في ذلك مثل أن يدعى
أن هذا العرف وهذه السباب وهذا الحيلة من إلى الشبه بها جهات وأما في المنسند في ذلك لا بد من مثل تلك المرأة ما ظهر من ذلك في الأصل
والافتقار إلى المسبب والشك على العفة والصدق وإن كان بوجوب عدم العرف بينهما لأن قول المرأة مع منسند في الرجوع هذا الأصل وكل
المعارف في مثل الدعوى والاستطاعة والحضاء وغو ذلك انتهى لئلا يثبت من المرأة وأنها من الرجل والمنسند عيانا في ذلك لأن المدعى منكر بغيره
بما في الرجل بالنسبة إلى ذلك لا منسند على فرض المذكور يدعى خلاف ذلك بسبب العرف فثبت البينة وأدعى في القول بغيره منكر لا يستحق
الرجوع فكان مرة بالنسبة إلى هذه **والنكاح** خبرنا في ذلك أنما به إذا جعلنا المدعى من يدعى خلاف ذلك فبندرج في عموم قوله ثم البينة على
المدعى باليمين على منكر ما على التفسيرين الآخرين من كونه هو من ذلك ومن يدعى خلاف الأصل فلا بد من دفع هذا الكلام لاجتماع
ثبوت ذلك لأخبارنا ظاهرها أغلب ذلك الظهور في قبول قولها وأن لم يجعل المدعى من يدعى خلاف ذلك فبندرج في عموم قوله ثم البينة على
الحجاج حيث لا الامام ثم لو سئل من بين الجبلين أه فأنظر أن عرض الامام لم يثبت من بين الجبلين بغيره أن خصوص ذلك لا منسند بينهما
ما لا يرجع بل المراد واقعة ما علم أنهم يقولون أن هناك حقا للزنا وأنها تدعى ما هو المنسند والمراد أن بيني بينهما بغيره أن المنسند أن المرأة
باجتماعها إلى بيت زوجها فلا بد من الامام هو عفتها على ذلك المنسند فيكون الرجل هو المدعى المرأة كما مر في آخر القصة فبطل ما فاهو أن ذلك على
وصيتها للزنا واستغنى عنها البيهقي في قوله ليل عرف بغيره في ذلك لا منسند ما يشارف أن المرأة يحجب بها من باب الجحش
أما بسبب خصوص نوع المال وأما منه مع انضمام المنسند كما أشرك في ذلك فزده الامام ثم وفيه يقول لو سئل من بين الجبلين وكل فبطل
السبب والرجوع والشاب في رواية ما عايناه للرجل إنما هو بلا حجة المنسند في ذلك بغيره منسند ما عايناه في رواية قد بان يكون المراد ما
ببعضها العرفان يكون للمنسند بغيره ما في ذلك لا باحتمال صلاحة للبني منسند نوع المرأة وكانت الرجل **والجمل** المراد أن يصلح
أن يحكم عليه ما به مال الرجوع وأما في الرجوع لاجتماعها سبب جعل الرجل وجعل المرأة بسبب حبها ما بلبسها منسند وهذا المعنى وإن كان في رواية
بها إطلاقا في الرواية وإن شئنا المعنى بمعنى ولكن لا بأس مع ملاحظة معنى عبد الرحمن وملاحظة الأصول والفوائد في باب الدعوى لأن بين
الجبلين لا يثبت بان المرأة لا تأتي للفرش والظروف من بيتها مع أنها صالحة للرجل والنشأ جميعا ملاحظة التفسيرين في الصحاح المنسند
وملاحظة الأصول المنسند في الاستفادة من الأخبار والاجماع وغيرها نفى ذلك **وأما** ففقط النظر عما ذكرنا من الأصول وفيه حكيم العرف
من معنى عبد الرحمن في قوله لا بد من دليل في ذلك المعنى الذي ذكرنا وجدد على لفظ الروايات فلا بد من دليل على
رواية ما عايناه في بغيره من بغيره بنين محبوب وموت فذو بنين محبوب وموت فذو سبعة ما عايناه في بغيره من بغيره بنين محبوب وموت فذو بنين محبوب وموت فذو سبعة ما عايناه
أما يمكن أن يقال أن عدم وجود العرف العام والخاص **ومع** قطع النظر عن يمكن أن يقال أن عدم وجود العرف العام والخاص **ومع** قطع النظر عن يمكن أن يقال أن عدم وجود العرف العام والخاص
قطع النظر عنه يمكن أن يكون المنظور في معنى هذه عبارة العرفان الموقوفة للدعوى فيمكن أن يكتبه بعض ذلك الصلاحية بأن الحكم فيجوز كون
الشواهد وكون الشارع حليها ظاهر في حجبها لمرأة وكل ما يصلح للرجل ويكون ذلك الظهور كما في نصير عدها منسندها والآخر طلب
في القول بول مدعى ما يصلح له مع بينه **والسبب** بان يكون نظر العرفان في هذا التفصيل بغيره من ذلك فان ابن دوزي الذي هو من مدعى
الاجماع في هذا القول والذين يقولون عتقك هو ما ذهب إلى الشيخ في مسائل خلافه لأجل الإجماع وتبعه الأدلة لأن ما يصلح للنشأ

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ

[illegible]

مجلس شورای ملی
تاریخ ۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم

في منافع البت

يرجع المدعي والمذعي قلبه المهود بن باب لغضا فان مراده المدعي كابت سابقا من يديا بن بطلان اصل وخلاف الفاد هو
 في ذلك ولا ريب ان لا خير يصدق قلبه ما جنيها والمفروض عدم منلوته اصل ومثابها واما الله **فالت** يظهر من الاخبار ان لا خبا
 اعتباه وهو الظهور والحاصل من جهة الشرع يكون فعل المسام فونه صحيحا وصادقا ذلك جعلوا البتة هرا ومن يدين في مفضا مدعيا
 واما ظهوره من كل كون الغيب فيصير القساة كونه ملكا للزوجة فلا دليل على اخذنا مع قطع النظر عن صحة مدعوا في منشاها فاننا لم
 الزوج فيصير للزوجة سبعا بعد ملاحظة ان الحق في كونه المرأة ونفقتها هو انه في باب لا باخذوا الامناع لان باب القليات كابتة في كذا
 مناهج الاحكام فقلت المناسبة مع عدم مرتبة اخرى عرفت عام واخص لا يوجب القهوه بنفسه لا يوجب ذلك لصحة وما في معناها انما هو
 ان المرأة ان ما يظهر من خارج لانه للمرأة مال المرأة كانه مفردة حال الجها كما مرته الحديث السابق وكذا في جانب الرجل ولا يظهر من خارج شي في معناها
 الامنع انه ما يناسب لرجال فهو وما يناسب للمرأة فهو ما يناسبها فاجعل الى الذم والتمكار المصطلح المهود والحاج من الشرايع وان اريد اخذنا
 محض المناسبة فهو انما من باب القساة وبيان لا خبا مثل هذا القهوه وانه في جعل المدعي منكر او الثاني فيه صنعت لما عرفت من انه لا يهودي مع
 قطع النظر عن الحاجة فينبغي ان يكون عبدا محققا الدليل العام الذي هو اصل لربا المدعي بحاصل النزاع على الغيب بعد الشاغل في التدعي
 الحان المشاع الذي يذاع في الزوجان قلبا ونفعا صنادا عدها ظاهرا واصل لا مر من الجهات المذكورة من شواذ الجها وهو بها ذلك وعله
 التامر بها لاجل وغو ذلك فكيف يقطع النزاع فالشيخ في المبسو ومن يعبه باخذون بالاصل في باب المدعي لشهو باخذون بهذا الرواية كذا
 انما هو مما وانه ذلك خاص للعام والظاهر جواز الغيب بصحتها وقوة سند اخرين واعتصاها بالاجماعين المنقولين **لكن** ينبغي لانك
 فيما اصل ابن دبرين القهوه وهو ليس بميمند وغيب ما ذكرنا ان القول في خبره العلامة في القح والمحققون من يعبه ليس على مفضة الغيب
 فان فرضهم من المرفع العام والحاج ان كان ما يوجب خراج المذعن من المذعنين ولكن ليس يحمل النزاع وان اريد غير ذلك فلا
 دليل عليه ولا يبدل في مفضة نظام الدعويين في سائر المواضع التي لم يخرج المذعنين الى المدعي في المنكر الا مع طرح هذه التفسيرات ما في
 ومفضة كلاهما من الغيب وما في معناها انما لا يقتضي الا ذلك في وجوبها الى المدعي والمنكر كما اشرنا في نقل الاقوال **وقل** عرفت
 ان لا المناسبة لظاهر التفسير وما في معناها ذلك بل هو ليس لا بعد خاص من خصص به عام دليل المدعي فينبغي القول المناسبة
 للقيام بمحض في قول المبسو وقوله خلاف مشهور في الاظهر الثاني والاحوط النصالح نعم يمكن ان يجعل الرواية مناسبة لقوله
 القح ومن يعبه ولما اذناه ابن دبرين من الظهور ان جعلنا المراد ما يصلح للشاغل المكله والكدو مناسبا لمانا طه وغوها وما يصلح لكذا
 مثل الدعوى والحظا والزوج ونحوها **اما** المحل وثباب النسوان ونحو ذلك فليس يظهر كونهما للزواج من جهة انها صانعة **وقل**
 عرفنا ان كلامهم اعم وكل ظاهر التفسير وما في معناها ثبت لاعم من ذلك مع انه يمكن نظرا لانك لا في قول مثل ذلك الظهور وانه لا يقتضي
 النظر من صحة رفاة لا بد له ان يجعلها محضنا للعامة لا ارجاها اليها **الامر الثاني** فذكرنا ان قول الشيخ في المبسو يبينها
 بعدا لخالف في مطلق المدعي ولا بد ان يكون خلفا على المتق لانه خلف من جهة كونه منكر او كذا حكمه ان كانا
 فيفسر بينهما فاذا حلف احدهما وتكل الاخران فخصنا بالثكول كما هو الاظهر حكم الكل للحال لا يرد عليه اليهم وحكم بمفضا وان تكل
 الاول ووعتبا لآخر خلفا لآخر يمين واحدة جامعة بين الشيخ والابيات وبنينا مشبه للضعف الذي ادعاه صاحب ترك الكلام فيما يصلح
 للرجال والشاغل في قول مشهور في غير الحاكم في عدم حليفاتهما والتعليل بالعرضة وخيان وكان الحكم فيها لو تعارضت لثبتت **الثالث**
 ان التسمية المذكورة في هذا القول فاطلة خلافة في دعوت يبر لنا من حيث هب بعضهم الى اخذنا الصلاحية قدمها كما هو احد قولنا
 وبعضهم الى ان كان في ايديها تخفيها كما مشاهدة فهي بينهما وان كان تعديرا راجع الى الصلاحية ومع كونهما لهما الحكم بملرحل وبعضهم
 الى ان في اختلاف الزوجين مع ودة لآخر يقدم قول الثاني من الزوجين وتحت لم يذهب صاحبنا الى احد من هذه الاقوال وريدت عليه دليل
 فلا نعرض لمرورها ونعند اليها **الثالث** مفضة محجزة فاقدر ما الصلاحية لاحدنا يثبت فيه والقسمة فيما يصلح لهما
 ولم يذكر فيها حكما به اليهم وكذا في كلام بعض القائلين بمضمونها ولكن صرح خاقدان القول قول من يعبه ما يصلح له مع يمينه وفيما
 يصلح لهما بخلافان بصرح الشيخ في الخلاف ابن دبرين خبرا وهو مفضة الجمع بينهما وبينه علة الذم وكان سببه هذا الكلام
 صحيحا فاقوله مرافا لمرور والظاهر اخراجها الى حكم المدعي والمنكر المهود بن المصطلحين **وقل** ذكرنا ضعفه فيما ذكر من مناسبات
 الدعا والمنازع والمحل ولكن لما فيها ذكرنا اخرا من المكله واستباب انشا ونحوها وجدة لا ريب ان لا حوط بل لا يلهي لاجل على ظاهر

منها هو من المذعنين

في باب المدعي والمنكر

في باب المدعي والمنكر

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

الحمد لله الذي جعل القرآن
العزيز

وَأَمَّا بَعْدُ فَيَعْلَمُ مَا يُفْعَلُ



في إثبات كون الله تعالى
موجودا بالضرورة
على كل حال
وأنه لا يمكن
تأويله بغير
ذلك

على القول بعدم انتقال الوصف من الوافق والصلو من الغائبة لا أحب أن أؤخره ونحو ذلك وبذلك يثبت شهادة حال صاحب الدين لا بد من
هذا الوارد الموصوف كذلك ولتلك إذا كان صبيرا أو غائبا فلا مانع من جانيه وبذلك يثبت شهادة حال صاحب الدين لا بد من
الاجماع بلا حيلة على الناس في الاعتقاد والاصطفا من دون تكليفه ما لم ينعقد ولم يطلع على أحد منع من تصرف مثل الوارد الموصوف في الدنيا
من الميثاق السابقين واللاحقين وبذلك يثبت شهادة الأذن في المنفعة السابقة والاجماع الذي يظهر من الميثاق في كتاب الغضا على قدر
جواز التصرف في المنسوب فيها بل الذي في خبره هو نقل خبر الصورة المفروضة **فالحاصل** أن الصورة التي يمكن دعوى الاجماع
فيها وصحة المنع هو أن الوارد مضر غير مبادر وغير منقطع وكل ما في جميع المالك صورة الاستيعاب فيها بل الذي يثبت خبره ووجه التأييد
على الجواز في الغاضل على ما بل الذي أقامه الأصل في الحجج والصحة مع الحاكم في ذلك إذا كان الدين موطنه لاعتداده على التمسك
وليس هنا شأنه في حال من جهة الوقت ولا الدين كالتأويل في بعض ذلك الوارد في بعض حالات جميع المال ولو لم ينعقد للدين أو لغيره وهو على
صحة لا خلاف شيئا مشترقا فيحصل الغلبة للدين وأوليه ويثبت ما بل الذي يثبت كونه لا بد من مثل هذا التصرف في القصر **فالحاصل**
كان الدين مطلقا جاد ويظهر أن الغاضل كان يأخذ بما في عينه وأوليه فلا يجب منه من التصرف في الغاضل بل لا مفسدة عليه بل ذلك وإن
كان فاصبا يثبت في الثلاث السابق **والبعض** ما لو أنجب على الوارد ملاحظة المصلحة في التصرف فلا يصح من المفسدة إلا من لا يبعد على
ذلك وأما خبره فلا مانع من تصرفه كما ذكرنا بل من أخذ في القصر المندوبة كان جاهلا بذلك فلا فائدة فيه وبعد العلم يجب عليه
أن يفسل الدين وهو منها إذا لم يفسل هذا التراجع في الانتقال وقدم الانتقال في التمام المجدد بين الوفاء وإيقاع الدين
فإن كان المال ينعقد لأبيه بالدين فيبقى به التمام ويصرف في إيفاء الدين لا من مال الميت والدين متعلق بين من يوفى من الدين على القول
الأخر فهو من مال الوارد وفيه وجوب العطف إذا كان التمام ولذا ترى **شأن** كل مال لا صاحب هذه المستلوان كانت مضمونة بالدين
ولكنه لا بد من الفرق ظاهر بين الوصية وتبطل عليه لأنه **هذا الكلام** في الدين المستوجب وأما في المنسوب في الدين المستوجب
والأكبر انتقال الوصية ما فضل في إيفاء بل الذي باق على حكم ما لا يثبت **فالحاصل** في مالك ولو لم ينعقد لتركه في منعه من التصرف
مطلقا وفيما بل الذي خاصة وجهان أحدهما الثاني لكن يكون التصرف ملحق بوجه الثاني بالدين فلو فصل لعل وتصرف لزم الوارد لا كماله
فإن تعدد الاستيعاب من غير شرط الدين والأكبر على بعض تصرفه اللازم في الترابه وجهان أحدهما ذلك ثم **وحي** والآخره وجه
المنسوب من الانتقال بعدد الغاضل فيظهر التزم في جهة التمام وتكون بعدد الخصصة على حال في سواء الغاضل بالدين أو بفصل ولا يظهر الحجج
من الاشاعة في غير الوارد لأن في تكفي في شئ من المال على الوارد لمحة وهو محل كلام الغاية القليلة والتصرف ملحق بالامتناع **فالحاصل**
أن المصلحة الأولى من العقبين الذين ذكرناهما للآية وأخرها لا ينافي في الأمرين المنسوب وخبره وأن لا يفسد فيها عدم الانتقال إلى الوارد
لاجله فيحصل لا كره فيها على هذا المصلحة في آخرها ولا يلزم ذلك عند عدم الانتقال المنسوب على الآلة على هذا الآلة لا
يغيب فيها ولا فيفصل الآلة لا يفسد في المصلحة في آخرها الإجابة المعنى الثاني بأن يوافي قوله بعد وصيته بوصفها أو دون حصول الملك للوثة
والاشاعة المذكورة إنما يحصل بعد توسع التركة للدين والوصية وقفا عليها فان حصل في ميثاقها فها هو المألف والاشاعة في حق صورة الاستيعاب
لا يفسد فيهم شيء وفي صورة العبد في مال الوارد متبعا في المال بعدد الغاضل عليها ويحصل الانتقال إليهم بهذا القدر بعنوان التمسك **فالحاصل**
المقام إن ههنا مذهب **الأول** فلو لا كراهة لا يفسد المنسوب مالا ويشتق خبر المنسوب بعدد الغاضل من الدين وتبانه على حال
الأدنى على المعنى الثاني من الغاضل في ذكرناها للآية وهم ينعنون من التصرف في الأول مطلقا عند الملك أصلا في الثاني فيها بل الذي لثبوت الملك
في الغاضل مع أحالة المنع المطلق للاشاعة وكونه بمنزلة الوهن فلا يجوز للأه من التصرف فيه **والثاني** فلو لا فائدة التمسك من الانتقال في
المنسوب لعد مكان ما لكتبة الميت وهو مستلزم لثبوت الملك في الكل في خبر المنسوب في الثاني الأولى وهم يقولون في قوله من بعد وصية
أن الملك يستقر من بعد إيفاء الدين والوصية فيكون هذا معنى ثالثا للآية كما أشرك ذكره السالك وجهه في المنع من التصرف بعد ذلك الغاضل
عن الدين في الغير المنسوب **والثاني** فأنه المنسوب في خبره هو الاجماع على المنع كما يظهر من كتاب الغضا وكل فيها بل الذي من خبر المنسوب
وأما وجه الوجهين في خبرها بل الذي من خبر المنسوب في نقل خبره من حصول الملك وإن كان من غير لعل في خبره ووجه القدر عدم انتقال الملك
وكون عن الدنيا مستلقا بتركه من الميراثين **والثالث** هو أن الغاضل من عدم الانتقال مطلقا لم ينعقد على موافقنا آخرها
لا ظاهر كلام الشرايع في الغرض ويظهر وجود القول بمراتب السالك وظاهر الحق لا بد في هذه في ثالث الأحكام والشيخ أحد الجراح في ثالث

في إثبات كون الله تعالى
موجودا بالضرورة
على كل حال
وأنه لا يمكن
تأويله بغير
ذلك

منها في بعض النسخ

وكان في بعض النسخ
منها في بعض النسخ

الاحكام قال دليل على عدم الانفصال هو ظاهر الابه والجزء وعرف ذلك بما رواه الترمذي وعنه غيره من علماء الحديث
عن الشافعي والشافعي وغيرهم من علماء الحديث وعنه غيره من علماء الحديث وعنه غيره من علماء الحديث وعنه غيره من علماء الحديث
عنه اما التكون واما ان ينصف من نفسه فليقل ان ينصف عن الله وحفظه احوال انه حصل له العلم في هذه المسئلة بالاجماع المركب الذي هو
جزء عند الشافعي ومن ان وافق مع الترمذي من هذا الاختلاف لم يحصل له الا بسبب اختلاف في فهم الابه وكل مبتدئ لا خلق وان المسئلة
بني فائدة لا شك في الوقت والاهل والاحوط ما ذكرنا من عدم الانفصال في الواو مطلقا لا ابتدا دام الوصف والدين وتجاوزا لغيره
مطلقا ولكن بالفتيل المتعظم فخرج اوقات حار من الظلمة وكان قلب مظلم لا اهل فيه مشرقا بعد دماء دينار وبقي منه حفلات وحمام يتبو
الف دينار واهل الفرية ساكون من المظلمة والرافعة لآلهة جواز القصر للواو في الغفارات والحمام بالاجادة والانفراج وتبع الصلوة والنسل
فيها للمكتفين في العا ليرين للث ما يحصل منه فلا ف الاضاحية لا يتغير مشاي ما ذبحا ويحكم دام الدين منه قلبا ذبا بالاطلاق يتو اقل بالواو
ففيه هاتر الاو ك لو كان الدين منسوخا للث ان يذبح في الزكاة بالعبث وكان في ذبته في معنى دخل الدين ليعلمها بالعبث من حيث هو
فلا جاز مع الذان الشك في بعض الاحاطة جواز بيع اموال الدين مطلقا لان كان الدين منسوخا للث وهو ظاهر في عدم انفصال الثا
له الواو في يؤيده واهله بصير المذكورة في كتاب الترمذي في الكفاية مقتضى صحيحه من غير ان يذبح في ذبته في غير ذبته في غير ذبته
يحمل الصيغة مؤيدا للقول بالانفصال في الواو الصحيح وتبين ان يحمل مقتضى ظاهر الابه لا يستدريج لاجلها اخرها في اصل المسئلة
هذا ما صحبه الان في عطف هذه المسئلة في المرحوم من الله المتوفى ليرى في استقامته في القول والغل تنو في مذهبها بالاجابة في
كتب مولانا الفقيه الميرزا محمد بن الحسن الجبالي في ابي القاسم في اموال المؤمنين كاشان في سلك شهر الله الاعظم من شهر سنة الف وثمان مائة وخمسة

منها في بعض النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة هل يجوز قصر المالك في ملكه مع طه بغيره الغيرة مع الظن وقيل فرض الجواز هل يجوز اكثر من واحد والحاجه اموال او على كل حال فقد
حصل الثمان ام لا **الجواب** عن الفقه هات المسئلة يجوز اذ ارسل في ملكه ماء واجتمع امواله المصلحة بغيره وبكيفية في القارة
لا خلاف بينهم في الجواز وعدم الثمان اذ لم يعمل بهذا الحاجة ولم يعلم ولم يظن بغيره الجواز ونقل بعضهم لان الثمان قلب في كذا لو زاد على ذلك
الحاجة وعلم او ظن بغيره الجواز انما لا خلاف في الحرمة والثمان **وخلف** كلامهم في خبره قوله قد ذهب بخاجة الى ان الثمان لا يفتقر الى
بالامر من تعاضل الجواز وحسب هذا الحاجة لعدم الظن بالضرورة فاما ان اذ انظر احداهما هو قول الحق في القارة عددا لا نشا في ذهني
في الخبر الى ان الثمان يحصل احدا لغيره و ظاهره انما التمسك بالثمان عدم الثمان مشروط بامر من عدم الزيادة عن الحاجة وعدم ظهور ما هو
مطنة التمسك كالرجح في صورة الاخرى في الذرور حيث الثمان الجواز وحسب هذا الحاجة وعلم التمسك الى ان لغيره في بعض قاي يدا عتير عتير الثمان
عن هذا الحاجة وعلم التمسك الى ان لغيره في بعض قاي يدا عتير الثمان الجواز وحسب هذا الحاجة وعلم التمسك الى ان لغيره في بعض قاي يدا عتير عتير الثمان
المسئلة وتخرج هذا القول بقي عتير الثمان في بعض المراته وهو ما لو علم التمسك فمكة احبوا وان كان فعلم بعدد حاجته **هذا** نقل الاقوال في
شعر فالد الامر بعتك الثمان عند العلم والثمان لظن العوفي بالانشا وعند الحاجة مع عدم العلم والظن به تردد في المسئلة في
مخوفه ما اذا انقضت القارة جبرانه وان كان الهواء شديد بجلها الى ملك القبر والماء كبير وان انقضت شعوره بذلك ليلاده وغيرها انتم
كلام الكتاب **اقول** اما الحرمة فاما يترتب على الفعل المنه عنه فالفعل بعينه الاضطرار والظن لا اشكال فيه **واما** القصد الى فعل
الضرورة فادع ولم يبعد الضرر فلا يترتب القول بحرمة مطلقا سواء استمر بانه ما يحصل به الضرر ام لا يستمر **فقول** في الصورة الاولى
لا اشكال فيه لحرمة ولا ضمانا للاصل ولان الناس يسلطون على اموالهم ولا ينفان ظاهرا وان حصل الضرر به فلا يباوم خبر الضرر هذه الادلة
فخرج قلبه وكل لا يباومها عتير الثمان لان لا في الشيب **واما** الصورة الثانية فهي اقل ك لا اشكال في حرمة ضمانا لظاهر الاقوال ولتوضي
السيب والافان ان الضرر مستند الى فعل اذ لا الرخصة وتجوز القصر لم يترتب في مثل ذلك في بعض القصر الضرورة عتير الاقوال والسيب
اوجه اظهر منها ما عتير في بعض اذ الرخصة التصرف كالاخيه **واما** الصورة الثالثة فهي اقل بغير الحاجة ولا يترتب عليها ولكن علم بغير العلم
او ظن التمسك بان ترك الفعل ان كان موجبا لضرر صاحب الجبال فلا يترتب على تركه مضاعفة المنع وانما لا يترتب في الصورة من مضاعفة المنع
الضرر مطلقا لان الضرر لا يترتب فقط في بعضه من التمسك في مقابل ادلة الرخصة والثاني اوجه واظهر من ومنه بالاصل **فكسر** في خبره

منها في بعض النسخ
منها في بعض النسخ

سید احمد علی خان صاحب

ففي سنة ١٢٠٠ هـ

بوجوب الضمان حايته وهو ما الواضح في الثاني ذاه بعد حاجته ولكن تركها بظاهرها ولم يطلعها فافترضها الجاهل لمحض قول التبيين مع قول القصور وعدم ورود
المالك بغيره اطلاقا فلعلة هذه بشير كلام السائل المنقول سابقا وهذا ينبغي على ان الترك من الافعال كما هو المعهود وان لم يكن موجبا
صاحب الال ولو كان هو الحرمان عن التصنع العظيم فلما انصرف العرف كما هو الظاهر وذلك بان يكون لصاحب الال على ان يترك هذا الفعل لا يوجب
اختياره ضرورة عليه ولا عسرا ولا حرجا ومع ذلك فصل الفعل المضارع فاما الضمان بل الحرمة به بخلافه المنصود بقا حلا لا خلاف والتبيين
فيما ذكر من هذا الحاجة ولم يعلم بغيره الفروع من بروجوه الضمان عليه انصرفت وخضعت لاشباع الى مثل هذا العرف سيما وهو كما لم يأت ايا اسراف وعسرو
من اللغو والعيب مثلا اذا اردنا الاصطلاح بالثاني ذاه وبكن حصوله باصوام قرينة او من من من المحجب فمع حشرين وقدر الخطا فاعترض عليه
مخرج لتفعله من التذاور واخر من بعض نيجاجه او شبهة المنصورة على سطح ذاه وتعود ذلك لظن ان هذا بوجوب الضمان وان لم يعلم بظاهر التبيين
وعده ثبوت الرخصة وهذا القصر من القارح فاعلم ان لان الفعل يحكم بما بعده هو ما كان فيه متعصفا خالفا من الضمير وهذا ليس منسلب
فما فيه المنصورة واما النقل فلهما انصرفت العنومات الى مثل ذلك لولم نقل بالدلالة على عدمه وما اجعل ما من ثبوت ذلك موجب للضمان في صورة هذا
الاستغناء من جهة النقل والبالادة لا من جهة المحفل بالحق كالصورة السابقة فلعل انما لا بعد الحاد بذلك كما ذكر في المسائل والمثله
في الصورين لا يخرج عن اشكال ودلالة عنومات التبيين في الافعال غير ظاهرة والاصل لا يخرج عنه الا بالقبيل وكسبه تولقة الغير الى الله الخفة
ابو الفاسر من محل الجليل في شهر ثوال المكرم
من حام خسر قمانين والالت في دار الواسين كاشا التبيين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً مهدياً لكل من سلكه

[illegible]

في بيان الوجه
التقليد

[illegible]

فوق الحق الوجه الثالث
التفصيل الثاني في
علم الغائبين

[illegible]

البرق والبرق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَفْتِقَهُ اِنَّهُ هُوَ الْبَصِيرُ

[illegible]

فتنایاں و فتنہ گریں

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بذرة النار الخفوف في الاخرة ما يلهي المولى في الوعد على ان يخرج احد المتشركين الى الموت عليه السلام

المهندسة باحثا لوسائل وميقات الفوائد والسلوك وانما علمت بالبعث باطله المخرجات واهل الدلائل وعلى المهندسين من طهر الجرائم التمهيدية
القبائل بتأثيره ووصيته عند الحق منظر الجائبة الادخار والاولى وخلال هذه الشكليات وموضع مفضلات المسائل وعلى خطابه للزكية
المهندسين علوه مراده كل سالف وقال له فادبه كل سائل **فما بعد** هذه اجابنا اننا انضنا بعض ادبكم الاكابر من اخواننا الدمايين واخطانا
القطبين في حل كلام طهره ورام مرمره فتشاورنا امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام والفضل صلوات الله عليهما **وهذا** كلامه ان السائل
في كتابه لم يسم من احد من شيئا في مستند ذلك الحجاب بحيث يصلح للكون الباطن الا على ما علم فلم يجب صرف اللمحة بل يمكنه ان كان مرفقة
الذي لم يسم من اثنين من اثنين والفت من اثنين لثلاثة لا لادب مفضل لا لادبكم الغائبين الموحين بالتمكر انهم وانظر من في مخفاء خبائث

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا لَهَذَا

الغالبية في هذا المذهب في كل زمان ومكان

[illegible]

الزلة والضلالة للضعفاء المسندة في حقهم لا تقرب هذا الشخص له بل تزيحنا الا عن اهله

[illegible]

مجلس شورای اسلامی

